شرح

قطر الندى وبل الصدى

تأليف

ابن هشام الأنصاري

(ت/ سنة ٧٦١ هـ)

تحقيق

د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب

مؤسسة دار البلاغة
للنشر والتوزيع

قطر الندى

شرح
قطر الندى وبل الصدى

الطَّبْعَة الأُولَى

الكويت

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

الناشر

مؤسسة دار البلاغة للنشر والتوزيع

الكويت

www.dr-alkhateeb.com

هاتف: ٩٩٦٦١٦٧٢ (٩٦٥)

شرح
قطر الندى وبل الصدى

تأليف

ابن هشام الأنصاري
(ت/ سنة ٧٦١ هـ)

تحقيق

د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فإنَّ «كتاب قطر الندى» وشرحه من الكتب التي أقبل الدارسون عليها لبساطتها ووضوحها، وحُسْن بيان عبارتها، وقد أقمتُ ما يزيد على خمس عشرة دورة في تدريس هذا الكتاب لمستويات مختلفة، وفي كل دورة كنتُ أَضَعُ ملاحظاتي على النص، والمادة العلمية، حتى تجمع عندي في موازاة نص ٱبن هشام ملاحظات كثيرة على الكتاب، وعلى التحقيق، وهذا ما سوف تلاحظه أثناء القراءة، وسأذكر ما عند ٱبن هشام في كتابه، وأُركِّز في حديثي على أسلوب التحقيق؛ إذ المفترض بالمحقق أن يستكمل ما فَرَطَ من المؤلف وهو يملي النصَّ على طلبة العِلْم، وغالباً ما يكون إملاءً مُرْتَجَلاً.

ولقد طلب مني هذه الملاحظات كثير من الطلبة لنشرها، فلما رددتُ ذلك طلبوا مني القيام بتحقيق جديد للكتاب، أُضيف فيه ما جَدَّ عندي من تعليقات، وقد ٱستحسنتُ هذا الرأي، وعزمتُ على ذلك.

ورأيت أن أضع ملاحظات على التأليف والتحقيق موجزة في هذه المقدمة، وهي ما يلي:

- نقص في علامات الأسماء.
- زيادة في الحديث عن الأسماء المعربة جاءت في غير بابها.

- الحديث عن «قبل وبعد» وترتيب المادة.
- استطرد في الحديث عن **نِعْمَ وَبِئْسَ، وعَسَى وَلَيْس**، في غير أبوابها، ومن ذلك **هلمَّ، وتعالَ، وهاتِ**.
- أنقص بناء الأمر على الفتح، وجعل أحواله ثلاثة كالماضي.
- بدأ في «جمع المؤنَّث» بالملحق، ولم يذكر كل صُوَره، ولم يتعرَّض للشروط فيه، وما يُجمَع هذا الجمع.
- في الممنوع من الصَّرف ذكر العَلَم المُؤَنَّث وصيغة منتهى الجموع: «**في المبني والمُعْرَب**»، ثم ٱنتقل في آخر الكتاب إلى الحديث عن «**موانع الصرف**»، فجاء الباب مقطَّع الأوصال.
- بدأ حديثه عن النواصب بـ «لن».
- بدأ حديثه عن «أن» الناصبة، وٱستطرد إلى الحديث عن «أن» المفسِّرة.
- ترتيبه للجوازم ترتيب غير حَسَن، خالف فيه المألوف عند أهل هذا العِلْم، ولا عُذْرَ له.
- أنقص باب «كاد وأخواتها» وهو من الأصول.
- وذكر الشيخ محمد رحمه الله إعراب الشواهد الشعرية، وهذا – وإن كان نافعاً – إلَّا أنه ليس من التحقيق في شيء، والأصل بيان معاني مفردات الشاهد، ومحل الشاهد.
- وجاء تخريجه للشواهد ضعيفاً لا ٱستقصاء فيه على غير المألوف عنده.

هذا، وكلاهما مَجْزِيّ خيراً بما صنع: المؤلِّفُ والمحقِّقُ، على

السواء، أما ٱبن هشام رحمه الله فلا يحتاج مني إلى تعداد مآثره في هذا العِلْم، فهو عَلَمٌ مشهور من الأعلام الرائدة.

وأمَّا الشَّيخ محمد فقد أخرج لنا تحقيقاته في وقت مبكر، ولم تكن أسباب التحقيق مهيأة كما هو الحال الآن، فوضع بين أيدينا كتباً ساعدتنا في دراستنا، وتعلمنا منها شيئاً كثيراً، وكذلك حال الأوائل من القرنين الأخيرين في تحقيقاتهم، فقد ٱجتهدوا، وليست كلّ المراجع في أيديهم، ومع ذلك ما سَلِموا من أَلْسِنة حِدَاد، لا تحمد الله، ولا تشكر لهم صنيعهم فيما قاموا به من تأليف وتحقيق، وأمَّا أنا فأدعو لهم بالخير، والأجر العظيم من ربِّ العالمين، أيَّاً كان قدرُ صنيعهم، ومكانة عملهم.

هذا، والحمد لله ربِّ العالمين.

عبد اللطيف بن محمد الخطيب

الكويت ١٦/٨/٢٠١٩

ترجمة ٱبن هشام الأنصاري(١)

ابن هشام هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدِّين الحَنْبَلي

كان نحويّاً فاضلاً، وعلَّامة مشهوراً، يُكْنَى أبا محمد، وذكروا أنه وُلِدَ في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمئة، ولزم بعض العلماء كالشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ٱبن السرَّاج، وقالوا: سمع من أبي حَيَّان ديوان زهير بن أبي سلمى، ثم أتبعوا ذلك بقولهم: «لم يلازمه ولا قرأ عليه»، وهذا كلام باطل، فقد لازم أبا حيان فترةً طويلةً، كان فيها شيخُه يشرح ديوان زهير، وهذا لا يكون في يوم وليلة، بل يحتاج إلى زمن طويل.

وقرأ على مشايخ العِلْم من أعيان العَصْر في القرن الثامن ممن كان في مصر، وتفقَّه للإمام الشافعي أول الأمر، ثم ٱنتقل إلى المذهب الحنبلي.

قالوا: أَتْقَنَ العربية، وفاق الأقران بل الشيوخ، وحَدَّث عن ٱبن جماعة بالشاطبية، وتخرَّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ممن دخل مصر في ذلك الزمان. ويذكر صاحب الدُّرر الكامنة أن له تعليقاً على «ألفية ٱبن مالك»، و«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، واشتهر الكتاب في حياته، وأقبل الناس عليه.

---

(١) انظر بغية الوعاة للسُّيُوطِيّ ٢/٦٨ – ٧٠.

قلتُ: أما تعليقاته على ألفية ٱبن مالك فهو كتابه «أوضح المسالك...»، وأما «المغني» فليس له عليه تعليقات، وإنما هو من تأليف ٱبن هشام، وقد كتبه مرَّتين، ٱفتقد النسخةَ الأولى بين مصر والحجاز أثناء سفره، فأعاد كتابته مرَّة أُخرى، وما بين أيدينا من تحقيق هو آخر ما كتب.

قال السُّيُوطِي: «وتصدَّر لنفع الطالبين، وٱنفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والٱستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والٱطِّلاع المفرط، والٱقتدار على التصرُّف في الكلام، والملكة التي كان يتمكَّن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد، مُسْهِباً ومُوْجِزاً، مع التواضع والبرِّ والشَّفقة، ودماثة الخُلُق، ورقَّة القلب».

وذكر ٱبن خلدون أنه ما زال وهو بالمغرب يسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يُقال له ٱبن هشام، وهو أَنْحَى من سيبويه. كذا!! قلت: **وهل صار عالماً إلَّا بِعِلْمِ سِيْبَوِيه وأمثاله من المتقدِّمين؟!**

قالوا: وكان كثير المخالفة لأبي حيَّان، شديد الٱنحراف عنه. قلت: قالوا من قبل: إنه لم يلازم أبا حيان ولم يقرأ عليه، فكيف نجمع أو نوفق بين هذه المتناقضات.

ولقد درستُ العلاقة بينه وبين أبي حيان دراسة وافية[1]، فإن ظهرت في يوم من الأيام فستعرف حقيقة الخلاف بينهما.

---

(١) هي رسالة الدكتوراه: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: دراسة نحوية صرفية صوتية، وقد قدمت في دار العلوم عام/١٩٨١م.

وذكر له السُّيوطي مجموعة من المؤلفات منها:

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب(١).
- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربع مجلدات.
- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ٱبن الحاجب، مجلدان.
- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.
- وشرح التسهيل.
- وشرح الشواهد الكبرى، والصُّغْرى.
- القواعد الكبرى والصُّغرى.
- شذور الذهب وشرحه.
- وشرح اللمحة لأبي حيان.
- وشرح «بانت سعاد».
- وشرح قطر الندى. هذا الذي نحن صدد تحقيقه.

وغير هذا له مؤلفات أخرى، وغالبها كتب مشهورة متداولة في أيدي طُلَّاب العِلْم.

توفي ليلة الجمعة خامس ذي القَعْدة سنة إحدى وستين وسبعمائة، رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جنَّاته. وجزاه عنا خير الجزاء.

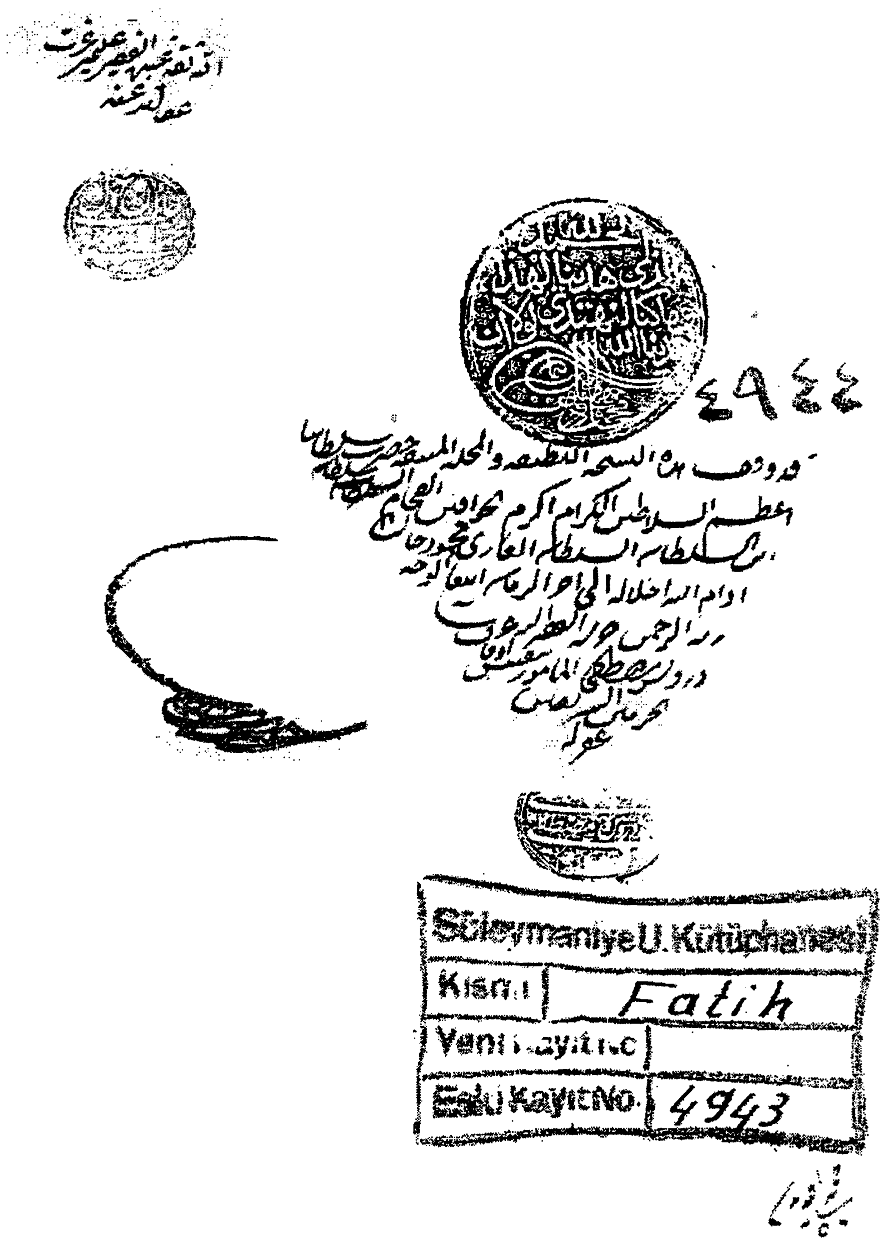
---

(١) أحضر لي بعض الزملاء من المملكة العربية السعودية وهو عبد الله المقرن، نسخة من «مغني اللبيب» بخط ٱبن هشام، وعليها صورة منه، وتاريخها/ ٧٦٠، فهي الصُّورة الأخيرة لهذا الكتاب. وستبدو لك مع مخطوطات الطبعة الثانية للكتاب إن شاء الله تعالى. ويبدو لي أنه من أواخر ما كتب.

- المخطوطة[١] الأولى: مُصَوَّرة من مكتبة «الفاتح» بتركيا، ورمزت لها بـ « أ » وسنة النسخ/٩٨٦هـ.
- والثانية: مُصَوَّرة من نسخة مُصَوَّرة في مكتبة «الأوقاف» الكويتية، ورمزت لها بـ «ب»، وسنة النسخ/١٢٥١هـ.
- والثالثة: مُصَوَّرة من مكتبة «فيض الله» بتركيا، ورمزت لها بـ «ت».

* * *

(١) الأولى والثالثة أحضرهما أخي عبد الله المقرن السعودي من تركيا، والثانية: أحضرها أخي محمد صباح من مكتبة «الأوقاف» الكويتية، فجزاهما الله عني وعن القراء خير الجزاء.



الصفحة الأولى من (أ)

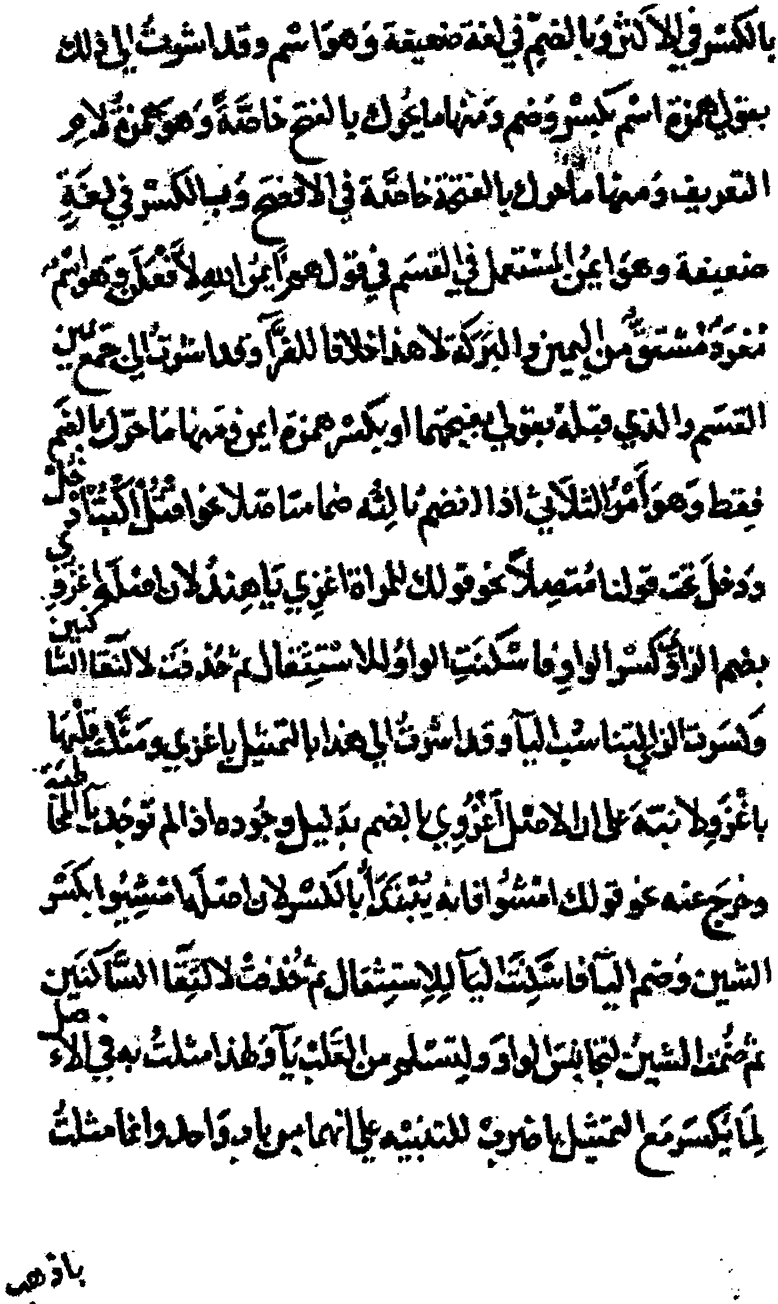
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله ، ومانح البركات
لمن انتصب لشكر إفضاله ، والصلاة والسلام على من مدت
عليه الفصاحة رواقها ، وشدت به البلاغة نطاقها ،
المبعوث بالآيات الباهرات والحجج ، المنزل عليه قرآنا عربيا
غير ذي عوج ، وعلى آله الهادين وأصحابه الذين شادوا
الدين وشرف وكرم . وبعد فهذه نكت حررتها على
مقدمتي المسماة بقطر الندى وبل الصدى رافعة لحجابها
كاشفة لنقابها ، مكملة لشواهدها ، متممة لفوائدها
كافية لمن اقتصر عليها ، وافية ببغية من جنح من طلاب علم
العربية إليها ، وأسأل الله أن ينفع بها كما نفع بأصلها ، وأن يديم
لنا طرق الخيرات وسبلها ، إنه جواد كريم ، رؤوف رحيم ، وما
توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . الكلمة قول مفرد
ش تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة كقوله تعالى كلا إنها
كلمة هو قائلها . إشارة إلى قوله رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما

الصفحة الثانية من (أ)

تركت . وفي الاصطلاح على القول المفرد . والمراد بالقول اللفظ
الدال على معنى كزيد وفرس . والمراد باللفظ الصوت المشتمل على
بعض الحروف سواء دل على معنى كزيد او لم يدل على معنى كديز مقلوب
زيد وقد تبين أن كل قول لفظ ولا ينعكس كليا [illegible] وبما لا يدل
جزؤه على جزء معناه وذلك نحو زيد فان اجزاءه وهي الزاي والياء والدال
لا تدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قوله [illegible] زيد فان كلا
من جزئيه وهما الغلام وزيد دال على جزء معناه فهذا يسمى مركبا
لا مفردا فان قلت لم لا اشترطت في الكلمة الوضع كما شرطت
قال الكلمة لفظ وضع لمعنى قلت انما احتاج [illegible] الا من ذكر اللفظ
جنسا للكلمة واللفظ ينقسم الى موضوع ومهمل [illegible] الى الاحتراز
عن المهمل بذكر الوضع ولما اخذت القول جنسا [illegible] هو خاص بالموضوع
أغناني ذلك عن اشتراط الوضع فان قلت [illegible] عن اللفظ الى
القول قلت لان اللفظ جنس بعيد لا نطلاقه [illegible] والمستعمل
كما ذكرنا والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الاجناس
البعيدة في الحدود معيب عند اهل النظر وفي [illegible]

الصفحة الثالثة من (أ)


بالكسر في الاكثر وبالضم في لغة ضعيفة وهو اسم وقد اشرت الى ذلك
بقولي همزة اسم بكسر وضم ومنها ما يحرك بالفتح خاصة وهو همزة لام
التعريف ومنها ما يحرك بالفتح خاصة في الافصح وبالكسر في لغة
ضعيفة وهو ايمن المستعمل في القسم في قولهم ايمن الله لافعلن وهو اسم
مفرد مشتق من اليمن والبركة لا جمع يمين خلافا للفرا وقد اشرت الى جميع
القسم والذي قبله بقولي بفتحهما او بكسر همزة ايمن ومنها ما حرك بالضم
فقط وهو امر الثلاثي اذا انضم ثالثه ضما ثابتا مثلا نحو اقتل اكتب ادخل
ودخل تحت قولنا متصلا نحو قولك للمرأة اغزي يا هند لان اصله اغزوي
بضم الزاي وكسر الواو فاسكنت الواو للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين
وكسرت الزاي لتناسب اليا وقد اشرت الى هذا بالتمثيل باغزي ومثلت قبلها
باغزو ولانبه على ان الاصل اغزوي بالضم بدليل وجوده اذا لم توجد اليا
وخرج عنه نحو قولك امشوا فانه يبتدأ بالكسر لان اصله امشيوا بكسر
الشين وضم اليا فاستثقلت اليا للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين
ثم ضمت الشين لتجانس الواو ولتسلم من انقلابها يا وهذا مثلت به في الاصل
لما يكسر مع التمثيل باضرب للتنبيه على انهما من باب واحد وانما مثلت
باذهب

الصفحة الأخيرة من (أ)

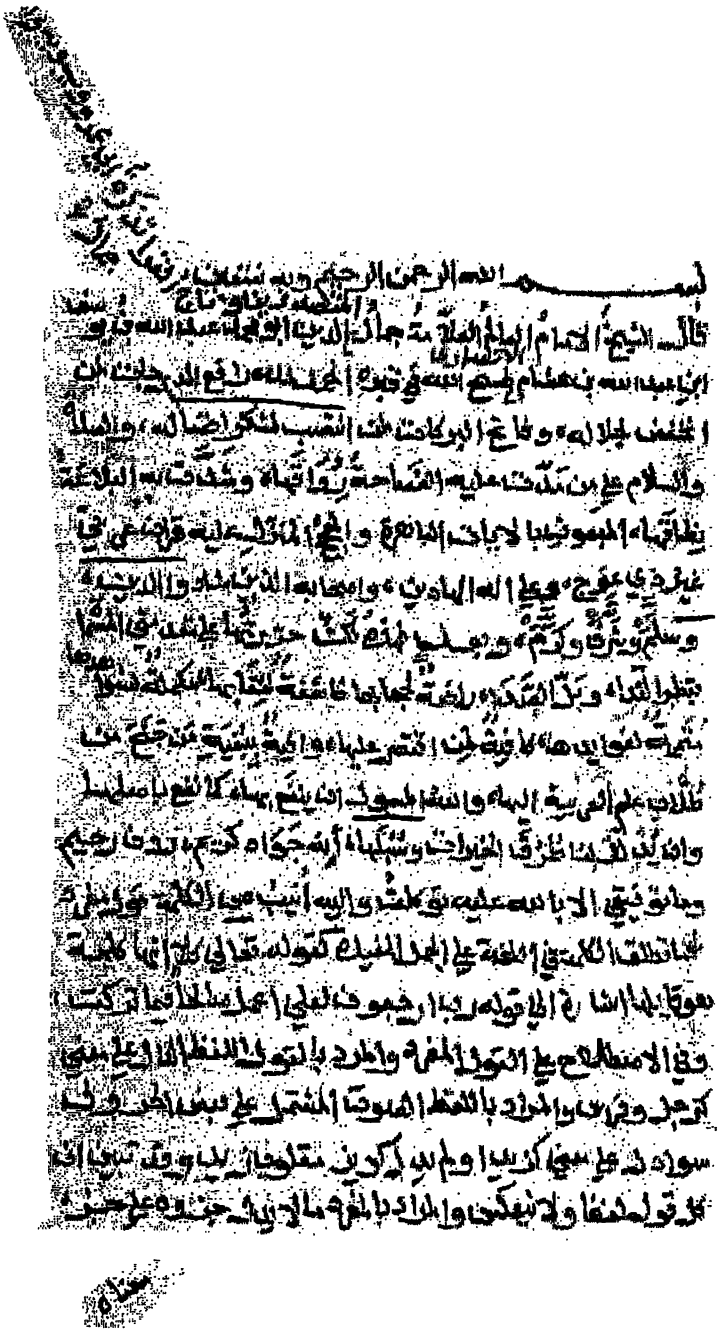
باذهبت دفعًا لوهم من توهم انهم اذا ضموا في مثل اكتب وكرروا
في مثل اضرب ينبغي ان يفتحوا في مثل اذهب فيكونوا قد داعوا
بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث واما لم يفعلوا ذلك لئلا
يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حالة الوقف
ومنها ما يكسر لا غير وهو الباقي وذلك
اصل الباب وهنا اخر ما اردنا
املاه والحمد لله رب
العالمين وصلى
الله على سيدنا
محمد وآله
تسليما
تم

تحريرا في سادس شهر القعدة الحرام من شهور سنة ٩٨٦
ودعا فيه شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله سائلا
قارئه الدعا لي وليا الذي بالمغفرة والرحمة وجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين

الصفحة الأخيرة من (أ)



النسخة الثانية (ب)



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

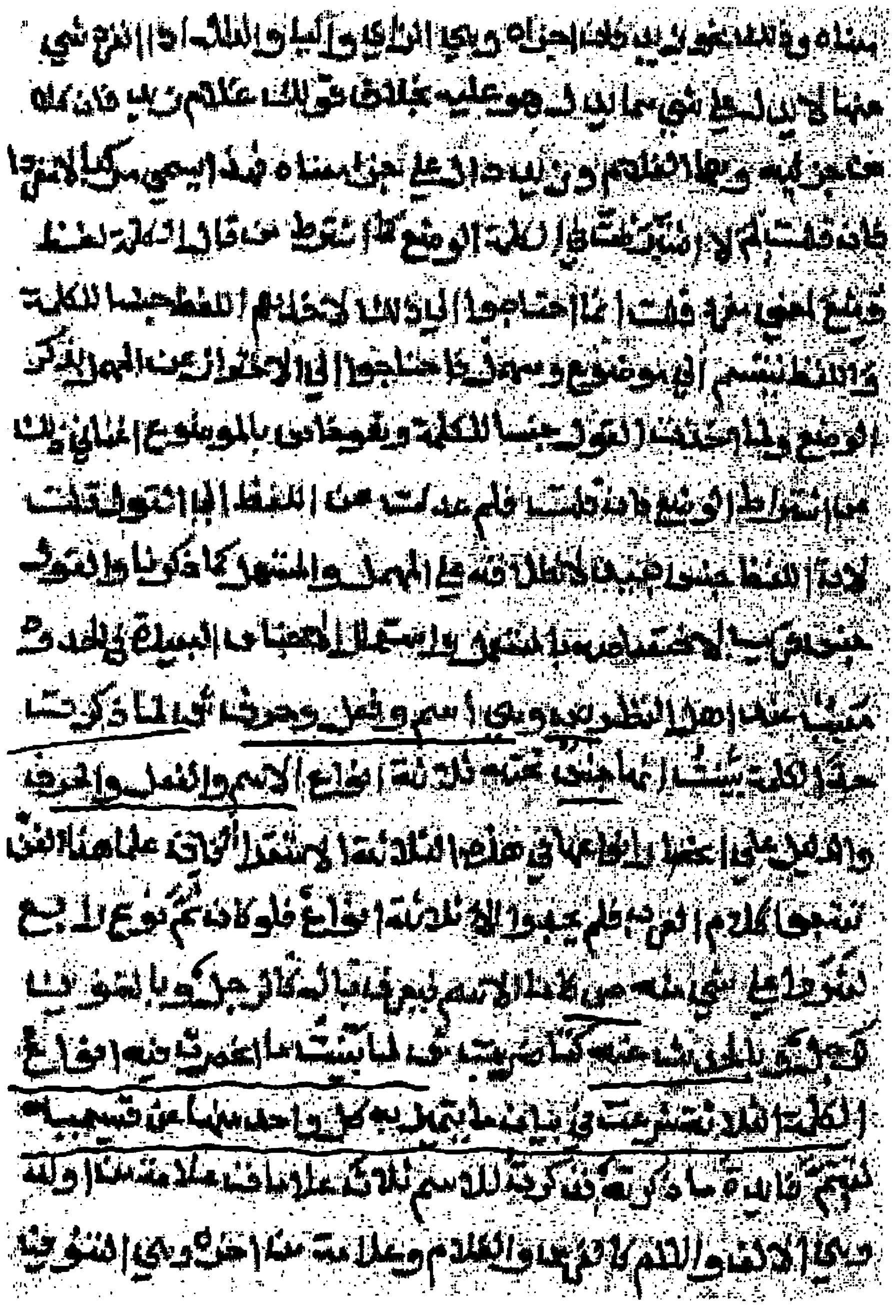
قال الشيخ الامام ... جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف

ابن ... بن هشام ... الحمد لله رافع الدرجات لمن

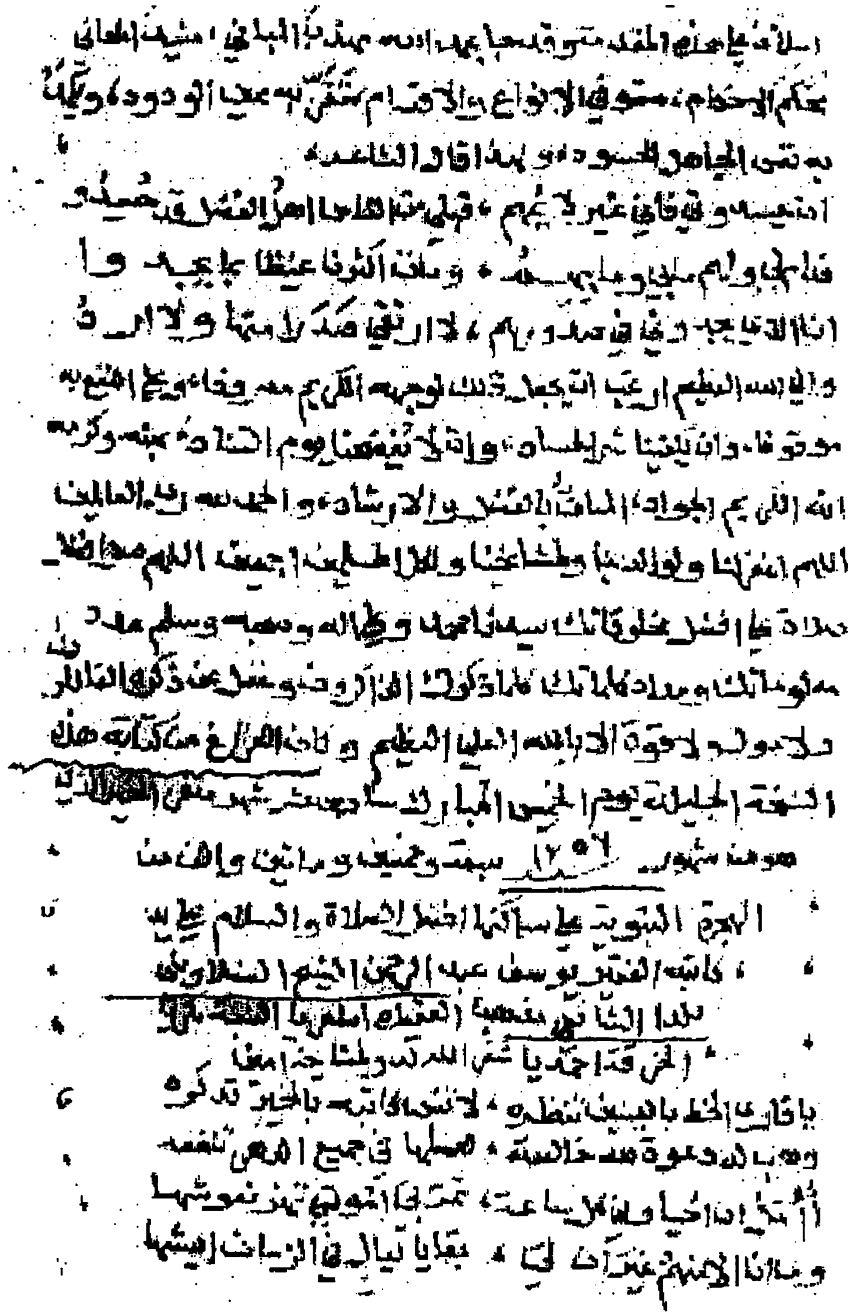
انخفض لجلاله وفاتح البركات لمن انتصب لشكر افضاله والصلاة

والسلام على ...

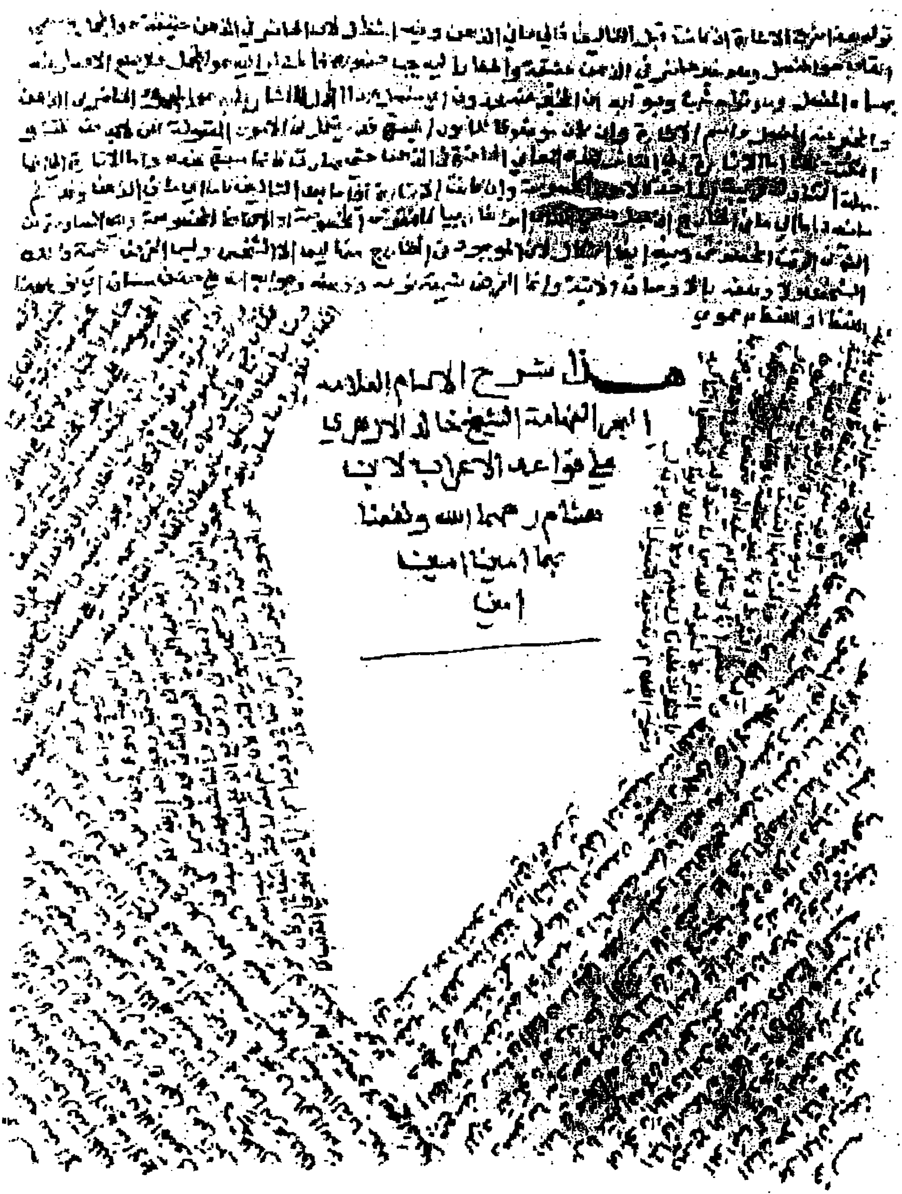
الصفحة الثانية من (ب)


معناه وفي المعنوي [illegible] جزء [illegible] وهي الرأي والباقي والملك اذا اريد شي
منها لا يدل على شي مما يدل هو عليه بخلاف قولك غلام زيد فانه
يدل جزؤه وهو الغلام وزيد على جزء معناه فهذا يسمى مركبا لا مفردا
فان قلت لم لا يشترط في الكلمة الوضع كما اشترط من قال الكلمة لفظ
وضع لمعنى مفرد قلت انما احتاجوا اليه لانهم اخذوا اللفظ جنسا للكلمة
واللفظ ينقسم الى موضوع ومهمل فاحتاجوا الى الاحتراز عن المهمل بذكر
الوضع ولما اخذت القول جنسا للكلمة وهو خاص بالموضوع اغنى ذلك
عن اشتراط الوضع فان قلت فلم عدلت عن اللفظ الى القول قلت
لان اللفظ جنس بعيد لاطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا والقول
جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الاجناس القريبة في الحدود
متعين عند اهل النظر قوله وهي اسم وفعل وحرف اقول لما ذكرت
حد الكلمة بينت انما يندرج تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف
والدليل على انحصار انواعها في هذه الثلاثة ان علماء هذا الفن
تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا الا ثلاثة انواع فلو كان ثم نوع رابع
لعثروا على شي منه [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] كما صرحت [illegible] ما [illegible] انواع
الكلمة الثلاثة شرعت في بيان ما يتميز به كل واحد منها عن قسيميه
ثم [illegible] ما ذكرته [illegible] للاسم ثلاث علامات [illegible] اوله
وهي الالف واللام [illegible] الكلام وعلامة منها اخرى وهي التنوين

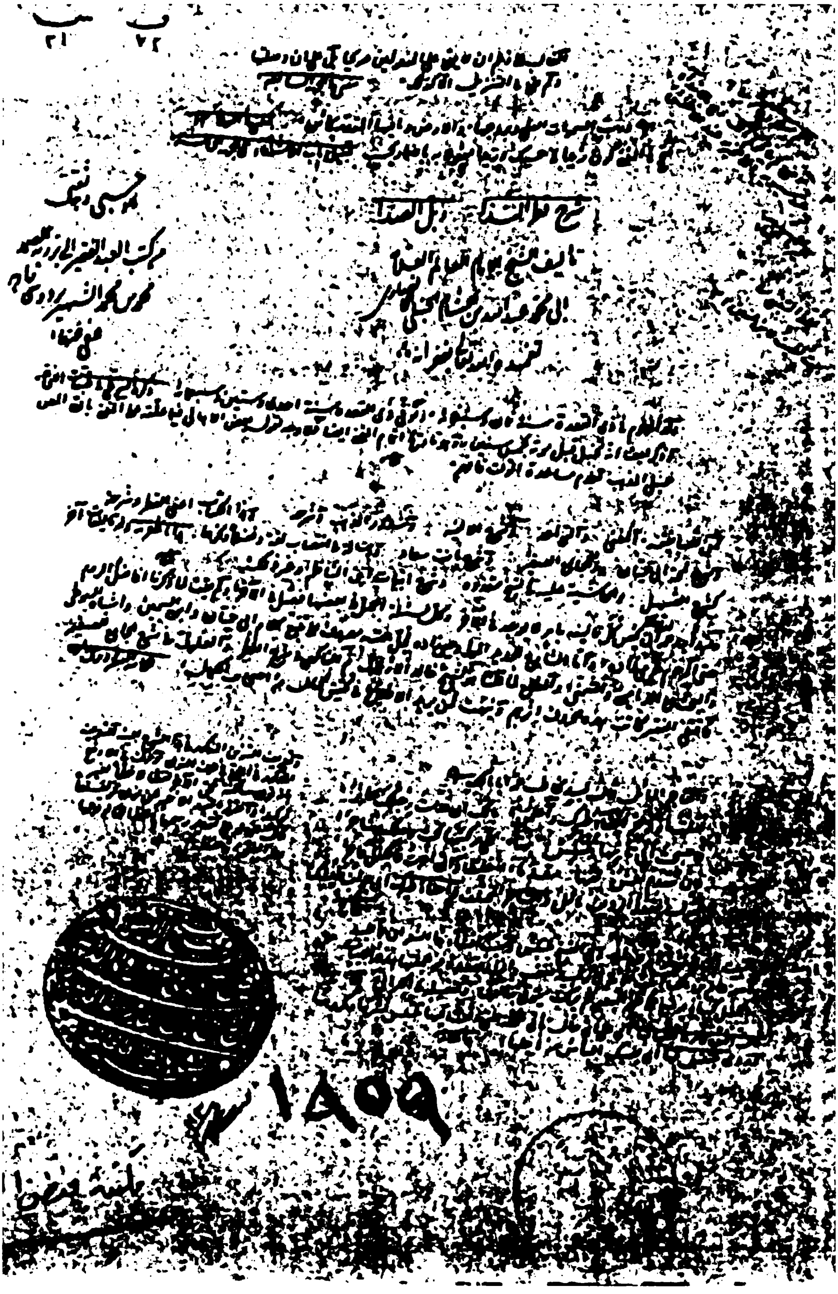
الصفحة الثالثة من (ب)


[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والارشاد والحمد لله رب العالمين
اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولكل [illegible] اجمعين اللهم صل
صلاة على افضل مخلوقاتك سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم عدد
[illegible]
[illegible] وكان الفراغ من كتابة هذه
النسخة الجليلة يوم الخميس المبارك [illegible]
من شهور سنة ١٢٥٦ ستة وخمسين ومائتين والف
الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام على يد
كاتبه الفقير يوسف عبد الرحمن [illegible]
[illegible]
[illegible]
يا قارئ الخط بالعينين تنظره لا تنس كاتبه بالخير تذكره
[illegible]
[illegible]
وما انا الا منهم غير انني [illegible] في الزمان اعيشها

الصفحة ما قبل الأخيرة من (ب)


هذا شرح الإمام العلامة
الحبر الفهامة الشيخ خالد الأزهري
على قواعد الإعراب لابن
هشام رحمهما الله ونفعنا
بهما آمين آمين
آمين

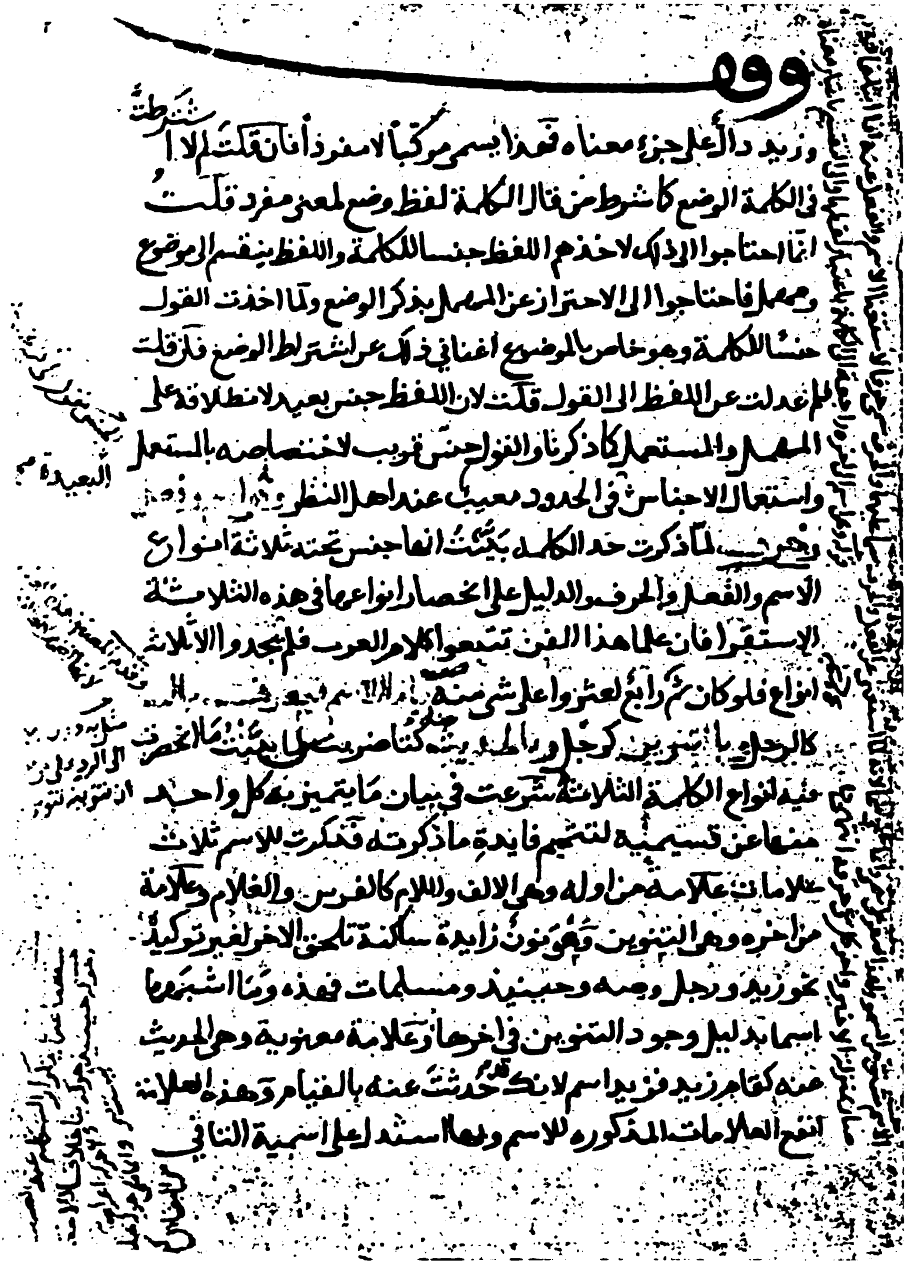
الصفحة الأخيرة من (ب)



النسخة الثالثة (ت)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والاعانة
قال الشيخ الامام العالم العلامة جمال المتصدرين وتاج القرا تذكرة
ابي عمرو وسيبويه والفرا جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد
الله بن هشام فسح الله في قبره الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض الانصاري
لجلاله وفاتح البركات لمن انتصب لشكر افضاله والصلاة على من مدّت
عليه الفصاحة رواقها وشدّت به البلاغة نطاقها المبعوث
بالآيات الباهرة والحجج المنزل عليه قرآنا عربيا غير ذي عوج وعلى آله
الهادين واصحابه الذين شادوا الدين وسلم وشرف وكرم وبعد
فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بقطر الندا وبل الصدا رافعة
لحجابها كاشفة لنقابها مكملة لشواهدها متممة لفوائدها كافية
لمن اقتصر عليها وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية اليها وانا اسأل
ان ينفع بها كما نفع باصلها وان يذلل لنا طرق الخيرات وسبلها انه جواد كريم
رؤوف رحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ص
الكلمة قول مفرد ش تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة كقوله تعالى
كلا انها كلمة اشارة الى قوله قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت
وفي الاصطلاح على القول المفرد والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى
كرجل وفرس والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف
سواء دل على معنى كزيد ام لم يدل كديز مقلوب زيد وقد تبين ان كل
قول لفظ ولا ينعكس والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
وذلك نحو زيد فان اجزاءه وهي الزاي والياء والدال اذا افردت لا يدل على شيء مما
يدل هو عليه بخلاف قولك غلام زيد فان كلا من جزأيه وهما الغلام
وزيد

الصفحة الثانية من (ت)



وزيد دال على جزء معناه فهذا يسمى مركبا لا مفردا فان قلت لم لا اشترطت
في الكلمة الوضع كما شرط من قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قلت
انما احتاجوا الى ذلك لاخذهم اللفظ جنسا للكلمة واللفظ ينقسم الى موضوع
ومهمل فاحتاجوا الى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ولما اخذت القول
جنسا للكلمة وهو خاص بالموضوع اغناني ذلك عن اشتراط الوضع فان قلت
لم عدلت عن اللفظ الى القول قلت لان اللفظ جنس بعيد لانطلاقه على
المهمل والمستعمل كما ذكرنا والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل
واستعمال الاجناس في الحدود معيب عند اهل النظر [illegible]
[illegible] لما ذكرت حد الكلمة بينت انها جنس تحته ثلاثة انواع
الاسم والفعل والحرف والدليل على انحصار انواعها في هذه الثلاثة
الاستقرا فان علما هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا الا ثلاثة
انواع فلو كان ثم رابع لعثروا على شي منه [illegible]
كالرجل [illegible] كرجل [illegible] بينت ما انحصرت
فيه انواع الكلمة الثلاثة شرعت في بيان ما يتميز به كل واحد
منها عن قسيميه لتتميم فايدة ما ذكرته فذكرت للاسم ثلاث
علامات علامة من اوله وهي الالف واللام كالفرس والغلام وعلامة
من اخره وهي التنوين وهو نون زايدة ساكنة تلحق الاخر لغير توكيد
نحو زيد ورجل وصه وحينئذ ومسلمات فهذه وما اشبهها
اسما بدليل وجود التنوين في اخرها وعلامة معنوية وهي الحديث
عنه كقام زيد فزيد اسم لانك حدثت عنه بالقيام وهذه العلامة
انفع العلامات المذكورة للاسم وبها استدل على اسمية التا في

الصفحة الثالثة من (ت)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة المؤلف

قال الشيخ الإمام العالم[١] العلَّامة جمالُ المُتَصدِّرين، وتاجُ القُرَّاء، تذكرة[٢] أبي عمرٍو[٣]، وسيبويهِ[٤] والفرَّاء[٥]، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري[٦] فسح الله في قبره:

الحمدُ لله رافعِ الدَّرجاتِ لمن ٱنخفض لجلاله، وفاتحِ البركات لمن ٱنتصبَ[٧] لشكر أفضاله[٨]، والصَّلَاةُ والسَّلامُ على من مَدَّت عليه الفصاحةُ رِواقها، وَشَدَّت به البلاغةُ نِطاقها، المبعوثِ بالآيات الباهرة والحجج،

---

(١) هذا المدخل إلى التقديم مثبت في (ب)، وغير مثبت في (أ) و(ت)، وهو غالباً من زيادات النُّسَّاخ على الأصل.

(٢) تذكرة مصدر ذكَّر مثل زكَّى تزكية، وجعله نفس التذكرة مبالغة على حدّ: زيدٌ عَدْلٌ. وقيل: المراد أن يُرجَع إليه في تذكّر المسائل. حاشية السَّجاعي.

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء، وٱسمه زبَّان، توفي سنة ١٥٩هـ.

(٤) سيبويه لقب أبي بشر عثمان بن قنبر، ومعناه رائحة التفّاح، ت عام/ ١٨٠هـ.

(٥) هو أبو زكريا يحيى بن زياد، توفي وَسِنُّهُ سبعٌ وستون سنة، وكانت وفاته عام/ ٢٠٧هـ.

(٦) هو المؤلّف رحمه الله، وُلِدَ عام/٧٠٨هـ، وتوفي عام/ ٧٦١هـ، وعمره/ ٥٣ سنة.

(٧) الانتصاب هو الاستمرار.

(٨) في المطبوع عند الشيخ محمد إفضاله، وهو كذلك في (أ).

المنزَّل عليه قُرآنٌ عربيٌّ غَيرُ ذي عِوَج[١]، وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا الدِّين، وسلّم[٢] وشرَّف وكرَّم.

وبعدُ[٣]، فهذه نُكَتٌ[٤] حررتُها على[٥] مقدمتي المُسَمّاة بـ «قَطْر النَّدى وبلّ الصَّدَى» رافعةً[٦] لحجابها، كاشفةٌ لبيانها، مكملةٌ لشواهدها، متممةٌ لفوائدها، كافيةٌ لمن اقتصر عليها، وافيةٌ ببغيةِ مَنْ جَنَح مِن طُلَّاب عِلْم العربية إليها.

واللهُ المسؤولُ[٧] أن ينفع بها كما نَفَعَ بأصلها، وأن يُذَلِّل لنا طُرقَ الخيرات وسُبُلَها، إنه جوادٌ كريمٌ[٨]، رؤوفٌ رحيمٌ. وما توفيقي إلَّا بالله، عليه توكَّلتُ وإليه أُنيب.

---

(١) في (أ) و(ت): «قرآناً عربياً غيرَ ذي عِوَج».

(٢) قوله: «سلَّم» زيادة من (ب) و(ت). ومثله عند السجاعي.

(٣) في حاشية ياسين «أَمَّا بَعْدُ»، وعند السجاعي: وبعدُ، وأصلها أما بعدُ، بدليل لزوم الفاء في حَيِّزها لتضمُّن «أَمَّا» معنى الشرط. على أنه جاء في الحديث: «**أما بعدُ، ما بالُ رجال...**» بدون الفاء.

(٤) نكت: جمع نكتة، كالنقطة. وقولنا: نُكات بالضم عاميّ؛ والصواب بالكسر، وعند السجاعي: وهي اصطلاحاً اللطيفة المُسْتَخْرَجة بقوةالفكر من نَكَت الأرض، إذا أثَّر فيها بقضيب أو نحوه. كذا عند السجاعي.

(٥) على: هنا للتعليل، أي: لأجل مقدمتي.

(٦) ضَبْطُ هذا اللَّفظ بالرَّفع صفة، وبالنصب على أنه حال من ضمير «حررتها».

(٧) في (أ): «واللهَ أسأل».

(٨) بكسر الهمزة على الاستئناف، وإذا أثبتت «أَنَّهُ» بفتح الهمزة فهي على تقدير اللام: لأنه. كذا عند السجاعي.

ص - الكلمةُ قولٌ مُفْرَدٌ:

ش - تُطْلَقُ الكلمة[١] في اللغة على الجُمَلِ المفيدةِ كقوله تعالى[٢]: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ إشارة إلى قوله تعالى[٢]: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾.

- وفي الاصطلاحِ على القولِ المفردِ الدالِّ[٣] على معنى[٤] كرجلٍ وفرسٍ.

والمرادُ باللَّفظ الصَّوتُ المشتملُ على بعض الحروف، سواء دَلَّ على معنى كـ «زيد»، أم لم يدلّ، كـ «دَيْز» مقلوبٌ[٥] «زيد».

---

(١) قالوا: قَدَّم تعريف الكلمة على الكلام لأنها جزؤه، والجزء مُقَدَّم على الكُلّ، ومن قدَّم الكلام فلأنه أهمّ؛ لأنه به يقع التفاهم والتخاطب.

(٢) سورة المؤمنين ٢٣/٩٩ - ١٠٠ وتتمة الثانية: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾.
وقوله: ﴿لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا﴾: أي: بأن أشهد ألَّا إِلَـٰهَ إِلَّا الله يكون فيما تركت، أي في مقابلة ما ضيَّعته من عمري. كذا في الجلالين، ونقل السجاعي.
و﴿ٱرْجِعُونِ﴾: الجمع للتعظيم، فهو من خطاب الواحد للجمع، أي: أرجعني.
وقيل: خطاب له تعالى. و﴿ٱرْجِعُونِ﴾: للملائكة. وذكر السهيلي أنه من كلام من حضرته الشياطين وزبانية العذاب فٱختلط، فلا يدري ما يقول من الشطط. وانظر البحر ٦/٤٢١.

(٣) قوله الدَّالّ على معنى غير مثبت في (أ) و(ت).

(٤) في (أ) و(ت) والمراد بالقول اللَّفظُ الدَّالُّ على معنى.

(٥) مقلوبَ: بالنصب على الحال، ومقلوبٌ: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مقلوب.

وقد تبيَّنَ أنَّ كلَّ قولٍ لفظٌ، ولا ينعكس[(١)].

والمراد[(٢)] بالمفرد ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو «زيد»، فإن أجزاءه، وهي الزاي والياء والدال، إذا أُفْرِدت[(٣)] لا تدلُّ على شيء مما يدلّ هو عليه، بخلاف قولك: «**غلام زيد**»، فإن كلّاً من جزأيه، وهما الغلام وزيد دالٌّ على جزء معناه، فهذا يسمى مركَّباً[(٤)]. لا مفرداً.

فإن قلتَ: فلمَ لا ٱشترطتَ في الكلمة الوضعَ كما ٱشترطَ من قال: «الكلمةُ لفظٌ وُضِع لمعنىً مفرد؟».

قلتُ: إنما ٱحتاجوا إلى ذلك لِأَخْذِهِم اللفظَ جِنْساً[(٥)] للكلمة، واللفظُ ينقسم إلى موضوعٍ وَمُهْمَلٍ؛ فٱحتاجوا إلى الٱحترازِ عن المهمَلِ بذكر

---

(١) أي: أن كل ما يَصْدقُ عليه قول يَصْدُق عليه لفظ؛ لأن كل ما هو قول فهو لفظ. قال ياسين: فخرج بالقول وغيره الدوالّ الأربع، وهي **الخط، والإشارة، والعقد، والنُصْب** المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى. والنُصُب: بالضم والصاد، وقد تسكن الصاد وتضم النون، والعقد ٱصطلح عليه القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدي، **والنصب كالسِّتارة على أبواب الحمامات لِيُعْلَم أن فيها نساء، وكالخشبة على باب المسجد، فيخلع النعال عند الوصول إليها**، وغير ذلك مما تواطأ عليه أهل البلد.

(٢) أول هذه الفقرة غير مثبت في (أ).

(٣) في (ب): «إذا تفرَّد شيء منها فهو لا يدلُّ على شيء».

(٤) فهو مركَّب إضافي.

(٥) ذكر ٱبن يعيش أنَّ ٱسم الجنس ما كان دالّاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، وتحقيق ذلك أنَّ الٱسم المفرد إذا دَلَّ على أشياء كثيرة ودَلَّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابُهُ تلك الأشياء تشابُهاً تامّاً حتى يكون ذلك الٱسم ٱسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه. فإن ذلك الٱسم يُسمَّى ٱسم الجنس وهو المتواطئ كالحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد، فالتشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع... انظر شرح المفصَّل ١/٧٢.

الوضعِ، ولَمّا أخذتُ القولَ جنساً للكلمة، وهو خاصٌ بالموضوع - أغناني عن ٱشتراط الوضع.

- فإن قلت: فَلِمَ عدلتَ عن اللفظ إلى القول؟

قلتُ: لأنَّ اللفظ جنسٌ بعيدٌ لٱنطلاقه على المهمَل[١] والمستعمَل، كما ذكرنا، والقولُ جنسٌ قريبٌ لٱختصاصه بالمستعمل. **وٱستعمال الأجناس البعيدة في الحدود[٢] مَعِيبٌ عند أهل النظر[٣].**

ص - وهي ٱسمٌ وفعلٌ وحرفٌ.

ش - لما ذكرتُ حَدَّ[٤] الكلمة بَيَّنتُ أنها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع:

الٱسمُ، والفِعلُ، والحَرْفُ.

والدليلُ: على ٱنحصار أنواعها في هذه الثلاثة الٱستقراءُ[٥]؛ فإنَّ علماء هذا الفَنِّ تتبَّعوا كلامَ العربِ فلم يجدوا إلَّا ثلاثةَ أنواعٍ، ولو كان ثَمَّ نوعٌ رابعٌ لَعَثَرُوا على شيءٍ منه.

---

(١) مثل: ديز، وزيد.

(٢) أي: التعريفات.

(٣) أي: علماء المنطق.

(٤) أي: تعريفها.

(٥) النظر في كلام العرب.

قال في الشذور: «أجمع على ذلك من يعتدُّ بقوله، وهو يغمز من **ٱبن صابر** فيما ذهب إليه من ذكر **الخالفة**، فقد ذكر أن أبا جعفر النحوي أحمد بن صابر زاد رابعاً، نحو: صَهْ، ومَهْ، وما ماثلهما من أسماء الأفعال، وسَمَّاه الخالفة، يريد من ذلك ٱسم الفعل، ورَدَّه العلماء، ومنهم الأزهري وغيره.

قال السُّيُوطي: أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي الذاهب إلى أن للكلمة قسماً رابعاً، وسَمَّاهُ الخالفة». انظر بغية الوعاة ١/٣١١، ولم يذكر تاريخ ولادته ووفاته.

ص – فأمَّا الاسمُ فيُعْرَفُ بـ «أل» كالرجل، وبالتنوين: كرجلٍ، وبالحديث عنه كتاء: ضربتُ.

ش – لما بيَّنتُ ما انحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة شرعتُ في بيان ما يتميَّز به كلُّ واحد منها عن قَسيمَيْه لتتمَّ فائدة ما ذكرتهُ، **فذكرتُ للاسم ثلاثَ علامات**(١):

– **علامةً من أوَّله**، وهي الألفُ واللام(٢) كالفرس والرجل(٣).

– **وعلامةً من آخره** وهي التنوينُ(٤)، وهي نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ تلحق الآخر لفظاً لا خَطّاً، لغير توكيد(٥)، نحو: زيد، ورجل، وصَهٍ، وحينئذٍ، ومسلماتٍ، فهذه وما أشبهها(٦) أسماءٌ بدليلِ وجودِ التنوينِ في آخرها.

---

(١) وترك علامتين أخريين من علامات الأسماء وهما: الجرُّ، والنِّداء.

(٢) تعقَّبه الشيخ محمد بأنّ الأَوْلى أن يقول بأداة التعريف ليجمع بين رأي سيبويه ورأي الخليل، فالخلاف بينهما هل أداة التعريف «أل» أم «اللام» وحدها، وهذا ما أشار ابن مالك إليه بقوله:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَط ... فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

وذكر ابن عقيل أن الخليل استعمل «أل» في بعض تصانيفه، والتعريف عنده بالألف واللام، وهما حرف واحد مركَّب من اثنين، وعند سيبويه هما حرف واحد مثل «قَدْ» لا تركيب فيه. انظر كتابي موسوعة قواعد الكتابة ١/٦٧.

(٣) في (أ) و(ت): والغلام.

(٤) ذكر تنوين التمكين في «زيد»، والتنكير في صَهْ، وتنوين العوض في حينئذٍ، وهو عوض عن جملة، وتنوين المقابَلَة في جمع المؤَنَّث السَّالم: مسلمات، في مقابل النون في جمع المُذَكَّر السَّالم.

(٥) ليس بحاجة إلى هذا الاحتراز، لأن الأصل في نون التوكيد ألَّا تلحق بالأسماء.

(٦) في (أ): «وأشباهها».

- وعلامةً معنويَّة، وهي الحديثُ[١] عنه كـ «قام زيدٌ»، فزيدٌ ٱسمٌ؛ لأنك قد[٢] حَدّثت عنه بالقيام.
- وهذه العلامةُ أنفعُ العلاماتِ المذكورةِ للأسمِ، وبها ٱستُدِلَّ على ٱسميَّة التاء في[٣] «ضربتُِ»، ألا ترى أنها لا تقبل «أل»، ولا يلحقها التنوينُ، ولا غيرُها من العلامات التي تُذْكَرُ للأسمِ سوى الحديثِ عنها فقط.

ص - وهو ضربان:

- **مُعْرَبٌ: وهو ما يتغيَّر آخره بسبب العوامل الداخلةِ عليه كـ «زيد».**
- **ومبنيّ: وهو بخلافه، كـ «هؤلاء» في لزوم الكسر، وكذلك حَذامِ وأمسِ في لغة الحجازيين، وكـ «أَحَدَ عَشَرَ» وأخواته في لزوم الفتح، وكـ «قبلُ وبعدُ» وأخواتهما في لزوم الضَّمِّ، إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِي معناه، وكمَنْ وكمْ في لزوم السكون وهو أصل البناء.**

ش - لما فرغتُ من تعريفِ الأسم بذكرِ شيء من علاماتِه عَقَّبْتُ ذلك ببيان ٱنقسامه إلى مُعْرَبٍ ومبنيّ، وقدَّمتُ المعربَ لأنه الأصل[٤]، وأخَّرتُ المبنيّ لأنه الفرع[٥].

---

(١) أي: الإسناد إلى اللَّفظ، وهو أن يُضَمَّ إليه ما تتم به الفائدةُ.
(٢) قد: غير مثبت في (أ).
(٣) ضبطتُ التاء بالحركات الثلاث؛ لأنها سواء في الفاعلية، وإن لم يضبطها ٱبن هشام ولا النُّسَّاخ على هذه الصُّورة.
(٤) هو الأصل أي الغالب في الأسماء؛ ولذا قدَّمه لتعاقُبِ معان عليه لا يميزها إلَّا الإعراب.
(٥) المبني محدود ليس له ألفاظ كثيرة ككثرة المُعْرَب، فبدأ بالأكثر، وَأَخَّرَ الأقلّ.

وذكرتُ أنَّ المُعْرَب هو ما[١] يتغيَّر آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل[٢] كـ «زيد»، تقول:

جاءني زيدٌ ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ

ألا ترى أنَّ آخر «زيد» تغيَّر بالضمَّة والفتحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من «جاءني»، و«رأيت»، والباء، فلو كان التغييرُ في غير الآخر لم يكن إعراباً، كقولك في «فَلْس» إذا صَغَّرتَهُ: «فُلَيْس»، وإِذَا كَسَّرته[٣]: «أَفْلُس وفُلُوس».

وكذا لو كان التغييرُ في الآخر، ولكنه ليس بسبب العوامل، كقولك: **جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ**؛ فإنه يجوز لك أن تقول[٤]: حَيْثُ، بالضَّمِّ، وحَيْثَ بالفتح[٥]، وحَيْثِ[٦] بالكسر[٧]. إلَّا أَنَّ هذه الأوجهَ الثلاثةَ ليست بسبب العوامل[٨]، أَلَا تَرَى أَنَّ العامل واحد، وهو «جلس»، وقد وُجِدَ معه التغيير المذكور؟

---

(١) في (ب) و(ت): «الذي».

(٢) وذلك لفظاً أو تقديراً.

(٣) أي: جمعته جمع تكسير: أَفْلُس: جمع قِلَّة. وفُلُوس: جمع كثرة.

(٤) هرباً من ياء وبعدها كسر، ومن العرب من يعرب «حيث».

(٥) في المحكم ٣/٣٣٢: «حيث ظرف من الأمكنة مبهم مضموم».
وبعض العرب يفتحه كذا في المحكم وهو فتح للتخفيف.

(٦) والكسر على أصل ٱلتقاء السَّاكنين. مغني اللبيب ٢/٢٩٨.

(٧) وطيىء تقول: حَوْثُ. قال في المحكم: ذكر أن بعض العرب زعموا أن أصل اللفظ بالواو، ثم قلبت ياء قلب الخفَّة، ثم قال: **وهذا غير قوي**.

(٨) قال ٱبن هشام: «ومن العرب من يعرب «حيث»، وقراءة من قرأ «من حيثِ لا تعلمون» [الأعراف ٧/١٨٢]، بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر. مغني اللبيب ٢/٢٩٩.
وهم بنو فقعس. وهم حيّ من بني أسد. البحر المحيط ٤/٢١٦، والتسهيل/ ٩٧، وٱنظر معجم القراءات ٣/٢٢٤.

- ولما فرغتُ من ذكرِ المعربِ **ذكرتُ المبنيّ**، وأنه الذي يلزم طريقةً واحدةً لا يتغيرُ آخِرُه بسبب ما يدخل عليه، ثم قسمته إلى أربعة أقسام:

مبنيّ على الكسر[١]، **ومبنيّ على الفتح**، **ومبنيّ على الضَّمِّ**، **ومبنيّ على السكون**.

[المبني على الكسر]

وقد[٢] قسمتُ المبنيّ على الكسر إلى قسمين:

- قسمٍ **متَّفقٍ عليه**، وهو «**هؤلاءِ**»؛ فإنَّ جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال.

- وقسمٍ **مختلفٍ فيه**، وهو **حَذَامِ وَقَطَامِ**، ونحوهما من الأعلام المؤنَّثة الآتية على وزن فَعالِ، **وَأَمْسِ**، إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك.

فأمَّا بابُ[٣] «حَذامِ» ونحوِه فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسر مُطْلقاً، فيقولون:

جاءتني حَذَامِ، ورأيتُ حَذَامِ، ومررتُ بِحَذَامِ.

وعلى ذلك جاء قول الشاعر[٤]:

---

(١) الأصلُ أن يبتدئ بالمبني على السُّكُون.

(٢) في (أ) : «ثم».

(٣) قوله «حذامِ» في الحالات الثلاث مبني على حركة واحدة في آخره، وهي الكسرة؛ فهو في محل رفع، ثم في محل نصب، ثم في محل جرّ.

(٤) قبل هذا البيت:

فَلَولَا المُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيَالِي ... لَمَا تَرَكَ القَطَا طِيبَ المَنَام =

إذا قالــتْ حَــذَامِ فَــصَدِّقوها فــإنَّ القــول مــا قالــتْ حَــذَامِ

فذكرها في البيت مرَّتين[١] مكسورةً[٢] مع أنها فاعل.

وٱفترقت بنو تميم فرقتين:

فبعضهم يُعْرِب ذلك كلَّه[٣] بالضم رفعاً، والفتحة نصباً وجرّاً فيقول:

جاءتني حذامُ. بالضم.

ورأيت حذامَ. بالفتح.

ومررت بحذامَ. بالفتح.

= وقائلهما ديسم بن طارق، وهو شاعر جاهلي، ويُرْوَى: فأنْصِتوها، أي: أنصتوا إليها. وانظر التاج/حذم، واللسان، والاشتقاق.

وذكر في التاج أن قائل البيت لجيم بن صعب، وحذامِ ٱمرأته، ولم يذكر البيت الأول «فلولا...».

قال الأزهري في التهذيب ٤/٤٧٥ – ٤٧٢ جَرَّت العربُ حذامِ في موضع الرفع لأنها مصروفة عن حاذِمَة، فلما صُرِفت إلى فَعالِ كُسِرت لأنهم وجدوا أكثر حالات المؤَنَّث إلى الكسر...، وكذلك فَجارِ وفَساقِ.

وٱنظر الاشتقاق/١١٨، وأوضح المسالك ٣/١٥٣، وشذور الذهب/٩٥، قال السجاعي: «والمانع له من الصَّرْف العلميةُ والعدلُ؛ لأنه معدول عن حاذِمة، وأصله من الحَذْم، وهو القطع، وٱعتبر العدل في هذا الباب حَمْلاً على ذوات الراء في الأعلام المؤَنَّثة مثل حَضار».

قالوا: والشاهد فيه: حَذامِ في الموضع الأول في حالة الرفع، ومثله في الموضع الثاني. وهذا البيت من الأبيات الجارية مجرى الأمثال.

(١) مرَّتين: ليست في (أ) و(ب).

(٢) أي مبنيَّة على الكسر.

(٣) أي: إعراب الممنوع من الصرف، والمانع له من الصرف العلمية والعدل، وذكرتُ من قبل أنه معدول عن حاذِمة، والحَذْمُ القطع.

وبعضهم[(١)] يفصل بين ما آخره راء كـ «وَبارِ»[(٢)] ٱسم لقبيلة، و«حَضارِ»[(٣)] ٱسم لكوكب، و«سَفَارِ»[(٤)] ٱسم لماء، فيبنيه على الكسر كالحجازيين.

وأمَّا ما[(٥)] ليس آخره راء كـ « **حذامِ وقطامِ** » فَيُعْرِبُه إعرابَ ما لا ينصرف.

- وأمَّا «**أمسِ**» إذا أردتَ به اليومَ الذي قبلَ يومك، فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسرِ مُطْلَقاً[(٦)]، فيقولون:

مَضَى أَمْسِ، وٱعتكفتُ أَمْسِ، وما رأيتُه مُذ أَمْسِ.

بالكسر في الأَحْوَال الثلاثة، قال الشاعر[(٧)]:

---

(١) في (ب) و(ت): «وأكثرهم» وهو المثبت في نسخة الشيخ محمد.

(٢) قيل: هي أرض كانت من محالّ عاد، وقيل: كانت فيما بين نجران وحضرموت. التاج/وبر.

(٣) ومن معانيه: جبل بين اليمامة والبصرة. التاج/حضر.

(٤) اسم بئر قبل ذي قار، بين البصرة والمدينة لبني مازن. التاج/سفر.

(٥) في (ب) و(ت): وأمّا ما ليس...، وفي (أ): وما ليس آخره...

(٦) «مطلقاً» مثبت في (أ)، وليس في النسختين الأُخريين.
وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع، ويوافقون الحجازيين في البناء على الكسر في النصب والجر. الهمع ١٨٩/٣.

(٧) قائل هذه الأبيات تُبَّع بن الأقرن، وقيل: أُسْقُفُ نَجْرَانَ، والوَرْسُ: الزَّعفران. انظر البيت الأول والثالث في شذور الذهب/٩٨ - ٩٩، وأوضح المسالك ١٥٥/٣، وذكر عجز البيت الأخير وهو موضع الشاهد، وٱنظر اللِّسان/أمسِ، والهمع ١٨٨/٣. =

مَنَـعَ البقـاءَ تقلُّـبُ الـشَّمْسِ وَطُلُوعُهـا مِـن حَيْـثُ لَا تُمْـسِي
وَطُلُوعُهـا حَمْـرَاءَ صَـافِيَةً وَغُرُوبُهَـا صَـفْرَاءَ كَـالوَرْسِ
اليـومٌ أَعْلَـمُ مـا يَجِـيءُ بِـهِ وَمَـضَى بِفَـصْلِ قَـضَائِهِ أَمْـسِ

فأمسِ[١] في البيت فاعلٌ بـ «مضى»[٢]، وهو مكسور كما ترى.

وٱفترقت بنو تميم فرقتين:

- فمنهم من أعربه[٣] بالضمَّة رفعاً، وبالفتحة مُطلقاً[٤] [٥]، فقال: مضى أمسُ، وٱعتكفتُ أمسَ، وما رأيته مُذْ أَمسَ، بالفتح.

= اليومُ: يُعْرَبُ مبتدأً، ويُعْرَبُ ظرفاً، وقُطِعت همزة الوصل لفظاً؛ لأنها أول البيت.

(١) جاء في التاج/ أمسِ: «أَمْسِ مثلثة الآخر من ظروف الزمان مبنية على الكسر إلّا أَنْ يُنكّر أو يُعَرَّف، وَرُبَّما بُنِي على الفتح، نقله الزَّجّاجي في أماليه.
وقال ٱبن هشام: إن البناء على الفتح لغة مردودة، وأما البناء على الضم فلم يذكره أحد من النحاة، ففي قول المصنّف حكاية التثليث نظر، حققه شيخنا» اهـ.

(٢) في (أ) لـ «مضى»، وفي غيرها: بـ «مضى».

(٣) يعربه: كذا في (ب)، أي: يعربه إعراب الممنوع من الصرف.

(٤) أي في النصب والجر. انظر الهمع ١٨٩/٣.

(٥) في (أ) و(ت): «بالضمة والفتحة مطلقاً».
قال سيبويه ٤٤/٣: «وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف أُخَر...».

قال الشاعر[١]:

لَقَـدْ رَأَيْـتُ عَجَبـاً مُـذْ أَمْـسَا * عَجَـائِزاً مِثْـلَ الـسَّعَالي خَمْـسَا
يَـأْكُلْنَ مَـا فِـي رَحْلِهِـنَّ هَمْـسَا * لَا تَـرَكَ اللهُ لَهُـنَّ ضِرْسَـا[٢]

- ومنهم من أعربه[٣] بالضَّمة رفعاً، وبناه[٣] على الكسر نصْباً وجرًّا.

وزعم الزَّجَّاجي[٤] أنَّ مِنَ العرب مَنْ بنى «أمس» على الفتح، وأنشد عليه[٥] قوله: «**مُذْ أَمسَا**» وهو وَهَم[٦]، والصَّواب ما قدَّمناه من أنه مُعْرَبٌ غيرُ منصرف.

---

(١) قائل هذه الأبيات غير معروف.
وانظر الكتاب ٢/٤٤ البيت الأول، وشذور الذهب/١٠٠، وأوضح المسالك ٣/١٥٤، وفيه صدر البيت الأول، وهمع الهوامع ٣/١٨٩، والخزانة ٣/٢١٩.
وقيل: السعالى بالألف، وهمساً: حال، لا ترك: دعاء، تعساً: حال.
قال السجاعي: مذ أمسا: «أمسى» هو محل الشاهد حيث أُعرب إعراب ما لا ينصرف. والألف للإطلاق، ومُذْ: حرف جَرّ بمعنى «في»، والسَّعالي: بفتح السِّين المهملة جمع سِعلاة، وهي إناث الشياطين، وتسميها العرب غيلاناً، لأنها تغتالهم، أي: تهلكهم كما زعموا.

(٢) وليس ما أثبته الشيخ محمد وهو قوله: «**ولا لَقِيْنَ الدَّهْرَ إِلَّا تَعْسَا**».
مثبتاً عندي في المخطوطات.

(٣) إنه لشيء غريب في هذا الرأي أن يجتمع في اللفظ الإعراب والبناء معاً!

(٤) هو يوسف بن عبد الله الزَّجَّاجي أبو القاسم مات سنة/٤١٥ بإستراباذ. انظر بغية الوعاة ٢/٣٥٧ – ٣٥٨.
وانظر في شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٤٠١ حديثه عن «أمس».

(٥) في (أ): «واستدلَّ عليه بقوله».

(٦) في المصباح/ وهم: «وهَمْتُ إلى الشيء وَهْماً من باب وعد: سَبَقَ القلبُ إليه مع إرادة غيره...
وَوَهِمَ في الحساب يَوْهَمُ وَهْماً، مثل غَلِطَ يغلَط غَلَطاً، وزناً ومعنى».

وزَعَمَ بعضهم: أنَّ[١] «أمسا» في البيت فعل ماضٍ، وفاعله مستتر، والتقدير[٢]: مُذْ أمسى المساءُ.

ولما فرغت من ذكر المبني على الكسر ذكرتُ المبنيّ على الفتح، ومَثَّلته بأَحَدَ عَشَرَ وأخواته[٣]، تقول[٤]:

جاءني أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً[٥]، ورأيتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَمَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة.

وكذا تقول في أخواته إلَّا «ٱثني عَشَرَ»؛ فإن الكلمة الأولى[٦] منه تُعْرَب بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، تقول:

جاءني ٱثنا عَشَرَ رَجُلاً، ورأيتُ ٱثني عَشَرَ رَجُلاً، ومَرَرْتُ بِٱثْنَي عَشَرَ رَجُلاً.

---

(١) في (أ) و(ب): «أمسى».
وعقَّب الشيخ محمد في طبعته بأن صوابه أن يكتب «أَمْسَى» بالياء؛ لأن الألف الزائدة على الثلاثة تكتب ياء.
قلت: هذا صحيح، ولكنها لم تكتب هنا ياء ليشاكل آخر البيت القافية في غيره، ثم إن هذا الزَّعم وهو أنه فعل ماض رديء وتقدير فاسد بعيد.

(٢) في (ب): «وتقديره».

(٣) أخوات «أَحَدَ عَشَرَ» من ثلاثة عَشَرَ إلى تسعة عَشَرَ ، ويخرج منها لفظ «ٱثنا عشر» فهو معرب الصدر إعراب المثنَّى مبني العجز.

(٤) وعِلَّة البناء على الفتح التركيب قصداً للتخفيف لمزج الاسمين، وجعلهما اسماً واحداً.

(٥) قوله: رجلاً، المعدود غير مذكور في (أ) و(ت).

(٦) ملحقة بالمثنى، وعَشَرَ: اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قالوا: وقع العجز في هذا المركب موقع النون في المثنى، أو لوقوعه موقع تاء التأنيث في آخر الاسم.

وإنَّما لم أَسْتَثْنِ إعرابَ[١] هذا من إطلاق قولي «وأخواته» لأني سأذكر[٢] فيما بعد أنَّ «ٱثنين وٱثنتين» يُعْرَبان إعراب المثنّى مطلقاً وإِنْ رُكِّبا.

- ولما فرغتُ من ذكر المبني على الفتح ذكرتُ المبنيّ على الضَّمِّ، ومَثَّلتهُ بـ «قبلُ» و«بعدُ»، وأشرتُ إلى أنَّ لهما أربعَ حالات[٣]:

- **إِحْداها**: أن يكونا مُضافين، فَيُعْرَبان نصباً على الظرفيَّة، أو خَفْضاً بـ «مِن»[٤]، تقول:

جئتك قبلَ زيدٍ وبعدَه، فتنصبهما على الظرفيَّة.

ومن قَبلِه ومن بعدِه فتخفضهما بـ «مِن».

---

(١) لفظ «إعراب» سقط من غالب النسخ المطبوعة.

(٢) سوف يذكر هذا في باب المثنى، فهو من باب الملحق به مفرداً كان أو مركَّباً.

(٣) ذكر ثلاث حالات لا بناء فيها، وإنما هي معربة: «قبل» «بعد» نصباً على الظرفيَّة، والثانية حذف المضاف إليه ونية ثبوت لفظه: من قبلِ ومن بعدِ، والثالثة: القطع عن الإضافة لفظاً، ولا ينوى المضافُ إليه: من قبلٍ ومن بعدٍ، إلى أن وصل إلى حالة البناء: «من قبلُ ومن بعدُ» بحذف المضاف ونية لفظه دون معناه، فيبنى على الضم، وكان بإمكانه ٱختصار هذا والدخول في صورة البناء بشرطِها.

(٤) قال السجاعي: «**ٱختصت «مِن» بذلك لكونها أُمّ الباب**».
وقال الرضي: «ومِن» الداخلة على الظروف غير المتصرِّفة أكثرها بمعنى «في»، **وذهب ٱبن مالك إلى أنَّ «مِن» الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة.**
وٱنظر رأي ٱبن مالك في مغني اللبيب ٤/١٨٢. فقد بنى قوله على قول الأخفش في عدم الٱشتراط لزيادتها.

قال اللهِ تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج ٢٢/٤٢].

﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية ٤٥/٦].

وقال الله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة ٩/٧٠].

﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [القصص ٢٨/٤٣].

- **الحالة الثانية:** أن يُحْذَفَ المُضافُ إليه ويُنْوَى ثبوتُ لفظه، فَيُعْرَبان الإعرابَ المذكور، ولا يُنَوَّنان لِنِيَّة الإضافة، وذلك كقوله[(١)]:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلّ مَوْلى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

الرِّواية بخفضِ «قَبْل» بغير تنوين، أي: ومن قبلِ ذلك، فحذف «ذلك» من اللَّفظ وقدَّره ثابتاً.

- وقرأ الجحدري والعقيلي[(٢)]: «لله الأَمْرُ من قَبْلِ ومن بَعْدِ»

(١) قائله غير معروف، والمراد بالمولى هنا ٱبن العم، أي: نادى كل ٱبن عمّ قرابة ليعينوه فيما هو فيه من نازلة، فما أجابوه.
ومولى: مضافة لـ «قرابة»، ومفعول نادى محذوف، ومولى الثاني بدل من ضمير عليه، فيكون بذلك البدل مقدماً على المبدل منه للضرورة.
وفي بعض شروح التسهيل: أن «قرابة» مفعول به، وجاء ضبطه عند ٱبن مالك «قرابةً» انظر شرح التسهيل ٣/٢٤٨، وشرح ٱبن عقيل ٣/٧٢، ٨٠، وشرح الأشموني ١/٥٢٨، صدره في باب الإضافة، وضبط فيه «قرابةٍ» على الإضافة، وأوضح المسالك ٢/٢١١، وهمع الهوامع ٣/١٩٥ صدره.

(٢) سورة الروم ٣٠/٤، وٱنظر معجم القراءات ٧/١٣٩ – ١٤٠.
قال أبو جعفر النحاس: «وحكى الفرَّاء من قبلِ ومن بعدِ» مخفوضين بغير تنوين. **وللفرَّاء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة الغلط فيها بيِّن، فمنها أنه زعم أنه يجوز «من قبلِ ومن بعدِ».** =

بالخفض بغير تنوين، أي: من قبل الغَلَبِ ومِن بَعْدِهِ، فحذفَ المضافَ إليه، وقدَّر وجوده ثابتاً[(١)].

- **الحالة الثالثة:** أن يُقطَعَا[(٢)] عن الإضافة لفظاً، ولا يُنوَى المضافُ إليه، فَيُعْرَبان أيضاً الإعرابَ المذكورَ، ولكنهما ينوَّنان؛ لأنهما حينئذٍ اسمان تامَّان كسائر الأسماء النكرات، فتقول:

«جِئْتُكَ قبلاً، وبعداً، ومِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ».

قال الشاعر[(٣)]:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً … أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

= انظر معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٣٢٠، وإعراب النَّحَّاس ٢/ ٥٧٩، وشرح المفصَّل ٤/ ١٨٤ «بالجر من غير تنوين على إرادة المضاف إليه، وتقدير وجوده».

(١) في (أ) : «وقدر ثبوته».

(٢) أي: قبل وبعد.

(٣) قائله عبد الله بن يعرب كذا عند العيني، وصاحب الخزانة، وقيل: يزيد بن الصعق. **وفيه رواية: بالماء الحميم**، وهذه رواية الثعالبي عن أبي عمرو، قالوا: وهو المحفوظ.

انظر شرح الأشموني: باب الإضافة ١/ ٥٢٢ «الفرات»، والارتشاف/ ١٨١٧، ١٨٢٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٧٣ «الحميم» وفي شذور الذهب/ ١٠٤ «الفرات»، وفي شرح التسهيل ٤/ ١٨٣، وشرح المفصَّل ٤/ ١٨٣، قاله ابن يعيش: «فشاهد على إعراب «قبل» حيث حذف منها المضاف إليه ولم يَنْوِه، والمشهور: بالماء الفرات، ورواه الثعالبي عن أبي عمرو: «**بالماء الحميم**» وهو المحفوظ. وفي الخزانة: «**أكاد أغصّ بالماء المُعِين**». انظر ١/ ٢٠٦، ٣/ ١٣٣، ١٣٥، وانظر همع الهوامع ٣/ ١٩٤ صدره.

وقرأ بعضهم[(١)]: «لله الأمرُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ» بالخفض والتنوين[(٢)].

- **الحالة الرابعة: أن يُحذَفَ المُضافُ إليه**، ويُنْوَى معناه دون لفظه فَيُبْنَيَان حينئذٍ على الضم كقراءة السبعة[(٣)]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الروم ٣٠/٤].

وقولي: «وأخواتهما» أردت به أسماء الجهاتِ السِّتِّ[(٤)]، وأَوَّلُ،

---

(١) هذه قراءة أبي السَّمَّال والجحْدري وعون العقيلي بالكسر والتنوين فيهما، على إرادة التنكير، وذلك على الجر من غير تقدير مضاف إليه كأنه قال: قبلاً وبعداً.
انظر معجم القراءات ١٤٠/٧، والبحر المحيط ١٦٢/٧، وفي شرح المفصَّل ١٨٤/٤: «بالجر والتنوين على إرادة النكرة وقطع النظر عن المضاف إليه».
وقال ٱبن مالك: «وجعل بعض العلماء «قبلاً» معرفة، والتنوين عوضاً من المضاف إليه، فبقي الإعراب مع العوض كما كان مع المعوَّض عنه». انظر شرح التسهيل ٢٤٧/٣.

(٢) **وجرت عادة الشيخ محمد ألَّا يعرض للقراءات وتخريجها، ويهمل ذكر القراء في كثير من الأحيان.**

(٣) قال الفرَّاء: «فلمَّا أدَّتا معنى ما أُضيفتا إليه وسموهما بالرفع، وهما مخفوضتان ليكون الرفعُ دليلاً على ما سقط مما أضفتهما إليه». انظر معاني القرآن للفرَّاء ٣١٩/٢. وقال الزَّجَّاج: «وعليه - أي الرفع - أهل العربية، والقراء كلهم مجمعون عليه». وٱنظر مراجع هذه القراءة في معجم القراءات ١٣٩/٧.

(٤) وألحق بهذه الظروف في البناء والإعراب لفظة «غير» بعد «لا» أو «ليس» كما في قولهم: **قبضت عشرة ليس غيرُ**، أي ليس المقبوض غيرها، فضم ٱسم «ليس» فيها، وحذف ما أضيف إليه، أي: ليس غير ذلك. وٱنظر حاشية ياسين ٥٣/٣ - ٥٤. وذكر ٱبن هشام في مغني اللبيب أن قولهم: **«لا غير» لحن**، والظاهر أنه لا فرق بين ليس غير ولا غير. ٱنظر مغني اللبيب ٥٤٣/٢ - و٤٥٤/٢ - ٤٥٦.

ودونُ، وَنَحْوهُنّ[١]، كقول الشاعر[٢]:

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنِّـي لَأَوْجَـلُ ... عَلَـى أَيِّنـا تَعْـدُو المَنِيَّـةُ أَوَّلُ

وقال آخر[٣]:

إِذَا أَنَا لَـمْ أُومَـنْ عَلَيكَ وَلَـمْ يَكُـن ... لِقَـاؤُكَ إِلَّا مِـنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

ولمَّـا فرغـتُ مـن ذكـر المبنـيّ علـى الـضَّمِّ ذكـرتُ المبنـيَّ علـى السُّكون[٤]، ومَثَّلتُه بـ «مَن»[٥] و«كم»[٦].

---

(١) مثل: علُ وحَسْبُ.

(٢) قائله معن بن أوس، وكان متزوجاً بأُخت صديق لـه فطلَّقها، فأقسم ألَّا يُكلِّمه فعاتبه، وذكّره بأن الحياة قصيرة، ولا تستحق هذه القطيعة.
ومـوضع الشاهد «أولُ» بالضم على حذف مضاف إليه ونية معناه لا لفظه.
انظـر أوضـح المـسالك ٢/٢١٧ عجزه، وشـرح الأشـموني ١/٥٢١ عجـزه، وشذور الذهب/١٠٣، وشرح المفصَّل ٤/١٨٢، والخزانة ٣/٤٨٧، ٥٠٥.

(٣) قائله غير معروف، وقيل: هو عتيّ بن مالك.
والشاهد فيه قوله: وراءُ وراءُ: فالأول مبني على الضم في محلّ جر بـ «من».
والثاني توكيد له.
انظر شرح المفصَّل ٤/١٨٧٢، ومعاني الفراء ٢/٣٢٠، وٱرتشاف الضرب/ ١٨٢٢، والهمع ٣/١٩٥.

(٤) وكان الأصل البدء به.

(٥) تأتي «مَن» موصولة وٱستفهامية، وشرطيَّة، ونكرة بمعنى شيء.

(٦) تكون «كم» خبريَّة وٱستفهاميَّة، ولم يذكر مثالاً للخبرية نحو: كم مالك! إشارة إلى الكثرة، أي: عندك مال كثير، وقولك: كم كتاباً قرأت! أي: قرأت كتباً كثيرة.

تقول: جاءني مَن قام، ورأيت مَن قام، ومررت بمَن قام.

فتجد «مَن» ملازمة للسكون في الأحوال الثلاثة.

وكذا[١] تقول: كم مالُك؟، وكم عبداً ملكتَ؟، وبكم درهمٍ ٱشتريتَ؟

فـ «كَمْ» في **المثال الأول** في موضع رفع بالٱبتداء عند سيبويه[٢]، وعلى الخبريَّة عند الأخفش.

وفي الثاني: في موضع نصب على المفعوليَّة بالفعل الذي بعدها.

وفي الثالث: في موضع خفضٍ بالباء، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى.

ولمَّا ذكرتُ المبني على السكون متأخّراً خشية من وَهْمِ من يَتَوَهَّم أنَّه خِلاف الأصلِ؛ فدفعتُ هذا الوَهْم بقولي: «**وهو أصل البناء**».

* * *

---

(١) في (أ) و(ت): «وكذلك».

(٢) قال ٱبن هشام في مغني اللبيب: «وأما سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو: كم مالك؟»... ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخصُّ منهما نحو الفاضل أنت». انظر ٥/٣٦٠ – ٣٦١.
وقالوا: أُعْرِب المتأخِّر مبتدأ مؤخراً عند الجمهور؛ لأنه الأخصّ.
قال ٱبن هشام: «ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين».
وتعقَّبه الدماميني بأنه منافٍ لما قدَّمه من التحقيق الذي قرره أولاً.
انظر حاشية الشمني ٢/١٥٦ – ١٥٧، والباب الرابع من الجزء الخامس: المبتدأ والخبر في مغني اللبيب ٤/٣٥٨، «والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف، كـ «زيد» في المثال «القائم زيد»....».

ص – وأَمَّا الفعلُ فثلاثةُ أقسام:

١ - ماضٍ: ويُعرفُ بتاء التأنيث السَّاكنة، وبناؤه على الفتح كـ «ضَرَبَ» إلَّا مع واو الجماعة فَيُضَمّ، كـ «ضَرَبُوا»، أو الضمير المرفوع المتحرك، فيسكَّن كـ «ضَرَبْتُ»، ومنه: نِعْمَ، وبئسَ، وعَسَى، وليس، في الأصَحِّ.

٢ - وأمر: وَيُعْرَفُ بدلالته على الطَّلب مع قبوله ياء المخاطبة، وبناؤه على السكون كـ «اضربْ»، إلَّا المعتلَّ، فعلى حذف آخره.

كـ : اغزُ، واخشَ، وارمِ.

ونحو: قوما، وقوموا، وقومي، فعلى حذف النُّون.

ومنه: هَلُمَّ: في لغة تميم، وهاتِ وتعالَ في الأَصَحّ.

٣ - ومُضارعٌ: ويُعْرَفُ بـ «لم»، وافتتاحُه بحرفٍ من حروف «نَأَيْتُ» نحو: نقومُ، وأقومُ، ويقومُ، وتقومُ.

- ويُضَمُّ أولُه إن كان ماضيه رباعيّاً كـ «يُدَحْرِجِ» و«يُكْرِمُ».

- ويُفْتَح في غيره كـ «يَضْرِبُ» و«يَجتمعُ» و«يَستخرجُ».

- وَيُسَكَّن آخره مع نون النِّسوة، نحو: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ و﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾.

- ويُفْتَحُ مع نون التوكيد المباشِرة لفظاً، وتقديراً نحو: «لَيُنْبَذَنَّ».

- ويُعْـرَبُ فيما عدا ذلك نحو: يقومُ زيدٌ، و﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾، ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾.

ش – لما فرغتُ من ذكرِ علاماتِ الاْسمِ وبيانِ اْنقسامه إلى مُعْرَبٍ ومَبْنيّ، وبيان اْنقسام المبنيّ منه إلى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف(١)، شرعتُ في ذكر الفعل، فذكرتُ أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ، وذكرت لكلٍّ واحدٍ منها علامَتَه الدالَّةَ عليه، وحكمَهُ الثابتَ له من بناءٍ وإعراب.

[الماضي]:

وبدأتُ من ذلك بالماضي، فذكرتُ أنَّ علامته أن يقبلَ تاءَ التأنيثِ السَّاكنة، كـ «قامَ» و«قعدَ»، تقول: قامتْ وقعدتْ، وأنَّ حكمه في الأصل البناء على الفتح(٢) كما مثَّلنا.

---

(١) أي ساكن الآخر بسبب الوقف.

(٢) وعند الأزهري: الماضي مفتوح أبداً، وجاء كذلك في بعض المتون. وذكروا أنه يحتمل **أن البناء على فتح مقدَّر هذا هو الأصح** كذا عند السجاعي/١٣، وكذا ظاهر كلامه في التوضيح، ولذلك قال: «فيُضَمّ» ولم يقل فيبنى. مع أن **هذا ليس من باب الإعراب التقديري في هذا الفعل، ولذلك صرف العلماء النظر عنه.**

وفي حاشية اْبن الحاج على شرح الأزهري للآجرومية: فقيل الماضي مبني **على الفتح دائماً**، ثم تارة يكون ملفوظاً به، وتارة يكون مقدَّراً، وذلك إذا وليه ضمير رفع متحرك، نحو: ضربْتُ، أو واو الجمع، نحو: ضربوا، فتقول في «ضربتُ»: مبني على الفتحة المقدَّرة في آخره منع من ظهورها اْشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن ضمير الفاعل، وهو التاء كالجزء من فعله.

وفي «ضربوا» مبني على الفتح المقدَّر على آخره منع من ظهوره اْشتغال المحل بحركة المناسبة وهي الضَّمة، **وهذا القول هو الحق، وهو صريح**». =

- وقد يخرجُ عنه إلى الضَّمِّ، وذلك إذا ٱتَّصلت به واو الجماعة، كقولك: «قامُوا وقعدُوا».
- وإلى السُّكُون، وذلك إذا ٱتَّصل به الضميرُ المرفوع المتحرِّك، كقولك: قُمْتُ، وقعدتُ، وقُمْنا، وقَعَدْنا، والنسوة قُمْنَ، وَقَعَدْنَ.

وتلخَّص عن ذلك أن له ثلاث حالات: الضم[1] والفتح والسكون، وقد بَيَّنتُ ذلك.

- ولما كان من الأفعال الماضية ما ٱختُلِف في فعليَّته نَصَصْتُ عليه ونبهتُ على أن الأَصَحّ فعليّته، وهو أربع كلمات:
  - **نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسى، وليسَ.**
- فأمَّا «**نِعْمَ**» و«**بِئْس**» فذهب الفرَّاء[2] وجماعة من الكوفيين إلى أنهما

= حاشية ٱبن الحاج على شرح الأزهري ص/٥٣، وٱنظر حاشية ياسين على القطر/٦٣.

قلتُ: ليس هذا مُتَّبعاً عند النحويين في أعاريبهم، فٱصرف النظر عنه كما فعلوا.

(١) كان عليه أن يبدأ بالفتح؛ لأنه بناء الأصل، والباقي عارض فيه.
قال الشيخ محمد: «ما ذكره المؤلف، أي ابن هشام، أَيْسَرُ على المبتدئين». كذا!!.

(٢) شرح المفصَّل ٧/٢١٤، «**وذهب سائر الكوفيين إلى أنهما ٱسمان مبتدآن، وٱحتجُّوا لذلك بمفارقتهما الأفعال بعدم التصرُّف**؛ فإنه قد تدخل عليها حروف الجر». وانظر الإنصاف/٩٧، والهمع ٥/٢٦.
وقالوا: «**يا نِعْم المولى ونِعْم النصير**»، فالنداء دليل الأسمية.
وذهب الكسائي من الكوفيين والبصريون إلى أنهما فعلان.

ٱسمان، وٱستدلوا على ذلك بدخولِ حرفِ الجرِّ عليهما في قول بعضهم[(١)] - وقد بُشِّر ببنتٍ: «**وَاللهِ مَا هِي بِنِعْمَ الوَلد**»، وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السَّيْر: «**نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيْر**».

- وأَمَّا **ليس** فذهب الفارسيّ[(٢)] في «الحلبيات» إلى أنها حرف نَفْي بمنزلة «ما» النافية، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شُقَيْر[(٣)].

- وأما «**عَسَى**» فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترجٍّ بمنزلة «لعلَّ»[(٤)]، وتبعهم على ذلك ٱبن السرّاج[(٥)].

---

(١) شرح المفصَّل ٧/٢١٤، والإنصاف/٩٧ «وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال: «**نِعْمَ السيرُ على بِئْسَ العَيْر**» وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أنَّ أعرابياً بُشِّر بمولودة فقيل له: «**نِعْمَ المولودة مولودتك! فقال: والله ما هي بِنِعْم المولودة؛ نصرتُها بكاء، وبرّها سرقة...**».

(٢) هو الحسن بن أحمد عبد الغفار الإمام أبو علي توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. انظر بغية الوعاة ١/٤٩٦، والمسائل الحلبيَّة المذكورة هو أحد مؤلفاته.

(٣) هو أحمد بن الحسين بن شقير النحوي أبو بكر البغدادي، في طبقة ٱبن السّرّاج، مات في صفر سنة ٣١٧هـ. انظر بغية الوعاة ١/٣٠٢.

(٤) انظر شرح المفصل ٧/١٩٦ «وقد ٱستضعف بعضهم هذا الوجه من التعليل. قال: وذلك أنَّ **شبه الحرف معنى مضعّف للٱسم لا للفعل...**».

(٥) هو محمد بن السَّرِّيّ البغدادي أبو بكر بن السرّاج من أصحاب المبرد، خالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، وعَوَّل على مسائل الأخفش والكوفيين. مات شابّاً سنة/٣١٦هـ. انظر بغية الوعاة ١/١٠٩ - ١١٠.

والصحيحُ أنَّ الأربعةَ أفعالٌ[١]، بدليل ٱتِّصال تاء التأنيث[٢] السَّاكنة بهنَّ، كقوله عليه الصلاة والسلام[٣]: «**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ، وَمَن ٱغْتَسَلَ فَالغُسْلُ أَفْضَلُ**».

والمعنى: من توضَّأَ يوم الجمعة فبالرخصةِ أخذ، ونعمت الرخصةُ الوضوء. وتقول: **بئستِ المرأةُ حَمّالةُ الحطب**[٤]، وليست هندٌ مُفْلِحةً، وعَسَتْ هندٌ أن تزورنا.

وأمَّا ما ٱستدل به الكوفيون فمؤوَّل على حَذْف الموصوف[٥] وصفته،

---

(١) والمرفوع بعد «نِعْم وبِئْس» فاعل. وأما على القول إنهما ٱسمان فينبغي أن يكون المعروف بعدهما تابعاً لـ «نِعْم» بدلاً أو عطف بيان، ونِعْم المراد به الممدوح، فكأنك قلت: الممدوح الرجل زيد» اهـ.
فنِعم ٱسم مبتدأ، والرجل بدل منه أو عطف بيان و«زيد» خبر.
السجاعي/١٤.

(٢) في شرح المفصَّل ١٣/٧، «ومن ذلك أن تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً كما تلحق الأفعال نحو: نعمتِ الجاريةُ هندٌ، وبئستِ الجاريةُ جاريتُك، كما تقول: قامت هند وقعدت».

(٣) انظر مغني اللبيب ٤٦٤/٦، وانظر الجامع الصغير/٥٢٢، وتخريج أحاديث شرح الكافية/٢٢٨ – ٢٢٩، وشرح الكافية ٣١٧/٢، والهمع ٣٤/٥.
وذكر ٱبن هشام أن حذف التمييز شاذّ في باب «نِعْم»، أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصةً.

(٤) ومنه في حاشية ياسين/٦٤ «**أعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة**».

(٥) في (ب): «موصوف».

وإقامة معمول الصفة مُقَامَهما، وتقديره[(١)]: ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نِعْمَ الولدُ، ونِعْمَ السَّيرُ على عَيْرٍ مَقُولٍ فيه بِئْسَ العَيْرُ، فَحَرْفُ الجَرِّ في الحقيقةِ إِنَّما دخل على ٱسم محذوفٍ كما بيَّنا[(٢)]. وكما قال الآخر[(٣)]:

وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُه

أي بليلٍ [مقولٍ فيه][(٤)]: نام صاحِبُه.

---

(١) في المطبوع: «والتقدير».

(٢) في (أ) و(ب): «بينته».

(٣) قائله غير معروف، وقيل: هو أبو خالد القناني الخارجي.
أي: بليلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه،
وما نُقِل عن بعضهم من أنَّ «نام صاحبه» ٱسم رجل كـ «تأبَط شرّاً» فبعيد، والمراد أنه لم يحصل له راحة في نومه تلك الليلة.
وبعد هذا البيت قوله: **ولا مخالط اللّيانِ جانبُه.**
قال ٱبن يعيش: «إنه علم ٱسم رجل، وقيل: إنه على حذف الموصوف، كأنه أراد ما ليلي برجلٍ نام صاحبه، ثم حذف الموصوف...».
والشاهد فيه: جعل «نام صاحِبُه» صفة لمحذوف وهو «ليل»، فقد أُقيمت الصفة مقامه، وجاءت فيه روايتان أخريان:
الأولى في شرح الأشموني ٢/٣٠٧: **عمرك ما ليلي بنام صاحبه.**
والثانية في الكامل/٤٩٧، **والله ما زيد بنام صاحبه.**
وفي شرح أبيات سيبويه ٢/٤١٦ جمع بين الروايتين:
عمرك ما زيد بنام صاحبه.
وانظر الهمع ١/١٣، والخصائص ٢/٣٦٦ - ٣٦٧، والإنصاف/١١٢.

(٤) ما بين المعقوفين غير مثبت في المخطوطات، ولكن السياق يقتضي ذكره.

- ولما فرغتُ من ذكر علامات الماضي وحكمه، وبيانِ ما ٱختُلف فيه منه ثنّيت بالكلام **على فعل الأمر**، فذكرتُ أنَّ علامته التي يُعْرَفُ بها مركَّبة من مجموع شيئين وهما: دلالته على الطَّلبِ، وقبول ياء المخاطبة وذلك نحو: «قُمْ»، فإنه دالٌّ على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أمرت المرأة: قُومي، وكذلك: ٱقعُد وٱقعُدي، وٱذهبْ وٱذهبي.

قال الله تعالى: ﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ [سورة مريم ١٩/٢٦].

فلو دَلَّت الكلمةُ على الطَّلبِ ولم تقبلْ ياء المخاطبة نحو: «صَهْ» بمعنى «ٱسكتْ»، و«مَهْ» بمعنى «ٱكففْ»، أو قبلت ياء المخاطبة، ولم تدلَّ على الطَّلب نحو: «أنتِ يا هندُ تقومين وتأكلين» لم يكن فعلَ أمر.

ثم بَيَّنتُ أن حكم الأمر في الأصل البناء[١] على السُّكون[٢]، كـ: «ٱضربْ، وٱذهبْ».

وقد يُبْنَى على حَذْفِ آخره إذا كان مُعْتلّاً، نحو: ٱغزُ، وٱخشَ، وٱرمِ.

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو: «ٱفعل» مُعْرَبٌ ومجزوم، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون.
وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف، قال سيدنا حسان:
محمدُ تَفْدِ نفسَك كُلُّ نفسٍ إِذَا ما خِفْتَ من أمرٍ تبالا
أي: لِتَفْدِ. قال ٱبن يعيش: وهو قليل.
«أما البصريون فٱحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون...».
الإنصاف/٥٢٤ المسألة/٧٢، وشرح المفصَّل ٧/١٠١ وما بعدها.

(٢) الأصل البناء على السكون، ويبقى كذلك إذا ٱتَّصلت به نون النسوة نحو: اقرأْنَ، ونذكر عند الإعراب أنه باقٍ على الأصل، لا لأنه ٱتصلت به هذه النون.

- وقد يُبْنَى على حَذْفِ النُّون وذلك إذا كان مسنداً[١] للأثنين، نحو: قُوما، أو واو جمع، نحو: قُوموا، أو ياء مخاطبة، نحو: قُومي.

فهذه ثلاثة[٢] أحوال للأمر أيضاً، كما أن للماضي ثلاثة أحوال.

- ولما كان بعض كلمات الأمر مختلفاً فيه هل هو فعل أو ٱسم [فعل] نَبَّهتُ عليه كما فعلتُ مثل ذلك في الماضي، وهو ثلاثة:

هَلُمَّ، وهاتِ، وتعالَ

- **فأمَّا «هَلُمَّ»** فٱختلفت فيها العرب على لغتين[٣]:

- **إحداهما:** أن يَلزم طريقةً واحدةً، ولا يختلف لفظها بحسب مَن هي مسندة إليه، فتقول:

هَلُمَّ يا زيدُ، وهلُمَّ يا زيدان، وهَلُمَّ يا زيدون،

وهَلُمَّ يا هندُ، وهَلُمَّ يا هندان، وهَلُمَّ يا هندات.

---

(١) ألف غير مثبتة في (أ) و(ت)، وأثبتت في المطبوع «إذا كان مسنداً لألف الأثنين».

(٢) **ما ذكره هنا غير صحيح فقد نقص حالة البناء على الفتح مع نوني التوكيد، خفيفة وثقيلة**، ومنه قوله: **وأنزلَنْ سكينة علينا.**

(٣) انظر شرح المفصَّل ٤/١٠٩.

قال ٱبن يعيش: «قد تقدَّم أن «هَلُمَّ» ٱسم من أسماء الأفعال ومسماه: «إيت وتعالَ»، وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، وأصله أن يكون ساكناً على أصل البناء، وإنما حُرِّك آخره لٱلتقاء السَّاكنين، وهما الميمان في آخره، وفتح تخفيفاً لثقل التضعيف، وهو مركَّب. قال الخليل: أصله «ها لُمَّ» وها: للتنبيه، ولَمّ: من قولهم: لمّ الله شعثه أي: جمعه».

وٱنظر الخصائص ٣/٣٥.

وهي لغة أهل الحجاز[١] وبها جاء التنزيل: قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب ٣٣/١٨]. أي: ٱئتوا إلينا.

وقال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام ٦/١٥٠]، أي: أحضِروا شهداءكم.

وهي عندهم ٱسم فعل **لا فعلُ أمر**، لأنها وإن كانت دالَّة على الطَّلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة.

- **والثانية**[٢]: أن تلحقها الضمائر البارزة بحَسَبِ مَن هي مُسْنَدَةٌ إليه، فتقول:

---

(١) الهمع ٥/١٢٦ – ١٢٧، وشرح المفصَّل ٤/١٠٩.
وتعليل ٱبن يعيش للمسألة وأن هذا الوجه هو القياس أنه قد قامت الدلالة على أنه اسم، وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع، وإنما ذلك للأفعال.
قال: «والذي يدلُّ على خروجه عندهم عن حكم الأفعال مخالفتهم مجراه في لغتهم، لأن لغتهم أن يقولوا للواحد: «المم» بإظهار التضعيف نحو: اردد، وٱشدُدْ، فلما ركَّبوه مع غيره وسَمّوا به خرج عن حكم الفعل، فلم يظهر فيه علامة تثنية ولا جمع».
وٱنظر الكتاب ٢/٢٧٩، والخصائص ٣/٣٦، والأزهية/٢٦٦.

(٢) وهي لغة تميم، على ٱعتبار أن الفعل «لُمَّ» فيثنّون ويجمعون. وهذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين.
وذكروا أن «هَلُمَّ» تكون لازمةً ومتعدية نحو: هَلُمَّ زيداً أي: قَرِّبه وأحضره.
وغير المتعدية نحو: هَلُم يا زيد بمعنى: إيت وقَرِّب.
قال ٱبن جني: «تقول فيها: المم بنا، فلما كانت لام «هلمّ» في تقدير السكون حُذِفت لها ألف: ها. كما تُحذف لٱلتقاء السَّاكنين، فصارت هَلُمَّ». =

هَلُمّا، وَهَلُمّوا، وَهَلْمُمْن: بالفكِّ وسكون اللام، وهَلُمِّي، وهي لغة تميم، وهي عند هؤلاء فعل أمر؛ لدلالتها على الطلب، وقبولها ياء المخاطبة.

وقد تبيَّن بما ٱستشهدتُ به من الآيتين أنَّ «هَلُمَّ» تُسْتَعْمَلُ قاصرةً ومتعديَّةً.

- **وأمَّا هَاتِ وتعالَ**: فعدَّهما جماعة من النحويين في أسماء الأفعال، والصَّواب أنهما فعلا أمر، بدليل أنهما يدلَّان[1] على الطلب، ويلحقهما[2] ياء المخاطبة، تقول: هاتي وتعالَيْ.

وٱعلم أنَّ آخرَ «هاتِ»[3] مكسورٌ أبداً إلَّا إذا كان لجماعةِ

= انظر الخصائص ٣/٣٥. وذكر الفرَّاء أن أصلها: هل أُمّ: أي ٱقصد، فخفف الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام وحُذِفَت فصارت هَلُمَّ. وقد أنكر بعضهم ذلك، وقال: إنه ضعيف من حيث المعنى. ٱنظر شرح المفصَّل ٤/١١٠.

وذكروا أن «هل» التي رُكِّبت مع أُمّ ليست للٱستفهام، وإنَّما هي التي للزجر والحثّ. وٱنظر الٱرتشاف/٢٣٠٤ - ٢٣٠٥.

وذكروا أن منكر هذا على الفرّاء هو أبو علي الفارسي.

(١) في (ب) و(ت): «دالَّان»، ومثله في المطبوع.

(٢) في (ب) و(ت): «وتلحقها»، ومثله في المطبوع.

(٣) في شرح المفصَّل ٤/٩٠ ومن ذلك: هاتِ الشيءَ أَيْ: أعطنيه، وهو ٱسم لأعطني وناولني ونحوهما، وهو مبني لوقوعه موقع الأمر، وكُسِر لٱلتقاء السَّاكنين: الألف والتاء من لفظ «هيت» ومعناه.

وقال بعضهم: هو من آتى يؤاتي، والهاء بدل من الهمزة، ويُعْزَى هذا القول إلى الخليل».

قلتُ: هذا مشهور مذهب الفارسي والخليل. وٱنظر الخصائص ١/٢٧٨، واللسان/هيت، وفي العين ٤/٨٠ «هتى: الهاء فيه أصلية، ويقابل الهاء في موضع قطع الألف - من آتى يؤاتي».

الذكورِ[١] فإنه يُضَمُّ، فتقول: هاتِ[٢] يا زيدُ، وهاتي[٣] يا هند، وهاتيا[٣] يا زيدان، أو يا هندان، وهاتِينَ[٤] يا هنداتُ.

كل ذلك بالكسرة[٥]، وتقول: هاتُوا يا قومُ، بضمها. قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾ [البقرة ٢/١١١، وفي سورة الأنبياء ٢١/٢٤، والنمل ٢٧/٦٤ مثلها].

- وأنَّ آخر «تعالَ»[٦] مفتوح في جميع أحواله من غير ٱستثناء، تقول:
- تعالَ يا زيدُ، وتعالَي يا هند، وتعالَيَا يا زيدان، وتعالَوا يا زيدون، تعالَيْنَ يا هنداتُ، كلُّ ذلك بالفتح.

---

(١) في (ب): «المذكرين»، ومثله في المطبوع.
(٢) مبني على حذف الياء مثل ٱرمِ وأعطِ.
(٣) الفعلان مبنيان على حذف النون لأتصاله بنون النسوة.
(٤) الفعل مبني على السكون.
وأصل هاتوا: هاتيوا، ٱستثقلت الضَّمة على الياء فحذفت فٱلتقى ساكنان: الياء والواو، فَحُذِفَت الياء لألتقائهما، وضُمَّت الفاء لمناسبة الواو» سجاعي/١٥.
(٥) في (ب) و(ت)، والمطبوع «بكسر التاء».
(٦) تعال: فعل أمر، وأصله أن الرجل العالي كان ينادي السافِلَ فيقول: تعالَ، ثم كثر في كلامهم حتى ٱستُعمِل بمعنى «هلُمَّ» مطلقاً، وسواء كان موضع المدعو أعلى أو أسفل أو مساوياً... انظر المصباح/ علا، وحاشية ياسين/٧٠، وفي شرح الشذور/٢٣ «والعامة تقول: تعالي، بكسر اللام، وعليه قول بعض المُحْدَثين: «**تعالِي أقاسْمكِ الهمومَ تعالي**». والصَّواب الفتح كما يقال: ٱخشَي وٱسعَي».

قال الله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ [الأنعام ١٥١/٦]، وقال تعالى: ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ﴾ [الأحزاب ٢٨/٣٣].

ومن ثَمَّ لَحَّنُوا من قال(١):

... ... تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

بكسر اللام.

- ولمَّا فرغتُ من ذكر علامات الأمر وحكمه، وبيان ما ٱختُلفَ فيه منه، **ثلَّثتُ بذكر(٢) المضارع**، فذكرتُ أنَّ علامته أن يصلحَ دخولُ «لم» عليه، نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ٣ - ٤].

---

(١) البيت لأبي فراس الحمداني، وصدره:

أيا جارتا ما أَنْصَفَ الدَّهْرُ بيننا

انظر الديوان/٢٨٢.

قلت: ويشهد لصحة الكسر عند أبي فراس القراءة «فتعالِين» بكسر اللام.

انظر معجم القراءات ٢٧٥/٧ في الآية/٢٨ من سورة الأحزاب. وفيه: فتعالَين: قرئ بكسر اللام «فتعالِين» كذا ذكر الدمياطي الشافعي.

وانظر الكشاف ٤٠٤/١، والبحر المحيط ٢٨٠/٣، وقراءة الحسن: «تعالُوا» بضم اللام في الآية/٦١ من سورة النساء.

وفي الدر المصون ٢٢٥/٣. قال: وقد عاب بعض الناس عليه في ٱستشهاده بشعر هذا المولد المتأخر، وليس بعيب فإنه ذكره ٱستئناساً...».

وفي البحر: «وقول الزمخشري قول أهل مكة تعالِي **يحتمل أن يكون عربية قديمة، ويحتمل أن يكون ذلك مما غيرته عن وجهه العربي فلا يكون عربياً»**.

(٢) في المطبوع «ثلّثت بالمضارع».

وذكرتُ أنه لا بُدَّ أن يكون أوله حرفاً[(١)] من أَحْرُفِ «نأيتُ»، وهي: النون والألف والياء والتاء، نحو: نقوم، وأقوم، ويقوم، وتقوم، وَتُسَمَّى هذه الأربعة «**أحرف المضارعة**».

وإنما ذكرتُ هذه الأحرفَ بساطاً[(٢)] للحكم الذي بعدها، لا لأُعَرِّف بها الفعل المضارع؛ لأنا وجدناها[(٣)] تدخلُ في أول الفعل الماضي، نحو: أكرمتُ زيداً، وتعلَّمتُ المسألةَ، وَنَرْجَسْتُ الدواء[(٤)]، ويَرْنَأْتُ الشيبَ، إذا خضبته باليُرَنّاء، وهو الحِنَّاء، وإنما العمدةُ في تعريف المضارع دخولُ[(٥)] «لم» عليه.

---

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «حرفٌ من حروف».

(٢) وتمهيداً: ليس في المخطوطات، وهي في المطبوع.

(٣) وفي حاشية ياسين/٧٤ «ومن النُّحاة من جعل ٱفتتاحه بأحدها من علامته أيضاً، وهو ظاهر كلامِ المصنّفِ، بل قيل إن التمييز بها أولى من التمييز بـ «لم» لعدم ٱنفكاكها عنه».
وذكر الأزهري أن شرط الهمزة أن تكون للمتكلم وحده، نحو: أقومُ بخلاف همزة «أكرمَ» والنون بشرط أن تكون للمتكلم ومعه غيره، أو تكون للمعظِّم نفسه، نحو: «نقوم»بخلاف نون «نرجس». والياء المثناة بشرط أن تكون للغائب نحو: «يقوم» بخلاف «ياء» «يرنأَ» والتاء....تصلح للمخاطب، نحو: تقوم بخلاف تاء تعلّم. انظر ص/٥٤ من حاشية ٱبن الحاج.

(٤) النِّرجسن: بفتح النون وكسرها مشموم معروف، وكذا في المصباح، ويبدو أنه «نبت»، وهو معرَّب، ونونه زائدة بٱتِّفاق. انظر المصباح/رجس.

(٥) ليس ذِكْر «لم» لخصوصيتها، وإنما هو إشارة إلى دخول النواصب والجوازم عليه.

- **ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعتُ في ذكر حكمه، فذكرتُ له حكمين:** حكماً بٱعتبار أوله، وحكماً بٱعتبار آخره.

- **فأَمَّا حكمه بٱعتبار أوله فإنه يُضَمّ تارةً**[١]**، وَيُفْتَحُ أخرى**[٢].

- **فيُضَمُّ** إن كان الماضي أربعة أحرف، سواء كانت كلّها أصولاً، نحو: دحرجَ يُدحرِجُ، أو كان بعضها أصلاً، وبعضها زائداً، نحو: أكرمَ يكرمُ، فإنَّ الهمزة زائدة؛ لأن أصله: كَرُم.

- **ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة أو أكثر منها:**

فالأول[٣]: نحو: ضَرَبَ يضرِبُ، وذَهَبَ يذهبُ، ودخلَ يدخُلُ.

والثاني[٤]: نحو ٱنطلق ينطلق، وٱستخرج يستخرج.

- **وأمّا حكمُه بٱعتبار آخره، فإنه تارةً يُبْنَى على السكون، وتارةً يُبْنَى على الفتح، وتارةً يُعْرَبُ.** فهذه ثلاث حالات لآخره، كما كان لآخِرِ الماضي ثلاث حالات، ولآخر الأمر ثلاث حالات[٥].

- **فأمَّا بناؤه على السكون** فمشروطٌ بأن يَتَّصِلَ به نونُ الإناث، نحو:

---

(١) تارة ومثله «مرة» ينصبان على الظرف أو المفعول المطلق. سجاعي/١٦.

(٢) لا علاقة لحركة حرف المضارع في أوله ضماً وفتحاً **بإعرابه فهو باب صرفي، أو ضبط لغوي.**

(٣) الفعل الثلاثي الأصول، وذكر الماضي مع المضارع في الأمثلة الثلاثة ليتبيّن حركة العين كسر ففتح فضمّ.

(٤) ذكر مثالاً للخماسي وآخر للسداسي.

(٥) ذكرت من قبلُ أنَّ للأمر أربعَ حالات من البناء وليس ثلاثاً.

النِّـــسوة يقمُـــنْ، و[١] ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾، و[٢] ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾، ومنه[٣]: ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾؛ لأنَّ الـواو أصـلية، وهـي واو «عفا يعفو»، والفعل مبني على السكون لاْتِّصاله بـالنون. والنـون فاعـلٌ مـضمر عائـد علـى المطلقـات، ووزنـه «يَفْعُلْـنَ» ولـيس هـذا كـ «يعفـون»[٤] فـي قولـك: الرجـال يعفـون؛ لأن تلـك الـواو ضـمير لجماعة المذكرين كالواو في «يقومون»، وواو الفعل حُذِفَت، والنـون علامة الرفع ووزنه «يفعون» وهذا يقال فيه[٥] «إِلَّا أَن يعفـوا» بِحَـذْف نونه كما تقول: إلَّا أن يقوموا، وسيأتي شرحه كلّه.

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٣٣ ﴿... أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٢٨ ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٣٧ ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾.

(٤) أراد الإشارة هنا إلى فعل من الأفعال الخمسة، وقد حصل فيه ما يأتي:
الأصل: يعفـو، ثـم ألحقنـا بـه واواً ونونـاً ليكـون مـن الأفعـال الخمـسة، فـصار **يعفوون، ووزنه يفعلون،** فاْجتمع واوان: واحدة من أصل الفعـل وهـي الأولـى، والواو الثانية ضمير الجمـع، وهمـا سـاكنان فحُـذِفَت واو الأصـل، وبقيـت واو الضمير للحاجة إليها، وواو الأصل تقابل اللام في الميزان، ولذلك ذكـر وزنـه: يفعون، ولئلا يقع الاْلْتباس بين صيغة جمـع المؤنَّـث وجمـع المُـذَكَّر وتلتـبس عليه صورتهما، **قال: الرجال يعفـون،** وهـذا الـذي ذكرتـه هنـا زاده الناسـخ فـي أصل المتن في المخطوط/أ.

(٥) أي في حالة النصب تُحْذَفُ النون مع حذف الـواو التـي هـي أصـل فـي الفعـل، وحذفنا ما يقابلها من الميزان وهو اللَّام.

- **وأما بناؤه على الفتح فمشروطٌ بأن تباشره**[(١)] نونُ التوكيد لفظاً أو تقديراً، نحو: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة ١٠٤/٤].

وٱحترزتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى[(٢)]: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾، و[(٣)] ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾. و[(٤)] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا﴾.

---

(١) هذا مذهب الجمهور وبه جزم ٱبن مالك وطائفة، وعلَّة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر.
وقال في ص/٨٠: «ذهب جمع إلى الإعراب مطلقاً، والأصح الأول». انظر حاشية ياسين/٧٩ – ٨٠.

(٢) سورة يونس ١٠/٨٩، أصله ولا تتبعان، فلما أكدناه ٱجتمع ثلاث نونات، فحذفت الأولى للجزم، وأثبتت نون التوكيد مشدَّدة وكُسِرت لٱلتقاء الساكنين: الألف والنون الأولى من المشدَّد.

(٣) سورة آل عمران ٣/٨٦، ﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾: أصله قبل التوكيد لتبلوون مثل تُنْصَرُون بواوين: الأولى لام الفعل، والثانية: واو الجماعة، قال الأزهري: فإمّا أن تقول ٱستثقلت الضمَّة على واو الفعل فحُذِفَت لٱستثقالها، أو تقول: تحرَّكت وٱنفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وعلى التقديرين ٱلتقى ساكنان الواوان على التقدير الأول، والواو والألف على التقدير الثاني، فَحُذِف أول السَّاكنين، فصار تُبْلَوْنَ بوزن تفعون، ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلونّ: بثلاث نونات، فَحُذِفَت نون الرَّفع لفظاً، فٱلتقى ساكنان، واو الجمع ونون التوكيد، وتعذَّر حذف إحداهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمَّة. وحيث حُذِفَت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدَّرة الثبوت لأنها علامة الرَّفع بخلاف ما إذا حُذِفَت للجازم فإن المضارع معرب مع نون التوكيد». التصريح على التوضيح ١/٥٧.

(٤) سورة مريم ١٩/٢٦، ﴿تَرَيِنَّ﴾: أصله قبل التوكيد: ترأيين، كـ«تمنعين»، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حُذِفَت الهمزة فصار: تَرَيِين بفتح الراء وكسر =

فإن الألف في الأول، والواو في الثاني، والياء في الثالث، فاصِلةٌ بين الفعل والنون، فهو معرب لا مبنيّ.

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدَّراً كان الفعلُ أيضاً مُعْرَباً كقوله تعالى[1]: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾، و[2] ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ مثله، غير أنَّ نون الرَّفْع حُذِفَت تخفيفاً لتوالي الأمثال، ثم ٱلتقى ساكنان. أصله قبل دخول الجازم[3] يصدونَنَّك، فلما دخل الجازم وهو «لا» النَّاهية

= الياء الأولى وسكون الثانية، فإما أن تقول: حُذِفَت الكسرة لأستثقالها أو تحرَّكت وٱنفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وعلى التقديرين ٱلتقى ساكنان حُذِف أولهما فصار تَرَيْنَ، ثم دخل الجازم وهو «إن» الشرطيَّة المُتَّصلة بـ «ما» الزائدة، فحُذِفَت نون الرَّفع فصار فإما تَرَيْ، ثم أكد بالنون فٱلتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذَّر حَذْف أحدهما، فحرّكت الياء بالكسر، فصار تَرَيِنَّ، وكان تحريكها بالكسر لمجانسة الكسرة للياء. انظر شرح التصريح ٥٧/١.

(١) سورة القصص ٨٧/٢٨ و﴿يَصُدُّنَّكَ﴾: أصله قبل التوكيد والنهي يَصُدّونك، حُذِفَت النونِ للجازم وهو لا النَّاهية، فصار يَصُدّوك، ثُمَّ أُكِّد بالثقيلة، فٱلتقى ساكنان، حُذِفَت الواو لدلالة الضمَّة عليها فصار ولا يصدُنّك؛ فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظاً إلَّا أنها لم تباشره في الأصل؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديراً.

(٢) سورة آل عمران ١٨٦/٣، وتتمة الآية: ﴿... مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا﴾. والحال في ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ مثل الذي جرى في ﴿يَصُدُّنَّكَ﴾.

(٣) وقد يكون دخول الجازم قبل التوكيد، ولا يصدون: ولا يصدو: بنون محذوفة للجازم وهو «لا» النَّاهيَّة، ثم أُكِّد فٱلتقى ساكنان الواو والنون المدغمة من نوني التوكيد فَحُذِفَت الواو، وحَذْفُ الواو أولى من حَذْفِ النون، وحَذْفُ الواو يبقى معه ما يدلُّ عليه.

حُذِفَت النـون فـٱلْتقى سـاكنان: الـواو والنـون فَحُـذِفَت الـواو لٱعتلالهـا، ووجود دليل يدلُّ عليها وهو الضَّمة، وقُدِّر الفعلُ مُعْرباً، وإن كانت النـون مباشرة لآخره لفظاً لكونها منفصلة عنه تقديراً. وقد أشرت إلى ذلـك كلـه ممثلاً.

وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين، نحو: يقـومُ زيـد، لـن يقـومَ زيد، لم يقمْ زيد.

ص - وأمَّا الحرفُ فيُعرفُ بـأَلَّا يقبـل شيئاً مـن علامـات الٱسـم والفعـل نحو: هلْ وبلْ،

وليس منه مهما، وإذْ ما، بل «ما» المصدريَّة، و«لَمَّـا» الرَّابطـة فـي الأصحّ.

ش - لمـا فرغـتُ مـن القـول فـي الٱسـم والفعـل شـرعتُ فـي ذكـر الحرف، فذكرتُ أنه يعرف بألَّا يقبـل شـيئاً مـن علامـات الأسـماء[1]، ولا علامات الفعل، نحو[2]: «هلْ» و«بَلْ»؛ فإنهما لا يقبلان شيئاً من علامـات الأسـماء ولا شـيئاً مـن علامـات الأفعـال، فـٱنتفى أن يكونـا ٱسمين، وأن يكونا فعلين، وتعيَّن أن يكونا حرفين؛ إذ ليس لنا إلَّا ثلاثـة أقسام، وقـد ٱنتفى ٱثنان فتعيَّن الثالث.

ولما كان من الحروف ما ٱختُلِف فيه، هل هو حرف أو ٱسم نصـصتُ عليه كما فعلتُ في الماضي، وفعل الأمر، وهو أربعة:

---

(١) في (ت): «من علامات الٱسم، ولا من علامات الفعل».

(٢) هل: من أحرف الٱستفهام، وتدخل على الجملتين: الٱسميَّة والفعليَّة.
وبـل: وسـيأتي فـي حـروف العطـف عـدُّها مـن حروفـه، وأنَّ معناهـا الإضـراب الٱنتقالي، والإبطالي.
قلتُ: تَرْكُ الحديث عنها إلى بابها أولى من الحديث فيها هنا.

إِذْ ما، وَمَهْما، و«ما» المصدريَّة، و«لَمَّا» الرَّابطة.

- فأَمَّا «**إِذْ مَا**»[(١)] فٱختلف فيه سيبويه[(٢)] وغيره، فقال سيبويه: **إنها حرف** بمنزلة «إِنِ» الشرطيَّة، فإذا قلت: **إِذْ مَا تقمْ أقمْ**، فمعناه: **إِنْ تقمْ أقمْ**.

وقال المبرِّد وٱبن السّرّاج والفارسي[(٣)]: **إنها ظرف زمان**، وإن المعنى في المثال: متى **تقمْ أقمْ**[(٤)]، وٱحتجوا بأنها قبل دخول «ما» كانت ٱسماً، والأصلُ عدمُ التغيير.

وأُجيبَ بأن التغيير قد تحقَّقَ قطعاً، بدليل أنها كانت[(٥)] للماضي، فصارت للمستقبل؛ فدلَّ على أنها نُزِع منها ذلك المعنى البتة[(٦)]. وفي هذا الجواب نظر[(٧)]، لا يحتمله هذا المختصر.

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٤٢.

(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٢.

(٣) المقتضب ٢/٤٦، والأصول لٱبن السراج ٢/١٥٦، والإيضاح للفارسي ١/٣٢١، وٱنظر شرح المفصَّل ٧/٧٩، قال: «جعلوا «إِذْ مَا» و«إذا ما» بمنزلة «متى» «إذ ما تأتني آتِك». «وإذا ما تحسِن إليَّ أشكرك».

(٤) وعَمَلُ «إِذْ ما» الجزمَ قليل لا ضرورة خلافاً لبعضهم. انظر مغني اللبيب ٢/٤٧.

(٥) أي: بدليل أن «إذ» كانت ظرفاً للماضي.

(٦) يُقال: لا أفعله البتة، لكل أمر لا رَجْعَة فيه، ونُصِبت على المصدر، أي: بتّه: بتةً، والبتة، وهمزته همزة وصل. انظر موسوعة قواعد الكتابة/١٤٣.

(٧) قال السجاعي: «قيل: وجهه أنه لا يلزم من تغيير الكلمة عن أحد الزمانين إلى الآخر خروجها عن معناه بالكلية، بدليل أنَّ الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي، وإذا دخل عليه «إِنْ» صار للمستقبل نحو:إِنْ قام، ولا يخرج بذلك عن كونه فعلاً ماضياً. وأن المضارع موضوع للحال والٱستقبال، وإذا دخل عليه «لم» صار للزمان الماضي، ولا يخرج بذلك عن كونه فعلاً مضارعاً» انظر ص/١٧.

- وأَمَّا «مَهْمَا»(١) فزعم الجمهور أنها اسم، بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف ٧/١٣٢]، فالهاء في «به» عائدة عليها، والضمير لا يعود إلّا على الأسماء.

- وزعم السُّهَيلي(٢) وٱبن يَسْعُون(٣) أنها حرف(٤)، وٱستدلَّا على ذلك بقول زهير(٥):

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ ٱمْرِئٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ
وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وتقرير الدليل(٦) أنهما أَعْرَبا «خليقة» ٱسم لـ «تكن»، و«مِن» زائدة؛

(١) شرح المفصَّل ٧/٧٤ «وعود الضمير عليها يدلُّ على أنها ٱسمية». ومثله في مغني اللبيب ٤/٢١٤.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي توفي سنة/٥٨١هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٩١.

(٣) هو يوسف بن يبقى، مات بحدود سنة/٥٤٠هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٣٦٣.

(٤) انظر مغني اللبيب٤/٢١٥.

(٥) انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٣٢٧، والجنى الداني/٦١٢، وأمالي الشجري ٢/٢٤٧، والكامل/٨٧٨، والديوان/٣٢، ومغني اللبيب ٤/٢١٥ و١٦٥.
وقد ٱختلف العلماء فيه على تقدير الٱسمية في «مهما» وهي مبتدأ، وٱسم «تكن» ضمير يعود إلى «مهما»، أو في محل نصب خبر «تكن» مقدَّم، ومِن: زائدة، وخليقة ٱسم تكن. وٱرجع إلى حواشي مغني اللبيب.

(٦) قالوا: مهما حرف شرط جازم لفعلين لا محل له من الإعراب. تكن: فعل الشرط مجزوم بـ «مهما»، من: حرف جر زائد. خليقة: اسم «تكن» مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره. كذا عند السهيلي وٱبن يَسْعُون. =

فتعيَّن خلوّ الفعل من الضمير، وكونُ «مهما» لا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلَّا أن تكون مبتدأً، والٱبتداء هنا متعذِّر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أنها لا موضع لها من الإعراب تعيَّن كونها حرفاً.

والتحقيق أن ٱسم «تكن» مستتر، و«من خليقةٍ» تفسير لـ «مهما»، كما أنّ «من آية» تفسير لـ «ما» في قوله تعالى[1]: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾، و«مهما»: مبتدأ، والجملة خبر.

- وأمَّا «ما»[2] المصدريَّة فهي التي تُسْبَكُ مع ما بعدها

= وعند الجمهور: مهما: ٱسم شرط جازم لفعلين في محل رفع مبتدأ، تكن: فعل الشرط، وٱسم تَكُنْ: ضمير تقديره «هي» يعود إلى «مهما».

من خليقة: بيان وتفسير لـ «مهما»، وهما متعلقان بمحذوف حال من «مهما» عند سيبويه، أو من ضميرها المستكن في «تكن» عند الجمهور.

قال أبو حيان: «وذهب السهيلي إلى أن «مهما» تكون ٱسماً وتكون حرفاً، فإذا عاد عليها الضمير كانت ٱسماً، وإن لم يَعُد عليها ضمير كانت حرفاً، وٱستدلَّ على حرفيتها بقول زهير...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي٥/٣٤٥، والهمع ٤/٣١٩، والٱرتشاف/١٨٦٣، ومغني اللبيب٤/٢١٧ و١٦٥، وأمالي الشجري ٢/٢٤٧، والجنى الداني/٦١٢، والديوان/٣٢.

(١) سورة البقرة ٢/١٠٦، وٱنظر الحديث في الآية مُفصَّلاً في كتابنا: «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ١/٣٣٨ - ٣٣٩.

(٢) انظر شرح المفصَّل ٨/٢٥٦، ومغني اللبيب٤/٤٦، والجنى الداني/٣٣١، والمقتضب٣/١٩٧ وما بعدها، وأمالي الشجري٢/٢٣٩.

بمصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [سورة آل عمران ٣/١١٨]، وقولِ الشاعر(١):

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

أي: يسرُّ المرءَ ذهابُ اللَّيالي.

وقد ٱختُلف فيها، **فذهب سيبويه إلى أنها حرف**(٢) بمنزلة «أنْ» المصدريَّة.

وذهب الأخفش(٣) **وٱبن السّرّاج إلى أنها ٱسم بمنزلة «الذي» واقع على ما لا يعقل وهو الحدث**، والمعنى: ودُّوا الذي عنتموه، أي: العنت الذي عنتموه، ويَسُرُّ المرءَ ذهبُه الليالي، أي الذهاب الذي ذهبه الليالي.

ويَرِدُّ على هذا القول أنه لم يُسَمَع(٤): **أعجبني ما قمتَه وما قعدتَه**، ولو صَحَّ ما ذكر لجاز ذلك؛ لأنَّ الأصل أنَّ العائد يكون مذكوراً لا محذوفاً.

---

(١) قائله مجهول. وٱنظر شرح المفصَّل ١/٤١ و٨/٢٥٨، والأرتشاف/٩٣٣، ١٣٢٠، والجنى الداني/٣٣١، وشرح التسهيل لٱبن مالك ١/٢٢٥.

(٢) إلَّا أنها لا تعمل عملها فيقول: أعجبني ما صنعت، إنه بمنزلة أعجبني أن قمت، وذهب ٱبن خروف إلى أن «ما» المصدريَّة حرف بٱتِّفاق.
وذكر المالقي أنها عند البصريين حرف، وبعض الكوفيين والأخفش يجعلونها ٱسماً. انظر رصف المباني/٣١٥، والكتاب ١/٣٦٧.

(٣) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط مات سنة ٢٢١هـ.

(٤) أي التزم ٱمتناع ذكر العائد هنا وهو خلاف الأصل، وغاية أمره الجواز لا الأمتناع، وإن ادُّعي جواز فظاهر اللغة خلافه. انظر سجاعي/١٨ .

- **وأمَّا «لَـمَّـا»**[1] **فإنها في العربية على ثلاثة أقسام:**
- **نافية بمنزلة «لم»**، نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [سورة عبس ٨٠/٢٣]، أي: لم يقضِ ما أمره.
- **وإيجابية بمنزلة «إلَّا»**[2]، نحو قولهم: «**عَزَمْتُ عليكَ لَمَّا فعلتَ كذا**»، أي: ما أطلب منك إلَّا فعل كذا.

وهي في هذين القسمين حرف بٱتِّفاق.

- **والثالث: أن تكون رابطةً لوجود شيء بوجود غيره**، نحو: «**لما جاءني أكرمته**»، فإنها رابطة وجود الإكرام بوجود المجيء، وٱختلف في هذه:

فقال سيبويه: «**إنها حرف وجود لوجود**»[3].

وقال الفارسي[4] وجماعة: **إنها ظرف بمعنى «حين»**، ورُدَّ بقوله تعالى[5]: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ ﴾ الآية؛ وذلك أنها لو كانت ظرفاً

---

(١) انظر مغني اللبيب ٣/٤٧٧، ٤٨٤.

(٢) عند السجاعي: حرف ٱستثناء والمستثنى منه محذوف تقديره: ما أطلب منك شيئاً إلَّا فِعْلك.

(٣) وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. وٱنظر الجنى الداني/٥٩٤، والكتاب ٢/٣١٢.

(٤) ابن السراج وتبعه الفارسي، وتبعهما ٱبن جني وجماعة.
وذهب ٱبن مالك إلى أنها ظرف بمعنى «إذ»، وهو حسن؛ لأنها مختصَّة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة. انظر مغني اللبيب ٣/٤٨٥، والأصول لٱبن السّرّاج ٢٠/١٥٧.

(٥) سورة سبأ ٣٤/١٤، وٱنظر تفصيل القول فيها في إعراب آيات التنزيل ٢٢/١١٣، والبحر المحيط ٧/٢٦٦.

لٱحتاجت إلى عامل يعملُ في محلها النصبَ، وذلك العامل إما «قضينا» أو «دلَّهم»؛ إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل «قضينا» مردود بأن القائلين بأنها ٱسم يزعمون أنها مضافة[١] إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.

وكونُ العامل «دلَّهم» مردودٌ بأن «ما» النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعيَّن أن لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفيَّة.

ص – وجميعُ الحروف مبنيَّةٌ.

ش – لما فرغتُ من ذكر علامات الحروف، وبيان ما ٱختُلف فيه منه، ذكرتُ حكمه، وأنه مبنيّ، لا حظَّ لشيء من كلماته في الإعراب[٢].

ص – والكلامُ لفظٌ مفيدٌ.

ش – لما أنهيتُ القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة شرعت في تفسير الكلام، فذكرت أنه عبارة عن «**اللفظ المفيد**».

ونعني **باللَّفظ الصَّوْت** المشتمل على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك، فالأول نحو: رجل وفَرَس، والثاني كالضمير المستتر في نحو: ٱضربْ وٱذهبْ، والمقدَّر بقولك: أنت.

---

(١) وهذا صريح عند من يقول بظرفيتها.

(٢) وإنما بُني الحرف لٱستغنائه عن الإعراب لعدم قبوله معاني مختلفة بالتركيب، ولأنها لا تتصرف.

ونعني **بالمفيد** ما يصح الاكتفاء به، فنحو: «قام زيد» كلام؛ لأنه لفظ يصح الاكتفاء به، وإذا كتبت «زيد قائم» مثلاً فليس بكلام، لأنه وإن صحَّ الاكتفاء به ليس بلفظ، وكذلك إذا أشرتَ[1] إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام لأنه ليس بلفظ.

* * *

(١) الإشارة بيدك في قوة الكلام؛ لأنه يفهم منها ما يفهم من الكلام، والإشارة تسمى كلاماً عند الفقهاء، حيث يصح البيع بها، ويحنث إذا حلف أنه لا يتكلَّم فتكلَّم بالإشارة.
والعقد اصطلح عليه الفقهاء في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدي، فهي تفيد غير أنها لا تسمى كلاماً عند النحاة.
والنُصُب: مثل المحراب للقبلة، والخشبة التي توضع على أبواب المساجد، وتُخلع النعال عند الوصول إليها، والسِّتارة على أبواب الحمامات «لِيُفْهَم أن فيها نساء».
وكل هذا لا اعتبار له، وليس في باب الكلام عند النحاة.
انظر تشويق الخُلّان/٨ - ٩. للسَّفاطوني.

ص – وأقل ٱئتلافه من ٱسمين كـ «زيد قائم»، أو فعل وٱسـم كـ «قـام زيد».

ش – صور تأليف الكلام ست[١]، وذلك لأنه يتألَّف مـن ٱسـمين، أو من فعل وٱسم، أو من جُملتين، أو من فعل وٱسمين، أو مـن فعـل وثلاثـة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء.

أما ٱئتلافه من ٱسمين فله أربع صور:

- **إحداها:** أن يكون مبتدأ وخبراً، نحو: زيد قائم.
- **الثانيـة:** أن يكـون مبتـدأ، وفـاعلاً سـدَّ مَـسَدَّ الخبـر، نحـو: أقـائم الزيـدان؟

وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك: أيقوم الزيدان. وذلك كلام تام لا حاجة له إلى شيء، فكذلك هذا.

- **الثالثـة:** أن يكونـا مبتـدأً ونائبـاً عـن فاعـل سـدَّ مـسدَّ الخبـر، نحـو: «أمضروب الزيدان».

لأنه[٢] في قوَّة قولك: أَيُضْرَب الزيدان.

---

(١) في (أ) و(ب): «ستة».
وبقي سابع وهو تأليفه من ٱسم وجملة، وهو ما يسمى بالجملة الكبرى، نحـو: زيد قام أبوه.
وثامن وهو تأليفه من حرف وٱسم، نحو: ألا ماءَ. سجاعي/ ٢٠.
ومن الحرف والأسم: يا زيدُ.
والجمهور على أن الكلام هو المقدَّر من الفعل مع فاعله، وحرف النداء ونائـب عنه كما نابت «نَعَم» عنه في جواب «هل قام زيد».

(٢) النص كذلك في (أ) و(ب).

- **الرَّابعة**: أن يكونا ٱسمَ فعل وفاعله، نحو: **هَيْهَاتَ العقيقُ**(١).
فهيهاتَ: ٱسم فعل، وهو بمعنى: بَعُد، والعقيقُ: فاعل به.

- **وأما ٱئتلافه من فعل وٱسم فله صورتان:**
- **إحداهما**: أن يكون الٱسم فاعلاً، نحو: قام زيدٌ.
- **والثَّانية**: أن يكون الٱسم نائباً عن الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ.
- **وأمَّا ٱئتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً:**
- **إحداهما**: جملة الشَّرط والجزاء، نحو: إن قام زيدٌ قمتُ.
- **والثَّانية**: جملتا القَسَمِ وجوابه نحو: أحلف بالله لَزَيدٌ قائمٌ.
- **وأما ٱئتلافه من فعل وٱسمين**، فنحو: كان زيد قائماً(٢).
- **وأما ٱئتلافه من فعل وثلاثة أسماء**، فنحو: علمتُ زيداً فاضلاً.
- **وأما ٱئتلافه من فعل وأربعة أسماء**، فنحو: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً(٣).

فهذه صور التأليف، وأقلُّ ٱئتلافه من ٱسمين، أو من فعل وٱسم كما ذكرتُ وما صرحتُ به من أن ذلك أقلّ ما يتألَّف منه الكلام، وهو مراد النحويين، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلَّا من ٱسمين، أو من فعل وٱسم.

---

(١) العقيق: ٱسم موضع في الحجاز.

(٢) ومثله: أكرمت محمداً.

(٣) ولا يشترط في جزأي الكلام أن يلفظ بهما معاً كما مثَّل، بل قد يلفظ بأحدهما دون الآخر، كـ «ٱستَقِمْ»، وقد لا يلفظ بهما كالمقدر بعد «نَعَم» في جواب من قال: أقام زيد؟ إذ الكلام هو المقدَّر على الصحيح. فاكهي/٩٣.

ص - فصل: أنـواع الإعـراب أربعـةٌ: رفـعٌ ونـصبٌ، فـي ٱسـمٍ وفعـلٍ، وذلك نحو: زيدٌ يَقُومُ، وإنَّ زيداً لن يقومَ.

- وجَرٌّ في ٱسم، نحو: بزيدٍ.

- وجزمٌ في فعل، نحو: لم يَقُمْ.

فيُرْفَع بضمةٍ، ويُنْصَب بفتحة، ويُجَرُّ بكسرةٍ، ويُجْزَم بحذف حركة.

ش - الإعراب أثر ظاهر أو مُقَدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة،

- **فالظاهر**: كالذي في آخر «زيد»، في نحو قولك: جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ.
- **والمقدَّر**[١] كالذي في آخر الفتى في قولك: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، فإنك تقدِّر في الألف الضمة[٢] في الأول، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة[٣]؛ لتعذُّر الحركة فيها، وذلك المقدّر هو الإعراب.

والإعـراب جـنس تحتـه أربعـة أنـواع: **الرفـعُ، والنـصبُ، والجـرُّ، والجزمُ**. وهذه الأنواع الأربعة[٤] تنقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب.

---

(١) أي معدوم مفروض الوجود، كذا قالوا.

(٢) في المطبوع «فإنك تقدّر الضمة في الأول».

(٣) كذا في (أ) وفي المطبوع وبقية المخطوطات: والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث.

(٤) في (ت): «وهذه الأربعة أنواع».

تقول: زيدٌ يقومُ، وإنَ زيداً لن يقومَ.

وقسم يختّص[١] **به الأسماء** وهو الجرّ، تقول: مررت بزيدٍ.

وقسم يختص به الأفعال، وهو الجزم، تقول: لم يقُمْ.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدلُّ عليها، وهي ضربان:

علاماتٌ أصولٌ، وعلاماتٌ فروعٌ.

فالعلامـات الأصـول أربـع[٢]: الـضمة للرفـع، والفتحـة للنـصب، والكسرة للجرّ، وحذف الحركة للجزم، وقد مَثَّلْتُ لها كلها.

والعلاماتُ الفروعُ منحصرةٌ في سبعة أبواب: خمسة[٣] فـي الأسـماء، وٱثنان[٤] في الأفعال، وستمر بك هذه الأبوابُ مفصّلةً باباً باباً[٥].

* * *

(١) في بعض النسخ «مختصّ».

(٢) في (أ) و(ت): «أربعة».

(٣) الأسماء الستة، أو الخمسة على الخلاف في ذلـك، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف.

(٤) الأفعال الخمسة، والمضارع المعتل الآخر.

(٥) اسمان منصوبان معاً على الحال لتأويلهما بالمفرد، أي: مفصّلاً، أو الأول حال والثاني معطوف عليه بعاطف مقدَّر، أي: باباً فباباً. انظر سجاعي/٢١.

ص - إلَّا الأسماءَ السِّتةَ، وهي أبوهُ وأخوهُ وحمُوها، وهَنُوه، وفُوه، وذو مال؛ فتُرفعُ بالواو، وتُنْصَبُ بالألف، وتجرُّ بالياء.

ش - **هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل**، وهو باب الأسماء الستة[١] المعتلَّة[٢] المضافة وهي: **أبوه، وأخوه، وحموها**[٣]، **وهنوه**[٤]، **وفوه**[٥]، **وذو مال**؛ فإنها تُرْفَعُ[٦] بالواو نيابة عن الضمَّة، وتُنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجرُّ بالياء نيابة عن الكسرة،

---

(١) وتسمى الأسماء الخمسة بإسقاط «هَنٌ» وسيأتي الخلاف فيه، كما تسمى الأسماء المعتلَّة قالوا: وهي عَلَم بالغلبة على هذه الأسماء أو الأمثلة كما قالوا العبادلة، والعشرة بالنسبة للصحابة. انظر حاشية الفاكهي/٩٨.

(٢) وسميت المعتلّة لأن أحرف إعرابها أحرف علّة، أو التي لاماتها أحرف علّة، وهو على وجه التغليب لأنَّ لام «فوك» هاء لا حرف علّة؛ إذ أصله «فَوْه»، ثم حدث فيه التغيير.

(٣) الحم: أقارب الزوج: أباً أو أخاً، أو غيرهما، وقد يُطْلَقُ على أقارب الزوجة، وسوف يصرح الشارح بهذا فيما يأتي.

(٤) الهَنُ: اسم مختص بما يُسْتَقْبَحُ التصريح به، وقيل: كناية عن الفرج خاصة، ويأتي التصريح بهذا عند الشارح، وأصله: هَنَوٌ.

(٥) وأصله: فَوْهٌ، نقصت منه الهاء فلم تحتمل الواو الإعراب لسكونها، فعوض الميم عنها، وقيل: إنَّ الميم عوض عن الهاء لا عن الواو. وقالوا: **ومنهم من يعربه من مكانين فيقول: هذا فُمٌ**، ورأيت فماً، ومررت بفمٍ، وتشديد الميم يجوز في الشعر. انظر شرح المفصَّل ١/١٣٩، والكتاب ٢/٨٣.

(٦) وذهب سيبويه إلى أن الأحرف أحرف إعراب، لكنه لا يقول فيها إعراب منويّ، مثل: الفتى. وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات، وهذه الحروف الواو والألف والياء إشباع حدث عن الحركات. =

تقول: جاءني أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه.

وكذا القولُ في البواقي.

وشرطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور[١]:

أحدها: أن تكون مفردةً، فلو كانت مُثَنَّاة أُعرِبت بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً، ونصباً، كما تُعْرَبُ كُلّ تثنية، تقول:

جاءني أبوان، ورأيتُ أبوينِ، ومررتُ بأبوين.

- وإن كانت **مجموعة جمع تكسير أُعْرِبَت** بالحركات على الأصل كقولك:

جاءني آباؤكَ، ورأيت آباءك، ومررتُ بآبائك.

- وإن كانت **مجموعة جمع تصحيح أُعْرِبت** بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً، تقول:

جاءني أَبُونَ، ورأيت أَبِينَ، ومررت بأَبِينَ.

ولم يُجْمَع منها هذا الجمعَ[٢] **إلَّا الأبُ والأخُ والحمُ**.

= وذهب الزيادي إلى أنها أنفسها إعراب، وكان عيسى بن عمر يذهب إلى أنها معربة بالحركات. وعند الكوفيين معربة **من مكانين بالحروف والحركات قبلها**. شرح المفصَّل ١/١٣٦ - ١٣٨.

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/٥٣.

(٢) سُمِع أَبُون وأَخُون وهَنُون وذَوُون بواوين. وقال ابن مالك: ولو قيل في «حم»: «حمون» لم يمتنع، ولكن لا أعلم أنه سُمع، وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه، وجمع أب وأخواته كذلك شاذّ، فلا يُقاس عليه. سجاعي/٢٢. =

الثاني: أن تكون مُكَبَّرةً، فلو صُغِّرت أُعْرِبت بالحركات، نحو: جاءني أُبيُّك، ورأيتُ أُبيَّك، ومررتُ بأُبَيِّك.

الثالث: أن تكون مضافةً، فلو كانت مفردةً[١] غيرَ مضافةٍ، أُعْرِبَت أيضاً بالحركات، نحو: هذا أبٌ، ورأيت أباً، ومررت بأبٍ.

ولهذا الشرط الأخير شَرْطٌ، وهو أن يكون المضافُ إليه غَيْرَ ياءَ المتكلّم، فإن كان ياء المتكلّم أُعْرِبت أيضاً بالحركات، لكنها تكون مقدَّرةً[٢] تقول: هذا أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي.

فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركات مقدَّرة فيه، كما تقدَّر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء نحو:

أَبي وأَخي[٣] وغلامي.

وٱستغنيتُ عن ٱشتراط هذه الشروط لكوني لفظت بها مفردةً مُكَبَّرة مضافةً إلى غير ياء المتكلِّم.

وإنما قلت: «وحَمُوها» فأضفت «الحَمَ» إلى ضمير المؤَنَّث لأبيِّن أنّ

= قلت: ومنه ما ذكره سيبويه عن زياد بن واصل السلمي:

فلما تَبيَّن أصواتنا بكين وفدّيننا بالأبينا

قال سيبويه: «أنشدنا» من نثق به، وزعم أنه جاهلي». الكتاب ٢/١٠١.

(١) أما ذو، فهي ملازمة للإضافة، ولا تأتي مفردة.

(٢) ويكون التقدير على ما قبل الياء، لأنه مشغول بالكسرة المناسبة للياء، فحالت دون ظهور حركة الإعراب.

(٣) وفي المطبوع: وحمي وغلامي، وليس في المخطوط ذكر لـ «حمي».

«الحم» أقاربُ زوج المرأة كأبيه وعمِّه وٱبن عمّه، على أنه ربما أُطْلِق على أقارب الزوجة[١].

والهنُ: قيل: ٱسم يُكْنى به عن أسماء الأجناس[٢] كرجل وَفَرَس وغير ذلك، وقيل: عمَّا يُسْتَقْبَحُ التصريحُ به، وقيل: عن الفرج خاصَّة.

ص - وَالأَفْصَحُ ٱستعمالُ «الهنِ» كـ «غدٍ».

ش - إذا ٱستُعمل «الهنُ» غير مضاف كان بالإجماع منقوصاً، أي: محذوف اللام، معرباً بالحركات[٣] كسائر أخواته، تقول:

هذا هَنٌ، ورأيتُ هناً، ومررتُ بهنٍ.

كما تقول: يعجبني غدٌ، وأصوم غداً، وٱعتكفتُ في غدٍ.

وإذا ٱستُعمل مضافاً فجمهور العرب تستعمله كذلك، تقول:

جَاء هَنُك، ورأيت هَنَك، ومررت بهنِك.

كما يقولون[٤]: في «غَدِك».

وبعضهم يجريه مُجْرَى «أب وأخ» فيعربه بالحروف الثلاثة،

---

(١) فيقال: حموه، أي: أقارب زوجته.

(٢) قال السجاعي: «هو كناية عن الأجناس لا عن أسمائها، ويُجاب بأن الإضافة بيانيَّة بناء على أن الأسم عين المسمى، والأحسن أن يُجْعَل في الكلام حذف مضاف، أي: عن مسميات أسماء الأجناس، كما ذكره الشنوائي». سجاعي/٢٢.

(٣) مثل هذا عند الفرَّاء.

(٤) في (أ) والمطبوع: «كما يفعلون».

فيقول[1]: هذا هَنُوكِ، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهي لغة قليلة[2]، وذكرها سيبويه، ولم يطّلع عليها الفَرّاء ولا الزَّجَّاجي[3]، فأسقطاه من عدة هذه الأسماء، وعدَّاها خمسة[4].

* * *

(١) هذا مذهب سيبويه في الكتاب ٢/ ٨٠، قال: «واعلم أَنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك...».
وقد جاء معرباً بالحركات في نصوص الحديث الشريف.

(٢) ولا دليل على قلّتها.

(٣) ولذلك مضيا على إعرابه بالحركات.
وفي شرح التسهيل ١/ ٤٣: «فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجرَّدة، وأنَّ حروف المدّ بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هي الإعراب».
ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معاً.
ومنهم من جعل إعرابها منوياً في حروف المد.
ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، **وهذا أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلّف**».

(٤) ومذهب سيبويه أولى بالاتِّباع ومن سمع حجّة على من لم يسمع.

ص – والمثنى كـ «الزيدان» فَيُرْفَعُ بالألف، وجمعُ المُـذَكَّر الـسَّالم[١] كـ «الزيدون، والعُمَرون»:

فيرفع بالواو، ويجران وينصبان بالياء.

و«كـلا وكلتـا»: مـع الـضمير كـالمثنَّى، وكـذا ٱثنـان وٱثنتـان مطلقاً، وإن رُكِّبا.

وأولـو، وعـشرون، وأخواتـه، وعـالَمون، وأَهْلُـون، ووابلـون، وَأَرَضُون، وسِنُون وبابه، وبنون، وعِلِّيُّون، وشبهه، كالجمع.

ش – الباب الثاني والباب الثالـث ممـا خـرج عـن الأصـل «المثنـى» كالزيدان والعُمَران.

وجمع المُذَكَّر السَّالم كـ[٢] «الزيدون والعُمَرون».

أما المثنى[٣] فإنـه يُرْفَـعُ بـالألف نيابـةً عـن الـضمَّة، وَيُجَرُّ وَيُنْـصَبُ بالياء نيابةً عن الكسرة والفتحة، تقول:

جاءني الزيدان، ورأيت الزيدَيْن، ومررت بالزيدَيْن[٤]

---

(١) جمع بين بابين المُثَنَّى وجمع المُذَكَّر السَّالم، ولكل واحد منهما شروط خاصة به، وليس ذلك بالمستحسن..

(٢) في (ب) و(ت): «كالزيديْن والعُمَرَيْن».

(٣) ترك شـروط التثنيـة فلـم يـذكر منهـا شـيئاً، ومنهـا: الإفـراد، والإعـراب، وعـدم التركيب، والتنكير، وٱتِّفاق في اللفظ، وٱتِّفاق في المعنى، ووجـود ثـان لـه فـي الخارج، وألَّا يُستَغْنَى بتثنية غيره عن تثنيته.
انظر شرح الفاكهي/١٠٨ – ١٠٩.

(٤) مع فتح ما قبل الياء في النصب والجر لتمييزه عن صورة الجمع.

وحملوا[١] عليه في ذلك أربعة ألفاظ: لفظين بشرط، ولفظين بغير شرط.

- **فاللفظان اللذان بشرط: كلا وكِلْتا**، وشرطهما أن يكونا مضافين إلى الضمير، تقول:

جاءني كِلاهما، ورأيت كِلَيهما، ومررتُ بِكِلَيهما.

فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف[٢] على كل حال، تقول:

جاءني كِلَا أَخَوَيْك، ورأيت كِلَا أخويك، ومررت بِكِلَا أَخَوَيْك.

فيكون إعرابهما حينئذٍ بحركات مقدَّرة في الألف لأنهما مقصوران كالفتى والعصا.

وكذا القول في «كِلتا» تقول: «كِلْتاهما» رفعاً، و«كِلْتيهما» جرّاً ونصباً، و«كلتا أختيك» بالألف في الأحوال كلها[٣].

واللَّفظان اللذان بغير شرط: «**ٱثنان**»[٤] و«**ٱثنتان**»[٥]، تقول:

جَاءَني ٱثنان وٱثنتان، ورأيت ٱثنين وٱثنتين، ومررت بـٱثنين

(١) أي: ألحقوا بالمثنى في الإعراب أربعة ألفاظ لم تتحقق فيها شروط التثنية التي ذكرتها فيما سبق أو بعضها.

(٢) إعرابهما كإعراب الأسم المقصور بحركات مقدَّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر.

(٣) وشاهد المسألتين قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [سورة الكهف ١٨/٣٣].

(٤) اثنان للمُثَنَّى المُذَكَّر، أو المُذَكَّر والمُؤَنَّث على التغليب.

(٥) اثنتان للمثنى المؤَنَّث، ومثلها «ثنتان» في لغة تميم.

وٱثنتين، فتعربهما إعراب المثنى، وإن كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير نحو:

ٱثنا هم[١]، أو للظاهر[٢]، نحو: ٱثنا أخويك.

أو كانا مركَّبين مع العشرة. نحو: جاءني ٱثنا عَشَرَ[٣]، ورأيت ٱثني عَشَرَ، ومررت بٱثني عَشَرَ[٤].

- **وأما جمع المذكر السالم**[٥] فإنه يرفع بالواو، ويجرّ وينصب بالياء، تقول:

---

(١) أي: إضافة إلى ضمير الجمع.

(٢) أي: إضافة إلى الأسم الظاهر.

(٣) ولفظ «عشر» ٱسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قام مقام النون في المثنى.

(٤) وترك مما يلحق بالمثنى ما كان من باب **التغليب كالقمران والعُمَران**، لأختلاف صورة المفردين فيهما.

وزيدان وحمدان مما جاء على صورة المثنى من المذكر، ويجوز إعرابه في هذه الحالة إعراب الأسم المفرد بالحركات، وهو أولى لبقاء الأسم على صورة الأصل وذكر السجاعي في ص/٢٣ أنه يجوز جعله ممنوعاً من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وذكر أنه كان الأولى بالمصنف أن يذكر هذا كما فعل الجميع.

(٥) لم يذكر ما يجمع هذا الجمع من الأسماء **وهو العلم والصِّفة**، ولم يذكر شرط كل منهما:

- **فالعلم**: شرطه أن يكون عَلَماً لمذكَّرٍ عاقلٍ، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب المزجي أو الإسنادي.
- **والصِّفة**: شرطها أن تكون لمذكَّر عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَل فَعْلاء، ولا من باب فَعْلان فَعْلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. وجمعهما ٱبن مالك بقوله: [٣٥]:

وارفع بواو وبيا ٱجرُرْ وانصِبِ ... سالمَ جمعِ عامِرٍ ومذنبِ

وٱنظر شرح ٱبن عقيل ١/٦٠ – ٦١، وشرح المفصَّل ٥/٣٨ – ٣٩.

جاءني الزيدون، ورأيت الزيدِين، ومررت بالزيدِين[١].

وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً، منها:

- **أولو**[٢]: قال الله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [سورة النور ٢٤/٢٢].

فأولو: فاعل وعلامة رفعه الواو، وأولي مفعول، وعلامة نصبه الياء.

وقال[٣]: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [سورة الزمر ٣٩/٢١].
فهذا مجرور وعلامة جرِّه الياء.

- ومنها «عشرون» وأخواته[٤] إلى التسعين تقول:

جاءني عشرون، ورأيت عشرين، ومررت بعشرين.
وكذا تقول في الباقي.

---

(١) وفي حالتي النصب والجر يكسر ما قبل الياء ليميز عن صورة المثنى، وتكون النون مفتوحة فرقاً بينه وبين المثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(٢) وهو اسم جمع «ذو» بمعنى أصحاب.
قال السجاعي: «زادوا في رسم «أولو» واواً فرقاً بينها في حالة النصب والجر، وبين «إلى» الجارة، وحُمِلت حالة الرفع عليهما، وقيل: فرقاً بينها وبين «أَلَوْ» بالهمزة الداخلة على «لو». أفاد ذلك الشنواني في شرحه الكبير على الآجرومية.

(٣) وفي (ب) و(ت): ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ وليس هذا بالصواب، فقد خلطوا بين هذه الآية وآية سورة النور ٢٤/٤٤ وآخرها: ﴿لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾.

(٤) أي رؤوس العشرات إلى تسعين، وألحقت بالجمع لأنها لا واحد لها من لفظها، فلا يقال: عِشْر.

- **ومنها أَهْلُون**[١]: قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [سورة الفتح ٤٨/١١]، و﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [سورة المائدة ٥/٨٩]، و﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح ٤٨/١٢].

الأول: فاعل[٢]، والثاني: مفعول، والثالث: مجرور.

- **ومنها: وابلون**، وهو جمع لوابل، وهو المطر الشديد[٣].
- **ومنها: «أَرَضون»** بتحريك الراء، ويجوز إسكانها في[٤] ضرورة الشعر.
- **ومنها سِنُون وبابه**، وهو كل ٱسم ثلاثي حُذِفَتْ لامه، وعُوِّض عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّر[٥]، ألا ترى أن «سنة» أصلها: سَنَوٌ أو سَنَهٌ؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء: سنوات أو سنهات.

فلما حذفوا من المفرد اللام وهي الواو أو الهاء، وعَوَّضوا عنها هاء التأنيث أرادوا في جمع التكسير أن يجعلوه[٦] على صورة جمع المذكر

---

(١) أهلون: أجمع أهل لا هو عَلَم ولا صفة. وهو ٱسم جنس جامد كـ «رجل».

(٢) لأنه معطوف على الفاعل فله حكمه.

(٣) في (ب) والمطبوع: «الغزير».

(٤) كقول عمرِو بن شأس:

ولنا من الأَرضين رابية ... تعلو الإِكام وقودُها جَزْلُ

كذا في التاج/ أرض.

وقول أحدهم:

لقد ضجّت الأَرْضون إذ قام من بني ... هَدَادٍ خطيبٌ فوق أعواد مِنْبَرِ

وقائله غير معروف. انظر شذور الذهب/٥٧.

(٥) أي: ولم يجمع جمع تكسير، وذكر هذا ليخرج نحو شاة وشفة؛ إذ جمعهما على شياه وشفاه، وٱنظر التصريح على التوضيح ١/٧٥.

(٦) هذا كلام لا دليل عليه، إنما هو السماع لا غير.

السَّالم، أعني مختوماً بالواو والنـون رفعـاً، وباليـاء والنـون جرّاً ونـصباً، ليكون ذلك جَبْراً[١] لما فاته من حَـذْف الـلام، وكـذلك القـول فـي نظـائره وهي:

عِضَةٌ[١] وعِضُون، وعِزَة[٢] وعِـزون، وثُبَـة[٣] وثِبُـون، وقُلَـة[٤] وقُلُـون. ونحو ذلك.

قـال الله تعـالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر ١٥/٩١]، و﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج ٧٠/٣٧][٥].

- ومما حُمِل على جمع المُـذَكَّر الـسَّالم فـي الإعـراب[٦] «بَنُـون»،

---

(١) أصله عضو من العُضْو واحد الأعضاء، أي: مُفَرَّقاً، أو من عَضه وهو البُهْتان، ويطلقونه على السحر/سجاعي. وفي الحديث: «لا يعْضَه بعضكم بعضاً».

(٢) أي: الفرقة من الناس. وقالوا ثُبةُ الحوض وسطه، انظر شرح المفصَّل ٥/٤٢.

(٣) وأصله ثبو أو ثبي بالواو أو الياء على معنى الجمع. وذكر السجاعي أن أكثر ما حُذِف من اللّامات هو الواو.
وأنظر التاج/ ثبي ثبو، ذكره في المادتين.

(٤) هي لعبة يلعب بها الصبيان، وهما عودان والأصل قلوت، والقلة الخشبة الصغيرة التي تنصب وهي قدر ذراع. انظر التاج/قلو.
وفي شرح المفصَّل ٥/٤٢ «وأما قُلَة فأصله قُلْوَة لقولهم: قلوتُ بالقُلَة وجمعه: قلات وقلون».

(٥) أي: فرقاً شَتَّى.

(٦) أعرب ملحقاً لتغيّر صورة المفرد، فأصله: بَنَو، والذاهب منه الواو مثل أبٍ وأخٍ، يقال: ٱبن بيّن البنوَّة، وبعد حَذْف الواو وزيدت همزة الوصل في أوله لتساعد على النطق بالسَّاكن أو للتعويض عما حُذِفَ منه، فصار «ٱبن»، ولما جمع حُذِفَت الهمزة من أوله، فهذا التغيير المتتابع جعله ملحقاً بالجمع السالم؛ إذ لم تسلم فيه صورة المفرد. =

وكذلك[١] «عِلِّيّون» وما أشبهه مما سُمِّي به من الجموع، ألا ترى أن علّيين في الأصل جمع لعِلّي فنقل عن ذلك المعنى، وسُمِي به أعلى الجنَّة، وأُعرب هذا الإعراب نظراً إلى أصله، قال الله تعالى[٢]: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [سورة المطففين ٨٣/١٨- ١٩].

فعلى ذلك إذا سميتَ رجلاً بـ «زيدون» قلتَ: هذا زيدونَ، ورأيت زيدونَ، ومررتُ بزيدونَ، فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً[٣][٤].

= وذهب بعضهم إلى أنَّ المَحْذوف من آخره ياء، وأصله بني، وممن ذهب إلى ذلك المبرِّد في المقتضب، انظر ٢/٩٢، و١/٨٢، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٩/٢٣٥ – ٢٣٦، وانظر الخلاف في الأصل في موسوعة قواعد الكتابة ١/٥٢ – ٥٤.

(١) قال الأزهري: «بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء، ووزنه فِعِّيل من العلو، ونقل الغزنوي عن يونس أن واحد علّيين: عِلّي وعِلِّيَّة، وهي الغرفة. انظر شرح التصريح ١/٧٥.

(٢) وقيل: هو كتاب جامع لأعمال الخير من الملائكة.

(٣) ذكروا فيما جاء من أسماء الأفراد على صورة الجمع حالات من الإعراب، وهي:

١ – يجوز فيه ما جرى في «غِسْلين» في لزوم الياء في الأحوال الثلاثة، والإعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون، وهو منوّن: هذا زيدونٌ، ورأيت زيدوناً، ومررت بزيدينٍ، ما لم يكن أعجميّاً.

٢ – ومنهم من ألزمه الواو مثل «هارون» والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة.

٣ – وهناك من أعربه إعرابَ جمع المذكر السالم والعلَّة فيه أنه على صورة الجمع، وأطلق على المفرد. انظر شرح التصريح ١/٧٦ – ٧٧.

(٤) وأنقص من قبل ما جاء على صورة المثنى، نحو: زيدان وحمدان، وما كان من بابه، وقد ذكرته فيما تقدَّم ص/٨٣، ح/٤.

ص - و«أولاتُ» وما جُمِع بألف وتاء مزيدتين، وما سُمِّي به منهما فيُنْصَبُ بالكسرة، نحو: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾، و﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾.

ش - **الباب الرابع** مما خرج عن الأصل، ما جُمِع بألف[1] وتاء مزيدتين كـ «هندات» و«زينبات»؛ فإنه يُنْصَبُ بالكسرة نيابة عن الفتحة تقول: رأيت الهنداتِ والزينباتِ.

قال الله تعالى[2]: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [سورة العنكبوت ٢٩/٤٤]، و﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾ [سورة الصافات ٣٧/١٥٣].

---

(١) ذكر الأزهري نماذج مختلفة من هذا الجمع وسيأتي ذكره عند المؤلف في آخر النص مع بيان السبب الذي جعله يعدل عن التسمية المشهورة، وهي جمع المُؤَنَّث السَّالم. انظر شرح التصريح على التوضيح ١/٧٩ - ٨٠.

(٢) **وذهب الجماعة إلى أن ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ مفعول به، وذهب ٱبن هشام إلى أنه مفعول مطلق لبيان النوع، وهو كذلك عند الجرجاني والزمخشري وٱبن الحاجب، وصَوَّبَهُ ٱبن هشام في مغني اللبيب، فقال: السابع عشر: قولهم في نحو: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [سورة الأعراف ٧/٥٤] إنَّ ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ مفعول به، والصَّواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه ٱسم المفعول بلا قيد، نحو قولك: ضربت ضرباً، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلَّا مقيّداً بقولك: به، كـ «ضربت زيداً»، وأنت لو قلت: السماوات مفعول، كما تقول الضرب مفعول كان صحيحاً، ولو قلت: السماوات مفعول به كما تقول: زيد مفعول به، لم يصحّ...**

ثم قال: «والمفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعلُ فيه فِعلاً، والمفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل إيجاده.

والذي غرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق =

فأما في الرفع والجرّ فإنَّه على الأصل تقول: «جاءت الهنداتُ» فترفعه بالضمَّة، و«مررتُ بالهنداتِ» فتجرّه بالكسرة.

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنَّثاً بالمعنى كهند وهندات، أو بالتاء كـ[1] «طلحة وطلحات»، أو بالتاء والمعنى جميعاً كـ «فاطمة» و«فاطمات»، أو بالألف المقصورة كـ «حُبلى وحُبليات»، أو الممدودة كـ «صحراء وصحراوات»، أو يكون مسمَّاه مُذَكَّراً كـ[2] «إصطبل وإصطبلات» و«حَمّام وحَمّامات»[3].

وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سَلِمَتْ بنية واحده كضَخْمة وضَخْمات[4]، أو تغيرت كـ «سَجْدة وسَجَدَات»، و«حُبْلى وحُبْليات»

= بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهَّموا أن المفعول المطلق لا يكون إلَّا حَدَثاً، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر أنه لا يختصُّ بذلك؛ لأن الله مُوْجِد الأفعال والذوات جميعاً...».

ثم ذكر أن ممن قال بهذا الجرجاني وابن الحاجب في أماليه، وذكروا معهما الزمخشري.

انظر مغني اللبيب ٦/٥٧٨ – ٥٨٠، وأمالي ابن الحاجب/٧٠٢ – ٧٠٣، وانظر شرح التصريح على التوضيح ١/٧٩ – ٨٠، وحاشية السجاعي/٢٤ – ٢٥، وشرح الفاكهي/١٢٨.

(١) وهو علم على مذكَّر، ومع ذلك جمع هذه الجمع لوجود التاء في المفرد.

(٢) وهو عربي، وقيل مُعَرَّب، وهمزته أصل. نظر المصباح.

(٣) من الأسماء الخماسية التي لم يُسْمَع لها جمع آخر.

(٤) إذا كان الاسم وصفاً مثل ضَخْمة وعَبْلة ووسطه ساكن بقي في الجمع كذلك، وإن كان ساكناً مثل سَجْدة وهو اسم فإنه يحرك في الجمع فتقول: سَجَدات وَرَكَعَات، للتمييز بين جمع الصِّفة وجمع الاسم.

و«صحراء وصحراوات». ألا ترى أنَّ الأول[١] محرَّك وسطه. والثاني قُلبت ألفُه ياءً[٢]. والثالث قُلِبَتْ همزتُه[٣] واواً.

ولذلك عَدَلْتُ عن قول أكثرهم: **«جمع المُؤَنَّث السَّالم» إلى أن قلت: الجمع**[٤] **بالألف والتاء**، لأعمَّ جمع المُؤَنَّث السَّالم وجمع المُذَكَّر، وما سلم فيه المفرد، وما تغيَّر[٥].

- وقيّدتُ الألف والتاء بالزيادة ليخرج[٦]، نحو: بيت وأبيات، ومَيْت وأموات؛ فإن التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة على الأصل، تقول:

---

(١) مثل: سَجَدات.

(٢) أي حبليات ليصح الجمع قلبت الألف في الأصل ياء لئلا يجتمع ألفان.

(٣) وهو صحراء.

(٤) أول من قال هذا ٱبن مالك في الخلاصة في البيت/٤١ قال:

وما بتا وأَلِفٍ قَد جُمعا ... ...

وناقشنا هذا في كتابنا نحو العربية ١٠٩/١، وذكرنا أن من سبق ٱبن مالك كالسيرافي سمَّاه جمع المُؤَنَّث السَّالم. انظر شرح الكتاب ١٠/٢٣٧ – ٢٣٨.

قال السجاعي: «قوله عدلتُ عن قول أكثرهم: أجيب عنه بأن جمع المُؤَنَّث السالم صار ٱسماً في الٱصطلاح للجمع بالألف والتاء مطلقاً». انظر ص/٢٥، وشرح الفاكهي/١٢٥ جرياً على الغالب كما قال الخبيصي.

(٥) بدأ بأول الباب في المتن بالملحق بالجمع، وهو أولات، غير أنه ترك الحديث هنا عنه، وهو أولات، بمعنى صاحبات، وعرفات، وأذرعات، وما سُمِّي به من الجمع، من نحو:؛ عَطيّات وجَمَالات، وهو يطلق على المفرد. وٱنظر شرح ٱبن عقيل ٧٥/١.

(٦) أي ليخرج من هذا الباب ما في آخره ألف وتاء، ولم يتحقق شرط الزيادة.

سكنتُ أبياتاً، وحضرتُ أمواتاً، قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٨].

- وكذلك نحو: قُضَاةٍ وغُزاةٍ، فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلَّا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن الأصل، ألا ترى أن الأصل قُضَيَةٌ[1] وغُزَوَةٌ، لأنها من قضيت وغزوت، فلما تحرَّكت الواو والياء وٱنفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل، تقول: رأيت قضاةً وغزاةً[2].

* * *

(١) قال السجاعي: «أصلهما: قَضَيَة وغَزَوة بفتح القاف والغين، كساحر وسَحَرة، فضموهما بعد قلب اللام [الياء والواو] ألفاً فرقاً بينه وبين المفرد،... وإنما قدروه كذلك لأنهم لم يروا جمعاً على هذا الوزن، في الصحيح، **والمعتل إذا أشكل أمره يُحْمَلُ على الصحيح**». انظر ص/٢٥.
وٱنظر شرح التصريح ١/٨١، وٱنظر شرح ٱبن عقيل ١/٧٣ - ٧٤.

(٢) ولا يجمع هذا الجمع كلمات تدل على المؤنَّث، وفيها علامات التأنيث، وهي التاء، نحو: شفة، وشاة، وامرأة، وأَمَة، ومِلَّة، فتجمع على شِفاه. وشِياه، ونِساء ونُسوة ونِسوان، وإِماء، ومِلَل.
انظر الأرتشاف/٥٨٥ - ٥٨٦.

ونقص من هذا الباب ذكر الأسماء التي تجمع هذا الجمع، وقد جمعناها في كتابنا نحو العربية/ الجزء الأول. وذكرها الشيخ محمد في حواشي شرح قطر الندى.

ص - وما لا يَنْصَرف، فَيُجَرُّ بالفتحة، نحو: «بأفضلَ منه» إلَّا مع «أل»، نحو: «بالأفضلِ»، أو بالإضافة، نحو: بـ «أَفْضَلِكُم».

ش - **الباب الخامس** مما خرج عن الأصل[١]: **ما لا ينصرف**[٢]، وهو ما فيه عِلَّتان فرعيتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما.

فالأَوَّل: كـ «فاطمة» فإنَّ فيه التعريفَ والتأنيثَ، وهما علَّتان فرعيتان عن التنكير والتذكير.

والثاني: نحو: مساجِد ومصابيح؛ فإنهما جمعان[٣]، والجمعُ فرعٌ عن المفرد، وصيغتهما صيغة مُنْتَهَى الجموع، ومعنى هذا أنَّ مفاعِلَ ومفاعيلَ وقفت الجموع عندهما، وٱنتهت إليهما، فلا تتجاوزهما، فلا يُجمعان مَرَّةً أُخْرى، بخلاف غيرهما من الجموع، فإنه يُجْمَعُ، تقول: كَلْب وأَكْلُب، كفَلْس وَأَفْلُس، ثم تقول: أَكَلُب وأكالِب، ولا يجوز في «أكالب» أن يُجْمَعَ بعدُ. وكذا: أَعْرُب وأعارِب، فلا يجوز في «أعارب» أن يُجمع كما

(١) أي خرج عن الأصل في الإعراب بعلامة فرعيَّة، وهي الجرّ بالفتحة عوضاً عن الكسرة، وهي العلامة الأصليّة.

(٢) قطع أوصال هذا الباب، فذكر جزءاً منه هنا، وعاد إليه مرَّة أُخْرى يستكمل موانع الصرف والعلل المانعة، وذلك بعد باب العدد، وتبع في هذا فعل ٱبن مالك في الخلاصة، وقد خرجنا عن هذا في «نحو العربية» فجمعنا ما تفرَّق من هذا الباب في آخر ما ذكرناه من الإعراب بالعلامات الفرعية. انظر الجزء الأول ١/١١٦ - ١٢٥.

(٣) ويُسَمَّى «الجمع الأقصى».

يُجمع أَكلُب على أكالِب، وآصال على أَصائل[١]، فكأَنَّ الجمع قد تكرَّر فيهما، فَنُزِّلَ لذلك منزلة جمعين[٢].

وكذلك «صحراء» و«حُبلى»؛ فإنَّ فيهما التأنيثَ وهو فرع عن التذكير، وهو تأنيث لازم مُنزَّل لزومُه منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ، ولهذا الباب مكان يأتي[٣] شرحه فيه إن شاء الله تعالى.

وحكمُه أن يُجَرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، حملوا جَرّه على نصبه، كما عكسوا ذلك في الباب السَّابق. تقول: مررت بفاطمةَ ومساجدَ ومصابِيحَ وصحراءَ، فتفتحها كما تفتحها إذا قلت: رأيتُ فاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ.

قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [سورة النساء ٤/١٦٣]، وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سورة سبأ ٣٤/١٣].

---

(١) جمع أصيل.

(٢) قال السجاعي: «هذا أحد قولين، قال الرضي: ٱعلم أنَّ الأكثرين على أن قيام **الجمع الأقصى مقام سببين لقوته؛ لكونه لا نظير له في الآحاد**، وقال بعضهم: لكونه نهاية جمع التكسير، أي: يجمع الجمع إلى أن ينتهي لهذا الوزن فيرتدع، ولهذا سُمِّي الأقصى». انظر ص/٢٦.
وعند ٱبن يعيش: **فصار بعدم النظير كأنه جُمع مرَّتين**، ذلك أنَّ كل جمع له نظير من الواحد، وحكمه في التكسير والصَّرف كحكم نظيره. ٱنظر شرح المفصَّل ١/١٦٥.

(٣) يأتي شرحه في آخر الكتاب بعد باب العدد، ص/٤٥٧.

ويُستثنى من ذلك[1] صورتان: **إحداهما: أن تدخل عليه «أل»، والثانيةُ: أن يُضاف، فإنه يُجَرّ بالكسرة على الأصل**، فالأُولى نحْوُ: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [سورة البقرة ٢/١٨٧]، والثانية نحو: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [سورة التين ٩٥/٤].

وتمثيلي في الأصل بقولي: «**بأفضلكم**» أولى من تمثيل بعضهم بقوله: «**مررت بعثماننا**»؛ فإن الأعلام لا تُضاف حتى تُنَكَّر، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحدُ السببين المانعين من الصَّرف، وهو العلميَّة، فدخل في باب ما ينصرف، وليس الكلام فيه، بخلاف «**أفضل**» فإنَّ مانعه من الصَّرف الصفة ووزن الفعل، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تُضفه..

وكذلك تمثيلي «بالأفضل» أوْلَى من تمثيل بعضهم بقوله[2]:

---

(١) من هذا الإعراب وهو أن تكون علامة الجر علامة فرعية، وهي الفتحة.

(٢) قائله ٱبن ميادة، وهو الرماح بن أبرد، وميادة أمه، والبيت من قصيدة في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وتتمة البيت:

شديداً بأعباءِ الخلافة كاهلُه

وفيه رواية: «وجدت» بدلاً من «رأيت»، و«أحناء»: بدلاً من «أعباء»، والشاهد فيه: قوله: اليزيد، و«أل» إما أن تكون زائدة، أو للتعريف، فإن كانت زائدة كانت العلميَّة باقية، وإن كانت للتعريف فلا بُدَّ من تقدير التنكير في الٱسم، ثم طرأ عليه التعريف بـ «أل»، وبذلك تزول إحدى العلّتين، وهي العلميَّة وتبقى علّة واحدة وهي وزن الفعل، وعلّة واحدة لا تقوم مقام ٱثنتين هنا للممنوع من الصَّرف.

انظر شرح المفصَّل ١/١١٨، ومغني اللبيب ١/٣٢٧، وشرح الشافية ١/٣٦، =

رَأَيْـتُ الوَلِيْـدَ بْـنَ اليَزِيْـدِ مُبَارَكـاً ... ...

لأنه يحتمل أن يكون قدَّر في «يزيد» الشِّياع، فصار نكرة، ثم أدخل عليه «أل» للتعريف، فعلى هذا ليس فيه إلَّا وزن الفعل خاصَّة، ويحتمل أن يكون باقياً على عَلَميته، و«أل» زائدة فيه كما زَعَم من مثَّل به.

* * *

= والخزانة ١/٣٢٧، والإنصاف/٣١٧، وشرح الشواهد للبغدادي ١/٣٠٤، وأمالي الشَّجري ٢/٢٥٢، وهمع الهوامع ١/٧٧.

ص - والأمثلة الخمسة، وهي: تَفْعلان وتَفْعلون، بالياء والتاء فيهما، وتَفْعلين، فتُرفَع بثبوت النون، وتُجزم وتُنصب بحذفها، نحو: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾.

ش - **الباب السَّادس مما خرج عن الأصل**[١]: **الأمثلة الخمسة**[٢]:

وهي كلّ فعل مضارع ٱتَّصلت به ألفُ الاثنين، نحو: «يَقُومان» للغائبَيْن، و«تَقُومان» للحاضِرَين، أو الجمع، نحو: «يقومون» للغائِبين، و«تقومون» للحاضِرين»، أو ياء المُؤَنَّثة المخاطبة، نحو: «تقومين».

وحكمُ هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بثبوت النون نيابة عن الضَّمة، وتُجْزَمُ[٢] وَتُنْصَبُ بحذفها نيابةً عن السُّكُون والفتحة، تقول: أنتم تقومون، ولم تقوموا، ولن تقوموا.

- رفعتَ الأولَ لخلوّه من الناصب والجازم، وجعلت علامة رفعه النون، وجزمت الثاني[٣] بـ «لم»، ونصبت الثالث بـ «لن».

---

(١) خروجه على الأصل بالإعراب بعلامة فرعية.

(٢) وذكروا أنها قد تصل إلى سبعة إذا جعلت المثنى: بالتاء لثلاثة: واحد لٱثنين حاضِرَين، وكذا لٱثنتين حاضرتين، ولٱثنتين غائبتين فيصبح المجموع سبعة، وهناك من أوصلها إلى ثمانية.
قال الأزهري: «ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما تقدَّم، أو علامتين كـ «يفعلان الزيدان»، و«يفعلون الزيدن» في لغة طيئ». شرح التصريح ١/٨٥ - ٨٦.
قلت: يصل العدد إلى ثمانية، وأوصلها بعضهم إلى عشرة كاملة.

(٣) قدَّم الجازم على النصب لأن النصب محمول على الجزم كما حُمِل النصب على الجر في المجموع والمثنى؛ لأن الجزم نظير الجر في الٱختصاص. =

- وجعلت علامة النَّصب والجزم حذفَ النون. قال تعالى[1]: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامةُ الجزم والنصب الحَذْف.

* * *

= وذكر السجاعي أنه قد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثراً ونظماً، وذكر الحديث في الصحيح: «**لا تدخلوا الجنَّة حتى تُؤْمِنُوا، وَلا تُؤْمِنُوا حتى تَحَابُّوا**».

وقول الشاعر:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي

ولكن هذا الحَذْفَ ليس مقيساً.

(١) سورة البقرة ٢/٢٤، ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ اعتراض بين الشرط وجوابه.

ص - والفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخر، فيُجْزَمُ بحذف آخره، نحو: لم يَغْزُ، ولم يَخشَ، ولم يرمِ.

ش - هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل، وهو الفعل المعتلُّ الآخِرِ[1]، نحو:

يغزو، ويخشى، ويرمي

فإنه يُجْزَمُ[2] بحذف آخره؛ فينوب حَذْفُ الحرفِ عن حَذْفِ الحركة، تقول:

«لم يَغْزُ» و«لم يَخْشَ»، و«لم يَرْمِ».

---

(١) قالوا: الإضافة لفظيَّة، أي: الذي ٱعتلّ آخره، فهو من إضافة الوصف: «المعتلّ» إلى فاعله، فالإضافة لفظيَّة.

(٢) جَزْمُ هذه الأفعال بِحَذْفِ آخرها كما جرى في الصحيح حَذْفُ الحركة، وهي علامة الرفع، وذهب ٱبن السَّرَّاج إلى أن الجازم حَذْفُ نفس حرف العلّة، وقد يثبت حرف العلَّة للضرورة، ومنه قول ٱبن زهير:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ

وقيل: الحَذْف للحركة المقدَّرة، وقيل: إن الياء حُذِفت، وأُشبعت الكسرة المتبقية بعد الحَذْف، فكأنه لا حَذْفَ، وقيل: إن الجَزْم مقدَّر على حرف العلَّة؛ لأنه آخر الكلمة، وهو محلّ الإعراب ظاهراً ومقدَّراً.

انظر حاشية ياسين على شرح الفاكهي/ ١٣٥.

ص - فَصْلٌ: تُقَدَّر جميع الحركات في نحو: غلامي، والفتى، ويُسَمَّى الثاني مقصوراً، والضّمة والكسرة في نحو: «القاضي»، ويسمى منقوصاً، والضمة والفتحة في نحو: «يخشى»، والضمة في نحو «يدعو» و«يقضي»، وتظهر الفتحة في نحو: إن القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ.

ش - علامة الإعراب على ضربين: ظاهرةٍ وهي الأصل، وقد تقدَّمت، ومقدَّرة وهذا الفصل معقود لذكرها. فالذي يُقَدَّر فيه الإعراب خمسة أنواع:

- **أحدها:** ما يُقدَّر فيه حركات الإعراب جميعها؛ لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة لذاته، وذلك الاسم المقصور[(١)]: وهو الذي آخره ألف لازمة، نحو: الفتى، تقول:

جاء الفتى، ورأيتُ الفتى، ومررتُ بالفتى.

---

(١) وسُمِّي مقصوراً لأنه قُصِر عن ظهور الحركات فيه، أي: مُنِع من ذلك، أو لكونه في مقابل الممدود.
فإذا كانت الألف في مثل: «يخشى ويسعى» **لا يسمَّى مقصوراً**، وإن كانت **الحركات غير ظاهرة فيه، قالوا: لأنه ليس في الأفعال ممدود، وإنما هو فعل معتلّ الآخر بالألف.**
قال ابن يعيش: «وإنما سُمِّي هذا الضرب مقصوراً لأحد أمرين: وهو إمَّا أن يكون من القصر وهو الحبس...، أو يكون من قصرتُه: أي نقصته من قصر الصلاة... وذلك الاسم المقصور كأنه حُبِس عمَّا استحقَّه من الإعراب، أو نقص عن الممدود الذي هو أَزْيَدُ لفظاً». انظر شرح المفصَّل ٦/٤١-٤٢.

فتقدِّر في الأول ضمةً، وفي الثاني فتحةً، وفي الثالث كسرةً، ومُوْجِبُ هذا التقدير أنَّ ذات الألف لا تقبل الحركة[١].

الثاني: ما يُقدَّر فيه حركات الإعراب جميعها[٢]، لا لكون الحرف الآخِر منه لا يقبل الحركة لا من ذاته، بل لأجل ما ٱتَّصل به، وهو الٱسم المضاف إلى ياء المتكلِّم، نحو: غلامي، وأخي، وأبي.

وذلك لأن ياء المتكلِّم تستدعي ٱنكسار ما قبلها لأجل المناسبة،

---

(١) في المطبوع: «لا تقبل الحركة لذاتها». وذاتها: غير مثبت في المخطوطات.

(٢) هذا الكلام ليس على إطلاقه، بل فيها ٱختلاف، **فقد ٱختار ٱبن مالك أن يكون في الجر بكسرة ظاهرة، وٱختاره في التسهيل.**

هذا مع أن الحركة الظاهرة إنما كانت كسرة لمناسبة الياء، فهي عارضة فكيف تكون علامة إعراب؟

انظر شرح الأشموني ١/٥٤١.

وقال المصنِّف في شذور الذهب/٦٤: «... وتقول: مررت بغلامي: فتكون علامة جرِّه كسرة مقدَّرة على ما قبل الياء، **لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ٱبن مالك، فإنها كسرة المناسبة، وهي مستحقة قبل التركيب**، وإنما دخل عامل الجر بعد ٱستقرارها».

وقال ٱبن مالك في شرح التسهيل ١/٢٧٩ «والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء مُعْرَبٌ تقديراً في الرفع والنصب، لأن حرف الإعراب منه في الحالين قد شُغل بالكسرة المجلوبة ترعية للياء فتعذَّر اللفظ بغيرها...

وأمَّا في حال الجَرّ فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومن قدَّر كسرة أُخْرى فقد ٱرتكب تكلّفاً لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه».

فٱشتغال آخر الٱسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب فيه.

الثالثُ: ما يُقَدّر فيه الضمَّة والكسرة فقط للٱستثقال، وهو الٱسم المنقوص[١]، ونعني به الٱسم الذي في آخره ياء[٢] [لازمة] مكسور[٣] ما قبلها كالقاضي والداعي.

الرَّابع: ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذّر، وهو الفعل[٤] المعتل بالألف، نحو: «يخشى» تقول: يخشى زيدٌ، ولن يخشى عمرٌو، فتقدر في الأول الضمة، وفي الثاني الفتحة؛ لتعذر ظهور الحركات على الألف.

الخامس: ما يُقَدَّر فيه الضَّمة فقط، وهو الفعل المضارع المعتل بالواو[٥]، نحو: **زيدٌ يدعو**، وبالياء، نحو: **زيدٌ يرمي**[٦].

---

(١) سُمِّي منقوصاً لنقص ظهور الضمَّة والكسرة على الياء، أو لأنه إذا نُكِّر مثل قاضٍ، تُحْذَف الياء من آخره.

(٢) إضافة «لازمة» شرط لا بُدَّ منه ليخرج بذلك ياء النفس.

(٣) فلو سكن ما قبلها مثل: ظَبْي ورَمْي، فإنه يعاملُ معاملة الصحيح، فتظهر الحركات على آخره.

(٤) جمع المصنّف بين الأفعال والأسماء في إعراب المعتل، ولو فصَل الأسماء عن الأفعال لكان أولى. وٱنظر هذا الباب في شذور الذهب/٦٦ ــ ٦٧.

(٥) وإنما قُدِّرَت الضَّمَّة على الواو لثقل النطق بواو مضمومة: يدعُوُ، واللغة مبنية على الخِفَّة.

(٦) وقُدِّرت الضَّمَّة على الياء لأن النُّطق بها ثقيل، نحو: يقضِيُ، فتنتقل من كسرة إلى ضمَّة.

وتظهر الفتحة لخفَّتها على الياء في الأسماء والأفعال، وعلى الواو في الأفعال[1].

كقولك: إنَّ القاضيَ لن يقضيَ، ولن يدعوَ.

قال الله تعالى: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأحقاف ٤٦/٣١]، و﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [سورة هود ١١/٣١]، و﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ [سورة الكهف ١٨/١٤].

* * *

(١) قال على الواو في الأفعال، لأنه لا توجد أسماء آخرها واو أصلاً إلَّا في الواو.
قلت: جاء عنهم: حِنْظَأْو: القصير، وكِنْثَأْو: العظيم اللحية، وسِنْدَأْو: الخفيف. وٱنظر كتابي: المستقصى في علم التصريف/٦٢٢، والواو والنون زائدتان، فهما ليسا من الأصل.
وقال ٱبن خالويه في كتابه «ليس من كلام العرب/٢٧ – ٢٨»: «ليس في كلام العرب كلمة أولها واو وآخرها واو». قلت: إلَّا «واو».

ص – فصل: يُرْفَعُ المضارع خالياً من ناصب وجازم نحو: يقومُ زيدٌ.

ش – أجمع النحويون على أنَّ الفعل المضارع إذا تَجَرَّدَ مِنَ النَّاصب والجازم كان مرفوعاً، كقولك: يقومُ زيدٌ، ويَقْعُدُ عمرٌو، وإنما ٱختلفوا في تحقيق الرافع(١) له ما هو؟

- **فقال الفرَّاء(٢) وأصحابه**: رافِعُه نفس تجرُّدِهِ من الناصب والجازم.
- **وقال الكسائي(٣)**: حروف المضارعة.
- **وقال ثعلب(٤)**: مضارعته للاسم.

---

(١) انظر الإنصاف للأنباري/٥٥٠ – ٥٥٥ المسألة/٧٤، وشرح المفصَّل ٧/٢٤، والكتاب ١/٢، ٤٠٩، والمقتضب ٤/٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٥، وهمع الهوامع ٢/٢٧٣.

(٢) عُزِي هذا للكوفيين. وذكر هذا السُّيُوطي للفرَّاء، وٱختاره ٱبن مالك، ونسبه لحذاق الكوفيين، وٱختاره ٱبن الخبّاز.
وضعَّف هذا الوجه ٱبن يعيش لأنه تعليل بالعدم المحض، وذكر علّة ثانية وهي أنَّ ما قاله يقتضي بأن أحوال الفعل المضارع النصب والجزم، والأمر بعكسه. شرح المفصَّل ٧/٢٥.

(٣) قال الأنباري: «وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله».
ورُدَّ هذا الوجه بأنه فاسد من وجوه، ومنها أنه كان ينبغي ألَّا تدخل عليه عوامل النصب والجزم، لأن **العوامل لا تدخل على العوامل**.
والأمر الثاني: أنه لما ٱنتصب بدخول النواصب وٱنجزم بدخول الجوازم دلَّ على فساد ما ذهب إليه.
والأمر الثالث: أن هذه الزوائد بعض الفعل، وهي من تمام معناه، والشيء لا يعمل في نفسه. الإنصاف/٥٥٣ – ٥٥٤.

(٤) قال ٱبن يعيش: «وقد توهَّم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن مذهب سيبويه أن ٱرتفاعه بمضارعة الٱسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه، وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه. والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة، ورفعه لوقوعه موقع الٱسم».

- **وقال البصريون**: حلُولُه محلَّ الٱسم[١]، قالوا: ولهذا إذا دخل ناصب أو جازم عليه، نحو: **أنْ، ولَنْ، ولم، ولمَّا**، ٱمتنع رفعُه؛ لأن الٱسم لا يقع بعدها؛ فليس حينئذٍ حالّاً محلّ الٱسم.
- **وأَصَحُّ الأقوال الأَوَّل**[٢]، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين؛ فيقولون: مرفوع لتجرُّدِه من الناصب والجازم.
- **وَيُفْسِدُ قول الكسائي**[٣]: أنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وقولَ ثعلب[٤]: أن المضارعة إنما ٱقتضت إعرابه من حيث الجملة[٥]، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه.

ثم يلزم على المذهبين: أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ولا قائل به.

- ويردُّ قولَ البصريين ٱرتفاعُه في نحو[٦]: «هَلَّا يقومُ»؛ لأن الٱسم لا يقع بعد حروف التحضيض.

---

(١) انظر الإنصاف/٥٥١، ومثله في شرح المفصَّل ٧/٢٤.
(٢) وهو مذهب الكوفيين أو أكثرهم.
(٣) وذكرت من قبل عِلَّة ردّ ٱبن الأنباري لهذا المذهب.
(٤) وبَيَّنتُ فيما سبق أنه لم يعرف حقيقة مذهب سيبويه وأن الصحيح من مذهبه، أن إعرابه بالمضارعة، ورفعه بوقوعه موقع الأسم. وذكر هذا ٱبن يعيش.
(٥) أي: بقطع النظر عن كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً.
(٦) ردّ هذا الرأي السجاعي قائلاً: أُجيب بأن الرفع ثابت قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيَّر؛ **إذ أثر العامل لا يغيره إلَّا أثر آخر**. انظر ص/٢٩.
وٱنظر معالجة ٱبن يعيش لهذا حين قال: كأن صاحب الكتاب لما قرر أن الفعل يرتفع بوقوعه موقع الأسم ٱعترض على نفسه بقولهم: كاد زيد يقوم، وجعل يضرب، وطفِق يأكل... انظر ٧/٢٦.

ص - ويُنْصَبُ بـ «لن» نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾.

ش - لما ٱنقضى الكلام على الحالة التي يُرْفعُ فيها المضارع ثَنَّى بالكلام على الحالة التي يُنْصَبُ فيها، وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة. وهي[١]: **لن، وكي، وإذن، وأَنْ**. وبدأ بالكلام على «لن»؛ لأنها ملازمة للنصب بخلاف البواقي، **وختم بالكلام على «أَنْ»**؛ لطول الكلام عليها.

- **ولن**[١] حرف يفيد النَّفي[٢] والٱستقبال بٱلاتِّفاق، ولا يقتضي[٣] تأبيداً خلافاً للزمخشري في[٤] **«أُنموذَجه»**؛ ولا «تأكيداً» خلافاً له في **كشافه**. بل قولك: لن أقومَ، محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافقٌ لقولك: «لا أقومُ»، في عدم إفادة التأكيد.

---

(١) انظر شرح المفصَّل ٧/٣١، ومغني اللبيب ٣/٥٠١.

(٢) قال ٱبن يعيش: «حرف ناصب عند سيبويه، وهو نقيض «سوف»، وذلك أن القائل إذا قال: سوف يقوم زيدٌ، فنفيُ هذا: لن يقوم زيدٌ».

(٣) مثله في مغني اللبيب ٣/٥٠٤.

(٤) الذي وجدته في **الأنموذج** هو النفي على التأكيد، كذا! ٱنظر ص/١٠٢، وهو مثل الذي ذكره في الكشاف، ولذلك تعقَّب عضيمة رحمه الله ٱبن هشام بقوله: «وعلى هذا يكون قوله في المغني... ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، غير مطابق لما قاله الزمخشري». ٱنظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٦٣٧، وٱنظر شرح الأنموذج/١٣٨ على أن الزمخشري رجع عن مذهبه في أن «لن» تفيد التأبيد في حديثه عن الآية/٧ من سورة الجمعة. انظر الكشاف ٣/٢٢٩.

قال أبو حيان: «... وهذا منه رجوع عن مذهبه في أن «لن» تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه». البحر ٨/٢٦٧.

- ولا تقع «**لن**» **للدُّعاء**[1] خلافاً لٱبن السَّرَّاج، ولا حجَّة له فيما ٱستَدلَّ بـه مـن قولـه تعـالى[2]: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [سورة القصص ٢٨/١٧]. مدَّعياً أنَّ معناه فٱجعلني لا أكونُ، لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدةً منه لله سبحانه وتعالى ألَّا يُظاهِر مجرماً جزاءً لتلك النِّعْمَة التي أنعم بها عليه.
- ولا هي مركَّبة من[3] «**لا أَنْ**» فحُذِفت الهمزة تخفيفاً، والألف لٱلتقاء الساكنين خلافاً للخليل.
- ولا أصلها «**لا**» فأُبدلت الألف نوناً خلافاً للفرَّاء.

---

(١) انظر مغني اللبيب ٣/٥٠٦، قال: وتأتي للدعاء كما أتت «لا» لذلك، وفاقاً لجماعة منهم ٱبن عصفور...».
ومِمن ذهب إلى هذا الفَرَّاء والسُّيُوطي، وَرَدَّه ٱبن مالك، وعزاه الأشموني إلى ٱبن السراج.
وقال السُّيُوطي: «وهذا الذي ٱختاره ٱبن عصفور وهو المختار عندي، لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر». الهمع ٤/٩٦.

(٢) قال أبو حيان: «وقيل: فلن أكون، دعاء لا خبر، و«لن» بمعنى «لا» في الدعاء، والصحيح أن «لن» لا تكون في الدعاء...». البحر ٧/١١٠.
قال ٱبن هشام بعد الآية: «فقيل: ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يُسْنَدُ إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب». مغني اللبيب ٣/٥٠٧ – ٥٠٨.

(٣) مغني اللبيب ٣/٥٠١ – ٥٠٢، وذكر أن «ليس» أصل «لن»، «لا»، فأُبدلت الألف نوناً خلافاً للفرَّاء ولا أصل «لن» «لا أن»، فحُذِفت الهمزة تخفيفاً والألف للسَّاكنين، خلافاً للخليل والكسائي. وٱنظر شرح المفصَّل ٧/٣١، والهمع ٤/٩٤، والكتاب ١/٤٠٧، والجنى الداني/ ٢٧٠ – ٢٧١، والٱرتشاف/ ١٦٤٣.

ص – و بـ «كي» المصدريَّة، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾.

ش – **الناصب الثاني** «كي»، وإنما تكون ناصبةً إذا كانت مصدريَّة[١] بمنزلة[٢] «أَنْ»، وإنَّما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام **لفظاً**، كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [سورة الحديد ٢٣/٥٧]، و﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [سورة الأحزاب ٣٣/٣٧].

أو تقديراً، نحو: **جئتك كي تكرمَني**، إذا قدّرت أن الأصل لكي[٣].

وأنك حَذَفْت اللَّام ٱستغناءً عنها بنيتها، فإن لم تقدِّر اللَّام كانت «كي» حرف جرٍّ[٤] بمنزلة اللَّام في الدّلالة على التعليل، وكانت «أنْ» مضمرة بعدها إضماراً لازماً[٤].

---

(١) احترز بالمصدر عن المختصرة من «كيف» كقوله:

كي تجنحون إلى سَلْم وما ثُئِرت ... قَتْلاكمُ، ولظى الهيجاءِ تضطرم؟

أي: كيف. السجاعي/٢٩، وٱنظر مغني اللبيب ٣١/٣ «أراد كيف»، فحذف الفاء كما قال بعضهم: «**سو أفعل**» يريد «سوف».

(٢) أن تكون بمنزلة «أنْ» المصدرية معنىً وعملاً بمنزلة «لكيلا تأسو»، ويؤيده صحة حلول «أنْ» محلّها، ولو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل.

(٣) فإن لم تقدّر اللام فهي تعليلية جارّة، ويجب حينئذٍ إضمار «أن» بعدها. انظر شرح المفصَّل ٣٤/٧ ناصبة بنفسها بمنزلة «أنْ»، و«أنْ» تكون حرف جر بمنزلة اللام فينتصب الفعلُ بعدها بإضمار «أن» كما ينتصب بعد اللام.

وفي الأرتشاف/١٦٤٥: «فسيبويه يقول تنصب بنفسها، والخليلُ والأخفش يقولان: «أن» مضمرة بعدها».

(٤) قال ٱبن هشام: «ولا تظهر «أن» بعد «كي» إلّا في الضرورة.... وعن الأخفش أنها جارّة دائماً... وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً، ويرده قولهم: **كيمَهْ**، كما يقولون: **لِمَهْ**». مغني اللبيب ٣٥/٣ – ٣٧.

ص - وبـ «إِذنْ» مُصَدَّرةً، وهو مستقبل متَّصل، أو منفصل بقَسَم، نحو: «إذن أُكرِمَك»، و«إذن والله نرمِيَهم بحرب».

ش - **الناصب الثالث «إذن»**، وهي حرف جواب وجزاء[١] عند سيبويه.

وقال الشلوبين[٢]: «هي كذلك في كل موضع»[٣].

وقال الفارسي[٤]: «في الأكثر»[٥].

وقد تتمحَّض[٦] للجواب بدليل أنه يُقالُ: «أُحبُّك» فتقول: «إذن أظنُّك صادقاً»؛ إذ لا مجازاة بها هنا.

---

(١) انظر الكتاب ١/٤١٠ مضمون النص يدلُّ على ذلك، وجاء صريحاً في ٢/٣١٢ في باب «عِدّة ما يكون عليه الكلم». قال: «وأما «إذن» فجواب وجزاء». وأنظر الجنى الداني/٣٦٤، ومغني اللبيب ١/١١٠.

(٢) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشَّلَوْبِيْنِ، كان إمام عصره في العربية، مولده سنة ثنتين وستين وخمسمئة، ومات في العشر الأواخر من صفر سنة خمس وأربعين وستمئة. بغية الوعاة ٢/٢٤ - ٢٢٥.

(٣) انظر الهمع ٤/١٠٤، والجنى الداني/٣٦٣.

(٤) الفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أخذ عن الزَّجَّاج وابن السَّرَّاج وغيرهما، وله مؤلفات معروفة، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمئة. بغية الوعاة ١/٤٩٦.

(٥) نظر رصف المباني/٦٣، وتوضيح المقاصد ٤/١٩١، وفيه بيان لمذهب الفارسي. وذكر الدماميني أنه الصواب. سجاعي/٣٠.

(٦) النص مطابق لما هو مثبت في مغني اللبيب ١/١١١.

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط[١]:

- **الأول**: أن تكون واقعة في صدر الكلام[٢]، فلو قلت: «زيد إذن»، قلت: أُكرِمُهُ، بالرَّفع.
- **الثاني**: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً[٣]، فلو حدَّثك شخص بحديث، قلت: «**إذن تصدقُ**» رفعت؛ لأن المراد به الحال.
- **الثالث**: ألَّا يُفْصَلَ بينهما بفاصل غير القسم[٤]، نحو: إذن أكرمَك، و«إذن – والله – أكرمَك».

---

(١) انظر هذه الشروط في مغني اللبيب ١/١١٧ – ١١٩.

(٢) أي: في صدر الجواب.

(٣) في شرح المفصَّل: «وأما إذن فحرف ناصب أيضاً لٱختصاصه ونقله الفعل إلى الٱستقبال كـ «لن»، وهي جواب وجزاء». ٧/٣٢.
وقال ٱبن الحاجب في شرح المفصَّل: «وإنما لم تعمل إلَّا في المستقبل إجراء لها مُجرى النواصب كلّها...». وٱنظر حاشية السجاعي/٣٠، وٱنظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٥٨: «ولذلك ظُنَّ أنها مركَّبة من «إذ» و«أنْ» ونقلت حركة الهمزة، والنصب عند هؤلاء بأن وليس بشيء».

(٤) انظر مغني اللبيب ١/١١٧ – ١١٨، والكتاب ١/٤١١، وقال الفاكهي في شرحه ١/١٥٠: «وٱغتُفِر الفصل بالقَسَمِ لأنه زائد، جيء به للتأكيد، فلا يمنع النصب».
وذكر ٱبن هشام جواز الفصل بـ «**لا**» النافية؛ لأنَّ النافي كالجزء من المنفيّ، فكأنه لا فاصل. نحو قولك: إذن لا أهينَك، جواباً لمن قال: سأفعل ما قلت. ٱنظر النص في الكتاب ١/٤١٢.
وأجاز ٱبن عصفور وٱبن بابشاذ **الفصل بالنداء والدعاء**، والكسائي وهشام **الفصل بمعمول الفعل** – مغني اللبيب ١/١٢٠. وفي همع الهوامع ٤/١٠٥: «وأجاز ٱبن عصفور والأبذّي الفصل **بالظرف**... وأجاز الكسائي وٱبن هشام والفرَّاء الفصل **بمعمول الظرف**...».

وقال الشاعر(١):

إذن – والله – نــرمِيَهُم بحــربٍ تُـشيبُ الطفـلَ مـن قبـلِ المـشيبِ

ولو قلت: إذن يا زيدُ، قلت: أكرمُك، بالرفع.

وكذا إذا قلت: **إذن في الدار أكرمُك، وإذن يومَ الجمعة أكرمُك**، كل ذلك بالرَّفْعِ(٢).

ص – وبـ «أَنْ» المصدريَّة ظاهرةً، نحو: ﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾ ما لم تُسْبَق بعِلْم، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾.

فإن سُبِقت بظَنٍّ فوجهان، نحو: «وحسبوا ألا تكونُ فتنة».

ومضمرة جوازاً بعد عاطف مسبوق بٱسم خالصٍ، نحو:

وَلُــبسُ عَبَــاءة وتقــرَّ عينـــي ... ...

وبعد اللام، نحو: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ إلَّا في نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ فتظهر لا غير.

---

(١) يعزى لحسان رضي الله عنه، وذكر البغدادي أنه لم يقف على تتمته، ولا على قائله، والشاهد فيه الفصل بين «إذن» والفعل «نرميهم» بالقسم.
وٱنظر مغني اللبيب ٦/٧٠٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٨/١٠٨، والهمع ٤/١٠٥، وشرح الأشموني ٢/٢٨٧، والعيني ٤/٤٠٦، وأوضح المسالك ٣/١٧١.

(٢) أضاف ناسخ (أ) هنا مجموعة من المسائل: في نوعها: حرف أو ٱسم، والوقف عليها، وصورة كتابتها. وهذا غير مثبت في المخطوطين الآخرين (ب) و(ت) ولا في المطبوع. انظر الورقة/٢١.

ونحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فتُضْمَر لا غير كإضمارها بعد «حتى» إذا كان مستقبلاً، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وبعد «أو» التي بمعنى «إلى» [أن]، نحو:

لأستسهلنَّ الصَّعْبَ أو أدرِكَ المنى ... ...

أو التي بمعنى «إِلَّا» [أن]، نحو:

وكنتُ إذا غمزتُ قَناةَ قوم كسرتُ كُعُوبها أو تستقيما

وبعد فاء السببية أو واو المعيَّة مسبوقتين بنفي مَحْض، أو طلب بالفعل نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، و﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، و﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾، و«لا تأكل السَّمكَ وتشربَ اللبن».

ش – الناصب الرابع «أَنْ»[1] وهي أُمّ الباب، وإنما أُخِّرت في الذِّكْر لما قدَّمناه[2]، ولأصالتها في النصب عملت ظاهرةً ومضمرةً بخلاف بقية النواصب؛ فلا تعمل إلَّا ظاهرةً. مثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى:

---

(١) انظر مغني اللبيب ١/ ١٦٠، وانظر شرح المفصَّل ٧/ ٣٥ وما بعدها، وانظر فيه ٨/ ٢٥٨: «وأما «أَنْ» فهي حرف بلا خلاف، وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع، فإذا وقع بعدها المضارع خلصته للاستقبال كالسين وسوف وتصير «أن» في تأويل مصدر لا يقع في الحال، إنما تكون لما يقع كما كان المضارع بعدها كذلك».

(٢) بدأ من قبل بـ «لن» في ص/ ١٠٥، لأنها ملازمة للنصب بخلاف البواقي. وختم بالكلام على «أن» لطول الكلام عليها».

﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/٨٢]، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ ﴾ [سورة النساء ٤/٢٨].

- وقيدت «أَنْ» بالمصدريَّة ٱحترازاً من **«أن» المفسِّرة، والزائدة؛** فإنهما لا ينصبان المضارع.

فالمفسِّرة[١]: هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، نحو: كتبتُ إليه أن يفعل كذا، إذا أردت به معنى «أَيْ».

والزائدة[٢]: هي الواقعة بين القسم و«لو»، نحو: **أقسم بالله أَنْ لو يأتيني زيد لأكرمنَّه.**

وٱشترطت أَلّا تُسبَق المصدريَّة بعِلْم مطلقاً، ولا بظنٍّ في أحد الوجهين؛ ٱحترازاً من المخفّفة من الثقيلة.

- والحاصلُ أنَّ لـ «أَنْ» المصدريَّة بٱعتبار ما قبلها ثلاث حالات:

إحداها: أن يتقدم عليها ما يدلُّ على العِلْم؛ فهذه مخفَّفة من الثقيلة لا غير. ويجب فيما بعدها أمران:

---

(١) كان يكفيه هنا أن يشير إليهما دون أن يدخل في الحديث عنهما، ويبدأ بالحديث مباشرة عن «أن» المصدريَّة، لاسيما «أن» المخففة من الثقيلة يمكن الحديث عنها في باب «إنَّ وأخواتها» من الأحرف الناسخة، وٱنظر الجملة التفسيريَّة في مغني اللبيب ٥/١٠٦ - ١٢٧.

(٢) تقع المُخَفَّفة من الثقيلة بعد فعل اليقين، أو ما يُنَزَّل منزلته، نحو: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [سورة طه ٢٠/٨٩]، وقوله: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [سوة المزمّل ٧٣/٢٠].
وٱنظر مغني اللبيب ١/١٨٦، والمقتضب ١/٤٩ و٢/٣٢.

أحدهما: رَفْعُه[١]، والثاني: فَصْلُه منها بحرف من حروف أربعة، وهي: حرف التنفيس[٢]، وحرف النفي[٣]، وقد، ولو.

فالأول[٤]: نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [سورة المزمّل ٧٣/٢٠].

والثاني[٥]: نحو: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [سورة طه ٢٠/٨٩].

والثالث[٦]: نحو: علمت أن قد يقوم زيدٌ.

والرابع[٧]: نحو[٨]: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ وذلك لأن قبله ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾.

ومعناه فيما قاله المفسرون: أفلم يعلم، وهي لغة النَّخَعِ وهَوَازن[٩].

قال سُحَيْم[١٠]:

أقول لهم بالشِّعبِ إذ يأسِرونني   ألم تَيْأَسوا أني ٱبنُ فارِسِ زَهْدَمِ

---

(١) فيجب رفعه إن كان مضارعاً، ولم يسبقه ناصب أو جازم.

(٢) السين وسوف «أن سيكون».

(٣) تقدَّمت آيتان لهذين الأمرين من قبل، وسوف يذكر المصنِّف شواهد لهذه الحالات فيما يأتي.

(٤) أي: بعد فعل دالّ على اليقين.

(٥) أي بعد فعل دالّ على الظَّنّ.

(٦) الفصل بين «أن» والفعل بـ «قد».

(٧) الفصل بين «أن» والفعل بـ «لو».

(٨) سورة الرعد ١٣/٣١: ﴿... أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ...﴾.

(٩) وهما قبيلتان من اليمن.

(١٠) ويُرْوَى هذا الشعر لابنه جابر بن سحيم، وليس في ديوان سحيم.

وجاءت روايته في (أ) و(ب): «يبشرونني»، وهو تحريف، وقد ورد في =

أي: ألم تعلموا. ويؤيده قراءة ٱبن عباس[١]: «أفلم يتبيَّن الذين آمنوا».

وعن الفرَّاء: إنكار كون[٢] «ييأس» بمعنى «يعلم»، وهو ضعيف.

الثانية[٣]: أن يتقدَّم عليها[٤] ظَنٌّ[٥] فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، فيكون حكمها ما ذكرنا.

ويجوز أن تكون ناصبة[٦]، وهو الأرجح في القياس، والأكثر في

= التاج «ييسرونني». ويُرْوَى: ٱبن لازم. وفي التاج: «ألم يعلموا».
وسُحَيْم: تصغير الأَسْحَم بمعنى الأسود، وقالوا: إنه قتل في زمن عثمان، أي: قبل ٣٥ من الهجرة «من مقدمة الديوان». والزهدم: الأسد، والصقر. انظر اللسان يئس، يسر، وكذا في التاج/ والدر المصون ١/٥٣٥، والبحر المحيط ٥/٣٩٢، ومشكل إعراب القرآن/٥٩٢، والكشاف ١٢/٢٧٢.

(١) تقدَّمت الإشارة إلى سورة الرعد، وٱنظر معجم القراءات ٤/٤٢٦.
روى الطبري وعبد بن حميد بإسناد صحيح، كلهم من رجال البخاري عن ٱبن عباس: أنه كان يقرأها «أفلم يتبين»، ويقول: **كتبها الكاتب وهو ناعس**. انظر التفصيل في معجم القراءات.

(٢) انظر معجم القراءات ٤/٤٢٥، قال الفراء: «ولم نجدها في العربية...».

(٣) وهي المخفَّفة من الثقيلة، والوجه الثاني أن تقع بعد فعل اليقين أو ما يُنَزَّل منزلته.

(٤) على «أَنْ».

(٥) أي: أن يتقدَّم لفظ أريد به الظَّنُّ أو لفظ العِلْم أو غيرهما، وٱستشهد الشنواني على أن العِلْم قد يستعمل للظن بقول طرفة:

وأعلم علماً ليس بالظن إنه ... إذا ذلَّ مولى المرء فهو ذليل

انظر السجاعي/٣٢.

(٦) إذا لم ينزّل الظن منزلة العِلْم فعلم أن التعويل في كون «أن» ناصبة أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على ٱعتبار المعنى دون اللفظ. المرجع السابق.

كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [سورة العنكبوت ٢/٢٩]. واختلفوا في[1]: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [سورة المائدة ٧١/٥]، فقرئ بالوجهين.

الثالثة: ألا يسبقها عِلْمٌ ولا ظَنٌّ فيتعيَّن كونُها ناصبة كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾ [سورة الشعراء ٨٢/٢٦].

- وأما إعمالها مضمرةً فعلى ضربين: لأنَّ إضمارها إمَّا جائز، أو واجب.

فالجائز في مسائل:

إحداها: أن تقع بعد عاطف مسبوق بأسم خالص من التقدير بالفعل، كقوله تعالى[2]: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [سورة الشورى ٥١/٤٢].

---

(١) والخلاف في ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ فقد وقعت في الآية بعد فعل منزل منزلة الفعل الدال على اليقين نزل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم.
وذكروا عن ٱبن مالك أن «حَسِب» تستعمل تارة للظن، وتارة للعِلْم.
فقرأ ٱبن كثير ونافع وٱبن عامر وحفص عن عاصم وأبو جعفر «أن لا تكونَ» بنصب المضارع، بـ «أَن»، وتكون عندئذٍ ناصبة.
وقرأ أبو عمرو وحمزة الكسائي وغيرهم «أن لا تكونُ»، بالرفع، وتكون «أن» على هذه القراءة مخفّفة من الثقيلة، وٱسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة المنفية في موضع الخبر لـ «أن» المخففة من الثقيلة.
انظر معجم القراءات ٣٢٢/٢، وٱنظر مغني اللبيب ١٨٧/١.

(٢) مَرَّ ٱحتجاج بالآية أن نصب «يرسل» معطوف على موضع «وحياً»، وذهب أبو حيان إلى أن عطف «أو يرسل» على المضمر الذي يتعلّق به «من وراء حجاب» تقديره: أو يكلمه من وراء حجاب، وهذا المضمر معطوف على «وحياً». ٱنظر البحر ٥٢٦/٧، والدر المصون ٨٨/٦، ومغني اللبيب ١٢٦/٦.

في قراءة من قرأ من السبعة[١] بنصب «يرسل»، وذلك بإضمار «أَنْ»، والتقدير: أو أَنْ يُرسلَ، وأن والفعل معطوفان على «وحياً»، أي: وحياً أو إرسالاً. ووحياً ليس في تقدير الفعل، ولو أظهرت «أن» في الكلام لجاز.

وكذا قول الشاعر[٢]:

وَلُبْسُ عبَاءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

تقديره: لأن أَلْبَس عباءة وأن تقرَّ عيني[٣].

الثانية: أن تقع بعد لام[٤] الجر، سواء كانت للتعليل كقوله تعالى[٥]:

---

(١) قراءة النصب عن ٱبن كثير وأبي عمرٍو وعاصم وحمزة والكسائي.
وقرأ بالرفع ٱثنان من السبعة وغيرهم «أو يرسلُ» بضم اللام على الأستئناف كأنه ٱبتدأ فقال: أو هو يرسلُ... فيوحي: ٱنظر معجم القراءات ٨/٢٤١ – ٢٤٢.

(٢) قائلة البيت ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان.
والشاهد فيه: قولها: «وتقرَّ» فهو منصوب بإضمار «أَنْ» بعد واو المعيَّة، والمصدر المؤوّل من «أن» والفعل معطوف على «لُبْس».
قال سيبويه: «لما لم يستقم أن تحمل «وتقرّ» على فعل هو «لُبْس» وهو ٱسم... لم يكن بُدٌّ من إضمار «أَنْ».
وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بالمخالفة وهو مذهب كوفي معروف.
انظر مغني اللبيب ٣/٤١٠، وشرح الشواهد للبغدادي ٥/٦٥، والكتاب ١/٤٢٦، والمقتضب ٢/٢٧، وأمالي الشجري ١/٢٥١، وشرح المفصل ٧/٤٤، والهمع ٤/١٤١ «للبسُ».

(٣) في المطبوع و(ب) و(ت): «ولبس عباءة وأن تقرَّ عيني».

(٤) كذا تسمى عند البصريين، لأنها جارّة للمصدر المؤول من «أَنْ» وما بعدها.

(٥) وتسمى لام التعليل، ولام «كي»، أي: لغفران الله لك. ٱنظر مغني اللبيب ٣/١٦٠، والإنصاف/٥٧٥.

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ﴾ [سورة النحل ١٦/٤٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [سورة الفتح ٤٨/ ١ - ٢].

أو للعاقبة[1]: كقوله تعالى[2]: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [سورة القصص ٢٨/ ٨]، واللَّام هنا ليست للتعليل؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما ٱلتقطوه ليكون لهم قرة عين، فكان عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً.

أو زائدة[3]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب ٣٣/٣٣].

فالفعل في هذه المواضع منصوب بـ «أَن» مضمرة، ولو أُظهِرَتْ في الكلام لجاز، وكذا[4] بعد «كي» الجارّة.

- ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقروناً بـ «لا»[5] وَجَب إظهار «أَنْ» بعد اللام، سواء كانت «لا» النافية كالتي في قوله تعالى:

---

(١) وتسمى أيضاً لام الصَّيْرورة، ولام المآل. ٱنظر مغني اللبيب ٣/١٧٧، والبحر ٧/١٠٥.

(٢) قال أبو حيان: «واللام للتعليل المجازي...». ٱنظر البحر ٧/١٠٥.

(٣) أي: وقد تكون اللَّام زائدة. وذكر السجاعي أنها الواقعة بعد فعل متعدٍّ وفائدتها التوكيد. انظر ص/٣٣.

(٤) قال السجاعي: «هكذا في بعض النسخ، والصواب إسقاطه لما قدمه من أنها مضمرة بعد «كي» إضماراً لازماً» ص/٣٣، وٱنظر ما سبق ص/١٠٧ في آخر حديثه عن «كي».

(٥) انظر مغني اللبيب ٣/١٦٠.

﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [سورة النساء ٤/١٦٥]، أو زائدة كالتي في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [سورة الحديد ٥٧/٢٩]، أي: ليعلم أهل الكتاب»[1].

[إضمار «أَنْ» وجوباً]:

ولو كانت اللام مسبوقة بكونٍ ماضٍ منفي[2] وجب إضمار «أَن» سواء كان المضي في اللفظ والمعنى نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [سورة الأنفال ٨/٣٣]، أو في المعنى فقط، نحو ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [سورة النساء ٤/١٣٧]، وتسمى هذه اللام **لام الجحود**.

- وتلخص أنَّ لـ «أَن» بعد اللام ثلاثَ حالات:
- وجوبُ الإضمار، وذلك بعد «لام الجحود».
- ووجوبُ الإظهار، وذلك إذا ٱقترن الفعل بـ «لا».

---

(١) قال ٱبن هشام: «لئلا يحصل الثقل بٱلتقاء المثلين»، أي: اللام الجارة، واللام الثانية لام «لا». ٱنظر مغني اللبيب ٣/١٦١.

(٢) قال ٱبن هشام: «السَّابع: توكيد النفي: وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقةً بـ: ما كان، أو لم يكن. ناقصتين مسندتين لما أُسند إليه الفعل المقرون باللام...، ويسميها **أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد، أي النفي**. وقال النحاس: **والصَّواب تسميتها لام النفي**، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار». ٱنظر مغني اللبيب ٣/١٦٤ – ١٦٥.
وفي الجنى الداني/١١٩: «وهي عند الكوفيين زائدة لتأكيد النفي».
وقال ٱبن يعيش: «... وهذه اللام هي اللام في قولك: جئت لتعطيني، وهي التي أجازوا معها إظهار «أن» فلما ٱعترض الكلام النفي وطال شيئاً لزم الإضمار مع النفي؛ لأنه جواب...». شرح المفصَّل ٧/٥١.

- وجواز الوجهين، وذلك فيما بقي، قال الله تعالى[1]: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأنعام ٦/٧١]، وقال تعالى[2]: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [سورة الزمر ٣٩/١٢].
- ولما ذكرتُ أنها تُضْمَرُ وجوباً بعد لام الجحود ٱستطردت[3] في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمار «أَن» وهي أربع:
- **إحداها**: بعد «حتى»[4].

وٱعلم أنَّ للفعل بعد «حتى» حالتين: الرفع والنصب.

- **فَأَمَّا النَّصب** فشرطه كون الفعل مستقبلاً[5] بالنسبة إلى ما قبلها سواء كانت مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلّم أو لا.
- **فالأول**: كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [سورة طه ٢٠/٩١]. فإنَّ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة للأمرين[6] جميعاً.
- **والثَّاني**: كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [سورة البقرة ٢/٢١٤]؛ لأن قول الرسَّول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار[7] إلَّا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم.

---

(١) وقيل: اللام زائدة، والتقدير: يريد أن نسلم.
(٢) اللام زائدة على تقدير أُمرت أن كون. ٱنظر التبيان/ ٣٥٠، والكشاف ١/ ٣٩٢.
(٣) الأستطراد الخروج من حديث إلى آخر، وليس الأمر كذلك هنا، إنما هو ٱستكمال لمسائل الباب.
(٤) انظر «حتى» في مغني اللبيب ٢/ ٢٦ وما بعدها، وشرح المفصَّل ٧/ ٥٣.
(٥) لأن الفعل ينتصب بعدها بأن مضمرة، وأن تخلصه للأستقبال. ٱنظر مغني اللبيب ٢/ ٢٧٥.
(٦) وهما القول: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ وعكوفهم.
(٧) وهو زمن وقوع الزلزلة.

- **ولـ «حَتَّى» التي ينتصب الفعل بعدها معنيان:**

فتارة: تكون بمعنى «كي»[(١)]، وذلك إذا كان ما قبلها علةً لما بعدها، نحو: «**أسلم حتى تدخلَ الجنة**»[(٢)].

وتارةً: تكون بمعنى «إلى»[(٣)] وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [سورة طه ٢٠/٩١]، وكقولك: «لأسيرَنَّ حتى تطلع الشمسُ».

- وقد تصلح للمعنيين[(٤)] معاً، كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحجرات ٤٩/٩]، يحتمل أن يكون المعنى كي تفيء، أو إلى أن تفيء.

- والنصبُ[(٥)] في هذه المواضع وما أشبهها بـ «أن» مضمرة بعد «حتى»

---

(١) قال المصنّف: «مرادفة كي التعليلية». مغني اللبيب ٢/٢٧٠.
وقال الرضي: «وقال الأندلسي: لم يثبت حتى بمعنى كي، بل لا يأتي إلَّا للأنتهاء». شرح الرضي ٢/٢٤٣، وأنظر شرح المفصَّل ٧/٥٣.

(٢) ومثله «كلمته حتى يأمُرَ لي بشيء. وأطعِ الله حتى يدخلك الجنة.

(٣) فيكون التقدير «إلى أن» نحو: ؛ سرت حتى تطلع الشمس.
وأنظر الجنى الداني/٥٥٤.

(٤) معنى «كي» التعليلية، ومعنى «إلى» التي للغاية.

(٥) انظر الجنى الداني/٥٥٤، قال المصنف في مغني اللبيب ٢/٢٦٩: «وإنما قلنا: إن النصب بعد «حتى» بـ «أن» مضمرةً لا بنفس «حتى» كما يقول الكوفيون؛ لأن «حتى» قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس».
وأنظر شرح المفصّعل ٨/٣٤ - ٣٥: «وذهب الكسائي إلى أن خفض ما بعدها بإضمار إلى». وذكر أن الخفض بحتى مذهب الخليل وسيبويه.

حتماً، لا بـ «حتى» نفسها، خلافاً للكوفيين؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجر، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [سورة القدر ٩٧/٥]، و﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [سورة يوسف ١٢/٣٥]، فلو عملت في الأفعال النصبَ لزم أن يكون لنا عاملٌ واحد يعمل تارةً في الأسماء، وتارةً في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية.

أمَّا رَفْعُ الفعل بعدها فله ثلاثة شروط:

- **الأول**: كونه مسبَّباً عمَّا قبلها؛ ولهذا ٱمتنع الرفعُ في نحو[١]: «سِرْتُ حتى تطلعَ الشَّمس»؛ لأنَّ السَّيْر لا يكون سبباً لطلوعها.

- **الثاني**: أن يكون زمنُ الفعل الحالَ لا الٱستقبالَ على العكس من شرط النصب، إلَّا أنَّ الحال تارةً يكون تحقيقاً[٢]، وتارةً يكون تقديراً[٢].

- فالأول: كقولك: «سرتْ حتى أدخلُها» إذا قلت ذلك وأنت في حال الدُّخول.
- والثاني: كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضَيا، ولكنك أردت حكاية الحال[٣]، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى:

---

(١) عند السجاعي: نحو: «ما سرت...» كذا بالنفي ووجدته كذلك في (ب).

(٢) أي أن يكون معمولها واقعاً حين التكلُّم حقيقةً، وقوله: أو تقديراً: أي: يطرأ في التقدير والحكاية. سجاعي/٣٤.

(٣) معنى حكاية الحال أن يفرض الفعل الواقع في الماضي واقعاً في زمن الإخبار، فيخبر عنه بالفعل الحال نظراً إلى أنك لو أخبرت عنه وقت حصوله لكان بهذه العبارة. المرجع السابق.

«حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ» [سورة البقرة ٢/٢١٤]، لأن الزلزال والقول قد مَضَيا[١] [٢].

الثالث: أن يكون ما قبلها تامّاً[٣]؛ ولهذا ٱمتنع الرفع في نحو: «سَيْري حتى أدخلَها». وفي نحو: «كان سيري حتى أدخلَها». إذا حُمِلت «كان» على النقصان[٤] دون التمام.

---

(١) قال ٱبن الحاجب: «وأما قراءة الرفع فعلى أنَّ الإخبار بالزلزال وبالقول الحاصل في الوجود على حكاية الحال مسبّباً عن الزلزال». الإيضاح ٢/٢١ – ٢٢.
وقال ٱبن يعيش: «والرفعُ على وجهين: أحدهما: أن يكون الزلزال ٱتَّصل بالقول بلا مهلة بينهما؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع، والآخر: أن يكون الزلزال قد مَضَى، والقول واقع الآن وقد ٱنقطع الزلزال».
انْظر شرح المفصَّل ٧/٥٥ – ٥٦.

(٢) وقراءة الرفع في الآية عن نافع والكسائي ومجاهد وٱبن محيصن وشيبة والأعرج، وذكروا أنَّ الكسائي قرأها دهراً رفعاً، ثم رَجَع إلى قراءة النصب، وهذه رواية الفرَّاء.
ٱنظر معجم القراءات ١/٢٩٥، وشرح المفصل لٱبن يعيش ٧/٥٥.

(٣) ٱمتنع الرفع لأنه فاسد، لأنه لا بُدَّ أن يكون مسبباً عن الأول محققاً، وكيف يستقيم أن يكون المسبب محققاً ثابتاً، والسبب مشكوك فيه مسؤول عن وقوعه؟ فلذلك لم يجز إلَّا النصب.
كذا جاء النص عند ٱبن الحاجب، الإيضاح ٢/٢٢.

(٤) لأنه على الأول يصير ٱسم كان لا خبر له، لأن ما بعد «حتى» مُستأنف، وأمّا على الثاني فيجوز الرفع، لأن ما قبل «حتى» حينئذٍ مستقبل بنفسه. سجاعي.
وفي مغني اللبيب ٢/٢٧٩: «والثالث: أن يكون فضلة، فلا يصح نحو: «سَيْري حتى أدخلها» لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو: «كان سيري حتى أدخلها» إن قدرت كان الناقصة، فإن قَدَّرتها تامَّة أو قلت: سيري أمسِ حتى أدخلَها، جاز الرفع، إلَّا إن علّقت «أمسِ» بنفس السير لا بٱستقرار محذوف».
وٱنظر نصّ الزمخشري وبَسْط الحديث عند ٱبن يعيش في المسألة.
شرح المفصَّل ٧/٥٦.

المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى[١] «إلى» أو «إلَّا».

- **فالأول**: كقولك: **لأكرمنَّك أو تَقْضِيَني حَقِّي**. أي: إلى أن تقضيني حقي. قال الشاعر[٢]:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعبَ أو أُدْرِكَ المُنَى ... فما ٱنقادت الآمال إلَّا لِصابرِ

والثاني[٣]: كقولك: **لأقتُلَنَّ الكافرَ أو يُسْلِمَ**، أي: إلَّا أن يُسْلِمَ.

وقول الشاعر[٤]:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قَوْمٍ ... كَسَرتُ كُعُوبها أو تَسْتَقِيما

أي: إلَّا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى «إلى» لأن الٱستقامة لا تكون غاية للكسر.

---

(١) المراد: إلى أن، أو إلَّا أن، بإبراز المقدَّر العامل عند البيان، ويكون التقدير بـ «إلى» للزمن الممتد، وبـ «إلَّا» للأمر الحاصل في الحال.

(٢) قائله غير معروف.
والشاهد فيه قوله: «أو أدركَ المُنى» على تقدير: إلى أن أدركَ المنى، والأماني لا تتحقق بسرعة، بل تحتاج إلى الصبر لتنقاد إلى متمنيها.
ٱنظر مغني اللبيب ١/٤٣٢، وشرح الشواهد للبغدادي ٢/٧٤، وشرح ٱبن عقيل ٤/٨، وهمع الهوامع ٤/١١٧ صدره.

(٣) أن تكون «أو» بمعنى: إلَّا أنْ.

(٤) قائل البيت زياد الأعجم، وهو من أبيات هجا بها المغيرة بن حَبْناء الحنظلي التيمي. والرواية في الأغاني «تستقيم» مرفوع القافية.
وأنشد سيبويه البيت منصوباً؛ لأنه سمعه كذلك.
الغَمْز: العصر باليد، والقناة: في الأصل للرمح، ولكنّ المراد هنا الصَّلابة والعزّة، ويكنون بالقناة عن الحال. والكعب: العقدة الناشزة في طرف الأنبوب من القصب، والأنبوب ما بين الكعبين.
أراد: إذا ٱشتد عليَّ أمر قوم فإني أحطمهم أو يستقيموا. =

المسألة الثالثة: بعد فاء السببيَّة(١) إذا كانت مسبوقة بنفـي محـض(٢)، أو طلب بالفعل.

- **فالنفي**، كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [سورة فاطر ٣٥/٣٦]، وقولك: «ما تأتينا فتحدِّثَنا»(٣).
- وٱشترطنا كونه محضاً ٱحترازاً من «**ما تزال تأتينا فتحدثُنا**». أو «ما تأتينا إلَّا فتحدّثُنا»، فإن معناهما الإثبات، فلذلك وَجَبَ رفعهما.
- **أما الأول**: فلأن «زال» للنفي، وقد دخل عليها النفي، **ونفيُ النفي إثبات**.

= **والشَّاهد** في البيت: «أو تستقيما»: أو بمعنى «إلَّا» الٱستثنائية. ونصب المضارع بعدها بإضمار «أن».

وزياد هو أحد بني عامر، زياد بن سلمى مولى عبد القيس، وكان مع أبي موسى الأشعري، فشهد فتح إصطخر.

انظر مغني اللبيب ٢/٤٢٨، وأمالي الشجري ٢/٣١٩، والكتاب ١/٤٢٨، وشرح المفصَّل ٥/١٥، والمقتضب ٢/٩٢.

والعلماء يستشهدون به لعمل «أو» وذكره ٱبن يعيش شاهداً لجمع «كعب».

(١) قصد بها كون ما قبلها سبباً للفعل الذي بعدها «ولا بُدَّ»، أن تكون للعطف، وٱحترز بالسببية من التي تكون لمجرد العطف كالمثالين المذكورين فيما بعد.

(٢) أي خالص من شبهة الإثبات.

(٣) الفاء هنا لمجرد العطف أي: ما تأتينا وما تحدثنا.

وذكر المالقي أن السببية لا يفارقها الربط والترتيب. انظر رصف المباني/٣٧٧.

وذكر ٱبن هشام أنها السببية، وأن ذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة، وذكر أنها قد تجيء لمجرد الترتيب. مغني اللبيب ٢/٤٨٥ - ٤٨٦، وٱنظر الجنى الداني/٦٤.

- **وأما الثاني**: فلأنتقاض النفي بـ «إلَّا».
- **وأما الطَّلب**[1] فإنه يشمل الأمر كقوله[2]:

يا ناقُ سِيْري عنقاً فَسيحا * إلى سُليمانَ فنستريحا

- **والنهي**: نحو قوله تعالى[3]: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [سورة طه ٢٠/٨١][4].

---

(١) قال ابن يعيش: «فأما الفاء فينتصب الفعل بعدها على تقدير «أَنْ» أيضاً، وذلك إذا وقعت جواباً للأشياء التي ذكرناها، وهي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتحقيق والعَرْض، ومنهم من يُضيف إليها الدُّعاء ويَجْعلها سبعة، ومنهم من يجتزئ عن كل ذلك بالأمر وحده». شرح المفصَّل ٧/٤٦.

(٢) قائله أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة.
يا ناق: أراد يا ناقة. العَنَق: ضرب من السير، والفسيح: الواسع.
وسليمان هو سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي.
- قال الأعلم: «والشاهد فيه نصب ما بعد الفاء [فنستريحا]» على جواب الأمر.
انظر الكتاب ١/٤٢١، وشرح المفصَّل ٧/٤٦، وسرّ الصناعة/٢٧٠، ٢٧٤، والمقتضب ٢/١٤، وشرح التسهيل ٤/٢٨، ورصف المباني/٣٨١، والهمع ٣/٨٠، وشعره/٨٢.

(٣) وكذا قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [سورة طه ٢٠/٦١].

(٤) وذكر ابن يعيش النفي بعد النهي، ومَثَّل له بقوله: ما تأتيني فتحدِّثني.
وقول زياد العدوي:

وما أصاحب من قوم فأذكرَهم إلَّا يزيدهم حُبّاً إليَّ هُمُ

انظر شرح المفصَّل ٧/٤٦.

- **والتحضيض**[(١)]: نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [سورة المنافقون ٦٣/١٠].
- **والتمني**: نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [سورة النساء ٤/٧٣].
- **والترجي**: كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [سورة غافر ٤٠/٣٦ - ٣٧]. في قراءة بعض السبعة[(٢)] بنصب «فأطَّلعَ».
- **والدُّعاء**: كقوله[(٣)]:

ربِّ وَفِّقني فَلَا أَعْدِلَ عَن سَنَنِ السَّاعينَ في خَيْرِ سَنَنْ

والٱستفهام كقوله[(٤)]:

هل تعرفون لُبَاناتي فأرجُوَ أَن تُقْضَى، فيرتدَّ بعضُ الروحِ للجسَدِ

---

(١) التحضيض: الطلب بحث وإزعاج.

(٢) قراءة النصب عن حفص عن عاصم وقراء من غير السبعة.
وعند العلماء هو على جواب الترجي في الآية الأولى ﴿لَّعَلِّيٓ ...﴾ على إنزال الترجّي منزلة التمنّي. وهو رأي الكوفيين. وأما عند البصريين فهو جواب للأمر في الآية/٣٦ ﴿ٱبْنِ﴾. ٱنظر معجم القراءات ٨/٢٢٥.

(٣) قائله غير معروف.
أعدل: أي: لا أميل. سَنَن: أي الطريقة، يقال: ٱستقام فلان على سَنَن واحد.
والشاهد فيه قوله: فلا أعدلَ، بالنصب جواباً للدعاء.
انظر العيني ٤/٣٨٨، وشرح الأشموني ٢/٢٩٧، وشرح ٱبن عقيل ٤/١٢، والهمع ٤/١٢٠.

(٤) قائله غير معروف. لُبانات جع: لُبانة: وهي الحاجة.
والشاهد فيه في «فأرجُوَ» حيث نصب الفعل لأنه جواب الٱستفهام.
انظر شرح الأشموني ٢/٢٩٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٩، والعيني ٤/٣٨٨.

والعَرْض: كقوله(١):

يـابنَ الكـرام ألا تَـدْنو فتُبـصِرَ مـا ... قَـد حَـدَّثوك، فمـا راءٍ كمـن سَـمِعا

وٱشترطت في الطلب أن يكـون بالفعـل ٱحتـرازاً(٢) مـن نحـو قولـك: نـزالِ فنكرمُـك، وصَـهْ فَنُحَـدِّثُك، خلافـاً للكسائي(٣) فـي إجازة ذلـك(٤) مطلقاً.

ولأبـن جنـي(٥) وٱبـن عـصفور(٦) فـي إجازتـه بعـد «نـزالِ» و«دراكِ» ونحوهما مما قيد لفظ الفعل دون صَهْ ومَه، ونحوهما مما فيه معنى الفعل

---

(١) قائل البيت غير معروف.
والشاهد في قوله: «فتبصِرَ» فقد نصب الفعل بـ «أن» المضمرة بعد الفاء، لأنه سبق بالعرض، وهو قوله: «ألا».
انظر العيني ٤/٣٨٩، وشرح التصريح ٢/٢٣٩، وشرح الأشموني ٢/٢٩٨، وشرح ٱبن عقيل ٤/١٣، والهمع ٤/١٢٣.

(٢) خرج به الطلب بلفظ الخبر نحو: حسبك الحديثُ فينامُ الناسُ، وعن الطلب بالمصدر، نحو: سعياً فنزورك. سجاعي/٣٦.

(٣) هو علي بن حمزة لمجالسته معاذاً الهراء بالكساء، وقيل: لأنه أحرم في كساء. مات سنة تسع وثمانين ومئة على خلاف في ذلك. بغية الوعاة ٢/١٦٢.

(٤) انظر باب ٱسم الفعل مما يأتي ص/٣٦٨.

(٥) هو أبو الفتح عثان بن جني وُلِدَ بالموصل، وكان مملوكاً روميّاً، وفاته سنة ٣٩٢هـ، ومولده قبل/٣٣٠هـ.
وهو بإسكان الياء وليس منسوباً، ولكنه مُعَرَّب. بغية الوعاة ٢/١٣٢.

(٦) هو أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن علي، وُلِدَ سنة ٥٩٧هـ، وتوفي سنة ٦٦٩هـ. بغية الوعاة ٢/٢١٠.

دون حروفه، وقد صرحتَ بهذه المسألة في المقدمة في باب «ٱسم الفعل»(١).

- **المسألة الرَّابعة**: بعد واو المعيَّة، إذا كانت مسبوقة بما قدَّمنا ذكره، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٤٢]، وقوله(٢): ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنعام ٦/٢٧] في قراءة حمزة وٱبن عامر وحفص(٣).

قال الشاعر(٤):

أَلَـم أَكُ جـاركم ويكـونَ بينـي وبيـنكم المـودَّةُ والإخـاءُ

---

(١) انظر ص/٥٣ «علامة الأمر وبناؤه».

(٢) وأولها: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ ...﴾.

(٣) قراءة الثلاثة والكسائي في رواية وعدد كبير من القراء.
«ولا نكذبَ... ونكونَ» وهو عند البصريين على إضمار «أن».
وٱنظر معجم القراءات ٢/٤١٠. وفيها قراءات غير هذه.

(٤) هذا من كلام الحطيئة في هجاء الزبرقان بن بدر.
وقال الأعلم: «الشاهد فيه نصب «ويكون» بإضمار «أن» على تأويل الأسم في الأول، والتقدير: ألم يقع أن أكون جاركم وتكون بيني وبينكم المودة. يقول هذا لآل الزبرقان.
انظر شرح ٱبن عقيل ٤/١٦، والكتاب ١/٤٢٥، وشرح التسهيل ٤/٣٧، والهمع ٤/١٢٧.

وقال آخر[١]:

لا تَنْــهَ عــن خُلُــقٍ وتــأتيَ مثلَــه عــارٌ عليـك - إذا فعلـتَ - عظيـمُ

وتقول: «لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللّبن».

- فنتصب «تشرب» إن قصدت النهي عن الجمع بينهما.
- والجـزم إن قـصدت النهـي عـن كـل واحـد منهمـا، أي: لا تأكـلِ السَّمكَ ولا تشربِ اللّبنَ.
- وترفع إن نهيت عن الأول وأبحـت الثـاني، أي: لا تأكـل الـسمك ولك[٢] شربُ اللّبنِ.

ص - فإن سقطت الفاء بعد الطلب، وقُصِدَ الجزاء جُزِمَ.

نحو قوله تعـالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾، وشـرط الجـزم بعـد النهـي صحّةُ حلول «إن لا» محلَّه، نحو: لا تدنُ مـن الأسـد تـسلمْ، بخـلاف «يأكُلُك».

---

(١) قائله أبو الأسود الدؤلي.

والشاهد فيه قوله: «وتأتيَ» فقد نصب الفعلَ المضارعَ بـ «أن» مضمرة بعد واو المعية، لأنه وقع في جواب النهي.

انظر شرح ابن عقيل ٤/ ١٥ - ١٦، والديوان/ ١٦٥ المستدرك، وشرح التسهيل ٤/ ٣٦.

(٢) كذا في شرح التسهيل لٱبن مالك، وذكر ٱبنه بدر الدِّين أنه على تقدير: وأنت تشربُ اللبن، فكأنه قدر الواو للحال لا للعطف ولا للٱستئناف. سجاعي/ ٢٦.

وٱنظر شرح التسهيل ٤/ ٣٨.

وَيُجْزَمُ أيضاً بـ «لم» نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، و«لما»، نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾، وباللام ولا الطلبيتين نحو: ﴿لِيُنفِقْ﴾، ﴿لِيَقْضِ﴾، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾.

- ويجزم فعلين: إنْ، وإذْ ما، وأينَ، وأنَّى، وأيَّانَ، ومتى، ومهما، ومَن، وما، حيثما، نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾.

- وَيُسَمَّى الأولُ شرطاً، والثاني جواباً وجزاءً. وإذا لم يصلح لمباشرة الأداة قُرِن بالفاء، نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

أو بـ: «إذا» الفجائية، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

ش - لما ٱنقضى الكلامُ على ما ينصب الفعل المضارع شرعتُ في الكلام على ما يجزمه، والجازمُ ضربان: جازمٌ لفعلٍ واحد، وجازمٌ لفعلين.

فالجازم لفعل واحد خمسةُ أمور:

أَحَدها: الطَّلب[1]: وذلك أنه إذا تقدَّم لنا لفظ دالّ[2] على أمر أو

---

(١) هذا هو الجزم بجواب الطَّلب، وكان الأَوْلَى به أن يؤخِّر هذا النوع من الجزم إلى ما بعد «ما يجزم فعلين» لبيان الشرط فيهما، وصورته، وتقديره، وأن يبدأ بما يجزم فعلاً واحداً.

(٢) قال ٱبن يعيش: «ٱعلم أن الأمر والنهي والٱستفهام والتمني والعَرْض، يكون جوابها مجزوماً، وعند النحويين أنَّ جزمه بتقدير المجازاة، وأن جواب =

نهي[1] أو ٱستفهام، أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء، وقُصِدَ به الجزاء؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط[2].

ونعني بقصد الجزاء أنك تقدِّره مُسَبَّباً عن ذلك المتقدِّم، كما أنَّ جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل الشرط، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾ [سورة الأنعام ٦/١٥١]، تقدّم الطلب، وهو «تعالوا» وتأخّر المضارع المجرد من الفاء وهو «أَتْلُ» وقُصِد به الجزاء؛ إذ المعنى: تعالوا فإن تأتوني[3] أتلُ عليكم؛ فالتلاوة مسبَّبة عن مجيئهم فلذلك جُزِم، وعلامة جزمه حذف آخره[4]، وهو الواو.

= الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلام بها تام، ألا ترى أنك إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلاً، وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جواباً؛ لأنك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق...». شرح المفصَّل ٧/٨١.

(١) في (ت): «أو نفي».

(٢) وتابع ٱبن يعيش قائلاً: «وهذه الأشياء إنما أُضمر حرف الشرط بعدها؛ لأنها تغني عن ذكره وتكتفي بذكرها عن ذكره؛ إذ كانت غير واجبة، وصار الثاني مضمون الوجود إذا وُجِد الأول؛ فلذلك قال الخليل: **هذه الأوائل كلها فيها معنى «إنْ»؛ ولذلك ٱنجزم الجواب**». انظر المرجع السابق ٧/٨٤، والكتاب ١/٤٤٩ ففيه بقية النص.

(٣) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «تأتوا».

(٤) أي الواو من الفعل المعتل وهو «أتلُ».

وقول ٱمرئ القيس[١][٢]:

قِفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... ...

وتقول: «ائتني أكرمْك» و«هل تأتيني أُحدِّثْك» و«لا تكفرْ تدخلِ الجنَّة».

ولو كان المتقدِّم نفياً أو خبراً مثبتاً لم يُجْزَم الفعلُ بعده، والأول نحو[٣]: «ما تأتينا تحدثُنا» برفع «تحدثنا» وجوباً، ولا يجوز لك جزمه، وقد غلط في ذلك صاحب «الجُمَل»[٤].

---

(١) في (ت) والمطبوع: «قول الشاعر».

(٢) عجز البيت: ... ... **بِسِقْط اللِّوى بين الدَّخولِ فَحَومَلِ**

وهذا البيت مطلع معلقته. والسِّقط: هو ما تساقط من الرمل. واللِّوى: ما ٱلتوى من هذا الرمل، وسقط اللوى: حيث يسترقُّ الرمل. ووصف المنزل به لأنهم كانوا لا ينزلون إلَّا في الأرض الصّلبة لتكون أثبت للخيام، وأمكن لحفر النؤي. والدَّخول وحَوْمل بلدان بالشام، وقيل غير هذا.

والشاهد فيه: أن «نبك» جاء مجزوماً بِحَذْف الياء من آخره، لأنه سبق بفعل طلب، وهو «قِفا» والعرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين.

قال السجاعي: «لأن أعوان الرجل في إبله وماله ٱثنان، فجرى كلام الرجل على ما أُلف من صاحبه».

ويحتمل أن تكون ألف «قِفا» بدلاً من نون التوكيد الخفيفة «قِفَنْ» إجراء للوصل مجرى الوقف.

انظر الديوان/٨، وشرح الشواهد للبغدادي ٤/ ٢١، والكتاب ٢/ ٢٩٨، وشرح المفصل ٣/ ٢٩، ٤/ ٦٧، ٩/ ٤٣، ١٣٤، ١٥٣، ١٠/ ٢٩، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٩، وهمع الهوامع ٥/ ٢٢٥.

(٣) انظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي لٱبن عصفور ٢/ ١٥٢ - ١٥٣.

(٤) صاحب «الجُمَل» هو الزَّجَّاجي أبو القاسم يوسف بن عبد الرحمن بن إسحاق. =

والثاني[(١)]: نحو: «أنت تأتينا تحدثُنا» برفع[(٢)] «تحدثنا» وجوباً بٱتِّفاق النحويين.

وأما قول العرب[(٣)]: «**ٱتَّقى الله ٱمرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه**» بالجزم، فوجهه أن «ٱتَّقى الله» و«فَعَلَ» وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر، إلَّا أن المراد بهما الطلب، والمعنى: لِيَتَّقِ الله ٱمرؤ وليفعلْ خيراً.

وكذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [سورة الصف ٦١/١٠ - ١٢].

= قال ياقوت: أحد أهل البلاغة والبراعة والنحو واللغة والدراية: وأصله من همدان. توفي سنة ٣٣٧هـ. ٱنظر بغية الوعاة ٢/٣٥٧.

(١) أي: أن يكون الخبر مثبتاً.

(٢) في المطبوع: «ترفع».

(٣) انظر الهمع ٤/١٣٢: «**أتقى الله ٱمرؤ فعل**» بلا واو قبل «فعل»، وفي شرح المفصَّل ٧/٨٤ «**وفعل**». وفي أمالي الشجري ١/٣٩٣: «وصنع خيراً»، وكذا أصول ٱبن السَّرَّاج ٢/١٦٣، والكتاب ١/٤٥٢، وٱنظر الكتاب أيضاً ٢/١٤٧: «وعمل خيراً».
قال ٱبن يعيش: «والنهي إذا أُجيب يكون مجزوماً؛ لأنَّ العلَّة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، وإذا كانت من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر. فمن ذلك قولهم: «**ٱتَّقى الله ٱمرؤ...**»، لأن المعنى: ليتقِ الله وليفعلْ خيراً، وليس المراد الإخبار بأن إنساناً قد ٱتَّقى الله، وإنما يقوله مثلاً الواعظ حاثّاً على التقى والعمل الصالح، ويقدّر بعده حرف الشرط كما كان يقدر بعد الأمر الصريح، والخبر قد يُستعمل بمعنى الأَمْرِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٣٣]، أي: ليرضعن.

فجزم[١] ﴿يَغْفِرْ﴾ لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ لكونه في معنى آمِنوا وجاهدوا، وليس جواباً للاستفهام؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يُقْصَد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء ٱمتنع جزمُه كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [سورة التوبة ٩/١٠٣]. «فتطهرهم» مرفوع[٢] بٱتِّفاق القُرَّاء[٢] وإن كان مسبوقاً بالطلب وهو «خُذْ» لكونه ليس مقصوداً به معنى: إنْ تأخذ منهم صدقة تطهرْهم، وإنما أُريد خُذْ منهم صدقةً مطهّرةً. فتطهرهم صفة لـ «صدقة»، ولو قرئ بالجزم[٢] على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس.

---

(١) وٱنظر مغني اللبيب ٥/١٠٨، قال: «فجملة ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة، معناها الطلب، أي: آمِنوا، بدليل ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، كقولهم: «ٱتَّقى الله ٱمرؤ...». وٱنظر فيه ٥/٥١٠.
وٱنظر البحر ٨/٢٦٣، والمحرر الوجيز ١٤/٤٣٣، والكشاف ٣/٢٢٧، وفي شرح المفصَّل ٧/٨٢: «جزم لأنه جواب ﴿هَلْ﴾». وقال الزَّجَّاج: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جواب قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ الآية، فهو أمر بلفظ الخبر، وليس جواب ﴿هَلْ﴾، لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة على الإيمان، إنما تحصل بنفس الإيمان والجهاد، ويؤيّد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود «آمِنوا بالله» مكان ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، والأظهر الوجه الأول، وهو أن يكون جواب ﴿هَلْ﴾؛ لأن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، تفسير للتجارة على معناها لا على لفظه...».

(٢) أي: بٱتِّفاق القراء السبعة، وقد قرأ الحسن «تطهرْهُم» بجزم الراء جواباً للطلب «خُذْ».
قَال الزَّجَّاج: «ويجوز في القراءة «تطهرْهم» بالجزم على جواب الأمر، المعنى: إن تأخذ من أموالهم تطهرْهم وتزكيهم، ولا يجوز في القراءة إلَّا إثبات الياء في «تزكيهم» ٱتِّباعاً للمصحف». انظر معجم القراءات ٣/٤٤٨.

كما قُرِئ قوله تعالى[١]: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [سورة مريم ١٩/٥، ٦]، بالرفع على جعل ﴿يَرِثُنِي﴾ صفة[٢] لـ ﴿وَلِيًّا﴾، وبالجزم[٣] على جعله جزاء للأمر، وهذا بخلاف قولك: «ائتني برجلٍ **يحبُّ الله ورسوله**»، فإنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسبّبة عن الإتيان به، كما تريد في قولك: «ٱئتني أكرمْك» بالجزم؛ لأن الإكرام مسبب عن الإتيان، وإنما أردت: ٱئتني برجل موصوف بهذه الصفة.

وٱعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلَّا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بـ «لا» النافية مع صحة المعنى، وذلك نحو

---

(١) ﴿... وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ...﴾.

(٢) وذهب مكي إلى جواز القطع، وعلى هذا تكون الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب. انظر كتابنا: التفصيل في إعراب آيات التنزيل ١٦/٨٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/٥١. وقال السجاعي: وهو [أي: الرفع] أقوى من الجزم؛ لأنه سأل وَلِيّاً هذه صفته، والجزم لا يحصل هذا المعنى». وذهب الدماميني إلى أن الجزم أولى، والرفع محمول على الٱستئناف، لا على الصفة؛ لأنه يلزم أنه لم يوهب له ما طلب؛ لموت يحيى في حياة زكريا عليه الصلاة والسلام. الحاشية/٣٨.

(٣) قراءة الجزم عن أبي عمرٍو والكسائي والزهري والأعمش وطلحة وٱبن عيسى الأصبهاني ويحيى بن يعمر ويحيى بن وثاب وٱبن محيصن وقتادة والشنبوذي «يرثْني ويرثْ» بجزمهما. الفعل الأول على جواب الدعاء أو جواب شرط مقدَّر، والثاني عطف عليه. والجزم هو الوجه عند الفرَّاء، والرفع هو الوجه عند غيره. انظر معجم القراءات ٥/٣٤٠.

قولك: «لا تكفرْ تدخلِ الجنَّة»، و«لا تدنُ من الأسد تسلمْ»، فإنه لو قيل في موضعهما: إن لا تكفر تدخل الجنة، وإن لا تدنُ من الأسد تَسلمْ. صَحَّ بخلاف. «لا تكفر تدخلُ النارَ»، و«لا تدنُ من الأسد يأكلُك»، فإنه ممتنع، فإنه لا يصح أن يُقال: «إن لا تكفر تدخلِ النار»، و«إن لا تدنُ من الأسد يأكُلك».

ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [سورة المدثر ٧٤/٦]؛ لأنه لا يصح أن يقال: إن لا تمنن تستكثر. وليس هذا بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في «تمنن» فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثراً. ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيّه ﷺ عن أن يهب شيئاً وهو يطمع أن يتعوّض من الموهوب له أكثر[1] من الموهوب، فإن قلتَ: فما تصنع بقراءة الحسن البصري[2]: «تستكثرْ» بالجزم، قلتُ: يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بدلاً من[3] «تَمْنُنْ» كأنه قيل: لا تستكثرْ، أي: لا تَرَ ما تُعطيه كثيراً.

---

(١) «أكثر من الموهوب» أثبته الشيخ محمد بين معقوفين مع أنه مثبت في المخطوطات الثلاث.

(٢) هذه قراءة الحسن وابن أبي عبلة.
وذهب ابن جني إلى أنهما قد يكونان أسكنا الراء لثقل الضَّمَّة مع كثرة الحركات.
وقال الأخفش: جزم لأنها جواب النهي، والرفع عنده أجود المعنيين، وما ذهب إليه في الجزم أجازه الفرَّاء. انظر معجم القراءات ١٠/١٥٩.

(٣) ورَدَّه المصنّف في شذور الذهب، قال: «ولا يحسنُ أن يقدّر بدلاً مما قبله كما زعم بعضهم لاختلاف معنييهما، وعدم دلالة الأول على الثاني». شذور الذهب/٣٤٧. =

والثاني: أن يكون قدَّر الوقفَ عليه لكونه رأس آية، فسكّنه لأجل الوقف، ثم وَصَله بنية الوقف[١].

والثالث: أن يكون سكَّنه لتناسب رؤوس الآي، وهي: فأنـذِرْ، فكبِّرْ، فطهِّرْ، فَاهْجُرْ[٢].

- **الثاني: ما يجزم فعلاً واحداً**[٣]: «لم»، وهو حرف[٤] ينفي المضارع، ويقلبه ماضياً، كقولك: لم يقمْ، ولم يقعدْ، وكقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [سورة الإخلاص ١١٢/٣].

- **الثالث: «لَمّا»** أختها، كقوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [سورة عبس ٨٠/٢٣]، و﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [سورة صٓ ٣٨/٨].

- **وتشارك** «لم»[٥] في أربعة أمور[٦]: وهي الحرفيَّة، والاختصاص بالمضارع، وجزمه، وقلب زمانه إلى المضيّ.

= وأما قراءة الرفع عند الأخفش فهي على تقدير: ولا تمنن مستكثراً، وهو أجود المعنيين.
وذكر الرازي أن أكثر المحققين أَبَوا قراءة الجزم.
انظر معجم القراءات ١٠/١٥٩ - ١٦٧٠.

(١) وذهب بعضهم إلى أنه قد يكون للوقف حقيقة.

(٢) وعند الشهاب الخفاجي أن السكون قد يكون للتخفيف.

(٣) انظر شرح المفصَّل ٧/٧٠، هذه وما بعدها مما عمل الجزم، إنما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء والحرف، **والحرف إذا اختصّ عمل فيما يختص به**.

(٤) ولذلك يقولون: هو حرف نفي وجزم وقلب، ومثله «لمّا»؛ ولذلك قال ابن يعيش: «ولمّا: أختها». ومعنى يقلبه أي: يقلب معناه.

(٥) أي تشارك «لم» «لمّا».

(٦) ويُضاف إلى ذلك النفي. انظر «لَمّا» في مغني اللبيب ٣/٤٧٧.

وتفارقها[١] **في أربعة أمور:**

أَحدها: أن المنفيّ بها[٢] مستمر الٱنتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفيّ بـ «لم» فإنه قد يكون مستمراً مثل: ﴿لَمْ يَـلِدْ﴾ [سورة الإخلاص ٣/١١٢]، وقد يكون منقطعاً مثل: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [سورة الإنسان ١/٧٦]؛ لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً. ومن ثم ٱمتنع أن تقول: لما يقمْ ثم قام؛ لما فيه من التناقض، وجاز لم يقمْ ثم قام.

والثاني: أنّ «لَمّا» تُؤْذِنُ كثيراً بتوقُّع ثبوت ما بعدها، نحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [سورة صَ ٨/٣٨]، أي: إلى الآن لم يذوقوه، وسوف يذوقونه، و«لم» لا تقتضي ذلك، ذكر هذا المعنى الزمخشري[٣]، والٱستعمال والذَّوق يشهدان به.

---

(١) انظر أوجه الٱختلاف في مغني اللبيب ٤٧٧/٣ وتفارقها في خمسة أمور، وٱنظر الجنى الداني/٢٦٨.

(٢) أي: بـ «لمّا». وذكر المرادي «أن النفي بـ «لم» قد يكون مُتَّصِلاً، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [سورة مريم ٤/١٩]، وهو معنى قول المصنِّف: «مستمراً».

(٣) انظر الكشاف ١٥٧/٣ في حديثه عن الآية ١٤ من سورة الحجرات: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾.
وفي مغني اللبيب ٤٨٢/٣: «قال الزمخشري:... «ما» في «لَمّا» من معنى التوقع دالّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد».
وتعقَّبه أبو حيان، وقال: «فإذا نُفي ما دلَّ على التوقع فكيف يُتَوهَّم أن يقع بعد». البحر ١١٧/٨، والكشاف ١٥٧/٣، وحاشية الشهاب ٢٩٩/٧.

والثالث: أنَّ الفعل يُحْذَف[١] بعدها، يقال: هل دخلتَ البلدَ؟ فتقول: قاربتُها ولمّا، تريد ولما أدخلها، ولا يجوز: قاربتها ولم.

والرَّابع: أنها [٢] لا تقترن بحرف الشرط بخلاف «لم»، تقول: إن لم تقمْ قمتُ[٣]، ولا يجوز: إن لمَّا تقمْ قمت[٤].

الجَازِم الرَّابع: اللامُ الطلبية، وهي الدَّالة على الأمر نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [سورة الطلاق ٧/٦٥]، والدعاء، نحو[٥]: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف ٤٣/٧٧].

الجَازِم الخامس: «لا» الطلبيّة، وهي الدالَّة على النهي نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [سورة لقمان ٣١/١٣]، أو الدُّعاء، نحو[٦]: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٨٦].

فهذه خلاصة ما يجزم فعلاً واحداً.

---

(١) مغني اللبيب ٣/٤٨٣، ونص ٱبن هشام في الخزانة ٤/٢٤٠، وٱنظر الهمع ٤/٣١٤، والجنى الداني/٢٦٨.

(٢) أي: لما.

(٣) وفي التنزيل ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [سورة المائدة ٥/٦٧]، و﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [سورة المائدة ٥/٧٣].

(٤) ذكر المرادي الخامس: **أنّ «لم» قد تنفي بخلاف «لَمّا» فإنها لم يأتِ بها ذلك.** الجنى الداني/٦٩، وٱنظر ص/٢٦٦، وٱنظر مغني اللبيب ٣/٤٧٧ وما بعدها، وشرح المفصَّل ٧/٧١.

(٥) ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ ...﴾.

(٦) ومن الآية ﴿... رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ...﴾.

- وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة، وهي[1]:

- **إِنْ**، نحو: ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ [سورة النساء ٤/١٣٣].
- **و«أين»**، نحو: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [سورة النساء ٤/٧٨].
- **أَيٌّ**، نحو: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/١١٠].
- **ومَنْ**، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [سورة النساء ٤/١٢٣].
- **وَمَا**، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة ٢/١٩٧].
- **وَمَهْمَا**: كقول ٱمرئ القيس[2]:

أغــرّكِ منــي أنَّ حُبَّــكِ قــاتلي وأنـكِ مهما تـأمري القلْـبَ يفعـلِ

---

(١) لم يرتب هذه الأدوات هنا على ما جرى عليه النحويون، فذكر من الحرف هنا «إِنْ»، وكان من المتوقع أن يضع الثاني «إذ ما»، فأخَّره إلى ما قبل «أَنَّى» ووضعه في أثناء ظروف المكان من أسماء الشرط. وكذلك «أي»، الأصل أن تأتي في آخر أدوات الشرط؛ لأنها بحسب ما تُضاف إليه، فوضعها قبل «مَن» وبعد «أين» فتأمَّل!

(٢) الشاهد فيه قوله: **مهما تـأمري القلـب يفعـلِ** فعل الشرط «تـأمري»، وعلامة جزمه حذف النون؛ ويفعل: علامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر من أجل القافية.

انظر الديوان/١٣، والكتاب ٢/٣٠٣، والخصائص ٣/١٣٠، وعجزه في سرّ الصناعة/٥١٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٨، وشرح المفصَّل ٧/٧٥، وهمع الهوامع ٦/٢٢٠ عجزه.

- ومتى، كقول الآخر(١):

... ... متـى أضـعِ العِمامـةَ تعرفـوني

- وأيَّان، كقوله(٢):

... ... فأيّـانَ مـا تَعْـدِلْ بـه الـريحُ تَنْـزِلِ

- وحيثما، كقوله(٣):

حيثمـا تـستقمْ يقـدِّر لـكَ اللـــهُ نجاحـاً فـي غـابرِ الأزمـانِ

---

(١) قائله: سُحَيم، وقيل: المثقب العبدي، ونُسب خطأً إلى الحجاج. وصدره:

أنا ٱبن جَـلَا وطلَّاع الثنايا

والشاهد فيه عمل «متى» الجزم في الفعل «أضع» وحُرِّك بالكسر لألتقاء الساكنين، وجوابه: تعرفوني، وعلامة جزمه حَذْف النون، والمثبتة للوقاية.

انظر شرح المفصَّل ١/١٦٠، والكتاب ٢/٧، ومغني اللبيب ٢/٤٦٨، ٤/٢٤٠، وشرح الشواهد للبغدادي ٤/٦، والمقرّب ١/٢٨٣، وهمع الهوامع ١/٩٨.

(٢) قائله غير معروف، وصدره:

إذا النَّعجةُ العَجْفاءُ باتت بقفرةٍ...

والشاهد فيه أن الجازم: أيَّانَ، وهو للزمان قد جزم فعلين: الأول: تعدل، والجواب تنزل. وما: زائدة.

انظر الدر المصون ٥/٥٢٩، وعجزه في الأشموني ٢/٣٦، وهمع الهوامع ٤/٣٤٠.

(٣) لم أجد من سمَّى قائله.

والشاهد فيه في قوله: حيثما تستقم يقدِّر، حيث جزمت «حيثما» فعل الشرط «تستقمْ» وجوابه «يُقدِّر». =

- و«إذ ما»، كقوله(١):

وإنـك إذ مـا تـأتِ مـا أنـت آمـرٌ بـه تُلْـفِ مـن إيّـاه تـأمرُ آتيـا

- و«أَنَّى»، كقوله(٢):

فأصـبحتَ أنَّـى تأتها تـستجِرْ بهـا تجـدْ ... ...

= وحيث: إذَا ضُمَّت لها «ما» الكافة جزمت فعلين، وقد ضُمِّنت معنى الشرط. انظر شرح ٱبن عقيل ٤/ ٣٠، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/ ٥٣، والعيني ٤/ ٤٢٦، وفي مغني اللبيب ٢/ ٣٠٧ قال ٱبن هشام: «وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان، وهي في الأصل للمكان ٱتِّفاقاً، وذكر الأخفش أنها قد ترد للزمان».

(١) ليس له قائل معروف.
والشاهد فيه أن «إذ ما» جزمت فعلين، فهي حرف شرط جازم، وفعل الشرط: تأتِ، وجوابه: تُلْفِ، وحذف حرف العلّة في الفعلين.
انظر العيني ٤/ ٤٢٥ - ٤٢٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٠.

(٢) الرواية في الكتاب ١/ ٤٣٢ «تلتبس بها»، وفي شرح القطر «تستجرْبها»، وأكمله السجاعي بقوله: وتمام البيت: ... **حطباً جزلاً وناراً تأججا**. ص/ ٤٠.
وفي شرح المفصَّل ٤/ ٢١٩ عزاه للبيد، والرواية فيه:

فأصبحت أنَّى تأتها تشتجر بها كلا مركبيها تحت رِجْلِكَ شاجرُ

والشاهد فيه أن أنَّى ظرف مكان تضمَّن معنى الشرط، وجزم فعلين: تأتها، تبتئس. والضمير في تأتها للناقة، والشاجر: المفرق بين رجليه إذا ركب.
وفي ديوانه/ ٢٢٠ **الرواية تبتئس بها**، وكذا الخزانة ٣/ ١٩٠، وٱنظر المقتضب ٢/ ٤٨.

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين، ويسمَّى الأول منهما شرطاً، والثاني جواباً وجزاءً.

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء، وذلك إذا كانت الجملة اسميَّة، أو فعليَّة فعلها طلبي، أو جامدٌ، أو منفيٌّ بـ «لن»، أو «ما»، أو مقرونٌ بـ «قد»، أو حرفِ تنفيس.

- نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

[سورة الأنعام ٦/١٧]

- ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾

[سورة آل عمران ٣/٣١]

- ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾.

[سورة الكهف ١٨/٣٩ - ٤٠] (١)

- ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [سورة آل عمران ٣/١١٥].

- ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾.

[سورة الحشر ٥٩/٦]

- ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [سورة يوسف ١٢/٧٧].

- ﴿وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

[سورة النساء ٤/٧٤]

---

(١) ﴿... فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ...﴾.

ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن **بإذا**[١] **الفجائية**، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [سورة الروم٣٠/٣٦].

وإنما لم أقيد في الأصل «إذا» الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلَّا عليها، فأغناني ذلك عن الاشتراط.

* * *

(١) أحد وجهي «إذا» أنها للمفاجأة، فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال.

وهي عند الأخفش حرف، وظرْف مكان عند المبرِّد، وظرف زمان عند الزَّجَّاج والرياشي، واختار الأول وهو الحرفية ابن مالك، فقال: «وتجيء حرفاً للتعليل، والمفاجأة، وليست حينئذٍ ظرف مكان، ولا زائدة خلافاً لبعضهم...».

وانظر تفصيل هذا في مغني اللبيب ٢/٤٨ وما بعدها، والتسهيل/٨٣، والبحر المحيط ٤/١٣١، والجنى الداني/٣٧٤، وأمالي الشجري ١/٣٣٤.

ص – فصل: الاْسم ضربان: نكرةٌ، وهو ما شاع في جنس موجود كرجل، أو مُقَدَّر كشمس.

ومعرفةٌ، وهي ستة: الضمير: وهو ما دلَّ على متكلِّم، أو مخاطَب، أو غائب، وهو إمَّا مستتر كالمقدَّر وجوباً في نحو: «أقومُ» و«نقومُ»، أو جوازاً، نحو: «زيدٌ يقومُ»، أو بارز وهو إمَّا مُتَّصل كتاء «قُمتُ»، وكاف «أكْرَمَك»، وهاء «غُلَامه»، أو منفصل كـ «أنا»، و«هو»، و«إيَّايَ»، ولا فَصْل مع إمكان الوصل إلَّا في نحو الهاء من «سَلْنيه» بمرجُوحيَّة، و«ظننتُكه» و«كُنْتُه» برُجْحان.

ش – ينقسم الاْسم بحسب التنكير والتعريف قسمين[1]: **نَكِرَة**، وهي الأصل، ولهذا قدَّمتُها، ومعرفة، وهي الفرع، ولهذا أخّرتُها.

فأَمَّا النَّكِرَة فهي عبارة عمَّا شاع في جنس[2] موجود أو مُقدَّر[3]، **فالأول**: كرجل؛ فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً، فكلَّما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاْسم صادق عليه. **والثاني**[4]: كشمس؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخُ ظهورُه وجودَ الليل، فحقها أن

---

(١) قسمين مثبت في المخطوطات، وقد أثبته الشيخ محمد بين معقوفين.

(٢) أي: شاع في أفراد مفهوم كلّي غير موجود في الخارج كـ «شمس»، فإنه شائع في أفراد مفهوم الكوكب النهاري غير أنه لم يوجد في الأفراد. سجاعي.

(٣) كرجل : أي كهذا الاْسم فإنه شائع في زيد وعمرٍو وبكر، وتعدّده مشاهَد مقدَّر.

(٤) الثاني: المقدَّر.

تصدق على متعدّد، كما أن رجلاً كذلك، وإنما تخلّفَ[1] ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وُجِدَت لكان هذا اللفظ صالحاً لها، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصّاً كزيدٍ وعمرٍو، وإنما وُضِع موضع أسماء الأجناس.

- **وأمَّا المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام: القسم الأول: الضمير**[2]، وهو أعرف[3] الستة؛ ولهذا بدأتُ به، وعطفتُ بقية المعارف عليه بـ[4] «ثُمّ»، وهو عبارة[5] عمَّا دلَّ على متكلِّم كـ «أنا»، أو مخاطب كـ «أنت»، أو غائب كـ «هو».

---

(١) أي: تخلّف صدقُها على متعدِّد لأنها في الظاهر واحدة.
قال ياسين: «أو مقدَّر وجود تعدده في الخارج كشمس؛ فإنها تصدق بمتعدد لأنها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهورُه وجود الليل، وإن لم يوجد في الخارج إلَّا هذا الفرد الواحد، **فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدُّد لا وجود التعدّد، وأما جمعها** كما في قوله:

فكأنه لمعانُ بَرْقٍ أو شعاعُ شموس

فبٱعتبار تجدد الشمس في كل يوم» حاشية ياسين/١٨١ - ١٨٢.

(٢) ويسميه الكوفيون الكناية والمكنِيّ. الأرتشاف/٩١١، والهمع ١/٩٤، وشرح الأشموني ١/٦٩.

(٣) وأعرف المضمرات المتكلم؛ لأنه لا يوهمك غيره، ثم المخاطب،... وأضعفها تعريفاً كناية الغائب؛ لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة حتى قال بعض النحويين: **كناية النكرة نكرة**. شرح المفصَّل ٣/٢٠٤.

(٤) لأنها تفيد الترتيب.

(٥) يكثر مثل هذا عند ٱبن هشام وهو لفظ: «عبارة عن كذا» وهو ليس فصيحاً، بل هو مُولَّد.

- وينقسم إلى مستتر وبارز؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون له صورة في اللفظ أو لا، **فالأول**: البارز كتاء «قمتُ» **والثاني**: المستتر كالمقدَّر في نحو قولك: «قُمْ». ثم لكل من البارز والمستتر ٱنقسام بٱعتبار.

- فأمَّا المستتر فينقسم بٱعتبار(١) وجوب الٱستتار وجوازه إلى قسمين: **واجب الٱستتار، وجائزه.**

ونعني **بواجب الٱستتار**: ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كـ «أقومُ»، أو بالنون كـ «نقومُ»(٢)، أو بالتاء كـ «تقوم» ألا ترى أنك لا تقول: «أقوم زيدٌ»، ولا تقول: «نقوم عمرٌو».

- ونعني **بالمستتر جوازاً**: ما يمكن قيامُ الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو: زيد يقومُ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: زيد يقومُ غلامُه(٣).

- وأمَّا **البارز** فإنه ينقسم بحسب الٱتِّصال والٱنفصال إلى قسمين: مُتَّصل ومنفصل، **فالمتَّصل** هو الذي لا يستقلّ بنفسه، كتاء «قمتُِ»، **والمنفصلُ**: هو الذي يَستقلّ بنفسه كـ «أنا»، و«أنت» و«هو».

---

(١) سبق التعليق على هذا..

(٢) ومثله : أنت تقوم للمضارع المبدوء بتاء الخطاب، فإذا قلت: مخاطباً أحداً تقوم أنت. فليس الضمير الظاهر هو الفاعل، وإنما هو المستتر وجوباً، والضمير الظاهر مؤكِّد للضمير المستتر.

(٣) فقولك: «زيد يقوم: فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو»، ودليل الجواز حلول الظَّاهر وهو «غلامه» مقام هذا الضمير.

- وينقسم **المُتَّصل** - بحسب موقعه في الإعراب - إلى ثلاثة أقسام: مرفوعُ المحل، ومنصوبه، ومخفوضه.

فمرفوعُه كتاء «قمتُ» فإنها فاعل، ومنصوبه ككاف «أكرمك» فإنها مفعول، ومخفوضه كهاء «غلامه»؛ فإنها مضاف إليها.

- **وينقسم المُنْفَصِل - بحسب موقعه في الإعراب - إلى مرفوع المحلِّ، ومنصوبه:**

فالمرفوع ٱثنتا عَشْرة كلمة[١]:

- أنا[٢]، نحن.
- أنت[٣]، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ[٤].
- هو[٥]، هي[٦]، هما، هم[٧]، هُنَّ.

---

(١) انظر شرح المفصَّل ٣/٢٢٠، والأرتشاف/٩٢٧، والهمع ١/٢٠٦، والمساعد ١/٩٨.

(٢) أنا: الألف والنون «أنَ» هما الأسم عند البصريين، والألف الأخيرة أُتي بها في الوقف لبيان الحركة، وإذا وصلتَ حُذِفَت الألف لفظاً.
وعند الكوفيين «**أنا**» بكمالها الأسم.

(٣) التاء التي تلي «أن» في ضمائر الخطاب حرف عند البصريين، والأسم «أن» وعند الكوفيين الضمير مجموع «أن» وما بعدها.

(٤) أنتنَّ: بتشديد النون يصير حرفين مقابل الميم والواو في همو في جمع المذكر.

(٥) هو: الهاء وحدها هي الضمير عند الكوفيين والواو مزيدة.

(٦) هي: كان على حرفين، وَقَوَّى «هي» الفتحة وهي أولى لخفتها.

(٧) نقول في «هم» همو، فنزيد ميماً وواواً علامة للجمع، كما زادوا لذلك في «قاموا» وإثبات الواو هو الأصل. وتُحْذَف هذه الواو فراراً من ثقلها.

والمنصوبة، ٱثنتا عَشْرة كلمة أيضاً[1]:

- إِيَّاي، إِيَّانا.
- إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكما، إِيَّاكم، إِيَّاكُنَّ.
- إِيَّاه، إِيَّاها، إِيَّاهُما، إِيَّاهُم، إِيَّاهُنَّ.

فهذه الأَثْنَتَا عَشْرة كلمة لا تقع إلَّا في محل النَّصب، كما أنَّ تلك

(١) بين العلماء خلاف في إعراب هذا النوع من الضمائر وخلاصة ما ذهبوا إليه هو ما يلي:

- **أَسَدُّ الأقوال عند ٱبن يعيش ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش**، وهو أنَّ «إيَّا» ٱسم مضمر، وما بعده من كاف وياء وهاء حروف مجرَّدة من مذهب الأسمية لا حَظّ لها في الإعراب، فهي للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم.
- **وذهب الخليل** إلى أن «إيّا» من «إيَّاك» ٱسم مضمر مضاف إلى الكاف، وحكي عن المازني مثله، فهو مضمر أضيف إلى ما بعده، وذهب إلى مثل هذا أبو إسحاق الزَّجَّاج.
- **وقال بعضهم: «إيّاك» بكمالها هي الأسم**، وحكى ذلك ٱبن كيسان، وضَعَّفها ٱبن يعيش.
- **وذهب بعضهم إلى أن الهاء والياء والكاف هي الأسماء**، و«إيّا» حرف عماد، وعزاه ٱبن الأنباري للكوفيين.

انظر شرح المفصَّل ٣/ ٢٣٠، والأرتشاف/ ٩٣٠، والهمع ١/ ٢١٢، والإنصاف/ ١٩٥، وسر صناعة الإعراب/ ٣١٢، وشرح التسهيل لٱبن مالك ١/ ١٤٤.

وما نتبعه الآن في الإعراب هو ما ذهب إليه ٱبن كيسان، وما وجدتُ من المتقدمين من يذهب فيه المذاهب الأخرى عند التطبيق.

الأُوَل لا تقع إلَّا في محل الرفع، تقول: «**أنا مؤمنٌ**»، فأنا: مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرَّفع.

«**وإِيَّاكَ أكرمتُ**»، فإِيَّاك: مفعول مقدَّم، والمفعول حكمه النصب، ولا يجوز أن يُعْكَس ذلك، فلا تقول: إِيَّاي مؤمنٌ، وأنتَ أكرمتُ، وعلى ذلك فقِس الباقي.

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض[1] الموضع، بخلاف المُتَّصِلة.

- ولما ذكرت أن الضمير ينقسم إلى مُتَّصل ومنفصل أشرتُ بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يُؤتى بالمُتَّصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل. لا تقول: «قام أنا»، ولا «أكرمتُ إِيَّاك»؛ لتمكُّنك من أن تقول: «قمتُ» و«أكرمتُك»، بخلاف قولك: «ما قام إلَّا أنا»، و«ما أكرمتُ إلَّا إِيَّاك»؛ فإنَّ الٱتصال هنا متعذّر؛ لأن «إِلَّا» مانِعَة منه، فلذلك جيء بالمنفصل.

ثم ٱستثنيتُ من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل.

- **وضابط الأولى**: أن يكون الضمير ثاني ضميرين أولهما أعرف

---

(١) يأتي مثل هذا في ضمائر الرفع لو قلت: مررت بك أنت: وذلك على التأكيد للكاف في «بك» فهو مثله في محل جرّ، وأكرمتك أنت، أنت: مؤكد للكاف فهو في محل نصب مع أنه في الأصل ضمير رفع، فهو في باب التبعيَّة.
انظر شرح ٱبن عقيل ٣/٢١٧.

من الثاني، وليس مرفوعاً نحو: «سَلنيه» و«خِلْتُكَه»، يجوز أن تقول فيهما «سلني إِيَّاه»(١)، و«خلتُك إِيَّاه»(٢).

وإنما قلنا: إنَّ الضمير الأول في ذلك أعرفُ، لأنَّ ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضميرُ المخاطب أعرفُ من ضمير الغائب.

---

(١) قال ٱبن مالك:

وصِلْ أو ٱفصِلْ هاء سَلْنيه وما ... أَشْبَهه في كُنْتُه الخُلفُ ٱنتمى
كذاك خلْتَنيه، وٱتِّصالا ... أختارُ غيري ٱختار الأنفصالا

وقال ٱبن عقيل:
«أشار بقوله: «سلنيه» إلى ما يتعدّى إلى مفعولين: الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران نحو: الدرهمُ سلنيه، فيجوز لك في «هاء» سلنيه الأتِّصال نحو: سلنيه، والأنفصال: نحو: سلني إياه. وكذلك كل فعل أشبهه نحو: الدرهم أعطيتُكه، وأعطيتُك إياه».
وظاهر كلام سيبويه أنّ الأتِّصال واجب، وأنّ الأنفصال مخصوص بالشعر.

(٢) والمراد هنا أن كل فعل تعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، وهما ضميران فمذهب سيبويه ٱختيار الأنفصال في هذا نحو: خلتني إياه.
ومذهب ٱبن مالك الأتِّصال. ورجَّح ٱبن عقيل مذهب سيبويه؛ لأنه الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافِهُ لهم.
انظر شرح ٱبن عقيل ١/١٠٤ وما بعدها، وشرح المفصَّل ٣/٢٤٢.
وذكروا مع سلنيه الأنفصال بمرجوحيَّة، وفيه قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ الله ملّككم إيّاهم**». ولو وصل لقال: **مَلككموهم**. لكنه ثقيل بٱجتماع الواو مع ثلاث ضمَّات. والأتِّصال برجحان لأنه الأصل، ولا مُرَجِّح لغيره.
انظر شرح الفاكهي/١٩١.

- **وضابط الثانية**: أن يكون الضمير خبراً لـ «كان» أو إحدى أخواتها، سواء كان مسبوقاً بضمير أم لا، فالأول نحو: «الصديقُ كنتُه». والثاني نحو: «الصديقُ كانَهُ زيدٌ»، يجوز أن تقول فيهما: «كنت إيَّاه، و«كان إيَّاه زيدٌ»[(١)].

- **واتَّفقوا على أنَّ الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبياً**، نحو: «سَلْنيه» و«أعطنيه»؛ ولذلك لم يأتِ في التنزيل إلَّا به، كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[(٢)] [سورة هود ١١/٢٨]، و﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾[(٣)] [سورة محمد ٤٧/٣٧]، و﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[(٤)] [سورة البقرة ٢/١٣٧].

- **واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً**، نحو: «خِلتُكَه» و«ظَننتُكَه»، وفي باب «كان»[(٥)] نحو: «كنتَهُ» و«كانَهُ زيدٌ»، فقال الجمهور: الفصل

---

(١) وأشار ابن مالك في البيت الثاني المتقدم بقوله: «**في كُنْتُه الخلف انتمى**» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميراً فإنه يجوز اتِّصاله وانفصاله، واختلف في المختار منهما، فاختار ابن مالك الاتِّصال نحو: كنتُه. واختار سيبويه الانفصال، نحو: كنتُ إيّاه.
انظر شرح ابن عقيل ١/١٠٣ – ١٠٤؛

(٢) ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾.

(٣) ﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴿٣٦﴾ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟ ...﴾.

(٤) ﴿... وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾. ومنه الآية ١٥ من سورة الحجر: ﴿فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾.

(٥) وهذه تفارق ما قبلها من جهة أنه لا يُشترط أن يكون عامل الضمير الذي يجوز فيه الوجهان عاملاً في ضمير آخر كما ذكره المصنِّف، وإذا كان عاملاً في =

أَرجَحُ فيهن، وٱختار ٱبن مالك في جميع كتبه الوصل في «كان»، وٱختلف رأيه في الأفعال القلبية، فتارةً وافق الجمهور، وتارةً خالفهم.

* * *

= ضمير آخر فلا بُدَّ وأن يكون مرفوعاً، والمسألة السابقة لا بُدَّ وأن يكون الضمير الأول مرفوعاً. انظر السجاعي/٤٢، وٱنظر شرح الفاكهي/١٩٣.

ص - ثم العلم، وهو إما شخصي: كزيد، أو جنسي كأسامة، وإِمَّا ٱسم كما مثَّلنا، أو لقب كزين العابدين، وقُفَّه، أو كنية كأبي عمرٍو وأُمّ كلثوم.

وَيُؤَخَّر اللقب عن الأسم تابعاً له مطلقاً، أو مخفوضاً بإضافته إن أُفرد كسعيد كرزٍ.

ش - **الثاني من أنواع المعارف: العَلَم**، وهو ما عُلِّق على شيء بعينه غير متناولٍ ما أشبهه.

وينقسم بٱعتبارات مختلفة إلى أقسام متعدِّدَة:

- فينقسم بٱعتبار تشخُّص مسماه وعدم تشخُّصِه - إلى قسمين[١]: عَلَم شخصيٍّ وعَلَم جنسيّ، **فالأول**: كزيد وعمرٍو، **والثاني**: كأسامة للأسد، وثُعَالة للثعلب، وذُؤالة للذئب؛ فإِنَّ كُلّاً من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس[٢]؛ تقول: لكل أسد رأيته: هذا أسامةُ مقبلاً، وكذا البواقي.

ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو، فتقول: «أسامة أشجع من ثُعالة» أي[٣]: تقول: الأسد أشجع من الثعلب، أي:

(١) وفي المطبوع: علم شخص وعلم جنس. وهو كذلك في (ت).

(٢) اسم الجنس موضوع للماهية مع التعيين، أي: للحقيقة من حيث هي هي أي: لا يقيد الفردية والتعيين. وقال ٱبن يعيش: «ٱسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة» شرح المفصّل ١/٧٢.

(٣) هذه العبارة: «أي: تقول: الأسد أشجع من الثعلب» مثبتة في المخطوطات ساقطة من المطبوع.

صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة، ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهدٌ في أسد خاص: **ما فعل أسامةُ**؟.

- وبٱعتبار ذاته إلى مفرد ومركَّب، **فالمفرد** كزيد وأسامة، **والمُرَكَّب** ثلاثة أقسام:

- **مُركَّب تركيبَ إضافة** كعبد الله، وحكمه أن يُعْرَبَ الجزءُ الأَوَّلُ من جزأيه بحسب العوامل الداخلة عليه، ويُخْفَضَ الثاني بالإضافة دائماً.

- **ومركَّب تركيب مَزْج**[(١)]: كبعلبك[(٢)] وسيبويه[(٢)]، وحكمه أن يُعْرَب بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجرّاً، كسائر الأسماء التي لا تنصرف، هذا إذا لم يكن مختوماً بـ «وَيْه»، كبعلبك، فإن خُتِم بها بُني على الكسر كـ «سيبويه»[(٣)].

---

(١) هو كل كلمتين نزلت الثانية منزلة تاء التأنيث من الأسم قبلها.
انظر شرح المفصل ١/٨٠.

(٢) والأصل قبل التركيب: بعل وبك فٱمتزجتا وصارتا كالكلمة الواحدة، وحكمها فتح آخر أولهما. شرح التصريح ١/١١٨. قلت: هو مركَّب من بعل، وهو ٱسم لبلدة، وبك ٱسم صاحب هذه البلدة، جُعِلَا ٱسماً واحداً.
وسيبويه: كلمة فارسية معناها رائحة التفاح، وهو لقب أبي عمرٍو عثمان بن قنبر. قال ٱبن يعيش: ومن هذا النوع سيبويه... إلَّا أنه مركَّب من ٱسم وصوت أعجمي. فانحط عن درجة إسماعيل وإبراهيم فَبُني على الكسر لذلك» شرح المفصَّل ١/٨٠.

(٣) وٱختار الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف. انظر شذور الذهب/٨٩.

- **ومركَّب تركيب إسناد**، وهو ما كان جملة في الأصل كـ «**شاب قرناها**»، وحكمه أن العوامل لا تؤثِّر فيه شيئاً، بل يُحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل.

وينقسم **إلى ٱسم وكنية ولقب**، وذلك لأنه إن بُدئ بأب أو أُمّ كان كنية كأبي بكر وأم بكر، وأبي عمرٍو وأُم عمرٍو.

وإلَّا فإن أشعر برفعة المسمَّى كزين العابدين، أو ضَعَته كقُفة وبَطّة، وأنف الناقة[١]، فَلَقَب، وإلَّا فٱسم كزيد وعمرٍو.

- وإذا ٱجتمع الٱسم مع اللقب وَجَبَ - في الأفصح - تقديم الٱسم وتأخير اللقب[٢]، ثم إن كانا مضافين كـ «عبد الله زين العابدين»، أو كان الأول مفرداً، والثاني مضافاً كـ «زيد زين العابدين»، أو كان الأمر بالعكس كـ «عبد الله قفّة» - وَجَبَ أن يكون الثاني تابعاً للأول في إعرابه، إمَّا على أنه بدلٌ منه، أو عطفُ بيان عليه، وإن كانا

---

(١) وأنف النَّاقة لقب جعفر بن قُرَيْع، وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة، ذبح أبوه جزوراً، وقسَّمه بين نسائه، فبعثته أُمّه إلى أبيه، ولم يبقَ إلَّا الرأس، فقال له: شأنك به، فأدخل يديه في أنفها وجعل يجره فلقب به، وكانوا يغضبون منه، فلما مدحهم الحطيئة بقوله:

قومٌ هم الأنفُ والأذنابُ غيرهمو ... ومن يُسَوِّي بأنفِ الناقةِ الذَّنبا

صار اللقب مدحاً. سجاعي/٤٥.

(٢) نحو: زيد أنف الناقة.

مفردَيْن: كـ «زيدٌ قفةٌ»، و«سعيدٌ كرزٌ»[1]، فالكوفيون والزَّجَّاج يجيزون وجهين[2].

أَحدهما: إتباع اللقب للأسم كما تقدَّم في بقية الأقسام. **والثاني**: إضافة الأسم إلى اللقب. وجمهور البصريين يوجبون الإضافة. والصحيح الأول. والإتباع أقيس من الإضافة، والإضافة أكثر.

* * *

(١) والكُرْز: خُرْج الراعي، واللئيم، والحاذق، وفيه غير ذلك. راجع القاموس.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/١٢٣ وعند الكوفيين الإتباع. تقول: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيداً كُرزاً، ومررت بسعيدٍ كُرزٍ.

ص - ثم الإشارة، وهي «ذا» للمُذَكَّر، وذِي، وذِه، وتي وتِهْ، وتَا للمُؤَنَّث، وذان وتان للمثنَّى، بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، وأُولاءِ لجمعهما، والبعيدُ بالكاف مجرَّدةً من اللَّام مطلقاً، أو مقرونة بها، إلَّا في المثنَّى مُطلقاً، وفي الجمع في لغة مَن مَدَّه، فيما تقدّمته «ها» التنبيه.

ش - الثالث من أنواع المعارف: ٱسم الإشارة[(١)].

وينقسم - بحسب المشار إليه - إلى ثلاثة أقسام: ما يُشار به للمفرد، وما يُشار به للمثنَّى، وما يُشار به للجماعة، وكلّ من هذه الثلاثة ينقسم إلى مُذَكَّر ومُؤَنَّث.

- فللمفرد المُذَكَّر لفظة واحدة وهي «ذا»[(٢)].
- وللمفردة المُؤَنَّثة عَشْرَةُ ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال وهي: ذي، وذهي بالإشباع، وذِهِ بالكسر، وذِهْ بالإسكان، وذاتُ[(٣)]، وهي أغربها، وإنما المشهور ٱستعمال «ذات» بمعنى صاحبة، كقولك:

---

(١) هي الأسماء التي يشار بها إلى المسمّى، وفيها من أجل ذلك معنى الفعل، وإنَّما بُنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وهو حرف لم يُنطَق به، وقيل: إنه بُني لشبهه بالمضمر. انظر شرح المفصَّل ٣/ ٢٨٠، والهمع ١/ ٢٥٧، والكتاب ١/ ٢٥٦.

(٢) انظر أصل هذا اللفظ عند البصريين والكوفيين، فهو عند الكوفيين الذال وحدها، والألف مزيدة للتكثير، وعند البصريين وزنه فَعْل محذوف اللام، وألفه منقلبة عن ياء، وذهب فريق ثالث إلى أنّ أصله من الواو من باب شويت ولويت. انظر شرح المفصَّل ٣/ ٢٩٢ - ٢٨٣.

(٣) بالضم، وأغربها، أي غريبة من أسماء الإشارة فٱسم التفضيل ليس على بابه. سجاعي/ ٤٦.

«ذات جمال»، أو بمعنى «التي» في لغة بعض طيئ، حكى الفرَّاء[1] «**بالفضل ذو فَضّلكم اللهُ به، والكرامة التي أكرمكم الله بَهْ**»، أي: التي أكرمكم الله بها، فلها حينئذٍ ثلاثة ٱستعمالات.

وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي: تي، وتهي بالإشباع، وتِهِ بالكسرة، وتِهْ بالإسكان، وتا.

- ولتثنية المُذَكَّر «**ذان**»، بالألف رفعاً، كقوله تعالى[2]: ﴿فَذَانِكَ

(١) جاء في الأزهية هذا القول عن الفرَّاء «بَه» أي: بها، وفي أمالي الشجري «**بها**»، وأوضح المسالك «بَه» أيضاً.
ويبدو أن قولهم: «بها» إنما هو تفسير لقوله: «بَه»، وشرح الأشموني ١/١١٨، وٱنظر أوضح المسالك ١/١١١، والأزهية/٣٠٤، وأمالي الشجري ٣/٥٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤١٠، وٱنظر صدر هذا القول في الأرتشاف/١٩١٨.
قال الهروي: «يريد: بها فلما أسقط الألف جعل الفتحة التي كانت في الهاء في الباء عوضاً منها». وٱنظر حاشية الطناحي في أمالي الشجري، وشرح التسهيل ١/١٩٥ – ١٩٦، وشرح التصريح ١/١٣٨، وشرح جُمل الزَّجَّاجي ١/١٧٧.

(٢) ﴿مِن رَّبِّكَ﴾. وذكر ٱبن يعيش أن قوماً ذهبوا إلى أنه تثنية صناعية، والنون عوض من الحركة والتنوين كما كانت في الزيدان.
وقال آخرون: إنّ النون في هذان وهذين عوض عن الألف الأصلية حين تُحْذَفُ في التثنية لٱلتقاء السَاكنين.
وذهب فريق ثالث إلى أنها ليست تثنية صناعية، وإنما هي صيغة للتثنية كما صيغت اللذان واللتان للتثنية، وليست النون عوضاً عن الحركة والتنوين، ولا عوضاً من الحرف المحذوف.
انظر شرح المفصَّل ٣/٢٨٤، وتوضيح المقاصد ١/١٠٩، والأرتشاف/٩٨٤.

﴿بُرۡهَٰنَانِ﴾ [سورة القصص ٢٨/٣٢]. و«ذين» بالياء جرّاً ونصباً، كقوله تعالى[١]: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ﴾ [سورة فُصِّلَت ٤١/٢٩].

- ولتثنية المُؤَنَّث: «تان»، بالألف رفعاً، كقولك: جاءتني هاتانِ، وهاتين بالياء جرّاً ونصباً، كقوله تعالى[٢]: ﴿إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾.
- ولجمع المُذَكَّر والمُؤَنَّث: «أولاء». قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/٥]، وقال تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ [سورة هود١١/٧٨].

وبنو تميم يقولون[٣]: «أولى» بالقصر، وقد أشرت إلى هذه اللغة بما ذكرته بعدُ من أن اللّام لا تلحقه في لغة من مَدَّه.

- ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً، أو بعيداً[٤].
- فإن كان قريباً جيء بٱسم الإشارة مجرَّداً من الكاف وجوباً، ومقروناً

---

(١) واللَّذَيْن ٱسم موصول، شَبَّه ٱسم الإشارة بالأسم الموصول في هذه الحالة، وتعقَّبه الشيخ محمد، وليس له ذلك، وليس سهواً منه، فهو يقابل صيغة بصيغة، وليست صناعيَّة. وقد تبع الشيخ ما ذهب إليه السجاعي. وهو كذلك. انظر الحاشية/٤٦.

(٢) سورة القصص ٢٨/٢٧: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾، وهي صيغ للتثنية، وأسماء مخترعة لها، وليست تثنية صناعيَّة.

(٣) القصر لغة تميم، والمَدُّ لغة الحجاز، وجعل ٱبن مالك المدّ لغة للحارثيين، والقصر لغة تميم.
انظر المساعد ١/١٨٤، والأرتشاف/٩٧٥، وشرح التسهيل لأبن مالك ١/٤٤١.

(٤) ذكر أبو حيان ثلاث مسافات: ذا: للمفرد قريب، والوسط: ذاك، وللبعيد باللّام والكاف: ذلك. انظر الأرتشاف/٩٧٤ – ٩٧٥، وشرح التسهيل لأبن مالك ١/٢٥٠.

بـ «ها» التنبيه جوازاً، تقول: «جاءني هذا»، و«جاءني ذا»، ويُعْلَمُ أن «ها» التنبيه تلحق ٱسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أنها إذا لحقته لم تلحقه لام البُعد.

- وإن كان بعيداً وجب ٱقترانه بالكاف: إمَّا مجردة من اللَّام، نحو: «ذاك»، أو مقرونةً بها، نحو: «ذلك».
- **وتمتنع اللام في ثلاث مسائل:**

إحداها: المثنى، تقول: ذانكِ، وتانكِ، ولا يُقال: ذانِ لَكَ، ولا تانِ لَكَ.

الثانية: الجمع في لغة من مَدَّه، تقول: أولئك، ولا يجوز أولاءِ لَكَ، ومن قصره قال: «أولا لِك»[١].

الثالثة: إذا تقدَّمت عليها «ها» التنبيه، تقول: «**هذاك**»[٢] ولا يجوز «هذٰلك».

* * *

(١) قال ٱبن يعيش: وقالوا: «أُلالك» اللام فيه زائدة؛ لقولهم: في معناه: ألاك. وأما قوله:

أولئك قومي لم يكونوا أُشابةً وهل يَعِظُ الضِّليلَ ألَّا أولالكا

«قوله: أولالك: باللام، وهو شاهد على صحة الٱستعمال....

انظر شرح المفصَّل٩/٢٨٩. والأُشابة: الأخلاط من الناس.

(٢) قال ٱبن عقيل: «فإن تقدَّم حرف التنبيه الذي هو «ها» على ٱسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها، فتقول: «هذاك»، وعليه قوله:

رأيتُ بني غبراءَ لا ينكرونني ولا أهلُ هذاكَ الطِّرافِ الممدَّدِ.

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام، فلا تقول: هذالك.

انظر ١/١٣٤ - ١٣٥، وبني غبراء: الفقراء، وأهل الطراف الممدد: الأغنياء. شرح التسهل: ١/٢٤٤.

ص - ثم الموصول، وهو: الذي، والتي، واللذان، واللتان، بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً، ولجمع المذكر: «الذين» بالياء مطلقاً، والأُلى ولجمع المؤنَّث اللائي واللاتي، وبمعنى الجمع: مَن وما وأيّ وأل. في وصف صريح لغير تفضيل، كالضّارب، والمضروب، و«ذو» في لغة طيّئ و«ذا» بعد «ما» أو «مَن» الآستفهاميتين، وصلة «أل» الوصف، وصلة غيرها: إما جملة خبرية ذات ضمير مطابق للموصول يسمى عائداً، وقد يُحْذَف نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾.

أو ظرفٌ أو جارّ ومجرورٌ تامّان متعلِّقان بـ «اَستقرّ» محذوفاً.

ش - **الباب الرابع من أنواع المعارف: الأسماء الموصولة**[1]، وهي المفتقرة إلى صِلة وعائد، وهي على ضربين: **خاصّة، ومشتركة:**

- **فالخاصَّة: «الذي»** للمذكر، و**«التي»** للمؤنث، و**«اللذان»** لتثنية المُذَكَّر، و«اللتان» لتثنية المُؤَنَّث. ويُستعملان[2] بالألف رفعاً،

---

(١) ترك المصنف الموصولات الحرفية: أَنَّ وَأَنْ، وكي، وما، ولو، فجاء بابها مفرقاً في مواضع لا تخفى عليك.. ولم يذكرها اَبن مالك أيضاً، وذكرها اَبن عقيل في شرحه قبل الحديث عن الموصولات الآسمية، انظر ١٣٨/٢ وما بعدها.

(٢) أي: يُعرَبان بالألف في الرفع، وبالياء في الجر والنصب، والمراد بذلك البناء، وسوف ترى تفصيل ذلك والخلاف فيه.

وبالياء جرّاً ونصباً، و«**الأُلى**»[١] لجمع المُذَكَّر، وكذلك[٢] «الذين»، وهو بالياء في أحواله كلّها، وهُذَيل وعُقَيل يقولون[٣]: «**الّذون**» رفعاً و«الذين» نصباً وجرّاً، و«**اللائي**» و«**اللاتي**»[٤]، ولك فيها إثبات الياء وتركها[٥].

- **والمشتركة: مَن، وما، وأيّ، وأل، وذو، وذا، فهذه الستة تُطْلَقُ على المفرد والمثنّى والمجموع، المذكر من هذا كلّه، والمُؤَنَّث، تقول في** «مَن»: يعجبني مَنْ جاءك، ومَن جاءتك، ومَن جاءاك[٦]، ومن جاءتاك، ومن جاءوك[٧]، ومن جِئْنَكَ[٨].

- وتقول في «ما» لمن قال: ٱشتريتُ حماراً، أو أتاناً، أو حمارين، أو أتانين، أو حُمُراً، أو أُتناً: أعجبني ما ٱشتريته، وما ٱشتريتَها، وما

---

(١) ويكتب بغير واو لتمييزه عن ٱسم الإشارة «أولى» بالقصر على لغة تميم، والفرق بينها وبين أولى المقصورة من أولاء حَذْفُ الواو من الموصولة وإدخال «أل» على الموصول. ومنه قول عبيد:

نحن الأُلى فَٱجمع جمو عَك ثم وَجّهْم إلينا

أي: نحن الأُلى تعرفهم، وٱنظر كتابي موسوعة قواعد الكتابة/٢٦٦ – ٢٦٧، وكتاب الكتاب لأبن خالويه/٤٣.

(٢) أي: مثل «الأُلى» في الدلالة على الجمع.

(٣) انظر مغني اللبيب ٥/١٥٧.

(٤) واللواتي: الجمع الثالث للإناث.

(٥) تقول: اللاءِ، واللاتِ، والحَذْف للتخفيف، والإثبات هو الأصل.

(٦) عند الشيخ محمد: «من جاآك» كذا، وليس بالصواب؛ لأن الألف ضمير، وليست للمدّ.

(٧) ويجوز فيه: من جاؤوك.

(٨) جاء عند الشيخ محمد «من جئتك» بالتاء، وهو تحريف، وإنما هو بنون النِّسوة.

ٱشتريتهما، وما ٱشتريتهم[١]، وما ٱشتريتهنَّ. وكذلك تفعل في البواقي.

- وإنما تكون «أل» موصولةً بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل[٢]، وهو ثلاثة: ٱسم الفاعل كالضارب، وٱسم المفعول كالمضروب، والصِّفَة المُشبَّهة كالحَسَن[٣].

فإذا دخلت على ٱسم جامد كالرجل، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصَّاحب[٤]، أو على وصف التفضيل كالأَفْضَل والأَعلى فهي حرف تعريف.

- **وإنما تكون «ذو» موصولة[٥] في لغة طيئ خاصَّة**، تقول: جاءني وذو قام. وسُمع من كلامهم[٦]: «**لا وذو في السماء عرشُه**». وقال شاعرهم[٧]:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدّي ... وَبِئْري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

---

(١) نزّل الحمر منزلة العقلاء، ولعلَّ الصواب وما ٱشتريتها. انظر السجاعي/٤٧، ولا عذر للمصنّف ولا ينفعه كلام السجاعي في قبول ذلك منه، وتعقبه الشيخ محمد، وٱنظر شرح التسهيل ١/١٩٦.

(٢) أي: ليس داخلاً على ٱسم تفضيل كما ذكر في آخر النَّصّ: كالأفضل.

(٣) وعند إعراب الوصف الصريح يكون الإعراب لجملة الكلمة، وإن دلَّت «أل» على أنها بمعنى «الذي». انظر شرح المفصَّل ٤/٤٠، ومثَّل لذلك بإعراب: القائمُ زيدٌ، وذكر أنَّ في ٱسم الفاعل ضميراً عائداً على «أل».

(٤) الصَّاحب ليس جامداً لكنه بمعنى الجامد وهو «ذو».

(٥) انظر شرح ٱبن عقيل ١/١٤٩، وشرح التسهيل ١/١٩٩، وشرح المفصَّل ٤/٢٤، وهي «ذو» التي بمعنى صاحب.

(٦) لم أجد هذا النقل عن العرب في مرجع آخر مما بين يديّ.

(٧) قائله سنان بن الفحل الطائي يخاطب عبد الرحمن بن الضَّحاك في بئر تنازعا عليه، والشاهد فيه مجيء «ذو» في الموضعين بمعنى الذي، أو التي. =

- **وإنما تكون «ذا» موصولة بشرط أن يتقدمها «ما» الأستفهاميّة، نحو:** ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ﴾ [سورة النحل ١٦/٢٤، ٣٠]، أو «مَن» الأستفهامية نحو قوله[1]:

وقصيدةٍ تأتي الملوكَ غريبةٍ قد قلتُها لِيُقَال: مَن ذا قالها؟

أي: ما الذي أنزل ربكم؟ ومَن الذي قالها؟

- فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي أسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة؛ خلافاً للكوفيين، وأستدلوا بقوله[2]:

عَدَسْ، مالعبّادٍ عليكِ إمارةٌ أَمِنْتِ، وهذا تحملين طليقُ

= ومعنى «طويت» أي: بنيتها بالحجارة.

انظر شرح المفصل ٤/٢٤، والخزانة ٢/٥١١، والإنصاف/٣٨٤، وأمالي الشجري ٣/٥٥، وهمع الهوامع ١/٢٨٩.

(١) قائله الأعشى ميمون بن قيس.

الشاهد فيه: «من ذا قالها» جاء «ذا» موصولاً، أي: من الذي قالها.

وقصيدة: مبتدأ مجرور لفظاً بـ «ربّ» المنوية بعد الواو.

انظر شرح التسهيل ١/١٩٨ «وغريبةٍ»، وشرح شذور الذهب/١١٧، وهمع الهوامع ١/٢٨٩.

(٢) قائله: يزيد بن مفرغ الحميري. وعدس: لها معان منها زجر البَغْل، وربما سُمّي البَغْلُ بذلك، وعَبّاد أخو عُبَيْد الله بن زياد قاتل الحسين، والإمارة الحكومة.

والشاهد فيه هذا: أسم موصول، وجملة تحملين: صلة، والعائد مَحْذُوف أي: تحملينه.

شرح شذور الذهب/١٤٧، وأنظر مغني اللبيب ٥/٤١٤، وشرح المفصل ٢/٤٦، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/١٠، وهمع الهوامع ١/٢٩٠.

قالوا[1]: وهذا: موصول مبتدأ، وتحملين: صلته، والعائد محذوف، وطليق خبره، والتقدير: والذي تحملينه طليقٌ.

وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون «ذا» للإشارة[1]، وهو مبتدأ، وطليق: خبره، و«تحملين» جملة حالية، والتقدير: وهذا طليقٌ في حال كونه محمولاً لك.

ودخول حرف التنبيه عليها يدلُّ على أنها للإشارة لا موصولة.

فهذا خلاصة القول في تعداد الموصولات: **خاصِّها ومشتركِها**.

فأما الصِّلة[2] فهي على ضربين: جملة، وشبه جملة، والجملة على ضربين: **ٱسميَّة وفعليَّة**، وشرطها أمران:

- **أحدهما: أن تكون خبريَّة**، أعني محتملةً للصدق والكذب، فلا يجوز جاء الذي اضرِبْه، ولا جاء الذي بعتُكَه، إذا قصدت به الإنشاء، بخلاف: جاء الذي أبوه قائم، وجاء الذي ضربتُه.
- **والثاني**: **أن تكون مشتملة على ضمير مطابقٍ** للموصول في إعرابه وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه، نحو: جاء الذي أكرمتُه، وجاءت التي أكرمتُها، وجاء اللذان أكرمتهما، وجاءت اللتان أكرمتهما، وجاء الذين أكرمتهم، وجاءت اللاتي أكرمتهن.

---

(١) شرح المفصَّل ٢/٤٦ و٤/٨٢.
وذكر ٱبن يعيش أن الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة، وإن تكن معها «ما»، وٱحتجوا بأشياء منها قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [سورة طه ٢٠/١٧]، وٱنظر الإنصاف/٧١٧، المسألة/١٠٣.

(٢) وجملة الصِّلة لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقع المفرد. شرح المفصَّل ٤/٦.

وقد يُحْذَفُ الضمير سواء كان **مرفوعاً**، نحو قوله تعالى[١]: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [سورة مريم ١٩/٦٩]. أي: الذي هو أشد.

أَو منصوباً، نحو[٢]: «وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيْهِم» [سورة يس ٣٦/٣٥]. قرأه غير حمزة وشعبة ﴿عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بِحَذْفِها.

أَو مخفوضاً بالإضافة كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [سورة طه ٢٠/٧٢]، أي: ما أنت قاضيه. وقول الشاعر[٣]:

ستُبْدي لك الأيامُ ما كنتَ جاهلاً ... ويأتيكَ بالأخبارِ مَنْ لم تُزَوِّدِ

أي: ما كنت جاهله.

---

(١) وجملة «هو أشدّ» هي جملة الصِّلة للموصول «أيّهم».

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وغيرهم: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ بالهاء موافقة لمصاحفهم بالتصريح بالضمير العائد.
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وغيرهم: «وَمَا عَمِلَتْ» بغير هاء موافقة لمصاحفهم.
وما: موصولة أو موصوفة أو نافية.
- فإن كانت **موصولة** فالعائد مَحْذُوف على قراءة حمزة ومن معه. وكذا إذا كانت «ما» **موصوفة** فالهاء لـ «ما».
انظر معجم القراءات ٧/٤٨٤، والمراجع فيه.

(٣) قائله طرفة.
والشاهد فيه: جاهلاً، أي: بِحَذْف الضمير العائد على «ما»: جاهله، وهو مجرور بالإضافة. وحُذِفَ في البيت عائد آخر يعود على «مَن» أي: من لم تزوِّده.
انظر البيت في معلقته. شرح القصائد السبع لابن الأنباري/٢٣٠، وهو قبل آخرها برقم/١٠١.

أو مخفوضاً بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/٣٣]، أي: منه[(١)]».

وقول الشاعر[(٢)]:

نُصَلّي للذي صَلَّتْ قريشٌ ونعبده وإنْ جَحَدَ العمومُ

أي: نصلِّي للذي صلَّت له قريش.

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر.

- **وشبه الجملة ثلاثة أشياء**: الظرف، نحو: «الذي عندك»، والجار والمجرور، نحو: «الذي في الدار»، والصِّفة الصَّريحة[(٣)]، وذلك في صلة «أل» وقد تقدَّم شرحه. وشرط الظرف، والجار والمجرور أن يكونا تامَّين[(٤)]؛ فلا يجوز «**جاء الذي بك**»، ولا «**جاء الذي أمسِ**» لنقصانهما،

(١) أشار الشارح بهذا إلى أنه لا يُحْذَفُ المجرور إلَّا إن كان الجار مماثلاً لما جرَّ الموصول لفظاً ومعنى، أو معنىً فقط، فالأول نحو: مررتُ بالذي مررتَ به، والثاني: نحو حللتُ في الذي حللت به، فإن كانا مختلفين في اللفظ والمعنى لم يجز ذلك نحو: «**وهو على من صبَّهُ الله عَلْقَمُ**»، أي: عليه، ومررتُ بالذي مررتَ به. سجاعي/٤٩، وانظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/١٨٥.

(٢) قائله غير معروف.
والشاهد فيه: قوله: للذي صلت قريش، أي: له، فحذف العائد.
انظر شرح التسهيل ١/٢٠٥، وشرح جُمُل الزَّجَّاجي ١/١٨٥.

(٣) مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصِّفة المشبَّهة.

(٤) ذكر أبو حيان أن ضابط التام أن يكون تعلّقهما بالكون العام يحصل به فائدة، وضابط الناقص أن يكون تعلّقهما بالكون العام لا يحصل به فائدة. سجاعي/٤٩.
وعند ابن مالك: لا بُدَّ من تعلّقهما بفعل لا يستغني عن فاعل... شرح التسهيل ١/٢١١، وانظر شرح التصريح ١/١٤١.

وحكى الكسائي: «**نزلنا المنزلَ الذي البارحةَ**»، أي: الذي نزلناه البارحةَ، وهو شاذّ.

وإذا وقع الظرفُ والجار والمجرور صلةً كانا متعلِّقين بفعل محذوف وجوباً تقديره «ٱستقرّ»[1]، والضمير الذي كان مستتراً في الفعل ٱنتقل منه إليهما.

* * *

(١) وما كان بمعناه: ثبت، وحصل، ووجد، قال ٱبن مالك: وتقدير الفعل هنا مجمع عليه.

ص - ثم ذو الأداة وهي «أل» عند الخليل وسيبويه لا اللَّام وَحْدَها، خلافاً للأخفش، وتكون للعهد نحو: ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ و«جاء القاضي»، أو للجنس كـ «أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ»، و﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾، أو لاستغراقٍ في أفراده، نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾، أو صفاته، نحو: «زيدٌ الرجلُ».

ش - **النوع الخامس من أنواع المعارف: ذو الأداة**، نحو: الفَرَس والغُلام، والمشهور بين النحويين أن المعرِّف[1] «أل» عند الخليل،

(١) راعى ٱبن مالك ذكر هذا الخلاف في الخلاصة في البيت/١٠٦، فقال:

أَلْ حرفُ تعريفٍ أو اللامُ فقطْ فَنَمَطٌ عَرّفتَ قُلْ فيه النَّمط

والمصنّف هنا ذكر أن «أل» هي المعرِّفة عند الخليل وسيبويه، وفي الشرح ذكر أن المعرِّف «أل» عند الخليل، واللام عند سيبويه.

ووقف المرادي عند شرح البيت فأخذ رأيه كما ورد في المتن، وجعل اللام هي القول الثالث، ومثله عند ٱبن طولون، وهناك مذهب رابع وهو أن المعرّف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو قول المبرِّد، وخالف النحويون ما ذكره في المتن، وٱتّبعوا ما ذهب إليه في الشرح.

وما ذكره في المتن هنا ذكر مثله في التسهيل. قال: «وهي «أل» وفاقاً للخليل وسيبويه». وقد ذكرتُ تفصيل هذا في «خلاصة شروح الألفية/٢٣٦»، وٱنظر شرح التسهيل ١/١٣٦، وشرح ٱبن عقيل ١/٧٧، وشرح ٱبن الناظم/٣٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٥٥، وٱنظر الخلاف في شرح المفصل ٤/١٦.

واللّام وحدها عند سيبويه، ونقل ٱبن عصفور الأول عن ٱبن كَيْسان، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش.

وزعم ٱبن مالك[١] أنه لا خلاف[٢] بين سيبويه والخليل في أنّ المعرِّف «أل»، وقال: **وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة هي أم أصلية؟**

وٱستدلَّ على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه.

وتلخّص في المسألة ثلاثة مذاهب:

أَحدها أن المعرِّف «أل» والألف أصل.

والثاني: أن المعرِّف «أل» والألف زائدة.

والثالث: أن المعرِّف اللّام وحدها.

والٱحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء.

وتنقسم «أل» المعرِّفة إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك أنها إمّا لتعريف العهد، أو لتعريف الجنس، أو للٱستغراق.

- **فأَمَّا التي لتعريف العهد**[٢]؛ فتقسم قسمين؛ لأنَّ العهد إِمَّا ذكريّ وإمَّا

---

(١) «قال ٱبن مالك: «وهو موافق لما رُوي عن الخليل فلولا أنه [أي سيبويه] نسبها أي: [الهمزة] إلى الزيادة لحكمت بموافقة الخليل مطلقاً إلَّا أنَّ الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنها مقطوعة في الأصل... وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كٱعتداده بهمزة «اسمع» ونحوه». شرح التسهيل ١/٢٥٣ – ٢٥٤، وٱنظر الكتاب ٢/٣٠٥ – ٣٠٨.

(٢) قال ٱبن يعيش: «فأما تعريف العهد فنحو قولك: جاءني الرجل، تخاطب بهذا من بينك وبينه عهد في رجل تشير إليه» ٩/١٨، وفي مغني اللبيب ١/٣١٥ ذكر العهد الذكري. والمعهود الذهني، والمعهود الحضوري، ومثَّل لكل حالة من الأنواع الثلاثة.

ذهنيّ، **فالأَوَّل**: كقولك: «اشترَيتُ فَرَساً ثم بعتُ الفرسَ»، أي: بعت الفَرَس المذكور، ولو قلت: «ثم بعتُ فرساً» لكان غيرَ الفرس الأول.

قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [سورة النور ٢٤/٣٥].

والثاني: كقولك: «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عَهْدٌ في قاضٍ خاص.

- وأمَّا التي لتعريف الجنس(١)؛ فكقولك: **«الرجلُ أفضلُ من المرأة»** إذا لم ترد به رجلاً بعينه، ولا ٱمرأة بعينها، وإنَّما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو. ولا يصح أن يُراد بهذا أنَّ كل واحد من الرِّجال أفضلُ من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه. وكذلك [قولهم](٢): **«أهلك النَّاسَ الدينارُ والدرهمُ»**، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٣٠].

و«أل» هذه هي التي يُعَبَّر عنها بالجنسية، ويُعَبَّر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية، وبالتي لبيان الحقيقة.

---

(١) إدخال اللام هنا لتعريف الجنس جميعه لا لتعريف شخص منه نحو قولك: المَلَك أفضل من الإنسان، كذا شرح المفصَّل ٩/١٧، ومغني اللبيب ١/٣١٩، وٱنظر اللّامات/٢١.

(٢) في الهمع ١/٢٧٥ «أهلك الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البيض».

وٱنظر الكامل/٧٩٥، وسرّ الصناعة/ ١٥، ٣٥، والمقتضب ٢/١٤٣، ٤/١٣٨، وشرح المفصَّل ٣/٥، ٧/١٣٠، ٩/١٧، وشرح التسهيل ١/٢٥٩.

- وأمّا التي للاستغراق فعلى قسمين؛ لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد، أو باعتبار صفات الأفراد.
- **فالأول**(١)، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [سورة النساء ٤/٢٨]، أي: كل واحد من جنس الإنسان ضعيف.
- **والثاني**(٢)، نحو قولك: «أنت الرجل»، أي: الجامع لصفات الرِّجال المحمودة.
- **وضابطُ الأولى**: أن يصحَّ حلولُ «**كلّ**» محلّها على جهة الحقيقة؛ فإنه لو قيل: «وخلق كلّ إنسان ضعيفاً» لصحَّ ذلك على جهة الحقيقة.
- **وضابطُ الثانية**: أن يصح حلولُ «كلّ» محلها على جهة المجاز، فإنه لو قيل: «**أنت كلّ رجل**» لصحَّ ذلك على جهة المبالغة، كما قال عليه الصلاة والسلام(٣): «**كلُّ الصَّيْد في جَوْف الفَرَا**». وقول الشاعر(٤):

وليس على الله بِمُسْتَنْكَرٍ ... أن يجمعَ العالَمَ في واحد

---

(١) وهو استغراق حقيقة الأفراد.

(٢) أي بأن يراد به جميع صفات أفراده. قال السجاعي: «والمراد أنه أريد الحقيقة ملاحظاً فيها الصفات».

(٣) قال هذا النبي ﷺ لأبي سفيان بن حرب يتألَّفه بذلك.
وذكر هذا الميداني في مجمع الأمثال ٢/١٣٦ وذكر قصته «... قال ﷺ: يا أبا سفيان أنت كما قيل: **كل الصَّيْد في جوف الفَرَا. يتألفه على الإسلام... يُضْرَبُ** لمن يَفْضُل أقرانه». وانظر شرح التصريح ١/١٥٠.
وقال الهروي: الفرا: مقصور حمار الوحش.

(٤) قائله أبو نواس. وقوله: العالم في واحد، أي: صفات العالم في واحد.
انظر شرح التصريح ١/١٥٠. وفي الديوان/٢٠٢:
وليس لله بمُستنكَرٍ ... ...

ص - وإبدال اللَّام ميماً لغةٌ حِميريَّةٌ:

ش - لغة حِمْيَر[1] إبدال لام «أل» ميماً، وقد تكلَّم النبي ﷺ بلغتهم؛ إذ قال[2]: «**ليس من امبرِ امصيامُ في امسفرِ**».

وعليه قول الشاعر[3]:

ذاك خليلي وذو يُواصِلُني ... يرمي ورائي بٱمْسَهْمِ وٱمسَلِمَةْ

* * *

(١) قال ٱبن يعيش: «وقوم من العرب يبدلون من لام التعريف ميماً، وهي يمانية، فيقول: ٱمْرَجُل في «الرجل» وذكر بعد ذلك أنها لغة لطيئ. انظر ٩/٤٨، ٢٠. وعند الهروي هي لغة أهل اليمن أو حمير، وأما الرماني فقد ذهب إلى أنها لغة هُذَيل. انظر الأزهية/١٤٢، ومعاني الأخفش/٢٩، ومعاني الحروف للرماني/٧١.

(٢) ويُرْوَى أن النمر بن تولب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ليس من ٱمبرِ ٱمصيامُ في ٱمسفر**». وذكر السيوطي في حاشية على مغني اللبيب: هذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده والطبراني في معجمه الكبير من حديث كعب بن عاصم، وسنده صحيح...». شرح الشافية ٤/٤٥٤، وذكر ٱبن يعيش أن النمر لم يروِ غيره. ووجدت الحديث في الجامع الصغير ٢/٣٢٨ البر - الصِّيام، بالألف واللام، وهو كذلك في البخاري ٣/٣٠، وصحيح مسلم ٣/١٤٢ على اللغة الشائعة. وٱنظر التحقيق في الحديث في تعليقي على مغني اللبيب ١/٣٠٩، وٱنظر شرح المفصَّل ٩/١٩.

(٣) قائله بُجَيْر بن عَنَمة الطائي. وذكروا أن البيت ملفَّق من بيتين وهما:

وإنّ مولاي ذو يعاتبني ... لا إحْنةٌ عنده ولا جَرِمةْ

ينصرني منك غير معتذر ... يرمي ورائي بأمْسَهمِ وأمْسَلِمَةْ

كذا جاء عند البغدادي في شواهد شرح الشافية/٤٥٢، ونقل ٱبن منظور هذا عن البغدادي في شرح الشواهد. والسَّلِمة: الحجارة البيض...

انظر شرح المفصَّل ٩/١٩، ومغني اللبيب ١/٣٠٨، وشرح الشواهد للبغدادي ١/٢٨٧، والجنى الداني/١٤٠، والأزهية/١٤٢، وهمع الهوامع ١/٢٢٠.

ص - والمضافُ إلى واحد مما ذُكِر، وهو بحَسَب ما يُضافُ إليه، إلَّا المضاف إلى الضمير فكالعَلَم.

ش - **النوع السادس من أنواع المعارف**: ما أضيف[١] إلى واحد من الخمسة المذكورة، نحو: «غلامي، وغلام زيد، وغلام هذا، وغلام الذي في الدار، وغلام القاضي».

- ورتبته في التعريف كرتبة ما أُضيف إليه، فالمضافُ إلى العَلَم في رتبة العَلَم، والمضافُ إلى الإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلَّا المضاف إلى المضمر[٢]، فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العَلَم[٢].
- والدليل على ذلك أنك تقول: مررت بزيدٍ صاحبك، فتصف العَلَم بالأسم المضاف إلى المضمر، فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصِّفة أعرفَ من الموصوف، وذلك لا يجوز على الأصح.

* * *

(١) ما أضيف إضافة معنوية. والنَّصُّ هنا كنصِّ شذور الذهب/١٥٦، وأنظر ياسين على شرح الفاكهي.

(٢) قال المصنف في شذور الذهب: «هذا هو المذهب الصحيح». ثم قال: «وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وذهب آخرون إلى أنه في رتبتها مطلقاً، ولا يُستثنى المضمر...».
انظر فيه ص/١٥٦ - ١٥٧، والسجاعي/٥٠ - ٥١، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي ٢٣٠ - ٢٣١.

ص - بابٌ: المبتدأ والخبر مرفوعان، كـ «اللهُ ربُّنا»، و«محمد نبيُّنا».

ش - المبتدأ: هو الأسم المجرَّد من العوامل[١] اللفظيّة[١] للإسناد[٢]، فـ «الأسمُ»: جنسٌ يشمل الصَّريح كزيد في نحو: زيدٌ قائمٌ، والمؤوَّل[٣] به نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة ٢/١٨٤]، فإنه مبتدأ مُخْبَر[٤] عنه بـ «خير».

وخرج بـ «المجرَّد»[٥]، نحو: زيد في «كان زيد عالماً»، فإنه لم يتجرَّد عن العوامل اللفظيَّة، ونحو قولك في العدد: واحد، اثنان، ثلاثة؛ فإنها وإنْ تجرَّدت لكن لا إسناد فيها.

ودخل تحت قولنا: «للإسناد» ما إذا كان المبتدأ مُسْنَداً إليه ما بعده، نحو: «زيد قائم»، وما إذا كان المبتدأ مُسْنَداً إلى ما بعده نحو[٦]: «أقائم الزيدان».

والخبر هو المُسْنَد الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدة.

---

(١) إنما يُجَرَّد من العوامل اللفظية للإخبار عنه، والعوامل اللفظية أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر، فالأفعال نحو: كان وأخواتها، والحروف نحو: إنَّ وأخواتها. وما الحجازية، واشتُرط هذا التجريد لأن شرطه أن يكون مرفوعاً، ولا يتحقق ذلك مع ذكر العوامل. انظر شرح المفصَّل ١/٢١١ - ٢١٢.

(٢) للإسناد، فإذا قلت: «زيد» كان صوتاً؛ لأنك جَرّدته من العوامل، ولم تخبر عنه بشيء، فهو لا يستحق الإعراب. والمراد هنا إسناده إلى غيره، وإسناد غيره إليه.

(٣) المصدر المؤول بصورة تُماثل الصَّريح.

(٤) أي: صيامكم خير.

(٥) أي: المجرد من العوامل للإسناد.

(٦) وقائم هو المبتدأ، وقد اعتمد على الاستفهام، والزيدان: فاعل أغنى عن الخبر، وكأنك قلت: أيقوم الزيدان، فقد أسندت القيام إلى الزيدين.

فخرج بقولي «المُسْنَد» الفاعل في نحو: «أقائم الزيدان» فإنه وإنْ تَمَّت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مُسْنَد إليه، لا مُسْنَد. وبقولي: مع المبتدأ نحو: «قام» في قولك: قام زيد.

- وحكم المبتدأ والخبر الرفع[١].

ص - ويقع المبتدأ نكرةً إن عَمَّ أو خَصَّ، نحو: ما رجلٌ في الدار، ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ و«خمس صلوات كتبهنَّ الله».

ش - الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة؛ لأن النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عامّاً أو خاصّاً، **فالأول**[٢]: كقولك: «ما رجلٌ في الدار»، وكقوله

---

(١) العامل في كونهما مرفوعين هو تجرّدهما للإسناد من العوامل اللفظية، وٱخْتَلَف العلماء في هذا، فذهب الكوفيون **إلى أنهما يترافعان**.
وذهب البصريون **إلى أن المبتدأ يُرْفَع بالأبتداء، وهو عامل معنوي، والعامل في الخبر هو بالأبتداء وحده**، وهو ظاهر مذهب سيبويه.
وذهب قوم إلى **أن الخبر يعمل فيه المبتدأ والأبتداء** فهما جميعاً يعملان فيه.
وذكر ٱبن يعيش مذهباً رابعاً وهو أنَّ الأبتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر.
انظر شرح المفصَّل ١/٢١٢ - ٢١٥، وراجع الإنصاف/٤٩، والهمع ٢/٨، وشرح الكافية ١/٢٣، والكتاب ١/٢٧٨.

(٢) أي: العام، وهو عام بذاته كأسماء الشرط والأستفهام، أو بغيرها كالنكرة في حَيِّز الأستفهام الإنكاري. سجاعي/٥١، وٱنظر مغني اللبيب ٥/٤٥٠.

تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [سورة النمل ٢٧/٦١ - ٦٤]، فالمبتدأ فيهما عامّ؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام.

والثاني[١]: كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٢١]، وقوله عليه الصلاة والسلام[٢]: «**خَمْسُ صلواتٍ كتبهنَّ الله في اليوم والليلة**»، فالمبتدأ فيهما خاص؛ لكونه موصوفاً في الآية، ومضافاً في الحديث.

- وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ[٣] الابتداء بالنكرة صوراً، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً. وذكر بعضهم[٣] أنها كلّها ترجع إلى العموم والخصوص، فليتأمل ذلك.

---

(١) نكرة مخصصة بوصف أو إضافة.

(٢) نص الحديث في المُوَطَّأ ١/١٤٣ «باب الوتر»، وانظر مغني اللبيب ٥/٤٤٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٢١٧، والهمع ٢/٢٩، والارتشاف/١١٠٠.

(٣) ذكر ابن هشام عشرة من المسوغات في مغني اللبيب ٥/٤٣٩ وما بعدها.

وذكر ابن يعيش أربع صور لهذا الرابط. انظر شرح المفصَّل ١/٢١٦ وما بعدها.

ونقل السيوطي عن مغني اللبيب في الأشباه والنظائر ٢/١٠٩ وما بعدها.

وذكر ابن عقيل ست حالات نقلها عن ابن مالك في شرح الألفية، ثم زاد فأوصلها إلى أربع وعشرين حالة. انظر شرحه ١/٢١٦.

وفي حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٩٩ أن بهاء الدِّين بن النَّحاس هو الذي أوصلها إلى نيف وثلاثين.

قال المصنِّف: «لم يعوّل المتقدمون في ضابط ذلك إلّا على حصول الفائدة» «مغني اللبيب».

ص - والخبر جملة لها رابطٌ كـ «زيدٌ قام أبوه»، و﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، و﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾، و«زيدٌ نِعْمَ الرَّجل»، إلَّا في نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

ش - أي: ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة:

- **أحدها:** الضمير، وهو الأصل في الربط كقولك: «زيدٌ أبوه قائمٌ»، فزيد: مبتدأ أول، وأبوه: مبتدأ ثانٍ، والهاء مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير.

- **الثاني:** الإشارة كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [سورة الأعراف ١٦/٧]، فلباس: مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه، وذلك: مبتدأ ثانٍ، وخير: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة.

- **الثالث:** إعادة المبتدأ بلفظه، نحو[1]: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾، فالحاقَّة مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثانٍ، والحاقة: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

- **الرابع: العموم**، نحو: «زيد نِعْمَ الرَّجل»: فزيد مبتدأ، ونِعْمَ الرجل:

---

(١) سورة الحاقة ١/٦٩، ٢، ومثلها في سورة القارعة: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [١/١٠١، ٢].

جملة فعلية خبره، والرابط بينهما العموم؛ وذلك لأن «أل» في «الرَّجل» للعموم، وزيد فرد من أفراده، فدخل في العموم؛ فحصل الرَّبط.

- وهذا كلّه إذا لم تكن الجملةُ نفسَ المبتدأ في المعنى، فإن كانت كذلك[١] لم يُحتج إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص ١١٢/١]. فهو: مبتدأ، والله أحد: مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به لأنها نفسه في المعنى؛ لأن «هو» بمعنى الشأن أو[٢] الجملة هي نفس الشأن كقوله ﷺ[٣]: «**أفضلُ ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إِلٰهَ إِلَّا الله**».

ص - وظرفاً منصوباً، نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾، وجارّاً ومجروراً كـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وتعلُّقهما بمستقِرّ أو ٱستقرَّ محذوفين.

ش - أي: ويقع الخبرُ ظرفاً[٤] منصوباً كقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ

---

(١) أي: نفس المبتدأ في المعنى.

(٢) سقطت هذه العبارة من المطبوع، «أو الجملة هي نفس الشأن» وأثبتت في المخطوطات. السجاعي/٥١، وقال معلّقاً: لأنها مفسِّرة والمفسِّر عين المفسَّر، أي: الشأن الله أحد.

(٣) انظر عقود الزبرجد ٢/٧٠، قال الشَّلَوْبين: «هذا مما فيه الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فلم تحتج الجملة إلى ضمير». وتتمة الحديث فيه: «**وحده لا شريك له**». وٱنظر شرح الأشموني ١/١٥١، وشرح التسهيل ١/٣١١.

(٤) يقع ظرفاً مكانياً أو زمانياً، والخبر في الحقيقة هو متعلّق الظرف وليس الظرف.

﴿أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [سورة الأنفال ٨/٤٢]، وجاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة ١/٢].

وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقِرّ[1]، أو ٱستقرَّ محذوفين.

والأول: ٱختيار جمهور البصريين[2] ، وحجتهم في ذلك أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون ٱسماً مفرداً.

والثاني[2]: ٱختيار الأخفش والفارسي والزمخشري، وحجتهم أن المحذوف عاملُ النصبَ في لفظ الظرف، ومحلّ الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً[3].

---

(١) أو كائن أو موجود أو حاصل، أو ثابت، أو مُسْتَقِرّ.

(٢) قال المصنِّف في أوضح المسالك ١/١٤٢ «والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلّقهما المحذوف، وأن تقديره كائن أو مستقر، لا كان أو ٱستقرَّ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور». وٱنظر شرح المفصَّل ١/٢٢٤ – ٢٢٥.

وعند الأزهري: «وٱختُلِفَ في تقديره، فقال الأخفش والفارسي والزمخشري: تقديره كان أو ٱستقرَّ، وحجتهم أنَّ المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف، ومحل المجرور والأصل في العامل أن يكون فعلاً، والصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره: كائن أو مستقر، لا كان أو ٱستقرّ». شرح التصريح ١/١٦٦.

(٣) **وذهب ٱبن السَّرَّاج إلى أنَّ الإخبار بالظرف قِسْمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة**، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات.

قال ٱبن عقيل: والحق خلاف هذا المذهب ١/٢١١، شرح ٱبن عقيل ١/٢١١، وشرح المفصَّل ١/٢٢٥ – ٢٢٦، وٱنظر الأصول لأبن السَّرَّاج ١/٦٣، والإيضاح لأبن الحاجب ١/١٨٨.

ص - ولا يخبر بالزمان عن الذَّات، و«الليلةَ الهلالُ» مُتأَوَّلٌ.

ش - ينقسم الظرف إلى[١] زمانيّ ومكانيّ، والمبتدأ إلى جوهر كزيد وعمرٍو، وعَرَضٍ كالقيام والقعود. فإن كان الظرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن[٢] الجوهر والعَرَض، تقول: زيد أمامك، والخير أمامك.

وإن كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن العَرَض[٣] دون الجوهر، تقول: «الصَّومُ اليومَ»، ولا يجوز «زيدٌ اليوم» فإن وُجِد في كلامهم ما ظاهره

---

(١) في (أ) : «إلى زمان ومكان».

(٢) انظر شرح ٱبن عقيل ١/٢١٤، وشرح المفصَّل ١/٢٢٣.

قال ٱبن يعيش: «... وحقيقة الظرف ما كان وعاءً، وسُمِّي الزمان والمكان ظروفاً لوقوع الحوادث فيهما، وقد يقع الظرف عن المبتدأ، نحو قولك: زيدٌ خلفك، والقتالُ اليومَ، وقد يقع الظرف خبراً عن المبتدأ... والمبتدأ أيضاً على ضربين: جُثَّة وحَدَث، فالجثَّة ما كان شخصاً مرئياً، والحدَث ما كان معنى نحو المصادر مثل: العلم والقُدْرة.

فإذا كان المبتدأ جُثَّة نحو زيد وعمرو، وأردت الإخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلَّا من ظروف المكان... وإذا كان المبتدأ حَدَثاً نحو القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالزمان والمكان...».

(٣) قال ٱبن مالك:

ولا يكون ٱسمُ زمانٍ خبرا عن جُثَّةٍ وإن يُفِد فأخبرا

وإذا أفاد نحو: الليلة الهلال، والرطب شهري ربيع، جاز الإخبار بظرف الزمان، وإلَّا فلا، فإن جاء شيء من ذلك أُوِّل، فإن قلت: «زيد اليوم» لم يصحّ، وهذا مذهب البصريين.

وذهب قوم منهم المصنِّف إلى المذهب المذكور، وذهب غيرهم إلى المنع مطلقاً، وذهب فريق ثالث إلى جوازه من غير شذوذ بشرط أن يقيد نحو: نحن في يوم طيب، وفي شهر كذا. فقد أفاد. انظر شرح المفصَّل ١/٢٢٤، وشرح ٱبن عقيل ١/٢١٤، وٱنظر السجاعي/٥٧.

ذلك وَجَبَ تأويله، كقولهم: «**الليلةَ الهلالُ**»، فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلةَ طلوعُ الهلالِ.

ص - ويُغني عن الخبر مرفوعُ وصفٍ معتمدٍ على ٱستفهام أو نفي، نحو: «أقاطن قومُ سلمى» و«ما مضروبٌ العَمْرَان».

ش - إذا كان المبتدأ وصفاً[1] مُعتمِداً على نفي أو ٱستفهام؛ ٱستُغني بمرفوعه[2] عن الخبر، تقول: «**أقائم الزيدان**»، و«**ما قائم الزيدان**»، فالزيدان: فاعل بالوصف، والكلام مستغنٍ عن الخبر؛ لأنَّ الوصف هنا في تأويل الفعل، ألا ترى أنّ المعنى: أيقوم الزيدان؟ وما يقوم الزيدان؟ والفعل لا يصح الإخبار عنه، فكذلك ما كان في موضعه.

وإنما مثّلت بقاطن ومضروب ليُعْلَمَ أنه لا فرق بين كون الوصف رافعاً للفاعل، أو النائب عن الفاعل.

- ومن شواهد النفي قوله[3]:

خليليَّ ما وَافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على مَنْ أُقَاطِعُ

---

(١) أي: ٱسم فاعل، وٱسم مفعول، وأشار بقوله: «ما مضروب العَمْرِان» إلى المثال المذكور في المتن من قوله: «قاطن» لٱسم الفاعل، ومضروب لاسم المفعول.

(٢) والمرفوع هنا فاعل أغنى عن الخبر، وكذلك النائب عن الفاعل، وترك التمثيل للصِّفة المشبَّهة نحو: أَحَسَنٌ أخوك. وٱسم التفضيل، نحو: ما أفضلُ منك أَحَدٌ.

(٣) قائله غير معروف.

والشاهد فيه: **ما وافٍ بعهدي أنتما، فأنتما**: فاعل للمبتدأ «وافٍ» أغنى عن خبره. انظر العيني ١/٥١٦، وشرح التسهيل ١/٢٦٩، وشرح الأشموني ١/١٤٧، وشرح المفصَّل ٦/١١٨، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/١٨٥، والهمع ٢/٦، وأوضح المسالك ١/١٣٣ صدره، ومغني اللبيب ٦/١١٨.

- ومن شواهد الاستفهام[١]:

أقــاطنٌ قــومُ ســلمى أم نَــوَوْا ظَعَنــا

إنْ يَظْعنــوا فعجيــبٌ عَــيْشُ مــن قَطَنَــا

ص - وقد يتعدَّد الخبر، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾.

ش - يجوز أن يُخْبَر عن المبتدأ بخبرٍ واحد، وهو الأصل[٢]، نحو: «زيد قائم» أو بأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج ٨٥/١٤ - ١٦][٣].

---

(١) قائله غير معروف.

والشاهد فيه مجيء «قوم» فاعلاً لاسم الفاعل المبتدأ: أقاطن، فأغنى بذلك عن الخبر. انظر شرح التسهيل ١/٢٦٩، والعيني ١/٥١٢، والشذور/١٨١، وأوضح المسالك ١/١٣٤ صدره، وشرح الأشموني ١/١٤٥ صدره.

(٢) قال ابن يعيش: «يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك، كما قد يكون له أوصاف متعدِّدة...» ١/٢٤٥ - ٢٤٦.

(٣) قال ابن مالك:

وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد كهم سَرَاة شُعَرا

واختلف النحويون في جواز ذلك، فذهب قوم منهم المصنِّف إلى جواز ذلك، سواء كان الخبران في معنى واحد، نحو: «هذا حلوٌ حامض»، أو لم يكونا كذلك.

وذهب بعضهم إلى عدم تعدُّده إلَّا إذا كان الخبران في معنى واحد كالمثال السابق، وذهب بعضهم إلى أنه يتعدَّد إذا كان من جنس واحد، نحو: زيد قائم ضاحك. وعند المصنِّف في أوضح المسالك ١/١٦١: «والأصح جواز تعدُّد الخبر». انظر شرح ابن عقيل ١/٢٥٧ - ٢٦٠، وشرح التسهيل ١/٣٢٧.

وزَعَم بعضُهم أنَّ الخبر لا يجوز تعدُّده، وقدَّر لما عدا الخبر الأول في هذه الآية مبتدآت[١]، أي: وهو الودود، وهو ذو العرش.

وأجمعوا على عدم التعدد في مثل: «**زيد شاعر وكاتب**»، وفي نحو: «**الزيدان شاعر وكاتب**»، وفي نحو: «**هذا حلو حامض**»؛ لأن ذلك كله لا تعدُّد فيه في الحقيقة. أما **الأول**: فلأن الأول خبر، والثاني معطوف عليه، وأما **الثاني**: فلأن كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد، وأما **الثالث**: فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد؛ إذ المعنى: هذا مُزٌّ[٢].

ص - وقد يتقدَّم، نحو: «في الدار زيد» و«أين زيد»؟.

ش - قد يتقدَّم الخبر على المبتدأ جوازاً، أو وجوباً.

فالأول[٣]: نحو: «في الدار زيد»، وقوله تعالى[٤]: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾،

---

(١) وعند السجاعي: رُدَّ بأنه تكلّف لا داعي إليه، لأن الخبر حكم، **والحكم يجوز تعدُّده كما في الصِّفات**. انظر ص/٥٤.

(٢) وذهب ابن يعيش إلى أنك تريد أنه جمع بين الطَّعْمَيْن، فالخبر وإنْ تعدَّد من جهة اللفظ، إلَّا أنَّه غير متعدِّد من جهة المعنى؛ لأن المراد أنه جامع بين الطَّعمين، وهو خبر واحد. وتقول: هذا قائم قاعد، على معنى راكع. شرح المفصَّل ١/٢٤٥.
وانظر الارتشاف/١٣٧: «فقد جعل الثاني صفة للأول، وليس قولهم: إنهم جميعاً خبر واحد بشيء». ونقل هذا عن الأخفش.

(٣) تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً.

(٤) سورة القدر ٩٧/٥، وما ذكره المصنِّف هو الإعراب المشهور، وذهب الأخفش إلى أن «سلام» مبتدأ، و«هي» ضمير فاعل بالمصدر مغنٍ عن الخبر، وقيل: الخبر «حتى مطلع» فهو متعلق بالخبر المحذوف. =

و[1] ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾، وإنما لم يُجْعَل المقدَّم في الآيتين مبتدأً، والمؤخَّرُ خبراً؛ لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

والثاني[2]: كقولك: «في الدار رجل» و«أين زيد»، وقولهم[3]: «**على التمرة مِثْلُها زُبْداً**».

وإنما وجب تقديمه لأن تأخيره في المثال الأول يقتضي ٱلتباس الخبر بالصفة، فإنّ طلب النكرةِ الوصفَ لتختص به طلب حثيث، فٱلتُزِم تقديمه دفعاً لهذا الوهم، وفي الثاني: إخراج ما له صدر الكلام، وهو ٱلاستفهام، عن صدريته، وفي الثالث: عود الضمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبة.

ص – وقد يُحْذَف كلٌّ من المبتدأ والخبر، نحو: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [سورة الذاريات٥١/٢٥] **أي عليكم، أنتم.**

ش – وقد يُحْذَف كلٌّ من المبتدأ والخبر لدليل يدلُّ عليه.

= وذهب ٱبن عباس إلى أن الكلام تَمَّ عند «سلام» ثم يُبتدأ: هي، على أنها خبر مبتدأ. كذا عند السمين.

انظر كتابنا: «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ١/٣٧٥ والمراجع مثبتة فيه.

(١) سورة يٓسٓ ٣٦/٣٧، وٱنظر كتابنا: «التفصيل» ففي إعراب هذه الآية ثلاثة أقوال، المذكور هنا واحد منها. انظر ٢٣/١٧، وٱنظر السجاعي/٥٤.

(٢) تقديم الخبر وجوباً.

(٣) انظر شرح المفصَّل ١٨٥/٢، وفي ص/١٨٦ ذكر أن «مثلُها» تقريب للمقدار؛ فلا هو كيل معروف، ولا مساحة، ولا ميزان.

وهو يريد أن التمييز «زُبْداً» جاء مفسِّراً للمثل، وهو ليس واحداً مما سبق.

فالأول[١]: نحو قوله تعالى[٢]: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ﴾ أي: هي النار، وقوله تعالى[٣]: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾، أي: هذه سورة.

والثاني[٤]، كقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ۚ﴾ [سورة الرعد١٣/٣٥]، أي: دائم، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ۗ﴾ [سورة البقرة٢/١٤٠].

- وقد اجتمع حَذْفُ كلّ منهما[٥] وبقاء الآخر في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات ٥١/٢٥]، فسلام: مبتدأ حُذِف خبره، أي: سلام عليكم. وقوم: خبر حذف مبتدؤه، أي: أنتم قوم[٦].

---

(١) حذف المبتدأ جوازاً، ولم يذكر مواضع حذف المبتدأ وجوباً، وذُكِر هذا في شرح ابن عقيل ١/٢٥٤ - ٢٥٥. ومنه استكمل الشيخ محمد هنا ما ذكره في شرح قطر الندى/١٧٣ ح/٤.

(٢) سورة الحج ٢٢/٧٢، وعند المفسرين على غير ما ذهب إليه المصنِّف هنا فقد أعربوا «النار» مبتدأ، وجملة «وعدها» في محل رفع خبر.
انظر كتابنا: «التفصيل» ١٧/٣٤٦.

(٣) سورة النور ٢٤/١، وانظر تفصيلاً غير هذا في التفصيل ١٨/٢٤، وارجع إلى السجاعي/٥٨ فأجاز إعرابه مبتدأ، وأنزلناها صفة والخبر محذوف. أي فيما أوحينا إليكم سورة أنزلناها. وهو للزمخشري.

(٤) جواز حذف الخبر.

(٥) أي المبتدأ أو الخبر.

(٦) وعند ابن هشام في مغني اللبيب ٦/١٢٤ ويجوز في نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ﴾ [يوسف ١٢/١٨] ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر، أي: **شأني صبر جميل، أو صبر جميل أَمْثَلُ من غيره**».
وفي ص ٣٨٥ - ٣٨٦ من هذا الجزء ذكر الخلاف في أيهما أولى بالحذف.
وانظر الأشباه والنظار ٢/١٢١، وانظر شرح المفصَّل ١/٢٣٦.

ص - ويجب حَذْفُ الخبر قبل جوابَي «لولا» والقسم الصريح، والحال الممتنع كونُها خبراً، وبعد واو المصاحبة الصَّريحة، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، و«لعمرك لأفعلَنّ» و«ضربي زيداً قائماً»، و«كلّ رجلٍ وضيعتُه».

ش - يجب حَذْفُ الخبر في أربع مسائل[1].

إحداها: قبل جواب «لولا»[2]، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة سبأ ٣٤/٣١]، أي: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى؛ بدليل أن بعده: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾ [سورة سبأ ٣٤/٣٢].

الثانية: قبل جواب القسم الصَّريح، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [سورة الحجر ١٥/٧٢]، أي لعمرك يميني، أو قسمي. وٱحترزتُ بالصَّريح عن نحو: عهد الله، فإنه يُستعملُ قسماً وغيره، تقول في القسم[3]: «**عَهْدُ الله لأفعلنَّ**»، وفي غيره[4]: «**عهد الله يجبُ الوفاء به**»،

---

(١) انظر شرح ٱبن عقيل ١/٢٤٨، وشرح المفصَّل ١/٢٣٦ - ٢٤٣، وشرح التسهيل ١/٢٧٥، وأوضح المسالك ١/١٥٦.

(٢) أن يكون خبراً لمبتدأ بعد لولا، نحو: «لولا زيدٌ لأتَيتُكَ»، والتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ لأتيتك.
قال ٱبن مالك:
وبعد «لولا» غالباً حَذْفُ الخبر حَتْمٌ ... ...

(٣) أي: عهد الله قسمي لأفْعَلَنَّ. فالخبر محذوف.

(٤) في غير القسم: وهنا «عهد» مبتدأ، وقولك: «يجب»، جملة الخبر، فلا حَذْفَ في هذه الحالة.

فلذلك يجوز ذكره[١]، تقول: «**عليّ عَهْدُ الله**».

والثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ، كقولهم: «**ضربي زيداً قائماً**». أصله: ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً[٢]، وحاصلٌ: خبر، وإذا: ظرف للخبر مضاف إلى «**كان**» **التَّامة**[٣]، وفاعلها مستتر فيها، عائد على مفعول المصدر، وقائماً: حالٌ منه، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ، فلا تقول: ضربي قائمٌ؛ لأن الضرب لا يُوْصَفُ

---

(١) أي: يجوز ذكر الخبر، وهو في المثال متعلَّق «عليّ»، وعهد: مبتدأ مؤخَّر.

(٢) هذا التقدير: إذا أردت الاستقبال، وإن أردت المضي قلت: ضربي العبد إذ كان مسيئاً، فمسيئاً: حال من الضمير المستتر في «كان» المفسَّر بالعبد.

قال ٱبن عقيل ١/٢٥٤: ««وإذا كان، وإذ كان» ظرف زمان نائب عن الخبر». ووضعها الشيخ محمد بين معقوفين ليدل على أنها زيادة منه مكملة للنص.

قال ٱبن يعيش: «والتقدير ضربي زيداً إذا كان قائماً، فـ «إذا» هي الخبر، والحق أنها في موضع نصب متعلِّقة بٱستقرار محذوف، تقديره: ٱستقرّ «أو مستقر»، ثم حُذِفَ العاملُ لدلالة الظرف عليه... ونقل الضمير إلى الظرف، وصار الظرف وما ٱرتفع به في موضع مرفوع لأنه خبر المبتدأ...». شرح المفصَّل ١/٣٤٠.

(٣) قال ٱبن يعيش: «والظرف الذي هو «إذا، وإذ» يُضاف إلى الفعل والفاعل الذي هو «كان»، والضمير الذي فيه، و«كان» هذه المقدَّرة هي التامّة، وليست الناقصة، فَحُذِف الفعلُ وأُقيمَ الظرفُ مقامه، ثم حُذِف الفعلُ لدلالة الظرف عليه».

بالقيام، وكذلك «**أكثرُ شُرْبي السويقَ ملتوتاً**»[١]، و«**أخطبُ ما يكون الأمير قائماً**»[٢]، تقديره: حاصلٌ إذا كان ملتوتاً أو قائماً. وعلى ذلك فَقِسْ.

الرابعة: بعد واو المُصَاحَبَة الصَّريحة كقولهم[٣]: «**كلُّ رجل وَضَيْعَتُه**» أي: كلّ رجل مع ضيعته مقرونان. والذي دَلَّ على الاقتران ما في الواو من معنى المعيَّة.

* * *

(١) وأكثر: ليس مصدراً، ولكنه لما أُضيف إلى المصدر «شُربي» صار حكمه حكم المصدر. وانظر هذا القول في شرح الرضي ١/١٠٥، وشرح المفصَّل ١/١٤١.

(٢) انظر شرح المفصَّل ١/٢٤١، وشرح الرضي ١/١٠٥، ومغني اللبيب ٢/١٤. والمراد: أَخْطَبُ كَوْن الأميرِ إذا كان قائماً؛ لأن «ما» مع الفعل في تأويل المصدر.

(٣) حُذِفَ هنا الخبر، واكتفيت بالمعطوف؛ لأن الواو بمعنى «مع». وهذا الذي ذكره المصنِّف هنا هو تأويل البصريين، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن «وضيعته» هو الخبر، ولو صرحت بـ «مع» لم تحتج إلى تقدير الخبر.
انظر الكتاب ١/١٥١، والهمع ٢/٤٣، والارتشاف/١٣٨٣، وشرح المفصَّل ١/٢٤٢.

ص - بابٌ: النواسخُ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع:

أحدها: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما فتئ، وما ٱنفك، وما برح، وما دام. فيرفَعْنَ المبتدأ ٱسماً لهن، وينصِبْنَ الخبر خبراً لهن، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

ش - النواسخ جمع ناسخ، وهو في **اللغة** من النَّسْخ بمعنى الإزالة، يُقال: نسختِ الشمسُ الظِّلَّ إذا أزالته.

- وفي **الٱصطلاح**: ما يرفعُ حكم المبتدأ والخبر.

- **وهو ثلاثة أنواع:**

- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو: **كان وأخواتها**.
- وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو: **إنَّ وأخواتها**.
- وما ينصبهما معاً، **وهو ظنَّ وأخواتها**.

ويُسَمَّى الأول من معمولي باب «كان» ٱسماً وفاعلاً[1]، ويسمى الثاني: خبراً ومفعولاً[1]. ويسمى الأول من معمولي باب «إنَّ» ٱسماً، والثاني: خبراً. ويسمى الأول من معمولي باب «ظنَّ» مفعولاً أوَّل، والثاني مفعولاً ثانياً.

---

(١) وهي تسمية مجازيَّة لأنه يأتي في محل الفاعل من التام، وكذا الخبر يسمى مفعولاً لأنه يأتي ثالثاً كالجملة التي فعلها تامّ.

والكلام الآن في باب «**كان**»[(١)]، وألفاظه ثلاث عَشْرَةَ لفظة[(٢)]، وهي على ثلاثة أقسام:

- **ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط**، وهي ثمانية:

كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وبات، وظلّ، وصار، وليس.

- **وما يعمل هذا العمل بشرط** أن يتقدَّم عليه نفيٌ أو شِبْهُهُ، وهو أربعة: **زال، وفتئ، وبرح، وٱنفكَّ.**

فالنفيّ: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [سورة هود ١١/١١٨]، و﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [سورة طه ٢٠/٩١]، وشبهه هو النهي والدعاء.

---

(١) وسمَّاها ٱبن يعيش **الأفعال الناقصة، وأفعال العبارة، فالناقصة** فهي لا تدل على الحدث، وإنما تدلّ على ما مضى من الزمان. **والعبارة: أنها أفعال لفظيَّة لا حقيقية**؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دلَّ على حدث، وإلَّا فإنها لا تكون أفعالاً حقيقية، ولما دخلت على المبتدأ والخبر صار الخبر كالعِوَض من الحدث. شرح المفصَّل ٧/١٥٦.

(٢) وذكر العلماء أفعالاً أخرى وهي: **آضَ**: بمعنى عاد، ويُستعمل بمعنى صار، ومثل **غدا وراح**، و«ما جاءتْ حاجتُك»: وهو قول الخوارج لٱبن عباس، ونظيره: «**شَحَذ شفرتَه حتى قَعَدَتْ كأنها حَرْبة**»، وونى، ورام بمعنى حاول، **وآل، وحار، وٱستحال، وتحرَّك، وٱرتدَّ**، وزاد الفرّاء: **أسحَرَ وأفجَرَ وأظهَرَ**، ولم يذكر على ذلك شاهداً. وقيل: يدخل في هذا الباب كل فعل يجيء فيه المنصوب بعد المرفوع ولا يستغنى عنه نحو: **ٱرتدَّ وٱنقلبَ**. انظر شرح المفصَّل ٧/١٥٧، وشرح التسهيل ١/٣٣٤، والٱرتشاف ١١٤٧، والتسهيل/٥٣ – ٥٤.

فالأول: كقوله[1]:

صاحِ شَمِّر، ولا تَزَلْ ذاكِرَ المو ... تِ فنِسيانُه ضَلالٌ مُبينُ

والثاني: كقوله[2]:

أَلَا يا ٱسلَمِي يا دار مَيَّ على البِلى ... ولا زالَ مُنْهَلّاً بجرعائِك القطرُ

- وما يعمله[3] بشرط أن يتقدَّم عليه «ما» المصدريَّة الظرفيَّة، وهو «دام» كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [سورة مريم ٣١/١٩]، أي: مدة دوام حياتي، وسُمِّيت «ما» المصدريَّة لأنها تُقَدَّر[4] بالمصدر، وهو الدوام، وظرفيَّة لأنها تُقَدَّر بالظرف[5]، وهو المدة.

---

(١) قائله غير معروف.
والشاهد في قوله: «**ولا تزل ذاكر الموت**» ٱسم «لا تَزَلْ» ضمير مستتر، وذاكر: هو الخبر، وهذا شاهد لما سُبِق بشبه النفي.
انظر العيني ٢/١٤، وشرح ٱبن عقيل ١/٢٦٥، والتصريح ١/١٨٥، وشرح الأشموني ١/١٨١. وأوضح المسالك ١/١٦٥ صدره، والهمع ٢/٦٥.

(٢) قائله ذو الرمة.
والجَرْعاء: أرض ليِّنة لا يبلغ ترابها أن يكون رملاً، والقطر: المطر: وميّ: ٱسم مرخَّم، والشاهد فيه أنَّ «لا» في «ولا زال» أُريد بها الدعاء.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٨٥، وأوضح المسالك ١/٦٥، صدره، وشرح ٱبن عقيل ١/٢٦٦، والكامل/١٩٠، والعيني ٢/٦، وشرح الأشموني ١/١٨١، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٦، والديوان/٢١١، وهمع الهوامع ٢/٦٥، ٤/١٠٠١، ١٣٣٣.

(٣) وهو رفع الأسم ونصب الخبر.

(٤) الذي يُقَدَّر بالمصدر «ما» مع جملة الصِّلة، وعند السجاعي: المقدَّر بالمصدر هو جملة الصِّلة، ونقل هذا عن الشنواني، سجاعي/٥٧.

(٥) وعند الشنواني هي نائبة عن الظرف، وليست في الحقيقة ظرفاً.

ص - وقد يتوسَّط الخبر، نحو:

... ... فليس سواءٌ عالمٌ وجَهُولُ

ش - يجوز في هذا الباب أَنْ يتوسَّط الخبر بين ٱلٱسم والفعل، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدَّم المفعول على الفاعل، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الروم ٣٠/٤٧]، و[1]: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [سورة يونس ١٠/٢]، وقرأ حمزة وحفص[2]: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [سورة البقرة٢/ ١٧٧] بنصب «البرّ».

وقال الشاعر[3]:

سَلي- إن جهلتِ- الناسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَواءٌ عالمٌ وجَهُولُ

---

(١) على تقدير: أكان وحيُنا عَجَباً للناس.

(٢) - قرأ حمزة وحفص وعاصم والمطوعي بنصب «البرّ» على أنه خبر مقدَّم، والمصدر المؤوَّل من «أن تولّوا» محله الرفع على أنه ٱسم مؤخَّر، أي: ليس البرَّ توليتُكم.

- وقرأ نافع وٱبن كثير وأبو عمرٍو وٱبن عامر والكسائي وحفص عن عاصم، وآخرون «البرُّ»، بالرفع، ٱسم «ليس»، والمصدر المؤوَّل هو الخبر على تقدير: ليس البرُّ توليتَكم. وٱختار هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم وغيرهما، وهي عند الطوسي أجود وأقوى؛ لأن ٱسم «ليس» مقدَّم على الخبر. وٱنظر معجم القراءات ١/ ٢٣٩.

(٣) قائله السموأل بن عادياء، وهو شاعر جاهلي.

والشاهد في البيت في قوله: «**فليس سواءٌ عالمٌ وجهولُ**»، قدَّم الخبر وهو «سواء» على الٱسم وهو «عالمٌ».

انظر شرح ٱبن عقيل ١/ ٢٧٣، وشرح الأشموني ١/ ١٨٤، والعيني ٢/ ٧٦، والهمع ٢/ ٨٧.

وقال الآخر[١]:

لا طِيبَ للعيشِ ما دامتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِٱدِّكارِ الموتِ والهَرَمِ

وعن ٱبن دُرُسْتُوَيه[٢]: أنه منع تقديم خبر «ليس» على ٱسمها، ومنع ٱبن معط[٣] في ألفيته تقديم خبر «دام»[٤]. وهما مَحْجُوجان بما ذكرنا من الشواهد[٥] وغيرها.

---

(١) قائله غير معروف.
والشاهد فيه قوله: «**ما دامت مُنَغَّصةً لَذّاتهُ**» حيث تقدّم «مُنَغَّصة» وهو الخبر، على الأسم وهو «لذاتُه»، فتوسط بذلك الخبر بين الفعل الناسخ «مادام» والأسم.
انظر شر ٱبن عقيل ١/٢٧٤، وشرح الأشموني ١/١٨٥، والعيني ٢/٢٠، وأوضح المسالك ١/١٧٠ صدره، وشرح التصريح ١/١٨٧، والهمع ٢/٨٧.

(٢) اسمه عبد الله بن جعفر، وُلِدَ عام ٢٥٨ وتوفي عام/ ٣٤٧. بغية الوعاة ٣٦/٢.

(٣) هو يحيى بن معطي بن عبد النور، وُلِدَ عام/ ٥٦٤، وتوفي عام/٦٢٨، بغية الوعاة ٢/٣٤٤.

(٤) قال ٱبن معط في البيت/٥٠٧ من ألفيته:
ولا يجوز أن تقدِّم الخبرْ على ٱسم «مادم» وجاز في الأُخَرْ
وقال ٱبن مالك في البيت/١٤٨ من ألفيته:
وفي جميعها توسّطَ الخبر أجِزْ، وكلٌّ سَبْقَهُ دام حَظَرْ
قال الشاطبي في المقاصد الشافية ٢/١٥٧ «وقال ٱبن مالك في شرح التسهيل لما ٱستشهد على التوسُّط مع «ليس» و«ما دام»: وإنما خصصتهما بالأستشهاد، لأنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما في أنفسهما، فربما ٱعتقد عدم تصرفهما في العمل مطلقاً. قال: وقد وقع في ذلك ٱبن معط رحمه الله فضمَّن ألفيته منع توسيط خبر «ما دام»، ثم ذكر أنه مخالف للقياس والسماع...».
وٱنظر شرح التسهيل ١/٣٤٩، وشرح المكناسي ١/٣٠٩.

(٥) انظر هذا مع أنه لم يستشهد لكلّ منهما إلّا بشاهد واحد!!

ص - وقد يتقدَّم إلَّا خبر «دام» و«ليس».

ش - للخبر ثلاثة أحوال:

- **أحدها**: التأخير عن الفعل وٱسمه، وهو الأصل، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [سورة الفرقان ٢٥/٥٤].
- **الثاني**: التوسُّط بين الفعل وٱسمه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الروم ٣٠/٤٧]، وقد تقدَّم شرح ذلك(١).
- **والثالث**: التقدُّم على الفعل وٱسمه، كقولك: «عالماً كان زيدٌ». والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ [سورة سبأ ٣٤/٤٠]؛ فـ «إياكم»: مفعول «يعبدون»، وقد تقدَّم على «كان»، **وتقدُّم المعمول يؤذنُ بجواز تقدُّم العامل.**

ويمتنع ذلك(٢) في خبر «ليس»، و«دام».

فأمَّا ٱمتناعه(٣) في خبر «دام» فبالٱتِّفاق؛ لأنك إذا قلت: «لا أصحبك ما دام زيدٌ صديقَك»، ثم قدّمت الخبر على «ما دام» لزم من ذلك تقديم معمول الصِّلة على الموصول؛ لأن «ما» هذه موصول حرفي يقدَّر

---

(١) انظر ما سبق/١٩٤

(٢) أي يمتنع تقديم الخبر على «ليس» و«دام».

(٣) انظر شرح المفصَّل ٧/١٩٠ - ١٩١ «... وإذا كانت «ما» في «ما دام» بمنزلة المصدر كان ما يتعلّق بها من صلتها وتمامها؛ فلا يتقدَّم عليها، وأمَّا تقديم أخبارها على أسمائها فجائز بلا خلاف؛ لأن المقتضي لجواز ذلك موجود، وهو كون العامل فعلاً... فلذلك أجازوا أن تقول: ما زال قائماً زيد، وما ٱنفكّ عالماً بكر». وٱنظر الإنصاف/١٦٠.

بالمصدر[١] كما قدمناه، وإن قدّمته على «دام» دون «ما» لزم الفصل بين الموصول وصلته، وذلك لا يجوز، لا يُقال: «عجبتُ مما زيداً تصحب»، وإنما يجوز ذلك في الموصول الأسمي غير الألف واللام؛ تقول: «جاءني الذي زيداً ضَرَب»، ولا يجوز في نحو: «جاء الضاربُ زيداً» أن تُقَدِّم «زيداً» على «ضارب».

- وأمّا آمتناع ذلك في خبر «**ليس**» فهو آختيار الكوفيين[٢] والمبرِّد وآبن السَّرَّاج وهو الصحيح؛ لأنه لم يُسمَع مثل: «ذاهباً لستُ»، ولأنها فعل جامد، فأشبهت «**عسى**»[٣] وخبرها لا يتقدَّم بآتِّفاق.

وذهب الفارسي وآبن جنِّي إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سور هود ٨/١١]، وذلك لأن «يوم» متعلِّق بـ «مصروفاً»، وقد تقدَّم على «ليس»، **وتقدُّم المعمول يُؤذِنُ بجواز تقدُّم العامل.**

(١) وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان، وإذا كانت «ما» في «**ما دام**» بمنزلة المصدر كان ما يتعلَّق بها من صلتها وتمامها فلا يتقدَّم عليها.

(٢) ذهب الكوفيون إلى المنع والمبرّد والزَّجَّاج وآبن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات كلهم ذهبوا إلى أنه لا يجوز.
وذهب قدماء البصريين والفرَّاء وأبو علي في المشهور والزمخشري إلى جواز ذلك وآختاره آبن عصفور.
انظر الأرتشاف/١١٧١ - ١١٧٢، والخصائص ١/١٨٨، والمساعد ١/٢٦٢، وشرح التسهيل ١/٣٥١، وشرح المفصّل ٧/١٩١.

(٣) من أفعال الرجاء وكذا في «نِعْمَ» في أفعال المدح.

والجوابُ أنهم توسَّعوا في الظروف ما لم يتوسَّعوا في غيرها، ونُقِل عن سيبويه القول بالجواز، والقول بالمنع[١][٢].

ص - وتختص الخمسةُ الأُوَل بمرادفة «صار».

ش - يجوز في[٣] «كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ» أن تُستَعمَلَ بمعنى «صار»، كقوله تعالى: ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴾ [سورة الواقعة ٥٦/٥ - ٧]، و﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٠٣]، و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ [سورة النحل ١٦/٥٨].

---

(١) وتقديم الظرف إذا كان مستقرّاً جائز. قال سيبويه: «**كلّ عربي جيد**»، وإنما ٱختار تقديمه إذا كان مستقرّاً. ولا خلاف في جواز تأخيره...».
شرح المفصَّل ٧/١٩٣، وٱنظر الكتاب ١/٢٧.

(٢) وفي شرح الفاكهي: «هذا الجواب يقتضي جواز تقديم خبر «ليس» عليها إذا كان ظرفاً، وقد أطلقوا منعه، فالأول أن يُجاب أن «يوم» منصوب بفعل مقدَّر، أي: يعرفون. كما أفاده الفاكهي».
انظر السجاعي/٥٨، وشرح الفاكهي ٣/٩.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٤٥ «وتستعمل بمعنى «صار» دالةً على التحوّل من وصف إلى آخر...».
وقال ٱبن مالك: «وزعم الزمخشري أنَّ «**بات**» قد تستعمل بمعنى «**صار**»، وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والٱستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي ﷺ: «**فإنَّ أحدكم لا يدري أين باتت يده**»، ولا حاجة إلى ذلك...».
وٱنظر شرح المفصَّل ٧/١٧٨ - ١٧٩، وشرح الأشموني ١/١٨١، والٱرتشاف/١١٥٦، وشرح التسهيل ١/٣٤١ - ٣٤٣.

وقال الشاعر[١]:

أَمْسَتْ خلاءً، وأَمْسَى أهلُها ٱحتملوا أَخْنى عليها الذي أَخْنَى على لُبَدِ

وقال الآخر[٢]:

أضحى يُمَزّق أثوابي ويَضربُني أَبَعْدَ شيبيَ يبغي عنديَ الأَدَبا

ص - وغير **«ليس»** و**«فتئ»** و**«لا زال»** **بجواز التمام، أي: الاستغناء عن الخبر، نحو:** ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، و﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، و﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾.

ش - ويختصُّ ما عدا **«فتئ، وزال، وليس»** من أفعال هذا الباب بجواز ٱستعماله تامّاً[٣]، ومعنى التمام أن يستغني بالمرفوع عن

(١) البيت للنابغة الذبياني في أبيات أخرى جاءت مَدْحاً للنُّعمان بن المنذر. ولُبَد: ٱسم نسر لسليمان فيما زعموا.
والشاهد فيه في قوله: «**أمست خلاءً**»، أي: صارت.
انظر شرح التسهيل ١/٣٤٤ - ٣٤٥، والخزانة ٢/٧٩، وشرح الأشموني ١/١٨١، والارتشاف/١١٥٦، والهمع ٢/٧٦.

(٢) قاله غير معروف.
والشاهد فيه قوله: «**أضحى يمزِّق...**» حيث جاء «أضحى» بمعنى «صار».
انظر الارتشاف/١١٥، وشرح الجُمَل لابن عصفور ١/٤١٥، والخزانة ٢/٧٦.

(٣) قال ٱبن يعيش: «... **وقيل لها تامة لدلالتها على الحدث**، نحو قولك: كان الأَمْرُ، بمعنى حَدَث ووقع...». وذكر قبل هذا أنَّ مجرى هذه الأفعال =

المنصوب، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٨٠]، و﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [سورة الروم ٣٠/ ١٧]، و﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَوَاتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [سورة هود ١١/ ١٠٧ – ١٠٨].

وقال الشاعر[1]:

وبات وباتتْ له ليلةٌ كليلةِ ذي العائرِ الأَرْمَدِ

وما فَسَّرنا به التمام هو الصحيح، وعن أكثر البصريين أنَّ معنى **تمامها دلالتها على الحدث والزمان**، وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصبُ الخبرَ ناقصاً، لم سُمِّي ناقصاً؟ فعلى ما ٱخترناه سُمِّي ناقصاً لكونه لم يكتفِ بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين: لأنه سُلِبَ الدلالة على الحدث، وتجرَّد للدلالة على الزمان، والصحيح الأول.

= مجرى الأفعال الحقيقية لتصرفها، فجاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير، **وتسمى التامَّة لدلالتها على الحدث وٱستغنائها بمرفوعها** فهي في عداد الأفعال اللازمة، **وتسمى الأولى ناقصة لٱفتقارها إلى منصوبها**.
شرح المفصَّل ٧/ ١٦٧ – ١٦٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٤١.

(١) هذا البيت لٱمرئ القيس بن عانس، وقد أثبت الشيخ محمد بيتاً قبله وآخر بعده، ولم أجد هذا في المخطوطات.
والعائر: ما كان في عينيه قذى، والأرمد: المُصَاب بالرمد.
والشاهد فيه قوله: «**بات، وباتت له ليلةٌ**»، فالأول فاعله ضمير مستتر، أي: هو. والثاني: فاعله: «ليلة»، ولو كانا ناقصين لذكر لهما منصوباً.
انظر العيني ٢/ ٣١، وشرح التصريح ١/ ١٩١، وشرح الأشموني ١/ ١٨٩.

ص - و«كان» بجواز زيادتها متوسطةً[(١)]، نحو: «ما كان أَحْسَنَ زيداً».

ش - تردُ «كان» في العربية على ثلاثة أقسام:

- **ناقصة**، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [سورة الفرقان ٢٥/٥٤].
- **وتامَّة**، فنحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٨٠].
- **وزائدة**، فلا تحتاج إلى مرفوع، ولا إلى منصوب.

وشرط زيادتها أمران:

- **أحدهما**: أن تكون بلفظ الماضي[(٢)].
- **والثاني**: أن تكون بين شيئين متلازمين[(٣)] ليسا جاراً ومجروراً،

---

(١) في شرح التسهيل: «... وأجاز بعض النحويين زيادتها آخراً قياساً على إلغاء ظن آخراً، والصحيح منع ذلك؛ لعدم ٱستعماله، **ولأن الزيادة خلاف الأصل، فلا تُستباح في غير مواضعها المعتادة**». انظر فيه ١/٣٦١.

(٢) وذكروا أن زيادتها بلفظ المضارع شاذّة في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلُ ... إذا تهُبُّ شمألٌ بليلُ

(٣) قال ٱبن يعيش: «الوجه الثالث من وجوه «كان» أن تكون زائدة دخولها كخروجها، لا عمل لها في ٱسم ولا خبر.
وذهب السيرافي إلى أنَّ معنى قولنا: «زائدة» ألا يكون لها ٱسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيءٍ مذكور، ولكنها دالَّة على الزمان، وفاعلها مصدرها، وشبهها بـ «ظننت» إذا ألغيت، نحو قولك: «زيد ظننت منطلق»، فالظن ملغى هنا لم تعملها، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك...».
شرح المفصَّل ١٦٩/٧، وٱنظر الأصول لٱبن السَّرَّاج ٩٢/١، وشرح التسهيل ١/٢٦٠ - ٢٦١.

كقولك: «**ما كان أَحْسَنَ زيداً**»، أصله: ما أَحْسَنَ زيداً، فزيدت «كـان» بين «ما» وفعل التعجب.

- ولا نعني بزيادتها أنها لم تدل على معنى البتة، بل إنها لم يُؤْتَ بها للإسناد[١].

ص - وحذفِ نونِ مضارِعِه المجـزومِ وَصـلاً، وإن لـم يَلْقَهـا سـاكن، ولا ضميرُ نصبٍ منفصل.

ش – تختص «كان» بأمور منها:

- مجيئها زائدة، وقد تقدَّم، ومنها جوازُ حذفِ آخرها[٢]، وذلك بخمسة شروط، وهي:
- أن تكون بلفظ المضارع.
- وأن تكون مجزومةً.
- وأن لا تكون موقوفاً عليها.
- ولا مُتَّصلةً بضمير نصب، ولا بساكن. وذلك كقوله تعـالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[٢] [سورة مريم ٢٠/١٩]، أصله: «أكون» فَحُذِفَت الـضمَّة للجـازم، والواو للساكنين، والنون للتخفيف، وهذا الحـذف جـائز، والحـذفان الأولان واجبان.

---

(١) وإنما جيء بها زائدة للتوكيد كما تقدَّم.

(٢) وحذف النون لكثرة الأستعمال، وسـواء فـي ذلـك الناقـصة والتامَّـة، لكنـه فـي التامَّة أقلّ، وفي النَّاقصة أكثر.
ويشترط ذلك أن يكون في المضارع من «كان» وهو «يكون».
الأرتشاف/١١٩٣، وشرح التسهيل ٣٦٦/١، وشرح الأشموني ١٩٩/١.

ولا يجوز الحَذْف في نحو[١]: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾، لأجل ٱتِّصال الساكن[٢] بها؛ فهي مكسورة لأجله، **فهي متعاصية**[٣] **على الحَذْف لقوتها بالحركة.**

- ولا[٤] في نحو[٥]: «**إن يكُنْه فلن تُسلَّط عليه**»[٦]، لاَتِّصال الضمير المنصوب بها، **والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها**، ولا في الوقف عليها، نصَّ على ذلك ٱبن خروف[٧]، وهو حَسَن»؛ لأن الفعل الموقوف

---

(١) سورة البيِّنة ٩٨/١، وقرئ شاذّاً: «**لم يكُ الذين كفروا**» بحذف النون. ٱنظر معجم القراءات ١٠/٥٣٢، وأجاز مثل هذا يونس، وأيّده ٱبن مالك. انظر الهمع ٢/١٠٧، وشرح الأشموني ١/٢٠٠.

(٢) الساكن وهو النون في «لم يكن»، بالساكن الثاني وهو «أل» في «الذين» فكسرت النون من «لم يكن» لاَلتقاء السَّاكنين فصار: لم يك.

(٣) قال ٱبن مالك بعد آية البيِّنة: «وقد ٱستعملت العرب الحَذْفَ قبل الساكن كثيراً...». وذكر ثلاثة شواهد لهذا، وقال: «ولا ضرورة في هذه الأبيات...». شرح التسهيل ١/٣٦٦ - ٣٦٧.

(٤) أي: ولا يصح حَذْف النون في مثل هذا الحديث بسبب ٱتِّصال الضمير المنصوب، وهو الهاء، بها.

(٥) رأى سيدنا عمر رضي الله عنه ٱبن صَيَّاد فهَمَّ بقتله، فقال له النبي ﷺ: «إن يكنه...» يعني لو كان هو المسيح الدجَّال فلن تُسلط عليه.
وقد جاء الحديث على هذه الصورة في هذا الباب في غالب مراجع النحو.
قال ٱبن عقيل: «فلا تقول: إن يكه، وإلَّا يكه». فلا يجوز حَذْف النون». ١/٣٠٠، وشذور الذهب/١٨٨، وأوضح المسالك ١/١٩١.

(٦) وبعد هذا «**وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله**».

(٧) هو عليّ بن محمد بن عليّ، أبو الحسن ٱبن خروف الأندلسي النحوي، أخذ النحو عن ٱبن طاهر المعروف، صنَّف شرح سيبويه، وشرح الجُمَل=

عليه إذا دخله الحَذْفُ حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وَجَبَ الوقف عليه بهاء السكت، كقولك: «عِهْ ولم يَعِهْ»، فـ «لم يَكُ» بمنزلة «لم يَعِ» فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من ٱجتلاب حرف لم يكن[١]، ولا يقال: مثله في «لم يعِ» لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم بخلاف «لم يكن» فإن الجازم ٱقتضى حَذْف الضمَّة لا حَذْف[٢] النون كما بيَّنا.

ص - وحَذْفها وحدها معوضاً عنها «ما» في مثل «أمَّا أنت ذا نَفَرٍ»، ومع ٱسمها في مثل: «إن خيراً فخير»، و«ٱلتمس ولو خاتماً من حديد».

ش - من خصائص «كان» جواز حَذْفُها[٣]، ولها في ذلك حالتان:

- **فتارةً تُحْذَفُ وحدَها** ويبقى الأسم والخبر، ويُعَوَّض عنها «ما».
- **وتارةً تُحْذَف مع ٱسمها** ويبقى الخبر، ولا يُعَوَّضُ عنها شيء.

= وغيرهما، ووقع في جبّ ليلاً فمات سنة تسع وستمئة، وذكر ياقوت أنه مات بإشبيليا عن خمس وثمانين سنة. بغية الوعاة ٣/٢٠٣.

(١) مثل هاء السكت.

(٢) وحذف النون إنما كان لألتقاء ساكنين بعد دخول الجازم، وهذان الساكنان سكون واو «أكون» والنون المجزومة فصارت «أكن»، ثم حُذِفَت النون تخفيفاً.

(٣) انظر شرح التسهيل ١/١٦٥، ومثاله: **أما أنت مرتحلاً**، وأضح المسالك ١/٤٨٩، وشرح ٱبن عقيل ١/٢٩٨، والأرتشاف/١١٩٢، وشرح المفصَّل ٢/٢٣٨، ومغني اللبيب ٤/٩٦ «ما الزائدة»، و٦/٣٤٥ الشرط السادس من شروط الحَذْف، وفي ٦/٤٥٧ ذكره في حديثه عن «حَذْفِ الفِعْل».

- **فالأول**: بعد «أن»[1] المصدريّة في كل موضع أُريد فيه تعليل فعل بفعل كقولهم: «**أمَّا أنتَ منطلقاً ٱنطلقتُ**»، أصله: ٱنطلقت لِأَن كنت منطلقاً، فقدمت اللام وما بعدها على الفعل؛ للأهتمام به. أو لقصد الأختصاص، فصار لِأَنْ كنت منطلقاً ٱنطلقت، ثم حُذِفَ الجار ٱختصاراً كما يُحْذَفُ قياساً من «أن»، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [سورة البقرة ٢/١٨٥]، أي: في أن يطوف بهما، ثُمَّ حُذِفَت «كان» ٱختصاراً أيضاً؛ فٱنفصل الضمير فصار: أن أنت، ثم زيدت «ما» عوضاً، فصار أن ما أنت، ثم أدغمت النون في الميم فصار «أمَّا أنت» وعلى ذلك قول العباس بن مرداس[2]:

أبا خُراشةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قوميَ لم تأكلهُمُ الضَّبُعُ

أصله: لأن كنتَ، فعُمِل فيه ما ذكرنا.

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن معنى «أن» الشرط، وحكى ذلك أبو عمر الجرمي عن الأصمعي.
وقال غيرهم: «أَنْ» هنا الخفيفة لا يقع بعدها الأسم مبتدأ، وصار لذلك بمنزلة إنْ الشرطية في دلالتهما على الفعل. شرح المفصَّل ٣/٢٣٨.

(٢) قائله العباس بن مرداس مخاطباً خُفاف بن ندبة. وندبة: أُمه. والضبع المراد به السنة المجدبة.
قال: لأن كنت كثير القوم عزيزاً، فإن قومي موفورون لم تهلكهم السنون.
وموضع الشاهد قوله: «**أمَّا أنت ذا نفرٍ**» وقد جرى فيه ما سبق بيانه قبل البيت.
انظر مغني اللبيب ١/٢٥٠، ٣٧٥، ٥/٢٩٥، و٦/٧٠٧ – ٧٠٨، والكتاب ١/١٤٨، وشرح المفصل ٢/٢٣٩، ٨/٢٣٨، والخصائص ٢/٣٨١.
وبقية المراجع في الموضع الأول من مغني اللبيب.

- **والثاني**[١]: بعد «إنْ» و«لو» الشرطيتين، **مثال ذلك بعد «إنْ» قولهم**[٢]: «المرءُ مقتولٌ بما قَتَل به، إنْ سيفاً فسيفٌ، وإن خنجراً فخنجرٌ»، و[٣] «الناسُ مجزيون بأعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شَرّاً فشرٌّ».

وقال الشاعر[٤]:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آل مُطَرِّفٍ إنْ ظالماً أبداً وإنْ مَظْلُوما

أي: إن كان ما قَتَل به سيفاً فالذي يُقتَل به سيفٌ. وإن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كنتَ ظالماً وإن كنتَ مظلوماً.

- **ومثاله بعد «لو»** قوله عليه الصلاة والسلام[٥]: «**ٱلْتمسْ ولو خاتماً من حديد**».

---

(١) أي: حذف «كان» وٱسمها.

(٢) انظر شرح المفصَّل ٢/٢٣٤ - ٢٣٥، وذكرت في تحقيقي على مغني اللبيب ٦/٤٤٧ - ٤٤٨ أنه حديث، وذكره الطبري في تفسيره عن ٱبن عباس موقوفاً، وذكره ٱبن مالك في شواهد التوضيح/٧١ حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ.
وٱنظر المساعد ١/٢٧٢.

(٣) شرح المفصَّل ٢/٢٣٥ «إن خيراً فخيراً» و«إن خيراً فخيرٌ»، و«إن خيرٌ فخيراً».

(٤) قائلته: ليلى الأخيلية، تمدح آل مطرف، وهم قومها من بني عامر، وتصفهم بالقوة، فتقول لا تقربنَّهُم أبداً ظالماً أو مظلوماً.
والشاهد فيه: نصب ما بعد «إن» بعد حَذْفِ الفعل وٱسمه، وبقاء الخبر.
الكتاب ١/١٣٢، والأرتشاف/١١٨٨، والمساعد ١/٢٧١، والهمع ٤/١٠٢.

(٥) انظر مغني اللبيب ٣/٤١٨، ٦/٤٥٤، وقصة الحديث في الموضع الأول الحاشية/٤، وكتاب النكاح، باب تزويج المُعْسِر في فتح الباري ٩/١٠٠ و١١٣، وشرح الأشموني ١/١٩٦.

وقول الشَّاعر[١]:

لا يأمنِ الـدَّهْرَ ذو بَغْيٍ ولـو مَلِكـاً   جنودُه ضاقَ عنها الـسَّهلُ والجَبَلُ

أي: ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد، ولو كان الباغي ملكاً.

* * *

(١) قائل البيت غير معروف.

والشاهد فيه حَذْف «كان» واسمها فيكون «ملكاً» خبراً لـ «كان» المحذوفة.

انظر مغني اللبيب ٣/٤١٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٥/٨١، والهمع ٢/١٠٣، وشرح الأشموني ١/١٩٦، وأوضح المسالك ١/١٨٥، والارتشاف/١١٨٧، والمساعد ١/٢٧١، وشرح التسهيل ١/٣٦٣.

ص - و«ما» النافية عند الحجازيين كـ «ليس»، إن تقدَّم الاسم، ولم يُسْبَق بـ «إنْ»، ولا بمعمول الخبر إلَّا ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، ولا اقترن الخبر بـ «إلَّا» نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

ش - اعلم أنهم أَجْرَوا ثلاثة حروف من حروف النفي مُجْرَى «**ليس**» في رفع الاسم ونصب الخبر وهي: «ما»، و«لا»، و«لات»(١)، ولكل منها كَلام يخصُّها.

- **والكلام الآن في «ما»**، وإعمالها عمل «ليس»، وهي لغة الحجازيين، وهي اللغة القديمة(٢)، وبها جاء التنزيل(٣)، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف ١٢/٣١]، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [سورة المجادلة ٥٨/٢].
- **ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط**: أن يتقدَّم اسمها على خبرها، وأن لا تقترن بـ «إن» الزائدة، ولا خبرها بـ «إلَّا»؛ فلهذا أُعملت في قولهم في المثل(٤): «**ما مُسيءٌ مَن أَعْتَبَ**» لتقدُّم الخبر.

---

(١) **وذكروا حرفاً رابعاً، وهو «إن» النافية.**
قال الأشموني: «وإنما شبهت هذه بـ «ليس» في العمل **لمشابهتها إيَّاها في المعنى، وإنما أفردت من باب «كان» لأنها حرف**، وتلك أفعال». ١/٢٠١.
وزاد ابن يعيش سبباً آخر وهو: دخولها على المبتدأ والخبر. شرح المفصَّل ١/٢٦٦. وقال ابن مالك: «وتلحق بها «إن» النافية قليلاً، و«لا» كثيراً». شرح التسهيل ١/٣٧٤.

(٢) كذا في المخطوطات، ويؤيد هذا قول الزمخشري: «**إنها لغة الحجاز القدمى**». وفي المطبوع من شرح القطر وحاشية السجاعي/٥٨: «**القويمة**»، **وليس بذاك!**

(٣) انظر الكتاب ١/٢٨، والجنى الداني/٣٢٢، ومغني اللبيب ٤/٤٢.

(٤) وفي الارتشاف/١١٩٨ «ذكر الجرمي أنها لغة، وحكى «**ما مسيئاً من أَعْتَبَ**» كذا بالنصب. قال أبو حيان: «ونسبة جواز ذلك إلى سيبويه باطلة». وعلى ما ثبت في النصب عند المصنِّف أهملت لتقدم الخبر، وهو «مسيء».

وقول الشاعر[١]:

بنــي غُدانــةَ، مــا إنْ أنــتُمُ ذَهَــبٌ ولا صَـريفٌ، ولكـن أنـتُمُ الخَـزَفُ

لوجـود «إنْ» المـذكورة، وفـي قولـه تعـالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [سـورة آل عمـران ٣/١٤٤]، و﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [سورة القمر ٥٤/٥٠]؛ لٱقتران خبرها بـ «إلَّا»[٢].

وبنو تميم لا يعملون «ما»[٣] شيئاً، ولـو ٱستوفت الـشروط الثلاثـة؛ فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ، ويقرأون[٤]: «**ما هذا بشرٌ**».

---

(١) البيت مجهول القائل، وفيه روايتـان: ذهـبٌ ولا صـريفٌ، والنـصب روايـة ٱبـن السِّكِّيت، وعلى رواية الرفع تكون «إنْ» كافَّة لـ «مـا» عـن العمـل، وعلـى روايـة النصب تكون «إن» نافية مؤكدة.
وغُدانة: حي من يربوع، والصّريف: الفضَّة، والخَزَفُ: ما عُمل من طين وشُـوي بالنـار. انظـر مغنـي اللبيـب ١/١٤٧، والخزانـة ٢/١٢٤، والهمـع ٢/١١٢، وشرح البغدادي ١/١٠٦، والعيني ٢/٩١، وشرح التصريح ١/١٩٧.

(٢) قال ٱبن يعيش: «ويروى عن الأصمعي أنه قال ما سمعته في شيء مـن أشـعار العرب – يعني نصب خبر «ما» المشبهة بـ «ليس»». شرح المفصَّل ١/٢٦٧.

(٣) فَيَجْرُون فيها على القياس، ويجعلونها بمنزلة «هل» والهمزة ونحوهمـا ممـا لا عمل له، لعدم الٱختصاص. ٱبن يعيش.

(٤) ذكرت من قبل أنها من سورة يوسف ١٢/٣١.
وفـي معجـم القـراءات ٤/٢٤٨ ومـا بعـدها: «وقـرأ عبـد الله بـن مـسعود وأبـو المتوكِّل وأبو نهيك وعكرمة ومعـاذ القـارئ «**ما هـذا بـشرٌ**» بـالرفع، وهـي لغـة تميم ونجد.
وذهب ٱبـن عطيـة إلـى أنـه لـم يُقـرأ بـه، وإلـى مثـل هـذا ذهـب الزَّجَّاج، قـال: «وسيبويه والخليل وجميع النحويين القدماء يزعمون أنَّ «بشراً» منصوب خبر «ما»، ويجعلونه بمنزلة «ليس»، و«ما» معناها معنى «ليس» في النفي».
وٱنظر بقية النصوص في المعجم في الموضع المشار إليه.

ص - وكذا «لا» النافية في الشعر، بشرط تنكير معموليها نحو:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قَضَى اللهُ واقيا

ش - الحرف الثاني مما يعمل عمل «ليس» «لا» كقوله[١]:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قَضَى اللهُ واقيا

ولإعمالها أربعة شروط[٢]:

أن يتقدَّم ٱسمها، وألَّا يقترن خبرها بـ «إِلَّا»، وأن يكون ٱسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك في الشعر[٣]، لا في النثر. فلا يجوز إعمالها في نحو: «**لا أفضلُ منك أحدٌ**»، ولا في نحو: «**لا أحدٌ إِلَّا أفضلُ منك**»، ولا في نحو: «لا زيدٌ قائم ولا عمرٌو»؛ ولهذا غُلِّط المتنبي في قوله[٤]:

إذا الجودُ لم يُرْزَق خلاصاً من الأذى
فلا الحَمْدُ مَكْسوباً ولا المالُ باقيا

---

(١) قائله غير معروف. ومعنى تعزَّ: ٱصبر على ما يحلّ بك من المصائب، والوَزَر: الجبل، وكل ما كان ملجأ لك يحميك، وكذا جاء في الآية: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [سورة القيامة ١١/٧٥]، والشاهد فيه عمل «ما» في نكرتين عمل «ليس»، فَرفع «شيء» ونَصب «باقياً» الخبر. مغني اللبيب ٣/٢٩٣، الجنى الداني/٢٩٢، والعيني ٢/١٠٢، والدر المصون ١/١٩٩، وشرح البغدادي ٤/٣٧٧ والهمع ٢/١١٩، وشرح التصريح ١/١٩٩.

(٢) انظر شرح المفصَّل «ولها شرائط ثلاث» ١/٢٦٨، وٱنظر أمالي الشجري ٢/٢٢٤، ومغني اللبيب ٣//٢٩١.

(٣) ٱعتمد بعضهم عملها مطلقاً. سجاعي/٦٠.

(٤) هو أحمد بن الحسين، وُلِدَ في الكوفة سنة ثلاث وثلاثمئة، وقُتِل سنة أربع =

وقد صرَّحت بالشرطين الأخيرَيْن، ووكَلت معرفة الأَوَّلَيْن إلى القياس على «ما»؛ **لأن «ما» أقوى من «لا»؛ ولهذا تعمل في النثر**، وقد ٱشترطت في «ما» ألَّا يتقدَّم خبرها، ولا يقترن بـ «إلَّا»، فأما ٱشتراط أن يقترن الأسم بـ «إِنْ» فلا حاجة له هنا؛ لأن اسم «لا» لا يقترن بـ «إِنْ».

ص - و«لاتَ» لكن في الحين، ولا يُجْمَع بين جُزْأَيْها، والغالب حَذْفُ المرفوع نحو: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

ش - الثالث مما يعمل عملَ «ليس»: «لاتَ»، وهي[1] «لا النافية»، زيدت عليها تاء لتأنيث اللفظ، أو للمبالغة[2].

- وشرط إعمالها أن يكون ٱسمها وخبرها لَفْظ الحين[3].

= وخمسين وثلاثمئة.

والمأخذ عليه أنه ٱستعمل «لا» وبعدها في الموضعين: الحمدُ، المالُ: ٱسمان معرفان. قلتُ كان الأولى أن يكون فيما قال مخرج لإبطال هذا الشرط وهو تنكير الأسم والخبر. إنه المتنبي! انظر الديوان ٤/٢٨٣٠.

(١) اختلف في حقيقتها على ثلاث مذاهب ذكرها ٱبن هشام في مغني اللبيب ٣٥٦/٣ وما بعدها.

وما أثبته هنا هو واحد من هذه المذاهب.

وٱنظر الجنى الداني/٤٨٥، وهمع الهوامع ١٢١/٢، والأرتشاف/١٢١٠.

(٢) أي: للمبالغة في النفي كما قالوا: علَّامة ونَسَّابة، وقال بعضهم لتأكيد النفي والمبالغة فيه، وتأنيث اللفظ مثل تأنيت ثُمّتَ ورُبَّت. شرح المفصَّل ٢٦٩/١.

(٣) في عملها ثلاثة مذاهب:

١ - لا تعمل شيئاً، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حُذِف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف. وهو قول الأخفش. =

والثـاني: أن يُحْـذَفَ أحـدُ الجزأين، والغالـبُ أن يكـون المحـذوفُ ٱسمها، كقوله تعـالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة صَ ٣/٣٨]. والتقـدير - والله أعلم - : فنادى بعضهم أنْ ليس الحينُ حينَ فرار؛ وقد يُحْذَف خبرها ويبقى ٱسمها كقراءة بعضهم[1]: «ولاتَ حينُ» بالرَّفع.

* * *

= ٢ - الثاني: أنها تعمل عمل «إنَّ»، فتنصب الأسم وترفع الخبر، وهو قول للأخفش.

٣ - الثالث: أنها تعمل عمل «ليس». وهو قول الجمهور.

وذهب سيبويه إلى أنها لا تعمل إلَّا في الحين، وعند الفارسي وجماعة أنها تعمل في الحين وما رادَفَه. مغني اللبيب ٣/٣٥٩ - ٣٦٠، والأرتشاف/ ١٢١٠.

(١) والقراءة هذه هي قراءة الضَّحاك وأبي المتوكّل والجحدري وٱبن يعمر وعيسى ابن عمر وأبي السمال، وقد ثبت الأسم، وحُذِف الخبر عكس قراءة الجهور، وهو قول سيبويه.

انظر معجم القراءات ٨/٧٦ - ٧٧.

ص - الثاني: إِنَّ وأَنَّ للتأكيد، ولكنَّ للاستدراك، وكأَنَّ للتشبيه، أو الظنّ، وليت للتمنّي، ولعلَّ للترجّي أو الإشفاق أو التعليل، فينصِبْنَ المبتدأ اسماً لهن، ويرفعن الخبرَ خبراً لهن.

ش - الثاني[١] من باب[٢] نواسخ المبتدأ والخبر ما ينصب[٣] الاسم ويرفع الخبر[٤].

وهو ستة أحرف:

- **إنَّ وأنَّ** ومعناهما التوكيد، تقول: زيدٌ قائمٌ، ثم تدخل «إِنَّ» لتأكيد الخبر وتقريره، فتقول: إنَّ زيداً قائم.
- وكذلك «أَنَّ» إلَّا أنها لا بُدَّ أن يسبقها كلام، كقولك: **بلغني أو أعجبني**، ونحو ذلك.

---

(١) **جرت عادة النحويين في ترتيب أبواب النحو أن يذكروا باب «كاد وأخواتها» بعد الأحرف المحمولة على «ليس» في العمل، فأيُّ عُذْرٍ للشيخ - رحمه الله- في إهمال هذا الباب، وهو ما لم يفعله غيره؟!**

(٢) «باب» مثبت عندي في المخطوط، وغير مثبت في المطبوع.

(٣) عملت هذه الحروف هذا العمل لشبهها بالأفعال من وجوه: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال، والثاني أنها على لفظ الأفعال، فهي أكثر من حرفين، وهي مبنية على الفتح كالأفعال الماضية... شرح المفصَّل ١/٢٥١.

(٤) عند البصريين عملت في المبتدأ والخبر، وعند الكوفيين لم تعمل هذه الأحرف في الخبر، فهي تعمل في الأسماء النصب، والخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ، وتبعهم السهيلي وهذا فاسد عند ابن يعيش. انظر شرح المفصَّل ١/٢٥٢، والإنصاف/١٧٩، والكتاب ١/٢٨٠، والارتشاف/١٢٣٧.

- و«**لكنَّ**» ومعناها الأستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتوهَّم ثبوته أو نفيه، يقال: **زيد عالم**، فيوهم ذلك أنه صالح، فتقول: لكنه فاسق. وتقول : **ما زيد شجاع**، فيوهم ذلك أنه ليس بكريم، فتقول: لكنه كريم.
- و«**كأَنَّ**» للتشبيه، كقولك: **كأَنَّ زيداً أسد**، أو الظن، كقولك: **كأَنَّ زيداً كاتب**.
- و«**ليت**» للتمنّي، وهو طَلَبُ ما لا طَمَعَ فيه، كقول الشيخ[(١)]:

... **ليت الشبابَ يعودُ يوماً** ... .

أو ما فيه عُسْر، كقول المعدم الآيس: **ليت لي قنطاراً من الذهب**.
- و«**لعلَّ**»: «للترجّي»، وهو طلب المحبوب المُسْتَقْرَب حصولُه، كقولك: لعلَّ الله يرحمني، أو للإشفاق، وهو توقّع المكروه، كقولك: **لعلَّ زيداً هالك**، أو للتعليل[(٢)]، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا

---

(١) قائله أبو العتاهية، وتمامه:

ألا ليت ... ... **فأخبرَه بما فعلَ المَشِيبُ**

والشاهد فيه: أنَّ «ليت» تدلّ على التمني، وعملت في الأسم والخبر، وهذا طلب فيه أستحالة، ولا يطمع أحد أن يتحقق له، ومثله قول رؤبة:

يا ليت أيام الصِّبا رواجعا

انظر الديوان/٥٠، ومغني اللبيب ٣/٥٢١، وشرح الشواهد للبغدادي ٥/١٦٣، ومجالس ثعلب/٢٤٦.

(٢) أثبت لها هذا المعنى جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه هذه الآية. مغني اللبيب ٣/٥٢٤.

لِّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [سورة طه ٢٠/٤٤]، أي: لكي يتذكر، نَصَّ على ذلك الأخفش[(١)].

ص - إن لم تقترن بهنّ «ما» الحرفية، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، إلَّا «ليت» فيجوز الأمران.

ش - إنما تنصب هذه الأدواتُ الأسماءَ وترفع الأخبار بشرط ألَّا تقترن بهنّ «ما» الحرفية[(٢)]، فإن ٱقترنت بهن بطل عملُهن، وصَحَّ دخولهن على الجملة الفعلية، قال الله تعالى[(٣)]: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/١٠٨]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [سورة الأنفال ٨/٦].

---

(١) والكسائي. جعلها بمعنى «كي» قال الأخفش في معاني القرآن/٤٠٧: «نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلَّنا نتغدّى، والمعنى: لنتغدّى، وحتى نتغدى، ويقول الرجل: «**اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك**»، أي: لتأخذه».
وٱنظر شرح التسهيل ٢/٧.

(٢) وتسمى «ما» الكافّة، لأنها تكفُّ هذه الأحرف عن عمل النصب والرفع في هذا الباب.
وذهب ٱبن درستويه وبعض الكوفيين إلى أنَّ «ما» مع هذه الحروف ٱسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسِّرة له ومخبر بها عنه. ورده ٱبن هشام وٱبن الخباز. انظر مغني اللبيب ٤/٧١ - ٧٣.

(٣) وتسمى المتلوّة بفعل مهيِّئة؛ لأنها هيأت الحرف الناسخ بٱتِّصالها به للدخول على فعل.
انظر الٱرتشاف/١٢٨٤ «مهيئة وموطّئة».

وقال الشاعر[١]:

فـواللهِ مـا فـارقتكم قاليـاً لكـم ... ولكـنَّ مـا يُقْـضَى فـسوف يكـونُ

وقال الآخر[٢]:

أعِـدْ نظـراً يـا عبـدَ قَـيْسٍ لعلَّمـا ... أضاءت لك النارُ الحمـارَ المقيَّدا

ويُستثنى منها[٣] «ليت»؛ فإنها تكون باقية مع «ما» على ٱختصاصها

(١) نسب للأفوه الأودي.
وقد ذكره المصنف شاهداً على أن «ما» قد كفت «لكنّ» عن العمل، وليس الأمر كذلك، وإنما «لكنَّ» عاملة وٱسمها «ما».
قال العيني: «الأستشهاد فيه «ولكن ما» حيث دخلت «ما» على «لكن» ولم تكفها عن العمل» كذا! وليس الأمر كذلك.
العيني ٣/٣١٥ – ٣١٦، وشرح التصريح ١/٢٢٥، وأشار إلى ما توهمه المصنِّف، وشرح الأشموني ١/٢٤٢، وأوضح المسالك ١/٢٤٩.

(٢) قائله الفرزدق وهو من مقطوعة هجا بها جريراً وهو يخاطب عمر بن لَجَأ التميمي، والحمار يقصد به واحد من حمير بني كليب، وهم عنده أهل ذلّة وقلّة.
والشاهد فيه كف «لعلَّ» عن العمل بـ «ما» لعدم ٱختصاصها بالجملة الأسمية فدخلت على الجملة الفعلية.
انظر الديوان/٨٠ فربما، والنقائض/٤٩١، وشرح الشواهد للبغدادي ٥/١٦٩، والهمع ٢/٩٠، وشرح المفصَّل ٨/١٠١، ومغني اللبيب ٣/٥٢٢، ٥٣١، والأزهية/٨٧، وأمالي الشجري ٢/٥٦١، وشرح الأشموني ١/٢٤٣.

(٣) أي: من الحكم السابق، وهو الكف عن العمل.
قال المصنِّف في مغني اللبيب: «وتقترن بها «ما» الحرفية فلا تزيلها عن الأختصاص بالأسماء. لا يُقال: **ليتما قام زيدٌ**؛ خلافاً لأبن أبي الربيع، وطاهر القزويني. مغني ٣/٥١٣ – ٥١٤.

بالجملة الأسمية، فلا يُقال: ليتما قام زيد؛ فلذلك أبقوا عملها، وأجازوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها، وقد رُوي بالوجهين قول الشاعر[1]:

قالت: أَلَا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا أو نصفَهُ فَقَدِ

برفع «الحمام» ونصبه.

وقولي: «ما» الحرفيَّة ٱحتراز من «ما» الأسمية؛ فإنها لا تُبْطِلُ عملها كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [سورة طه ٢٠/٦٩]؛ فـ «ما» هنا ٱسم بمعنى الذي[2]، وهو في موضع نصب بـ «إِنَّ»، وصنعوا: صلة، والعائد محذوف، وكيدُ ساحر: خبر، والمعنى: إنّ الذي صنعوه كيد ساحر.

---

(١) قائله النابغة الذبياني، وبعده:

فحسَّبوه فألْفَوْه كما ذكرتْ تسعاً وتسعين لم تنقص ولم تزدِ

وقد خاطب بها النعمان المنذر، وٱعتذر إليه مما ٱتُّهم به.

والشاهد عند النحاة أن «ليت» ٱتَّصلت بها «ما» الكافة، وجاز الإهمال والإعمال. وٱسمها «هذا»، والحمام بدل على وجهين الرفع والنصب.

انظر مغني اللبيب ١/٤١١ و٣/٥١٤، والخزانة ٤/٢٩٧، وأمالي الشجري ٢/٢٤١، والإنصاف/٤٧٩، وشرح المفصَّل ٨/١٠٣، والكتاب ١/٢٨٢، وهمع الهوامع ١/٢٢٨، و٢/١٨٨.

(٢) وذكرنا في كتابنا «التفصيل» وجهين في «ما»: ٱسم موصول بمعنى الذي، وذهب إلى هذا الفرّاء ولم يذكر الباقولي غير هذا.

وذكر آخرون أنه حرف مصدري، والمصدر في محل نصب ٱسم «إِنَّ»، أي: إنَّ صنعهم، ولا حاجة إلى تقدير ضمير. انظر التفصيل ١٦/٢٩٨، وقالوا: حقها أن تفصل عن «إنَّ» ولكن خطَّ المصحف لا يُغيَّر.

ص - كـ «إِنْ» المكسورةِ مخفَّفة.

ش – معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال في «ليتما»، كذلك يجوز في «إِنَّ» المكسورة إذا خُفِّفت، كقولك[1]: «**إِنْ زيدٌ لمنطلق**»، و«**إِنْ زيداً منطلق**»[2]، والأرجحُ الإهمال[3]، عكس «ليت». قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [سورة الطارق ٨٦/٤] ، و ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [سورة يٓس ٣٦/٣١]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [سورة هود ١١/١١١].

قرأ الحِرْميَّان[4] وأبو بكر بالتخفيف والإعمال[4].

---

(١) وهي في هذا المثال مُخَفَّفة مهملة، وما بعدها مبتدأ وخبر مرفوعان.

(٢) وهي هنا عاملة ناصبة للأسم رافعة للخبر، وذكره سيبويه سماعاً. الكتاب ١/٢٨٣.

(٣) عند الكوفيين إن تُخَفَّف «إِنَّ» فهي كالنافية لا عمل لها البتة، ولا توكيد فيها، واللَّام بعدها للإيجاب بمعنى «إِلَّا».
وعند البصريين إهمالها إذا خُففت هو القياس، لزوال ٱختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه. وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشدَّدة، إلَّا أنها لا تعمل في الضمير إلَّا في ضرورة، بخلاف المشدَّدة، تقول: «**إنَّك قائم**»، ولا يجوز «**إنْك قائم**» بالتخفيف.
وعند الكسائي أنها إذا دخلت على الأسم كانت مخففة من الثقيلة عاملةً كما قال البصريون، وإذا دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى «**إلَّا**»، كما قال الكوفيون.
وعند الفرَّاء «إن» المخفَّفة بمنزلة «قد» إلَّا أنَّ «قد» تختص بالأفعال، و«إنْ» تدخل على الأفعال والأسماء.
انظر الهمع ٢/١٨١، وشرح الكافية ٢/٣٥٨، وتوضيح المقاصد ١/٣٥١، والجنى الداني/٣٩٥، ومغني اللبيب ٢/٢٣٣ – ٢٣٤.

(٤) قرأ ٱبن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم وٱبن محيصن «وإنْ كُلّاً لَمَا» بتخفيف «إِنْ» و«لَمَا» وإعمال «إِنْ» مخففةً. =

ص - فأمَّا «لكنْ» مُخَفَّفةً فَتُهْمَلُ.

ش - [1]وذلك لزوال ٱختصاصها بالجملة الأسمية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٧٦]، وقال تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة النساء ٤/١٦٢] فدخلت على الجملتين.

ص - وأَمَّا «أَنْ» فتعمل، ويجب في غير الضرورة حَذْفُ ٱسمها ضمير الشأن، وكون خبرها جملة مفصولة إن بُدئت بفعل متصرف غير دعاء - بـ «قد» أو تنفيس أو نفي أو «لو».

ش - وأما «أَنَّ» المفتوحة فإنها إذا خُفِّفت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال[2]، لكن يجب في ٱسمها ثلاثة أمور: أن يكون ضميراً لا ظاهراً، وأن يكون بمعنى الشأن، وأن يكون محذوفاً[3].

= وعن أبي بكر عن عاصم «وإنْ كُلّاً لَمَّا» بالتخفيف والإعمال وتشديد الميم، وقراءة الجماعة «وَإِنَّ كُلاً لَّمَّا» بتشديدهما والإعمال.
انظر معجم القراءات ٤/١٤١ - ١٥٢.

(١) تهمل «لكنْ» المخففة من الثقيلة وهي حرف ٱبتداء لا تعمل خلافاً للأخفش ويونس؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، فزال ٱختصاصها بالجملة الأسمية.
انظر الجنى الداني/٥٨٦، ورصف المباني/٢٧٤، والكتاب ١/٢٨٣، ٤٨١، ومغني اللبيب ٣/٥٤٨، والمقتضب ١/١٢ و٤/١٠٧.

(٢) انظر شرح المفصَّل ٨/١٣٠.

(٣) وقد يكون ظاهراً نحو قوله:

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتِني ... فراقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ

قال سيبويه: «وليس بالجيد، ولا بالكثير كالمكسورة»، يعني إعمالها ظاهراً فيما بعدها. =

- ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً، فإن كانت جملة ٱسمية أو فعلية فعلها جامد أو متصرف وهو دعاء لم تحتج إلى فاصل يفصلها من «أنْ».

- **مثال الأسمية** قوله تعالى(١): ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، تقديره: أَنْه الحمد لله، أي: الأمرُ والشأنُ، فخفّفت «أن» وحُذِفَ ٱسمها، ووليتها الجملة الأسمية بلا فاصل.

- **ومثال الفعلية التي فعلها جامد**: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [سورة الأعراف ٧/١٨٥]، و﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [سورة النجم ٥٣/٣٩]، والتقدير: وأنْه عسى، وأنْه ليس.

- **ومثال التي فعلها متصرف وهو دعاء**(٢) «وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ» [سورة النور ٢٤/٩]، في قراءة(٣) من خفَّف «أن» وكسر الضّاد.

= انظر الكتاب ١/٤٤٠، ومغني اللبيب ١/١٨٩ «خلافاً للكوفيين؛ زعموا أنها لا تعمل شيئاً».

(١) سورة يونس ١٠/١٠: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ...﴾.
قال ٱبن يعيش «أَن» فيها مخفَّفة من الثقيلة، والمعنى أَنْه الحمد لله، ولا تكون تفسيراً، لأنه ليس قبلها جملة...». شرح المفصَّل ٨/٢٥٤.

(٢) قال الأزهري «وأما الدُّعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف. قاله الشاطبي». شرح التصريح ١/٢٣٢.

(٣) قرأ نافع ورويس «أَنْ غَضِب» بتخفيف «أَنْ»، وٱسمها محذوف، أي: أَنْه، و«غضِب» فعل ماض، ولفظ الجلالة فاعله، والفعل دعاء.
انظر معجم القراءات ٦/٢٣٣ والمراجع المثبتة، ومغني اللبيب ٤/٧٣ و٦/٢٤١. وفي المقاصد الشافية ٢/٤٠٤ فإن كان [الفعل] دعاءً لم يشترط الفصل في الأحسن، بل لا يفتقر إليه» وٱستشهد بالقراءة.

- فإن كان الفعل متصرّفاً، وكان غيرَ دعاء وجب أن يُفْصَلَ من «أَنْ» بواحد من أربعة: وهي[١]:
- قد: نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [سورة المائدة ٥/١١٣]، ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ﴾ [سورة الجن ٧٢/٢٨].
- وحرف التنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [سورة المزمل ٧٣/٢٠].
- وحرف النفي، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [سورة طه ٢٠/٨٩].
- و«لو»، نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [سورة الجن ٧٢/١٦].

وربما جاء في الشعر بلا فَصْل، كقوله[٢]:

علموا أن يُؤَمَّلُون فجادوا قبل أن يُسألوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وربما جاء ٱسم «أَنْ» في ضرورة الشعر مُصَرَّحاً به غير ضمير الشأن؛ فيأتي خبرها حينئذٍ مفرداً، وجملة،

---

(١) قال ٱبن يعيش: «فإذا وليها فعل أُتي بالعوض؛ كأنهم ٱستقبحوا أن تلي «أَنْ» المخففة الفعل إذا حُذِفَت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذفَ، وأن يليه ما لم يكن يليه، وهو مُثَقّل، فأتوا بشيء يكون عوضاً عن الٱسم». شرح المفصَّل ٨/١٣٣.

(٢) قائله غير معروف.
والشاهد فيه: «**أنْ يؤمَّلون**» جاء خبر «أن» المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء من غير فاصل من الفواصل السابقة.
انظر العيني ٢/٢٩٤، وشرح التصريح ١/٢٣٣، وشرح الأشموني ١/٢٥٠.

وقد ٱجتمعا في قوله[١]:

بأنْــك ربيــعٌ وغَيْــثٌ مَرِيــعٌ وأَنْــكَ هنــاك تكــونُ الثِّمــالا

ص - وأما «كأَنَّ» فتعمل، ويقلُّ ذكرُ ٱسمها، ويُفْصَلُ الفعل منها بـ «لم» أو «قد».

ش - إذا خُفِّفت «كأَنَّ» وجب إعمالها[٢] كما يجب إعمال «أَنْ»، ولكن ذِكْرُ ٱسمها أكثر من ذِكْرِ ٱسم «أَنْ». ولا يلزم أن يكون ضميراً. قال الشاعر[٣]:

ويومــاً تُوافينــا بوجــهٍ مُقَسَّــمٍ كأَنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

---

(١) قالته جنوب بنت العجلان من بني عامر، ونُسِب لغيرها. المريع: الخصب، الثمال: الذخر والغياث.
والشاهد فيه: عمل «أن» المخففة بالظاهر؛ لأن الكاف في موضع نصب.
قال ٱبن يعيش: «وهو قليل شاذ».
انظر شرح المفصَّل ٨/١٣٥، ومغني اللبيب ١/١٩١، ومعاني الفرَّاء ٢/٩٠، والعيني ٢/٢٨٢، والخزانة ٢/٢٦٦ و٤/٣٥٢، والإنصاف/٢٠٧، وشرح الشواهد للبغدادي ١/١٤٩.

(٢) حكم «كأَنْ» كحكم «أَنْ» المفتوحة، ففيها وجهان؛ أجودهما إبطال عملها ظاهراً، ويجوز إعمال «كأنْ»، والإهمال مذهب الكوفيين، والإعمال مذهب البصريين، وخصَّهُ. بعضهم بالشعر.
الأرتشاف/١٢٧٨، وشرح المفصَّل ٨/١٤٨.

(٣) قائله ٱبن صريم اليشكري، أو كعب بن أرقم.
- ويروى على ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر.
- فمن رفع فعلى الخبر وٱسمها محذوف: كأنها ظبية تعطو. =

- يُرْوَى بنصب الظبية على أنها الأسم، والجملة بعدها صفة، والخبرُ محذوف، أي: كأن ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ، فيكون من عكس التشبيه، أو كأنْ مكانها ظبيةً على حقيقة التشبيه.
- ويُروى برفعها على حَذْفِ الأسم، أي: كأنها ظبيةٌ.
- **وإذا كان الخبر مفرداً** أو جملة أسمية لم يحتج لفاصل، فالمفرد كقوله: «كأنْ ظبيةٌ» في رواية من رفع، والجملة الأسمية، كقوله[1]:

كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

= ومن نصب فعلى أنه أسمها، والخبر منويّ محذوف، كأنه قال: كأن ظبيةً هذه المرأة.

- ومن جَرَّ فعلى إعمال الكاف حرف جرّ، وأن: مزيدة والمعنى كظبيةٍ.

يصف أمرأة حسنة الوجه. تعطو: تتناول، الوارق: المورق.

انظر شرح المفصَّل ٨/ ١٥٠، والكتاب ١/ ٢٨١، ٤٨١، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٩، وأمالي الشجري ٢/ ١٧٨، والمقرب ١/ ١١١، والعيني ٢/ ٣٠١، ورصف المباني/ ١١٧، وشرح التسهيل ٢/ ٤٦.

(١) قائله غير معروف. وقبله:

ونحرٌ مُشرِقِ اللونِ

والشاهد فيه: رفع «ثدياه» على الأبتداء، وحُقان: الخبر، والضمير في ثدياه، يعود إلى النحر، والجملة الأسمية خبر.

قال أبن يعيش: ويجوز إعمال «كأنْ» فتقول: كأن ثدييه، فيكون الخبر «حُقّان» مفرداً.

انظر شرح المفصل ٨/ ١٤٩، والكتاب ١/ ٢٨١، والخزانة ٤/ ٣٥٨، والعيني ٢/ ٣٠٥، والمنصف ٣/ ١٢٨، والإنصاف/ ١٩٧.

- وإنْ كانَ فعلاً وَجَبَ أن يُفْصَل منها، إِمَّا بـ «لم»، أو «قد»، فالأول[1] كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾ [سورة يونس ١٠/٢٤]. وقال الشاعر[2]:

كأَن لم يكن بين الحَجُون إلى الصَّفا ... أَنيسٌ، ولم يَسْمُرْ بمكةَ سامِرُ

والثاني[3]، كقوله[4]:

أَزِفَ الترحُّلُ غيرَ أَنَّ ركابَنا ... لَمَّا تَزُلْ برِحالنا وكأَنْ قَدِ

أي: وكأَنْ قد زالت، فَحَذَفَ الفعلَ.

---

(١) قال ٱبن مالك: «أو فعليَّة مبدوءة بـ «لم»... أو لَمَّا، كقول عمار الكلبي:

... ... فكأَنْ لَمَّا يكونوا قبلُ ثَمّا

وقد رأيت في كلام بعض النحاة الٱستشهاد بشعره....».
شرح التسهيل ١٢٧٩/٢ – ١٢٨٠.
وقال ياسين: «ويفصل الفعل المتصرف الواقع بعدها، ولا يكون إلَّا خبريّاً بأحد شيئين لا غير: إما بـ «لم»،... أو «قد»... فإن جاء خبرها مفرداً أو جملة ٱسمية لم يحتج إلى فاصل» حاشية ياسين على الفاكهي ٣٤/٢.

(٢) قائله عمرو بن مضاض الجرهمي.
الحَجُون: جبل بمكة، والصّفا: موضع بمكة، السامر: المحدّث.
والشاهد في البيت: الفصل بين «كأَنْ» المخفّفة، وحذف ٱسمها، وصار الخبر جملة فعلية. وكان الفاصل بين «كأَنْ» والخبر بـ «لم» وهذا الفصل واجب.
انظر الصحاح واللسان والتاج/حجن، والدر المصون ٣٥٩/٨.

(٣) وهو الفَصْل بـ «قد» بين كأن المخفّفة وجملة الخبر الفعلية.

(٤) قائله النابغة الذبياني. وقوله: لما تَزُل: أي: لم تفارق.
والشاهد فيه في الفصل بين كأن المخففة وخبرها بقد، أي: وكأن قد زالت وٱستشهدوا به لمجيء «قد» وحذف الفعل بعدها. =

ص – ولا يتوسَّط خبرهُنَّ، إلَّا ظرفاً أو مجروراً، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾.

ش – لا يجوز[1] في هذا الباب توسُّط الخبر بين العامل وٱسمه، ولا تقديمه عليهما[2]، كما جاز في باب «كان»[2]، لا يقال: **إنَّ قائمٌ زيداً**، كما يُقال: **كان قائماً زيدٌ**.

والفَرْقُ بينهما أن الأفعال أمكن في العمل من الحروف، فكانت أَحْمَلَ لأن يُتَصَرَّف في معمولها، وما أحسن قول ٱبن عُنَيْن يشكو تأخّره[3]:

كأنّيَ من أخبارِ «إِنَّ» ولم يُجِزْ ... له أَحَدٌ في النحوِ أن يتقدَّما

= انظر مغني اللبيب ٢/٥٣١، ٤/٢٢٧، وٱستشهد به لحَذْفِ الفعل بعد «قد»، والأصل الفصل بـ «قد» بعد «كأن» المخففة. وشرح الشواهد للبغدادي ٤/٩١، والخصائص ٢/٣٦٢، المقتضب ٦/٤٢، والخزانة ٣/٢٣٢، وشرح المفصل ٨/٢١١، ٢٦٦، ٩/١٤، ٧٧، والديوان/٣٠.

(١) انظر شرح المفصل ١/٢٥٢، وشرح التسهيل ٢/١٢.

(٢) لم يجز تقديم خبرها ولا ٱسمها عليها لعدم تصرف هذه الحروف؛ لأنها فرع في العمل على الأفعال فٱنحطت عن درجة الأفعال فجاز التقديم في الأفعال نحو: **قائماً كان زيد، وكان قائماً زيد**، ولم يجز ذلك في هذه الحروف.
شرح المفصَّل ١/٢٥٣ – ٢٥٤، وذهب ٱبن مالك إلى أن الأصل في الظرف الذي يلي «إن» أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى، أي غير قائم مقام الخبر، نحو: **إنّ عندك زيداً مقيم**. شرح التسهيل ٢/١٢.

(٣) لم أهتدِ إليه في مرجعٍ ما؛ غير هذا الموضع عند المصنف.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسط[1]؛ لأنهم قد يتوسّعون فيهما ما لم يتوسَّعوا في غيرهما، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [سورة المزمل ١٢/٧٣]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [سورة النازعات ٢٦/٧٩].

وٱستغنيتُ بتنبيهي على ٱمتناع التوسُّط[2] في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على ٱمتناع التقدّم[3]؛ لأن ٱمتناع الأسهل يستلزم ٱمتناع غيره بخلاف العكس، ولا يلزم من ذكري توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجيزون تقديمه، **لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزهم في غيره.**

ص - **وَتُكْسَرُ**[4] **«إِنَّ» في الأبتداء نحو:** ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾.

- **وبعد القسم، نحو:** ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾.

---

(١) أي: الخبر.

(٢) أي: توسط الخبر بين «إن» والأسم.

(٣) أي: ٱمتناع تقدم الخبر على الأحرف الناسخة وأسمائها.

(٤) أي: همزتها. وٱنظر هذه المواضع ومواضع أخرى في الأرتشاف/١٢٥٥ وما بعدها. وذكر ٱبن مالك أنَّ الكسر هو الأصل؛ لأن الكلام معها غير مؤوَّل بمفرد، وأنّ بالفتح فرع، لأن الكلام معها مؤول بمفرد؛ لأن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرَّد من الزيادة أصل للمزيد فيه. شرح التسهيل ١٩/٢.

- **والقول، نحو:** ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، وقبل اللّام، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾.

ش – تُكْسَرُ «إِنَّ» في مواضع:

- **أَحدها:** أن تقع في ٱبتداء الجملة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [سورة القدر ٩٧/١]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [سورة الكوثر ١٠٨/١]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة يونس ١٠/٦٢][1].

- **الثاني:** بعد القسم، كقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [سورة الدخان ٤٤/٢ – ٣]، ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة يسٓ ٣٦/١ – ٣].

- **الثالث:** أن تقع محكيَّة بالقول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [سورة مريم ١٩/٣٠].

- **والرابع:** أن تقع اللام بعدها، كقوله تعالى: ﴿... وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [سورة المنافقين ٦٣/١].

فَكُسِرت بعد «يعلم» و«يشهد» وإن كانت قد فتحت بعد «علم وشهد» في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة البقرة ٢/١٨٧]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٨]، وذلك لوجود اللام في الأولين دون الآخِرَين.

---

(١) والٱبتداء هنا حكمي بسبب أداة الٱستفتاح «أَلَا»، وهو كالٱبتداء الحقيقي.

ص - ويجوز دخول اللَّام على ما تأخَّر من خبر «إِنَّ» المكسورة، أو ٱسمها، أو ما توسَّط من معمول الخبر، أو الفَصْل، ويجب مع المخفَّفة إن أُهْمِلَت ولم يظهر المعنى.

ش - يجوز دخول لام الٱبتداء بعد «إِنَّ» المكسورة على واحد من أربعة: ٱثنين متأخرين، وٱثنين متوسطين.

- **فأَمَّا المتأخران - فالخبر**[1]، نحو[2]: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾.
- **والٱسم**، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[3].
- **أمَّا المتوسطان فمعمول الخبر**، نحو: «إن زيداً لطعامَك آكلٌ».
- **والضمير المسمى عند البصريين فصلاً**[4]، وعند الكوفيين عماداً، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ﴾ [سورة آل عمران ٣/٦٢]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [سورة الصافات ٣٧/١٦٥ - ١٦٦].

---

(١) وتسمى في هذه الحالة لام الٱبتداء، واللَّام المزحلقة، واللَّام المزحلفة.

(٢) سورة الرعد ١٣/٦، بشرط الفصل بين إنَّ والٱسم.

(٣) سورة آل عمران ٣/١٣، وسورة النازعات ٧٩/٢٦.

وحكى الكسائي دخولها على الٱسم غير مفصول بشيء، حكى عن العرب: «**خرجت فإذا إنَّ لَغراباً**» وهذا شاذ، وينبغي تأويله على حَذْفِ الخبر، أي: فإذا إنَّ بالمكان لَغُراباً. الٱرتشاف/١٢٦٣.

(٤) وسُمِّي ضمير فصل، لأنه فصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً.

وسُمِّي عند الكوفيين عِماداً لئلَّا يسقط ما بعده عن الخبرية، كعماد البيت الذي يحفظه من السقوط.

- وقد يكون دخولُ اللّام واجباً، وذلك إذا خُفِّفت «إِنَّ» وأُهْمِلت، ولم يظهر قصد الإثبات، كقولك: «**إِنْ زيدٌ لَمنطلقٌ**»، وإنَّما وجِّهتْ ههنا فرقاً بينها وبين «إن» النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَآ﴾ [سورة يونس ١٠/٥٨]؛ **ولهذا تُسَمَّى اللّام الفارقة** لأنها فرقت بين النفي والإثبات.
- فإن ٱختلَّ شرط من الثلاثة كان دخولها جائزاً لا واجباً؛ لعدم الألتباس، وذلك إذا شُدِّدت، نحو: «**إِنَّ زيداً قائم**»، أو خفّفت وأُعملت، نحو: «**إِنْ زيداً قائم**»، أو خففت وأهملت وظهر المعنى، كقول الشاعر(١):

أنا ٱبنُ أباةِ الضَّيمِ من آلِ مالكٍ ... وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادِنِ

* * *

---

(١) قائله الطِّرِمَّاح، وهو الحكم بن حكيم.
ووجه الأستشهاد به قوله: وإنْ مالك... ترك فيه لام الأبتداء التي تفرق بين المخففة وبين «إن» النافية لوجود القرينة الرافعة لأحتمال النفي، وذلك لأن الكلام مدح، والنفي يقتضي الذَّمَّ؛ فالحمل على الذَّمِّ يقتضي تناقض صدر البيت وعجزه وتدافعهما.
العيني ٢/٢٧٩، وشرح التصريح ١/٢٤١، وشرح الأشموني ١/٢٤٦، وشرح ٱبن عقيل ١/٣٧٩، وأوضح المسالك ١/٢٦٣.

ص - ومثلُ «إنَّ» «لا» النافيةُ للجنس، لكنَّ عَمَلَها خاصٌّ بالنكرات المتَّصلة بها نحو: «لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ» و«لا عشرين درهماً عندي».

- وإن كان ٱسمُها غير مضاف ولا شبهِهِ بُني على الفتح، في نحو: «لا رجلَ» و«لا رجالَ».

- وعليه أو على الكسر، في نحو: «لا مسلماتٍ».

- وعلى الياء، في نحو: «لا رَجُلَيْن»، و«لا مُسْلِمِيْن».

ش - يجري مجرى «إِنَّ» - في نصب الٱسم ورفع الخبر - «لا»[(١)] بثلاثة شروط:

- **أحدها**: أن تكون نافيةً للجنس.
- **والثاني**: أن يكون معمولاها نكرتين[(٢)].
- **والثالث**: أن يكون الٱسمُ مقدَّماً، والخبرُ مؤخّراً[(٢)].
- **فإن ٱنخرمَ الشرطُ الأولُ**: بأن كانت ناهية ٱخْتَصَّت بالفعل، وجزمته،

---

(١) قال ٱبن يعيش: «اعلم أنَّ «لا» النافية على ضربين: **عاملة وغير عاملة**، فالعاملة التي تنفي على جهة ٱستغراق الجنس؛ لأنها جواب ما كان على طريقة: هل من رجل في الدار؟ فدخول «مِن» في هذا لٱستغراق الجنس، ولذلك تختص بالنكرات لشمولها... وإنما ٱستحقت أن تكون عاملة لشبهها بـ «إن» الناصبة للأسماء، ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر...». شرح المفصَّل ١/٢٦٠، وشرح التسهيل ٢/٥٣.

(٢) وزاد بعضهم في الشروط ألا تقع بين عامل ومعمول، نحو قولك: «جئتُ بلا زادٍ»، و«لا» إن دخلت على معرفة. الٱرتشاف/١٢٩٥.

نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [سورة التوبة ٩/ ٤٠]، أو زائدة لم تعمل شيئاً، نحو[١]: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾. **أو نافية للوحدة عملت عمل «ليس»**، نحو: «**لا رجلٌ في الدار بل رجلان**».

وإن ٱنخرم أحد الشرطين لم تعملْ شيئاً، ووجب تكرارها، مثال الأول: **لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو**»، ومثال الثاني: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [سورة الصافات ٣٧/ ٤٧].

- وإذا ٱستوفت الشروط فلا يخلو ٱسمها: إما أن يكون مضافاً، أو شبيهاً به، أو مفرداً.

- **فَإِنْ كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصب فيه، فالمضاف كقولك: «لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ»، و«لا صاحبَ جودٍ مذموم»**.

- **والشبيه بالمضاف**[٢]: ما ٱتَّصل به شيءٌ من تمام معناه، **إمَّا مرفوع** به، نحو[٣]: «**لا قبيحاً فعلُه مذمومٌ**»، **أَو منصوب به**، نحو[٤]: «**لا طالعاً جبلاً حاضرٌ**»، **أَو مخفوض بخافضٍ يتعلَّق به**، نحو[٥]: «لا خيراً من زيدٍ عندنا».

---

(١) سورة الأعراف ٧/ ١٢، ولا الزائدة تدخل في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده. مغني اللبيب ٣/ ٣٣١، وٱنظر الهمع ٤/ ٣١٠.

(٢) والشبيه بالمضاف يسمى **ممطولاً ومطوَّلاً**. الٱرتشاف/ ١٢٩٥.

(٣) **فِعْلُه**: فاعل بالصفة المشبهة قبله.

(٤) جبلاً مفعول به لٱسم الفاعل «طالعاً».

(٥) يتعلَّق بـ «خيراً» «من زيد».

- وإنْ كان مفرداً، أي: غير مضاف ولا شبيه به، فإنه يُبنى[١] على ما يُنْصَبُ به لو كان معرباً، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بُنِي على الفتح، نحو: «**لا رجلَ**»، و«**لا رجالَ**»، وإن كان مثنّىً أو جمعَ مذكَّرٍ سالماً فإنه يُبْنَى على الياء كما يُنْصَبُ بالياء، تقول: «**لا رَجُلَيْن**» و«**لا مُسْلِمِين عندي**» وإن كان جمع مؤنثٍ سالماً بُنِيَ على الكسر، وقد يُبْنَى على الفتح، نحو[٢]: «لا مُسلماتِ في الدار»، وقد رُوي بالوجهين:

---

(١) ذكر العلماء أن ٱسم «لا» المفرد فيه خلاف، فالبصريون عندهم مبني لتضمنه معنى الحرف، كما بُني خمسة عشر حين تضمَّن معنى حرف العطف، وهذا هو المرجَّح عند ٱبن يعيش وغيره من العلماء.
وذهب الكوفيون وأبو إسحاق الزَّجَّاج وجماعة من البصريين كالمبرد إلى أنَّ حركة «لا رجلَ» حركة إعراب، وحجتهم قولهم: **لا رجلَ وغلاماً عندك**، بالعطف على اللَّفظ، فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها؛ لأن حركة الفاء لا يُعطَفُ عليها. وممن ذهب إلى البناء الأخفش والمازني والفارسي.
انظر شرح المفصَّل ١/٢٦١ - ٢٦٢، والجنى الداني/٢٩٠ - ٢٩١، وشرح الرضي ١/٢٥٣، ومغني اللبيب ٣/٢٨٦، وهمع الهوامع ٢/١٩٩ - ٢٠١، والأرتشاف/١٢٩٦.

(٢) جاء عند أبي حيان في الأرتشاف قوله في ص/١٢٩٧: «قال ٱبن جني: فإن أضيف لفظاً أو تقديراً نحو: «لا مسلماتِ زيد، ولا مسلماتِ لك» كُسِرَ على الأصل؛ لأنه مُعرب، فإن ركّبته مع ٱسم آخر فقلت: لا سرحَ مسلماتَ، فقدمت الأسم على الجمع، فعلى من قال: لا مسلماتَ بالفتح، أي بفتح التاء، لأنها فتحةٌ لبناء التركيب، فالحكم له، وعلى قياس الأكثرين تُكسَرُ عملاً بالأصل، والصحيح جواز الفتح والكسر من غير تنوين، وبه ورد السماع، ولو عملوا بالسماع ما ٱختلفوا».
وٱنظر الخصائص ٣/٣٠٥، وشرح الجمل ٢/٢٧١.

قول الشاعر[١]:

لا سابغاتٍ ولا جأواءَ، باسلةً تَقِي المَنُونَ لدى ٱستيفاءِ آجالِ

ص - ولك في نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ»:

فتح الأول، وفي الثاني: الفتحُ والنصبُ والرفعُ، كالصِّفة في نحو: «لا رجلَ ظريف»، ورفعه فيمتنع النصبُ، وإن لم تتكرر «لا»، أو فُصِلت الصِّفة، و كانت غير مفردةٍ ٱمتنع الفتح.

ش - إذا تكررت «لا» مع النكرة جاز في النكرة الأولى الفتح[٢] والرفعُ.

- فإنْ فتحت فلك في الثاني[٣] ثلاثة أوجه الفتحُ والنصبُ والرفعُ.

---

(١) قائله غير معروف. والجأواء: الكتيبة. والباسلة: الشجاعة.
والشاهد فيه بناء «سابغات» على الكسر في محل نصب.
قال ٱبن مالك: «عن البيت السابق إنه يُروى بكسر التاء وفتحها، وبالفتح أشهر، وبالوجهين أيضاً أنشد قول الشاعر: لا سابغات... وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الفتح في مثل هذا لازم، والصحيح جواز الفتح والكسر».
انظر شرح التسهيل ٢/٥٥، وشرح الأشموني ١/٢٥٩.

(٢) الفتح على أنه ٱسم «لا» مبني في الأول، والرفع على أن «لا» مهملة. وحول: مبتدأ.

(٣) ولا قوَّة: الفتح على أن لا الثانية عاملة عمل «إنَّ» كالأولى، والرَّفعُ على أنها عاملة عمل «ليس»، والنصب بالعطف على محل «لا» مع ٱسمها، وتكون لا الثانية زائدة.

- وإن رفعت[١] فلك في الثانية وجهان: الرفعُ والفتحُ، ويمتنعُ النصبُ.

فتحصَّل أنه يجوز فتحُ[٢] الأسمين، ورفعُهما، وفتحُ الأول ورفعُ الثاني، وعكسه، وفتحُ الأول ونصبُ الثاني، فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب[٣].

- فإن لم تتكرر «لا» مع النكرة الثانية، لم يجز في الأولى الرفع، ولا في الثانية الفتح، تقول: لا حولَ ولا قوةً أو قوةٌ بفتح «حول» لا غير ونصب «قوة» أو رفعها.

قال الشاعر[٤]:

فَلا أبَ وٱبناً مِثْلُ مروانَ وٱبنه ... ...

---

(١) أي: إن رفعت الأول: الرفع على عطف الثاني على الأول، والفتح على عمل «لا» عمل «إنَّ». ويمتنع النصب، أي: الإعراب.

(٢) لا حولَ ولا قوةَ، لا حولٌ ولا قوةٌ، لا حولَ ولا قوةٌ، لا حولٌ ولا قوةَ، لا حولَ ولا قوةً.

(٣) جاء في الجامع الصغير/٥٨٤: «**لا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله دواء من تسعة وتسعين داءً، أيسرها الهَمّ**». حديث حسن، وهو مرويّ عن أبي هريرة.
وفي الحديث: «**لا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله كنز من كنوز الجنَّة**».

(٤) قائله غير معروف. وقيل: هو لرجل من عبد مناة بن كنانة. وعجزه:
إذا هُو بالمجد ٱرتدى وتأزَّرا
والشاهد فيه عطف «ٱبن» على المنصوب بـ «لا» وتنوينه؛ لأن المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة ٱسم واحد؛ لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء، والثلاثة لا تُجْعَلُ ٱسماً واحداً. كذا عند الأعلم. =

ويجوز: فلا أبَ وٱبنٌ[١].

وإن كان ٱسم «لا» مفرداً ونُعِتَ بمفرد، ولم يَفْصِلْ بينهما فاصل مثل: «**لا رجلَ ظريفٌ في الدار**» جاز في الصِّفة الرفع على موضع «لا» مع ٱسمها، فإنهما في موضع الأبتداء، والنصب على موضع ٱسمها؛ فإن موضعه نصبٌ بـ «لا» العاملة عمل «إنَّ»، والفتح على تقدير أنك ركَّبت الصِّفة مع الموصوف كتركيب خمسةَ عَشَرَ[٢]، ثم أدخلت «لا» عليهما.

فإن فَصَل بينهما فاصلٌ، أو كانت الصِّفة غير مفردة جاز[٣] الرفع والنصب، وٱمتنع الفتح[٤]، **فالأول**، نحو: «لا رجلَ في الدار ظريفٌ وظريفاً». **والثاني**، نحو: «لا رجلَ طالعاً جبلاً وطالعٌ جبلاً».

* * *

= وقال: «مدح مروانَ بن الحكم وٱبنه عبد الملك، وجعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له، المترديين به، وجعل الخبر من أحدهما، وهو يعنيهما ٱختصاراً لعِلْم السَّامع».

الكتاب ١/٣٤٩، وشرح الأشموني ١/٢٦٤، والمقتضب ٤/٣٧٢، وشرح المفصَّل ٢/٢٤٤، ٢٥٩، والخزانة ٢/١٠٢، والعيني ٢/٣٥٥، وشرح التصريح ١/٢٤٣.

(١) يُعْطَفُ «ٱبن» بالرفع على محل «لا» مع ٱسمها.

(٢) وهو تركيب بناء.

(٣) أي: في الصِّفة.

(٤) أي: البناء.

ص - الثالث: ظَنَّ، ورأى، وحَسِبَ، وَدَرَى، وخالَ، وزَعَم، وَوَجَد، القلبيات، فتنصبهما مفعولين، نحو:

رأيتُ الله أكبرَ كلِّ شيء ... ...

ويُلْغَينَ بِرُجحان إن تأخّرنَ، نحو: «القومُ في أَثَرِي ظننتُ»، وبمساواة إن توسَّطْنَ نحو:

... ... وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ والخَوَرُ

وإنْ وليهُنَّ «ما»، أو «لا»، أو «إِنْ» النافيات، أو لام الٱبتداء، أو القَسَم أو الٱستفهام، بَطَلَ عَمَلُهنَّ في اللَّفظ وجوباً، وسُمِّي ذلك تعليقاً، نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾.

ش - الباب الثالث من النواسخ: ما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو أفعال القلوب[1]:

- وهي ظنَّ، نحو[2]: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾.

---

(١) أفعال هذا الباب هي النوع الثالث من نواسخ الٱبتداء، وآخر بابها؛ لأنَّ جزأي الإسناد فيه مستويان في النصب، كما هما في باب الٱبتداء مستويان في الرفع، فجُعِلا طرفين في الترتيب، وٱكتنفا بابي «كان» و«إنَّ»؛ لأن أحد الجزأين فيها مرفوع والآخر منصوب فلم يفترقا.

انظر شرح التسهيل ٢/٧٢، وشرح المفصَّل ٧/١٣٥، والٱرتشاف/٢٠٩٧، والهمع ٢/٢٠٩، والمساعد ١/٣٥٢.

(٢) سورة الإسراء ١٧/١٠٢. قال له موسى هذا بعد أن قال فرعون: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ في الآية/١٠١. =

- ورأى، نحو(١): ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾.

وقول الشاعر(٢):

رأيتُ الله أكبرَ كلِّ شيءٍ — مُحاولةً، وأكثرهم جُنُودا

- وَحَسِب: نحو: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [سورة النور ٢٤/١١].
- وَدَرى، كقوله(٣):

دُرِيتَ الوفيَّ العَهْدِ يا عُرْوَ فَٱغتبطْ — فَإِنَّ ٱغتباطاً بالوفاء حميدُ

= قال أبو حيان: «وشتان ما بين الظّنّين: ظنُّ فرعون ظنٌّ باطل، وظنُّ موسى ظنٌّ صدق؛ ولذلك آل أمره إلى الهلاك». انظر البحر ٦/٨٦.

(١) سورة المعارج ٧٠/٦ – ٧.
والرؤية هنا على وجهين: الأول: يرونه: أي يظنون العذاب غير واقع، ونراه، أي: نعلمه قريباً واقعاً.

(٢) قائلُه خِدَاش بن زهير.
الشاهد في البيت دلالة «رأى» على اليقين، وقد نصب مفعولين.
انظر شرح ٱبن عقيل ٢/٢٩، وشرح الأشموني ١/٢٧١، والعيني ٢/٣٧١، وشرح ٱبن الناظم/٧٤.

(٣) قائله غير معروف.
وعُرْوَ: مرخَّم من عُرْوَة.
ودُرِي: دالّ على اليقين، وهو مجهول من دَرَى، وذلك إذا عُلِم، وٱقتضى مفعولين: أولهما نائب الفاعل وهو التاء، والثاني الوفيّ، والعهد: بالرَّفع على الفاعل بالوفي، فهو صفة مشبهة، والنصب على التشبيه بالمفعول به، وبالجر على الإضافة. =

- **وخال**، كقوله(١):

... ... **يُخالُ به راعي الحُمولةِ طائرا**

- **وزعم**، كقوله(٢):

زَعَمَتْني شيخاً ولستُ بِشَيْخٍ إنَّما الشَّيخُ من يَدِبُّ دَبِيبا

- **وَوَجَدَ**، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ .
[سورة المزمل ٧٣/ ٢٠]

- **وعلم**، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [سورة الممتحنة ٦٠/ ١٠].

= شذور الذهب/ ٣٦٠، والعيني ٢/ ٣٧٣، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٧.

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني: وصدره:

وحلت بيوتي في يَفاع مُمَنَّع

واليَفَاع: ما ٱرتفع من الأرض، وراعي الحمولة فيه كالطائر لإشرافه وبعده في السماء، فهو في مكان بعيد شديد البُعد لا تناله يد النعمان، قال هذا للنعمان ابن المنذر.

والشاهد فيه قوله: يُخال: نَصَبَ مفعولين: الأول هو راعي؛ لأنه نائب عن الفاعل، فهو المفعول الأول، وطائراً هو المفعول الثاني.

انظر الكتاب ١/ ١٨٥، وانظر الديوان/ ٧٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩ – ٣٠، وشرح المفصَّل ٢/ ١٤٢.

(٢) ذكر العيني أن قائله أبو أمية الحنفي، وٱسمه أوس.

والشاهد فيه قوله: زعمتني، حيث جاء بمعنى الظنّ، فنصب مفعولين: أحدهما الضمير المتَّصل به، والآخر «شيخاً».

انظر شرح الأشموني ١/ ٢٧٥، والعيني ٢/ ٣٧٩، وشرح التصريح ١/ ٢٤٨، وشذور الذهب/ ٣٥٨.

- ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها **الإلغاءُ والتعليقُ**، فأمَّا **الإلغاء** فهو عبارة عن إبطال عملها في اللفظ والمحل لتوسطها بين المفعولين، أو تأخّرها عنهما[1].

مثال توسطها بينهما قولك: «زيداً ظننتُ عالماً» بالإعمال، ويجوز «زيدٌ ظننتُ عالمٌ» بالإهمال[2]، قال الشاعر[3]:

أبالأراجيزِ يا ٱبنَ اللؤمِ تُوعِدُني وفي الأراجيزِ - خِلْتُ اللؤْمُ والخَوَرُ

فاللؤْمُ: مبتدأٌ مؤخَّر، و«في الأراجيز» في موضع الخبر؛ لأنه مقدَّم، وأُلْغِيت «خِلْتُ»؛ لتوسُّطها بينهما، وهل الوجهان سواء أو الإهمال أرجح؟ فيه مذهبان.

- ومثال تأخُّرها عنهما قولك: «زيدٌ عالمٌ ظننتُ» بالإهمال، وهو الأرجح بالاتِّفاق، ويجوز «زيداً عالماً ظننتُ» بالإعمال.

---

(١) وإن تقدَّمت وجب إعمالها؛ لأن المقتضي لإعمالها قائم ولم يوجد ما يوهي الفعل.

(٢) قال ٱبن يعيش: «**وكلما طال الكلام ضَعُفَ الإعمال مع التأخّر**».
شرح المفصَّل ٧/١٤٧.

(٣) عزا ٱبن يعيش هذا البيت للّعين المنقري يهجو الحجاج.
والشاهد فيه إلغاء «خلتُ»؛ حيث قدَّم الخبر، وهو الجار والمجرور، وتوسَّط الفعل، فاللؤم: مبتدأ، والخور معطوف عليه. وفي الأراجيز الخبر.
والمعنى: أتهدّدني بالهجاء والأراجيز، وذلك من أفعال اللؤماء ومن لا قدرة له.
انظر شرح المفصَّل ٧/١٤٧ - ١٤٨، والكتاب ١/٦١، والخزانة ١/١٢٤، والهمع ٢/٢٢٩، والإيضاح العضدي/١٣٥، وشرح التصريح ١/٢٥٣، والمقاصد الشافية ٢/٤٦٧، وشرح التسهيل ٢/٥٨.

قال الشاعر[١]:

القَـوْمُ فـي أثَـرِي ظننـتُ، فـإن يكُـنْ

مـا قـد ظننـتُ فقـد ظَفِـرتُ وخـابوا

فالقومُ: مبتدأ، وفي أثري: في موضع رفع على أنه خبره، وأُهملت «ظنّ» لتأخّرها عنهما.

- ومتى تقدَّم الفعل على المبتدأ والخبر معاً لم يجز الإهمال[٢]، لا تقول: «ظننتُ زيدٌ قائمٌ» بالرفع[٣] خلافاً للكوفيين[٤].

---

(١) قائله غير معروف.
والشاهد فيه إهمال «ظنَّ» لأنه تأخَّر عن الجملة الأسمية فأُلغي عمله فيها.
ولم أجد البيت في مرجع آخر مما بين يديّ.

(٢) وحكم سيبويه بقبح إلغاء الفعل المتقدِّم، نحو: «ظننت زيدٌ قائم».
شرح التسهيل ٢/٨٦، وفي شرح الأشموني ١/٢٨٣: «ولا يجوز إلغاء المتقدّم خلافاً للكوفيين والأخفش».

(٣) قال ٱبن عقيل: «وإن تقدّمت ٱمتنع الإلغاء عند البصريين، فتقول: «ظننتُ زيداً قائماً»، فإذا جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أُوِّل على إضمار ضمير الشأن، كقوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها   وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

فالتقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل، فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، و«لدينا منك تنويل»، جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذٍ فلا إلغاء أو على تقدير لام الأبتداء كقوله:

كذاك أُدِّبت حتى صار من خلقي   أني وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ

والتقدير: أني وجدت لملاكُ الشيمة الأدبُ، فهو من باب التعليق...».
شرح ٱبن عقيل ٢/٤٧ – ٤٩.

(٤) ذهب إلى إعمالها متأخِّرة الكوفيون والزّبيدي، وغيره إلى إلغاء جواز المتقدّم فلا تعليق في البيتين.

- **وأما التعليق**[1] **فهو** عبارة عن إبطال عملها لفظاً، لا مَحَلّاً، لاْعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معمولَيْها. والمراد بما له صدر الكلام **«ما» النافية**، كقولك: «علمتُ ما زيدٌ قائمٌ». قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٦٥].
فهؤلاء: مبتدأ، وينطقون: خبر، وليسا مفعولاً أول وثانياً.

- **ولا: النافية**، كقولك: «علمتُ لا زيدٌ قائم ولا عمرٌو».

- **وإنْ: النافية**: كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء ١٧/٥٢]، أي: ما لبثتم إلّا قليلاً.

- **ولام الأبتداء**، نحو قولك: «علمتُ لَزيدٌ قائم». قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾.
[سورة البقرة ٢/١٠٢]

- **ولام القسم**؛ كقول الشاعر[2]:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي ... إنَّ المنايا لا تطيشُ سِهامُها

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٨٨، وشرح المفصَّل ٧/١٤٩، والاْرتشاف/٢١١٤: «ويكون ذلك في أفعال القلوب من هذا الباب سواء كان بمعنى العلم أم بمعنى الظنّ».

(٢) قائله لبيد العامري.
والشاهد فيه قوله: «**علمت لتأتينَّ منيتي**». وقع الفعل «علمت» قبل لام جواب القسم، فعُلِّق الفعل عن العمل في لفظ الجملة بسبب هذه اللام، والأصل أن يقول: علمت منيتي آتيةً.
انظر شرح التسهيل ٢/٨٨، والعيني ٢/٤٠٥، والاْرتشاف/٢١١٤، وشرح التصريح ١/٢٥٤، وسرّ الصناعة/٤٠٠، ومغني اللبيب ٥/١١٦، ١٤٥.

- **والاَستفهام**، كقولك: «علمت أزيدٌ قائمٌ»، وكذلك إذا كان في الجملة اَسم اَستفهام، سواء كان أحد جزأي الجملة، أو كان فضلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبۡقَىٰ﴾ [سورة طه ٢٠/ ٧١]. والثاني كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾. [سورة الشعراء ٢٦/٢٢٧]، فأيّ مُنْقلب: منصوب بـ «ينقلبون» على المصدرية. أي ينقلبون أيّ اَنقلاب، و«يعلم» معلَّقة من الجملة بأسرها لما فيها من اَسم الاَستفهام وهو «أيُّ».

وربما توهَّم بعض الطلبة اَنتصاب «أيّ» بـ «يعلم»، وهو خطأ؛ لأن الاَستفهام له صدر الكلام؛ فلا يعمل فيه ما قبله.

- وإنما سُمِّي هذا الإعمال تعليقاً، لأنَّ العامل في نحو قولك: «علمت ما زيد قائم» عامل في المحل، وليس عاملاً في اللفظ، فهو عامل لا عامل، فشبهه بالمرأة المعلقة التي لا هي متزوجة ولا مطلقة، والمرأة المعلَّقة هي التي أساء زوجها عشرتها.

- والدليلُ على أنَّ الفعل عامل في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب[١].

---

(١) وضع اَبن هشام هذه المسألة في مغني اللبيب تحت عنوان «تنبيه» في ٥/١٩٦. قال: «فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنَّصب ظهور ذلك في التابع، فتقول: «**عرفت مَن زيدٌ، وغيرَ ذلك من أموره**».

واَستدلَّ اَبن عصفور بقول كثير:

وما كنتُ أدري قبلَ عَزّةَ ما البُكا ... ولا مُوْجِعاتِ القلبِ حتى تولَّتِ

بنصب «موجعات»... =

كقول كثيّر[1]:

ومـا كنـتُ أدري قبـلَ عَـزَّةَ مـا البُكـى

ولا مُوْجِعـاتِ القلـبِ حتـى تولَّـتِ

فعطف «مُوْجعات» بالنصب على قوله: «ما البُكى» الذي عُلِّق من العمل فيه قولُه: «أدري».

* * *

= - ورأيت بخط بهاء الدين بن النحاس – رحمه الله تعالى -: أقمت مُدَّة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلَّق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً عليه.

ومن نصَّ عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم: «إن المعلَّق عامل في المحل».

وهذه الفائدة نقلها البغدادي في الخزانة ٢/٣٧٨.

(١) يتبيَّن مما سبق موضع الشاهد وهو عطف «موجعات» بالنصب على محل الجملة المعلَّق عنها وهي «ما البكا».

انظر مغني اللبيب ٥/١٩٦، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٠٧، ٣٧١، والخصائص ١/٣٠٤، والخزانة ٥/٣٧٩، والعيني ٢/٤٠٨، والدر المصون ١/٣٢٨ «ما الهوى»، والديوان/٥٤.

ص - بابٌ، الفاعلُ مرفوعٌ، كـ «قام زيدٌ»، و«مات عمرٌو»، ولا يتأخَّر عامِلُه عنه، ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، بل يُقال: قام رجلان، ورجالٌ، ونِسَاءٌ، كما يُقال: قام رجلٌ، وشذَّ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل»، «أوَمُخْرِجِيَّ هم».

- وتلحقه علامة تأنيث إن كان مؤنَّثاً، كـ «قامت هندٌ و«طلعت الشمسُ»، ويجوز الوجهان في مجازيّ التأنيث الظَّاهِر، نحو: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، و﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾.

- وفي الحقيقي المنفصل، نحو: «حَضَرتِ القاضِيَ ٱمرةٌ»، والمُتَّصل في باب «نِعْمَ» وَ«بِئْس»، نحو: «نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ»، وفي الجمع، نحو: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ إلَّا جمعي التصحيح فكمفرديهما نحو: «قام الزيدون»، و«قامت الهنداتُ»، وإنَّما ٱمتنع في النثر: «ما قامت إلَّا هندٌ»؛ لأنَّ الفاعل مذكَّر محذوف؛ كحَذفه في نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا﴾، و﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾، و﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ ويمتنع في غيرِهنَّ.

ش – لما ٱنقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر، وما يتعلّق بهما من أبواب النواسخ شرعتُ في ذكر الفاعل، وما يتعلَّق به من باب النائب، وباب التنازع، وما يتعلَّق به[1] من باب الاشتغال.

---

(١) في (أ): وبيان الابتداء والخبر «وهو باب الاشتغال» كذا!
وهو زيادة من الناسخ في غير محلها.

- اعلم أنَّ الفاعل عبارة عن ٱسم صريحٍ أو مؤوَّل به، أُسنِد إليه فعلٌ أو مؤوَّلٌ به[(١)] مقدَّمٌ[(٢)] عليه بالأصالة، واقعاً منه، أو قائماً به.

مثال ذلك[(٣)]: «زيد» من قولك «ضَرَبَ زيدٌ عمراً»، و«علم زيدٌ»، فزيدٌ **الأول**[(٤)]: أُسْنِد إليه فعلٌ واقعٌ منه؛ فإنَّ الضرب واقع من زيد، **والثاني**: ٱسم أُسْنِد إليه فعل قائم به، فإنَّ «العِلْم» قائم بزيد.

- وقولي: أولاً: «أو مؤوَّل به» يدخل فيه «أن تخشع» في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [سورة الحديد ١٦/٥٧]، فإنه فاعل مع أنه ليس بٱسم، ولكنه في تأويل الأسم[(٥)]، وهو الخشوع.

- وقولي ثانياً: «أو مؤوَّل به» يدخل فيه «مُخْتَلِفٌ» في قوله تعالى[(٦)]: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾، فألوانُه: فاعل، ولم يُسنَد إليه فعل، ولكنْ أُسنِد إليه مؤوَّل[(٧)] بالفعل، وهو «مختلف»؛ فإنه في تأويل «يختلف».

---

(١) أي: مؤوَّل بالفعل.

(٢) أي: الفعل مقدَّم على الأسم.

(٣) في شرح التصريح ١/٢٦٨: «أصلي المحل: أي: في التقديم، وأصلي الصِّيغة».

(٤) في (ب) و(ت)، والمطبوع: «فالأول».

(٥) قال أبو حيان: «ولا يقدّر بالأسم إلَّا حرف مصدري مع ما دَخَلَ عليه، هذا مذهبُ جمهور البصريين. وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يُسنَد الفعلُ إلى الفعل فأجازوا: يعجبني يقوم زيد، وظهَرَ لي أقام زيدٌ أم عمرٌو». الأرتشاف/١٣٢٠، وٱنظر شرح التسهيل ٢/١٠٥.

(٦) سورة النحل ١٦/٦٩ : ﴿... يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾.

(٧) وعند ٱبن مالك: «والمسند إلى الفاعل فعل أو مُضَمَّن معناه... والمُضَمَّن نحو: ﴿مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَاۚ﴾ [سورة فاطر ٢٧/٣٥]. شرح التسهيل ٢/١٠٥ – ١٠٦. =

- وخرج بقولي: «مُقدَّم[1] عليه، نحو: «زيد» من قولك: «زيدٌ قامَ»، فليس بفاعل، لأنّ المسندَ إليه ليس مقدَّماً عليه، بل مؤخّراً عنه، وإنما هو مبتدأ، والفعل[2] خبره.
- وخرج بقولي: «بالأصالة[3]»، نحو: «زيدٌ» من قولك: «قائم زيد»، فإنه وإن أُسند إليه شيء مؤوَّل بالفعل وهو مقدَّم عليه، لكن تقديمُه عليه ليس بالأصالة؛ لأنه خبره؛ فهو في نية التأخير.
- وخرج بقولي: «واقعاً منه...»، نحو: «زيدٌ» من قولك[4]: «ضُرِب

= ولا يقدَّر فاعل مؤوَّل بالأسم من غير سابك من الأحرف المصدرية عند البصريين خلافاً للكوفيين. انظر شرح التصريح ١/٢٦٨.

(١) قال ٱبن يعيش: «ومقدَّم عليه سواء فَعَلَ أو لم يفعلْ، ويؤيِّده إعراضُهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدَّمت الفاعل فقلت: زيد قام، لم يبق عندك فاعلاً، وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرَّضاً للعوامل اللفظيَّة». شرح المفصَّل ١/١٩٠.
قلتُ: يبقى فاعلاً عند أهل الكوفة، وإن قُدِّم على فعله، وأخذ ٱبن يعيش هنا بمذهب أهل البصرة.
وانظر الأرتشاف/١٣٢٠، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/١٥٩ «وقولنا: وقُدِّم عليه تحرّزاً مما أُخِّرَ عنه ما أُسنِد إليه. **خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون تقديم الفاعل على الفعل في سعة الكلام، نحو: زيد قام.** تقديره «قام زيد...».

(٢) يريد أن الفعل مع الفاعل المستتر هو الخبر، أي: الجملة.

(٣) قال ٱبن هشام في أوضح المسالك ٣/٣٣٦: «وأصليّ المحل مخرج لنحو: قائم زيد، فإن المسند وهو «قائم» أصله التأخير، لأنه خبر».

(٤) وعند المُصنِّف: وذِكرُ الصيغة مخرج لنحو: ضُرِب زيدٌ، فإنها مفرَّعة عن صيغة ضَرَبَ، وعلى هذا زيد: ليس فاعلاً، بل نائب عن الفاعل. وهذا على الصحيح عند جمهور البصريين. وٱنظر شرح التصريح ١/٢٦٩.

زيدٌ»؛ فإنَّ الفعلَ المسندَ إليه واقع عليه، وليس واقعاً منه، ولا قائماً به.

- وإنما مَثَّلتُ الفاعلَ بـ «قام زيد» و«مات عمرٌو» ليُعْلَمَ أنَّه ليس معنى كون **الاسم فاعلاً أنَّ مسمَّاه أحدث شيئاً**، بل كونُه مسنداً إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن «عمراً» لم يُحدِث الموتَ ومع ذلك يسمى فاعلاً.

- وإذا عرفتَ الفاعلَ، **فٱعلم أنه له أحكاماً**[١]:

- **أحدها**: ألَّا يتأخَّر عامله عنه؛ فلا يجوز في نحو: «قام أخواك» أن تقول: «أخواك قام»، وقد تضمن ذلك الحدّ الذي ذكرناه، وإنما يُقال: أخواك قاما، فيكون «أخواك» مبتدأ، وما بعده فعل وفاعل، والجملة خبر.

- **والثاني**: أنه لا يلحق عامله علامةُ تثنية ولا جمع، فلا يقال: «قاما أخواك»، ولا «قاموا إخوتُك»، ولا «قُمْنَ نسوتُك»، بل يُقال في الجمع: «قام» بالإفراد، كما يُقال: «قام أخوك»، هذا هو الأكثر[٢].

---

(١) انظر شرح التصريح ١/٢٦٩، وذكر له سبعة أحكام.

(٢) هذا مذهب جمهور العرب. شرح ٱبن عقيل ٢/٧٩ – ٨٠.
فإذا جاء شيء من هذا فلك فيه وجهان: فيكون ما ٱتَّصل بالفعل من ألف وواو ونون في نحو: قاما، قاموا، قُمْنَ ٱسماً في محل رفع فاعل، والٱسم الظاهر بعد الفعل مبتدأ والجملة خبر عن الٱسم نحو: قاما أخواك، كأنك قلت: أخواك قاما. ويجوز أن يكون الضمير فاعلاً وما بعده بدل منه.
وانظر أوضح المسالك ١/٣٤٥ وحكى هذا البصريون عن طيئ.

- ومن العرب من يُلحقُ هذه العلامات بالعامل[١]، فعلاً كان، كقوله عليه الصَّلاة والسلام[٢]: «**يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار**»، أو اسماً، كقوله عليه الصلاة والسلام[٣]: «**أوَمُحرجيَّ هم**». قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل: «**وَدِدْتُ أن أكون معك إذ يُخرجك قومُك**».

والأصلُ[٣]: **أومخرجُويَ هم**، فقلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، والأكثر أن يُقال: يتعاقب فيكم ملائكة، **أومُخْرِجِيَ هم**، بتخفيف الياء.

- **الثالث**: أنه إذا كان مُؤَنَّثاً لحق عامله تاء التأنيث الساكنة إن كان

(١) هذا مذهب طائفة من العرب، وهو بنو الحارث بن كعب. ذكر هذا الصفَّار في شرح كتاب سيبويه، تقول: قاما الزيدان، قاموا الزيدون، فتكون الألف حرفاً دالّاً على التثنية، والاسم بعد الفعل مرفوع به. شرح ابن عقيل ٢/ ٨٠.
وحكى هذا البصريون عن طيئ، وبعضهم عن أزد شنوءة.
فهم يقولون: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، وضربني نسوتك.
انظر أوضح المسالك ١/ ٣٤٥، وقال بعد ذلك: «والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف، دلُّوا بها على التثنية والجمع كدلالة الجميع بالتاء، نحو: قامت، على التأنيث. انظر فيه ص/ ٣٥١.

(٢) قطعة من حديث أبي هُرَيْرَة أورده البخاري في بابه فضل صلاة القَصْر: قال رسول الله ﷺ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفَجْر وصلاة العصر...**». انظر شرح شواهد الكافية للبغدادي/ ٧٢، ومغني اللبيب ٤/ ٤٠٣ - ٤٠٤ والتفصيل فيه.

(٣) والأصل أوَمخرجوني، فسقطت النون للإضافة.

فعلاً ماضياً، أو المتحركة إن كان وَصْفاً[١]، فنقول: قامت هندٌ، وزيد قائمةٌ أُمُّه.

ثم تارةً يكون إلحاقُ التاء جائزاً، وتارةً يكون واجباً:

فالجائز في أربع مسائل:

- **إحداها:** أن يكون المُؤَنَّثُ ٱسماً ظاهراً مجازيَّ التأنيث، ونعني به ما لا فَرْج له، تقول: طلعت الشمسُ، وطلع الشمسُ، والأول أرجح؛ قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [سورة يونس ١٠/٥٧]، وفي آية أخرى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾ [سورة الأنعام ٦/١٥٧].
- **والثانية:** أن يكون المؤنَّث حقيقي التأنيث، وهو منفصل[٢] من العامل بغير «إلَّا»، كقولك: «**حضرتِ القاضيَ ٱمرأةٌ**»، ويجوز «حضر القاضيَ ٱمرأةٌ»، والأول أَفْصَح[٢].
- **والثالثة:** أن يكون العامل[٣] «**نِعْمَ**» أو «**بِئْسَ**»، نحو: «**نِعْمَتِ** المرأةُ هِنْدٌ»، و«نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ».

---

(١) اسم فاعل وٱسم مفعول والصفة المشبهة.

(٢) قالوا: قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤَنَّث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جداً. حكى سيبويه: «**قال فلانة**».
شرح ٱبن عقيل ٢/٩٢، ٱنظر الكتاب ١/٢٣٥: «وقال بعض العرب: «**قال فلانة**»، **وكلما طال الكلام فهو أَحْسَن**، نحو قولك: حضر القاضيَ ٱمرأةٌ؛ **لأنه إذا طال الكلام كان الحَذْف أجمل...**».

(٣) لم يفرد باباً لأفعال المدح والذم في هذا الكتاب، وٱكتفى بما ذكر هنا عن فاعل هذه الأفعال، والمخصوص في هذا الباب من حيث إعرابه.

- **الرَّابعة:** أن يكون الفاعل جمعاً[١]، نحو: «جاء الزيودُ»، و«جاءت الزيود»، و«جاءت الهنودُ»، و«جاء الهنودُ».

فمن أنَّث فعلى معنى الجماعة. ومن ذكَّر فعلى معنى الجمع، ويُستثنى من ذلك جَمْعا التصحيح، فإنه يُحكم لهما بحكم مفرديهما؛ فتقول[٢]: «جاءت الهنداتُ» بالتاء لا غير، كما تفعل في «جاءت هندٌ»، و«قام الزيدونَ» بترك التاء لا غير، كما تفعل في «قام زيد».

والواجب[٣] فيما عدا ذلك، وهو مسألتان:

- **إحداهما:** المؤنث الحقيقيّ التأنيث الذي ليس مفصولاً ولا واقعاً بعد «نِعْمَ» أو «بئسَ»، نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [سورة آل عمران ٣/٣٥].
- **الثانية:** أن يكون ضميراً مُتَّصلاً، كقولك: «الشمسُ طلعت».

وكان الظاهر أن يجوز في نحو: «ما قام إلَّا هندٌ» الوجهان، ويترجَّح التأنيث كما في قولك: «حَضَر القاضيَ ٱمرأةٌ»، ولكنهم أوجبوا فيه تركَ

---

(١) إذا كان جمع سلامة لمذكر لم يجز ٱقتران الفعل بالتاء، تقول: قام الزيدون، ولا تقول: قامت الزيدون.
وإن كان جمع سلامة لمؤنَّث جاز إثبات التاء وحذفها: قام الهندات، وقامت الهندات. شرح ٱبن عقيل ٢/٩٤ – ٩٥.

(٢) وفي حاشية السجاعي ذكر أنه لا ينافي ما صَرَّح به بعضهم من جواز الوجهين في أرضين وعِزين وسِنين، ومن جوازهما في نحو: جاء البنون؛ لأنه عندما حُذِفَت همزة «ٱبن» شابهَ المكسَّر لفظاً، فأُعطي حكمه، فجاء إلحاق التاء بفعله، كما قال تعالى: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٩٠]. انظر السجاعي/٦٨، وشرح التسهيل ٢/١١٥، وأوضح المسالك ١/٣٥٩ «خلافاً للكوفيين وللفارسي في المؤنث».

(٣) أي: مما وجب فيه تأنيث الفعل.

التاء في النثر، لأنَّ[1] ما بعد «إِلَّا» ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بَدَلٌ من فاعل مقدَّر قبل «إلَّا»، وذلك المقدَّر هو المستثنى منه، وهو مذكَّر؛ فلذلك ذُكِّر العامل، والتقدير: ما قام أحدٌ إلَّا هندٌ.

- وهذا أحد المواطن[2] الأربعة التي **يَطَّرد فيها حَذْفُ الفاعل.**
- **والثاني:** فاعلُ المصدر، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [سورة البلد ٩٠/١٤ - ١٥]، تقديره: أو إطعامه يتيماً.
- **والثالث:** في باب النيابة، نحو[3]: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [سورة هود ١١/٤٤]، أصله والله أعلم: وقضى اللهُ الأمرَ.
- **والرابع:** فاعل «أَفْعِلْ» في التعجُّب إذا دلَّ عليه مقدَّم مثله، كقوله تعالى[4]: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [سورة مريم ١٩/٣٨]، أَيْ: وأبصِرْ بهم.

---

(١) انظر هذا النص في شرح التصريح ١/٢٧٩، وذكر الأخفش أن التأنيث خاص بالشعر، وأوجب التذكير في الكلام لأن ما بعد «إِلَّا» ليس هو الفاعل...
وانظر شرح التسهيل ٢/١١٤ «وأن الفصل إن كان بغير «إلَّا» فلحاق التاء أَجْوَد، وإن كان بـ «إِلَّا» فإسقاطها أَجْوَد...».

(٢) ذكر في آخر حالة من حالتي التأنيث في «ما قام إِلَّا هند» أنَّ الفاعل محذوف، وهو «أحد»، وهند ليست هي الفاعل، وإنما هي بدل، والفاعل محذوف، وأكتفي بهذا وهو الحالة الأولى من حالات حَذْف الفاعل ٱطِّراداً.
وانظر مواضع الحَذْف في الٱرتشاف/١٣٢٣.

(٣) وفي الٱرتشاف/١٣٢٣: «... أو مع عامله المدلول عليه بقول القائل: مَنْ أُكْرِمَ؟ فتقول: زيدٌ، أي: أُكْرِمَ زيدٌ». وٱنظر شرح التسهيل ٢/١٢١.

(٤) انظر مغني اللبيب ٦/٦٤٧ «القاعدة الأولى». ذكر أن أَحْسِن بزيد مشبِه في اللفظ لقولك: ٱمْرُرْ بزيد.
وقال ٱبن يعيش في زيادة الباء في الفاعل: «وأما زيادتها مع أحد جزأي الجملة ففي ثلاثة مواضع: أحدها مع الفاعل... قال الشاعر:

... ... **كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا** =

فحذف «بهم» من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور.

ص - والأصل أن يلي عامِلَهُ، وقد يتأخَّر جوازاً، نحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾، **و«كما أتى رَبَّه موسى على قَدَر».**

- **ووجوباً، نحو:** ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، **و«ضربني زيد».**
- **وقد يجب تأخيرُ المفعولِ كـ «ضربتُ زيداً»، و«ما أَحْسَنَ زيداً»، و«ضَرَب موسى عيسى»، بخلاف «أرضعتِ الصُّغرى الكُبْرى».**
- **وقد يتقدَّم على العامل جوازاً، نحو:** ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾، **ووجوباً، نحو:** ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾..
- **وإذا كان الفعل «نِعْمَ» أو «بِئْسَ»، فالفاعل إِمَّا مُعَرَّف بأل الجنسيَّة نحو: «نِعْمَ العبدُ»، أو مضافٌ لما هي فيه نحو:** ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾. **أو ضميرٌ مستترٌ مفسَّرٌ بتمييز مطابق للمخصوص، نحو:** ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾.

= لما حذف الباءَ رفع. وقالوا في التعجب: أسمِعْ بهم وأبْصِر: فالباء هنا زائدة، وما بعدها في موضع مرفوع بفعله، ولا ضمير في الفعل».
شرح المفصل ٨/ ٢٥٠، وأحال على باب التعجب، وانظر ٧/ ٢٤٦، ٨/ ٤٥.
وقال الجَمَل في حاشيته: «وأصحُّ الأعاريب فيه كما تقرر في علم النحو أن فاعله هو الجار والمجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحاً للفظ؛ لأن أفعِلْ أمر، ولا يكون فاعله إلَّا ضميراً مستتراً....» ٣/ ١٦٣.
وذهب الزَّجّاج إلى أن الفاعل مضمر كأنّ المتكلم يأمر نفسه بذلك، والمجرور في محل نصب، وقيل: إن الفاعل ضمير المصدر والمجرور منصوب المحل، انظر التفصيل ١٦/ ١٢٩.

ش – الفعلُ والفاعلُ كالكلمةِ الواحدةِ فحقُّهما أن يتَّصلا، وحَقُّ[١] المفعول أن يأتي بعدهما، قال الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾. [سورة النمل ٢٧/١٦]

وقد يتأخَّر الفاعلُ عن المفعول، وذلك على قسمين: **جائز وواجب**.

– **فالجائز**، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [سورة القمر ٥٤/٤١]، وقول الشاعر[٢]:

جاء الخلافةَ أو كانت له قَدَراً كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

فلو قيل في الكلام: «جاء النذرُ آلَ فرعون» لكان جائزاً، وكذلك لو قيل: «كما أتى موسى رَبَّه»؛ لأن الضمير حينئذٍ يكون عائداً على متقدِّم لفظاً ورتبة، وذلك هو الأصل في عود الضمير.

– **والواجب**: كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [سورة البقرة ٢/١٢٤]؛ وذلك لأنه لو قُدِّم الفاعلُ هنا فقيل: ٱبتلى رَبُّه إبراهيم، لزم عود

(١) انظر بسط الحديث في شرح المفصَّل ١/١٩٢ – ١٩٣.

(٢) قائله جرير بن عطية في مدح الخليفة عمر بن عبد العزيز، وفيه روايات:
نال الخلافة. عَزَّ الخلافة. إذ كانت.
وٱستشهد بالبيت هنا لتقديم المفعول به «رَبَّه» وتأخير الفاعل: موسى.
ويستشهد به العلماء على أن «أو» بمعنى الواو، ولذلك يذكرونه في باب العطف.
انظر أمالي الشجري ٢/٣١٧، وشرح الشواهد للبغدادي ٢/٢٦، والأزهية/١٢٠، وشرح ٱبن عقيل ٢/٧٠، الهمع ٥/٢٤٨، والجنى الداني/٢٣٠، وأوضح المسالك ١/٣٦٥، ومغني اللبيب ١/٤٠٨ «أو»، والديوان/٢٧٥.

الضمير على متأخِّر لفظاً ورتبةً، وذلك لا يجوز، وكذلك نحو: ضَرَبني زيدٌ»، وذلك أنه لو قيل: ضربَ زيدٌ إيايَ لزم فصلُ الضمير مع التمكُّن من ٱتصاله، وذلك أيضاً لا يجوز.

- وقد يجبُ أيضاً تأخير المفعول في نحو: «**ضَرَبَ موسى عيسى**» لٱنتفاء الدلالة على فاعليَّة أحدهما، ومفعوليَّة الآخر[١]؛ فلو وُجِدت **قرينة معنوية**، نحو[٢]: «**أرضعت الصغرى الكبرى**» و«**أكل الكُمَّثرى موسى**»، **أو لفظيَّة**، كقولك[٣]: «**ضربتْ موسى سلمى**»، و[٤] «**ضربَ موسى العاقلُ عيسى**» جاز تقديم المفعول على الفاعل، وتأخيره عنه لٱنتفاء اللّبس في ذلك.

وٱعلم أنه كما لا يجوز في مثل «ضَرَب موسى عيسى» أن يتقدَّم المفعول به على الفاعل وحده، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى

---

(١) علامات الإعراب غير ظاهرة في ما يماثل هذا التركيب على الفاعل والمفعول، ولا توجد قرينة لفظية أو معنويَّة فٱقتضى ذلك التزام الترتيب ومجيء الفاعل أولاً.

(٢) القرينة المعنوية هي العُرْف في أن الصُّغرى لا تُرضع الكبرى، وإنما هو العكس، فضع الصغرى مقدمة على الكبرى أو مؤخرة، ويعلم القارئ أن الكبرى هي الفاعل على كل حال.
ومثله أكل الكُمَّثرى موسى: رتِّب الجملة على هذا أو على تقديم موسى، فيبقى هو الفاعل مقدَّماً أو مؤخَّراً بقرينة الأكلِ الذي لا يكون إلَّا من موسى.

(٣) القرينة اللفظية هي تاء التأنيث المناسبة لسَلمى، وإن تأخرت عن موسى.

(٤) القرينة اللفظية هنا هي الوصف: العاقل: فإن ضُبط بالفتح كان ما قبله مفتوحاً، وكان «موسى» هو المفعول. وعلى الضم يكون صفة لموسى الفاعل المرفوع.

الفعل، لئلا يُتَوَهَّم أنه مبتدأ، وأنَّ الفعل متحمل لضميره، وأنَّ «موسى» مفعوله.

- ويجوز في مثل «ضرب زيدٌ عمراً»، أَنْ يتقدَّم المفعول على الفعل لعدم المانع[1] من ذلك، قال تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [سورة الأعراف ٣٠/٧].

- وقد يكون تقديمه واجباً، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [سورة الإسراء ١١٠/١٧]، فـ «أَيّاً» مفعول لـ «تدعوا» مقدَّم عليه وجوباً؛ لأنه شرط، والشرط له صدر الكلام، وتدعوا: مجزوم به.

- وإذ كان الفعلُ[2] «نِعْمَ» أو «بِئْسَ» وَجَبَ في **فاعله أن يكون اسماً معرَّفاً** بالألف واللام، نحو[3]: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ [سورة صَ ٣٠/٣٨].

- **أو مُضافاً** لما فيه «أل»، كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة النحل ٣٠/١٦]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [سورة النحل ٢٩/١٦].

- أو مضمراً مفسَّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [سورة الكهف ٥٠/١٨]، أي: بِئْسَ هو- أي البدلُ- بدلاً.

---

(١) علامتا الرفع على الفعل والنصب على المفعول به، فلا إلباس، ولك في غير القرآن أن تضع المفعول به في ثلاثة مواضع: قبل الفعل، وبعده، قبل الفاعل، وبعد الفاعل.

(٢) أي من باب أفعال المدح والذم، واكتفى هنا بالحديث عن الفاعل في هذا الباب. **ولم يخصص له باباً مستقلاً.**

(٣) ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ... إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾، والآية/٤٤.

- وإذا ٱستوفت «نِعْمَ» فاعلها الظاهر، أو فاعلها المضمر وتمييزه، جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم، فقيل: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ.
- وإعرابه[1]: مبتدأ، والجملةُ قبلَه خبر، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام.
- ولا يجوز بالإجماع **أن يتقدَّم المخصوص على الفاعل**، فلا يُقال: «نِعْمَ زيدٌ الرجلُ»، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين، فلا يُقال: «نِعْمَ زيدٌ رجلاً».
- ويجوز بالإجماع **أن يتقدَّم على الفعل والفاعل**، نحو: «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ».
- **ويجوز أن تحذفه** إذا دلَّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [سورة ص ٣٨/٤٤]، أي: هو، أي: أيّوب.

* * *

(١) في إعرابه أقوال أربعة:
الوجه الأول: ذكره المصنف، وهو الصحيح، وبه جزم سيبويه وهو المختار.
الوجه الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أي: الممدوح زيد.
الوجه الثالث: أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، أي: زيد الممدوح، أو المذموم.
الوجه الرابع: ذهب إليه ٱبن كيسان وهو أن المخصوص بدل من الفاعل، وقد رُدَّ عليه هذا الوجه.
انظر توضيح المقاصد ٣/١٠١، وشرح المفصَّل ٧/٢٢٣، وذكر فيه وجهين: الأول والثاني.

ص - بابُ النَّائب عن الفاعل:

يُحذفُ الفاعلُ فينوب عنه في أحكامه كلِّها مفعولٌ به، فإن لم يُوْجَد فما ٱختَصَّ وتصرَّف من ظرف، أو مجرور، أو مصدر.

- **ويُضَمُّ أَوَّلُ الفعل مُطلقاً، ويشاركه ثاني نحو: تُعُلِّم، وثالث نحو: أُنْطُلِق.**

- **ويُفتح ما قبل الآخِر في المضارع، ويُكْسَر في الماضي، ولك في نحو: قال، وباع: الكسرُ مُخْلَصاً، ومُشمّاً ضمّاً، والضَّمُّ مُخْلَصاً.**

ش - يجوز حَذْفُ الفاعل(١): إمَّا للجهل(٢) به، أو لغرض لفظيّ أو معنويّ(٢)،

- **فالأَوَّل**: كقولك: «سُرِق المتاعُ»، و«رُوِي عن رسول الله ﷺ» إذا لم يُعلَم السَّارقُ والرَّاوي.

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/١٢٤ - ١٢٥ ذكر أكثر من هذه الحالات التي ٱختارها المصنِّف هنا، وٱنظر شرح المفصَّل ٧/١٢٠ - ١٢١.
وقال أبو حيان: «لم أرَ مثل هذه الترجمة «**النّائب عن الفاعل**» لغير ٱبن مالك، والمعروف: **بابُ المفعولِ الذي لم يُسَمّ فاعله**»، شرح التصريح ١/٢٨٦، وٱنظر التذييل والتكميل ٦/٢٢٥.

(٢) ذكر السجاعي أنه قابله بالغرض اللَّفْظي والمعنوي، فأَشْعَر أنه لا يدخل تحت الغرض، ثم ذكر أن تعليل الحَذْف بالجهل نظر فيه المصنف بأن الجهل إنما يقتضي ألَّا يصرح بٱسم الفاعل لا أن يُحْذَف... انظر الحاشية/٧٠.

- والثَّاني: السَّجعة[(١)]، كقولهم[(٢)]: «من طابتْ سريرتُه حُمِدَت سِيْرَتُه»، فإنه لو قيل: «حَمِدَ الناسُ سيرته» ٱختلت السَّجعة.
- والثالث[(٣)]: كقوله تعالى[(٤)]: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَـٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾.

وقول الشاعر[(٥)]:

وإن مُـدَّتِ الأيـدي إلـى الـزادِ لـم أكُـنْ
بِـأَعْجَلِهِم إذ أَجْـشَعُ القـومِ أَعْجَـلُ

---

(١) زيادة من (أ) «السجعة».

(٢) السرّ جمعه أسرار، والسريرة مثله من حيث المعنى، والجمع سرائر.

(٣) أي: حَذْف الفاعل لغرض معنوي.

(٤) سورة المجادلة ١١/٥٨

قال ٱبن مالك: «ومن الأغراض المعنوية أيضاً ألَّا يتعلَّق مراد المتكلم بتعيين فاعل». وذكر الآية وآيتين أخريين، وبيت الشنفرى. شرح التسهيل ١٢٥/٢ – ١٢٦، وٱنظر التذييل والتكميل ٢٢٦/٦.

(٥) البيت للشَّنفَرَى الأزدي من لاميَّته، وهو عمرو بن بَرّاق.

والشاهد فيه حَذْفُ الفاعل، وبناء الفعل للمفعول، والمراد في الأصل مددنا الأيدي، أو مَدَّ القوم الأيدي، فحُذف الفاعل، وأُقيم المفعول به وهو الأيدي مقامه؛ فالحَذْفُ لغرض معنوي، وهو أن الفاعل لا يتعلَّق بذكره غرض.

وٱستشهد العلماء بهذا البيت لزيادة الباء في خبر «كان» المنفيَّة.

انظر مغني اللبيب ١٣٠/٦، وشرح الشواهد للبغدادي ١٨٩/٧ – ١٩٠، والهمع ١٢٧/٢، والعيني ١١٧/٢، ٥١/٤، والديوان/٥٦، وشرح التسهيل ١٢٦/٢ ،والتذييل والتكميل ٢٢٦/٦.

فحذف الفاعل في ذلك كلّه؛ لأنه لم يتعلّق غَرَضٌ بذكره..

- وحيث حُذِف فاعلُ الفعل **فإنك تقيم مقامه المفعولَ به**، وتعطيه أحكامه المذكورة له في بابه، **فتصيِّره مرفوعاً** بعد أن كان منصوباً، **وعمدة**[1] بعد أن كان فضلةً، **وواجبَ التأخير** عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، **ويؤَنَّث له الفعل** إنْ كان مُؤَنَّثاً، تقول في «ضَرَبَ زيدٌ عمراً»: «ضُرِب عمرٌو»، وفي «ضَرَبَ زيدٌ هنداً»: «ضُرِبت هندٌ».

- فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظَّرف، أو الجارّ والمجرور، أو المصدر، تقول[2]: «سِيْرَ فَرْسَخٌ، وَصِيْمَ رمضان[3]، ومُرَّ بزيدٍ، وجُلِس جلوسُ الأمير.

- **ولا يجوز نيابةُ الظَّرف والمصدر إلَّا بثلاثة شروط:**

- **أحدها: أن يكون مختصّاً**؛ فلا يجوز: ضُرِبَ ضَرْبٌ، ولا صِيم زَمَنٌ، ولا ٱعتُكِفَ مكانٌ، لعدم ٱختصاصها، فإن قلت: ضُرِب ضربٌ شديدٌ، وصِيم زمنٌ طويلٌ، وٱعتُكِفَ مكانٌ حَسَنٌ، جاز؛ لحصول الٱختصاص بالوصف.

- الثَّاني أن يكون مُتَصَرِّفاً، لا[4] مُلازِماً للنصب على الظرفيَّة أو

---

(١) أي: كما هو حال الفاعل الذي ناب عنه، فيأخذ أحكامه التي تقدَّمت في بابه.

(٢) والفرسخ مسافة محددة فهو مسافة مخصَّصة بالعُرْف، وهي ٥٥٩٨,٧٥م. انظر لغة الفقهاء ص/٣١١.

(٣) كأنك خصَّصته فقلت: صِيْمَ شهر معروفٌ.

(٤) في (ت): «لا لازماً».

المصدريَّة؛ فلا يجوز[1] «سبحانُ اللهِ» بالضَّمِّ، على أن يكون نائباً مناب فاعل فِعْله المقدَّر، على أن تقديره: يُسَبَّح سبحانُ اللهِ، ولا يُجاءُ إذا جاء زيدٌ، على أن «إذا»[2] نائبة عن الفاعل؛ لأنهما لا يتصرَّفان.

- **الثالث: أَلَّا يكون المفعول به موجوداً**، فلا تقول: «ضُرِبَ اليومُ زيداً» خلافاً للأخفش والكوفيين[3]، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجار والمجرور، والخلاف جارٍ فيه أيضاً.

---

(١) في شرح المفصَّل «فإن كان فيه [أي: المصدر] فائدة جاز أن تجعله مفعولاً به على السَّعة، وأن تقيمه مقام الفاعل، فتقول: قمتُ القيامَ، وقِيم القيامُ، إلَّا أنْ لا يكون متمكّناً، فإذا لم يكن متمكِّناً لم يقم مقام الفاعل، نحو: «سبحان الله»، فنقول: «سُبِّح في هذه الدار تسبيحٌ كثيرٌ لله»، ولا يجوز أن تقول: «سُبِّح في هذه الدار سبحانُ اللهِ» وإن كان معناه معنى التسبيح».

(٢) ولا يجوز أن تقيم من الظروف مقام الفاعل إلَّا ما يجوز أن تجعله مفعولاً على السَّعة، نحو: اليوم والليلة والمكان والفرسخ وما أشبههما من المتمكنة، فأمَّا غير المتمكنة نحو «إذ» و«إذا» و«عند» و«مُنْذُ» فلا يجوز التوسّع فيها، وجعلها مفعولاً على السَّعة، فلا يجوز إقامتها مقام الفاعل فاعرفه.
انظر المرجع السابق ٧/١٢٧.

(٣) مذهب البصريين إلَّا الأخفش أنه إذا وُجِد بعد الفعل المبنيّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور تعيَّن إقامة المفعول به مقام الفاعل...، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده. شرح ابن عقيل ٢/١٢١، وشرح التصريح ١/٢٩٠، والارتشاف/١٣٣٨ «الأخفش وأبو عبيد والكوفيون»، وشرح التسهيل ٢/١٢٨.

واْحتج المجيز بقراءة أبي جعفر(١): «لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون». وبقول الشاعر(٢):

وإنما يُرضي المنيبُ رَبَّه * ما دام مَعْنيّاً بذكرٍ قَلبَهُ

فأقيم «بما» و«بذكر» [مقام الفاعل] مع وجود [المفعولَيْن] «قوماً» و«قلبَه».

وأُجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذَّة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى(٣): ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ﴾، أي:

---

(١) سورة الجاثية ٤٥/١٤.
وهذه القراءة لاْبن جمّاز والعمري عن أبي جعفر والأعرج وشيبة وعاصم في رواية بالياء المضمومة، وفتح الزاي، مبنياً للمفعول مع نَصْب «قوماً».
ولحَّن العلماء هذه القراءة؛ لأن المفعول به كان أولى من غيره بالنيابة عن الفاعل.
قال أبو حيان: وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يُقام المجرور وهو «بما»، ويُنصب المفعول به الصريح وهو «قوماً»، ونظيره: ضُرِب بسوطٍ زيداً، ولا يجيز ذلك الجمهور».
انظر معجم القراءات ٨/٤٥٦ – ٤٥٧.
وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع، وهو من قراء المدينة، وهو شيخ نافع، توفي عام ١٣٠هـ.

(٢) قائلهما غير معروف.
والشاهد فيه جعل «بذكر» نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو «قلبَه».
ومعنياً: اسم مفعول، أصله: مَعْنُوي، قلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء.
واْنظر شرح التسهيل ٢/١٢٨، وشرح التصريح ١/٢٩١، وشرح الأشموني ١/٣٢٨، وأوضح المسالك ١/٣٧٩، والعيني ٢/٥٤٩.

(٣) سورة الجاثية ٤٥/١٤، وأولها: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾.

لِيُجْزَى الغفرانَ[١] قوماً، وإنما أُقيم المفعول به مقامه[٢]، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز.

- وإذا حُذِفَ الفاعل[٣] وأقيم شيء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل: بضم أوله[٤]، ماضياً كان أو مضارعاً، وبكسر ما قبل آخره في الماضي، وبفتحه في المضارع، تقول: ضُرِب، ويُضْرَبُ.
- وإذا كان مبتدأً بتاء زائدة، أو بهمزة وَصْلٍ شارك في الضم ثانيه أوَّلَه في مسألة التاء، وثالثُه أوَّلَه في مسألة الهمزة، تقول في «تعَلَّمتُ المسألة»: «تُعُلِّمتِ المسألة، بضم التاء والعين، وفي «ٱنطلقتُ بزيد»: «ٱنْطُلِقَ» بضم الهمزة والطاء، قال الله تعالى[٥]:

---

(١) وهذا لا يجوز عند البصريين، وقد ذكره أبو حيان.
وذكروا رأياً آخر، وهو أن يُتأوَّل بنصب قوماً بفعل محذوف تقديره: يجزي قوماً، فيكون جملتان ليُجزى الجزاءُ قوماً، والأخرى: يجزيه قوماً.
انظر معجم القراءات ٨/٤٥٧.

(٢) مقامه: زيادة من (ب).

(٣) انظر أسباب حَذْفِ الفاعل في شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٥٣٤، والهمع ٢/٢٦٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٣، وشرح التسهيل ٢/١٢٤، وكتابي المستقصى/١٦٢ – ١٦٥.

(٤) انظر شرح المفصَّل ٧/١٢١ – ١٢٢، وشرح الكافية ١/٨٣ و٢/٢٧٠، وتوضيح المقاصد ٢/٢٣، وشرح الأشموني ١/٣٢٣، والمستقصى/١٦٧ وما بعدها.

(٥) سورة البقرة ٢/١٧٣: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ...﴾.
وسورة المائدة ٥/٣: ﴿... مَخْمَصَةٍ ...﴾.
وسورة الأنعام ٦/١٤٥ «... غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ...».
ومثلها سورة النحل ١٦/١١٥. =

﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾، وإذا ٱبتُدئ بالفعل قيل: «أُضطُرَّ» بضم الهمزة والطاء. وقال الهذلي[(١)]:

سَبَقوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لهواهُمُ   فَتُخُرِّموا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً معتلَّ الوسط، نحو: قال وباع، جاز لك فيه ثلاث لغات:

- **إحداها**: وهي الفُصْحى، كَسْرُ[(٢)] ما قبل الألف فتُقْلَب الألف ياءً.

= وتمثيل المصنِّف هنا غريب، وليس من وقف مرويّ على «مَن» في هذه الآيات، ثم يستأنف القارئ مبتدئاً «أُضطر» ولو ذكر مثالاً مصنوعاً كما قال: «أُنطُلِق» لكان أولى، فقد مثَّل بما لا يجوز في القراءة، وإن وقف على «مَن» أحد القراء فإنه لا يبتدئ بقطع الهمزة، بل تبقى على حالها من الوصل ويبدأ بما قبلها.

(١) قائله أبو ذؤيب الهذلي يرثي أبناءه الخمسة، حيثُ ٱخترمهم الطاعون، دفعة واحدة.
وهَوَيّ: أصله: هواي: قلبت الألف ياء وأدغمت في الياء، **وهي لغة هذيل**.
أَعْنَقُوا: أسرعوا. تُخُرِّموا: هلكوا.
والشاهد فيه ضَمُّ الحرف الثاني من «**تُخُرِّموا**» تبعاً للحرف الأول وهو التاء، وٱستشهد العلماء به للغة هذيل: **عَصَيّ، وهُدَيَّ، وَهَوَيّ**.
انظر شرح المفصَّل ٣/١٠٢، والديوان ١/٢، وشرح الأشموني ١/٥٠٤، والمحتسب ١/٧٦، والعيني ٣/٤٩٣، واللّامات/٩٦، وسر الصناعة/٧٠٠، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/٤٠٥.

(٢) قال: والأصل: قُوِل، فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم أُعِلَّت الواو ياءً لكسر ما قبلها وسكونها.
قال ٱبن يعيش: «كان الأصل «قُوِل» بضم القاف وكسر الواو على قياس الصحيح، فأرادوا إعلاله على ما سُمِّي فاعله، فنقلوا كسرة الواو إلى القاف [قبلها] بعد إسكانها، ثم قلبوا الواو لسكونها وٱنكسار ما قبلها ياء، =

- **الثانية:** إشمام[1] الكسر شيئاً من الضم تنبيهاً على الأصل، وهي لغة فصيحة أيضاً.
- **الثالثة:** إخلاص[2] ضَمِّ أوله، فيجب قَلْبُ الألف واواً، فتقول: قُوْلَ وَبُوْعَ وهي قليلة.

* * *

= فصار اللفظ قبلها «قِيل» بكسرة خالصة، وياء خالصة، فاستوى ذوات الواو والياء». شرح المفصَّل ٧/١٢٢.

(١) بإشمام القاف شيئاً من الضم حرصاً على بيان الأصل: قُِيل، وهي قراءة الكسائي وهشام ورويس.
وانظر تفصيل الإشمام في كتابي المستقصى/١٧١ - ١٧٣، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/٢٥.

(٢) تقول في الوجه الثالث: بُوعَ المتاعُ، كأنك أبقيتَ ضَمَّة القاف إشعاراً بالأصل، ومحافظةً على البناء، وحُذِفَت كسرة الياء، وتستوي فيه ذوات الواو وذوات الياء: قُولَ، بُوعَ.
وذكر ابن عقيل في المساعد ١/٤٠٢ **أنها لغة بني فَقْعَس ودُبَيْر، وهما من فُصحاء بني أسد، وهو في بعض لغة هذيل.**
وفي الارتشاف/٣٤٥ ذكر أبو الحكم بن عذرة **أنها أَرْدَأُ اللغات**، ولا تكون إلَّا في الثلاثي.. وأنشد ابن الأعرابي:

ليت وهل ينفعُ شيئاً ليتُ
ليت شباباً بُوعَ فاشتريتُ

انظر شرح المفصَّل ٧/١٢٣، ومغني اللبيب ٥/٨٠.

ص - بابُ الاشتغال، يجوز في نحو: «زيداً ضربتُه»، أو «ضربتُ أخاه»، أو «مررتُ به» رفعُ «زيد» بالابتداء؛ فالجملة بعده خبر، ونصبُه بإضمار ضربتُ، وأَهَنْتُ، وجاوزْتُ، واجبة الحَذْفِ؛ فلا موضعَ للجملة بعده.

- ويترجَّحُ النصبُ في نحو: «زيداً اضرِبْهُ» للطَّلب، ونحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ مُتَأَوَّل. وفي نحو: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ للتناسُب، ونحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾، و«ما زيداً رأيتُه» لِغَلَبَةِ الفِعْل.
- ويجب في نحو: «إنْ زيداً لَقيتَهُ فأكرمْهُ» و«هَلَّا زيداً أكْرَمْتَهُ» لوجوبه.
- ويجبُ الرفعُ في نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو» لامتناعه.
- ويستويان في نحو: «زيدٌ قام أبوه وعمرٌو أكْرَمْتُهُ» للتكافُؤ. وليس منه: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾، و«أزيدٌ ذُهِبَ به».

ش - ضابطُ هذا الباب[١] أن يتقدَّم اسمٌ، ويتأخَّر عنه فِعْلٌ عامِلٌ في ضميره[٢]، ويكون ذلك الفعلُ بحيثُ لو فُرِّغ من ذلك المعمول[٣] وسُلِّط على الاسم الأوَّل لنَصَبَهُ.

---

(١) انظر شرح المفصَّل ٢/٨٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣١٠، والارتشاف/٢١٦١، والكتاب ١/٤١، والإنصاف/٨٢ وما بعدها.

(٢) عامل في ضميره المنصوب.

(٣) وهو الضمير.

- مثال ذلك[(١)]: «زيداً ضربتُه» ألا ترى أنَّك لو حَذَفْتَ الهاء وسلَّطتَ «ضربت» على زيد لقلت: «زيداً ضربتُ»، ويكون «زيداً» مفعولاً مقدَّماً، وهذا مثالُ ما ٱشتغَلَ فيه الفعلُ بضمير الاسم، ومثالهُ[(٢)] أيضاً: «زيداً مررتُ به»، فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء إلَّا أنه في موضع نصبٍ بالفعل.
- ومثال ما **ٱشتغل فيه الفعل بٱسمٍ عاملٍ في الضمير**، نحو قولك: «زيداً ضربت أخاه، فإنَّ «ضَرَبَ» عامل في الأخ نصباً على المفعوليَّة، والأخ عاملٌ في الضمير خفضاً بالإضافة.
- إذا تقرَّر هذا فنقول: يجوز في الاسم المتقدِّم أن **يُرْفَع**[(٣)] **بالابتداء**، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية، وأن **يُنْصَب بفعل محذوف وجوباً** يفسِّره الفعلُ[(٤)] المذكورُ؛ فلا موضع للجملة حينئذٍ؛ لأنها مفسِّرة.

---

(١) «زيدٌ» كذا في (أ)، و(ت).
(٢) في (أ)، و(ت): «ومثله».
(٣) قال ٱبن يعيش: «وجاز رفعُه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في «ضربتُهُ»، ولولا الهاء لم يجز رفعُه لوقوع الفعل عليه، فإن حذفت الهاء وأنت تريدها فقلت: زيد ضربتُ، جاز عند البصريين على ضعف؛ لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق به». شرح المفصَّل ٨٣/٢.
(٤) أُضمِر له فعل من جنسه، وجعل هذا الظاهر تفسيراً له، ولا يجوز إظهار ذلك الفعل العامل؛ لأنه قد فسَّره ذلك الظاهر، فلا يجوز الجمع بينهما لأن أحدهما كافٍ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر، وذكر السيوطي هذا الرأي للفرَّاء، فهو عنده عامل في الاسم المتقدِّم، والضمير بعده.
وذهب الكسائي إلى أنَّ الفعل عامل في الاسم المتقدِّم مُلْغًى عَمَلُه في المؤخَّر.
ومذهب الكوفيين عند ٱبن يعيش فاسد. =

- وتقديرُ الفعلِ في المثال الأول: **ضربْتُ زيداً ضربُته**، وفي الثاني: **جاوزتُ زيداً مررتُ به**، ولا تقدّر «مررتُ»؛ لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه. وفي الثالث: **أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه**، ولا تقدِّر «ضربت»؛ لأنك لم تضرب إلّا الأخ.

- **واعلم أنَّ للاسم المتقدِّم على الفعل المذكور خمسَ حالاتٍ**: فتارةً يترجَّح نصبُه، وتارة يجبُ، وتارة يترجَّح رفعه، وتارة يجب[1]، وتارة يستوي الوجهان.

فأمّا ترجيح النَّصْب ففي مسائل:

١ - منها: أن يكون الفعلُ المذكور فِعْلَ طلبٍ[2]، وهو: الأمر، والنهي، والدُّعاء، كقولك: «زيداً اضْرِبْهُ»، و«زيداً لا تُهِنْهُ»، و«اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ».

وإنما يترجَّح النصب في ذلك لأنَّ الرفع يستلزمُ الإخبارَ بالجملة الطلبيَّة من المبتدأ، وهو خلاف القياس؛ لأنها لا تحتمل الصِّدق

= انظر الهمع ٥/١٥٨، وشرح المفصَّل ٢/٨٤، وشرح التسهيل ٢/١٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٠، والارتشاف/٢١٧١.

(١) قال المصنِّف في أوضح المسالك ٢/٥: «ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعُه كما ذكر الناظم، لأن حَدَّ الاشتغال لا يصدق عليه». وانظر فيه ص/١١، وانظر السجاعي/٧٢، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/٢٧٦. وقال ابن هشام: «... ولذا لم يذكره ابن الحاجب». **قال ابن هشام: أصاب ابن الحاجب كلّ الإصابة حيث لم يذكر هذا القسم؛ لأنه لم يدخل تحت ضابط الاشتغال»!!**

(٢) طلب بنفسه أو بغيره لا فرق بين طلب الفعل والترك، المراد بالطلب ولو بصيغة الخبر نحو: «زيد غَفَر اللهُ له، أو لا يُعَذِّبه الله. سجاعي/٧٢.

والكذب. ويُشْكِلُ على هذا نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة ٥/٣٨]، فإنه نظير قولك: «زيداً وعمراً اضرِب أخاهما»[١]. وإنما يترجَّح في ذلك النصب لكون الفعلِ المشغول فعلَ طلب.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [سورة النور ٢٤/٢]. والقراء[٢] السَّبعة[٣] قد أجمعوا على الرفع في الموضعين.

وقد أُجيب عن ذلك بأنَّ التقدير[٤]: مما يُتْلَى عليكم حكمُ السارق

(١) في (أ): «أحدهما».

(٢) قرأ عيسى بن عمر وٱبن أبي عبلة وٱبن محيصن «والسَّارقَ والسَّارقةَ» بنصبهما على الأشتغال، والنصب هو ٱختيار سيبويه.
قال مكي: «وكان الأختيار على مذهب سيبويه النصب، لأنه أمر، وهو بالفعل أولى... والأختيار عند الكوفيين الرفع على قراءة الجماعة، لأنه لم يُقصَد به سارقٌ بعينه». انظر معجم القراءات ٢/٢٦٨، والكتاب ١/٧٢.

(٣) وقرأ عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو رزين وأبو جعفر وغيرهم بالنصب «الزانيةَ والزانيَ» على الأشتغال.
وفي معاني الزَّجَّاج: «وزعم الخليل وسيبويه أن النصب المختار».
انظر معجم القراءات ٦/٢٢٣، والكتاب ١/٧٢.

(٤) وقال سيبويه: «الوجه في كلام العرب النصب كما تقول: زيداً فٱضربْهُ، ولكن أبت العامة إلَّا الرفع.... وكذلك: والسَّارقُ والسَّارقة، كأنه قال: وفيما فرض الله عليكم السارقُ والسارقة أو السارق والسارقة فيما فُرض عليكم...
وقد قرأ ناس «والسارقَ والسارقةَ»، و«الزانيةَ والزانيَ» وهو في العربية على ما ذكرت من القوّة، وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب، لأنَّ حدَّ الكلام تقديم الفعل وهو فيه أَوْجَبُ...». =

والسارقة فٱقطعوا أيديهما: السارقُ والسارقةُ: مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف، وهو الجار والمجرور، و«ٱقطعوا»: جملة مستأنفة، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ. ولم يستقم عملُ فِعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى، ومثله: «**زيدٌ فقيرٌ فأعطِه**» و«**خالدٌ مكسورٌ فلا تُهِنْهُ**»، وهذا قول سيبويه.

وقال المبرِّد[1]: «أل» موصولةٌ بمعنى «الذي»، والفاء جيء بها لتدلَّ على السببية، كما في قولك: «**الذي يأتيني فله درهمٌ**»، وفاء السببيَّة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدَّم أنَّ شرط هذا الباب أن الفعل لو سُلِّط على الٱسم لَنَصَبَهُ.

٢ - ومنها أن يكون الٱسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعليَّة كقولك: «**قام زيدٌ وعمراً أكرمتُه**»، وذلك لأنك إذا رفعت[2] كانت الجملة ٱسمية، فيلزم عطف الٱسمية على الفعلية، وهما متخالفان، وإذا نصبت

= الكتاب ١/٧١ - ٧٢، ومعجم القراءات ٢/٢٦٨ - ٢٦٩، وٱنظر البحر ٤/٤٧٨، وشرح التسهيل ٢/١٣٧، وأوضح المسالك ٢/٦.

(١) قال السَّمين: «والثاني وهو مذهب الأخفش، ونقل عن المبرِّد وجماعة كثيرة أنه مبتدأ أيضاً، والخبر الجملة الأمرية من قوله: «فٱقطعوا»، وإنما دخلت الفاء في الخبر لأنه يشبه الشرط؛ إذ الألف واللام فيه موصولة بمعنى الذي والتي، والصِّفة صلتها في قوة قولك: **والذي سَرَق والتي سَرَقت فٱقطعوا**».
الدر المصون ٤/٢٥٨.

(٢) إذا رفعت «عمرو» صارت الجملة ٱسمية: **عمرٌو أكرمتُه**، وإذا نصبته صارت الجملة «**عمراً أكرمته**» فعليَّة، لأن المقدَّر قبل المنصوب فعل من جنس المذكور المفسِّر له.

كانت الجملة فعلية؛ لأن التقدير: **وأكرمتُ عمراً أكرمتُه**، فتكون قد عطفت فعليَّة على فعليَّة، وهما متناسبان، **والتناسبُ في العطف أَوْلَى من التخالُف**[1]؛ فلذلك رُجِّح النصب. قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [سورة النحل ١٧/٤، ٥].

أجمعوا على نصب[2] «الأنعام»؛ لأنها مسبوقة بالجملة الفعليَّة، وهي: «خَلَقَ الإنسانَ».

---

(١) قال آبن يعيش: «ثم يَعْرِضُ في هذا الباب أمور يصير النصب بها مختاراً ولازماً لا يجوز غيره، قال: فالمختار في موضعين أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية إلخ؛ وذلك لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني، فإذا جئت بجملة صَدَّرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الأولى، وفيها فعل، كان الأختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الأسم عليه سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوباً أولم تذكره، إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها لا تختلف، ليس الغرض أن يكون فيها منصوب...».
شرح المفصل ٨٧/٢ – ٨٨.

(٢) قراءة الجماعة «**والأنعامَ خلقها**» بالنصب بفعل محذوف، وما بعده «خلقها» مفسِّر له. وقد يكون معطوفاً على «الإنسان» في الآية/٤، فيكون «خلقها» مبنياً ومؤكِّداً.
وقرئ «**والأنعامُ خلقها**» بالرفع، وهي قراءة شاذَّة واضحة الإعراب، ولم يذكروا لها قارئاً.
ورَجَّح الشهاب وجه النصب، ثم قال: «وفي نصب الأنعام أوجه: نَصْبُه على الأشتغال، وهو أرجح من الرفع لتقدّم الفعليَّة...».
انظر معجم القراءات ٥٩٣/٤، وحاشية الشهاب ٣١٢/٥، ومعاني الفرَّاء ٩٥/٢، ٩٧.

٣ - ومنها: أن يتقدَّم على الاسم أداةٌ الغالبُ عليها أن تدخلَ على الأفعال[1]، كقولك: «أزيداً ضربتَه»، و«ما زيداً رأيتُه»، قال تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [سورة القمر ٥٤/٣٤].

وأمَّا وجوب النصب: ففيما إذا تقدَّم على الاسم أداةٌ خاصَّةٌ بالفعل كأدوات الشرط، والتحضيض، كقولك: «إنْ زيداً رأيتَه فأكرمْه»، و«هَلَّا زيداً أكرمته»، وكقول الشاعر[2]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهلكتُه فإذا هلكتُ فعند ذلكَ فاجزعي

---

(١) ومن ذلك همزة الاستفهام كما مَثَّل الشيخ هنا، فإن فُصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو: «أأنت زيدٌ تضربُه» إلَّا في نحو: «أَكُلَّ يوم زيداً تضربه»؛ لأن **الفصل بالظرف كلا فصل**». أوضح المسالك ٢/٩.
وذكر المصنِّف في الموضع السابق ص/١٠ عن الأخفش أن أخوات الهمزة كالهمزة، ومن ذلك النفي بما، أو لا، أو إنْ. أوضح المسالك ٢/١٠.
ومن ذلك أدوات التحضيض: هَلَّا زيداً أكرمته، وأهمله أبو حيان في الارتشاف. وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو: هل زيداً رأيته، وأدوات الشرط **لا يقع الاشتغال بعدها إلَّا في الشعر عند سيبويه، وأما في نثر الكلام فلا يليها إلَّا صريح الفعل**. انظر شرح التصريح ١/٢٩٨.

(٢) قائله النمر بن تولب.
ورواية الكوفيين: إن مُنفِسٌ، بالرفع على تقدير: إن هَلَك مُنْفِسٌ، ورواية النصب لغيرهم على تقدير: إن أهلكتُ مُنْفِساً.
والشاهد فيه زيادة الفاء، وسيبويه لا يثبت زيادة الفاء، وزيادتها هنا للضرورة.
واستشهد المصنِّف هنا لرواية النصب على جعل «منفساً» مفعولاً لفعل يفسِّره المذكور بعده، أي: إن أهلكت منفساً.
انظر مغني اللبيب ٢/٥٠١، ٥/٥٧٩، وشرح المفصَّل ١/٢٠٧، ٢/١٠١، والجنى الداني/٧٢، والمقتضب ٢/٧٦، والأزهية/٢٥٧، والكتاب ١/٦٧، والخزانة ١/١٥٢، وأمالي الشجري ١/٣٣٢، ٣٤٦.

- **وأمَّا وجوبُ الرفع**[١] ففيما إذا تقدَّم على الاسم أداةٌ خاصَّة بالدخول على الجملة الاسمية، كـ «إذا» الفجائيَّة، كقولك: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو»؛ فهذا لا يجوز فيه النصبُ؛ لأنه يقتضي تقدير الفعل، و«إذا»[٢] الفجائيَّة لا تدخل إلَّا على الجملة الاسميَّة.
- **وأمَّا الذي يستويان فيه فضابطه**: أن يتقدَّم على الاسم عاطفٌ مسبوقٌ بجملة فعليَّة، مُخْبَر بها عن اسم قبلها، كقولك: «**زيدٌ قام أبوه**»، «**وعمراً أكرمتُه**»، وذلك لأن «زيدٌ قام أبوه» جملة كبرى ذات وجهين، ومعنى قولي «كبرى» **أنها جملة في ضمنها جملة**، ومعنى قولي: «ذات وجهين» **أنها اسميَّة الصَّدر، فعليَّة العجز**، فإنْ راعيت صدرها رفعت «عمراً»، وكنت قد عطفت جملة اسميَّة على جملة اسميَّة[٣]، وإذا راعيت عجزها نصبته، وكنت قد عطفت[٤] جملة فعليَّة على جملة فعليَّة، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان[٥].

---

(١) هذا ليس من باب الاشتغال، وقد صرَّح المصنِّف بذلك في أوضح المسالك، ونقلت النص في (ص ٢٦٧) من هذا الباب، واستحسن عدم ذكره عند ابن الحاجب. انظر الإيضاح ١/٢٧٦.

(٢) قال المصنِّف: إذا على وجهين: أحدهما: أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجمل الاسميَّة، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع في الابتداء...».
مغني اللبيب ٢/٤٨.

(٣) وقلتَ: زيدٌ قام أبوه، وعمرٌو أكرمته.

(٤) وقلت: زيداً كرمته، وعمراً أكرمته: على تقدير: أكرمت زيداً أكرمته، وأكرمت عمراً أكرمته، وكان الاتِّفاق والمناسبة بين جملتين فعليتين عند نصْبهما، وجملتين اسميتين عند رفعهما. وذكرتُ مثل هذا الاتِّفاق في نصٍّ سابق عن ابن يعيش.

(٥) الرفع والنصب.

- **وأما الذي يترجَّح فيه الرَّفع فما عدا ذلك**: كقولك: «زيدٌ ضربتُه».
قال الله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [سورة الرعد ١٣/٢٣]. أجمعت السبعة[١] على رفعه. وقرئ شاذّاً بالنصب.
وإنما يترجَّح الرفع في ذلك لأنه الأصل، ولا مُرَجِّح لغيره.

- وليس منه قول تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [سورة القمر ٥٤/٥٢]؛ لأن تقدير[٢] تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على

---

(١) قراءة الجماعة بالرفع «جَنّاتُ» بالرَّفع والجمع، وهو بدل من «عقبى» في الآية السابقة، أو مبتدأ خبره «يدخلونها»، أو على تقدير: لهم جنات.
- قالوا: وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كُلْفة الإضمار، وليس بشيء عند ابن عقيل، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية وهو كثير.
انظر المعجم ٤/٤١١، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٠، وشرح الأشموني ١/٣٤٠، والبحر ٥/١٨٦ وذكر قراءة الرَّفع، ولم يذكر في قراءة النصب شيئاً.

(٢) هذا النص أثبته ابن هشام، ووجدت مثله في الدر المصون ١٠/١٤٦ - ١٤٩: وذلك في تعليقه على الآية/٤٩ من هذه السورة ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ﴾.
فقال: «العامة على نصب «كلّ» على الاشتغال، وأبو السمال بالرفع، وقد رجَّح الناس بل بعضهم أَوْجَبَ النصبَ، قال: لأن الرفع يوهم ما لا يجوز على قواعد أهل السنة».
- وفي ص/١٤٨ في الآية/٥٢ قال: «وسيأتي قريباً آية عكس هذه، أعني في اختيار الرفع، وهو قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾؛ فإنه لم يُختلَف في رفعه، قالوا: لأن نصبه يؤدِّي إلى فساد المعنى؛ لأنَّ الواقع خلافه؛ وذلك أنك لو نصبت لكان التقدير: فعلوا كل شيء في الزُّبر، وهو خلاف الواقع؛ إذ في الزُبر أشياء كثيرة جداً لم يفعلوها، وأما قراءة الرفع فتؤدي إلى أن كل شيء فعلوه هم ثابت في الزُّبر، وهو المقصود؛ فلذلك اتُّفِقَ على رفعه. =

حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزُّبُر حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى وكُلُّ مفعولٍ لهم ثابت في الزُّبُر، وهو مخالف لذلك المعنى، فالرفع هنا واجب لا راجح، والفعل المتأخِّر صفة للاسم فلا يصح له أن يعمل فيه.

[وليس منه: أزيدٌ ذُهِب به، لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط][1].

* * *

= **وهذان الموضعان من نكت المسائل العربية التي اتّفق مجيئها في سورة واحدة في مكانين متقاربين، ومما يدل على جلالة علم الإعراب وإفهامه المعاني الغامضة: والجاهلون لأهل العلم أعداء».**

وبعدُ، فهل هذا توارد الخواطر أم أنه مما أخذه ابن هشام ولم يَعْزُه على عادته في النقل عن شيخه أبي حيان وتلميذه السمين!!

(١) وجدت هذه الزيادة في المتن عند السجاعي، وأثبتها الشيخ محمد بين حاصرتين، وذكر أنها زيادة في بعض النسخ، وليست في واحدة مما اعتمدتُ عليه من المخطوطات.

ص – بابٌ في التنازع: يجوزُ في «ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيداً» إعمالُ الأول، واْختاره الكوفيون، فيُضمَر في الثاني كلُّ ما يحتاجه، أو الثاني، واْختاره البصريون، فيُضمَر في الأول مرفوعُه فقط، نحو: «جَفَوْني ولم أَجْفُ الإخلَّاءَ».

وليس منه:

كفاني – ولم أطلبْ – قليلٌ مِنَ المالِ

لفساد المعنى.

ش – يسمى هذا البابُ **بابَ التنازع**[١]، **وباب الإعمال**، أيضاً، **وضابطه** أن يتقدَّم عاملان أو أكثر، ويتأخَّر معمول أو أكثر، ويكون كلٌّ من المتقدم[٢] طالباً لذلك المتأخّر.

- **مثال تنازع العاملين معمولاً واحداً**، قوله تعالى[٣]: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾، وذلك لأن «آتوني» فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعولٍ ثانٍ. و«أُفْرِغْ»، فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخّر عنهما «قِطْراً» وكلٌّ منهما طالبٌ له.

- **ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول** «ضربَ وأكرمَ زيدٌ عمراً».

---

(١) انظر شرح المفصَّل ١/١٩٨، والاْرتشاف/٢١٣٩، وشرح التسهيل ٢/١٦٤.

(٢) أي كل من العاملين المتقدِّمين طالب للمعمول المتأخّر.

(٣) سورة الكهف ١٨/٩٦.

وقد أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: أفرغه. والقِطر: النُّحاس المُذَاب. سجاعي/٧٤، واْنظر شرح التسهيل ٢/١٦٨.

- **ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً**[١] «**كما صلَّيت وباركت وترحَّمت على إبراهيم**»، فـ «على إبراهيم» مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.
- **ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول** قوله عليه الصلاة والسلام[٢]: «**تسبّحون وتحمّدون وتكبّرون دُبُرَ كُلِّ صَلاة ثلاثاً وثلاثين**». **فدُبُرَ**: منصوب على الظرفيَّة، وثلاثاً وثلاثين: منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما[٣] كلّ من العوامل الثلاثة السابقة عليها.

---

(١) في شرح التسهيل ٢/١٦٨: «... **كما صليت ورحمت وباركت على آل إبراهيم**... وفي لزوم إعمال الأقرب إذا كان ثالثاً دلالة بيِّنة على رجحان إعماله إذا كان ثانياً، ومما يدلُّ على رجحان إعمال الثاني أنه مخلص من ثلاثة أشياء منفرة يستلزمها إعمال الأول أحدهما كثرة الضمير...». وقال قبله: «ولو أعمل الأول لقيل: كما صليت ورحمتهم، وباركت عليهم وعلى آل إبراهيم».

(٢) شرح الأشموني ١/٣٥٣.

(٣) قال أبو حيان: «وإذا تنازع ثلاثة، **وهو أكثر ما سُمع في هذا الباب**، وزعم ٱبن خروف وتبعه ٱبن مالك أنه يكون العمل للثالث، ويلغى الأول والثاني، وحكى بعض أصحابنا ٱنعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث...، قيل: لكن يحفظ سماعاً في إعمال الثاني، وإلغاء الأول والثالث، لكن نصَّ على الإجماع في جوازه».
ثم قال: «وقال بعض أصحابنا إنَّ البصريين يختارون إعمال الآخر، والكوفيين يختارون إعمال الأول، وسكتوا عن إعمال الأوسط. **وهذا النقل معارض بالإجماع على أنه يجوز**». الأرتشاف/٢١٤٦ – ٢١٤٧، وٱنظر شرح الأشموني ١/٣٥٤، وشرح التسهيل ٢/١٦٨.

وإذا تقرر هذا فنقول: لا خلافَ في جواز[1] إعمال أيّ العاملين أو العوامل شئت، وإنما الخلافُ في المختار، **فالكوفيون** يختارون إعمال الأول لسبقه، **والبصريون** يختارون إعمال الأخير لقربه.

- **فإن أعملتَ الأول** أضمرتَ في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وذلك نحو: «قام وقعد أخواك»، و«قام وضربتُهما أخواك»، و«قام ومررتُ بهما أخواك»، وذلك لأن الاسم المتنازَع فيه - وهو «أخواك» في المثال - في نية التقديم، فالضمير وإن عاد على متأخِّر لفظاً لكنه متقدِّم رتبةً.

- **وإن أعملت الثاني**[2]: فإن احتاج الأولُ إلى مرفوع أضمرته فقلت: «قاما وقعد أخواك»، وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته، فقلت: «ضربتُ وضَرَبني أخواك»، و«مررتُ ومَرَّ بي أخواك»، ولا تقل: ضَربتهما، ولا مررتُ بهما؛ لأنَّ عَوْد الضمير على ما تأخَّر لفظاً

---

(١) انظر توضيح المقاصد ٢/٦٥ «والصحيح مذهب البصريين؛ لأن إعمال الثاني هو الأكثر، وإعمال الأول قليل، نقل ذلك سيبويه عن العرب». وانظر الكتاب ١/٣٩، وشرح التسهيل ٢/١٦٩.
وفي شرح المفصَّل ١/١٩٩ «ذكر إعمال أي الفعلين شئت، وإنما الخلاف في الأول منهما، وهو مذهب الكوفيين، فهم يرون إعماله أَوْلى، ويرى البصريون إعمال الثاني أَوْلى لقربه والمجاورة، والمعنى فيهما واحد».
وفي شرح التصريح ١/٣٢٠ «نقل عن المرادي رأي الكوفيين في الأول ورأي البصريين في الثاني، **وذكر أنهم سكتوا عن الثالث، ولم يَرَ فيه نقلاً**». اهـ.
ولم أَجِد هذا عند المرادي في باب التنازع. انظر توضيح المقاصد ٢/٥٩.

(٢) وهو مذهب البصريين.

ورتبة إنما اغتُفِر في المرفوع لأنه غير صالحٍ للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور.

- وليس من التنازع قول ٱمرئ القيس[١]:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ
كفاني - ولم أطلبْ - قليلٌ من المالِ
ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثّل
وقد يدركُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجَّهين إلى شيء واحدٍ كما قدَّمنا[٢]. ولو وُجِّه هنا «كفاني» و«أطلب» إلى «قليل» فَسَدَ

---

(١) البيتان لأمرئ القيس.
وقد أثبت الثاني في (أ)، وكُرِّر في باب المفعول له فيما يأتي.
قال ٱبن يعيش: «فأما بيت ٱمرئ القيس... فليس من هذا الباب، لأن شرط هذا الباب أن يكون واحد من الفعلين موجّهاً إلى ما وُجِّه إليه الآخر، وهو الأسم المذكور، وليس الأمر في البيت كذلك، لأن الفعل الأول مُوَجَّه إلى القليل من المال، والثاني موجَّه إلى الملك، ولم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب الملك.
وتلخيص معنى البيت أنني لو سعيتُ لمنزلةٍ دنيَّةٍ كفاني قليل من المال، ولم أطلب الكثير، ألا ترى أنه قال في البيت الثاني:
ولكنما أسعى لمجد مُؤَثّل .... إلخ».
شرح المفصَّل ١/٢٠١، والكتاب ١/٤١، والخزانة ١/١٥٨، ٢٢١، والإنصاف/٨٤، ٩٢، ومغني اللبيب ٣/٣٦٩، ٥/٦٢٧ - ٦٢٨، والديوان/٣٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٥/٣٥، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/١٦٩.

(٢) أي: إلى ٱسم واحد تنازع فيه العاملان.

المعنى؛ لأن «لو» تدلُّ على ٱمتناع الشيء لٱمتناع غيره، فإن كان ما بعدهما مثبتاً كان منفياً، نحو: «لو جاءني أكرمته» وإن كان منفياً كان مثبتاً، نحو: «**لو لم يسئ لم أعاقبه**».

وعلى هذا فقوله: «أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة منفيّ لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الأمتناع، **وكل شيءٍ ٱمتنع لعلّة ثبت نقيضه**، ونقيض السَّعي لأدنى معيشة عدم السَّعي لأدنى معيشة.

وقوله: «ولم أطلب» مثبت؛ لكونه منفيّاً بـ «لم»، وقد دخل عليه حرف الأمتناع، فلو وُجِّه إلى «قليل»[1] وجب إثبات طلب القليل، وهو عين ما نفاه أولاً، وإذا بطل ذلك تعيَّن أن يكون مفعول «أطلب» محذوفاً، وتقديره: «ولم أطلب المُلْك» ومقتضى ذلك أنه طالب للملك، وهو المراد.

- فإن قيل: إنما لزم[2] فساد[3] جعله من باب التنازع لعطفك: «لم

(١) ولو نصب قليلاً بـ «أطلب» ٱستحال المعنى، وصار التقدير كفاني قليل ولم أطلب قليلاً، فيكون هذا عطف جملة على جملة لا تعلّق لإحداهما بالأخرى، كقولك: ضربني زيد ولم أكرم بكراً، وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه. شرح المفصَّل ١/٢٠٢، وٱنظر كلام الأعلم في الكتاب ١/٤٠، والإيضاح للفارسي/٦٧ - ٦٨.

(٢) في المطبوع و(ب): «يلزم».

(٣) تعقَّب السجاعي المصنِّف فقال: «لا يخفى أنَّ ما ذكره من الدليل لا ينتج فساد المعنى... **والأولى أن يقول: لتناقض المعنى حينئذٍ** كما قرره غيره.... ص/٧٤. =

أطلب»، على «كفاني»، ولو قدرتـه مـستأنفاً كـان نفيـاً محـضاً غيـر داخـل تـحت حكم «لو».

قلـت: إنمـا يجـوز التنـازع بـشرط أن يكـون بـين العـاملين ٱرتبـاطٌ، وتقدير الأستئناف يزيل الأرتباط.

* * *

= وذكر عن الشلوبين أنك إن قدرت الواو للحال جاز كونه من التنـازع، وكـذا إن جعلت الواو للأستئناف. وفي كلاميهما نظر، لأن الواو غير عاطفـة، فـلا يكـون بين عاملي التنازع ٱرتباط. انظر ص/٧٤.

ص – بابٌ، المفعولُ منصوبٌ.

ش – قـد مـضى أن الفاعـل مرفـوع أبـداً، وٱعلـم الآن أنّ المفعـول منصوب أبداً، والسبب[١] في ذلك أن الفاعل لا يكون إلّا واحداً، والرَّفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصب خفيف، فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير؛ قصداً للتعادل.

ص – وهو خمسة.

ش – هذا هو الصحيح، وهي[٢] **المفعول به**، كـ «ضربتُ زيداً»، **والمفعولُ المطلقُ**، وهو المصدر، كـ «ضربتُ ضرباً»، **والمفعولُ فيه**، وهو الظرف، كـ «صمتُ يوم الخميس» و«جلستُ أمامك»، **والمفعول له**، كـ «قمتُ إجلالاً لك» **والمفعول معه**، كـ «سرتُ والنيلَ».

- ونقص الزَّجَّاجُ المفعول معه، فجعله مفعولاً به، وقدَّر: سرت وجاوزْتُ النيلَ.
- ونقص الكوفيون منها المفعولَ له[٣] فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل «قعدت جلوساً».

---

(١) قال ٱبن يعيش: «خصُّوا الفاعل بالرفع، والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلاً في الكلام، فيكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل، وخفّة النصب موازية لكثرة المفعول، ومثله مثل من نُصِب بين يديه حجران أحدهما خمسة أرطال، والآخر عشرة أرطال، ثم قيل له: عالج إن شئت الخفيف: عشر مرات، وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات، فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازيةً لقلَّة ممارسه الثقيل، فيكون ذلك جارياً على منهاج الحكمة والعدل فٱعرفه».
انظر شرح المفصَّل ١/١٩٢.

(٢) انظر شرح جُمل الزَّجَّاجي ٢/٤٤٩.

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/١٩٨ «وزعم الزَّجّاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر».

- وزاد السيرافي(١) – سادساً وهو: **المفعول منه**، نحو: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [سورة الأعراف ٧/١٥٥]، لأن المعنى من قومه.
- وسمى الجوهري(٢) **المستثنى «مفعولاً دونه»**(٣).

ص – المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، كـ «ضَرَبْتُ زيداً».

ش – هذا الحدّ لٱبن الحاجب(٤)، رحمه الله، وقد ٱستشكل قولك: «ما ضربتُ زيداً»، و«لا تضربْ زيداً».

(١) اسمه الحسن بن عبد الله، وُلِدَ قبل ٢٧٠هـ، ومات ببغداد سنة/٣٦٨. بغية الوعاة ١/٥٠٧.

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، مات في حدود سنة/٤٠٠هـ. بغية الوعاة ١/٤٤٦.

(٣) مراده به المستثنى؛ إذ معنى جاء القوم إلَّا زيداً، جاءوا دون زيد. السجاعي/٧٥.

(٤) جاء في كتاب الأمالي لٱبن الحاجب: «والمفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل. قال: هذه عبارة النحويين، يقولون: وقع، ولو قالوا: هو الذي تتوقف عقلية الفعل مع ذكر الفاعل عليه لكان جيداً.
قال الشيخ: ولا حاجة إلى قولنا: الفاعل، بل يكفي أن يقال: هو الذي وقع عليه الفعل. وإنما قلنا «الفاعل» لرفع وهم من يتوهَّم في قولهم: «زيد ضربته» أنه مفعول به، وليس كذلك؛ فإن زيداً فيما فُرض ليس موضعاً دالّاً على تعلُّق الفعل به، وإنما هو ههنا مُخبَر عنه، وإنما الضمير هو الذي تعلَّق به الفعل...». انظر ص/٥٣٩.

وأجاب بأن المراد بالوقوع[(١)] إنما هـو تعلُّقـه[(٢)] بمـا لا يُعْقَـلُ إلَّا بـه، ألا ترى أن «زيداً» في المثالين متعلِّق بـ «ضرب»، وأنَّ «ضـربَ» يتوقـف فهمه عليه، أو على ما قام مقامه من المتعلقات.

* * *

(١) وقال في الإيضاح في شرح المفصَّل: «أراد بالوقوع التعلُّق المعنوي المعقول لا الأمر الحسِّي؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدِّية واقعة على مفعولها حسّاً كقولك: علمتُ زيداً، وأردته، وشافهته، وخاطبته، وما أشبه ذلك. والتعلُّق المعنوي هو الذي يشمل الجميع، فوجب حمله عليه». انظر فيه/١/٢١٢.

(٢) أي: المفعول، تعلُّقه بما لا يُعقل إلَّا به، أي: بفعل، والضمير في «يُعْقَل» عائد على الفعل، وفي «به» عائد على المفعول، كما يُؤخَذُ من كلام المصنِّف... والمراد: تعلُّقه به من غير واسطة، فخرج المجرور من نحو: مررت بزيد، فإنه ليس مفعولاً اصطلاحاً. سجاعي/٧٥.

ص - ومنه المنادى.

ش – أي: ومن المفعول به المنادى[١]، وذلك لأن قولك: «**يا عبد الله**» أصله: أدعو عبد الله؛ فحُذِفَ الفعلُ، وأُنيب «يا» عنه.

ص - وإنما يُنْصَبُ مضافاً كـ «يا عبدَ الله»، أو شِبهَهُ كـ «يا حَسَناً وَجْهُهُ»، و«يا طالعاً جبلاً»، و«يا رفيقاً بالعباد».
أو نكرةً غير مقصودة، كقول الأعمى: «يا رجلاً خُذْ بيدي».

ش – يعني أنَّ المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل.
إحداها: أن يكون مضافاً، كقولك: «يا عبدَ الله»[٢] و«يا رسولَ الله».
وقال الشاعر[٣]:

ألا يا عِبادَ اللهِ قلبي مُتَيَّمٌ … بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهم بَعْلَا

---

(١) قال ٱبن يعيش: «ٱعلم أنَّ المنادى عند البصريين أحد المفعولات، والأصل في كلّ منادى أن يكون منصوباً، وإنما بنوا المفرد المعرفة على الضم لعلّة نذكرها». شرح المفصل ١/٣١٢، وٱنظر السيرافي على هامش الكتاب ١/٣٠٣ – ٣٠٤، وفي شرح التسهيل ٣/٣٨٥ «المنادى مفعول في المعنى لأنه مَدْعوّ...».

(٢) بعد هذا في (أ) «أصله: أدعو عبد الله، فحذف الفعل وأنيب عنه «يا». وليس كذلك في البقية.

(٣) قائله الأخطل، وبعده:

يَدِبُّ على أحشائِها كلَّ لَيْلَةٍ … دبيب القَرَنْبى بات يعلو نقاً سهلا

والقرنبى: دويبة شبه الخنفساء، نقاً: الرمل، وفيه رواية: **وأقبحهم فِعلا**، ورواية: إنِّي متيم في (ب).

والشاهد فيه على المنادى المضاف، حيث جاء منصوباً، مجمع الأمثال ١/٢٧٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش/٤٤٩٥، والحيوان ٦/٣٨٦، والبيت الثاني في التاج/قرنب.

الثانية: أن يكون **شبيهاً بالمضاف**، وهو «ما ٱتَّصل به شيء من تمام معناه»، وهذا الذي به التمام إِمَّا أن يكون **ٱسماً مرفوعاً** بالمنادى، كقولك: «**يا محموداً فعلُه**»، و«**يا حسناً وجهُهُ**»، و«**يا جميلاً فِعْلُه**»، و«**يا كثيراً برُّه**»، **أو منصوباً به**، كقولك: «يا طالعاً جبلاً»، **أو مخفوضاً** بخافضٍ متعلِّق به، كقولك: «يا رفيقاً بالعباد»، و«يا خيراً من زيد»، **أو معطوفاً عليه** قبل النداء، كقولك: «يا ثلاثةً وثلاثين»[١] في رجل سميته بذلك.

الثالثة: أن يكون نكرة غير مقصوده، كقول الأعمى: «يا رجلاً خُذْ بيدي». وقول الشاعر[٢]:

فيا راكباً إِمَّا عرضتَ فبلِّغنْ ... نداماي من نَجْرانَ أن لا تلاقيا

ص - والمفردُ المعرفة يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به كـ «يا زيدُ»، و«يا زيدانِ»، و«يا زيدونَ»، و«يا رجلُ» لمعيَّن.

---

(١) قال ٱبن يعيش: «وأما قوله: يا ثلاثةً وثلاثين، فإن سميت بهما وجعلتهما علماً نصبتهما كما لو سميت بزيد وعمرٍو...» ١/٣١٤ - ٣١٥.

(٢) قائله عبد يغوث، ويروى لمالك بن الريب. كذا عند شراح أبيات الكتاب. وهو عند البغدادي غير جيد.
والشاهد فيه نصب «راكباً»، لأنه منادى منكور؛ إذ لم يُقْصَد به راكب بعينه، وإنما أراد راكباً من الرُّكْبان يُبَلِّغ خبره. ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم، وإنما قال هذا لأنه كان أسيراً.
انظر شرح المفصَّل ١/٣١٥ - ٣١٦، والكتاب ١/٣١٢، والخزانة ١/٣١٣، وأوضح المسالك ٣/٧٧، والعيني ٣/٤٢، ٤/٢٠٦، والخصائص ٢//٤٤٨، والمقتضب ٤/٢٠٤، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/٢٥٨، والأصول لأبن السراج ١/٣٣١، وشرح التسهيل ٣/٣٩١.

ش – يستحق المنادى البناء بأمرين[(١)]: إفراده، وتعريفه، ونعني بإفراده ألَّا يكون مضافاً، ولا شبيهاً به. ونعني بتعريفه أن يكون مراداً به معيَّن، سواء[(١)] كان معرفة قبل النداء كـ «زيدٍ» و«عمرٍو»، أو معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه: كرجل، وإنسان، تريد بهما معيناً، فإذا وجد في ٱلاسم هذا الأمران ٱستحقَّ أن يُبنى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً، تقول: «يا زيدُ» بالضم، و«يا زيدان» بالألف، و«يا زيدون» بالواو. وقال الله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا﴾ [سورة هود ١١/٣٢]، ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سورة سبأ ٣٤/١٠].

ص – فصل، وتقول: يا غُلامٍَ، بالثلاث، وبالياء فتحاً وإسكاناً، وبالألف.

ش – إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كـ «غلامي» جاز فيه ستُّ لغات:

---

(١) إذا كان المنادى مفرداً معرفة فإنه يُبنى على الضم، ويكون موضعه نصباً، وذلك على ضربين: أحدهما ما كان معرفة قبل النداء، والثاني ما كان متعرفاً في النداء ولم يكن قبلُ كذلك. نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، فرجل نكرة في الأصل، وإنما صار معرفة في النداء. وأما يا زيدُ ويا حكم، فهي معارف. وعند ٱبن يعيش أن المعارف كلها إذا نوديت تنكَّرت، ثم تكون معارف بالنداء، وهذا قول المبرِّد، وخالفه أبو بكر بن السَّرَّاج، فزعم أن قول المبرِّد فاسد. ثم رجَّح ٱبن يعيش قول المبرِّد.

انظر تفصيل عرض هذا الخلاف في شرح المفصَّل ١/٣١٦ – ٣١٧، وٱنظر شرح التسهيل ٣/٣٩٢، قال: «والصحيح أن تعريف العلمية مستدام كٱستدامة تعريف الضمير، وٱسم الإشارة، والموصول...». فهو رَدٌّ لمذهب المبرِّد، وأن النداء لا يلزم من دخوله على معرفة ٱجتماع تعريفين.

- **إحداها**: يا غلامي، بإثبات الياء السَّاكِنة، كقوله تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٦٨]. [يا عبادي]
- **الثانية**: يا غلامِ، بحذف الياء السَّاكِنة، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [سورة الزُّمَر ٣٩/١٦].
- **الثالثة**: ضَمُّ الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة(١)، حكوا من كلامهم: «**يا أُمُّ لا تفعلي**» بالضم، وقرئ(٢): «**قال رَبُّ احكُم بالحق**» بالضم.
- **الرابعة**: يا غلاميَ: بفتح الياء، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾ [سورة الزمر ٣٩/٥٣].
- **الخامسة**: يا غلاما، بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة، فتَنقلب الياء ألفاً، لتحركها وٱنفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الزُّمَر ٣٩/٥٦]، ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [سورة يوسف ١٢/٨٤](٣).

---

(١) وقد رأيت من قرأ كذلك، فكيف تكون ضعيفة؟! وحكى يونس: **يا أُمُّ لا تفعلي**. انظر توضيح المقاصد ٣/٣٠٥، ومثله في شرح الأشموني ٢/١٥٧.

(٢) سورة الأنبياء ٢١/١١٢. قرأ أبو جعفر وٱبن محيصن وٱبن كثير في رواية وٱبن جماز عن نافع «رَبُّ» بضم الباء على أنه منادى مفرد، أو على ضمّ الباء إتباعاً لضم الكاف بعدها. انظر معجم القراءات ٦/٦٩، ومختصر ٱبن خالويه/٩٣.
وقال ٱبن خالويه: «كأنه جعله نداءً مفرداً لا مضافاً، كما تقول: يا ربُ ويا رَبِّ، ويجوز أن يكون قد ٱختلس كسرة الباء، لأن الخروج من كسر إلى ضم شديد فأشمها الضم.

(٣) والأصل في حسرتا، وأسفا: حسرتي وأسفي، وقلبت الياء ألفاً، وقرئ «يا حسرتي» بالياء. انظر معجم القراءات ٨/١٧٥، وٱنظر قراءة «يا أسفي» في المعجم ٤/٣٢٣.

- **السَّادسة**: يا غلامَ، بحذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها كقول الشاعر[(١)]:

ولستُ براجعٍ ما فاتَ مِنّي بلهفَ، ولا بليتَ، ولا لَوَٱنّي

أي: بقولي: يا لهفَ.

وقولي: وتقول: «يا غلامُ» بالثلاث، أي: بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد بيَّنت توجيه ذلك».

ص - «ويا أبتِ، ويا أمتِ، ويا بن أُمِّ، ويا بن عَمِّ، بفتح وكسر، وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح، وللآخَرَيْن ضعيف.

ش – إذا كان المنادى المضاف إلى الياء **أباً** أو **أُمّاً** جاز فيه عشر لغات: **السّتّ المذكورة، ولغاتٌ أربعٌ أخرى:**

- **إحداها**: إبدال الياء تاء مكسورة، وبها[(٢)] قرأ السبعة ما عدا ٱبن عامر في ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾.
- **الثانية**: إبدالها تاء مفتوحة، وبها قرأ ٱبن عامر[(٣)] «يا أبتَ».

---

(١) قائله غير معروف. والمعنى: أنَّ ما فات لا يعود ولا يُتلافي بكلمة التلهف، ولا بالتمني، ولا بلو، والشاهد فيه أنَّ «لهف» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل: يا لهفي، وقلبت الياء ألفاً ثم حذفت الألف. انظر أوضح المسالك ٨٨/٣، وتوضيح المقاصد ٣٠٩/٣، والأشموني ١٥٦/٢.

(٢) سورة مريم ٤٢/١٩، ٤٣، ٤٤، ٤٥، وٱنظر معجم القراءات ٣٧٠/٥.

(٣) هي قراءة ٱبن عامر والأعرج وأبي جعفر، معجم القراءات ٣٧٠/٥.

- **الثالثة**: يا أبتا: بالتاء والألف، وبها قرئ شاذاً[١].
- **الرابعة**: يا أبتي، بالتاء والياء.

وهاتان القراءتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي ألا تجوز إلَّا في ضرورة[٢] الشعر.

- وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء مثل: «يا غلامَ غلامي» لم يجز فيه إلَّا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، إلَّا إن كان «ٱبن أمّ»، أو «ٱبن عمّ» فيجوز فيها أربع لغات: **فتحُ الميم، وكسرُها**، وقد قرأت السَّبعة بهما في قوله تعالى[٣]: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾، و[٤]: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى﴾.

---

(١) لم يسموا لهذه القراءة قارئاً، ولم أجدها في غير شرح قطر الندى، المعجم ٥/٣٧٠.

(٢) ذكر السجاعي: «قوله إلَّا في ضرورة، مثل ما في الأوضح، وظاهر كلام الرضي عدم ٱختصاص ذلك بالشعر، ويؤيّده أنه قرئ «يا أبتي إني أخاف الله»، وفي المرادي ٣/٣١٧، وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام». السجاعي/٧٧».
وقابل هذا المرادي بقراءة أبي جعفر «يا حسرتاي» الآية ٥٦/من الزمر.

(٣) سورة الأعراف ٧/١٥٠، قرأ نافع وٱبن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب ﴿... ٱبْنَ أُمَّ﴾ بفتح الميم.
وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وٱبن عامر وخلف والمفضل والحسن والأعمش: «... ٱبن أُمِّ» بكسر الميم.
انظر معجم القراءات ٣/١٦٧ – ١٦٨.

(٤) سورة طه ٢٠/٩٤، قرأ ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ بفتح الميم عاصم وحفص عن عاصم وٱبن كثير ونافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب. =

والثالثة: إثبات الياء. قال الشاعر(١):

يـا ٱبـنَ أُمِّـي ويـا شُـقَيِّقَ نفـسي أنـتَ خلَّفتنـي لـدهرٍ شـديدِ

والرابعة: قلب الياء ألفاً كقوله(٢):

يا ٱبنةَ عَمَّا لا تلومي وٱهْجَعي

وهاتان اللغتان قليلتان في الٱستعمال.

= وقرأ بكسر الميم ٱبن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر وخلف «يا بن أُمِّ». انظر معجم القراءات ٥/ ٤٨٤.

(١) قائله أبو زُبَيْدِ الطائي.
قال الأعلم: «الشاهدُ فيه إثبات الياء في الأُم والنَّفس لأنهما غير مناديين فجريا في إثبات الياء مجرى الٱسم المضاف إليه في قولك: يا بن زيد، في إثبات التنوين...».
انظر شرح المفصَّل ٢/ ٣٦، والكتاب ١/ ٣١٨، وأوضح المسالك ٣/ ٩٠، وشرح الأشموني ٢/ ١٥٨، والمقتضب ٤/ ٢٥٠، والعيني ٤/ ٢٢٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ٣١٣، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٦.

(٢) رجز لأبي النَّجم العجلي، وبعده:

لا تُسمعيني منك لَوْماً وٱسمعي

والشاهد فيه قول: «عمَّا»: حيث جعل في مكان الياء ألفاً كراهة لٱجتماع الكسرة مع الياء.
انظر شرح المفصَّل ٢/ ٣٧، والكتاب ١/ ٣١٨، وشرح الأشموني ٢/ ١٥٨٩، والديوان/ ٣٤، والخزانة ١/ ١٧٦، والنوادر/ ١٨٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ٣١٣.

ص – فَصْلٌ: ويجري ما أُفْرِد، أو أُضيفَ مقروناً بـ «أل» من نعت المبني، وتأكيده، وبيانه، ونسقِه المقرونِ بـ «أل»، على لفظه أو مَحَلّه، وما أُضيف مجرَّداً على محلّه، ونعتُ «أيّ» على لفظه، والبَدَلُ المجرَّد، والنسق المجرَّد كالمنادى المستقِلّ مطلقاً.

ش – **هذا الفصلُ مقصودٌ لأحكام تابع المنادى.**

والحاصلُ أنَّ المنادى إذا كان مبنيّاً[1]، وكان نعتاً، أو تأكيداً أو بياناً، أو نسقاً بالألف واللّام، وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً وفيه الألف واللام، **جاز فيه الرفعُ على لفظ المنادى، والنصبُ على محلِّه.**

- تقول في النعت: «يا زيدُ الظريفُ» بالرَّفع، و«الظريفَ» بالنصب.
- وفي التأكيد: «يا تميمُ أجمعون»، و«أجمعين».
- وفي البيان[2]: «يا سعيدُ كُرْزٌ»[3]، و«كُرْزاً».
- وفي النَّسَق[4]: «يا زيدُ والضحاكُ»، و«الضَّحَّاكَ».

---

(١) قال ابن يعيش: «اعلم أن لك أن تصف المنادى المفرد إذا كان معرفة، وتؤكِّده، وتُبْدِلْ منه، وتعطف عليه بحرف العطف، وعطف البيان...». شرح المفصل ٢/٥ وما بعدها. ومثَّل لهذه الحالات كما فعل المصنِّف.

وذكر ابن مالك في التسهيل ٣/٣٩٣ أن الأصمعي منع نعت المبني للنداء؛ لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا يُنْعَت، ثم قال: «**وما ذهب إليه مردود بالسماع والقياس...**».

(٢) في البيان: أي في عطف البيان. ومثال ابن يعيش: «يا غلامُ بِشْرٌ وبشراً».

(٣) والكُرز: الخرج يوضع على ظهر الدَّابَّة، ويطلق على الخبيث والحاذق والصبي...

(٤) والرفع اختيار الخليل وسيبويه والمازني. شرح المفصَّل ٢/٧.

قال الشاعر(١):

يا حَكَمُ الوارثُ عن عبد الملكْ

رُوي برفع «الوارث» ونصبه.

وقال الآخر(٢):

فما كعبُ بنُ مامةَ وٱبنُ أروى ... بِأَجْوَدَ منك يا عُمَرُ الجوادا

والقوافي منصوبة.

---

(١) قائله رؤبة.

والشاهد فيه أنَّ الوصف «الوارث» وقع نعتاً مرفوعاً على اللَّفظ لحكم، وهو الأكثر في الكلام، والرواية في الديوان: من عبد الملك، ولم يذكر أنه مرويّ بالنصب.

انظر الديوان/١١٨، ومغني اللبيب ١/ ١٠٠، والخصائص ٢/ ٣٨٩، ٣/ ٣٣٢، والمقتضب ٤/ ٢٠٨، وشرح الشواهد للبغدادي ١/ ٦٠، وشرح المفصَّل ٢/ ٦، والإنصاف/٦٢٨ ضُبط «الوارثَ» كذا بالنصب.

(٢) قائل البيت جرير يمدح بقصيدته عمر بن عبد العزيز، وقبله:

يعود الفضل منك على قريش ... وتفرِجُ عنهم الكربَ الشدادا

وذكرت في تحقيقي على مغني اللَّبيب أن الترتيب في الديوان وضع البيت الثاني قبل هذا البيت، ونبه البغدادي إلى هذا.

وكعب بن مامة هو كعب الإيادي، ومامة أبوه. وٱبن سعدى: في موضع ٱبن أروى، وهو أوس بن حارثة الطائي، وسعدى: أمه. وخصَّ هذين الرجلين بالذكر لأنهما من كرماء العرب.

والشاهد في البيت «**الجوادَا**» فقد وقع نعتاً لعمر على المحل.

انظر مغني اللبيب ١/ ١٠١، والديوان/١٣٥، وأمالي الشجري ١/ ٢٠٧، وشرح البغدادي ١/ ٦٣، والهمع ٣/ ٥٤، والأصول ١/ ٤٤٩، والمقتضب ٤/ ٢٠٨، والعيني ٤/ ٢٥٤ - ٢٥٦، والخزانة ٤/ ١١٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٨٥.

وقال آخر(١):

أَلَا يـا زيـدُ والـضَّحَّاكُ سِـيْرا فقـد جاوزتُمـا خَمَـرَ الطريـقِ

وقـال الله تعـالى(٢): ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سـورة سـبأ ٣٤/١٠]، وقرئ شاذّاً «والطيرُ»، وهذه أمثلة المفرد.

وكذلك المضاف الـذي فيـه «أل»، تقـول: «يـا زيـدُ الحسنُ الوجـهِ»، و«الحسنَ الوجهِ».

---

(١) قائله غير معروف.

وفي روية: أَلَا يا قيسُ. وقال ٱبن يعيش: يروى برفع الضحاك ونصبه.

وخَمَـر الطريـق: مـا واراك مـن شـجر وغيـره، والمعنـى: فقـد جاوزتمـا المحـل المستور بالأشجار وغيرها من الطريق.

والشاهد فيه قوله: **والضحاكُ**: يجوز فيه العطف على زيـد بـالرفع على اللفـظ، وبالنصب على المحل.

انظر شـرح المفـصَّل ١/٣١٧، والهمـع ٥/٢٨٢، والأزهيـة/١٧٤، واللِّسان/ خَمَر، وهمع الهوامع ٥/٢٨٢ صدره.

(٢) - قرأ السلمي والأعرج وعبد الوارث ومحبوب عن أبي عمرٍو ونـصر، وأبـو بكر عن عاصم وٱبن أبي إسحاق ومسلمة بن عبد الملك وأبو يحيى وأبو نوفل وروح وزيد عن يعقـوب وآخـرون... «**والطيـرُ**» بـالرَّفع عطفاً على لفـظ «يـا جبـال» أو علـى الـضمير المستكن فـي «أوّبـي». وٱختـار الرَّفـع الخليل وسيبويه والمازني.

- وقرأ السبعة وآخرون «والطيرَ» بالنصب عطفاً على محل «جبال».

- وٱختار النصب أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي.

انظر معجم القراءات ٧/٢٤٠ – ٢٤١.

وقال الشاعر[1]:

يا صاحِ يا ذا الضامِرُ العَنْسِ

يروى برفع «الضامر» ونصبه.

- فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافاً، وليس فيه الألف واللام، تعيَّن نصبُه على المحلّ، كقولك: «**يا زيدُ صاحبَ عمرٍو**»، و«يا زيدُ أبا عبد الله»، و«يا تميمُ كلَّكم»[2] أو «كُلَّهم»، و«يا زيدُ

---

(١) قائله ٱبن لَوْذَان السَّدوسي، وبعده:

والرَّحْل ذي الأنساعِ والحِلْسِ

العنس: الناقة الشديدة، وصاح: مرخم عن صاحبي، والأنساع: ما يربط به الرحل، والحِلْس: ما يوضع على البعير تحت البرذعة.

قال الأعلم: «الشاهد فيه رفع «الضامر» وإن كان مضافاً إلى «العنس» لأن إضافته ليست بمحضه، وتقديره: يا ذا الذي ضمرت عنسه... وقد خُولف سيبويه في إنشاده بالرفع وزعم المخالف أنَّ الشاعر قال: يا ذا الضامرِ على إضافة «ذا» إلى الضامر وبدل العنس منه. والمعنى: يا صاحب العنس الضامر، وٱحتج بقوله بعده: والرحلِ... أي يا صاحب هذه الأشياء، فلو كان على ما ذهب إليه سيبويه لم يعطف الرحل وما بعده على العنس... والحجة لسيبويه...».

الكتاب ١/٣٠٦ – ٣٠٧، والخزانة ١/٣٢٩، وشرح المفصَّل ٢/٢٢، والمقتضب ٤/٢٢٣، والخصائص ٣/٣٠٢ صدره، ومجالس ثعلب/١٧٥، وكتاب الشعر للفارسي/٩٨.

(٢) قال السجاعي: قوله: كلُّكم أو كلُّهم، «أي: لأنه إذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يُؤْتى بلفظ الغيب نظراً للأصل، وبلفظ الخطاب لكون المنادى مخاطباً في المعنى» الحاشية/٧٨، وٱنظر أوضح المسالك ٣/٨٦. =

وأبا عبد الله». قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الزُّمَر ٣٩/٤٦].

- وإن كان التابع نعتاً لـ «أيّ» تعيَّن رفعه على اللَّفظ، كقوله تعالى[1]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، و[2]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾.
- وإنْ كان التابع بدلاً، أو نَسَقاً بغير الألف واللَّام[3]، أُعطي ما يستحقُّه لو كان منادى، تقول في البدل: «يا سعيدُ كرْزُ» بضم «كرز»

= وذكر الأزهري صاحب التصريح أنه حُكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفرَّاء والطّوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد، وتبعهم ٱبن الأنباري، وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالّاً على الغيبة بٱعتبار الأصل، نحو: «يا تميم كلُّهم، وعلى الحضور بٱعتبار الحال، نحو: «يا تميم كلّكم»... ». شرح التصريح ٣/١٧٤.

(١) سورة البقرة ٢/٢١، أول موضع. وذكر الصبان ١/١٤٢ في حاشيته أنه نقل عن المازني أنه قرئ «يَأَيُّهَا النَّاسَ» بالنصب على المحل. المعجم ١٠/٦١٧، وقرئ: «يَأَيُّهَا الكَافِرِين» [سورة الكافرون ١٠٩/١].

(٢) سورة الأنفال ٨/٦٤ أول موضع.

(٣) قال ٱبن يعيش: «وتقول: «يا بشرُ صاحبَ عمرٍو»، و«يا غلامُ أبا عبد الله» تنصب الثاني لا غير، سواء جعلته عطف بَيَان أو بَدَلاً؛ لأن عطف البيان حكمه حكم الصِّفة، والصِّفة إذا كانت بمضاف لم يكن إلَّا منصوباً، فكذلك عطف البيان، والبدل عِبْرَته أن يحلّ محلّ الأول، وأنت لو أَحْلَلْته محلّ الأول، وأوليته حرف النداء، وهو مضاف لم يكن إلَّا نصباً، وكذلك إذا عطفت على المنادى المفرد مضافاً لم يكن إلَّا نصباً، نحو: يا زيدُ وعبدَ الله؛ لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه، فكما أنَّ الأول إذا كان مضافاً لم يكن إلَّا منصوباً فكذلك الثاني، لأنه شريكه في العامل». شرح المفصَّل ٢/١١ - ١٢.

بغير تنوين، كما تقول: «يا كُرْزُ»، و«يا سعيدُ أبا عبد الله» بالنصب، كما تقول: يا أبا عبد الله، وفي النسق «يا زيدُ وعمرُو» بالضم، و«يا زيدُ وأبا عبد الله» بالنصب، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو كان المنادى مُعْرباً.

ص - ولك في نحو: «يا زيدُ زيدَ اليَعْمُلات، فَتْحُهما، أَو ضَمُّ الأَوَّل.

ش - إذا تكرَّرَ المنادى المفرد مضافاً، نحو[1]: «**يا زيدُ زيدَ اليَعْمُلات**»، **جاز لك في الأول وجهان:**

- **أحدهما**: الضم، وذلك على تقديره منادى مفرداً، ويكون الثاني حينئذٍ إما منادى سقط منه حرف النداء، وإما عطف بيان، وإمّا مفعولاً بتقدير: «أعني».
- **والثاني**: الفتح، وذلك على أنَّ الأصل: «يا زيدَ اليَعْملاتِ زيدَ اليَعْمُلاتِ»، ثم ٱختلف فيه.

---

(١) هذا في الأصل بيت لعمر بن لجأ، ويُعْزَى لعبد الله بن رواحة، وعند سيبويه قول بعض ولد جرير.

يا زيدَّ زيدَ اليَعْملات الذُّبَّلِ
تطاول الليلُ هُديت فٱنزلِ

واليَعْملات: الإبل القوية. الذُّبَّل: الضامرة من السَّفر، وأُضيف زيد إليها لحسن القيام عليها.

انظر شرح المفصَّل ٢/٢٩ - ٣٠، والهمع ٥/١٩٦.

- فقال سيبويه[1]: حَذَفَ «اليعملات» من الثاني لدلالة الأول عليه، وأقحم «زيد» بين المضاف والمضاف إليه.
- وقال المبرِّد[1]: «حذف «اليعملات» من الأول لدلالة الثاني عليه».
- وكلّ من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف.
- **أمّا قول سيبويه:** ففيه الفَصْلُ بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة،
- **وأمّا قول المبرد:** ففيه الحذفُ من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو قليلٌ، والكثيرُ عكسُه.

* * *

(١) وذكر الأشموني ثلاثة مذاهب، الأول عن سيبويه، والثاني عن المبرِّد، والثالث: أن الأسمين رُكِّبا تركيب خمسة عشر، ففتحتهما فتحة بناء لا إعراب، ومجموعهما منادى مضاف، وهذا مذهب الأعلم. شرح الأشمني ٢/١٥٥، وٱنظر الكتاب ١/٣١٥، وشرح ٱبن عقيل ٣/٣٧٢ – ٣٧٣، وشرح المفصَّل ٢/٢٩ – ٣٠، والمقتضب ٤/٢٣٠، ومغني اللبيب ٥/٣٩١ – ٣٩٢.
قال ٱبن عقيل: «فيجب نصب الثاني، ويجوز في الأول الضَّمُّ والنَّصب، فإن ضُمَّ الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد، أو على إضمار «أعني»، أو على البدليّة، أو عطف البيان، أو على النداء.
وإن نُصِبَ الأول **فمذهب سيبويه** أنه مضاف إلى ما بعد الأسم الثاني، وأنَّ الثاني مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه، **ومذهب المبرِّد**: أنه مضاف إلى محذوف مثل ما أُضيف إليه الثاني، وأنَّ الأصل مثل: يا تيم عديّ تيم عديّ». فحذف عديّ الأول لدلالة الثاني عليه». انظر فيه ٣/٢٧٢ – ٢٧٣.

ص - فَصْلٌ، ويجوزُ ترخيمُ المنادى المعرفة، وهو حَذْفُ آخره تخفيفاً؛ فذو التاء مطلقاً، كـ «يا طلحَ» و«يا ثُبَ»، وغيرُه بشرط ضَمِّه وعلميَّته، ومجاوزته ثلاثة أحرف، كـ «يا جعْفُ» ضماً وفتحاً.

ش - من أحكام المنادى الترخيمُ[1]، وهو حَذْفُ آخره تخفيفاً، وهي تسمية قديمة[2]، ورُوي أنه قيل لٱبن عباس: إن ٱبن مسعود قرأ[3]: «**ونادَوا يا مالِ**»، فقال: «**ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم**»[4]. ذكره الزمخشري وغيره.

---

(١) الترخيم يكون من خصائص النداء، ويكون نادراً في غيره، وهو من قبيل الضرورة. شرح المفصَّل ٢/٥٦، وٱنظر الإنصاف/٣٩٧، والٱرتشاف/٢٢٢٧.

(٢) أي: قبل وضع مصطلحات النحو المعروفة بين الناس.

(٣) سورة الزخرف ٤٣/٧٧: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ...﴾.

(٤) هذه قراءة عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وٱبن يعمر وٱبن وثاب والأعمش وأبي الدرداء، وهي قراءة النبي ﷺ.

«يا مالِ» بالترخيم على لغة من ينتظر الحرف.

قال الزجَّاجّ: «وهو كثير في الشعر في مالك وعامر، ولكني أكرهها لمخالفتها المصحف.

وقال ٱبن حجر في فتح الباري: «ويُذْكَرُ عن بعض السَّلف أنه لما سمعها قال: ما أشغلَ أهل النار عن الترخيم، وأُجيب بٱحتمال أنهم يقطعون بعض الٱسم لضَعفهم وشدَّة ما هم فيه».

انظر معجم القراءات ٨/٤٠١، وفتح الباري ٨/٤٣٧، ومعاني الزَّجَّاج ٤/٤٢٠، والكشاف ٣/١٠٣، وشرح المفصَّل ٢/٦٣.

- وعن بعضهم أن الذي حَسَّن الترخيم هنا أنَّ فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاْسم؛ لضعفهم عن إتمامه.
- **وشرطه أن يكون الاْسمُ معرفة**، ثم إنْ كان مختوماً بالتاء لم يشترط فيه علمية، ولا زيادة على الثلاثة، فتقول في «ثُبَة، وهي الجماعة: يا ثُبَ، كما تقول في «عائشة»[١]: «**يا عائشَ**».

وإن لم يكن مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط:

- **أحدها**: أن يكون مبنياً على الضمّ[٢].
- **والثاني**: أن يكون عَلَماً[٣].
- **والثالث**: أن يكون متجاوزاً ثلاثةَ أحرف، وذلك نحو: حارِث وجَعْفَر، تقول: يا «حارِ» و«يا جَعْفَ».
- ولا يجوز في نحو: «**عبد الله**»، و[٤]«**شاب قرناها**» أنِ يُرَخَّما؛ لأنهما ليسا مضمومَيْن، ولا في «إنسان» مقصوداً به معيَّن؛ لأنه ليس علماً.
- ولا في نحو: «زيد» و«عَمرو» و«حَكَم»؛ لأنها ثلاثية.

---

(١) قال رسول الله ﷺ يوماً: «**يا عائشَ، هذا جبريل يُقرئك السلام، فقلتُ: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته. تَرَى ما لا أَرَى**». انظر صحيح البخاري (٣٨١٤).

(٢) أي: منادى مبنياً على الضم.

(٣) لأنَّ الأعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجد في غيرها.

(٤) قال ابن مالك: «وتناول أيضاً المركب بإسناد، كـ «**تأبَّط شرّاً**»، وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه؛ لأن سيبويه منع ترخيمه في **باب الترخيم. ونصَّ في باب النسب على أنَّ من العرب من يرخّمه، فيقول في «تأبَّط شرّاً»: يا تأبَّط**، ورتَّبَ على ترخيمه النسب إليه، ولا خلاف في النسب إليه». شرح التسهيل ٣/٤٢٢.

وأجاز **الفرَّاء**[(١)] الترخيم في نحو: «حَكَم» و«حَسَن» ونحوهما من الثلاثيات المحرَّكة الوسط، قياساً على إجرائهم نحو: «سَقَرَ» **مُجرى** «زينب» في إيجاب منع الصرف لا مُجْرَى[(٢)] «هند» في إجازة الصَّرف وعدمه، وإجرائهم «**جَمَزَى**»[(٣)] لحركة وسطه مُجْرَى «**حُبَارى**» في إيجاب حَذْفِ ألفه في النسب، لا مجرى «حُبْلى» في إجازة حَذْفِ ألفه وقلبها واواً.

- وأشرت بقولي: كـ «**يا جعفُ**» **ضمّاً وفتحاً** «إلى أنَّ الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف فتجعل الباقي ٱسماً برأسه فتضمّه، ويسمى «**لغة من لا ينتظر**»، ويجوز ألَّا تقطع النظر عنه، بل تجعله مقدَّراً، فيبقى على ما كان عليه، **ويسمى لغة من ينتظر**»[(٤)].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٤٢٣، وفي شرح الأشموني ٢/١٧٩: «وأجاز الفرَّاء والأخفش ترخيم المحرك الوسط».

(٢) في توضيح المقاصد ٤/٤٣: «وأمَّا الساكن الوسط فقال ٱبن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً، وقال في الكافية: ولم يرخّم نحو: بكر وأحمد، وليس كما قالا، بل فيه خلاف، حكي عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، نقل الخلاف أبو البقاء العكبري، وصاحب النهاية: وٱبن هشام [الخضراوي]، وٱبن الخشاب».

(٣) الجَمَزَى: الحمار السريع.
قال السجاعي: «وحاصل التوجيه أنهم أجروا **جَمَزَى** لتحرك وسطه مُجْرى الخماسي، وهو «**حُبارى**» في حَذْف ألفه، ولم يُجره مُجرى الرباعي كَحُبْلى في إجازة حَذْف ألفه، أو قلبها واواً». ص/٧٩ – ٨٠.

(٤) انظر شرح المفصَّل ٢/٦١، وشرح ٱبن عقيل ٣/٢٩٣، وشرح التصريح ٢/١٨٨، وفي الأرتشاف/٢٣٦، «ويقال: **لغة من نوى المحذوف، ولغة من لا ينوي**» وتوضيح المقاصد ٤/٣٥.

- **فتقول على اللغة الثانية في «جَعْفَر»: «يا جَعْفَ»** ببقاء فتحة الفاء، وفي مالك: **«يا مالِ»** ببقاء كسرة اللَّام، وهي قراءة[١] **ٱبن مسعود**، وفي «منصور»: **«يا منصُ»**، ببقاء ضمَّة الصَّاد، وفي «هرقل»: **«يا هِرَقْ»** ببقاء سكون القاف.
- **وتقول على اللغة الأولى: «يا جَعْفُ، يا مالُ، ويا هِرَقُ»** بضم أعجازهن[٢]، وهي قراءة أبي السَّرار[٣] الغنوي، و«يا منصُ» بٱجتلاب ضمَّة غير التي كانت قبل الترخيم.

---

(١) تقدَّم الحديث فيها في هذا الباب، انظر ص/٢٩٨.

(٢) وهي ضمَّة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم؛ بدليل أنَّ هذه يجوز إتباعها، وتلك لا يجوز إتباعها. شرح التصريح ٢/١٨٨.
وقال ٱبن يعيش: ويُقال على الوجه الثاني في «حارِث»: «يا حارُ»... إلَّا أنَّ الضمَّة في «بُرثُ» غير الضمَّة الأصلية إنما هي ضمَّة النداء، وقد انحذفت الضمَّة الأصلية كما حُذِفَ الكسر من: يا حارثُ، وأتيت بالضمَّة...».
شرح المفصَّل ٢/٦٢.

(٣) أثبته المصنِّف أبو السِّرِّي الغنوي، وهذا ليس بالصواب، إنما هو كما أثبتُّه، وذلك في قراءة «يا مالك» من سورة الزخرف ٤٣/٧٧».
قرأ أبو السَّرَّار الغنوي: «يا مالُ» بالبناء على الضَّم، جعله ٱسماً على حياله، وذلك على لغة من لم ينتظر.
انظر معم القراءات ٨/٤٠٢، والبحر المحيط ٨/٢٨. قال ٱبن خالويه/١٦٣: «كأنه جعله ٱسماً على حياله مثل: يا خالُ تَعَالَ». وجاء في روح المعاني للألوسي في ٢٥/١٠٢ أبو السّوار، وهذا كله: في قطر الندى، وروح المعاني، تحريف. وصحح السجاعي هذا الٱسم. انظر ص/٨٠ من حاشيته. ومثله في (أ) و(ب).

ص - ويحذف من نحو «سلمان» و«منصور»، و«مِسْكين» حرفان، ومن نحو: «مَعْدِي كَرِب» الكلمة الثانية.

ش - المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

- **أحدها**: أن يكون حرفاً واحداً، وهو الغالب كما مَثَّلنا.
- **والثاني**: أن يكون حرفين، وذلك فيما ٱجتمعت فيه أربعة شروط[1]:
  - أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً.
  - والثاني: أن يكون معتلاًّ.
  - والثالث: أن يكون ساكناً.
  - والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها[2].

وذلك نحو: سَلْمان، ومَنْصور، ومِسْكين: عَلَماً، تقول: «يا سَلْمُ» و«يا مَنْصُ» و«يا مِسْكُ».

وقال الشاعر[3]:

يـا مَـرْوُ، إنَّ مَطِيتـي مَحْبوسـةٌ ... ...

---

(١) انظر شرح المفصَّل ٢/٦٣، والكتاب ١/٣٣٧.
قال سيبويه: «هذا باب ما يُحذف من آخره حرفان، لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد؛ وذلك قولك في «عثمان»: يا عُثْمَ أَقْبِلْ، وفي مروان: يا مروُ أَقْبِل، وفي أسماء: يا أسمَ أقبلي...». انظر ١/٣٣٧، وشرح التسهيل ٣/٤٢٢.

(٢) لئلا يلزم من حَذْف حرفين بقاؤه على أقلّ من أبنية العرب، وهي ثلاثة أحرف.

(٣) قائله الفرزدق يخاطب مروان بن الحكم، وتمامه:

... ... **ترجو الحِباء ورَبُّها لم يَيْأسِ** =

يريد: يا مروان.

وقال الآخر[1]:

قفي فٱنظري يا أَسْمُ هل تعرفينه ... ...

يريد: يا أسماء.

ويجب الٱقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو: «مختار» عَلَماً؛ لأنَّ المعتل أصلي[2]، لأن الأصل[3]: مُخْتَيِرَ أو مُخْتَيَر، فأبدلت الياء ألفاً.

- وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبهوا ألف

= والحِباء: العطاء، وجعل العطاء للناقة، وهو يريد نفسه مجازاً.

والشاهد فيه قوله: **يا مَرْوُ مُرَخّماً** بِحَذْف الألف والنون من «مروان» لزيادتهما، وكون الٱسم ثلاثياً بعد حذفهما.

انظر الكتاب ١/٣٣٧، وشرح المفصَّل ٢/٦٤، وشرح الأشموني ٢/١٨٢، وأوضح المسالك ٣/١٠٣، وأمالي الشجري ٢/١٨٢، والعيني ٤/٢٩٢، والديوان ١/٣٨٤.

(١) قائله عمر بن أبي ربيعة، وعجزه:

أهذا المُغِيريُّ الذي كان يُذْكَرُ

والشاهد فيه: **أسماء**، ٱسم ٱمرأة، فحذف منه مرخماً حرفين الهمزة والألف قبلها. وفي الديوان ص/٩٣: **قفي فٱنظري - أسماء - هل تعرفينه**، ولا شاهد فيه على هذا. انظر الخزانة ٤/٥٥٣.

(٢) لأنه منقلب من حرف أصلي فبقي بعد القلب كذلك.

(٣) اسم فاعل أو ٱسم مفعول.

«مُرَامى»[١] في النسب بألف «حُبارى» فحذفوها. وفي نحو: «دُلَامِص» عَلَماً؛ لأنَّ الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم[٢]: «درع دُلَامِص» و«درع دِلَاص»، ولكنها حرف صحيح لا معتلّ. وفي نحو[٣]: «سعيد وعماد وثمود»، لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف. وعن الفراء[٤] إجازةُ حَذْفهن.

وأنشد سيبويه[٥]:

تنكَّرْتِ منّا بعد مَعْرفةٍ لَمِي ... ...

أي: يا لميسُ، فحذفوا السين فقط.

---

(١) قال السجاعي: «أشار بهذا إلى أن ما قاله الأخفش له نظير... وحاصله أن حَبَارى في حال النسب تحذف ألفه لكونها زائدة، فشبهوا بها ألف «مَرَامَى» التي هي أصلية فحذفوها، وقالوا: مَرَامِيّ، كما قالوا: حَبَاريّ».

(٢) أي: درع بَرّاق، ويحذف الحرف الأخير فقط من «دلامص» فيُقال: يا دلامِ.

(٣) ولذلك يُحْذَف منها الحرف الأخير، تقول: يا سعي، ويا عما، ويا ثمو.

(٤) وعن الفرَّاء أنه يحذف الحرفين في «ثمود»، ويحذف الأخير فقط من «عماد» و«سعيد» توضيح المقاصد ٤/٤٨.
وبقيت «ثمو» على لغة من ينتظر الحرف، وعلى لغة من لا ينتظر «يا ثمي» بقلب الواو ياءً. انظر شرح ٱبن عقيل ٣/٢٩٣.

(٥) البيت لأوس بن حجر، وبعده:
... ... **وبعد التَّصافي والشبابِ المكرَّمِ**
أي: أنكرتنا لمكان الكبر بعد معرفتك بنا زمن الشباب.
والشاهد فيه: «لمي» أراد يا لميسُ، فرخّمه وهو ٱسم ٱمرأة، فحذف آخره، ولم يحذف الياء قبلها؛ فهو مسبوق بحرفين فلا تحذف الياء.
الكتاب ١/٣٣٦، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٦٤، وأمالي الشجري ٢/٣٠٤، والديوان/١١٧.

وفي نحو[١]: «**هَبَيَّخ وقَنَوَّر**» لأن حرف العلَّة مُحَرّك.

والثالث[٢]: أن يكون المحذوف كلمة برأسها، وذلك في المركَّب تركيبَ مزج، نحو: «**معدي كرب**»، و«**حضرموت**»، تقول[٣]: «يا معدي، ويا حضرُ».

* * *

(١) هَبَيَّخ: الأحمق. وقَنَوَّر: الضخم الرأس، والشرس.

(٢) ذكر من قبل ما يُحذفُ منه حرف، ثم ما يُحذف منه حرفان. وهذا الثالث وهو المركب المزجي وتحذف منه الكلمة الثانية.

قال ٱبن يعيش: «وأما المركَّب فأمره في الترخيم كأمر تاء التأنيث. تحذف الكلمة التي ضُمَّت إلى الصدر رأساً، كما تحذف تاء التأنيث، فتقول في «بختَ نصّر: ٱسم رجل: يا بُخْتَ، بحذف الأسم الأخير لا غير...».

انظر ٢/٦٥، والكتاب ١/٣٤١، وشرح ٱبن النَّاظم/٢٣٣.

(٣) قوله: «يا معدي» غير مثبت في المطبوع.

ص – فصل، ويقول المُسْتَغِيثُ: «يا لله لِلْمُسْلمين» بفتح لَام المُسْتغاث به، إلَّا في لام المعطوف الذي لم يتكرر معه «يا»، نحو: يا زيداً لِعَمْرٍو.

ش – من أقسام المنادى المستغاث[1]:

وهو كل ٱسم نُودي ليخلِّص من شدَّة أو يعين على دفع[2] مَشَقَّة، ولا يستعمل من حروف النداء إلَّا «**يا**» خاصَّة، **والغالب ٱستعماله مجروراً بلامٍ مفتوحة**[3].

– وهي[4] متعلقة بـ «**يا**» عند ٱبن جني[5] لما فيها من معنى الفعل.

---

(١) ذكر ٱبن مالك أن الأستغاثة دعاء المنتصِر المنتصَرَ به، والمستعينِ المستعانَ به، ثم قال: إنَّ المعروف في اللغة تعدّي الفعل بنفسه نحو ٱستغاث زيد عمراً، فالداعي مستغيث، والمدعو مُستغاث، النحويون يقولون: ٱستغاث به فهو مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك.
شرح التسهيل ٢/٤٠٩، وٱنظر توضيح المقاصد٤/١٣، وفيه قريب من هذا.

(٢) «دفع» سقط من (أ) و(ب).

(٣) قال ٱبن يعيش: «وحقُّ هذه اللام أن تكون مكسورة؛ لأنها لام الإضافة، ولام الإضافة تكون مكسورة مع الظاهر، نحو قولك: المال لِزيد، غير أنه وقعت هذه اللام لمعنيين: أحدهما المستغاث به، وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها؛ للفرق. فإذا قلت: يا لَزيدٍ، عُلم أنه مُستغاث به، وإذا قلت: يا لِزيدٍ علم أنه مستغاث من أجله. انظر ١/٣٢٠ من شرح المفصَّل، وتوضيح المقاصد ٤/١٣.

(٤) اختلفوا في هذه اللَّام، فذهب الكوفيون إلى أن الأصل يا آل زيد، وزيد مخفوض بالإضافة ونقل عن الفرَّاء، وردَّه ٱبن يعيش وغيره، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر.
وٱنظر شرح التسهيل ٣/٤١٢، وردَّ هذا المذهبَ للكوفيين ٱبن مالك.

(٥) انظر شرح الأشموني ٢/١٦٦، ومغني اللبيب ٣/٢٠٢.

- وعند ٱبن الصَّائغ وٱبن عصفور[١] بالفعل المحذوف، ويُنْسَبُ ذلك إلى سيبويه.
- وقال ٱبن خروف[٢] : هي زائدة فلا تتعلّق بشيء[٣].

وذكر المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل، وهي حرف تعليل وتعلُّقها بفعل محذوف[٤]، وتقديره: أدعوك لكذا، وذلك كقول عمر رضي الله عنه[٥]: «**يا للهِ لِلْمُسْلمين**» بفتح اللَّام الأولى، وكسر الثانية.

وإذا عطفت عليه مُستغاثاً آخر، فإنْ أَعَدْتَ «يا» مع المعطوف فتحت اللَّام.

---

(١) ذكر الأشموني في ٢/١٦٦ أنه مذهب سيبويه، وٱختاره ٱبن عصفور، وذكر مثله المرادي في توضيح المقاصد٤/١٦.

(٢) انظر شرح الأشموني ٢/١٦٦، وتوضيح المقاصد ٤/١٦.

(٣) وذكر الخليل أن هذه اللّام بدل من الزيادة في الندبة آخر الأسم من نحو: يا زيداه؛ ولذلك تتعاقبان، فلا تدخل اللّام مع ألف الندبة. انظر الكتاب ١/٣٢٠، ونقله المبرِّد في الكامل/١٩٩٠.

(٤) في مغني اللبيب ٣/٢٠٢، وهو لازم لأبن عصفور، أحال على ما عند ٱبن الباذش أن تعلُّقها بٱسم محذوف تقديره: مدعواً لِعمرٍو. وٱنظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/١٠٩.

(٥) قال هذا رضي الله عندما طعنه العلج فيروز.

انظر شرح الأشموني ٢/١٦٤، وشرح التسهيل ٣/٤٠٩، ونقله السجاعي عن الدماميني انظر ص/٨١، وأضح المسالك ٣/٩٦، وشرح المفصَّل ١/٣٢١.

قال الشاعر[(١)]:

يَـا لَقَـومي ويَـا لَأمثـالِ قـومي لِأُنـاسٍ عُتُـوّهم فـي ٱزديـادِ

وإن لم تُعِدْ «يا» كسرتَ لام المعطوف، كقوله[(٢)]:

يبكيـك نـاءٍ بعيـدُ الـدارِ مُغتـرِبٌ يـا لَلْكهـولِ ولِلـشّبّان لِلْعَجَـبِ

وللمستغاث ٱستعمالَان آخران:

أحدهما: أن تُلْحِق آخره ألفاً، فلا تلحقه حينئذٍ اللامُ من أَوَّله، وذلك كقوله[(٣)]:

يـا يزيـدا لِآمـلٍ نَيْـلَ عِـزٍّ وغِنـىً بعـد فاقـةٍ وَهَـوَانِ

---

(١) قائله غير معروف.
فتحت اللّام بعد «يا» لأنه عُطف على المستغاث به، وتكرر حرف النداء، واللّام في «لِأناس» مكسورة لأنه مستغاث من أجله. والعتوّ: الأستكبار.
انظر شرح التصريح ٢/١٨١، وتوضيح المقاصد٤/١٧، وشرح الأشموني ٢/١٦٦، وأوضح المسالك ٣/٩٥ صدره، والعيني ٤/٢٥٧، وشرح ٱبن النّاظم/٢٢٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/١١٠.

(٢) قائله مجهول، وأثبت في (أ) و(ت) عجزه، وجاء تامّاً في (ب).
والشاهد فيه: أنَّ اللّام في الكهول مفتوحة، وهو منادى، وكسرت في «للشبان» والقياس فتحها حملاً على المعطوف عليه، ولكن لما زال اللبس ولم يكرر حرف النداء كُسِرت، واللام في للعجب هي لام المستغاث من أجله. كذا عند العيني.
شرح الأشموني ٢/١٦٦ – ١٦٧، وتوضيح المقاصد ٤/١٨ عجزه، وأوضح المسالك ٣/٩٨ عجزه، وشرح ٱبن النّاظم/٢٢٨، والمقرب/١٨٤، وشرح التصريح ٢/١٨١.

(٣) قائله غير معروف.
والشاهد فيه في قوله: **يا يزيدا**، فقد حذف لام الأستغاثة لأجل الألف في =

والثاني: أن لا تدخل عليه اللَّام من أَوَّله، ولا تلحقه الألف من آخره، حينئذٍ يجري عليه حكم المنادى، فتقول على ذلك: «يا زيدُ لِعمرٍو» بضم «زيد»، و«يا عبدَ الله لِزَيْد» بنصب: عبد الله.

قال الشاعر[1]:

أَلَا يا قومُ لِلْعَجَبِ العجيبِ ... ولِلْغَفَلاتِ تَعْرِضُ للأَريبِ

* * *

= آخره، ويزيدا: مبني على ضم مقدر منع من ظهوره الفتحة المناسبة لألف الندبة، واللَّام في «لِآمل» هي لام المستغاث من أجله.

وآمل: اسم فاعل من الأمل، وهو الرجاء. والفاقة: الحاجة والفقر، والهوان: الذّلّ.

انظر شرح الأشموني ٢/١٦٨، والعيني ٤/٢٦٢، وأوضح المسالك ٣/٩٧ صدره، وشرح التصريح ٢/١٨١.

(١) قائله غير معروف.

والشاهد فيه ترك لام المُستغاث به، وألف الندبة في آخره، وهو قوم.

والأريب: العالم بالأمور.

وقد جُعل هنا كالمنادى نحو: يا زيدُ لِعمرٍو.

العيني ٤/٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/١٦٨ صدره، وأوضح المسالك ٣/٩٨ صدره، وتوضيح المقاصد ٤/٢٣ صدره، وشرح ابن الناظم/٢٢٨، وشرح التصريح ٢/١٨١.

ص - والنادبُ: وا زيدا، وا أمير المؤمنينا، وا رَأْسَا، ولك إلحاق الهاء، وقفاً.

ش - المندوب[١] هو المُنَادَى المتفجَّعُ عليه، أو المتوجَّعُ منه.

فالأول، كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه[٢]:

حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فٱصطبرتَ له وقُمْتَ فيه بأمرِ اللهِ يا عُمَرَا

والثاني[٣]، كقول المتنبي[٤]:

وا حَرَّ قلباهُ ممن قلبُه شَبِمُ ... ...

(١) قال ٱبن يعيش: «اعلم أنَّ المندوب مَدْعُوّ؛ ولذلك ذكر مع فصول النداء، لكنه على سبيل التفجُّع؛ فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب، كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع، كأنه تعده حاضراً، **وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعفِ ٱحتمالهن، وقلّةِ صبرهن**».
شرح المفصَّل ٢/٣٨، وٱنظر توضيح المقاصد ٤/٢٤.
وقال في موضع آخر: «فالندبة نوع من النداء، فكل مندوب منادى، وليس كل منادى مندوباً؛ إذ ليس كل ما يُنادى يجوز نَدْبُه». شرح المفصَّل ٢/٤١.

(٢) قائله جرير. وهذا من المتفجَّع عليه حقيقةً لفقده، وتقدّم في شواهد النداء.
والشاهد فيه هنا قوله: **يا عُمَرا** فقد خُتِم بألف النُّدبة، ودليل ذلك مجيء الألف في آخره. وليس هنا لها إلَّا هذا المعنى.
وذكره ٱبن مالك في شرح التسهيل ٣/٤١٣ شاهداً للتفجُّع حقيقة.
وتوضيح المقاصد ٤/٢٤، وشرح ٱبن النَّاظم/٢٢٩، وشرح الأشموني ٢/١٧٠، وأوح المسالك ٣/٩٩.

(٣) هو المتوجَّع منه لكونه محل ألم.

(٤) وتتمة البيت: **ومن بجسمي وحالي عنده سَقَمُ**
وهو مطلع قصيدة للمتنبي يعاتب فيها سيف الدولة.
قلباهُ: بكسر الهاء وضمها، وهو غير جائز عند الكوفيين، ولا يجوز إلَّا في الضرورة والشّبِم: البارد. =

ولا يُستعمل فيه من حروف النداء إلَّا حرفان[١]: «وَا» وهي الغالبة عليه والمختصَّة به، و«يا»، وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض.

وحكمه حكم المنادى[٢]، فتقول: «وا زيدُ» بالضم، و«وا عبدَ الله» بالنَّصْب، ولك أن تُلْحِق آخره ألفاً فتقول: «وَا زيدَا، وَا عمرَا»، ولك إلحاقُ الهاء في الوقف، فتقول[٣]: وا زيداهْ، وا عمراهْ، فإن وصلتَ

= والمعنى: واحَرَّ قلبي وٱحتراقه وٱستحكام همه بمن قلبه عني بارد، لا ٱعتناء له بي، ولا إقبال له عليَّ، وبجسمي وحالي من إعراضه سَقَم يوجب الألم.

والمتنبي لا يحتج بشعره، لكن يُستأنس به، وقد توفي عام ٣٥٤هـ.

وإنما ٱحتج به هنا للمعنى أي: معنى التوجُّع منه. انظر الديوان/٣١٢ بشرح العكبري.

(١) قال ٱبن مالك: «وإذا أُمِن أن يلتبس المندوب بمنادى غير مندوب جاز وقوعه بعد «يا» و«وا»، نحو: «**وا من حفر بئرَ زمزماه**»...». شرح التسهيل ٣/٤١٤ – ٤١٥، وٱنظر توضيح المقاصد ٤/٤.

(٢) حكم المندوب كحكم المنادى، فإذا كان مفرداً ضُمَّ، نحو: وا زيدُ، ويُنْصَبُ في حال الإضافة، نحو: **وا عبدَ الله**، أو شبيهاً بالمضاف، نحو: **واضارباً زيداً**.

قال المرادي: «والغرض من النُّدبة الإعلام بعظمة المُصَاب؛ فلذلك لا يُنْصَبُ إلَّا المعرفة السالم من إبهام فلا تُنْدَبُ النكرة». توضيح المقاصد ٤/٢٧.

وذكر أنَّ الرياشي أجاز ندبة ٱسم الجنس المفرد، وجاء في الأثر «**واجبلاه**» وهو نادر. وٱنظر شرح ٱبن النَّاظم/٢٢٩، وشرح المفصَّل ٢/٤٠.

(٣) ومنه قول أمير المؤمنين رضي الله عنه عمر بن الخطاب حين أعلم بجدب شديد أصاب قوماً من العرب: **وا عمراه، وا عمراه**، وقول الخنساء ومن أُسِرَ معها من آل صخرٍ، وصخر غائب غير مرجو الحضور: **وا صَخْراه، وا صَخْرَاه**. انظر شرح التسهيل ٣/٤١٣.

حذفتها إلَّا في الضرورة، فيجوز إثباتُها كما تقدَّم في بيت المتنبي[١]، ويجوز حينئذٍ أيضاً ضمُّها تشبيهاً بهاء الضمير، وكسرُها على أصل ٱلتقاء السَّاكنين[٢].

وقولي: «والنَّادبُ» معناه: ويقول النادِب.

* * *

(١) في قوله: وا حَرَّ قلباهُ...

(٢) سكون الوقف وسكون هاء السكت، وذكرت من قبل أن الكسر والضم لا يجوز عند الكوفيين.

ص - والمفعول المطلق، وهو المصدر الفضلة المُسَلَّط عليه عاملٌ من لفظه، كـ «ضربتُ ضرباً»، أو من معناه، كـ «قعدتُ جلوساً»، وقد ينوب عنه غيره، كـ «ضربته سوطاً»، ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾، ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾، ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾، وليس منه ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا﴾.

ش - لما أَنْهَيْتُ القول في المفعُول به وما يتعلَّق به من أحكام المنادى شرعتُ في الكلام على الثاني من أنواع المفاعيل، وهو **المفعول المطلق**(١).

وهو عبارة عن مصدر فضلة تسلَّط عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه، فالأول، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [سورة النساء ٤/١٦٤].

- والثاني: نحو قولك: «قعدتُ جُلوساً» و«تألَّيتُ حِلْفةً».

قال الشاعر(٢):

تـألَّى ٱبـنُ أوسٍ حِلْفـةً لَيَرُدُّنـي إلـى نِسـوةٍ كـأنهنَّ مَفَائـدُ

---

(١) ويُسَمَّى المصدر لأنَّ الفعل صدر عنه، ويُسَمِّيه سيبويه **الحَدَث والحدثان**؛ لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها، **وربما سَمَّاه الفعل** من حيث كان حركة الفاعل، والمفعول المطلق تسمية غالب النحويين، ومعناه أنه لم يقيد بأداة بخلاف غيره من المفاعيل: كالمفعول به، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول له. انظر توضيح المقاصد ٢/٧٥، والكتاب ١/٣٤ - ٣٥، والمساعد ١/٤٦٤، وشرح المفصَّل ١/٢٧٢.

قال أبو حيان: «باب المفعول المطلق، وهو المصدر، **وتسميته مطلقاً هو قول النحويين إلَّا خلافاً شاذّاً في تخصيص المطلق بمصدر ما كان فعله عامّاً، كـ «صنعتُ» و«فعلتُ»**». الأرتشاف ٣/٣٥٣.

(٢) قائله زيد الفوارس بن حصين بن ضرار الضبيّ، وهو شاعر جاهلي. =

وذلك لأنَّ الأليَّة هي الحَلْف، والقعودُ هو الجلوس.

- وٱحترزتُ بذكر الفضلة من نحو قولك[١]: «**كلامُك كلامٌ حَسَنٌ**»، وقول العرب: «**جَدَّ جِدُّه**»[٢]، والمبتدأ في المثال الأول، بناء على قول سيبويه: إن المبتدأ عامل في الخبر، وليسا من باب المفعول المطلق في شيء.

= تألَّى من الألية، وهي اليمين. والمفائد جمع مِفْأَد، وهو المسعر والسّفُّود، والفَأْد: التحريك.

والشاهد فيه ٱنتصاب «**حِلْفةً**» على أنه مصدر من غير لفظ «**تألَّى**»، وهو العامل فيه. انظر الخزانة ٤/٢١٨ – ٢١٩، والمقرَّب/٢٠٦، وهمع الهوامع ٤/٢٤٦، والٱرتشاف/٢٤٢١ صدره، وشرح التسهيل ٣/٢٠٩، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٥٢٨، وشرح التسهيل لناظر الجيش/٢٠٣ أول موضع و٣٠٩٦ و٣٠١٠.

(١) تعقَّبه السجاعي بأنه لم يذكر ما خرج بالمصدر وهي الجملة فلا تقع مفعولاً مُطلقاً. وما قاله ٱبن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق رَدَّه في المغني. انظر الحاشية/٨٢، وأمالي ٱبن الحاجب/١٩١ و٢٣٦، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/٥٣، ومغني اللبيب ٥/١٦٩ و٦/٥٨١.

(٢) كان أبو حيان وتلميذه السمين يفسران الآية/٧٧ من سورة النساء، ووقفا عند قوله تعالى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾.
قال السمين: لو قلت: «يخشون الناس أشد خشية» لم يكن إلَّا حالاً من ضمير الفريق ولم ينتصب ٱنتصاب المصدر؛ لأنك لا تقول: خشي فلان أشدَّ خشيةً، فتنصب خشية وأنت تريد المصدر. وإنما تقول: «أشدَّ خشيةٍ» فتجرّها... اللَّهُمَّ إلَّا أن تجعل الخشية خاشيةً على حَدّ قولهم: «جَدَّ جِدُّه»...». قلت: على الإسناد المجازي بجعل الجِدَّ يجدّ بدلاً من قولك: جدَّ الرَّجل. انظر الدر المصون ٤/٤١ – ٤٢، والبحر المحيط٣/٢٩٨.

- وقد تُنْصَبُ أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً، **وذلك على سبيل النيابة عن المصدر، نحو**(١):
- «**كلّ**» و«**بعض**» مضافين إلى المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [سورة النساء ١٢٩/٤]، و﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [سورة الحاقة ٦٩/٤٤].
- **والعدد**، نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [سورة النور ٢٤/٤]، فثمانين: مفعول مطلق، وجلدة: تمييز.
- **وأسماء الآلات، نحو**(٢): «ضربتُه سوطاً أو عصاً أو مِقْرَعةً».

وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [سورة البقرة ٣٥/٢] خلافاً للمعربين، زعموا أنَّ الأصل أكلاً رغداً، وأنه حُذِف الموصوف ونابت صفته منابه فٱنتصب ٱنتصابه.

ومذهب سيبويه(٣) أنَّ ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رغداً.

---

(١) ذكر المرادي في توضيح المقاصد فيما ينوب عن المصدر ثلاثة عشر نوعاً. انظر فيه ٢/٨٠، وٱنظر شرح الأشموني ١/٣٦٥ – ٣٦٧، والٱرتشاف ١٣٥٦ وما بعدها، وشرح ٱبن عقيل ٢/١٧٣.

(٢) وهو مطرد في آلة الفعل دون غيرها، **فلا يجوز ضربته خَشَبة**. كذا عند المرادي وغيره.

(٣) وتبع ٱبن هشام على هذا سيبويه، فذكر في الباب السادس من مغني اللبيب هذا في التحذير من أمور ٱشتهرت بين المعربين قال:
والرابع، قولهم: في نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ إنَّ «رغداً» نعت مصدر محذوف، ومثله ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [سورة آل عمران ٣/٤١]... =

ويدلّ على ذلك أنهم يقولون: «**سِيْرَ عليه طويلاً**» فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: «طويلٌ» بالرفع، فدلَّ على أنه حال لا مصدر، وإلَّا لجازت إقامته مقام الفاعل؛ لأن المصدر يقوم مقام الفاعل بٱتِّفاق.

* * *

= قيل: ومذهب سيبويه، والمحققين خلاف ذلك، وأن **المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل**، والأصل: فكلاه... أي: فكلا الأكلَ... ودليلُ ذلك قولهم: سِيْرَ عليه طويلاً. إلخ». انظر ٦/٥٤٥ - ٥٤٧.

وكان ٱبن هشام قد رَدَّ مثل هذا. انظر المغني ٣/١٢٠ - ١٢١، وٱنظر الكتاب ١/١١٦، وشرح الرضي ١/٢١٠، والبحر المحيط ١/١٥٨، وشرح التصريح ٢/٣٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/٧٩، والٱرتشاف/١٣٥٧.

ص – والمفعول له، وهو المصدر المعلِّل لحَدَثٍ شاركه وَقْتاً وفاعلاً، نحو: «قمتُ إجلالاً لك»، فإن فَقَدَ المعلِّلُ شرطاً جُرَّ بحرف التعليل، نحو: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾.

و: إنـي لتعرونـي لـذكراكِ هِـزَّةٌ ... ...

و: فجئت وقد نضَّت لنوم ثيابَها ... ...

ش – **الثالث من المفاعيل: المفعول له**(١)، ويُسَمَّى المفعول لِأَجْله، ومِن أَجْله.

وهو كل مصدر معلِّل لِحَدَثٍ مشاركٍ له في الزمان والفاعل، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [سورة البقرة ٢/١٩]. فالحذر مَصْدرٌ ذُكِر عِلَّةً لجَعْل الأصابع في الآذان، وزَمَنُه وزَمَنُ الجَعْل واحد، وفاعلُهما أيضاً واحد، وهم الكافرون، فلما ٱستُوفيت الشروط ٱنتصب.

– فلو فَقَدَ المعلِّل شرطاً من هذه الشروط وَجَبَ جَرُّه بلام التعليل(٢)؛ فمثال ما فقد المصدريَّة قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [سورة البقرة ٢/٢٩]، فإن المخاطبين هم العلّة في

(١) انظر شرح المفصَّل ٢/١٣٨، وشرح ٱبن عقيل ٢/١٨٥، وشرح التصريح ٢/٣٣٤.

(٢) قد تدخل «مِن» على معنى اللّام فتقول: خرجت مِن أَجْل زيدٍ، ومِن أَجْل ٱبتغاءِ الخير، وٱحتملتُ من خوف الشرّ. شرح المفصَّل ٢/١٣٩ – ١٤٠.
وقال ٱبن عقيل: «فإن فُقِد شرط من هذه الشروط تعيَّن جره بحرف التعليل، وهو اللّام أو «من» أو «في»، أو الباء». انظر شرحه على الألفية ٢/١٨٦، وتوضيح المقاصد ٢/٨٧: اللام أو ما يقوم مقامها، وهو: مِن وفي والباء.

الخَلْق، وخُفِضَ ضميرهم باللَّام؛ لأنـه لـيس مـصدراً، وكـذلك قـول ٱمـرئ القيس[١]:

ولـو أنمـا أسـعى لأدنـي معيـشةٍ

كفـاني – ولـم أطلـب – قليـلٌ مـن المـالِ

فأَدْنى: أفعل تفضيل، وليس بمصدر؛ فلهذا جاء مخفوضاً باللَّام.

- **ومثال ما فقد ٱتِّحاد الزمان قوله[٢]:**

فجئـتُ وقـد نَـضَّتْ لنـومٍ ثيابهـا لـدى الـسِّتْرِ إلَّا لِبْـسَةَ المتفـضِّلِ

فإنَّ النوم وإن كان عِلَّة في خلع الثياب، لكن زَمَنُ خَلْعِ الثيابِ سابِقٌ على زمنه.

- **ومثال ما فَقَد ٱتِّحاد الفاعل قوله[٣]:**

وإنـي لتعرونـي لـذِكْراكِ هِـزَّةٌ كما ٱنـتفضَ العُـصْفورُ بَلَّلَـه القَطْرُ

---

(١) تقدَّم البيت في «باب التنازع» انظر ص/٢٧٥.

(٢) البيت لأمرئ القيس.
والشاهد فيه جَرّ «نوم» باللَّام، ففاعل الخلع والنوم واحد، إلَّا أنه ٱختلف زمانهما، والأصل الأتِّحاد مع الفاعل في الزمان. ونَضَّت: ألقت عنها ثيابها.
انظر الديوان/١٤، وشرح الأشموني ١/٣٧٤، وشرح التصريح ٢/٣٣٦، وشذور الذهب/٢٨، والأرتشاف/١٣٨٥، ١٦٠٩.

(٣) قائله أبو صخر الهذلي.
والشاهد فيه ما ذكره المصنِّف، وهو في قوله «لذكراك»؛ فاللَّام للتعليل، ولجأ الشاعر إلى هذا لأختلاف الفاعل في الذكرى وهو المتكلم عن الفاعل في الهزِّ، أي: تعروني هزةٌ لذكري إيَّاك. =

فإنَّ الذكرى عِلّة عروِّ الهِزّة، وزمنهما واحد، ولكن ٱختلف الفاعل؛ ففاعل العروّ هو الهِزَّة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكري إيَّاك، فلما ٱختلف الفاعل خُفض باللَّام، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [سورة النحل ٨/١٦]، بتقدير[1]: لأنْ تركبوها، وهو علَّة خَلْق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقروناً باللَّام لٱختلاف الفاعل؛ لأنَّ فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعل الركوب بنو آدم، وجيء بقوله جل ثناؤه: ﴿وَزِينَةً﴾ منصوبة؛ لأن فاعل الخلقِ والتزيينِ هو الله تعالى.

* * *

= انظر الأرتشاف/١٣٨٥، وشذور الذهب/٢٢٩ - ٢٣٠، وشرح الأشموني ١/٣٧٥ صدره، وشرح ٱبن عقيل ٣/٢٠، وشرح التصريح ٢/٣٣٦.

(١) وذلك على مذهب أهل البصرة، ويسمون هذه اللَّام لام الجَرّ، أي: لركوبها.

ص - والمفعول فيه، وهو ما سُلِّطَ عيه عاملٌ على معنى «في» مِنِ ٱسم زمان، كـ «صمتُ يومَ الخميس، أو حِيناً، أو أسبوعاً، أو ٱسم مكان مُبْهَم، وهو الجهات السِّتّ: كالأمامِ والفوقِ واليمين، وعكسِهِنّ، ونحوهِنَّ، كـ «عند، ولدى»، والمقادير: كالفرسخ، وما صِيْغَ من مصدر عامِلِه، كـ «قعدتُ مَقْعَدَ زيد».

ش - **الرَّابع من المفعولات: المفعول فيه، وهو المُسمَّى ظَرْفاً.**

- وهو كل ٱسم زمان أو مكان سُلِّط عليه عامل على معنى «في»[(١)]، كقولك: «صمتُ يوم الخميس»، و«جلستُ أمامك».

وعُلم مما ذكرتُه أنه ليس من الظروف «يوماً»، و«حيث» من قوله تعالى[(٢)]: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾، ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[(٣)].

(١) قال ٱبن يعيش: «اعلم أن الظرف هو الوعاء، وتُسَمَى الأواني ظروفاً، لأنها أوعية لما يُجْعَلُ فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروفاً لأن الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها. والظرف على ضربين زمان ومكان...». شرح المفصَّل ٢/١٠٨، وليس كل ٱسم يسمَّى ظرفاً على الإطلاق، بل الظرف ما كان منتصباً على تقدير «في»، وٱعتباره بجواز ظهور «في» معه نحو: قمت اليوم، وقمت في اليوم، و«في» مرادةٌ وإنْ أهملتَ ذكرها.
ويسميه الفرّاء وأصحابه **مَحَلّاً**، والكسائي يسمي **الظروف صفات**. قال أبو حيان: «ولا مشاحة في الأصطلاح». انظر الأرتشاف/١٣٨٩.

(٢) سورة الدهر ٧٦/١٠، وٱنظر البحر ١/١٨٩ ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا﴾ الآية ٤٨ من سورة البقرة، وليس له في آية الدهر قول.

(٣) سورة الأنعام ٦/١٢٤. قال أبو حيان: «**حَيْثُ**: لا يمكن إقرارها على الظرفية هنا. قال الحوفي: لأنه لا يكون في مكان أعلم منه في مكان، فإذا لم تكن =

فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً ولكنهما ليسا على معنى «في»، وإنما المرادُ أنهم يخافون نفسَ اليوم، وأنَّ الله تعالى يعلم نفسَ المكان المستحِقّ لوضع الرسالة فيه؛ فلهذا أعرب كل منهما مفعولاً به.

وعامل «حَيْثُ» فعلٌ مقدَّر دَلَّ عليه «أَعْلَمُ»، أي[1] يعلم حيث يجعل

= ظرفاً كانت مفعولاً على السَّعة، والمفعول على السَعة لا يعمل فيه «أَعْلَمُ»، لأنه لا يعمل في المفعولات، فيكون العامل فيه فِعْلاً دلَّ عليه «أعلم». ».

وقال أبو البقاء: «والتقدير: يعلم موضع رسالته وليس ظرفاً... وكذا قدَّره ابن عطية...».

البحر ٤/٢١٦، والتبيان للعكبري ١/٥٣٧، والمحرر الوجيز ٥/٣٤٠، ومغني اللبيب ٢/٣٠١.

(١) قال ابن هشام: «حَيْثُ... وقع مفعولاً به وفاقاً للفارسي... إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان، وناصبها «**يعلم**» محذوفاً مدلولاً عليه بـ «أَعْلَم»، لا بـ «أَعْلَم» نفسه؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به...». مغني اللبيب ٢/٣٠١ – ٣٠٢.

وهذا الرأي للحوفي، ومثله لأبي البقاء، ورَدَّ أبو حيان النصب على المفعولية...

قال أبو حيان: «وما قاله من أنه مفعول به تأباه قواعد النحو، لأن النحاة نصُّوا على أنَّ «حيث» من الظروف التي لا تتصرَّف وشذّ إضافة «لدى» إليها وجَرّها بالباء، ونصّوا على أن الظرف الذي يتوسَّع فيه لا يكون إلَّا متصرفاً... **والذي يظهر لي إقرار «حَيْثُ» على الظرفية المجازية...**».

انظر البحر ٢/٢٠١ – ٢٠٢، والتبيان ١/٥٣٧، وشرح الكافية ١/٢٦٨.

رسالته، وأنه ليس منهما أيضاً، نحو: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [سورة النساء ٤/١٢٧]؛ لأنه وإن كان على معنى «في» (١) لكنه ليس زماناً ولا مكاناً.

وٱعلم أنَّ جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، ولا فرق في ذلك بين المختصّ منها، والمعدود، والمبهم. ونعني **بالمختصّ** ما يقع جواباً لـ «متى» كيوم الخميس. **والمعدود ما يقع جواباً** لـ «كم» كالأسبوع والشهر والحول. **والمبهم: ما لا يقع جواباً** لشيء منها كالحين والوقت.

وأنَّ أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلَّا ما كان مبهماً(٢).

والمبهم ثلاثة أنواع:

- **أحدها:** أسماء الجهات السِّتّ، وهي الفَوْقُ، والتَّحْت، والأعلى،

---

(١) قال السمين: «وأن تنكحوهن: على حذف حرف الجر، ففيه الخلاف المشهور: أهي في محل نصب أم جَرّ؟ وٱختُلِف في تقدير حرف الجر؛ فقيل: هو «في»، أي: ترغبون في نكاحهن لجمالهن ومالهن، وقيل: هو «عن»، أي: ترغبون عن نكاحهن لقبحهن وفقرهن، وكان الأولياء كذلك: **إن رأوها جميلة موسرة تزوجها وَلِيُّها، وإلَّا رغب عنها...**». الدر المصون ٤/١٠٦.

(٢) قال الأشموني: «... لأن أصل العوامل الفِعْل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالٱلتزام، ويدل على المكان بالٱلتزام فقط، فلم يتعدَّ إلى كل أسمائه. بل يتعدَّى إلى المبهم منها؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة.

شرح الأشموني ١/٣٨٠، ونقل النص السجاعي في حاشيته ص/٨٥، وٱنظر بسط هذا المختصر في شرح المفصَّل ٢/١١٤.

والأسـفل، واليمـين، والـشمال، وذات اليمـين، وذات الـشمال، والوراء، والأمام.

قـال الله تعـالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [سـورة يوسـف ١٢/١٧٦]، ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [سـورة مـريم ١٩/٢٤]، ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [سـورة الأنفـال ٨/٣٢]، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [سـورة الكهـف ١٨/١٧]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [سورة الكهف ١٨/٧٩][1].

- وقولي: «وعكسهن»: أشرتُ به إلى الوراء، والتحت، والشمال.
- وقولي: «ونحوهن» أشرت به إلى أنَّ الجهات وإن كانت سِتّاً لكن ألفاظها كثيرة.
- ويُلْحَقُ بأسماء الجهات ما أشبهها في شدة الإبهام، والاحتياج إلى ما يبيِّن معناها، كـ «عند» و«لدى».

الثاني: أسماء المقادير كالفَرْسَخ والمِيْل والبريد.

الثالث: ما كان مَصُوغاً من مصدر عامله، كقولك[2]: «جلستُ

---

(١) والمفسِّرون على أنَّ «وراء» في الآية بمعنى أمامهم.

(٢) تقول: جلست مجلساً، ومكاناً حسناً، فتنصب ذلك كلّه على الظرف، فإن قيل: فأنت تزعم أن الفعل يعمل بحسب دلالته، وليس في الفعل دلالة على مكان حسن، ولا على قدام زيد، ولا على ورائه، فالجواب: أن الفعل غير المتعدّي إنما يتعدّى إلى المكان المبهم، وقد ذكرنا أنَّ المبهم ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره... فأنتصب على الظرف بلا خلاف. =

مَجْلِسَ زيـد»، فـالمجلس مـشتق مـن الجلـوس الـذي هـو مـصدر لعامله، وهو جلست، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [سورة الجن ٩/٧٢]. ولو قلت: «ذهبت مجلس زيـد»، أو «جلـست مـذهب عمرٍو» لـم يصحَّ لٱختلاف مصدر ٱسم المكان ومصدر عامله.

* * *

= قال المبرِّد: وإذا قلت: جلستُ مكانـاً حسناً، وقمتُ خلف زيـد، فالفعل إنما تعدَّى لمكان مبهم، وإنما نعتّه بعد أن عمل فيه الفعل... انظر المقتضب ٣٣٦/٤، وشرح المفصَّل ١١٤/٢.

ص - والمفعول معه، وهو ٱسم فضلة بعد واو، وأُريدَ بها التنصيص على المعيَّة مسبوقة بفعلٍ، أو ما فيه حروفه ومعناه، كـ «سِرْتُ والنيلَ»، و«أنا سائرٌ والنيلَ».

ش - خرج بذكرِ «الأسمِ» **الفعلُ المنصوبُ** بعد الواو[1] في قولك: «**لا تأكلِ السَّمَكَ وتشرَبَ اللَّبَنَ**» فإنه على معنى الجمع، أي: لا تفعَلْ هذا مع فعلك هذا، ولا يُسَمَّى مفعولاً معه[2]؛ لكونه ليس ٱسماً.

- **والجملة الحاليَّة**، نحو: «**جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ**»، فإنه وإن كان

---

(١) قال أبو حيان: «هو الأسم التالي واواً، تجعله بنفسها في المعنى، كمجرور مع، وفي اللفظ كمنصوب «مُعَدَّى» بالهمزة، فالتالي واواً جنس يشمل المفعول معه...». الأرتشاف/١٤٨٣.

وسيبويه يسميه **مفعولاً معه ومفعولاً به**، الكتاب ١/١٥٠، وعند ٱبن يعيش أن المفعول معه لا يكون إلَّا بعد الواو، ولا يكون إلَّا بعد فعل لازم أو منتهٍ في التعدي، نحو: **ما صنعت وأباك، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ**، وإنما ٱفتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت حروف الجر عن مباشرة الأسماء، ونصبها إيَّاها، فجاءوا بالواو تقويةً لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء، وهذا ما ذهب إليه البصريون أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو.

انظر شرح المفصَّل ٢/١٢٦، والإنصاف/٢٤٨، والكتاب ١/١٥٠، والخصائص ٢/٣٨٣.

(٢) ومع ذلك تسمى الواو واو المعية، وينصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو، ولكن خرم شرط الأسمية، وخرج من باب إلى آخر في النحو.

المعنى على قولك: **جاء زيد مع طلوع الشمس**، إلَّا أنَّ ذلك[١] ليس بٱسم ولكنه جملة.

- **وبذكر «الفضلة» ما بعد الواو**، نحو: «ٱشترك زيد وعمرٌو»، فإنَّه[٢] عمدة، لأن الفعلَ لا يستغني عنه، لا يقال: ٱشترك زيد؛ لأنَّ الٱشتراك لا يتأتَّى إلَّا بين ٱثنين.

- **وبذكر الواو ما بعد «مع»**[٣] في نحو: «جاءني زيد مع عمرٍو»، وما بعد الباء في نحو: «**بعتُك الدار بأثاثها**»[٤].

وبذكر إرادة التنصيص على المعية «جاء زيد وعمرو» إذا أريد مجرد العطف.

- وقولي: «مسبوقة» إلخ.. بيان لشرط المفعول معه، وهو أنه لا بُدَّ أن يكون مسبوقاً بفعْل، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه، فالأول

---

(١) أي قولك بعد الواو: الشمس طالعة، وهي جملة الحال.

(٢) أي ما بعد الواو ٱسم وهو «عمرو»، لكن الفعل لا يستغني عنه لأنَّ الٱشتراك لا يكون من الٱسم الأول وحده، بل لا يتحقق ذلك إلَّا من ٱثنين فأكثر.

(٣) لم تستعمل العرب الواو بمعنى «مع» إلَّا في الذي لو ٱستعملت فيه عاطفة لجاز، نحو: **قمت وزيداً**، ولا يمتنع قمت وزيدٌ، فتعطفه على ضمير الفاعل، ومثله: **لو تُرِكت الناقةُ وفصيلُها لرضعها**، لو رفعت «الفصيل» بالعطف على الناقة لجاز. شرح المفصَّل ٢/١٢٧.
وعند ٱبن جني: لو قلت: **انتظرتك وطلوع الشمس**، أي: مع طلوع الشمس، لم يَجُزْ عند أحد من النحويين. انظر الخصائص ٢/٣٨٣ عن الأخفش.

(٤) أي: مع أثاثها.

كقولـك: «**سـرتُ والنيـلَ**». وقـول الله تعـالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[(١)]. والثاني كقولك: «أنا سائرٌ والنيلَ».

- ولا يجوز النصب في نحو قولهم: «**كلُّ رجل وضعيتُه**» خلافاً للصيمري[(٢)]؛ لأنك لم تذكر فعلاً، ولا ما فيه معنى الفعل.
- كذلك لا يجوز[(٣)]: «هذا لك وأباك» بالنصب؛ لأنَّ ٱسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو «أشير» لكنه ليس فيه حروفه.

---

(١) سورة يونس ١٠/٧١. قرأ أبو عمرو وٱبن عامر وٱبن كير وعاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية وغيرهم «فأجمِعوا» بقطع الهمزة وكسر الميم أمراً من أجمع.
وقرأ غيرهم «فٱجْمَعُوا» بوصل الألف، وهو رواية عن نافع.
وأراد المصنِّف القراءة الأُلى: وشركاءكم: وفي **تخريجها وجهان**: **العطف** على «أمركم» أو **هو مفعول معه**، أو هو منصوب بفعل محذوف: وٱدعوا شركاءكم، وهو تقدير الكسائي والفرّاء. وهو تقدير غلط عند الزَّجّاج.
انظر معجم القراءات ٣/٥٩٠ – ٥٩٢.

(٢) وأجاز الصَّيْمرِي أن ينتصب عن تمام الٱسم، فقال: **كلُّ رجلٍ وضيعتَه**.
الأرتشاف/١٤٨٣، وٱنظر الكتاب ١/١٥٠ «... **تعطف الٱسم** ههنا على ما لا يكون ما بعده إلّا رفعاً على كل حال، وذلك قولك: **أنت وشأنُك**، **كلّ رجل وضيعتُه**...». ثم قال: كأنك قلت: كل ٱمرئ وضيعتُه مقرونان». انظر ص/١٥١.
والصيمري: هو عبد الله بن علي بن إسحاق. له كتاب التبصرة في النحو. بغية الوعاة ٢/٤٩.

(٣) ومذهب سيبويه أنه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه والظرف والمخبر به والجار والمجرور وٱسم الإشارة، ولهذا لم يُنْصَب بـ «لك» في قوله: **هذا لك وأباك**. الأرتشاف / ١٤٨٤.

ص - وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوِلِك: «لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ»، وَمِنْهُ: «قُمْتُ وَزَيْداً» وَ «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً» عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «كُن أَنْتَ وَزَيْداً كالأَخِ» وَيَضْعُفُ فِي نَحْوِ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

ش - **للأسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه ثلاث حالات:**

إحداها: أن يجب نصبهُ على المفعوليَّة، وذلك إذا كان العَطْف ممتنعاً لمانع معنوي أو صناعيّ؛ فالأول كقولك: «لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ» وذلك لأن المعنى [على العطف] لا تَنْهَ عن القبيح وعن إتيانه، وهذا تناقض.

والثاني: كقولك: «قمتُ وزَيْداً» و«مررتُ بك وزيداً».

أما **الأوَّل** فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتَّصل إلَّا بعد التوكيد[1] بضمير منفصل، كقوله تعالى[2]: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٥٤].

---

(١) هذا مذهب هل البصرة، فهو لا يجوز عندهم إلَّا على قبح في ضرورة الشعر، وهو جائز عند الكوفيين في ٱختيار الكلام، فتقول: قمت وزيدٌ.
انظر المسألة/٦٦ في الإنصاف/٤٧٤.

(٢) قال الزمخشري: «وأنتم من التأكيد الذي لا يصح الكلام مع الإخلال به...». الكشاف ٢/٣٣٠، والدر المصون ٨/١٦٨، والبحر ٦/٣٢٠.
وذهب أبو حيان إلى أن هذا الحكم ليس مجمعاً عليه، لأن الكوفيين يجيزون ذلك.

وأمَا **الثاني**[١]: فلأنـه لا يجـوز العطـف علـى الـضمير المخفـوض إلَّا بإعـادة الخـافض[٢]، كقولـه تعـالى: ﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ** ﴾ [سـورة المؤمنين ٢٣/٢٢].

- ومن النحويين من لم يشترط في المسألتين شيئاً، فعلى قوله: يجوز العطف، ولهذا قلت: «على الأصحّ فيهما»[٣].

والثانية: أن يترجَّح المفعول معه على العطف، وذلك نحو قولك: «**كن أنت وزيداً كالأخ**»، وذلك لأنك لو عطفت «زيداً» على الضمير في «كن» لزم أن يكون «زيد» مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطَبَك أن يكون معه كالأخ. قال الشاعر[٤]:

فكونـــوا أنْـــتُمُ وبنـــي أبـــيكم   مكـــان الكُلْيَتَـــيْن مـــن الطِّحـــالِ

---

(١) وهو قوله: مررتُ بك وزيداً.

(٢) وهذا على مذهب أهل البصرة، وذهب الكوفيون إلى أنه جائز، وكان ذلك عند ٱبن الأنباري في نحو: **مررتُ بك وزيدٍ**. الإنصاف المسألة/٦٥، ص/٤٦٣.

(٣) قوله: «على الأصح» مَيْلٌ لمذهب أهل البصرة، وإليه مال ٱبن الأنباري.

(٤) قائله غير معروف، وذكر أبو زيد أنه لشعبة بن قمبر.

والشاهد فيه نصب «**بني أبيكم**» بالفعل الذي قبله، وهو «فكونوا» بواسطة الواو.

والمراد أنه يحثّهم على الأئتلاف والتقارب في المذهب، وضرب لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطحال.

انظر الكتاب ١/١٥٠، وشرح الأشموني ١/٣٨٨، وسرّ الصِّناعة/١٢٦، ١٦٠، والعيني ٣/١٠٢، والهمع ٣/٢٣٨، ٢٤٤، والنوادر/٤١٤، وشرح المفصَّل ٢/١٣٠، وشرح التسهيل ٢/٢٦٠.

وقد ٱستُفيد من تمثيلي بـ «**كن أنت وزيداً كالأخ**» أنَّ ما بعد المفعول معه، يكون على حسب ما قبله[1] فقط، لا على حسبهما[2]، وإلَّا لقلتَ: كالأخوين. هذا هو الصحيح.

وممن نص عليه ٱبن كيسان، والسماع والقياس يقتضيانه، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياساً على العطف، وليس بالقويّ.

والثالثة[3]: أن يترجَّح العطف، ويضعف المفعول معه، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضَعْف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى، نحو: «قام زيدٌ وعمرٌو»، لأنَّ العطف هو الأصل، ولا مضعِّف له فيترجَّح.

* * *

(١) أي: على حسب ما قبل الواو.

(٢) لا على حسب ما قبله وحسب ما بعده «لا على حسبهما» فهما ٱثنان.

(٣) ذكر هذه الأقسام الثلاثة ٱبن مالك في البيتين/٣١٤ – ٣١٥ فقال:

وَٱلْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ وَٱلنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ ٱلنَّسَقْ

وَٱلنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ ٱلْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ ٱعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

فالٱسم الصالح لأن يكون مفعولاً معه على ثلاثة أقسام:

- قسم يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والعطف أرجح. وهو الثالث هنا.
- وقسم يجز فيه الأمران، والنصب على المعية أرجح.
- وقسم يمتنع فيه العطف، وهو المسألة الأولى عند المصنِّف.

انظر خلاصة شروح الألفية/٥٤٣ – ٥٤٤، وٱنظر توضيح المقاصد ٢/٩٩ – ١٠٠، والٱرتشاف/١٤٨٦.

ص - بابُ الحال، وهـو وَصْـفٌ، فَـضْلَةٌ، يقـع فـي جـواب «كيـف»، كـ «ضربتُ اللصَّ مكتوفاً».

ش – لما ٱنتهى الكلامُ على المفعولات شَرَعتُ في الكلام على بقيـة المنصوبات، فمنها الحال، وهو عبارة عمَّا ٱجتمع فيه ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون وصفاً[(١)].

والثاني: أن يكون فَضْلَةً[(٢)].

والثالـث: أن يكـون صـالحاً للوقـوع فـي جـواب «كيـف»[(٣)]، وذلـك كقولك: **«ضربتُ اللصَّ مكتوفاً»**.

- فـإن قلـتَ: يَـرِدُ علـى ذكـر الوَصْـف، نحـو قولـه تعـالى[(٤)]: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [سورة النساء ٤/٧١]، فإنَّ «ثباتٍ» حالٌ، وليس بوَصْـف، وعلـى

(١) الحال تكون وَصْفاً لهيئة الفاعل أو المفعـول، نحـو: جـاء زيـدٌ قائمـاً، وضـربتُ زيداً قائماً، فالحال في هذين المثالين وصف لهيئة زيد في المثـال الأول، وهـو فاعل، وبيان لهيئته في المثال الثاني وهو مفعول.

(٢) ليس معنى الفَضْلة ما يمكـن الٱسـتغناء عنـه، وإنمـا هـو الـذي يـأتي بعـد تمـام الجملة، وكونُه فضلةً يُخرج المبتدأ والخبر، فهما ليسا فضلة.

(٣) قال ٱبن يعيش: «وٱعتباره بأن يقع في جواب «كيف» فإذا قلـت: أقبـل عبـد الله ضاحكاً، فكأنَّ سائلاً سألَ: كيف أقبل؟ فقلت: ضاحكاً.. وإنما سُمِّي حالاً لأنـه لا يجوز أن يكون ٱسم الفاعل فيها إلَّا لما أنت فيه...، ولا يجوز أن يكون لمـا مضى وٱنقطع، ولا لما لم يأتِ من الأفعال...». شـرح المفصَّل ٢/٤٤، وٱنظـر السجاعي/٨٧.

(٤) قال أبو حيان: «ومن مجيئها غير مشتقة قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ...﴾.
الأرتشاف/١٥٥٧، وٱنظر توضيح المقاصِد ٢/١٣٣.
وذكر ٱبن الناظم في شرحه/٢١٢٤ أنها من الحال المؤوَّلة بمشتقّ.

ذكر الفَضْلة، نحو قوله تعالى[(١)]: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾.

وقول الشاعر[(٢)]:

لـيس مَـنْ مـات فٱسـتراحَ بميْـتٍ إنَّـمـا الميْـتُ مَيِّـتُ الأحيـاءِ
إنَّـما الميْـتُ مـن يعـيشُ كئيبـاً كاسِـفاً بالُـهُ قليـلَ الرَّجـاءِ

فإنه لو أسقط «مَرَحاً» و«كئيباً» فَسَد المعنى، فيبطُلُ كونُ الحالِ فضلةً.

---

(١) سورة الإسراء ١٧/٣٧، وسورة لقمان ٣١/١٨.
انظر مغني اللبيب ٥/٤٠٨ - ٤٠٩.

(٢) قائلهما عديّ بن الرعلاء.
والكئيب: الحزين، وكَسَفَت حالُ الرجل إذا ساءت. والبالُ: الحال.
وقد جاء في البيتين الأحوال: **كئيباً، كاسفاً بالُه، قليلَ الرَّجاء**، وهي أحوال لا يُستغنى عنها، ولو أَسقطت أحدها لفسد المعنى.
وقد ٱستشهدا بالبيتين لقوله: «مَيْت وميِّت» بالتخفيف والتشديد، وأنَّ الذين قالوا بالتخفيف هم الذين ذكروه مشدّداً، وأنها لغة لقوم وليست لغتين. وهذا ليس مما نحن فيه.
وأثبته صاحب الخزانة: «قليل الرَّخاء»: كذا، وذكر ٱستشهاد ٱبن هشام به في المغني. شرح المفصَّل ١٠/١١٣، والمنصف ٢/١٧، ٣/٦٢، والأصمعيات/١٥٢، والتهذيب ١٤/٣٤٣، واللسان، والتاج/موت، والخزانة ٤/١٨٨، وأمالي الشجري ١/٢٣٢، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/١٦، وشرح الأشموني ١/٤١٢، وٱنظر مغني اللبيب ٥/٤٠٩، وذكر قبله أنَّ الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، وٱستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾، وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء ٤/٤٣]، ثم ساق البيت الثاني، وقال: «بخلاف التمييز». انظر: «ما ٱفترق فيه الحال والتمييز، وما ٱجتمعا فيه».

- وعلى ذكر الوقوع في جواب «كيف»، نحـو قولـه تعـالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [سورة البقرة ٢/٦٠].
- قلتُ: «ثُبات» في معنى متفرقين؛ فهو وصف تقديراً.
- والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصحُّ ٱلاستغناء عنـه، والحَدُّ المذكور للحال المبيِّنة[١] لا المؤكِّدة[٢].

ص – وشرطُها التنكيرُ.

ش – شرطُ الحال أن تكونَ نكرةً[٣]، فإنْ جاءت بلفظ المعرفة وَجَبَ تأويلها، بنكرة. وذلك كقولهم[٤]: «**ادخلوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ**»، و[٥] «**أرسلها**

---

(١) أي: المبينة لهيئة مبهمة.

(٢) أي: ليست المؤكِّدة لعاملها.

(٣) قال ٱبن مالك: «لما كان الغالب ٱشتقاق الحال وتعريف صاحبه، لأنه مُخْبَرٌ عنه ألزموه التنكير لئلا يُتَوَهَّمَ كونُهما نعتاً ومنعوتاً، وأيضاً فإنَ الحال فضلة ملازم للفضليَّة، فٱستُثقِلَ، وٱستحق التخفيف بلزوم التنكير...». انظر شرح التسهيل ٢/٣٢٥ – ٣٢٦.
وٱنظر الأرتشاف/١٥٦٢، فهذا مذهب الجمهور، وأجاز يونس والكوفيون أن تأتي معرفة نحو جاء زيد الراكبَ. ورَدّ هذا سيبويه **فلم يُجِزْ أن تقول: جاء زيدٌ المشيَ**.

(٤) أي: ادخلوها مترتبين. وذكر ٱبن مالك أنه إذا جاء معرفاً بالألف واللام والإضافة يُحكَم بشذوذه، وتأوّله بنكرة. شرح التسهيل ٢/٣٢٦، والأرتشاف/١٥٦٤.

(٥) أي: أرسلها تعترك العِراك، أو معتركةً، أي: ترك الإبلَ تعتركُ وتتزاحمُ في الإقبال على الماء. =

العِراكَ». وقراءة بعضهم[(١)]: «لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ» بفتح الياء وضمّ الراء.

وهذه المواضعُ ونحوها مُخَرَّجةٌ على زيادة الأَلف واللّام.

وكقولهم: «**اجتهدْ وَحْدَك**»: وهذا مؤوَّل بما لا إضافةَ فيه، والتقدير: ٱجتهدْ مُنْفَرِداً.

ص – وشرطُ صاحبها التعريفُ، أو التخصيصُ، أو التعميمُ أو التأخير، نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾.

«لِمَيَّةَ مُوْحِشاً طَلَلُ»

ش – أي: شرطُ صاحبِ الحال واحدٌ من أمورٍ أربعةٍ:

- **الأول**: التعريفُ، كقوله تعالى[(٢)]: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾،

= وفي هذا إشارة إلى البيت الذي قاله لبيد:

فأرسلها العراك ولم يَذُدْها ... ولم يُشفِق على نغص الدِّخالِ

وٱنظر شرح ٱبن عقيل ٢/٢٤٨، والٱرتشاف/١٥٦٣، وشرح المفصَّل ٢/١٦١.

(١) سورة المنافقين ٦٣/٨.

ذكر هذه القراءة الكسائي والفرَّاء، وحكاها الخليل في كتاب العين، على معنى ليخرُجَنَّ العزيز منها ذليلاً. ولم يذكروا لها قارئاً.

انظر المعجم ٩/٤٧٦، وٱنظر الٱرتشاف/١٥٦٥، وضُبِط الفعل فيه «لَيُخرِجَنَّ» وهو غير الصَّواب؛ لأنه قال: مضارع «خَرَجَ»، أي: هو يَخْرُج.

(٢) سورة القمر ٥٤/٧.

وجاءت في المخطوطات: «خاشعاً» فخاشعاً حال. =

فـ «خُشَّعاً» حال من الضمير في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ﴾، والضمير أَعْرَفُ المعارف.

- **والثاني**: التَّخصيص[١]، كقوله تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [سورة فُصِّلت ٤١/١٠]؛ فـ «سواء» حال من أربعة، وهي وإن كانت نكرة ولكنها مخصَّصة بالإضافة إلى «أيام».
- **والثالث**: التعميم كقوله تعالى[٢]: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/٢٠٨]؛ فجملة «لها منذرون» حال من «قرية»، وهي نكرة عامَّة لوقوعها في سياق النفي.
- **الرابع**: التأخير عن الحال، كقول الشاعر[٣]:

لميَّــــةَ مُوْحِـــشاً طَلَـــلُ ... ...

= وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وآخرين. قالوا: وهي الفصحى، على تقدير: تخشع أبصارهم. قال أبو حيان: «**وجمع التكسير أكثر في كلام العرب**». انظر المعجم ٩/٢١٩، والبحر ٨/١٧٥.

وذكر أبو حيان في الأرتشاف/٥٧٧ (أن سيبويه ذكر الحال من النكرة كثيراً). انظر الكتاب ١/٢٧٢.

(١) والتخصيص يكون بوصف أو إضافة، وذكر الشاهد هنا للإضافة.

(٢) ذكر السمين في الدُّرِّ ٨/٥٥٩ أنه يجوز أن يكونَ قوله: ﴿إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ أن تكون الجملة صفةً لـ «قرية»، وأن تكون حالاً منها؛ وسوَّغ ذلك سَبْق النفي.

(٣) قائله كثيِّر بن عبد الرحمن.

والمثبت صدره، وعجزه:

يلـوح كـأنـه خِـلَـلُ

ويُروَى: لِعزَّةَ.

فـ «مُوْحِشاً»: حال من «طلل»، وهو نكرة، لتأخيره عن الحال.

* * *

= والشاهد فيه تقديم مُوْحش على الطَّلَل، ونَصْبه على الحال.
قال الأعلم: أي: تلوح آثاره وتتبيَّن تبيُّن الوشي في خلل السيوف، وهي أغشية الأغماد واحدتها: خِلَّة.
انظر الكتاب ١/٢٧٧، وشرح المفصَّل ٢/١٦٤، وٱنظر ٢/١٣٢، وفي الخزانة ١/٥٣١ «**ومن قال: ميَّة، فهو لذي الرُّمَّة، ومن قال عَزَّة فهو لكثيِّر**». قلتُ: وهو غير مثبت في الديوان، وٱنظر الخصائص ٢/٤٢٩، وشرح الأشموني ١/٤١٧، ومغني اللبيب ٢/٣٧، وشرح التصريح ١/٣٧٥.

ص - بابٌ: والتمييز، وهو ٱسم، فَضْلَةٌ، نكرةٌ، جامِدٌ، مُفَسِّرٌ لما ٱنبهم من الذَّوات.

ش - من المنصوباتِ: التمييزُ، وهو ما ٱجتمع فيه خمسةُ أمور:

- **أحدها**: أن يكون ٱسماً.
- **والثاني**: أن يكون فَضْلَةً.
- **والثالث**: أن يكون نكرةً.
- **والرابع**: أن يكون جامداً.
- **والخامس**: أن يكون مفسِّراً لما ٱنبهمَ من الذَّوات.

فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى(١)، ومخالف في الأمرين

---

(١) ذكر ٱبن هشام في مغني اللبيب ٥/٤٠٨ - ٤٢٢ حالات الٱتِّفاق والٱختلاف بينهما. قال: «ٱعلم أنهما ٱجتمعا في خمسة أمور، وٱفترقا في سبعة...».
أمَّا أوجه الٱتفاق فهي: أنهما ٱسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام.
وأمَّا أَوْجُه الٱفتراق فهي:
١ - الحال تكون جملة، وظرفاً، وجارّاً ومجروراً، والتمييز لا يكون إلَّا ٱسماً.
٢ - الحال قد يتوقَّف معنى الكلام عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء ١٧/٣٧، ولقمان ٣١/١٨]، بخلاف التمييز.
٣ - الحال مبيِّنة للهيئات، والتمييز مبيِّن للذَّوات.
٤ - الحال قد تتعدَّد، بخلاف التمييز.
٥ - الحال تتقدَّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرّفاً أو وصفاً يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح.
٦ - حقُّ الحال الٱشتقاق، وحقُّ التمييز الجمود، وقد يتعاكسان.
٧ - تكون الحال مؤكِّدة لعاملها، ولا يقع التمييز كذلك. =

الأخيرين؛ لأنَّ الحال مشتق يبيِّن[1] الهيئات، والتمييز جامد يبيِّن[1] الذَّوات.

ص - وأكثر وقوعه بعد المقادير، كـ «جَرِيبٍ نَخْلاً»، و«صاعٍ تمراً»، و«مَنَوَين عَسَلاً».

- **والعدد، نحو** ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، و﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾.
- **ومنه تمييز «كم» الٱستفهاميَّة، نحو: «كم عبداً ملكتَ»؟، فأمَّا تمييز «كم» الخبريَّة فمجرورٌ كتمييز المئة وما فوقها، أو مجموعٌ كتمييز العشرة وما دونها. ولك في تمييز الٱستفهامية المجرورةِ بالحرف جرٌّ ونَصْبٌ.**
- **ويكون التمييزُ مفسِّراً للنِّسبةِ: مُحَوَّلاً، كـ** ﴿ٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾، و﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، و﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾، **أو غير محوَّل، نحو: «ٱمتلأ الإناء ماءً».**
- **وقد يؤكِّدان، نحو:** ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾،

وقوله:

... ... من خيرِ أديانِ البريةِ دينا

= وٱنظر مثل هذا في شرح الأشموني ١/٤٥١ «خاتمة»، ومن عادته أنه ينقل التنبيهات عن المرادي، ولكني لم أجد هذا عنده فأخذه من ٱبن هشام.
وأثبته الشيخ محمد في شرح قطر الندى في الحاشية ص/٢٣٣ ولم يعزه لأحد.

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع: «مُبَيِّن».

ومنه:

... بئس الفحلُ فحلُهُم فحلاً ... ...

خلافاً لسيبويه.

ش - **التمييز ضربان:** مفسِّر لمفرد، ومفسِّر لنسبة.

- **فمفسِّر المفرد له مظانّ يقع بعدها:**

- **أحدها: المقادير**[1]، وهو عبارة عن ثلاثة أمور، نحو: **المساحات**، كـ[2] «جريب نخلاً»، **والكَيْل**، كـ[3] «صاع تمراً»، **والوزن**، كـ[4] «مَنَوَين عَسَلاً».

- **الثاني**: العدد كـ «**أَحَدَ عَشَرَ درهماً**»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [سورة يوسف ١٢/٤]، وهكذا حكم الأعداد من الأَحَدَ

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/ ٣٨٠ يتناول مقدار الكيل والوزن والمساحة، وما أشبههما كـ ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [سورة الزلزلة ٩٩/٧]، وذنوب ماء، وحُبٌّ بُرّاً، ونِحْي سمناً... وٱنظر شرح ٱبن عقيل ٢/٢٨٧.

(٢) الجريب: الوادي، ثم ٱستعير للقطعة المتميزة من الأرض، فقيل فيها: جريب، وجمعها أَجْرِبه وجُرْبان بالضَّمِّ، ويختلف مقدارها بحسب ٱصطلاح أهل الأقاليم، كٱختلافهم في مقدار الرِّطل والكيل والذراع. المصباح/جرب.

(٣) الصَّاع: مِكْيَال، وصاع النبي ﷺ الذي بالمدينة أربعة أمداد... المصباح/صوع.

(٤) المنا: الذي يُكال به السَّمن وغيره، وقيل: يُوْزَنُ به، رِطْلان، والتثنية: مَنَوان، والجمع: أمْناء، مثل سبب وأَسْباب. وفي لغة تميم: مَنٌّ بالتشديد، والجمع: أمنان، والتثنية: مَنّان، على لفظه. المصباح/منا.

وٱنظر أوضح المسالك ٢/ ١١٠.

عَشَرَ إلى التسعةِ والتسعينَ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً وَلِىَ نَعۡجَةٌ﴾ [سورة صَ ٣٨/٢٣]، وفي الحديث[1]: «إِنَّ لله تسعةً وتسعينَ ٱسماً».

وفُهِم من عَطْفي في المقدمة العَدَدَ على المقادير أنه ليس من جملتها[2]، وهو قول أكثر المحققين؛ لأنَّ المراد بالمقادير ما لم تُرَدْ حقيقتُه، بل مقداره، حتى إنه تصحُّ إضافةُ المقدار إليه، والعدد ليس كذلك، ألا ترى أنك تقول: «عندي مقدار رِطلٍ زيتاً، ولا تقول: «عندي مقدارُ عشرينَ رجلاً»، إلَّا على معنى آخر[3].

- ومن **تمييز العدد** تمييزُ «كم»[4] الأستفهاميَّة، وذلك لأنَّ «كم» في

---

(١) الحديث في عقود الزبرجد، وتتمته: «... **مائةٌ إلَّا واحداً**». انظر فيه ٢/٤٨٨، والبخاري (٢٥٨٥)، ومسلم (٢٦٧٧).
وأرجع إلى إعراب الحديث للعكبري ص/١٤٠.

(٢) المراد بالمقدار في هذه الأمثلة هو المقدَّر لا الآلة التي يقع بها التقدير، وإلَّا وجبت الإضافة، نحو: أشتريتُ قفيز برٍ، تريد المكيال الذي يُكال به البر.
انظر شرح الفاكهي لقطر الندى ٢/١٤١.

(٣) في (ت): «ولا على معنى آخر».

(٤) انظر مغني اللبيب ٣/٤١، **وقد ذكر أنهما تشتركان في خمسة أمور**: الأسمية، والإبهام، والأفتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير.
ويفترقان في خمسة أمور.
الأول: الكلام مع الخبرية محتمل للصِّدق والكذب، بخلافه مع الأستفهاميَّة.
الثاني: أن المتكلم بالخبريَّة لا يستدعي جواباً، على عكس الأستفهاميَّة.
الثالث: أن البدل من الخبريَّة لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الأستفهامية. =

العربية كناية عن عددٍ مجهول الجنسِ والمقدارِ، وهي على ضربين: ٱستفهاميَّة: بمعنى أيّ عدد، ويستعملها من يسأل عن كميَّة الشيء، و[١] خبريَّة: بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الٱفتخار والتكثير.

- **وتمييز الٱستفهامية** منصوب مفرد[٢]؛ تقول: «كم عبداً ملكتَ؟». و«كم داراً بنيت؟»[٣].
- **وتمييز الخبرية**[٤] مخفوضٌ دائماً. ثم تارةً يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها، تقول: «**كم عبيدٍ ملكتُ!**» كما تقول: «**عَشَرَة أَعْبُدٍ ملكت**»، و«**ثلاثة أَعْبُدٍ ملكت**». وتارةً يكون مفرداً كتمييز المئة فما فوقها، تقول: **كم عَبْدٍ ملكت؟**، كما تقول: **مئةَ عبدٍ ملكت، وألفَ عبدٍ ملكت.**

= **الرابع**: تمييز «كم» الخبرية مفرد أو مجموع، أما الٱستفهاميَّة فتمييز مفرد خلافاً للكوفيين.

الخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الٱستفهامية منصوب ولا يجوز جرّه مطلقاً، خلافاً للفرّاء والزَّجّاج وٱبن السَّرَّاج وآخرين.

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) تمييز «كم» الٱستفهامية لا يكون إلَّا مفرداً خلافاً للكوفيين.
انظر الهمع ٤/٧٩، وشرح الكافية الشافية/١٧١١، وشرح الكافية ٢/٦٩.
ولا يجوز جَرّه خلافاً للفرَّاء والزَّجَّاج وٱبن السَّرَّاج وآخرين. مغني اللبيب ٣/٤٦.

(٣) في (أ) : «ٱشتريت».

(٤) هو واجب الخفض بالإضافة، وعند الفرَّاء مخفوض بـ «مِن» مقدَّرة كرأي الجماعة. انظر شرح الكافية الشافية/١٧٠٥، وشرح الأشموني ٢/٣٨٣، والهمع ٤/٧٩.

- **ويجوز خفض**(١) **تمييز «كم» الأستفهاميَّة إذا دخل عليها حرفُ جرّ،** تقول: «بكم درهمٍ أشتريتَ؟».

والخافض له(١) «مِن» مضمرةً لا الإضافة، خلافاً للزَّجّاج.

- **الثالث:** من مظانِّ تمييز المفرد ما دَلَّ على مماثلةٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [سورة الكهف ١٨/١٠٩]، وقولهم(٢): «**إن لنا أمثالَها إبلاً**».

- **الرابع:** ما دلَّ على مُغايرةٍ، نحو: «**إنَّ لنا غَيْرَها إبلاً وشاءً**»(٣). وما أشبه ذلك.

- **ومفسر النِّسبة**(٤) **على قسمين: مُحَوَّل، وغير مُحَوَّل.**

فالمحوَّلُ على ثلاثة أقسام:

---

(١) فيجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجرّ خلافاً لبعضهم؛ وهو بـ «مِن» مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزَّجّاج.
والجر بـ «من» مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، وخالف الزَّجّاج. فقال: إنه بإضافة «كم» لا بإضمار «مِن».
شرح الكافية ٢/٩٦ – ٩٧، وشرح الأشموني ٢/٣٨٤.

(٢) والتمييز عن المثلية نحو قول بعضهم: «**ما لنا مثله رَجُلاً، ولنا أمثالها إبلاً**». الأرتشاف/١٦٢٧.

(٣) في المطبوع «أو شاءً».
وجعل المصنف مثل هذا في أوضح المسالك ٢/١١٠ مما يشبه المقدار في نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [سورة الزلزلة/١٧]، وهو الوزن، وفي الكيل «**نِحْي سمناً**». ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ وهو شبيه بالمساحة وليس حقيقة.
وحمل على هذا «**إنَّ لنا غيرها إبلاً**».

(٤) والمبين إجمال النسبة هو المسوق لبيان ما تعلَّق العاملُ به من فاعل أو مفعول. شرح ابن عقيل ٢/٢٨٧.

- **مُحَوَّل عن الفاعل**، نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم ١٩/٤]، أصله: ٱشتعل شيبُ الرَّأْس، فجعل المضاف إليه فاعلاً، والمضاف تمييزاً.
- **ومُحَوَّل عن المفعول به**، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر ١٢/٥٤]، أصله: وفجَّرنا عيونَ الأرض، فَفُعِل فيه مثل ما ذكرنا.
- **ومُحَوَّل عن مضاف غيرهما**، وذلك بعد أَفْعَل التفضيل المخبر به عمَّا هو مُغاير للتمييز، وذلك كقولك: «**زيد أكثر منك علماً**»، أصله: عِلْمُ زيدٍ أكثرُ. وكقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [سورة الكهف ١٨/٢٤].

فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبَر عنه وَجَبَ خفضه بالإضافة، كقولك: **مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ**. **إلَّا إنْ كان أَفْعَلُ التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب**، نحو: «**زيد أكثر الناسِ مالاً**».

- وقد يقع كلٌّ من الحال والتمييز مؤكِّداً غير مبيِّن لهيئة ولا ذات.

مثال ذلك في الحال(١) قوله تعالى(٢): ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، و(٣): ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾، و﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [سورة مريم ١٩/٣٣]، و(٤): ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾.

---

(١) الحال المؤكدة إما لعاملها لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [سورة النساء ٤/٧٩]، أو معنى فقط، نحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [سورة النمل ٢٧/١٩]، وإما لصاحبها، نحو: ﴿لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [سورة يونس ١٠/٩٩]...

(٢) سورة البقرة ٢/٦٠. وتعثوا ومفسدين معناهما واحد.

(٣) سورة التوبة ٩/٢٥. والإدبار: نوع من التولّي.

(٤) سورة النمل ٢٧/١٩. والتبسُّم نوع من الضَّحك.

وقول الشاعر[(١)]:

وتُضيءُ في وَجْهِ الظَّلامِ مُنيرةً   كَجُمَانَةِ البحريّ سُلَّ نظامُها

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى[(٢)]: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾ [سورة التوبة ٩/٣٦]، و[(٣)]: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةً وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةً﴾ [سورة الأعراف ٧/١٤٢].

---

(١) قائله لبيد العامري من قصيدة يصف فيها بقرة وحشيَّة.
وتضيء: أي: تضيء هذه البقرة، يعني لونُها يضيء إذا تحركت في وجه الظلام، **ويُروى في غَلَس الظلام مُنيرةً**، والجُمانة: حَبَّة تُعمَل من الفضة كالدُّرَّة، والجمع جُمان، والبحريّ: من أهل الريف والأمصار. والنِظام: الخيط الذي يُنظم به اللؤلؤ.
والاستشهاد به أن «منيرة»: حال مؤكدة للعامل وهو «تضيء».
انظر الديوان/٣٠٩، والعيني ٣/١٨٩ – ١٨٣.

(٢) قال السمين: «وشهراً نصب على التمييز وهو مؤكِّد لأنه قد فهم ذلك من الأول، فهو كقولك: **«عندي من الدنانير عشرون ديناراً»**، انظر الدرّ ٦/٤٤.
وفي مغني اللبيب ٥/٤٢٠ شهراً مؤكِّد لما فهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾.

(٣) ذكر الزمخشري أن «أربعين» انتصب على الحال، أي: أتى بالغاً هذا العدد، وعند ابن عطية يصح أن يكون «أربعين» ظرفاً، من حيث هي عدد أزمنة.
وعند أبي حيان: والذي يظهر أنه تمييز محوّل عن الفاعل، ثم ذكر أن الجملة تأكيد وإيضاح، وفائدتها إزالة توهّم العشر من الثلاثين؛ لأنه يحتمل إتمامها بعشر من الثلاثين.
انظر البحر ٤/٣٨١، والكشاف ١/٥٧٢، أي: بالغاً هذا العدد، والدر المصون ٥/٤٤٨ «وفي هذه الجملة قولان: أظهرهما أنها للتأكيد».

وقول أبي طالب(١):

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ محمدٍ　　من خَيْرِ أديانِ البريَّة دِينا

ومنه قول الشاعر(٢):

والتغلبيُّونَ بِئْسَ الفحلُ فحلُهُمُ　　فَحْلاً، وأُمُّهُمُ زَلَّاء مِنْطِيقُ

- وسيبويه - رحمه الله تعالى - يمنع أن يقال(٣): «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زيدٌ».

وتأوَّلوا «فحلاً» في البيت على أنه حال مؤكِّدة.

والشواهد على جواز المسألة كثيرة، فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز في باب «نِعْمَ وَبِئْسَ» أكثر من دخول الحال.

* * *

(١) قائله أبو طالب. واسمه عبد مناف بن عبد المطلب، عم النبي ﷺ.
الشاهد في البيت قوله: «دِينا» فهو نصب على التمييز وهو مؤكِّد.
انظر العيني ٤/٨، وشرح التصريح ٢/٩٦، وشرح الأشموني ٢/٣٩.

(٢) قائله جرير في هجاء الأخطل.
زَلَّاء: صفة العجز خفيفة الإلية، مِنْطيق: المراد به هنا المرأة التي تأتزر بحشية تعظم بها عجيزتها، وفي الأصل وصف للفصيح.
والشاهد فيه قول: فَحلاً، فقد جمع بينه وبين الفاعل الظاهر على سبيل التأكيد، وذهب بعضهم إلى أنه حال.
الديوان/٣٩٥، والعيني ٤/٧ - ٨، والمقرب ١/٦٨، وشرح التصريح ٢/٩٦، وشرح الأشموني ٢/٣٨.

(٣) أجاز هذا المبرِّد وابن السَّرَّاج والنَّاظم وولده، ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً، وتأوَّلا ما سُمِع.
انظر شرح الأشموني ٢/٣٧ - ٣، وشرح ابن النَّاظم/١٨٣ «وما ذهب إليه المبرِّد هو الأَصَحّ».

ص - والمستثنى بـ «إِلَّا» من كلامٍ تامٍّ موجب نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾. فإن فُقِدَ هذا الإيجاب ترجَّح البدلُ في المُتَّصل، نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾.

والنصب في المنقطع عند بني تميم، ووجب عند الحجازيين، نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ ما لم يتقدَّم فيهما؛ فالنصب نحو قوله:

ومـا لـيَ إِلَّا آلَ أحمـدَ شـيعةٌ ... وما ليَ إِلَّا مذهبَ الحقِّ مذهبُ

أو فُقِدَ التمامُ، فعلى حَسَبِ العَوامِلِ نحو: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾. وَيُسَمَّى مُفَرّغاً.

ش - من المنصوبات: المستثنى في بعض أقسامه:

والحاصلُ أنه إذا كان الأستثناء بـ «إلّا»، وكانت مسبوقةً بكلام[1] تامّ مُوْجَب، وَجَبَ بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى[2]، سواء كان الأستثناء مُتَّصلاً[3]، نحو: «**قام القومُ إلّا زيداً**»، وقوله تعالى[4]: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٤٩].

---

(١) أي: تام الأركان، فيكون المستثنى منه مذكوراً.

(٢) أي: ليس فيه نفي أو ما هو في معنى النفي من نهي وأستفهام.

(٣) الأستثناء المتَّصل ما كان ما بعد «إلّا» من جنس ما قبلها، ففي المثال الذي ذكره: «زيد» من جنس القوم.

(٤) وقراءة الجمهور: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ بالنصب على الأستثناء، والمستثنى منه هو الواو في ﴿فَشَرِبُواْ﴾.

أو منقطعاً[١] كقولك: «**قام القومُ إلَّا حماراً**»، ومنه في أحد القولين[٢] قوله تعالى[٣]: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾.

فلو كانت المسألة بحالها، ولكنَّ الكلامَ السابقَ غيرُ مُوْجَب؛ فلا يخلو إمَّا أن يكون الاستثناء **مُتَّصلاً**، أو **منقطعاً**.

فإن كان مُتَّصلاً جاز في المستثنى وجهان[٤]:

أحدهما: أن يُجْعَلَ تابعاً للمستثنى منه، على أنه بدلٌ منه بَدَلَ بعض

---

(١) وفُسِّر المنقطع بأنه من غير جنس المستثنى منه، وقد جَرَوا فيه على الغالب؛ لأن كل الاستثناء من غير الجنس منقطع، ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتِّصال. سجاعي/ ٩١.

(٢) أحد القولين: هل إبليس كان ملكاً من الملائكة، أو من الجن.

(٣) سورة الحجر ١٥/ ٣٠، ٣١ ﴿... أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾.

وهل هو في الآية استثناء مُتَّصل أو منقطع؟ خلاف مشهور، والأصح عند السمين أنه مُتَّصل. قال: وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ٥٠]، فلا يرد هذا لأن الملائكة قد يُسَمَّوْن جنّاً لاجتنانهم...». الدر المصون ١/ ٢٧٣.

(٤) انظر شرح الأشموني ١/ ٣٩٢، وفيه: «قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً وهو موجب، ومتبوعه منفي، وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالُفُهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأنَّ سبيل البدل أن يُجْعَل الأولُ كأنه لم يذكره، والثاني في موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو: **مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ**، الثاني: إذا تعذَّر البدل على اللفظ أُبدِلَ على الموضع نحو: **ما جاءني من أحد إلَّا زيد...**».

وانظر رَدَّ اعتراض ثعلب عند السجاعي/ ٩١، وانظر شرح التسهيل ٢/ ٢٨٢ – ٢٨٣، وانظر نص الأشموني في شرح ابن النَّاظم عن ثعلب ص/ ١١٧.

من كُلّ عند البصريين(١)، أو عطف نَسَق عند الكوفيين(٢).

الثاني: أن يُنْصَب على أصل الباب، وهو عربيّ جيّد، والإتباع أَجْوَد منه، ونعني بغير الإيجاب: **النفي، والنهيَ، والاستفهامَ**.

- **مثال النفي**: قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [سورة النساء ٤/٦٦]. قرأ السبعة(٣)، غير ابن عامر، بالرَّفع على الإبدال من الواو في «فعلوه».

وقرأ ابن عامر وحده بالنصب(٤) على الاستثناء.

- **ومثال النهي**: قوله تعالى(٥): ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ [سورة هود ١١/٨١].

- قرأ أبو عمرو(٦) وابن كثير بالرفع على الإبدال من «أحد».

- وقرأ الباقون بالنصب(٦) على الاستثناء، وفيه وجهان:

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) انظر مذهب الفرَّاء والكوفيين في العطف في شرح المفصل ٢/١٩٢، والإنصاف/٢٦١، ٢٦٤، ومعاني القرآن للفرَّاء ٢/٣٧٧ «إلَّا» هي إنْ ولا، جمعوا بينهما فصارا حرفاً واحداً، وخرجا من الجحد.

(٣) انظر معجم القراءات ٢/١٠١ - ١٠٢ ومراجع القراءة فيه.

(٤) وهو كذلك في مصاحف أهل الشام ومصحف أنس. معجم القراءات ٢/١٠٢.

(٥) قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بالنصب على الاستثناء.

(٦) انظر معجم القراءات ٤/١١٧ والنصب على أنه مستثنى من «أهلك»، وذهب المصنِّف إلى أنه مستثنى منقطع، وهو لأبي حيَّان نقله عن الزمخشري، ثم تعقَّبه فيه فأخذه ابن هشام ولم يعزُه لصاحبه.

- **أحدهما**: أن يكون مستثنىً من أحد، وجاءت قراءة الأكثر[١] على الوجه المرجوح؛ **لأنَّ مَرْجع القراءة الروايةُ لا الرأي**.
- **والثاني**: أن يكون مستثنى من «أهلك» فعلى هذا يكون النَّصْبُ واجباً.
- **ومثال الاستفهام**[٢] قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [سورة الحجر ١٥/٥٦]. قرأ الجميع بالرَّفع[٣] على الإبدال من الضمير في «يقنط» ولو قرئ[٤] «إلَّا الضَّالين» بالنصب على الاستثناء لجاز، ولكن القراءة سنة مُتّبعة[٤].
- **وإن كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز**[٥] يوجبون النصب فيقولون: **«ما فيها أحدٌ إلَّا حماراً»** وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى[٦]: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [سورة النساء ٤/١٥٧].

وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال، ويقرؤون[٧]: «إِلَّا ٱتِّباعُ الظَّنّ»

---

(١) قراءة الأكثر من السبعة، والوجه المرجوح هو الرَّفع، والوجه الراجح هو النصب.

(٢) الاستفهام فيه معنى النفي.

(٣) قراءة السبعة ومن وراءهم، ولم أجد قراءة النصب ولو من باب الشذوذ. انظر معجم القراءات ٤/٥٦٦ – ٥٦٧.

(٤) فلا تكون بكل وجه جائز في النحو واللغة، والعبرة في ذلك بالنقل بالسند المتواتر.

(٥) انظر شرح المفصل ٢/٢٠٠، والكتاب ١/٣٦٤.

(٦) وابن عطية ذهب إلى أنه استثناء مُتَّصل. قال: لأنَّ العلم والظَّنَّ يجمعهما مطلق الإدراك. انظر البحر ٣/٣٩١، والمحرر الوجيز ٤/٢٨٦.

(٧) جاء في المعجم ٢/١٩٥ أنها قراءة بني تميم، ولم يُسَمِّ لها قارئاً. بالرَّفع على البدلية، وذكر بعض النحويين أن نَصْبَه عندهم أرْجح.

بالرفع على أنه بَدَلٌ من العلم بٱعتبار الموضع[١]، ولا يجوز أن يُقرأ بالخفضِ على الإبدال منه بٱعتبار اللَّفظ؛ لأن الخافض له «مِن» الزائدة، واتِّباعُ الظن معرفة موجبة، و«مِن» الزائدة لا تعمل إلَّا في النكرات المنفية، أو المستفهم عنها، وقد ٱجتمعا[٢] في قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [سورة الملك ٦٧/٣].

- وإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبُه مُطْلقاً، أي: سواء كان الأستثناء منقطعاً، نحو: «**ما فيها إلَّا حماراً أحدٌ**»، أو مُتَّصلاً، نحو: «**ما قام إلَّا زيداً القوم**».

قال الكميت[٣]:

وما ليَ إلَّا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما ليَ إلَّا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

---

(١) لأنه في موضع رفع إمَّا على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي، وإمَّا على أنه مبتدأ تقدَّم عليه خبر. حاشية السجاعي/٩٢.

(٢) أي ٱجتمع في آية الملك دخول حرف الجر الزائد ﴿مِن تَفَٰوُتٍ﴾ على النكرة المنفية، وفي الموضع الثاني على الأستفهام ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾.

(٣) قائله الكميت بن زيد الأسدي.

ويُرَوَى: **وما لي إلَّا مشعب الحق مشعب**. ذكره العيني، وهو كذلك في الديوان.

والشاهد فيه أنه تعيَّن النَّصب في «**آل أحمد**» لتقدّمه على المستثنى منه، ولولا هذا التقديم لجاز الوجهان، فلما تقدَّم ٱمتنعت البدليَّة. ومثله العجز «**إلا مذهب**».

انظر الديوان ٢/١٨٤، والعيني ٣/١١١، وشرح المفصَّل ٢/١٩٩، وشذور الذهب/٢٦٣، وشرح الأشموني ١/٣٩٦، والإنصاف/٢٧٥، وأوضح المسالك ٢/٦٤، وشرح ٱبن النَّاظم/١١٨، والمقتضب ٤/٣٩٨، والخزانة ٢/٢٠٨.

وإنَّما ٱمتنع الإتباع في ذلك لأن التابع[1] لا يتقدَّم على المتبوع.

وإن كان الكلامُ السَّابقُ على «إِلَّا» غير تامٍّ[2]، ونعني به أَلَّا يكون المستثنى منه مذكوراً – فإن الاسم الواقع بعد «إِلَّا» يُعطَى ما يستحقه لو لم توجد «إِلَّا»، فيقال: «**ما قام إِلَّا زيدٌ**»، بالرَّفع، كما يُقال: «ما قام زيدٌ»، و«**ما رأيت إِلَّا زيداً**» بالنصب، كما يُقال: «ما رأيت زيداً» ، و«**ما مررتُ إِلَّا بزيدٍ**» بالجرّ، كما يُقال: «ما مررتُ بزيد» ويُسمّى ذلك ٱستثناء مُفَرَّغاً؛ لأن ما قبل «إِلَّا» قد تفرَّغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه. والٱستثناء في ذلك كلّه من ٱسم عام محذوف؛ فتقدير «ما قام إِلَّا زيدٌ»: ما قام أحدٌ إِلَّا زيدٌ، وكذا الباقي[3].

ص – ويُستثنى بـ «غير» و«سوى» خافِضَيْن مُعْرَبَيْن بإعراب الٱسم الذي بعد «إِلَّا»، وبـ «خلا، وعدا، وحاشا» نواصبَ أو خوافض، وبـ «ما خلا»، وبـ «ما عدا»، و«ليس» و«لا يكون» نواصب.

ش – الأدوات التي يُستثنَى بها غير «إِلَّا» ثلاثة أقسام:

ما يخفض دائماً، وما ينصب دائماً، وما يخفض تارةً ويَنْصبُ أخرى.

---

(١) أي: لا يتقدَّم البدل على المبدل منه.

(٢) وذلك بأن يُحذف من الجملة المستثنى منه، ويسمى ٱستثناء مفرغاً، أي: أن العامل قبل «إِلَّا» تفرغ للعمل فيما بعدها.

(٣) أي: في حال النصب والجر.

- **فأمَّا الذي يخفض دائماً فـ**[1] «غير» و«سوى»، تقول: «قام القوم غيرَ زيد»، و«قام القوم سوى زيدٍ»، بخفض زيد فيهما وتُعْرِب «غيرَ» نفسها بما يستحقه الأسم الواقع بعد «إِلَّا» في ذلك الكلام، فتقول: «قام القوم غيرَ زيد»، بنصب «غير»، كما تقول: «قام القوم إِلَّا زيداً»، بنصب زيد.
- وتقول[2]: «**ما قام القومُ غيرَ حمارٍ**» بالنصب عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك **فَقِسْ**.

وهكذا حكمُ[3] «سوى»: خلافاً لسيبويه؛ فإنه زعم أنها واجِبَةُ النصب على الظرفيَّة دائماً.

---

(١) قال ٱبن يعيش: «فأمَّا «غير» فمحمولة على «إِلَّا» ومشبَّهة بها؛ لأن غيراً يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والإثبات... وجعلت هي وما أُضيفت إليه بمنزلة «إِلَّا» وما بعدها، إِلَّا أن ما بعد «غير» لا يكون إِلَّا مخفوضاً؛ لأنها تلزم الإضافة لفرط إبهامها». شرح المفصَّل ٢/٢٠٨، وٱنظر شرح ٱبن النَّاظم/١٣١ «غير وسوى وسواء...»، وشرح الأشموني ١/٤٠٠، وشرح التسهيل ٢/٣١٢ – ٣١٤.

(٢) أي: في الأستثناء المنقطع.

(٣) جعل سيبويه «سوى» ظرفاً غير متصرف، ثم قال: «**وفعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير**». قال ٱبن مالك: «فلذلك لزم ٱنتفاء الظرفية، كما هي مُنْتَفِية عن غير». شرح التسهيل ٢/٣١٥ – ٣١٦.

ولكن ٱبن يعيش «ذهب إلى أن «سوى» ظرف من ظروف الأمكنة، ومعناه إذا أُضيف كمعنى «**مكانك**» فإذا قلت: جاءني رجل سواك، فكأنك قلت: رجل مكانك، أي: في موضعك، وبدل منك، فتنصب «**سواك**» على كل حال لأنه ظرف».

شرح المفصَّل ٢/٢٠٨، وٱنظر شرح الأشموني ١/٤٠١ – ٤٠٢، ٤٠٦، وذكر سيبويه في «باب ما يحتمل الشعر» ١/١٤ أن خروج «سوى» عن الظرفية ضرورة.

الثاني: ما ينصب فقط، وهو أربعة: «**ليس، ولا يكونُ، وما خَلا، وما عَدَا**»[(١)].

تقول: «قاموا ليس زيداً»، و«لا يكونُ زيداً»، و«ما خَلَا زَيْداً»، و«ما عدا زيداً».

---

(١) لم يذكر «حاشا» هنا.

قال الأشموني: «تنبيهان: الأول الجَرَّ بـ «حاشا» هو الكثير الراجح، ولذلك ٱلتزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها، ولم يجيزوا النصب، لكنَّ الصحيحَ جوازه، فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وٱبن خروف، وأجازه المازني والمبرِّد والزَّجّاج ومنه قوله:

حاشا قريشاً فإنَّ الله فَضَّلهم   على البريَّة بالإسلام والدِّين

وقوله: «**اللَّهُمَّ ٱغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ**».

... **الثاني**: الذي ذهب إليه الفرَّاء أنها فعل، ولكن لا فاعلَ له، والنَّصْب بعده إنما هو بالحمل عن الأوّل، ولم يُنقَل عنه ذلك في «**خلا وعدا**»، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك». انظر ١/٤٠٨ – ٤٠٩.

وٱنظر الأرتشاف/١٥٣٢ - ١٥٣٣، والمقتضب ٤/٣٩١، فقد ذهب المبرِّد إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه، وتكون فعلاً ينصب ما بعده، وٱحتج بأشياء. ورصف المباني/١٧٩، وفي مغني اللبيب ٢/٢٥٧ ذكر ٱبن هشام أنها تستعمل كثيراً حرفاً جارّاً، وقليلاً فعلاً جامداً لتضمنه معنى «إلّا».

وقال أبو حيان: «وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن «**خلا وعدا وحاشا**» ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجرُّ، فإذا ٱنجرّ كُنّ حروفاً، وإذا ٱنتصب كُنَّ أفعالاً. وإذا جاء قبلها «ما» فالجمهور على وجوب النصب بعدها...». الأرتشاف/١٥٣٤.

وفي الحديث[١]: «ما أَنْهَرَ الدمَ وذُكرَ ٱسمُ الله عليه فكلوا ليس السِّنَّ والظُّفْرَ».

وقال لبيد[٢]:

أَلَا كُلُّ شيءٍ - ما خلا اللهَ - باطلُ وكلُّ نعيمٍ - لا محالةَ - زائلُ

- وٱنتصابه بعد «ليس» و«لا يكونُ» على أنه خبرهما، وٱسمهما مستتر فيهما[٣].
- وٱنتصابه بعد «ما خَلَا» و«ما عَدَا» على أنه مفعولهما[٤]، والفاعل مستتر فيهما[٥].

---

(١) عقود الزبرجد ٢١/٣٥٠، وفتح الباري/ كتاب الشركة باب قسمة الغنم ٥/١٣١، ورقم الحديث في مسلم/١٩٦٨.

(٢) الشاهد في البيت قوله: «**ما خلا اللهَ**» بنصب لفظ الجلالة بعد «ما خلا» لأنَّ «ما» حرفٌ مصدري، ولا يكون بعد «ما» إلَّا فعل، فهو مفعول به.
انظر الديوان/٢٥٦، مغني اللبيب ٢/٣١٣، وشرح المفصَّل ٢/١٩٦، والعيني ١/٥، ٧، ٣/١٣٤، والخزانة ١/٣٤٠، وشرح البغدادي ٣/١٥٤.

(٣) ومحل الجملة وصف لما قبلها من النكرات، نحو: أَتَتْني ٱمرأة لا تكون هنداً، أو ٱستئنافية خُصِّص بها ذلك العام، نحو: جاءني الناس وما جاءني زيدٌ، أو في موضع نصب على الحال. شرح المفصَّل ٢/١٩٧ – ١٩٨، وشرح الأشموني ١/٤٠٥.

(٤) لأن «ما» حرف مصدري، فلا بُدَّ أن يكون بعده فعل.
وفي (أ): «على أنه مفعول لهما».

(٥) مستتر وجوباً.

- **الثالث**: ما يخفضُ تارةً وينصبُ أخرى، وهو ثلاثة: خلا، وعدا، وحاشا[١]. وذلك لأنها تكون حروفَ جَرّ، وأفعالاً ماضية، فإن قدرتها حروفاً خفضتَ بها المستثنى. وإن قدرتها أفعالاً نصبته على المفعولية، وقَدَّرت الفاعلَ مضمراً فيها.

* * *

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٣٠٦، وشرح المفصل ٢/٢٠٧، وشرح ابن النَّاظم/١٣٢ - ١٣٣، والارتشاف/١٥٣٤، وشرح الأشموني ١/٤٠٦.

ص – بابٌ، يُخْفَضُ الاسم إِمَّا بحرف مشتركٍ، وهو: مِن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، واللام، والباء للقسَم، وغيره.
أو مختصّ بالظاهر وهو: رُبَّ، ومُذْ، ومُنْذُ، والكافُ، وحَتَّى، وواو القسم، وتاؤه.

ش – لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات، شرعتُ في ذكر المجرورات، وقسَّمتُ المجرورات إلى قسمين: **مجرورٍ بالحرف، ومجرورٍ بالإضافة**، وبدأتُ بالمجرور بالحرف؛ لأنه الأصل.

– **والحروف الجارَّة**[1] **عشرون حرفاً**، أسقطتُ منها سبعةً، وهي: **خلا، وعدا، وحاشا، ولعلَّ، ومتى، وكي، ولولا**، وإنما أسقطتُ الثلاثة الأول، لأني ذكرتها في باب الاستثناء؛ فاستغنيتُ بذلك عن إعادتها، وإنما أسقطتُ الأربعة الباقية لشذوذها.

وذلك لأن «**لعلَّ**»[2] لا يَجُرُّ بها إلَّا عُقَيْل.

---

(١) تُسمَّى هذه الحروف **الإضافة**؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء بعدها، ويسمّونها حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، ويسميها الكوفيون **حروف الصِّفات**؛ لأنها تكون مع ما بعدها صفات للنكرات. شرح المفصَّل ٨/١٥ وسمَّاها: **حروف الإضافة**. وجاءت كذلك في شرح جُمَل الزَّجاجي ١/٤٦٨، وجاء في الارتشاف/١٦٩٥ أنَّ الجر يكون بحرف أو إضافة أو تبعيَّة.

(٢) ذكر هذا المصنِّف في مغني اللبيب في «عَلَّ» ٢/٤٣٦، وأعاده في «لعلَّ» في ٣/٥١٦، وانظر رصف المباني/٣٧٤، والهمع ٤/٢٠٧، والجنى الداني/ ٥٨٢ – ٥٨٣ وممن روى الجر بهما عن العرب أبو زيد والفرَّاء والأخفش، وأنكر هذا الفارسي. =

قال شاعرهم[١]:

لعـــلَّ اللهِ فـــضَّلكُم علينـــا بـــشيء أنَّ أُمّكُـــمُ شَـــرِيمُ

- و«متى»[٢] **لا يَجرُّ بها إلَّا هُذَيل**، قال شاعرهم يصفُ السَّحاب[٣]:

شَـرِبْنَ بمـاءِ البحـرِ ثـم ترفَّعَـتْ مَتَـى لُجَـجٍ خُـضْرٍ لَهُـنَّ نَئِـيجُ

= قال ٱبن جنِّي: «وحكى أبو زيد أنَّ لغة عُقَيْل: **لعلِّ زيدٍ منطلقٌ**، بكسر اللّام الآخرة من «لعل» وجَرّ زيدٍ، سرّ الصناعة/٤٠٧، والٱرتشاف/١٧٥٦.

(١) قائله غير معروف. ولعل: بكسر اللام وفتحها.

وشَريم: المرأة المفضاة وكذا شروم، وهي التي شُقَّ مسلكاها فصارا شيئاً واحداً. والشاهد فيه قوله: **لعلَّ اللهِ**، على أنه حرف جَرَّ زائد جرَّ ما بعده لفظاً وهو مبتدأ، العيني ٣/٢٤٧، وشرح الأشموني ١/٤٥٣، وشرح ٱبن عقيل ٣/٥، والمقرب ١/١٩٣، وصدره في أوضح المسالك ٢/١١٨، والخزانة ٤/٣٦٨، وذكر البغدادي أن روايته: «**لعَاءَ اللهِ**» **وهي لغة في لعلَّ**، وذكر أنه لم يذكره كذلك إلَّا ٱبن الأنباري في الإنصاف، ولم أجده عنده. وشرح التصريح ٢/٢.

(٢) ذكر المصنِّف في مغني اللبيب ٤/٢٤١ أنها حرف جر بمعنى «مِن» أو «في»، وذلك في لغة هُذَيْل، يقولون: «**أخرجها مَتَى كُمِّه**» أي منه.

وٱنظر الجنى الداني/٥٠٥، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٠٦، واللسان والتاج/متى، والتهذيب ١٤/٣٤٥.

(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي، ويذكرون رواية أخرى عن الفارسي:

تروَّت بماء البحر ثم تنصَّبت عـلى حبشـيّـاتٍ لـهـن نئيـجُ

وقالوا: «على معنى «**من لُجج**». وقال ٱبن سيده: بمعنى: وسط. =

و«كي» **لا يُجَرُّ بها إلَّا**(١) «ما» الٱستفهاميَّة، وذلك في قولهم في السؤال عن علَّة الشيء: «**كَيْمَهْ**» بمعنى «**لِمَهْ**».

و«لولا»(٢) **لا يُجَرُّ بها إلَّا** الضمير في قولهم: «**لولايَ، ولولاكَ، ولولاه**» وهو نادر.

= وشَرِبْنَ: الضمير للسُّحُب، والنئِيجُ: الصَّوت المرتفع، واللجج جمع لُجَّة، وهو معظم الماء.

والشاهد فيه قوله: «**متى لجج**»، أي: من لجج.

انظر شرح شعر الهذليين ١/٥١ – ٥٢، وشرح البغدادي ٢/٢٠٩، والمخصص ١٤/٥٩، والجنى الداني/٤٣، والخزانة ٣/١٩٣، وأمالي الشجري ٢/٢٧٠، والخصائص ٢/٨٥، ومعاني الفراء ٣/٢١٥، وسرّ الصناعة ١/١٣٥، ٤٢٤، والبحر المحيط ٨/٣٩٥، ومغني اللبيب ٢/١٤١، ١٨٠، وشرح التسهيل ٣/١٨٦.

(١) انظر شرح المفصَّل ٧/٢٥، ٨/٩٠، ٩/٥، ومغني اللبيب ٣/٣٧.

(٢) قال المصنِّف في مغني اللبيب ٣/٤٥٠ – ٤٥١ : «وإذا ولي لولا مضمر فحقُّه أن يكون ضمير رفع، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾. وسُمِعَ قليلاً: لولاي، ولولاك، ولولاه، خلافاً للمبرِّد.

قال سيبويه والجمهور: هي جارَّة للضمير مختصَّة به... ولا تتعلَّق «لولا» بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالٱبتداء، والخبر محذوف.

وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، ولولا: غير جارَّة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا»، وٱنظر الكتاب ١/٣٨٨، وأمالي الشجري ١/١٨٠، والجنى الداني/٦٠٤.

قال الشاعر[1]:

أَوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَجِ لولاكَ في ذا العامِ لم أَحْجُجِ

وأنكر المبرِّد ٱستعماله، وهذا البيت[2] ونحوه حُجَّةٌ لسيبويه عليه، والأكثر في العربية لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة سبأ ٣٤/٢١].

- وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وُضِعَ على حرف واحد، وهو خمسة: **الباء، واللَّام، والكاف، والواو، والتاء**.
- وما وُضِعَ على حرفين، وهو أربعة: **مِن، وعن، وفي، ومُذْ**.
- وما وضع على ثلاثة أحرف، وهو ثلاثة: **إلى، وعلى، ومنذ**.

---

(١) قائله عمر بن أبي ربيعة.
والشاهد فيه قوله: لولاك، على أن «لولا» حرف جر. وقد جاء مجروراً بعده الكاف، وكان المبرِّد ينكر هذا الأستعمال، ويقول: إنه خطأ، والذي ٱستغواهم بيت الثقفي.
قال المبرِّد في الكامل/١٢٧٨: «... والذي أقوله: إنَّ هذا خطأ، لا يصلح أن تقول إلَّا: لولا أنت...، **ومن خالفنا فهو لا بُدَّ يزعم أنَّ الذي قلناه أَجْوَد، ويدَّعي الوجه الآخر فيجيزه على بُعد**».
وٱنظر شرح المفصل ٣/٢٦٩، والإنصاف/٦٩٠، الخزانة ٢/٤٣٢، والعيني ٣/٢٦٤، وٱنظر زيادات الديوان/٤٨٧.

(٢) قال أبو علي: «ٱتَّفق أئمة الكوفيين والبصريين كالخليل وسيبويه والكسائي والفرَّاء على رواية «لولاك» عن العرب، **فإنكار المبرِّد هَذَيان**».
انظر الأرتشاف/١٧٥٧، وٱنظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٤٧١، ٤٧٣.

- وما وضع على أربعة أحرف، وهو: «حَتَّى» خاصَّة.
- وتنقسم أيضاً إلى ما يَجرُّ الظاهر دون المضمر، وهو سبعة: الواو، والتاء، ومُذْ، ومُنْذُ، وحَتَّى، والكاف، ورُبَّ.
- وما يجرُّ الظَّاهر والمضمر، وهو البواقي.
- ثم الذي لا يجر إلَّا الظاهر ينقسم إلى ما لا يجرّ إلَّا الزمان، وهو: مذ ومُنْذُ، تقول: **ما رأيتُه مُذْ يَوْمين، أو منذ يومِ الجمعة**.
- وما لا يَجُرُّ إلَّا النكرات وهو[1]: «رُبّ»، تقول: **رُبَّ رجلٍ صالح لقيته**[2].
- وما لا يَجُرُّ إلَّا لفظ الجلالة، وقد يجرُّ لفظ الرَّبّ مضافاً إلى الكعبة، وقد يجرُّ لفظ الرحمن، وهي التاء، قال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ

---

(١) رُبّ: حرف جر عند البصريين خلافاً للكوفيين حيث ٱدَّعوا ٱسميته.
قال ٱبن مالك: «وليست ٱسماً خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه...».
وذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلى أنَّ «رُبَّ» ٱسم مثل «كَمْ»، وٱعتلّوا بما حكوا عن العرب أنهم يقولون: **رُبَّ رجلٍ ظريفٌ**، برفع «ظريف» على أنه خبر عن «رُبَّ». وقالوا: إنها لا تكون إلَّا صَدْراً، وحروف الجر إنما تقع متوسطة؛ لأنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء.
قال ٱبن يعيش: «والصوابُ ما بدأنا به، وهو مذهب البصريين لما ذكرناه من الأدلَّة». شرح المفصَّل ٨/٥٢ – ٥٣. وٱنظر مغني اللبيب ٢/٣١٩، ومعاني الحروف للرماني/١٠٦، والجنى الداني/٤٣٩، وهمع الهوامع ٤/١٧٣، وأصول ٱبن السراج ١/٤١٦، والتسهيل/ ١٤٧ – ١٤٨.

(٢) «لقيته» زيادة من (ت).

﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٦٤]، و: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [سورة يوسف ١٢/٩١]، وهو كثير.

- وقالوا[1]: «**تربِّ الكعبة لَأَفْعَلَنَّ كذا**» وهو قليل، وقالوا: «**تالرحمنِ لأَفْعَلَنَّ كذا**»، وهو أقل.
- وما يجر كلَّ ظاهر، وهو الباقي.

* * *

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٢١١، وفي الجنى الداني/٥٧، وقد جاء عنهم: **تَرَبِّي**، وحكى بعضهم أنهم قالوا: **تالرحمنِ، وتحياتكِ**، وذلك شاذّ.
وعند ٱبن هشام في مغني اللبيب: **تربِّ الكعبة، تالرحمن**.
وٱنظر شرح ٱبن عقيل ٣/١٢، وعند المرادي في توضيح المقاصد ٥/١٩٤، وحكى الأخفش دخولها على «الرَّبِّ» قالوا: **تربِّ** الكعبة، وقالوا أيضاً: **تالرحمن، وتحياتك**. وهو شاذّ.

ص - أو بإضافة ٱسم على معنى اللام، كـ «غلام زيد»، أو «مِن»، كـ «خاتَم حديد»، أو «في»، كـ ﴿مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾، وتُسَمَّى «معنويَّةً»؛ لأنها للتعريف أو التخصيص، أو بإضافة الوصف إلى معموله، كـ «بالغ الكعبةِ»، و«معمورِ الدارِ»، و«حَسَن الوَجْهِ»، وتُسَمَّى لفظيّةً؛ لأنها لمجرد التخفيف.

ش – لما فرغتُ من ذكر المجرورات بالحرف شرعتُ في ذِكْر المجرور بالإضافة[1]، وقسمته إلى قسمين:

- **أحدهما**: أن لا يكون المضافُ صفةً، والمضافُ إليه معمولاً لها، ويخرج من ذلك ثلاث صور:
  - **إحداها**: أن ينتفي الأمران[2] معاً، كـ «غلامُ زيدٍ».
  - **الثانية**: أن يكون المضافُ صفةً، ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصِّفة، نحو: «كاتِبِ القاضي»، و«كاسِبِ عيالِه».

---

(١) اختلف العلماء في تقدير عامل الجَرّ، فذهب سيبويه إلى أنَّ الجزء الثاني مجرور بالٱسم المضاف إليه، وزعم الزَّجَّاجُ أنَّ الجرَّ بمعنى اللام، وعند قوم أن اللّام أو «مِن» هو الخافض، ولم يمنع ذلك من الإضافة.
انظر الٱرتشاف/١٧٩٩، وشرح الأشموني ١/٤٨٨ – ٤٨٩.
وذكر المرادي في توضيح المقاصد في ٥/٢٤١ «في الجارّ له أقوالاً: أحدها: أنه المضاف، والثاني: أنه الحرف المنوي، والثالث: أنه معنى الإضافة».
والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح؛ لٱتِّصال الضمائر به، ولا تتَّصل إلَّا بعاملها. وٱنظر شرح المفصَّل ٣/٧، وٱرجع إلى الإيضاح في شرح المفصَّل ١/٣٦٦.

(٢) أي ليس المضاف صفة، وليس المضاف إليه معمولاً لما قبله.

- **والثالثة**: أن يكون المضافُ إليه معمولا للمضاف، وليس المضافُ صفةً، نحو: «**ضَرْبُ اللِّصِّ**».

وهذه الأنواع كلّها تُسَمَّى الإضافة فيها **إضافة معنويَّة**؛ وذلك لأنها تفيد **أمراً معنويّاً**، **وهو التعريف** إنْ كان المضاف إليه معرفة، نحو: «غلامُ زيدٍ»، **والتخصيصُ** إنْ كان المضافُ إليه نكرةً، كـ «غلام آمرأةٍ».

- **ثم إنَّ هذه الإضافة على ثلاثة أقسام:**
- **أَحدها**: أن تكون على معنى «في»، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو[1]: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾.
- **الثاني**: أن تكون على معنى «مِن»، وذلك إذا كان المضاف إليه كُلّاً للمضاف، ويصحُّ الإخبار به عنه، كـ «خاتم حديد»، و[2] «باب ساج»، بخلاف، نحو: «يد زيد»؛ فإنه لا يصحُّ أن يخبر عن اليد بأنها زيد.
- **الثالث**: أن تكون على معنى الَّلام، وذلك فيما بقي، نحو: «غُلامُ زيدٍ»، و«يدُ زيدٍ».

---

(١) سورة سبأ ٣٤/٣٣. قال أبو حيان: «وأثبت آبن مالك الإضافة بمعنى «في»، وقد أغفل أكثر النحويين التي بمعنى «في»، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح». انتهى.
الأرتشاف/١٨٠٠، وأنظر شرح الكافية الشافية/٩٠٦ – ٩٠٧، وشرح التسهيل ٣/٢٢١، وتوضيح المقاصد ٥/٢٤٢. »ومذهب الجمهور أن الإضافة لا تتقدر بغير «مِن» واللام، نحو: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ مقدَّر باللَّام عندهم على التوسُّع».

(٢) نوع من الخشب. قالوا: لا ينبت هذا الشجر إلَّا في الهند ويُؤْخَذُ لغيرها.

القسم الثاني: أن يكون المضافُ صفةً[١]، والمضافُ إليه معمولاً لتلك الصِّفة؛ **ولهذا أيضاً ثلاث صور:**

- **إضافة ٱسم الفاعل،** كـ «هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً»[٢].
- **وإضافة ٱسم المفعول،** كـ **«هذا معمورُ الدارِ الآن أو غداً».**
- **وإضافة الصِّفة المشبَّهة** باسم الفاعل، كـ **«هـذا رجـلٌ حَسَنُ الوجـهِ»، وتُسَمَّى إضافةً لفظيةً؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً، وهو التخفيف.**

ألا ترى أنَّ قولك: «ضاربُ زيدٍ» أخفُّ من قولك: «ضاربٌ زيداً»، وكذا الباقي، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ ولهذا صحَّ وصف «هَدْياً» بـ «بالغ» مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [سورة المائدة ٥/٩٥]، وصَحَّ مجيء «ثانيَ» حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [سورة الحج ٢٢/٩].

ص – ولا تجامع الإضافة تنويناً، ولا نوناً تاليةً للإعراب مطلقاً، ولا «أل» إلَّا في نحو: «الضاربا زيدٍ» و«الضاربو زيدٍ» و«الضاربُ الرجلِ» و«الضاربُ رأسِ الجاني» و«الرجل الضاربُ غلامِه».

ش – ٱعلم أنَّ الإضافة لا تجتمع مع التنوين، ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع الألف واللام، تقول: **جاءني غُلامٌ يا هذا**، فتنوِّن، وإذا

---

(١) أي: ٱسماً مشتَّقاً.

(٢) قيد هذا وما بعده بالظرف: الآن أو غداً؛ لأن ٱسم الفاعل وٱسم المفعول لا يعملان فيما مضى إلَّا على التأويل.

أضفت تقول: **جاءني غلامُ زيدٍ**، فتحذِفُ التنوين؛ وذلك لأنه يدلُّ على كمال الأسم، والإضافة تدلُ على نقصانه[١]، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً[٢].

- وتقول: جاءني مُسلِمان ومُسلِمون، فإذا أضفت قلت: مُسْلِماك ومُسْلِموك؛ فتحذف التنوين، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سورة الحج ٣٥/٢٢]، و﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ [سورة الصافات ٣٨/٣٧]، و﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [سورة القمر ٢٧/٥٤].

والأصل: المقيمين، ولذائقون، ومُرْسِلون، والعلَّة في حذف النون هي العلَّة في حذف التنوين لكونها قائمةً مقامَ التنوين.

- وإنما قيدتُ حذفَ النون بكونها تاليةً للإعراب ٱحترازاً من نوني المفرد وجمع التكسير، وذلك كنوني «حين» و«شياطين»، فإنهما مَتْلُوّان بالإعراب لا تاليان له، تقول: **هذا حينٌ يا فتى، وهؤلاء شياطينُ يا فتى**، فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون، فإذا أضفتَ قلتَ: **آتيك حينَ طلوعِ الشمسِ، وهؤلاء شياطينُ الإنس**، بإثبات النون فيهما؛ لأنها متلوَّة بالإعراب، لا تالية له.

- وأما الألف واللَّام فإنك تقول: **جاء الغلامُ**، فإذا أَضَفْتَ قلتَ: **جاء غلامُ زيدٍ**؛ وذلك لأن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف،

(١) لأنَّ المضاف محتاج إلى المضاف إليه. سجاعي/٩٥.

(٢) وذكر ٱبن مالك أن التنوين قد يكون في المنوَّن لفظاً كغلامٍ، وقد يكون تقديراً كأساورَ، فإذا قلت: أساورُ فضةً بالنصب، فالتنوين مقدَّر الثبوت، وإذا قلت: أساورُ فضةٍ بالجرِّ فإنَّ الذي كان ثبوته مقدراً صار حذفه مقدَّراً؛ ولذلك لا يُنَوَّن في الأضطرار... شرح التسهيل ٢٢٤/٣.

فلو قلت: «الغلامُ زيدٍ» فقد جمعت على الاسم تعريفين[١]؛ وذلك لا يجوز.

- ويُسْتَثْنَى من مسألة الألف واللام أن يكون المضافُ صفةً[٢]، والمضافُ إليه معمولاً لتلك الصِّفة، وفي المسألة واحد من خمسة أمور تُذْكَرُ؛ فحينئذٍ يجوز أن يجمع بين الألف واللّام والإضافة.
- **أحدها**: أن يكون المضاف مُثَنًّى، نحو[٣]: **«الضاربا زيدٍ»**.
- **والثاني**: أن يكون المضاف جمعَ مذكّرٍ سالماً، نحو[٣]: **«الضاربو زيدٍ»**.
- **والثالث**: أن يكون المضاف إليه بالألف واللّام[٤]: **«الضاربُ الرجلِ»**.

---

(١) التعريفان: الأول بالألف واللام. والثاني: بالإضافة. وذكر السجاعي أن بعضهم نقض هذا بأيّ الموصولة المضافة إلى معرفة، ففيها تعريفان: فتعريفها على المشهور بصلتها، وإضافتها معنوية، فتفيد التعريف أيضاً، نحو: **جاءني أيُّهم أكرمته**، فيجتمع بذلك تعريفان. الحاشية/٩٥.

(٢) أي: اسماً مُشْتّقاً.

(٣) قال ابن يعيش: «وقالوا: **هذان الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ**، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سورة الحج ٢٢/٣٥].
لما كانت الإضافة منفصلة، والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أُضيف إليه، وكان سيّان إضافته وإثبات النون، وفصله مما بعده من حيث التنكير. فلما لم يقع التعريف بالإضافة كما يقع في «غلام زيد»، وأُريد تعريفه أدخلوا ما يقع به التعريف من الألف واللّام، وأفادت الإضافة هنا ضرباً من التخفيف بحذف التنوين والنون...». شرح المفصَّل ٣/١٧ – ١٨.

(٤) وذكروا مثالاً لذلك بـ «**الجَعْدِ الشَّعرِ**». انظر أوضح المسالك ٢/١٧٢.
وبيت ابن مالك/٣٩١:

وَوَصْلُ (أَلْ) بِـذَا ٱلْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِٱلثَّانِ كَـ«ٱلْجَعْدِ ٱلشَّعَرْ» =

- **والرَّابع**: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللَّام، نحو: «**الضاربُ رأسِ الرَّجل**»[١].
- **والخامس**: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللَّام، نحو: «**مررت بالرجلِ الضاربِ غلامِهِ**»[٢].

* * *

= ومنه بيت الفرزدق:

أبانا بها قتلي وما في دمائها شفاءٌ وهُنَّ الشافياتُ الحوائم

(١) وما مثل به ابن مالك في البيت/٣٩٢ من الألفية، كـ «زيدٌ الضاربُ رأسِ الجاني».

(٢) ومنه قول الشاعر:

الوُدُّ أنتِ المستحقةُ صَفْوِهِ مني، وإنْ لَمْ أَرْجُ مِنكِ نَوَالا

قال العيني: وذهب المبرِّد إلى أنَّ مثل هذا لا يجوز فيه إلَّا النصب، والصحيح جواز الجر كما في الشاهد. وانظر شرح الأشموني ١/٤٩٧، وهو حجة عليه. العيني ٣/٣٩٢.

وذكر المصنِّف أن الفرَّاء جوّز إضافة الوصف المحلّى بـ «أل» إلى المعارف كلها. أوضح المسالك ٢/١٧٧.

ص - بابٌ، يَعْمَلُ عَمَلَ فعلِهِ سَبْعَةٌ:

ٱسم الفعل، كـ «هيهاتَ»، و«صَهْ»، و«وَيْ»، بمعنى بَعُدَ، وٱسكت، وٱعجب، ولا يُحْذَفُ، ولا يتأخَّر عن معموله، و﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ مُتَأَوَّل، ولا يبرز ضميره، ويُجْزَمُ المضارعُ في جواب الطلبيّ منه، نحو:

«مكانَكِ تُحمدي أو تستريحي». ولا يُنْصَبُ.

ش - هذا الباب معقودٌ للأسماء التي تعمل عمل أفعالها، وهي سبعة:

- **أَحَدُها: ٱسم الفعل**(١)**، وهو على ثلاثة أقسام:**

١ - **ما سُمِّي به الماضي، كـ «هيهات» بمعنى «بَعُدَ»**، قال الشاعر(٢):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العقيقُ ومَنْ به وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نواصِلُهْ

---

(١) انظر شرح الأشموني ٢/١٩٧، وتوضيح المقاصد ٤/٧٥، وشرح ٱبن عقيل ٣/٣٠٢، والٱرتشاف/٢٨٨٩، وشرح المفصَّل ٤/٨٤ وما بعدها، وفيه:
«ومعنى أسماء الأفعال المراد بها أنها وُضِعت لتدلَّ على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مُسَمَّياتها، فقولنا: بَعُد: دال على ما تحته من المعنى، وهو خلاف القُرْب، وقولك: هَيْهاتَ: ٱسم للفظ البُعْد دالّ عليه. وكذلك سائرها».
وذكر أن الغرض منها الإيجاز والٱختصار، ونوعاً من المبالغة.
وهي عند الكوفيين أفعال حقيقية، وذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء أفعال، ذكر هذا أبو حيان في الٱرتشاف/٢٢٨٩، وذكر أنَّ بعض البصريين ذهب إلى أنها أفعال ٱستُعملت ٱستعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها.

(٢) قائله جرير.
والعقيق: وادٍ بالمدينة، وفي الديوان: أَيْهَات أَيْهَات. انظر/٩٦٥، الخصائص ٣/٤٢، والمقرب ١/١٣٤، والعيني ٣/٧، والدر المصون ٨/٣٣٥.

٢ - **وما سُمِّي به الأمر**، كـ: «**صَهْ**» بمعنى: ٱسكت، وفي الحديث(١): «**إذا قُلْتَ لصاحبك والإمام يخطب: صَهْ فقد لَغَوْتَ**» كذا جاء في بعض الطُّرق.

٣ - وما سُمِّي به المضارع، كـ(٢) «**وَيْ**» بمعنى: **أَعْجَبُ**، قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة القصص ٢٨/٨٢]، أي: **أَعْجَبُ** لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه: «**وا**».

قال الشَّاعر(٣):

وا بأبي أنتِ وفوكِ الأَشْنَبُ * كَأَنَّمَا ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ

و«**واهاً**»، قال الشَّاعر(٤):

واهاً لِسَلْمَى ثم واهاً واها * يا لَيْتَ عيناها لنا وفاها

---

(١) في الجامع الصغير/٥٥ عن أبي هريرة.

(٢) انظر: وا، وي، في مغني اللبيب ٤/٤٢١ - ٤٢٢، والجنى الداني/٣٥١، والأرتشاف/٢٢٩٣.

(٣) هذا الرجز لبعض بني تميم.
الأشْنب: حِدَّة في الأسنان، وقيل: بَرْدُها وعذوبةُ مذاقها. والزَّرنب: نبت طيِّب الرائحة. وبعدهما قوله: أو زنجبيل وهو عندي أطيبُ.
والشاهد فيه مجيء: «وا»، بمعنى أَعْجَبُ، وهو ٱسم فعل مضارع.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٤٣، والعيني ٤/٣١٠، والهمع ٥/١٣٤، وشرح الأشموني ٢/١٩٩، والأرتشاف/٢٢٩٣، والمساعد ٢/٦٥١، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٦، ١٣٨٦، ومغني اللبيب ٤/٤٢١.

(٤) ذكرهما السيرافي لأبي النجم العجلي، وقيل: هما لرؤبة، وليسا في ديوانه، ولكنهما مثبتان في ديوان أبي النجم: واهاً لريّا... وعند العيني: واهاً لليلى.
والشاهد فيه مجيء «**واهاً**» ٱسم فعل بمعنى أعجبُ، والثاني تأكيد له.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/١٤٤، وديوان أبي النجم/٢٢٢٧، والجنى الداني/٣٥٢، وشرح المفصل ٤/١٦١، والخزانة ٣/٣٣٨، =

ومن **أحكام اسم الفعل** أنه لا يتأخَّر عن معموله؛ فلا يجوز في «عليك زيداً»، بمعنى: ٱلزم زيداً، أن يُقال: زيداً عليك، خلافاً للكسائي[1]، فإنه أجازه محتجّاً عليه بقوله تعالى[2]: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [سورة النساء ٤/٢٤]، زاعماً أنَّ معناه: **عليكم كتابَ الله**، أي: ٱلزموه.

وعند البصريين أن «**كتابَ اللهِ**» مصدر محذوف العامل، و«عليكم» جارّ ومجرور متعلِّق به أو بالعامل المقدَّر، والتقدير: كتب الله ذلك عليكم كتاباً. ودَلَّ على ذلك المقدَّر قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [سورة النساء ٤/٢٣]؛ لأنَّ التحريم يستلزم الكتابة.

- **ومن أحكامه**: أنه إذا كان دالّاً على الطّلب جاز جزم المضارع في جوابه، تقول: «**نزالِ نُحدثْك**» بالجزم، كما تقول: **انزل نحدثْك**، وقال الشاعر[3]:

وقولي كلّما جَشَأتْ وجاشتْ ... مكانَكِ تُحْمَدِي أو تستريحي

= والمساعد ٢/٦٥١، والعيني ١/١٢٣، ٣/٣٣٦، ومجالس ثعلب ١/٢٢٨، والأرتشاف/ ٢٢٩٧.

(١) انظر هذا في نواصب المضارع فيما سبق ص/١٢٧.

(٢) وٱنظر تفصيل الحديث في الآية في الدر المصون ٣/٦٤٨، وفيه رأي البصريين، وهو أظهر الآراء أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، وفيه الردّ على مذهب الكسائي.

(٣) البيت لعمرو بن الإطنابة فارس جاهلي، ونُسِب إلى أُمِّه.
وجَشَأت: جبنت. وجاشت: ٱضطربت. مكانك: ٱسم فعل أمر بمعنى اثبتي.
وموضع الشاهد بيّنه عند المؤلّف في التعليق على البيت.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٢٤٣، والخصائص ٣/٣٥، والخزانة ١/٤٢٣، والعيني ٤/٤١٥، وشرح المفصّل ٤/٦٣، والكامل ٣/١٤٣٤، والمقرب ١/٢٧٣، والدر المصون ٦/١٨٩، والبحر المحيط ٥/١٥١.

فـ «**مكانَـكِ**» في الأصل ظرفُ مكانٍ، ثم نُقِل عن ذلك المعنى، وجُعِل ٱسماً للفعل، ومعناه: اثبتي. وقوله: تُحمَدي، مضارع مجزوم في جوابه وعلامة جزمه حذف النون.

ومن **أحكامه**: أنه لا يُنْصَب الفعلُ بعد الفاء في جوابه، لا تقول: **مكانك فَتُحْمَدي**، و«**صَهْ فنحدثَك**» خلافاً للكسائي. وقد قدمتُ هذا الحكم في صدر المقدّمة، فلم أحتج إلى إعادته هنا[1].

* * *

---

(١) قال من قبلُ: «وٱشترطتُ في الطلب أن يكون بالفعل ٱحترازاً من نحو قولك: «**نزالِ فنكرمُك**»، و«**صَهْ فنحدثُك**»، خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً...». ص/١٢٧.

ص - والمصدرُ كـ «ضَرْبٍ» و«إكرام»، إن حَلَّ محله فِعْلٌ مع «أَنْ» أو مع «ما»، ولم يكن مُصَغَّراً، ولا مُضْمراً، ولا مَحْدُوداً، ولا مَنْعُوتاً قبل العمل، ولا محذوفاً، ولا مَفْصولاً من المعمول، ولا مُؤَخَّراً عنه، وإعمالُه مضافاً أكثر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾.

وقول الشاعر

*** أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المرءُ بيِّن ***

- ومُنَوَّناً أَقْيَسُ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا﴾.

- وبأل شاذٌّ، نحو:

*** وكيف التوقِّي ظَهْرَ ما أنت راكبُهْ***

ش - النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل: المَصْدَرُ، وهو الاْسم الدالُّ على الحدث، الجاري على الفعل، كالضَّرْب والإكرام، وإنما **يعمل بثمانية شروط:**

١- أَحَدها: أن يصحَّ أن يحلَّ محلَّه فعلٌ[1] مع «أَنْ»، أو فعلٌ مع «ما»،

(١) ذكر ٱبن مالك أنه يلزم أن يصحَّ تقديره بعد «أن» المخفَّفة، أو المصدرية، أو «ما» أختها. وقالوا: وإنما يعمل من المصادر ما كان مقدَّراً بـ «أن» والفعل، وأمَّا إذا كان مؤكِّداً لفعله، نحو: ضربتُ زيداً ضرباً، والضربَ الشديدَ، فإنه لا يعمل؛ لأنه لا يُقَدَّر بأنْ والفعل، فلا يحسن أَنْ يُقال: أن ضربت زيداً.
وقولهم: في الأمر: ضرباً زيداً، فكثير من النحويين يقولون: العامل في «زيدٍ» ضرباً، فالذي عليه المحقّقون أنَّ العامل فيه الفعل الذي نصب المصدر، وتقديره: ٱضرب ضرباً زيداً، ولم يستبعد العلماء أن يكون العامل فيه =

- **فالأول**، كقولك: «**أعجبني ضربُك زيداً**»، و«**يعجبني ضربُك عمراً**»، فإنه يصحُّ أن تقول مكان الأول: أعجبني أن ضربت زيداً، ومكان الثاني: يُعجبني أن تَضْرِب عمراً.
- **والثاني**، نحو: «**يُعجبني ضربُك زيداً الآن**»، فهذا لا يمكن أن يحل محلَّه: أَنْ ضربت؛ لأنه للماضي، ولا «أَنْ تضرِبَ»؛ لأنه للمستقبل[1].

ولكن يجوز أن تقول في مكانه «ما تضرِبُ»، وتريد بـ «ما» المصدرية مثلها، في قوله تعالى[2]: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ﴾ [سورة آل عمران ١١٨/٣]، أي: برحبها وعنتكم[3].

= العامل في المصدر؛ لنيابته عن الفعل لا بحكم أنه مصدر. كذا عند ٱبن يعيش.
وذكر أبو حيان أن العامل في المعمول والناصب له هو المصدر نفسه، وذكر هذا لسيبويه، والأخفش، والفرَّاء، والزَّجَّاج، والفارسي.
وذهب المبرِّد والسِّيرافي إلى أن العامل في المعمول هو ذلك الفعل المضمر العامل في المصدر.
انظر شرح المفصَّل ٧٩/٦، والٱرتشاف/٢٢٥٣، والمساعد ٢٤٣/٢، والمقتضب ١٥٧/٤، وشرح ٱبن عقيل ٩٣/٣ – ٩٤، وشرح التسهيل ١٠٦/٣.

(١) وعند ٱبن عقيل: «ويقدّر بـ «ما» إذا أريد به الحال، نحو: **عجبت من ضربك زيداً الآن**». التقدير: مما تضرِبُ زيداً الآن. انظر شرحه على الألفية ٩٤/٣.

(٢) سورة التوبة /٢٥، و١١٨: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ...﴾.

(٣) قال المرادي: «فإن أُريد به غير الحال جاز أن يُقَدَّر بـ «أنْ» أو بـ «ما»، وإن أُرِيدَ به الحال قُدِّر بـ «ما»، ولم يُقَدَّر بـ «أنْ»؛ لأنَّ مصحوبها لا يكون حالاً، فلذلك لم يقتصر على «أنْ» كما فعل بعضهم». توضيح المقاصد ٥/٣. =

ولا يجوز[١] في قولك: «ضَرْباً زيداً» أَنْ تعتقد أنَّ «زيداً» معمولٌ لـ «ضَرباً»، خلافاً لقوم من النحويين؛ لأنَّ المصدر هنا إنما يحلُّ محلَّه الفعلُ وحده بدون «أَنْ» و«ما»، تقول: ٱضرب زيداً، وإنما «زيداً» منصوب بالفعل المحذوف، الناصب للمصدر.

ولا يجوز في نحو[٢]: **«مررت بزيدٍ فإذا له صَوْتٌ صَوْتُ حمار»** أن تنصبَ «صوت» الثاني بصوتٍ الأول؛ لأنه لا يحلّ محلّ الأول فعل، لا مع حرف مصدري، ولا بدونه؛ لأنَّ المعنى يأبى ذلك؛ لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته، لا أنَّه أَحْدَثَ التصويت عند مرورك به.

= وقال ٱبن مالك: «وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاث [كذا] شرطاً في عمله، ولكنَّ الغالب أن يكون كذلك». شرح التسهيل ٣/١١١.
ونقل المرادي النص عنه في توضيح المقاصد ٣/٦، ونقل عنه مثالاً لهذه الحالة، وهو قول العرب: **«سَمْعُ أُذني زيداً يقولُ ذلك»**. وٱنظر هذا في الكتاب ١/٩٨.

(١) هذا لٱبن يعيش. انظر شرح المفصَّل ٦/٧٩.

(٢) انظر الكتاب ١/١٨٣ «هذا بابٌ، الرفعُ فيه واجبٌ: وذلك قولك: **«هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ** لأنك لم تذكر فاعلاً؛ لأن الآخر هو الأول، حيث قلت: هذا، فالصوتُ هو هذا، ثم قلت: هو صوتُ حمارٍ؛ لأنك سمعت نهاقاً فلا شكَّ في رفعه».
وفي ١/١٨٢: وأَمّا **«لَهُ صوتٌ صوتُ حمار»**، فقد علمت أن صوتَ حمار ليس بالصوت الأول، وإنما جاز لك رَفْعُه على سعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: **ما أنتَ إلَّا سيرٌ**، وكأن الذين يقولون صوتَ حمار ٱختاروا هذا، كما ٱختاروا: **ما أنت إلَّا سَيْراً**، إذا لم يكن الآخر هو الأول، فحملوه على فعله.... فصار له **«صوتٌ صوتَ حمار»** ينتصب على فعل مضمر...».

- **الشرط الثاني: أن لا يكون مُصَغَّراً**[١]، فلا يجوز: «**أَعْجبني ضُرَيْبُك زيداً**»، ولا يختلف النحويون في ذلك، وقاس على ذلك بعضهم المصدر المجموع[١]، فمنع إعمالَه حَمْلاً له على المُصَغَّر؛ لأنَّ كلاً منهما مُبَاين للفعل، وأجاز[١] كثير منهم إعماله، وٱستدلُّوا بنحو قوله[٢]:

وعدتَ وكان الخُلْفُ منكَ سَجيَّةً
مواعِيْدَ عُرْقُوبٍ أخاه بِيَثْرِبِ

---

(١) نحو قولك: عرفت ضُرَيْبك زيداً، ونحوه؛ لأنَّ التصغير يزيد المصدر من الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم منه نقض، بخلاف الجمع، فإنَّ صيغته، وإن زال معها الصِّيغة الأصلية فإن المعنى معها باقٍ، ومتضاعف بالجمعيَّة.
قال ٱبن مالك: «... فلذلك مَنَعَ التَّصْغيرُ إعمال المصدر، وإعمال ٱسم الفاعل، ولم يمنع الجمعُ إعمال المصدر، ولا إعمال ٱسم الفاعل؛ لأنَّ إعمال ٱسم الفاعل كثير، فكثرت شواهده، وجَمْعُ المصدر قليل، فقلَّت شواهده...».
شرح التسهيل ٣/١٠٦ – ١٠٧.
وذكر أبو حيان في الٱرتشاف/٢٢٥٦ أنه جاء نوع من هذا المصدر النائب عن الفعل مُصَغَّراً، وهو: «رُوَيْداً» في أحد ٱستعمالاته. وٱنظر توضيح المقاصد ٣/٦.

(٢) قائله جبيهاء الأشجعي، وفي الخزانة: قول ٱبن عبيدة الأشجعي، وروايته في الكتاب: بيثرب: بالثاء المثلَّثة.
وفي شرح بانت سعاد ص/٤٨ قائله علقمة الأشجعي.
والشاهد فيه قوله: مواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه. مواعيد جمع مَوْعِد: مصدر ميمي عمل في فاعل ومفعول، مع أنه جمع. =

- **الثالث: أن لا يكون مُضْمَراً؛** فلا تقولُ: «ضربي زيداً حَسَنٌ وهو عمراً قبيح» ؛ لأنه ليس[1] فيه لفظ الفعل. وأجاز ذلك الكوفيون[2].

وٱستدلُّوا بقوله[3]:

وما الحربُ إلَّا ما عَلِمْتُم وذُقْتُمُ ... وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي: وما الحديثُ عنها بالحديثِ المرجَّم، قالا: فمنها متعلِّق بالضمير، وهذا البيت نادر قابل للتأويل، فلا تُبنَى عليه قاعدة.

= انظر الخزانة ١/٢٧، والكتاب ١/١٣٧، وشرح المفصَّل ١/٢٧٩، والخصائص ٢/٢٠٧، وأمثال الميداني ٢/٣١١، والٱرتشاف/٢٢٥٧، والمقرب ١/٣٦، برواية مختلفة. وكذا في شرح التسهيل ٣/١٠٧، **وقد وعدتك موعداً لو وَفَتْ به.... ...**

(١) أي في قوله: وهو عمراً...

(٢) أجاز إعماله إذا كان مضمراً الكوفيون، وأجاز ٱبن جنِّي والرماني إعماله في المجرور، وقياسه في الظرف. انظر شرح الأشموني ١/٥٤٥، وتوضيح المقاصد ٥/٧، وشرح التسهيل/٢٢٥٧.

(٣) قائله: زهير بن أبي سلمى، وهو من معلقته.

والحديث المرجّم: الحديث المظنون،وهو حديث لا حَظَّ له من اليقين، أي: ليست رجماً بظهر الغيب، فقد جَرَّبتموها، وذُقْتموها.

والشاهد فيه أنَّ الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي، والضمير «وما هو...»، وعنها متعلّق بـ «هو» أي: ما حديثي عنها. كذا عند البغدادي.

انظر الديوان/١٨ والخزانة ٣/٤٣٥ – ٤٣٦، والمقاصد الشافية ٤/٢٢٢٦، والهمع ٥/٦٦ «عجزه».

– **الرَّابع**: أن لا يكون محدوداً[١]؛ فلا تقول: أعجبني ضربتُك زيداً، وشَذَّ قولُه[٢]:

يُحايي به الجَلْدُ الذي هو حازِمُ — بضَرْبةِ كَفَّيْـهِ المَلَا نفسَ راكِـبِ

فأعمل «الضَّرْبَة» في «الملا»، وأمَّا «نفسَ راكب» فمفعول لـ «يحايي»، ومعناه: أنه عَدَل عن الوضوء إلى التيمم، وسَقَى الراكبَ الماءَ الذي كان معه فَأَحْيَا به نفسَه.

– **الخامس: أن لا يكون[٣] موصوفاً قبلَ العمل**، فلا يُقال: «أعجبني ضربُك الشديدُ زيداً»، فإن أَخَّرت «الشديد» جاز.

---

(١) انظر الارتشاف/٢٢٥٨، وفي شرح التَّسهيل: «وهو المردود إلى فعله قصداً للتوحيد، والدلالة على المرَّة؛ لأنه عبَّر عن الصيغة التي اشتُقَّ منها الفعل، فلا يُقال: «عرفتُ ضربتَك زيداً»، أو نحو ذلك» ٣/١٠٨.

(٢) قائله غير معرف، وعزاه محقق شرح التسهيل لذي الرِّمَّة. وذكر أنه في ملحقات ديوانه ٣/٨٦٤، وذكر أنه في قسم/٤ المجهول من شعره.
ومعنى: يحايي: يحيي، والجَلْد: القوي، وهو فاعل لما قبله، به: أي بالماء. يصف مُسافراً معه الماء، فتيمم، وأحيا به نفس راكب كاد يموت عطشاً.
والشاهد فيه: ضربة كفَّيْه، فهو مصدر محدود أُضيف إلى فاعله.
والملا: التراب، وهو مفعول به. وهو شاذٌ لأن المصدر المحدود لا يعمل.
شرح الأشموني ١/٥٤٥، والعيني ٣/٥٣٧، وتوضيح المقاصد ٥/٧، وشرح التسهيل ٣ / ١٠٨ ، والمساعد ٢ / ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية/١٠١٥.

(٣) أي: أن لا يكون المصدر موصوفاً قبل العمل. انظر توضيح المقاصد ٥/٨، فإنْ وَرَدَ ما يوهم ذلك قُدِّر فِعْلٌ بعد النَّعْت يتعلَّق به المعمول المتأخِّر».

قال الشاعر(١):

إنَّ وَجْـدِي بـك الـشديدَ أَرانِـي عـاذِراً فيـك مَـنْ عَهِـدتُ عَـذُولا

فأخَّر «الشديدَ» عن الجار والمجرور المتعلِّق بِوَجْدِي.

- **السَّادس**: أَن لا يكون محذوفاً(٢)، وبهذا رَدُّوا على من قال: **«ما لك وزيداً»**. إن التقدير: وملابَسَتَك زيداً. وعلى من قال في(٣): **«بسم الله»**. إنَّ التقدير: ٱبتدائي بٱسم الله ثابتٌ؛ فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمولَ المبتدأ، وجعلوا من الضرورة قوله(٤):

هل تذكرون إلى الدَّيْرَينِ هجرتكم ومَسْحَكُم صُلْبَكم رَحْمَانُ قُربانا

لأنه بتقدير: وقولَكم: يا رحمنُ قرباناً.

---

(١) قائله غير معروف. ومعنى البيت: إنَّ عشقه الشديد جعل مَن لَامَه عاذراً من شدة ما حصل له من ذلك، والشاهد فيه: **تأخّر الصِّفة: الشديد، وتقدم المصدر الموصوف** وهو «وَجْدِي»، وقد أُضيف إلى فاعله وهو الياء، والجار والمجرور متعلِّق بـ «وَجْدِي». العيني ٣/٣٦٦، وشرح التصريح ٢/٢٧، والهمع ٤/٢٧٢ و٥/٧٠، وشرح التسهيل لناظر الجيش/٢٨٢٨، والمقاصد الشافية ٤/٢٢٧.

(٢) انظر شرح التصريح ٢/٦٣.

(٣) شرح التصريح ٢/٦٣. وذكر هذا السمين في الدر ١/٢٢ لبعض البصريين، المحذوف مبتدأ هو وخبره: ٱبتدائي بٱسم الله كائن، أو قراءتي بٱسم الله كائنة، وقال فيه نظر؛ من حيث إنه يلزم حذف المصدر، وإبقاء معموله وهو ممنوع، ونص مكيّ على منع هذا الوجه. انظر المشكل ١/٦، والعكبري ١/٣.

(٤) قائله جرير في هجاء الأخطل.

والشاهد في قوله: «رحمنُ» فهو معمول لقول محذوف: أي قولكم: يا رحمن، والمصدر محذوف. والرواية في الديوان/٥٩٨.

هل تتركُنَّ إلى القسّين هجرتكم وَمَسْحَهم صُلْبَهم رحمانُ قربانا

- **السابع**: أن لا يكون مفصولاً(١) عن معموله؛ ولهذا رَدُّوا على من قال في(٢) ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾: إنه معمول لـ «رَجْعِهِ»؛ لأنه قد فُصِل بينهما بالخبر.

- **الثامن**: أن لا يكون مُؤَخَّراً عنه، فلا يجوز(٣) «أعجبني زيداً

---

(١) أن لا يكون مفصولاً عن معموله بأجنبي.
وأنظر شرح التصريح ٢/٦٣، وشرح التسهيل ١٣/٣.

(٢) سورة الطارق ٨٦/٨ - ٩: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾.
وذكر السمين أنَّ قوله: «يوم تُبلى» فيه أوجه، وقد رتبها أبو البقاء على الخلاف في الضمير في [رجعه]...
وعلى القول يكون الضمير للإنسان فيه أوجه:
أحدها: أنه معمول لقادر. إلَّا أن ٱبن عطيَّة قال بعد أن حكى أوجهاً عن النحاة: «وكل هذه الفِرق فرَّت من أن يكون العامل «لقادر»...».
قال السمين: «... وقيل: العامل فيه «رَجْعِه» وهو فاسد؛ لأنه قد فُصِلَ بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهو الخبر، وبعضهم يغتفره في الظَّرف».
الدر المصون ٧٥٥/١.
وفي المحرر ٤٠١/١٥ ذكر الخلاف في «يوم» فقال بعضهم: العامل «ناصر»، من قوله: ﴿وَلَا نَاصِرٍ﴾ في الآية/١٠، وقيل: العامل «الرجع» من قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ رَجْعِهِۦ﴾. وقالوا: المصدر من القوة بحيث يعمل وإن حال خبر «إنَّ» بينه وبين معموله...
وأنظر التبيان للعكبري/١٢٨١: «ولا يجوز أن يعمل فيه «رجعه» للفصل بينهما بالخبر»، والبحر المحيط ٤٥٥/٨: «وقال آخرون ومنهم الزمخشري: العامل «رجعه»، ورُدَّ بأن فيه فصلاً بين الموصول ومتعلقه، وهو من تمام الصِّلة، ولا يجوز»، والكشاف ٣٢٩/٣، وشرح التسهيل ١١٤/٣.

(٣) انظر شرح التصريح ٦٣/٢: «قاله في شرح القطر أخذاً من التسهيل»، وأنظر شرح التسهيل ١١٤/٣.

ضربُك»، وأجاز السُّهيلي تقديم الجار والمجرور، وٱستدلَّ بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [سورة الكهف ١٨/١٠٨]، وقولهم: «**اللَّهُمَّ ٱجْعَلْ لنا من أمرنا فَرَجاً ومخرجاً**».

وينقسم المصدر العاملُ إلى ثلاثة أقسام:

- **أحدها: المضاف**(١)، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، وهو ضربان:

- **مضاف للفاعل**، كقوله تعالى(٢): ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، و(٣): ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾.

---

(١) شرح ٱبن عقيل ٣/٩٤، وذكر أن المصدر يعمل في ثلاثة أحوال: **مضافاً**، نحو: عجبت من ضربك زيداً، **ومجرَّداً عن الإضافة و«أل»**، **وهو المنوَّن**، نحو: عجبتُ من ضربٍ زيداً، ومُحلًّى بالألف واللَّام، نحو: **عجبتُ من الضَّرب زيداً**. ثم قال: «وإعمالُ المضاف أكثر من عمل المنوَّن، وإعمال المنوَّن أكثر من إعمال المحلّى بـ «أل»؛ ولهذا بدأ المصنِّف بذكر المُضاف، ثم المجرَّد، ثم المحلَّى».

وذكر المرادي والأشموني أنه لا خلاف في إعمال المضاف، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف.

الأشموني ١/٥٤٣، وتوضيح المقاصد ٣/٣، وٱنظر شرح المفصَّل ٦/٨٠ وما بعدها.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٥١، وسورة الحج ٢٢/٤٠، وقد أُضيف المصدر «دفع» إلى الفاعل، «وهو لفظ الجلالة: الله».

(٣) سورة النساء ٤/١٦١، والفاعل هنا هو الهاء: الضمير الذي أضيف إليه المصدر، ومثله «وأكلهم».

- **ومضاف للمفعول**، كقوله(١):

ألا إنَّ ظُلْـــمَ نفـــسهِ المَـــرءُ بَـــيِّن

إذا لـم يَـصُنْهَا عـن هـوى يَغْلِـبُ العقـلا

وقولـه عليـه الـصَّلاة والـسَّلام(٢): «**وحَـجُّ البيـت مـن ٱسـتطاع إليـه سبيلا**».

وبيت الكتاب – أي: كتاب سيبويه – وهو قولُ الشاعر(٣):

تنفي يداها الحصا في كـل هـاجرةٍ نفـيَ الـدراهيم تنقـادُ الـصَّياريفِ

---

(١) قائله غير معروف.
والـشاهد فيـه إضـافة المـصدر «ظُلْـم» إلـى المفعـول، وهـو «نفـسه»، والفاعـل: المرءُ. انظر شرح التصريح ٢/٦٣، وشرح التسهيل ٣/١١٨.

(٢) من حديث: بُنِيَ الإسلام على خمس: شهادة أن لا إِلَٰهَ إِلَّا الله...» الحديث. في البخاري باب الإيمان، ومثله في مسلم. وعقود الزبرجد ١/٣٢٠، ٢/١٥.

(٣) قائلـه الفـرزدق. وصـف ناقـة بـسرعة الـسير فـي الهـاجرة، فقـال: إن يـديها لـشدَّة وقعهمـا فـي الحـصى تنفيانـه، فيقـرع بعضه بعضاً، فيـسمع لـه صـليلٌ كصليـل الدنـانير إذا ٱنتقـدها الـصيرفُ، فنفـى رديئهـا عـن جيـدها. كـذا عنـد الأعلم.
والشاهد فيـه الفـصل بـين المتـضايفين بـالمفعول، وأصـله: «تنقـاد الـصياريف الدراهم.
انظر الكتـاب ٢/١٠، والخزانـة ٢/٥٥، وشـرح المفـصَّل ٥/٢٢٧، و١٠/١٧٥ آخر البيت، والخصائص ٢/٣١٥، والإنصاف/٢٧، وسرّ الـصناعة/٢٤، ٧٦٩، المقتضب ٢/٢٥٨.

- **الثاني: المنوَّن**، وإعمالُه أَقْيَسُ[(١)] من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعلَ بالتنكير، كقوله تعالى[(٢)]: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾، تقديره: أو أن يطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً.

- **الثالث: المعرَّف بـ «أل»[(٣)]، وإعماله[(٤)] شاذٌ قياساً وٱستعمالًا**، كقوله[(٤)]:

عجبتُ من الرزقِ المسيءَ إِلَـٰهُهُ ومن تَرْكِ بعض الصَّالحين فقيرا

أي: عجبتَ من أن رَزَقَ المسيءَ إِلَـٰهُهُ، ومن أَنْ تَرَكَ بعضَ الصَّالحين فقيراً.

---

(١) ذكر ٱبن يعيش أن عمله منوَّناً أقيس الضروب الثلاثة في العمل، من قبل أنه عمل لشبهه بالفعل، والتنوين يدلّ على التنكير فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل، وإن كان في اللفظ من زيادات الأسماء. شرح المفصَّل ٦/ ٨٠.

(٢) سورة البلد ٩٠/ ١٤ - ١٥، قال السمين: «والفاعل لإطعام محذوف، وهذا أحد المواضع التي يطَّرد فيها حَذْفُ الفاعل وحده». عند البصريين ١١/ ١٠، وٱنظر شرح المفصَّل ٦/ ٨١ - ٨٢.

(٣) قال المرادي: «وإعماله مع «أل» أَقَلّ من المُجَرَّد...، وفيه خلاف أجازه سيبويه ومن وافقه، ومنعه الكوفيون، وبعض البصريين كٱبن السَّرَّاج، وأجازه الفارسي على قُبْح...، توضيح المقاصد ٣/ ٤، وٱنظر الأرتشاف/ ٢٢٦١.
وقال ٱبن الناظم: «وقد يعمل مع الألف واللَّام» ١/ ١٦١.
وٱنظر شرح ٱبن عقيل ٣/ ٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ١١٥.

(٤) قائله غير معروف.
والشاهد فيه في قوله: من الرزقِ المُسِيءَ إِلَـٰهُهُ، أضاف المصدر «الرزق» إلى مفعول، وهو «المسيء»، ثم جاء الفاعل وهو «إِلَـٰهُهُ».
وقد ورد هذا عن العرب على قلّة، وقد عُرِّف بـ «أل» فخالف الفعل؛ فإنه لا يُعَرَّف. وهذا هو الشذوذ عن القياس. انظر شرح التصريح ٢/ ٦٣.

ص - وٱسمُ الفاعل كـ «ضارِب» و«مُكْرِم»، فإن كان بـ «أل» عمل مُطْلقاً، أو مُجَرّداً فبشَرْطَيْن: كونُه حالاً أو ٱستقبالاً، وٱعتماده على نفي أو ٱستفهام، أو مُخْبَرٍ عنه، أو موصوف.

و﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيۡهِ﴾ على حكاية الحال، خلافاً للكسائي.

و«خبيرٌ بنو لِهْبٍ» على التقديم والتأخير، وتقديره: خبيرٌ كظهير، خلافاً للأخفش.

والمثال: وهو ما حُوِّل للمبالغة من فاعل إلى فَعَّال، أو فَعُول، أو مِفْعال بكثرة، أو فعيلٍ أو فَعِلٍ، بقلّة، نحو: «أَمَّا العَسَلَ فأَنا شَرَّاب».

ش - **النوع الثالث**: من الأسماء العاملة عمل الفعل: **ٱسم الفاعل**؛ وهو الوصفُ[1] الدالُّ على الفاعل، الجاري على حركاتِ المضارع

---

(١) فَصَّل المرادي هذا التعريف بشكل جيد، ٱنظر توضيح المقاصد ٥/١٤، وشرح الأشموني ١/٥٥٣، فقد ذكر المرادي فيه أن الصِّفة الدالَّة على فاعل، وأنها جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي، والصِّفة: جنس، والدَّالة على فاعل: مخرجٌ لٱسم المفعول وما بمعناه، وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها: مخرج للجارية على الماضي، نحو: فَرِح، وغير الجارية، نحو: كريم.
وقوله: في التذكير والتأنيث مخرج لما كان من الصفات على أَفْعَل، نحو: أَهْيَف، فَإِنَّه لا يجري على المضارع إلّا في التذكير. وقوله: لمعناه أو معنى الماضي مخرج لنحو: ضامِر الكَشْح، ومن الصفة المشبهة، وإن كان فعله لازماً فهو لازم، وإن كان متعديّاً إلى واحد فأكثر فهو كذلك.

وسكناته، كـ «ضارب»[(١)]، و«مُكرِم».

ولا يخلو إِمَّا أن يكون بـ «أل» أو مُجَرَّداً منها.

- **فإنْ كان بــ «أل»** عمل مطلقاً، ماضياً كان أو حالاً، أو مستقبلاً، تقول: **جاء الضاربُ زيداً أمسِ، أو الآن، أو غداً**، وذلك لأنَّ «أل» هذه موصولة، وضارب: حالٌّ محلَّ «ضَرَبَ» إنْ أردتَ المُضيّ، أو يَضْرِبُ» إنْ أردتَ غيرَه. والفعلُ يعمل في جميع الحالات، فكذا ما حلَّ محلَّه.

قال ٱمرؤ القيس[(٢)]:

القاتلينَ الملِكَ الحُلَاحِلا * خَيْرَ مَعدٍّ حَسَباً وَنَائِلا

- **وإن كان مجرَّداً منها فإنما يعمل بشرطين:**

- **أحدهما:** أن يكون بمعنى الحال أو الٱستقبال، لا بمعنى المُضيّ، وخالف في ذلك الكسائي وهشام وٱبن مضاء[(٣)]، فأجازوا إعماله إن كان

---

(١) ضارب: من الثلاثي، ومُكرِم: مما فوق الثلاثي: الرباعي والخماسي والسداسي.

(٢) انظر الديوان/١٢٤، قال هذا حين بلغه أنَّ بني أسد قتلت أباه، وقبل هذا:

واللهِ لا يذهب شيخي باطلا * حتى أُبير مالكاً وكاهلا

الحلاحل: السيد الشريف يعني والده، والشيخ: أبوه.

والشاهد فيه عمل ٱسم الفاعل في «الملك»، وهو المفعول به، وٱسم الفاعل معرَّف بـ «أل». انظر شذور الذهب/٣٨٦.

(٣) الكسائي: علي بن حمزة، وسُمِّي بذلك لأنه أحرم في كساء، وقيل غير هذا. من أهل الكوفة مات سنة ١٨٩هـ. وقيل غير هذا. بغية الوعاة ٢/١٦٢.

وهشام هو ٱبن معاوية الضرير أبو عبد الله الكوفي، من أصحاب الكسائي، مات يوم السبت سنة/٢٠٩هـ. بغية الوعاة ٢/٣٢٨. =

بمعنى الماضي، وٱستدلوا بقوله تعالى[1]: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾.

وأُجيب بأنَّ ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا، تقول: وكلبهم يَبْسُطُ ذراعيه. ويدلُّ على إرادة حكاية الحال: أن الجملة حالية، والواو واو الحال. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾، ولم يقل: وقلَّبناهم.

- **الشرط الثاني**: أن يعتمد على نفيٍ أو ٱستفهام، أو مُخْبَرٍ عنه، أو موصوف:

- **مثال النفي** قوله[2]:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما ... ...

فأنتما: فاعل بـ «وافٍ» لٱعتماده على النفي.

= وٱبن مضاء: هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، وُلِدَ بقرطبة سنة/٥١٣هـ، ومات بإشبيليا سنة ٥٩٢هـ، بغية الوعاة ١/٣٢٣.
وٱنظر المسألة في الهمع ٥/٨١ الكسائي وهشام ووافقهما قوم، وشرح الأشموني ١/٥٥٤، وٱنظر الثلاثة في الأرتشاف/٢٢٧٢.

(١) سورة الكهف ١٨/١٨، وٱنظر شرح المفصل ٦/١٠٣، والدر المصون ٧/٤٦٠ - ٤٦١: «وباسط» ٱسم فعل ماض، وإنما عمل على حكاية الحال، والكسائي يعمله ويستشهد بالآية».

(٢) وعجزه: **إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ**
وتقدم الحديث عنه في باب المبتدأ والخبر، انظر ما سبق ص/١٨٣.

- **ومثال الٱستفهام قوله**(١):

أقاطنٌ قومُ سَلمى أم نَوَوْا ظَعَنَا ... ...

- **ومثال ٱعتماده على المخبَر عنه**(٢)، قوله تعالى(٣): ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾.

- ومثال ٱعتماده على الموصوف قولك(٤): «مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً».

وقول الشاعر(٥):

إنِّي حَلَفْتُ برافعينَ أَكُفَّهم ... بين الحطيمِ وبين حَوْضَي زَمْزَمِ

أي: بقومٍ رافعين.

---

(١) وعجزه: **إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا**
وٱنظر فيما سبق باب المبتدأ والخبر، ص/١٨٤.

(٢) أي: ٱسم مخبر عنه بٱسم الفاعل.

(٣) سورة الطلاق ٦٥/٣، وهي على قراءة «بالغٌ» بالتنوين، وقد قرأها كذلك ستة من القرّاء غير حفص عن عاصم من السبعة، وذلك على إعمال ٱسم الفاعل يما بعده. انظر معجم القراءات ٩/٥٠٢ – ٥٠٣.

(٤) والموصوف هنا مذكور وهو «رجل» وقد يكون مقدراً، كقول الأعشى:
كناطحٍ صخرةً يوماً ليوهنها ... فلم يضِرْها وأَوْهَى قرنَه الوَعِلُ
انظر شذور الذهب/٣٨٩ – ٣٩٠، أي: «كوعلٍ ناطح».

(٥) قائله الفرزدق، يخاطب الأسود بن الهيثم، وقيل: كان يمدح بذلك قيس بن الهيثم. والموصوف محذوف، أي: حلفتُ بقوم رافعين أكفَّهم. وقد نصب ٱسم الفاعل مفعولاً، وهو «أكفَّهم».
الديوان ٢/٢٠٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش/٢٧٢٠، ومنهج السالك/٣٣٠، والتذييل والتكميل ٤/٨٠١.

- وذهب الأخفشُ[١] إلى أنه يعمل وإن لم يعتمدْ على شيءٍ من ذلك[١].

وٱستدلَّ بقوله[٢]:

خَبيرٌ بنو لِهْبٍ؛ فلا تكُ مُلْغِياً مقالةَ لِهْبيّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

وذلك لأنَّ «بنو لِهْبٍ» فاعل بـ «خبير» مع أنَّ خبيراً لم يعتمد،

---

(١) اعتماد ٱسم الفاعل على ما ذكر من شرط في صحة عمله هو مذهب جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط. توضيح المقاصد ١٦/٥.

وقال ٱبن يعيش: «وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل من غير ٱعتماد، فتقول على مذهبه: **قائمٌ زيدٌ**، فيكون «قائم»: مبتدأ، و«زيد» مرفوع بفعله، وقد سدَّ مسد الخبر لحصول الفائدة به، وتمام الكلام. وذلك لقوة شبه ٱسم الفاعل بالفعل...». شرح المفصَّل ١٠٧/٦ وهو مذهب الكوفيين. وٱنظر الأرتشاف/ ٢٢٧١، والمقتضب ١٥٦/٤، وشرح الجمل ٥٥٤/١.

(٢) قائله طائي، ولم يُسَمَّ.

وبنو لِهْبٍ: جماعة من الأزد. ومعنى البيت: أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فلا تُلغ مقالة لهبي إذا زجر وعاف حين تمر عليه الطير.

والشاهد فيه قوله: **خبيرٌ بنو لهبٍ**؛ إذ جاء المبتدأ «خبير» على وزن «فعيل»، وبنو: فاعل له أغنى عن ذكر الخبر، وخبير لم يعتمد على ٱستفهام أو نفي.

انظر أوضح المسالك ١٣٦/١، والعيني ٥١٨/١، وشرح التصريح ١٥٧/١، وشرح الأشموني ١٤٨/١، وشرح ٱبن الناظم/٤١، وشرح ٱبن عقيل ١٩٥/١، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ٱبن مالك، وشرح التسهيل لناظر الجيش/ ٨٦٤، و١٣١٤.

وأُجيب[1] بأنَّا نَحْمِلُهُ على التقديم والتأخير، فبنو لهب: مبتدأ، وخبير: خبره.

ورُدَّ بأنه لا يُخْبَرُ بالمفرد عن الجمع.

وأُجيب بأنَّ «فعيلاً» قد يُستعمل للجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم ٦٦/٤].

* * *

(١) قال المصنف في أوضح المسالك ١/١٣٧ خلافاً للناظم وٱبنه؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صح الإخبار به عن الجمع، لأنه على وزن فعيل فهو على حَدّ ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم ٦٦/٤].
وقال العيني في ١/٥٢٠ «... سَدَّ الفاعل مَسَدَّ الخبر من غير ٱعتماد على ٱستفهام أو نفي، وهذا قبيح عند سيبويه، وسائغ عند الكوفيين والأخفش، وزعم بعضهم أن سيبويه وافقهم في هذا، والصحيح عن سيبويه خلاف ذلك كما قررناه».
وقال ٱبن الناظم: «فهذا مثل: **فائز أولو الرشد**، فإن قلت: فلم يجعل الوصف في هذا المثال خبراً مقدّماً وما بعده مبتدأ، قلت لعدم المطابقة...». ص/٤١ من الشرح.
وذكر ٱبن مالك في شرح التسهيل ١/٢٧٣ «الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الأبتداء به إلَّا على الوجه الذي تقرر إلَّا بعد ٱستفهام أو نفي، وإن فُعِل به ذلك دون ٱستفهام أو نفي قبح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الأبتداء ولا معارض له غيره، ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلي ٱستفهاماً أو نفياً، فقد قَوَّله ما لم يقُل. أما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسناً...».

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: أمثلة المبالغة[١]، **وهي:**

فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعال، وفَعيل، وفَعِل، قال الشاعر[٢]:

أخا الحرب لَبّاساً إليها جِلَالَها وليسَ بِوَلَّاج الخَوالِفِ أَعْقَلَا

وقال الآخر[٣]:

ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانها

....

(١) قال ٱبن النَّاظم: «كثيراً ما يُبنى ٱسم الفاعل لقصد المبالغة والتكثير على فعَّال كعلَّام، أو فَعُول كَغَفُور، أو مِفْعال كمنحار، فيستحقُّ ما لٱسم الفاعل من العمل؛ لأنه نائب عنه، يفيد ما يفيده مكرراً. حكى سيبويه: **أمَّا العَسَل فأَنا شَرَّاب، وإنه لمِنْحارٌ بوائكها...**».
انظر شرح الألفية/١٦٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٨، وشرح الأشموني ١/٥٥٦، وشرح المفصَّل ٦/٩٣.

(٢) قائله القُلاخ بن حزن. والجِلال: الدروع، والولَّاج: مبالغة من الولوج، وهو الدخول، والخوالف: جمع خالف وهو عماد البيت، والمراد البيت. وولَّاج الخوالف: يُغير على جاراته، وأَعْقَلا: من تصطك ركبتاه من الخوف. أي: هو ثابت القدم في موضع الزلل، وإذا شبَّت الحرب لا يلج البيت مستتراً.
والشاهد فيه: **لبّاساً إليها جِلالها**: مبالغة من لابس، وقد عمل عملَ فعله حيث نصب جلالها كٱسم الفاعل لغير المبالغة.
شرح التسهيل ٣/٧٩، الكتاب ١/٥٧، شرح المفصَّل ٦/٩٤، والخزانة ٣/٤٥١، والعيني ٣/٥٣٥، والمقتضب ٢/١١٣، والهمع٥/٨٦، وأمالي ٱبن الحاجب/٣١٩، وشرح الكافية الشافية/١٠٣٢.

(٣) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب يرثي أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله، ويصفه بالكرم. وعجزه:

إذا عَدِموا زاداً فإنك عاقِرُ =

وقالوا[(١)]: «**إنه لِمنْحار بَوَائِكها**» و[(٢)]: «**الله سميعٌ دعاءَ مَن دعاه**».

وقال الشاعر[(٣)]:

أتــاني أنهــم مَزِقُــونَ عِرْضــي ... ...

= والشاهد يه: ضَروبٌ... سوقَ سِمانها، فنصب «سوق» بضروب، كما تنصبه بضارب.

انظر شرح المفصَّل ٦/٩٤، والكتاب ١/٥٧، والهمع ٥/٨٦، والمقتضب ٢/١١٤، والخزانة٣/٤٥١، والعيني ٣/٥٣٩، وأوضح المسالك ٢/٢٥٢.

(١) الكتاب ١/٥٨، وشرح ٱبن النَّاظم/١٦٤، وشرح المفصَّل ٦/٩٥ نصب البوائك بمنحار، وشرح الأشموني/٥٧١.

(٢) الارتشاف/٢٢٨١: وسمع بعضُ العرب: إنَّ الله سميعٌ دعاءَ من دَعَاه. وحكي: هو سميع الدعاء.

وٱنظر توضيح المقاصد ٣/٢٢، وشرح ٱبن عقيل ٣/١١٤.

(٣) قائله زيد الخيل. وعجزه:

جِحاشُ الكِرْمِلِينَ لها فَدِيدُ

وسمَّاه رسول الله ﷺ «زيد الخير»، وكان له خمسة أفراس مشهورة، أي: هم جحاش، والكرملين ٱسم ماء في جبل طيء، ولها فديد: أي: تصويت. وتخصيص الجحاش للمبالغة في الحقارة. أي: أن ما عنده كهذه الجحاش تصوت عند ذلك.

والشاهد فيه قوله: **مَزِقون عرضي**، فقد عمل مَزِقٌ فنصب «عرضي». وعرض الرجل ما يصونه من نفسه وحسبه ويدافع عنه. فهؤلاء الذين خاضوا في عرضه كهذه الجحاش.

انظر أوضح المسالك ٢/٢٥٤، وشذور الذهب/٣٩٤، والمقاصد الشافية ٤/٢٩٠، والهمع ٥/٨٧، والمقرب ١/١٢٨، والأرتشاف/٢٢٨٢، والعيني ٣/٥٤٥، والخزانة ٣/٤٥٦، وشرح المفصَّل ٦/٩٨.

وأكثر الخمسة ٱستعمالاً الثلاثة الأُوَل، وأقلُّها ٱستعمالاً الأخيران، وكلها تقضي تكرار العمل؛ فلا يقال: «ضَرَّاب» لمن ضرب مرةً واحدةً، وكذا الباقي.

وهي في التفصيل والٱشتراط كٱسمِ[1] الفاعِل سواء، وإعمالها قولُ سيبويه[1] وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماعُ، والحملُ على أصلها، وهو ٱسمُ الفاعل؛ لأنها محوَّلة لقصدِ المبالغةِ.

ولم يُجزِ الكوفيون إعمالَ شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه. وحملوا نصبَ الٱسم الذي بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها. ويَرِدُ عليهم قول العرب[2]: «**أمَّا العَسَلَ فأنا شرَّابٌ**».

---

(١) توضيح المقاصد ١٨/٣، وفي الكتاب ٥٦/١: «وأجروا ٱسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد ما أراد بفاعل من إيقاع الفاعل إلَّا أنه يريد أن يحدّث عن المبالغة، فمما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا. المعنى: فعول ومِفْعال وفعّال وفَعِل. وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير، يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار...».

(٢) انظر الكتاب ٥٨/١، وشرح المفصَّل ٩٣/١، ٩٥، وشرح ٱبن عقيل ١١١/٣، وفي شرح الشذور/٩٦: «وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعدها منصوب أضمروا لها فعلاً. وهو **تعسُّف**».

ولم يُجِزْ بعضُ البصريين إعمال[1] **فعيل وفَعِل**. وأجاز الجرمي إعمال **فَعِل** دون فعيل؛ لأنه على وزن الفعل، كـ «عَلِمَ» و«فَهِمَ».

* * *

(١) قال ٱبن مالك: «وألحق سيبويه بالثلاثة فعيلاً وفَعِلاً مقصوداً بهما المبالغة. ثم قال: «وَفَعِل أقل من فعيل بكثير...».
قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري: «**قال النحويون هذا غلط من سيبويه...**».
انظر شرح التسهيل ٣/ ٨٠، والكتاب ١/ ٥٨، وٱنظر الأعلم في الصفحة نفسها من الكتاب، **وفي شرح المفصَّل**: «وخالف سيبويه أكثر النحويين في بناءين من هذه المثل الخمسة، وهما: فَعِل وفَعِيل، قالوا: لأن فعِلاً وفعيلاً بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فهما كقولك: **رَجُلٌ كريم وظريف، ورجل عَجِل ولَقِنٌ**، إذا كان ذلك كالطبيعة، وحملوا ما ٱحتجَّ به من الأبيات على غير ما ذكره... **والصحيح ما ذهب إليه سيبويه. وهو القياس؛ لأن صفات المبالغة** إذا كانت معدولة جاز أن تتعدَّى...» ٦/ ٩٦ - ٩٧.

ص – وٱسم المفعول، كـ «مضروب ومُكْرَم»، ويعمل عمل فِعْلِهِ، وهو كٱسم الفاعل.

ش – **النوع الخامس من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: ٱسم** المفعول، كـ[١] «مضروب، ومُكْرَم». وهو كٱسم الفاعل فيما ذكرنا، تقول: «**جاء المضروبُ عَبْدُه**» فترفع «العبد» بـ «مضروب» على أنه قائم مقام فاعله، كما تقول: «**جاء الذي ضُرِب عبدُه**»[٢].

ولا يختصّ إعمال ذلك بزمان بعينه لٱعتماده على الألف واللَّام. وتقول: «**زيد مَضْروبٌ عَبدُه**»، فتُعمِلُه فيه إن أردتَ به الحال أو الٱستقبال[٣]، ولا يجوز أن تقول: «مضروبٌ عبدُه» وأنت تريد الماضي خلافاً للكسائي[٤]، ولا أن تقول: «مضروبٌ الزيدان» لعدم الٱعتماد خلافاً للأخفش[٥].

---

(١) يعمل عمل الفعل المبني للمفعول، لأنه مأخوذ منه، فيرفع نائباً عن الفاعل كما مَثَّل المصنِّف.

(٢) ويشترط في إعماله ما شُرِط في إعمال ٱسم الفاعل من ٱعتماد على صاحب مذكور أو منويّ، أو على نفي صريح أو مؤوَّل أو على ٱستفهام موجود أو مقدَّر أو غير ذلك. شرح التسهيل ٣/٨٨.

(٣) شرح المفصَّل ٦/١١٠: «ولا يعمل إلَّا إذا أُريد به الحال أو الٱستقبال، نحو قولك: **هذا مضروب غلامُه الساعةَ. ومررت برجل مكرَمٍ أخوه غداً...**».
وذلك كما تقدَّم في ٱسم الفاعل فهو لا يعمل في الماضي. وٱنظر شرح الأشموني ١/٥٦٤.

(٤) وقد تقدَّم أنه أجاز عمل ٱسم الفاعل في الماضي. انظر ما سبق ص/٣٨٤.
وتقدم عمله عن الكسائي وهشام وٱبن مضاء.

(٥) وتقدَّم عمل ٱسم الفاعل عند الأخفش من غير ٱعتماد على نفي أو ٱستفهام، انظر ما سبق ص/٣٨٧.

ص - والصِّفَة المُشَبَّهة بٱسم الفاعل المتعدّي لواحد، وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل؛ لإفادة الثبوت، كـ «حَسَن، وظريف، وطاهر، وضامر» ولا يتقدمها معمولها، ولا يكون أجنبيّاً، ويُرْفَعُ على ألفاعليّة أو الإبدال، ويُنْصَبُ على التمييز، أو المشبَّه بالمفعول به، والثاني يتعيَّن في المعرفة، ويُخْفَضُ بالإضافة.

ش - النوع السَّادس من الأسماء العاملة عمل الفعل: الصِّفة المُشَبَّهة[1] بٱسم الفاعل المتعدِّي لواحد، وهي الصِّفة المَصُوغة[2] لغير تفضيل؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحروف، مثال ذلك: «حَسَنٌ» في قولك: «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ».

- فـ «حَسَن» صفة؛ لأن الصِّفة ما دلَّ على حدث وصاحبه، وهذه كذلك.

---

(١) الصِّفة المُشَبِّهة بٱسم الفاعل نوع من الصفات يجري على الموصوف في إعرابها جَرْيَ أسماءِ الفاعلين، وليست مثلها في جريها على أفعالها في الحركات والسَّكنات وعدد الحروف، وإنما لها شَبَه بها؛ لأنها تُذَكَّر وتُؤَنَّث، وتدخلها الألف واللَّام، وتُثَنَّى وتُجمع بالواو والنون، فإذا ٱجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرناها أو أكثرها شبَّهوها بأسماء الفاعلين، فأعملوها فيما بعدها، تقول: «مررت برجلٍ حسنٍ وَجْهُه، وزيد كريم حسبُه»، فترفع ما بعد هذه الصفات من الأسماء كما تفعل في ٱسم الفاعل...
انظر شرح المفصَّل ٦/١١١ - ١١٢، والٱرتشاف/٢٣٤٧، والكتاب ١/١٠٠، ٢/٢١٩، والمقتضب ٢/٢١٠، ٤/١٥٨.

(٢) في (ت): «الموضوعة»، ومعنى المصوغة: المأخوذة.

- وهي مَصُوغة لغير تفضيل[١] قطعاً؛ لأن الصِّفات الدالَّة على التفضيل هي الدالَّة على مشاركة وزيادة، كـ «أَفْضل، وَأَعْلَم، وَأَكْثَر» وهذه ليست كذلك.

وإنما صِيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها، وهو الحُسْنُ، وليست مَصُوغةً لإفادة معنى الحدوث. وأعني بذلك أنها تفيد أن الحُسْن في المثال المذكور ثابتٌ لوجه الرجل، وليست بحادثٍ متجدد. وهذا بخلاف ٱسمي الفاعل والمفعول، فإنهما يفيدان الحدوثَ والتجدُّدَ، ألا ترى أنك تقول: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً» فتجد «ضارباً» مفيداً لحدوث الضَّرْب وتجدُّدِهِ، وكذلك «مررتُ برجلٍ مضروبٍ».

وإنما سُمِّيت هذه الصِّفة مشبَّهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب، لكونها مأخوذة من فعل قاصر[٢]، ولكنها لم يُقْصَد بها الحدوث، فهي مُباينةٌ للفعل، لكنها أشبهت ٱسم الفاعل فأُعطيت حكمه في العمل.

---

(١) انظر شرح الألفية لٱبن النَّاظم/ ١٧٠: «والمشبّهة بٱسم الفاعل منها ما صِيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث؛ ولذلك لا تكون للماضي المنقطع، ولا للمستقبل الذي لم يقع، وإنما تكون للحال الدائم، وهو الأصل في باب الوصف...».
وٱنظر شرح الأشموني ٢/٩.

(٢) أي فعل لازم، نحو: طاهر القلب، وجميل الظاهر، فهما من طَهُر وجَمُل. وذكر المرادي أنه إن كان من متعدٍّ بحرف جَرّ، فكذلك عند الأخفش، وصححه ٱبن عصفور، بدليل قولهم: «هو حديثُ عهدٍ بوجعٍ»، ونقل المنع عن الجمهور. وإن كان من متعدّ لواحدٍ فكذلك عند المصنِّف بشرط أَمْن اللَّبس وفاقاً للفارسي، وذهب كثير إلى مَنْعِه. توضيح المقاصد ٣/٤١، وشرح الأشموني ٢/٣.

ووجهُ الشَّبه بينهما أنها تُؤَنَّث وتُثنَّى وتُجْمَع فتقول: حَسَنٌ وَحَسَنةٌ، وحَسَنان وَحَسَنَتان، وحَسَنُون وَحَسَنات، كما تقول في الفاعل: ضارِب وضارِبة، وضارِبان وضاربتان، وضاربُون وضارِبات.

- وهذا بخلاف ٱسم التفضيل، كـ «أَعْلَم» و«أَكْثَر» فإنه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّث، أي: في غالب أحواله، فلهذا لا يجوز أن يُشَبَّه بٱسم الفاعل.
- وقولي: **«والمتعدِّي إلى واحد»** إشارة إلى أنها لا تَنْصب[1] إلَّا ٱسماً واحداً.
- ولم تُشَبَّه بٱسم المفعول؛ لأنه لا يدلّ على حدثٍ وصاحبه كٱسم الفاعل؛ ولأنَّ مرفوعها فاعل كٱسم الفاعل، ومرفوعُه نائبٌ عن الفاعل.
- وٱعلم أن الصِّفة المُشَبَّهة تخالف[2] ٱسم الفاعل في أمور:
  - **أحدها:** أنها تارةً لا تجري على حركاتِ المضارع وسَكَناته، وتارةً تجري.

---

(١) والنصب على التشبيه بالمفعول به، كما في قولك: زيد حسنٌ وجهَهُ، والعامل «حَسَنٌ» طالب له من حيث المعنى؛ لأنه معموله في الأصل، وأشبه المفعول في قولك: زيد ضاربٌ عمراً، لأنَّ ضارباً طالبٌ له، ولا يصحُّ أن ترفعه على الفاعليَّة، فنصب لذلك. انظر شرح شذور الذهب/٣٩٧.

(٢) لم يذكر في مغني اللبيب ٥/٣٩٧ غير أوجه ما ٱفترق فيه ٱسم الفاعل والصِّفة المشبَّهة، ولم يتعرَّض لأوجه الأتِّفاق، وذكرها المرادي في توضيح المقاصد ٣/٤٣، وهي ثلاثة أمور: أحدها أنَّ كل واحد يدلّ على حدث وصاحبه. والثاني: أنه يؤَنَّث ويُذَكَّر، والثالث: أنه يُثَنَّى ويُجْمَع.
وذكر في المغني أحد عشر فرقاً بينهما. انظر ٥/٣٩٧ – ٤٠٧، وٱنظر شرح شذور الذهب/٣٩٧، وقد ذكر أربعة أوجه.

- **فالأول**، كـ «حَسَن» و«ظريف»، ألا ترى أنهما لا يجاريان «يَحْسُن ويَظْرفُ».
- **والثاني**، نحو: «طاهر وضامر»، ألا ترى أنهما يجاريان «يَطْهُر وَيَضْمُر».

والقسم الأول هو الغالب، حتى إنَّ في كلام بعضهم أنه لازم، وليس كذلك. وقد نبهت على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديمي مثالَ ما لا يُجارِي. وهذا بخلاف ٱسم الفاعل فإنه لا يكون إلَّا مجارياً للمضارع كضارِب فإنه مجارٍ لـ «يضرب»[١].

- فإن قلتَ: هذا مُنْتَقصٍ بداخِل، ويَدْخُلُ فإنَّ الضَّمَّة لا تقابل الكسرة، قلتُ: **المعتبرُ في المجاراة تقابل حركة بحركة، لا حركة بعينها.**
- فإن قلتَ: كيف تصنعُ بقائم ويقوم[٢]. فإنَّ ثاني قائم ساكن وثاني يقوم متحرك؟ قلتُ: الحركة في ثاني «يقوم»[٣] منقولة من ثالثه، والأصل: يَقوُمُ، كـ «يَدْخُلُ»، فنقلت لعلَّةٍ[٤] تصريفية.

---

(١) ومنطلق وينطلق.

(٢) قال في مغني اللبيب ٣٩٨/٥: «ومنه يقوم وقائم؛ لأن الأصل «**يَقْوُم**» بسكون القاف، وضمّ الواو، ثم نقلوا، وأما توافق أعيان الكلمات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب، وقاتل ويقتل، ولهذا قال ٱبن الخشّاب: **هو وزن عروضي لا تصريفي**». ولم أجد هذا القول لٱبن الخشاب في «المرتجل». انظر فيه ص/٢٣٦.

(٣) وهي الضمة. منقولة من ثالثه وهو الواو. ولذلك يبقى الوزن على ما كان في الأصل: يَفْعُل.

(٤) وهي أن الحرف الصحيح «القاف» أولى بالحركة من حرف العلَّة وهو الواو.

- **الثاني**: أنها تدل على الثُّبوت، وٱسم الفاعل يدلُّ على الحدث.
- **الثالث**: أنَّ ٱسم الفاعل يكون للماضي وللحال والٱستقبال، وهي لا تكون للماضي المنقطع، ولا لما لم يقع، إنما تكون للحال الدائم(١)، وهذا هو الأصل في باب الصِّفات.

وهذا الوجه ناشِئ عن الوجه الثاني، والأوجُهُ الثلاثة مستفادةٌ مما ذكرت من الحدّ، ومن الأمثلة.

- **الرابع**: أنَّ معمولها لا يتقدَّم عليها(٢)، لا تقول: «**زيد وَجْهَهُ حَسَنٌ**»، بنصبِ الوجه، ويجوز في ٱسم الفاعل أن تقول: «**زيدٌ أباه ضاربٌ**»؛ وذلك لضعف الصِّفة لكونها فرعاً عن فرع، فإنها فرعٌ عن ٱسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف ٱسم الفاعل، فإنه قويّ؛ لكونه فرعاً عن أصل، وهو الفعل.

---

(١) انظر مغني اللبيب ٣٩٧/٥.
وذكر الدماميني أن هذا عين ما حكاه أبو حيان عن بعض الناس، وهو قوله: «أي: الماضي المتَّصل بالزمن الحاضر».
وعند السيرافي والأخفش أنها أبداً للماضي، وعند ٱبن السَّرَّاج أنها أبداً للحال، وهو مذهب الشلوبين وٱبن مالك.
وذكر أبو حيان أن بعض أصحابه جمع بين القولين، قال: لا يريد السيرافي بكونها للماضي أنَّ الصِّفة ٱنقطعت، وإنما يريد أنها تثبت قبل الإخبار، ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ٱبن السَّرَّاج أنها إنما وُجِدت وقت الإخبار، فلا فرق حينئذٍ بين القولين.
انظر الأرتشاف/٢٣٤٧ – ٢٣٤٨، والأصول لأبن السَّرَّاج ١٣٣/١، والهمع ٣/٥.

(٢) انظر توضيح المقاصد ٤٦/٣، ومغني اللبيب ٣٩٩/٥، وشرح ٱبن عقيل ١٤٣/٣.

- **الخامس: أنَّ معمولها لا يكون أجنبياً، بل[1] سببيّاً[2]**، ونعني بالسَّببي واحداً من أمور ثلاثة:
- **الأول**: أن يكون مُتَّصلاً بضمير الموصوف، نحو: مررت برجل حسنٍ وَجْهُهُ.
- **الثاني**: أن يكون مُتَّصلاً بِما يقوم مقام ضميره، نحو: «مررت برجلٍ حَسَنِ الوجْهِ»؛ لأن «أل» قائمة مقام الضمير المضاف إليه.
- **الثالث**: أن يكون مقدَّراً معه ضمير الموصوف، كـ «مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهاً»، أي: وجهاً منه.

ولا يكون[3] أجنبياً، لا تقول: «**مررت برجلٍ حَسَنٍ عَمْراً**»، وهذا بخلاف ٱسم الفاعل؛ فإن معموله يكون سببيّاً، كـ «**مررت برجلٍ ضاربٍ أباه**»، ويكون أجنبيّاً، كـ «**مررت برجلٍ ضاربٍ عَمْراً**»[4].

---

(١) ومعمول ٱسم الفاعل يكن سببياً وأجنبيّاً، نحو: «**زيدٌ ضاربٌ غلامَه وعَمْراً**»، ولا يكون معمولها إلَّا سببيّاً. انظر مغني اللبيب ٥/٤٠٠.
ونص المصنِّف في أوضح المسالك ٢/٢٧٠.

(٢) المراد بالسببي المتلبِّس بضمير صاحب الصِّفة لفظاً أو معنى.
توضيح المقاصد ٣/٤٦. وفي أوضح المسالك ٢/٢٧٠: «أي منه، ومثله «أل» خَلَفٌ عن المضاف إليه».

(٣) أي: معمول الصِّفة المشبّهة.

(٤) انظر بقية الفروق بينهما في مغني اللبيب ٥/٤٠٠، وهي:
- **السادس**: ألَّا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه، فهي تنصب مع قصور فعلها، كقول: زيدٌ حسنٌ وجهَه.
- **السابع**: يجوز حذفه وبقاء معموله في ٱسم الفاعل، ويجوز **هذا ضاربُ زيدٍ** وعمراً، بإضمار فعل أو وصف منون، أمَّا: «**مررت برجل حسنِ الوجهِ والفعلَ**» **فلا يجوز**. =

- **ولمعمول الصِّفة المُشَبَّهة**[١] **ثلاثة أحوال**[٢]:

- **أحدها**: الرفع، نحو: «**مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ**»، وذلك على ضربين:

- **أحدهما**: الفاعليَّة[٣]. وهو مُتَّفَقٌ عليه، وحينئذٍ فالصِّفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان.

- **الثاني**: الإبدال[٤] من ضمير مستتر في الوصف، أجاز ذلك الفارسي، وخرَّج عليه قوله تعالى[٥]: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ

= - **الثامن**: لا يقبح حذفُ موصوف ٱسم الفاعل، وإضافته إلى ضميره: نحو مررت **بقاتلِ أبيه**، ويقبح: «**مررت بحسنِ وَجْهِه**».

- **التاسع**: **يُفْصَلُ** مرفوعه ومنصوبه: **زيد ضاربٌ في الدار أبوه عمراً**. ويمتنع عند الجمهور. **زيد حسنٌ في الحرب وجهُه**، رفعتَ أو نصبتَ.

- **العاشر**: يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة. قاله الزَّجَّاج...

- **الحادي عشر**: يجوز إتباع مجروره على المحل، ولا يجوز: **هو حسنُ الوجهِ والبدن خلافاً للفرَّاء**. وٱنظر الهمع ٥/٩٩.

(١) في (أ) و(ت): «ثلاث حالات».

(٢) انظر توضيح المقاصد ٣/٤٦، والٱرتشاف/٢٣٥٠ ذكر ٱثني عشر وجهاً، وشرح التسهيل ٣/٩٧، وشرح ٱبن عقيل ٣/١٤٢ - ١٤٤.

(٣) ذكر هذا الفارسي. كذا عند الأشموني ٢/٦.

(٤) شرح الأشموني ٢/٦، وشرح ٱبن عقيل ٣/١٤٥.

(٥) وفي مغني اللبيب ٥/٢ «جنات: بدل أو عطف بيان». والثاني: مَنَعَهُ البصريون، لأنه لا يجوز أن يقع عطف البيان في النكرات.

وفي ص/٦٢٢: «ومفتحةً حال من «جنات» لٱختصاصها بالإضافة أو صفة =

﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [سورة صَ ٣٨/٥٠]. فقدَّر في «مفتحةً» ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل، وقدَّر «الأبواب» مُبْدلةً من ذلك الضمير بدلَ بعضٍ من كل(١).

- **الوجه الثاني**: النَّصبُ؛ فلا يخلو إِمَّا أن يكون نكرةً، كقولك: «وجهاً»، أو معرفة، كقولك: «الوجهَ».

- فإن كان نكرةً فَنَصْبُه من وجهين:
  - أحدهما: النصب على التمييز، وهو الأَرْجَحُ.
  - والثاني: على التشبيه بالمفعول به.
- فإن كان معرفةً(٢) تعيَّن أن يكون منصوباً **على التشبيه بالمفعول به**؛ لأنَّ التمييز لا يكون معرفة خلافاً للكوفيين»(٣).

- **الوجه الثالث**: الجرُّ، وذلك بإضافة الصِّفة.

وعلى هذا الوجه ووجه النصب، ففي الصِّفة ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعليَّة.

= لها، لا صفة لـ «حَسَن»؛ لأنه مذكَّر [في الآية/٤٩]؛ ولأنَّ البدل لا يتقدَّم على النعت. والأبواب: مفعول ما لم يُسَمّ فاعلُه، أو بدلٌ من ضمير مستتر، والأول أَوْلى... وعليه فلا بُدَّ من تقدير أنَّ الأصل: «الأبواب منها»، أو أبوابها، ونابت «أل» عن الضمير، وهذا البدل بدل بعض، لا ٱشتمال خلافاً للزمخشري».
وٱنظر الكشاف ١٨/٣، والبحر ٤٠٥/٧، وٱنظر الدر المصون ٣٨٥/٩.

(١) كذا بدل بعض عند شيخ المصنِّف أبي حيان، ورَدَّ ما ذهب إليه الزمخشري؛ إذ ذهب إلى أنه بدل ٱشتمال.

(٢) وفي توضيح المقاصد ٤٨/٣: «وأجاز بعض البصريين كون المقرون بـ «أل» المضاف إلى المقرون بها تمييزاً، وهي نزعة كوفية».

(٣) سقط من (ب) و(ت): قوله: «خلافاً للكوفيين».

وأصلُ هذه الأوجُهِ الرَّفعُ[١]، وهو دونها في المعنى، ويتفرَّع[١] عنه النصبُ، ويتفرَّعُ عن النصبِ الخفضُ.

* * *

(١) قال السَّجاعي: «فإذا قلت: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه، فالرفع هو الأصلُ على الفاعليَّة، ثم تَحَوّلَ إلى النصب على التشبيه بالمفعول به، ثم إلى الجرِّ. تأمل! وإنما كان النصبُ فرعاً عن الرفع لأنه لا يصحُّ إضافة الوصف لمرفوعه؛ لأنه عينه في المعنى، فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يصحُّ حذفُه لعدم الٱستغناء عنه، فلم يبقَ طريقٌ إلى إضافته إلى مرفوعه إلَّا بالتحويل المذكور، ثم يُجَرُّ بالإضافة فراراً من إجراء وصف المتعدّي لواحد مُجرى المتعدي لٱثنين...». انظر الحاشية/١٠٢.

ص - وٱسم التفضيل، وهو الصِّفة الدالَّةُ على المشاركة والزِّيادة، كـ «أَكْرَم»، ويُستعمَلُ بـ «مِن»، ومُضافاً لنكرة، فيُفْرَدُ ويُذَكَّرُ، وبـ «أل» فيطابقُ، ومضافاً لمعرفة فوجهان.

ولا ينصب المفعولَ مطلقاً، ولا يرفعُ في الغالب ظاهراً إِلَّا في مسألة الكُحْل.

ش - **النوع السابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: ٱسم التفضيل**. وهو الصِّفة الدالَّة على المشاركة والزِّيادة، نحو: «أَفْضَل، وَأَعْلَم، وأَكْثَر».

وله ثلاث حالات:

- حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين:

إحداها: أن يكون بعده «مِن» جارّةً للمَفْضُول[1]، كقولك: «**زيدٌ**

---

(١) قالوا: أصله أن يكون موصولاً بـ «مِن»، ومِن فيه لٱبتداء الغاية، فإذا قلت: زيد أفضل من عمرٍو، فالمراد أنَّ فضله ٱبتدأ راقياً من فضل عمرٍو، وكلّ من كان مقدار فضله كفضل عمرٍو، فكأنك قلت: علا فَضْلُه على هذا المقدار، فَعَلِمَ المخاطبُ أنه علا على هذا الأبتداء، ولم يعلم مَوْضعَ الٱنتهاء.
انظر شرح المفصَّل ٦/١٣٤، وٱنظر صور ٱسم التفصيل في الأرتشاف/ ٢٣٢٠ - ٢٣٢٨، والمساعد٢/١٦٧، وشرح ٱبن النَّاظم/١٨٨.
وٱختلف معنى «مِن» المصاحبةِ لٱسم التفضيل، فذهب المبرِّد ومن وافقه إلى **أنها لٱبتداء الغاية**. وذهب سيبويه إلى أنها لٱبتداء الغاية أيضاً...، وذهب في شرح التسهيل إلى أنها لمعنى **المجاوزة**. توضيح المقاصد ٣/١١٥.
وعند ٱبن النَّاظم/١٨٧ «مِن» **لبيان الجنس** وليست لٱبتداء الغاية.
وذكر الأشموني ٢/٥٠ أنها عند سيبويه تفيد مع ٱبتداء الغاية **التبعيض**.

أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، والزيدان أَفْضَلُ من عَمْرٍو، والزيدون أَفْضَلُ من عمرٍو، وهند أَفْضَلُ من عَمْرٍو، والهندان أَفْضَلُ من عمرٍو، والهنداتُ أَفْضَلُ من عمرٍو».

ولا يجوز غيرُ ذلك، قال الله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [سورة يوسف ١٢/٨]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ﴾ [سورة التوبة ٩/٢٤]، فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة.

الثانية: أن يكون مضافاً إلى نكرة[1]، فتقول: زيدٌ أَفْضَلُ رجلٍ، والزيدان أَفْضَلُ رجلين، والزيدون أَفْضَلُ رجالٍ، وهندُ أفضلُ ٱمْرأة، والهندات أفضلُ ٱمرأتين، والهندات أفضلُ نِسْوَة.

- **وحالة يكون فيها مطابقاً لموصوفه، وذلك إذا كان بـ «أل»[2]، نحو:**

---

(١) المضاف إلى نكرة كالمجرد يلزم الإفراد والتذكير. توضيح المقاصد ٣/١٢٥.

(٢) والمعرَّف بـ «أل» يلزم فيه المطابقة. توضيح المقاصد ٣/١٢٠.

والمطابقة تكون في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع: هو الأَفْضَلُ، وهي الفُضْلى... انظر شرح ٱبن النَّاظم/١١٨٨.

وقالوا يُستغنى في هذه الحالة عن «مِن»، نحو: زيد الأفضل؛ لأنه خرج عن أن يكون بمعنى الفعل، وصار بمعنى الفاعل، وٱستغنى عن معنى «مِن» والإضافة، فنؤنِّث إذا أُريد المؤنَّث وتُثَنَّى وتُجْمَعُ... كما تفعل في الفاعل؛ لأنه في معناه. انظر شرح المفصَّل ٦/١٣٦.

زيدٌ الأفضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفُضْلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفُضْل.

- **وحالة يكون فيها جائزَ**(١) الوجهين: المطابقةُ وعدمُها، وذلك إذا كان **مضافاً لمعرفة**(٢)، تقول: الزيدانِ أفضلُ القومِ، وإن شئت قلتَ: أفضلا القومِ، وكذلك في الباقي، وعدم المطابقة أَفْصَح، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾ [سورة البقرة ٢/٩٦]، ولم يقل: «أَحْرَصي»(٣) بالياء. وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [سورة الأنعام ٦/١٢٣]، فطابق(٤)، ولم يَقُل: أكبر مجرميها.

---

(١) في (ب): «جائزاً الوجهان».

(٢) وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «**ألَا أُخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة؟ أحاسِنكم أخلاقاً**».

فقد جاء «أحبكم»: مفرداً، ومثله: أقربكم، وكلاهما أُضيف إلى معرفة، وجاء **أحاسِنكم** جمعاً مع أنه أُضيف إلى المعرفة أيضاً.

انظر توضيح المقاصد ٣/١٢١، قال: «يجوز فيه الأمران المطابقة لشبهه بالمعرف بـ «أل»، وعَدَم المطابقة لشبهه بالمجرَّد لنية معنى «**مِن**»...».

وانظر شرح ابن النَّاظم/١١٨.

(٣) الناس على إرادة الجمع. و«أحرص» مفرد.

(٤) طابق بالجمع بين أكابر جمع أكبر، ومجرميها: جمع مجرم.

وانظر شرح ابن عقيل ٣/١٨١.

وعن ٱبن السَّرَّاج[١] أنه أَوْجَبَ عدم المطابقة[٢]، ورُدَّ عليه بهذه الآية.

- **وَأَجْمَعُوا على أنه لَا يَنصِبُ المفعولَ به مُطْلقاً**[٣]، ولهذا قالوا في قوله تعالى[٤]: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾: إنَّ «مَن» ليست مفعولاً بـ «أَعْلَم»؛ لأنه لا ينصب المفعول، ولا مضافاً إليه؛ لأنَّ «أفعل» بعض ما يُضاف إليه، فيكون التقدير: أَعْلَم المُضِلِّين، بل هو منصوب بفعل مَحْذُوف يدلُّ عليه «أعلم»، أي: يَعْلَمُ مَنْ يَضِلّ.

- وٱسم التفضيل يرفع الضمير المستتر بٱتِّفاق تقول: «زيد أَفْضَلُ من عمرٍو»، فيكون في «أفضل» ضميرٌ مستترٌ عائد على «زيد».

---

(١) انظر مذهب ٱبن السَّرَّاج في توضيح المقاصد ٣/١٢١.

وفي شرح الأشموني ٢/٥٤ قال: ومنه ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ وهذا هو الغالب، وٱبن السَّرَّاج يوجبه، فإن قدر «أكابر» مفعولاً ثانياً ومجرميها مفعولاً أول لزمه المطابقة في المجرَّد».

وفي الأرتشاف/٢٢٢٥: «وفي ثبوت الإفراد والمطابقة في لسان العرب ردّ على ٱبن السَّرَّاج؛ إذ زعم أنه يتعيَّن الإفراد».

(٢) والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة. شرح ٱبن عقيل ٣/١٨١.

(٣) قال المصنِّف في شرح شذور الذهب/٤١٤: «يعمل في تمييز، وظرف، وحال، وفاعل مستتر مطلقاً، ولا يعمل في مصدر، ومفعول به، أو لَهُ، أو معه...».

(٤) سورة الأنعام ٦/١١٧.

انظر الدر المصون ٥/١٢٦ - ١٢٧، قالوا: إنها ليست للتفضيل، بل بمعنى ٱسم الفاعل في قوته، كأنه قيل: إن ربك هو يعلم.

والوجه الرابع عنده: أنها منصوبة [أي: مَن] بفعل مقدَّر يدل عليه «أفعل». قاله الفارسي. وٱنظر البحر ٤/٢١٠، وشرح التسهيل ٣/٥٩.

وهل يرفعُ الظاهرَ مُطْلقاً، أو في بعض المواضع؟ فيه خلاف بين العرب[١].

- فبعضُهم يرفعه به مطلقاً، فتقول[١]: **مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه**، فتخفض «أفضلَ» بالفتحة على أنه صفة لـ «رجل»، وترفع الأب على الفاعلية، وهي لغة قليلة.
- وأكثرهم يُوجبُ رفعَ «أفضل» في ذلك على أنه خبر مقدَّم، و«أبوه» مبتدأ مؤخَّر وفاعل «أفضلَ» ضمير مستتر عائد عليه.
- ولا يرفع أكثرهم بـ «أفعلَ» الأسمَ الظّاهرَ إلَّا في مسألة الكُحْل[٢].

---

(١) لا يرفع ٱسم التفضيل فاعلاً ظاهراً إلَّا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه، فقال على تلك اللغة: **مررت برجلٍ أكرمَ منه أبوه**؛ لأنه، بمعنى مررت برجلٍ فائق في الكرم أبوه، ومن هذه اللغة ٱحترزتُ بقولي: «**لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهراً**».
انظر شرح التسهيل لٱبن مالك ٣/٦٥، وشرح المُفَصَّل ٦/١٤٩.

(٢) انظر مسألة الكحل في شرح التسهيل ٣/٦٥، وشرح المفصَّل ٦/١٤٩، والكتاب ١/٢٣٢، وشرح ٱبن النَّاظم/١٨٩، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٧ – ١٢٨. قال: «**ففي هذه الصُّورة ونحوها يرفع الظاهر عند جميع العرب**».
وعلَّة ذلك أنَّ أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه، وفي هذا المثال ونحوه يصحُّ أن يقع موقعه فعل بمعناه، فتقول: «**ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ الكحلُ في عينه كَحُسْنِهِ في عينِ زيد**».
وٱنظر الأرتشاف/٢٢٣٥ – ٢٢٣٦.
قال سيبويه في الكتاب ١/٢٣٢: «**وأنت في قولك: أَحْسَنُ في عينه الكحلُ منه في عينه**، لا تريد أن تفضل الكحل على الأسم الذي في «مِن» ولا تزعمُ أنه قد نقص عن أن يكون مثله، ولكنك زعمتَ أن للكحل ههنا عملاً وهيئة ليست في غيره من المواضع، فكأنك قلت: ما رأيتُ رجلاً عاملاً في عينه الكحلُ، كعمله في عين زيد».

وضابطُها: أن يكون في الكلام نفيٌ بعده ٱسم جنس موصوف بٱسم التفضيل بعده ٱسم مفضَّل على نفسه بٱعتبارين، مثال ذلك قولهم[١]:

«ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ».

وقول الشاعر[٢]:

ما رأيتُ ٱمرأً أَحَبَّ إليه الْـ بَذْلُ منه إليكَ يـٱبنَ سنانِ

- وكذلك لو كان مكان النفي **ٱستفهام**[٣]، كقولك: «**هل رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد؟**» **أو نهي**، نحو: «**لا يكن أحدٌ أحبَّ إليه الخير منه إليك**».

* * *

(١) المراجع السابقة نفسها.

(٢) قائله غير معروف. وفيه رواية: «**ما علمت ٱمرأً**». كذا في الأرتشاف وغيره.
والشاهد فيه هو أنَّ الٱسم «أحبّ» وهو ٱسم تفضيل، قد رفع الٱسم الظاهر، وهو البذل، كما كان ذلك في مسألة الكحل المتقدِّمة.
انظر شذور الذهب/٤١٦، وهمع الهوامع ٥/١٠٧، والأرتشاف/٢٣٣٦، وشرح التسهيل لٱبن مالك ٣/٦٥، وشرح التصريح ١/٢٦٩، والمقاصد الشافية ٤/٥٩٧ – ٥٩٨، وشرح التسهيل لناظر الجيش/٢٦٩٣ «**ما علمت**».

(٣) قال أبو حيان في الأرتشاف/٢٣٣٧ : «قال ٱبن مالك: ولم يرد هذا الكلام المتضمن ٱرتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلَّا بعد نفي، ولا بأس بٱستعماله بعد نهي، أو ٱستفهام فيه معنى النفي، كقولك: «**لا يكن غيرُك أحبَّ إليه الخير منه إليك. وهل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمن لا يمنُّ**». انتهى.
وٱنظر شرح التسهيل لٱبن مالك ٣/٦٨، والمساعد ٢/١٨٥ – ١٨٦.

ص - بابُ التوابع: يتبع ما قبله في إعرابه خمسةٌ:

ش - التوابع عبارةٌ عن الكلمات التي لا يَمَسُّها الإعرابُ إلَّا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسةٌ:

النعتُ، والتأكيدُ، وعطفُ البيان، وعطفُ النَّسق، والبدلُ، وعدَّها الزَّجَّاجي وغيرُه أربعة، وأدرجوا عطفَ البيان وعطفَ النسقِ تحت قولهم: «العطف».

ص - النعتُ، وهو التابعُ، المشتقُّ، أو المؤوَّل به، المباينُ للفظِ متبوعِهِ.

ش - التابعُ[1]: جِنْسٌ يشمل[2] التوابع الخمسة[3]، و«المشتق أو

---

(١) انظر شرح المفصَّل ٣/١١٣، والأرتشاف/١٩٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨٦، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/٤٣٥، والهمع ٥/١٩٧، وشرح الرضي على الكافية ١/٢٩٩.

(٢) في (ب): «جميع التوابع».

(٣) النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النَّسَق، والبدل.

قال أبو حيان: «باب التابع: هو محصور بالعدِّ، فلا يحتاج إلى رَسْم، ولا حَدّ، وهو النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق». الأرتشاف/١٩٠٧.

وفي التسهيل قدَّم التوكيد على النعت فَعَدُّها: توكيد، أو نعت، وعطف بيان، أو عطف نسق، أو بدل. انظر شرح التسهيل ٣/٢٨٦.

وذكر الأشموني في شرحه ٢/٦ «وكذا فعل ابن السَّرَّاج وأبو علي والزمخشري، وهو حسن؛ لأن التوكيد بمعنى الأول، والنعت على خلاف معناه؛ لأنه يتضمَّن حقيقة الأول، وحالاً من أحواله، والتوكيد يتضمَّن حقيقة الأول فقط. =

المؤوَّل به» مخرجٌ لبقيَّة التوابع[(١)]؛ فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤوَّلة به، أَلَا ترى أنك تقول في التوكيد: «جاء القوم أجمعون»، و«جاء زيدٌ زيدٌ».

وفي البيان، والبدل: «جاء زيد أبو عبد الله»، وفي عطف النسق «جاء زيد وعمرو»، فتجدها توابع جامدة، وكذلك سائر أمثلتها.

ولم يبقَ إلَّا التوكيد اللَّفظي، فإنه قد يجيء مشتقاً كقولك: «جاء زيد الفاضلُ الفاضلُ»، الأول نعْت والثاني توكيد لفظي؛ فلهذا أخرجتُه بقولي: «**المباين للفظ متبوعه**».

فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غيرَ نعْت مثال ذلك في البيان، والبدل، قولك: «**قال أبو بكر الصِّدِّيقُ**»، و«**قال عمرُ الفاروقُ**»، وفي عطف النَّسق، «**رأيت كاتباً ورجلاً**».

قلتُ: الصِّدِّيق والفاروق وإن كانا مشتقين إلَّا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضي الله عنهما، لاحِقَيْن بباب الأعلام، كزيد وعمرو.

و«شاعراً»[(٢)] في المثال المذكور نعت حُذِفَ منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف.

وكذلك «كاتباً»[(٣)] ليس مفعولاً في الحقيقة، وإنما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيت رجلاً كاتباً، ورجلاً شاعراً.

= وقدَّم في الكافية النعت كما هنا، وكذا فعل أبو الفتح بن جني والزَّجَّاجي والجزولي نظراً لما سبق...». وذكر الترتيب وتعليله ابن يعش في شرح المفصَّل ٣/١١٤.

(١) أي عطف البيان، والبدل، والتوكيد.

(٢) في (ب) و(أ): «وشاعرٌ».

(٣) في (أ): «كاتب».

ص - وفائدته: تخصيصٌ، أو توضيحٌ، أو مَدْحٌ، أو ذَمٌّ، أو تَرَحُّمٌ، أو توكيد.

ش - فائدة النَّعت[(١)] [(٢)] إما **تخصيصُ** نكرةٍ، كقولك: «مررت برجلٍ كاتبٍ»، أو **توضيح** معرفةٍ كقولك: «مررت بزيد الخياط»، أو **مدح** نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[(٣)]، أو **ذمّ**، نحو[(٤)]: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» أو **ترحُّم** نحو: «اللَّهُمَّ ٱرحَمْ عبدك المسكينَ».

- أو **توكيد** نحو قوله تعالى[(٥)]: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾، و[(٦)]: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[(٧)].

---

(١) ويسمى الصِّفة، فالصفة والنعت واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أن النَّعت يكون بالحلية، نحو: طويل وقصير، والصِّفة تكون بالأفعال، نحو ضارب وخارج. كذا في شرح المفصَّل ٣/١٣١.

(٢) ذكر المصنِّف هنا سبع فوائد، وذكر ٱبن يعيش: تخصيص النكرة، وإزالة الأشتراك العارض في معرفة، وللثناء، والتعظيم، والذمِّ، والتحقير، والتأكيد. وعند الأشموني: التوضيح، والتخصيص، والتعميم، والمدح، والذم، والترحم، والتوكيد، والإبهام، والتفصيل ٢/٦٣.

(٣) ونحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة الفاتحة ١/٢.

(٤) ونحو: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [سورة النساء ٤/٧٥].

(٥) سورة البقرة ٢/١٩٦، ومثله قوله: **أمس الدابر المنقضي أمده لا يعود.**

(٦) سورة الحاقة ٦٩/١٤.

نفخة مصدر مَرّة يدلّ على الواحد، ومع ذلك أُكِّد بالوصف «واحدة».

(٧) والإبهام نحو: تصدقتُ بصدقة كثيرةٍ أو قليلةٍ نافعٍ ثوابُها، أو شائعٍ ٱحتسابُها. والتفصيل: نحو: مررت برجلين: عربي وعجمي كريمٍ أبواهما لئيمٍ أحدهما. زيادة من شرح الأشموني ٢/٦٣.

ص - ويتبع مَنْعُوتَهُ في واحدٍ من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير، ثم إن رفع ضميراً مستتراً تبع في واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد وفرعَيْه، وإلَّا فهو كالفعل، والأحسنُ: «جاءني رجل قُعُودٌ غلمانُه»، ثم «قاعد»، ثم «قاعدون».

ش - اعلم أن للأسم[1] **بحسب الإعراب** ثلاثةَ أحوال: رفعٌ، ونصبٌ، وجَرٌّ.

وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال: إفراد وتثنية، وجمع، **وبحسب التذكير والتأنيث حالتان، وبحسب التنكير والتعريف حالتان**، فهذه عشرة أحوال للأسم.

ولا يكون الأسم عليها كلها في وقت واحد[2]؛ لما في بعضها من التضادّ، ألا ترى أنه لا يكون الأسم مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا معرفاً منكراً، ولا مفرداً مثنى مجموعاً، ولا مذكراً مؤَنَّثاً.

- وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعةُ أمور[3]، وهي من كل قسم واحدٌ، تقول: «جاءني زيد»، فيكون منه: الإفراد، والتذكير، والرفع.

---

(١) أي: الأسم المنعوت.

(٢) انظر شذور الذهب/٤٣٣.

(٣) في شذور الذهب/٤٣٣: «وقد لهج المعربون بأن النَّعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة». والتحقيق أن الأمر على النِّصف في العددين، وأنه إنما يتبع في اثنين من خمسة، وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر، واحد من التعريف والتنكير، فلا تنعت نكرة بمعرفة، ولا العكس...».

- فإن جئت مكانه برجل: ففيه التنكير بدل التعريف، وبقيةُ الأوجه.
- فإن جئت مكانه بـ «الزيدان»، أو بـ «الرجال» ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقيةُ الأوجه.
- فإن جئت مكانه بـ «هند» ففيه التأنيث بدل التذكير، وبقيةُ الأوجه.
- فإن قلت: «رأيتُ زيداً»، أو «مررتُ بزيدٍ» ففيه النصب، أو الجر، بدل الرفع وبقيةُ الأوجه.

ووقع في عبارة[1] [بعض] المُعْرِبين أنَّ النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة. ويَعْنُون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي عليها. وليس كذلك، وإنما حكمه أن يتبعه في ٱثنين من خمسةٍ دائماً، وهما: واحد من أوجُهِ الإعرابِ، وواحد من التعريف والتنكير. ولا يجوز في شيء من النُّعوت أن يخالفَ منعوتَه في الإعراب، ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير[2].

---

(١) زيادة أثبتها الشيخ محمد، ومعه الحق في ذلك؛ فالمسألة خارجة عن الإجماع وبدونها يوهم بذلك.

(٢) ما ذكر من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور.
- وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خُصِّصت بالمعرفة...
- وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة.
- وأجازه ٱبن الطراوة بشرط كون الوصف خاصّاً بذلك الموصوف، كقول النابغة الذبياني:

أبيتُ كأني ساورَتْني ضئيلةٌ   من الرّقش في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

فناقع صفةٌ للسُّمِّ، حيث جاءت النكرة صفة للمعرفة. وناقع: بالغ طريّ.
قالوا: والصحيح مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك مُؤَوَّل. =

فإن قلت: هذا مُنْتَقِضٌ بقولهم[(١)]: «هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ» فوصفوا المرفوع، وهو الجحر، بالمخفوض وهو «خَرِب»، بقوله تعالى[(٢)]: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾، فَوصف النكرة، وهي: «كل همزة لمزة» بالمعرفة وهو «الذي»، وبقوله تعالى[(٣)]: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ

= انظر شرح الأشموني ٢/٦٣ - ٦٤، وأنظر شرح التسهيل ٣/٢٩٦ توكيد النكرة، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً،... والأرتشاف/١٩٠٨ وذهب بعض الكوفيين إلى جواز التخالف. وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة قبل بالوصف. وأنظر توضيح المقاصد للمرادي ٣/١٣٥.

(١) قال سيبويه: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب، وأفصحهم وهو القياس؛ لأن الخرِب نعت الجحر، والجحرُ رفع...». الكتاب ١/٢١٧.
وأنظر الأرتشاف/١٩١٢، وشر التسهيل لأبن مالك ٣/٣٠٨، ومغني اللبيب ٦/٦٦٠، والخصائص ٣/٢٢٠، وشرح الكافية الشافية/١١٦٧، وقال في المغني: «القاعدة الثانية أن الشيء يُعْطَى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ» بالجر، والأكثر الرفع».

(٢) سورة الهمزة ١٠٤/١، ٢.
قال السمين: «قوله: «الذي جمع» يجوز جَرُّه بدلاً، ونَصْبُه وَرَفْعُه على القطع، ولا يجوز جره نعتاً ولا بياناً، لتغايرهما تعريفاً وتنكيراً». الدر المصون ١١/١٠٦. وبهذا يُرَدُّ ما ذهب إليه المصنف، حيث ذكر أنه وصف النكرة: «كل همزة لمزة» بالمعرفة وهي «الذي». وفي البحر ٨/٥١٠. «الذي بدل أو نصب على الذمّ». وأنظر كتابنا «التفصيل» وقد ذكرنا فيه ستة أوجه ١٥/٤٤٨.

(٣) سورة غافر ٤٠/١-٣، وأنظر الدر المصون ٩/٤٥٣: في هذه الأوصاف. غافر الذنب، وقابل التوب، شديد العقاب، ثلاثة أوجه: أنها كلها صفات =

ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾، فوصف المعرفة وهو - ٱسم الله تعالى - بالنكرة وهي ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾، وإنما قلنا: إنه نكرة لأنه من باب الصِّفة المُشَبَّهة، ولا تكون إضافتها إلَّا في تقدير الأنفصال، ألا ترى أنَ المعنى: شديدٌ عقابُه، ولا ينفكُّ في المعنى عن ذلك؟.

قلتُ: أمَّا قولهم[١]: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، فأكثر[٢] العرب ترفع خَرِباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض، كما قال الشاعر[٣]:

قد يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الجارِ

ومرادهم بذلك أن يناسِبُوا بين المُتَجَاوِرَيْن في اللفظ، وإن كان

= للجلالة كالعزيز العليم، والثاني: أن يكون الكل أبدالاً؛ لأن إضافتها غير محضة، الثالث: أن يكون غافر وقابل صفتين وشديد: بدلاً، لما تقدَّم من أن الصِّفة المشبهة لا تتعرف بالإضافة. قاله الزَّجَّاج.

(١) تقدَّم الحديث عنه في هذا الباب في الصفحة السابقة.

(٢) هذا كلام غير صحيح، ولكنه تبع كلام سيبويه فيما نقلتُه في الفقرة السابقة، غير أنه ذكر أنه القياس، وأنه كلام أفصحهم. والمثبت أن أكثر العرب ينطقه بالجرِّ.

(٣) في مجمع الأمثال ٢/١٠٩ «بذنب الجار»، ثم قال: مثل إسلامي، وهو في شعر الحكمي». أي: في شعر أبي نواس. وفرج المرأة الجار، ودُبُر المرأة الجارة. وٱنظر الخصائص ٢/١٧١، ومقامات الحريري/٣٤٦ المقامة/٤٠ «فقالت: إنه ممن يدور خلف الدار، ويأخذ الجارَ بالجارِ». المقامة التبريزية، ومغني اللبيب ٦/٦٧١، وشرح الشواهد للبغدادي ٨/٨٠، والأشباه والنظائر ١/٣٢٥.

المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوَجْه ففي «خَرِب» ضمةٌ مقدَّرةٌ منع من ظهورها ٱشتغالُ الآخر بحركة المُجَاوَرَة، وليس ذلك بمُخْرِج له عما ذكرناه أنه تابع لمنعوته في الإعراب.

كما أنا نقول: إنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري «**الحمدِ لِله**»[١] بكسر الدَّال إتباعاً لكسرة اللَّام، ولا يمنع من ذلك أيضاً قولهم في الحكاية: «**مَن زيداً**» بالنصب، أو «**مَن زيدٍ**» بالخفض إذا سألتَ من قال: رأيتُ زيداً، أو مررتُ بزيدٍ، أردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب.

وقد تبيَّن بهذا صِحَّةُ قولنا: **إنَّ النعت لا بُدَّ أن يتبع منعوته في إعرابِهِ وتعريفه وتنكيره.**

وأمَّا حُكْمه بالنظر إلى الخمسة الباقية – وهي الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث – فإنه يُعطى ما يُعطاه[٢] الفعل الذي يحلُّ

---

(١) سورة الفاتحة ١/٢.

وهذه قراءة الحسن وزيد بن علي ورؤبة وأبو نَهيك. بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللَّام بعدها...، فيها إتباع حركة معرب، وهو الدال لحركة غير إعراب، وهي حركة اللَّام، ومثل هذا عند ٱبن جنِّي **لُغيَّة ضعيفة**؛ لأن حركة الإعراب لا تُستهلَكُ لحركة الإتباع إلَّا على مثل هذه اللُّغيَّة، وهي عنده شاذّة في القياس والٱستعمال.

انظر معجم القراءات ١/٤، والمحتسب ١/٣٧ وص ٧١.

وفي التبيان ١/٣٠ «كسر الدال لغة في **تميم وغطفان**، ولم يقرأ به إلَّا أهل البوادي».

(٢) كذا في (ب) و(ت)، وفي (أ): «ما يُعْطَى».

محلَّه في ذلك الكلام، فإن كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقه في ٱثنين منها، وكملت له حينئذٍ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعربون.

- تقول:
مررتُ [برجل قائم][(١)]، و«برجلَيْن قائمَيْن»، و«برجال قائمِيْن»، و«بٱمرأة قائمة»، و«بٱمرأتين قائِمَتَيْن»، و«بنساء قائمات».

- كما تقول في الفعل:
مررتُ [برجل قام][(١)]، و«برجلَيْن قاما»، و«برجال قاموا»، و«بٱمرأة قامت»، و«بٱمرأتين قامتا، و«بنساء قُمْنَ».

وإن كان **الوصف رافعاً لٱسم ظاهر** فإنَّ تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الٱسم الظاهر[(٢)]، لا على حسب المنعوت، كما أنَّ الفعل الذي يحلّ محلَّه يكون كذلك، تقل: «**مررت برجلٍ قائمةٍ أُمُّهُ**»، فتؤَنَّث الصِّفة لتأنيث الأُم، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكَّراً؛ لأنك تقول في الفعل: قامت أُمُّه، وتقول في عكسه: **مررتُ بٱمرأةٍ قائم أبوها**. فتذكِّر الصِّفة لتذكير الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنَّثاً؛ لأنك تقول في الفعل: قام أبوها. قال تعالى[(٣)]: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾.

---

(١) هذه الزيادة أثبتها الشيخ محمد زيادة منه ليكتمل بها العدد، وليست في المخطوطات الثلاث في الموضعين، وهي زيادة لا بُدَّ منها ليتضح المراد.

(٢) انظر شرح الأشموني ٢/٦٥، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٧، وشرح شذور الذهب/٤٣٣ «... فإن النعت يُعطَى من ذلك حكم الفعل الذي يحلُّ محلَّه من ذلك الكلام، فتقول: «**مررت بٱمرأة حسنٍ أبوها**»، كما تقول: حَسُنَ أبوها»...». وٱنظر شرح ٱبن عقيل ٣/١٩٣.

(٣) سورة النساء ٤/٧٥. قوله: «**الظالم أهلها**» الظالم: صفة للقرية، وأهلها مرفوع به على الفاعليَّة، و«أل» في «الظالم» بمعنى «التي»، أي: التي ظلم =

ويجب[١] إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً، كما يجب ذلك في الفعل، فتقول: «مررت برجلينٍ قائمٍ أبواهما»، و«مررت برجالٍ قائمٍ آباؤهم»، كما تقول: قام أبواهما، وقام آباؤهم.

ومن قال «قاما أبواهما»، و[٢] «**أكلوني البراغيث**» ثَنَّى[٣]

= أهلها. فالظلم جارٍ على القرية لفظاً، وهو لما بعدها معنى. ومثله مررت برجلٍ حَسَنٍ غلامُه،...».

انظر الدر المصون ٤/٣٨ – ٣٩، والكشاف ١/٤٠٩.

وقال أبو حيان: «وتكلَّموا في جريان الظالم وهو مذكَّر على القربة وهو مُؤَنَّث، وهذا من واضح النحو...». انظر البحر ٣/٢٩٦.

(١) في (أ) سقطت هذه الجملة من هنا إلى قوله: «كما يحب»، وثبتت في (ب: و(ت) ومتن السجاعي. انظر ص/١٠٥.

(٢) هذه لغة لطيئ وأَزْد شَنُوءة. انظر الهمع ٢/٢٧٧، وشرح الكافية الشافية/٥٨١، والجنى الداني/١٧٠ «**وهي لغة ثابتة خلافاً لمن أنكرها**»، وشرح المفصَّل ٣/٢١٠، وفي البحر المحيط ٣/٤٣: «**وهي لغة رديئة**، والعرب على خلافها، ونازع السُّهَيْلي في ذلك، فكثيراً ما جاءت في الحديث». وٱنظر أمالي ٱبن الشجري ١/٢٠٢. وفي مغني اللبيب ٤/٢٨٥، ٤٠٣ «**وهي لغة طيئ وأَزْد شنوءة أو بَلْحارث**».

(٣) قال المرادي: «يجوز تثنية الوصف الرافع السَّببي، وجمعه جمع المذكر السَّالم على لغة طيئ فتقول: مررت برجلين حَسَنَيْن غلاماهما، وبرجالٍ حَسَنِينَ غلمانُهم». انظر توضيح المقاصد ٣/١٣٨، وشرح الأشموني ٢/٦٦.

وفي أوضح المسالك ٣/٥ – ٦ «وإن رفع الظاهِرَ أو الضميرَ البارز أُعطي حكم الفعل، ولم يُعتبر الموصوف، تقول: **مررت برجل قائمةٍ أُمُّه، وبٱمرأة قائمٍ أبوها**، كما تقول: قامت أُمُّه، وقام أبوها. ومررت برجلين قائم أبواهما، كما تقول: قام أبواهما...، وتقول: مررت برجال قائم آباؤهم، =

الوصـف وجمعـه جمـعَ الـسَّلامة، فقـال: «قـائمَيْن أبواهمـا» و«قـائِمِين آباؤهم».

وأجاز الجميعُ أن تجمع الصِّفة جمع التكسير إذا كان الاْسمُ المرفـوعُ جمعاً، فتقـول: **«مـررت برجـال قيـامٍ آبـاؤُهم»**، و**«برجـلٍ قُعُـودٍ غِلمانُـه»**، ورأوا ذلك أَحْسَنَ من الإفراد الذي هو أَحْسَنُ من جمع التصحيح.

ص - ويجوز قطع الصِّفة المعلومِ موصـوفُها حقيقـةً أو ٱدّعـاءً، رفعـاً بتقدير «هو»، ونـصباً بتقـدير «أعنـي» أو «أمـدحُ» أو «أذُمُّ» أو «أَرْحَمُ».

ش - إذا كان الموصـوفُ معلومـاً بـدون الـصِّفة جـاز لـك فـي الـصِّفة الإتباعُ والقطعُ.

- **مثـال ذلـك فـي صـفة المـدح**[1]: **«الحمـدُ للهِ الحميـدُ»**، أجـاز فيـه سـيبويه الجـرَّ علـى الإتبـاع، والنـصبَ بتقـدير «أمـدحُ»، والرفـعَ بتقـدير «هو»، وقال[2]: «سمعنا بعض العرب يقول[3]: **«الحمـدُ للهِ ربَّ العـالمين»** بالنصب. فسألتُ عنها يونس، فزعم أنها عربيَّة»[3] اهـ.

= كما تقول: قام آباؤهم، ومن قـال: قـاموا آبـاؤهم قـال: قـائمين آبـاؤهم، وجمـع التكسير أفصح في الإفراد، كـ «قيامٍ آباؤهم».

(١) الجرُّ على الإتباع: الحمـدُ لِلهِ الحميـدِ، والنَّـصبُ بـ «أمـدح»، علـى المفعوليَّـة، والرفع على الخبريَّة، أي: هو الحميد، وهو رفع على القطع.
انظر شرح التسهيل لٱبن مالك ٣/٣١٨، والٱرتشاف/١٩٢٧.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٤٨.

(٣) سـورة الفاتحـة ١/٢. ومـا سـمعه سـيبويه هـو قـراءة مَرْوِيَّـة، وقـد قرأهـا =

- **ومثاله في صفة الذَّمِّ:** ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [سورة المسد ١١١/٤].

- قرأ الجمهور(١) بالرفع على **الإتباع**، وقرأ عاصم بالنصب على **الذَّمِّ**.

- **ومثاله في صفة التَّرحُّم:** «مررتُ بزيدٍ المسكينُ» يجوز فيه الخفضُ على الإتباع، والرفعُ بتقدير «هو»، والنصبُ بتقدير: أرحمُ.

- **ومثاله في صفة الإيضاح:** «مررتُ بزيدٍ التاجرُ» يجوز فيه الخفضُ على الإتباع، والرفعُ بتقدير «هو»، والنصبُ بتقدير «أعني».

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الوصفُ معلوماً حقيقة أو ٱدّعاءً، فالأول مشهور، وقد ذكرنا أمثلته، والثاني: نصَّ عليه سيبويه في

= كذلك بنصب «رَبَّ» زيد بن عليّ وأبو زيد والكسائي وأبو العالية وعيسى بن عمر وٱبن السميفع بالنصب على المدح، قالوا: وهي فصيحة لولا خفضُ الصِّفات بعدها «الرحمنِ الرحيمِ مالكِ...». وقال ٱبن عطية: «وقال بعضهم هو على النداء»، يا ربَّ العالمين. انظر معجم القراءات ١/٦.

(١) قرأ الحسن وزيد بن علي والأعرج وأبو حَيْوَة وٱبن أبي عبلة وٱبن محيصن وعيسى بن عمر وعاصم بخلاف عنه وٱبن أبي إسحاق «حمالةَ» بالنَّصب على الذَّمِّ والشَّتم. وقيل: بالنصب على الحال.
وقرأ باقي السبعة وعاصم في رواية وأبو جعفر ويعقوب وخلف «حمّالةُ» بالرَّفع على تقدير: هي حمالة، أو ٱمرأته: مبتدأ، وحمّالة خبر، وأجازوا أن يكون عطفَ بيان أو بدلاً، أو نعتاً.
انظر معجم القراءات ١٠/٦٢١ قال الطبري: «والصَّواب من القراءة في ذلك عندنا الرفع؛ لأنه أفصح الكلامين فيه، ولإجماع الحجة من القُرّاء عليه».

كتابه، فقال(١): وقد يجوز أَن تقول: مررتُ بقومِك الكرامُ» يعني بالنصب أو الرفع «إذا جعلت المخاطَبَ كأنه قد عرفهم»، ثم قال: «**نَزَّلْتهم هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم**». اهـ.

* * *

(١) انظر الكتاب ١/٢٥٣. قال: «وقد يجوز مررت بقومِك الكرامَ، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، ثم قال: مررت برجلٍ زيدٌ، فتنزله منزلة من قال لك: من هو، وإن لم يَتكلَّم به، فكذلك هذا تُنْزِلُه هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم». وٱنظر الأرتشاف/١٩٢٧، قال: «وإن كان النَّعت واحداً والمنعوت مجهول عند المخاطب فالإتباع نحو: مررت برجلٍ كريمٍ وبزيدٍ العاقل، إذا لم يكن زيدٌ معلوماً عند المخاطب، إلَّا أن يُنَزَّل المجهولُ منزلة المعلوم فيجوز الإتباع والقطع». وٱنظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/١٩٥.

ص – والتوكيد، وهو إما لفظي نحو:

– أخاكَ أخاكَ إن من لا أخا له.

ونحو: * أتاكِ لا أتاكِ اللاحقون ٱحبِسِ ٱحبِسِ

وليس منه: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ و﴿صَفًّا صَفًّا﴾.

ش – الثاني من التوابع: التوكيد، ويُقال فيه أيضاً التأكيد[1] بالهمزة، وبإبدالها ألفاً على القياس في نحو[1]: فاس وراس، وهو ضربان: **لفظيّ ومعنويّ**.

والكلام **الآن في اللَّفظي**، وهو «**إعادة اللفظ الأول بعينه**»، سواء كان ٱسماً كقوله[2]:

أخاكَ أخاكَ، إنَّ مَنْ لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ

وانتصاب «أخاك» الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوهما، والثاني تأكيد له.

---

(١) عند الشيخ محمد «التوكيد» كذا بالواو وبعده «بالهمزة»، وبإبدالها ألفاً على القياس. قلتُ: آخر النص ينقض هذه الصورة التي ذكرها الشيخ. ثم قال على القياس في فأس ورأس. وفي (ب) و(ت) مما عندي: فاس وراس، وهو الصواب على التسهيل.

(٢) نسبه الأعلم لإبراهيم بن هَرْمة انظر الكتاب ١/١٢٩، والأرتشاف/١٩٥٧، ونسبه غير الأعلم لمسكين الدارمي، وهو كذلك في الخزانة ١/٤٦٥ – ٤٦٦، والخصائص ٢/٤٨٠، وهو عند العيني ٤/٣٠٥ المسكين أيضاً، والهمع ٣/٦٥٢، و٥/٢٠٧، وأوضح المسالك ٣/١١٥، وشرح الأشموني ٢/١٩٥، وشذور الذهب/٢٢٢.
والشاهد فيه نصب أخاك على الإغراء وهو أمر المخاطب ٱلزم، ثم بعده أخاك تأكيد لما قبله.

أو فِعْلاً كقوله[1]:

فـأينَ إلـى أيـنَ النَّجـاةُ ببغلتـي   أتاكَ أتاكِ اللاحقون ٱحْبِسِ ٱحْبِسِ

- وتقدير البيت: فأين[2] تذهب، إلى أين النجاة ببغلتي؟ فحذف الفعل العامل في «أين» الأول[3]، وكرَّر الفعل والمفعول في قوله: «أتاكِ

(١) قائله غير معروف، وفيه رواية: اللاحقوك.
والشاهد فيه قوله: أتاك أتاك اللاحقون، وهو تأكيد جملة لجملة، ومثله قوله: احبسِ احبسِ: أي: إلى أين تذهب؟ إلى أين تذهب؟ أتاك اللاحقون... احبس البغلة احبس البغلة. شرح العيني ٩/٣، وشرح التصريح ١/٣١٨، والهمع ٥/٢٠٧، والخزانة ٢/٣٥٣، وتوضيح المقاصد ٣/١٧٢ و٢/٦١، والأرتشاف/١٩٥٧، وٱنظر أوضح المسالك ٢/٢٤٢، وشرح ٱبن عقيل ٣/٢١٤، وأمالي الشجري ١/٣٧٢.

(٢) أي: مجرورة بـ «إلى» المحذوفة المدلول عليها بالمذكورة، أي: إلى أين تذهب.

(٣) قال ٱبن الشجري: «أراد إلى أين تذهب؟ إلى أين تذهب؟ أتاكَ اللاحقوك، أتاكَ اللاحقوك، احبس البغلة، احبس البغلة.
فَحَذْفُ الفعل والفاعل من اللَّفظين الأَوَّلين، وحَذْفُ الفاعل من أحد اللَّفظين الثانيين، وحَذْفُ المفعولين من اللَّفظين الثالثين.
وَحَذْفُ أحد الفاعلين من قوله أتاك أتاك اللاحقوك، يقوي ما ذهب إليه الكسائي من حَذْفِ الفاعل في باب إعمال الفعلين، ألا تراه لو أضمر الفاعل ولم يَحْذفه لقال: أتوك أتاك اللاحقوك. أو أتاك أتوك اللاحقوك». الأمالي ١/٣٧٢، وفي الخزانة ٢/٣٥٣ «والظاهر أن المراد أنه من تكرير المفردات لا الجمل، وهو الظاهر من كلام ٱبن جنِّي في إعراب الحماسة». وذكر مثل هذا عن الشجري.

أتاكِ». واللاحقون: فاعل بـ «أتـاكِ» الأول، ولا فاعـل للثـاني؛ لأنـه إنمـا ذُكِر للتأكيد، لا ليُسْنَد إلى شيء. وقيل: إنه فاعل بهما معاً، وذلك لأنهما اتَّحدا لفظاً ومعنى، نُزِّلا منزلة الكلمة الواحدة.

وقيل: إنهما تنازعا قوله: «اللاحقون، ولو كان كـذلك لـزم أن يُضْمَرَ في أحدهما، فكان يقول: أتوكِ أتاكِ اللاحقون، على إعمال الثاني، وأتاك أتوك على إعمال الأول.

وقولـه: «احبِسِ احبِسِ» تكريـر للجملـة؛ لأن الـضمير المستتر فـي الفعل في قوة الملفوظ به.

- أو حرفاً كقوله(١):

لا لا أبــوحُ بحــبِّ بَثْنَــةَ إنهــا أخــذتْ علــيَّ مواثقــاً وعهــودا

- وليس من تأكيـد الأسـم قولـه تعـالى(٢): ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا

---

(١) قائله جميل بن عبد الله بن مَعْمَر.

والشاهد فيه أن «لا» الثانيـة مؤكِّـدة لـ «لا» الأولى مـن بـاب التأكيـد اللفظي، وخرجنـاه فـي «**نحـو العربيـة**» على نحـو أليـق مـن هـذا، ففـي ٤/ ١٧٦ قلنـا: «التوكيد بتكرار لفظ الحرف قليل عند العرب، وأكثر شواهده قابلـة للتأويـل على غير هذا الوجه، فبيت جميل فيه «لا» الأولى حرف جواب عن كلام مقدَّر كأنه قيل له: أتبوحُ بحب بثنة؟ فأجاب: لا، ثم آستأنف كلاماً فيه نَفْي البَوْح».

وٱنظـر الخزانــة ٢/٣٥٣، والعينــي ٤/١١٤، وشــرح التــصريح ٢/١٢٩، والأشموني ٢/٩١، والأرتشاف/١٩٥٧.

(٢) قال السمين: «دكاً دكا: فيه وجهان: أحدهما أنه مصدر مؤكِّد، ودكّاً الثاني تأكيد للأوَّل تأكيداً لفظياً، كذا قاله ٱبن عصفور. وليس المعنى على ذلك. =

دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [سورة الفجر ٨٩/٢١-٢٢]، خلافاً لكثير من النحويين؛ لأنَّه جاء في التفسير أنَّ معناه: دكّاً بعد دكّ، وأن الدكّ كُرِّر عليها حتى صارت هباء منبثاً.

وأنَّ معنى ﴿صَفّٗا صَفّٗا﴾ أنه تنزل ملائكة كلّ سماء، فيصطفون صَفّاً بعد صَفّ مُحدِقِين بالجنّ والإنس. وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول، بل المراد به التكرير، كما يُقالُ: علمتُه الحسابَ باباً باباً.

- وكذلك ليس من تأكيد الجملة قولُ المؤذِّن[1]: الله أكبرُ، الله أكبرُ، خلافاً لابن جنّي؛ لأن الثاني لم يُؤذَّن به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبير «ثان»، بخلاف قوله: «**قد قامت الصَّلاة، قد قامت الصَّلاة**» فإن الجملة الثانية خبر جيء به لتأكيد الخبر الأول.

= الثاني: أنه نصب على الحال، والمعنى مكرراً عليه الدكّ، كـ «**علّمته الحسابَ باباً بابا، وهذا ظاهر قول الزمخشري**.

وكذلك «صَفّاً صفّاً، حال أيضاً، أي: مصطفِّين، أو ذوي صفوف كثيرة».

انظر الدر المصون ١٠/٧٩، وانظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي لابن عصفور ١/٢٦٢ وذكر التوكيد، والكشاف ٣/٣٣٧، ولم يذكر الزمخشري غير الحالية فيهما.

وانظر البحر ٨/٤٧١ قال: «دكاً دكاً: حال، كقولهم باباً باباً، أي: مكرراً عليهم الدكّ».

(١) ذكره في شرح جُمَل الزَّجَاجي على أنه من تأكيد الجملة قال: «ومن تأكيد الجملة قوله: «الله أكبر الله أكبر» ١/٢٦٣، ومثله في المقرب ١/٢٣٨، وانظر شذور الذهب/٤٢٨.

ص - أو معنويّ، وهـو بـالنَّفسِ، والعَيْنِ مؤخَّرةً عنهـا، إن ٱجتمعـا، وتُجمعان على «أَفْعُل» مع غير المفرد، وبـ «كـل» لغيـر مُثَنَّـى إن تَجزَّأ بنفسه أو بعامله، وبـ «كِلا» و«كِلتا» له إن صَحَّ وقـوع المفرد موقعه، وٱتَّحد معنى المُسْنَد، ويُضَفْن لضمير المؤكَّد، وبأجمعَ وجمعاءَ وجمعِهما غيرَ مضافة.

ش – **الفرع الثاني**[١]: **التأكيد المعنويّ، وهو بألفاظ محصورة.**

منها: **النفس والعين**[٢]، وهما لرفع المجاز عن الـذَّات، تقـول: «جـاء زيدٌ» فيحتمل مجيء ذاته، ويحتمـل مجـيء خَبَـره، أو كتابـه، فـإذا قلـت: «نَفْسُه» ٱرتفع الاْحتمال الثاني.

---

(١) قال ٱبن مالك: «التوكيد المعنويّ هو المعتدُّ به في التوابع، وهو على ضربين:
أحـدهما: الـذي قُـصِدَ بـه رفـعُ تَـوَهُّم الـسَّامع أنَّ المـتكلم حَـذَفَ مُـضافاً وأقام المـضاف إليـه مقامـه، نحـو: **قتـل العـدوَّ زيـدٌ نفسُه**، فبـذكر الـنفس عَلِـم الـسَّامع أن زيـداً باشـر القتـل وحـده، ولـولا ذلـك لأمكـن ٱعتقـاد كونـه آمـراً لا مباشراً.
والثاني: أن يُقْصَد به رفع توهّم السامع أنَّ المتكلّم وضع العام موضع الخاص، نحو قولك: **جاء بنو فلان كلهم**، لم يرد أن يَخُصَّ بالمجيء بعضاً دون بعـض، ولولا ذلك لأمكن ٱعتقاد غير ذلك».
انظر شرح التسهيل ٣/٢٨٩.

(٢) قال ٱبن يعيش في شرح المفصَّل ٣/١٢٩: «قـال الـشارح الأسـماء التـي يؤكَّـد بها مرتبة، فبعـضها مقـدَّم، فنفسه وعينـه مقـدَّمان على «كـل»، و«كـلّ» مقدمـة علـى «أجمـع»؛ لأن كـلّاً تكـون تأكيـداً وغيـر تأكيـد، و«أجمـع» لا تكـون إلَّا تأكيداً...».

- ولا بُدَّ من ٱتِّصالهما بضمير عائد[١] على المؤكَّد، ولك أن تؤكِّد بكل منهما وَحْدَه، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس، تقول: «**جاء زيدٌ نفسُه عينُه**»، ويمتنع «**جاء زيدٌ عينُه نفسُه**».

- ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد، وجمعُهُما على وزن «**أَفْعُل**» مع التثنية والجمع، تقول[٢]: «**جاء الزيدان أَنْفُسُهما أَعْيُنُهما**» و«**الزيدون أنفسُهم أعينُهم**» و«**الهندات أَنْفُسُهن أَعَيُنهُنَّ**».

- ومنها «**كُلٌّ**» لرفع ٱحتمالِ إرادةِ الخصوصِ بلفظ العموم، تقول: «جاء القومُ» فيحتمل مجيء جميعهم، ويحتمل مجيء بعضهم، وأنك عَبَّرت بالكل عن البعض[٣]، فإذا قلت: «كلّهم» رفعت هذا الاحتمال.

وإنما يؤكَّد بها بشروط[٤]:

---

(١) انظر الٱرتشاف/٩٤٧.

(٢) قال أبو حيان في الٱرتشاف/١٩٤٧: «وقد وَهِمَ الشيخ بدر الدِّين محمد بن الشيخ جمال الدِّين...، محمد بن مالك تابعاً لأبيه فأجاز أن تقول في تثنية المؤكّد: **قام الزيدان نفساهما، وكذا عيناهما**، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين».
وفي شرح ٱبن النَّاظم/١٦٦ «وكذا في توكيد المثنى على المختار: كقولك جاء الزيدان أنفسهما ولقيتها أعينهما، ويجوز فيهما أيضاً الإفراد والتثنية». وٱنظر شرح الأشموني ٢/٧٨.

(٣) **كذا وسوف يترك هذا في باب البدل: قال بدل كل من كل حذراً من مذهب من** لا يجيز إدخال «أل» على «كل». انظر ص/٤٥٣.

(٤) انظر توضيح المقاصد ٣/١٦٠ «وأما كُلّ فلا يؤكَّد بها إلّا ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى...». =

- **أحدها**: أن يكون المؤكَّد بها غير مُثَنًّى، وهو المفرد والجمع.

- **الثاني**: أن يكن متجزِّئاً بذاته، أو بعامله، **فالأول** كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [سورة الحجر ١٥/ ٣٠].

- **والثاني**: كقولك: «**ٱشتريت العبد كُلّه**»؛ فالعبد يتجزَّأ بٱعتبار الشراء، وإن لم يتجزَّأ بٱعتبار ذاته، ولا يجوز «**جاء زيد كلّه**»؛ لأنه لا يتجزَّأ لا بذاته، ولا بعامله.

الثالث: أن يتَّصل بها ضمير عائد على المؤكَّد، فليس من التأكيد قراءة بعضهم[(١)]: «**إِنَّا كُلّاً فيها**» خلافاً للزمخشري والفرَّاء.

= وشرح ٱبن عقيل ٣/٢٠٨، وقال ٱبن النَّاظم: «وأما كُلّ فيؤكَّد به غير المثنى مما له أجزاء يصحُّ وقوع بعضها موقعها، نحو قولك: **جاء الجيش كلّه، والقبيلة كلّها والقوم كلّهم والنساء كلّهنّ**، فترفع بذكر المؤكَّد ٱحتمال كون الجائي بعض المذكورين» انظر الشرح/١٦٧.

(١) سورة غافر ٤٠/ ٤٨.

- قراءة الجماعة «إِنَّا كُلٌّ فيها».

- وقرأ ٱبن السميفع وعيسى بن عمر «إِنَّا كلاًّ فيها» بالنصب.

وذهب الزمخشري إلى أنه تأكيد لٱسم «إِنَّ» يريد: إِنَّا كلَّنا فيها...

وذهب الكسائي والفرَّاء إلى أنه نعت للضمير المنصوب، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأن الضمير لا يُنْعَت، غير أنَّ مكيّاً ذكر أنَّ الكوفيين يسمون التأكيد نعتاً.

انظر معجم القراءات ٨/ ٢٥٥، والكشاف ٣/٥٦، ومعاني الفراء ٣/ ١٠.

وذكر المصنف في مغني اللبيب أن ٱبن مالك خرجها على أنها حال من ضمير الظرف، ثم ردَّه ٱبن هشام، وذكر أن الأجود أن تقدر بدلاً من ٱسم «إِنَّ». انظر ٣/ ٩٠، و٥/ ٦٣٣.

- ومنها[١] «**كِلَا**» و«**كِلْتَا**»، **وهما بمنزلة «كُلّ» في المعنى**، تقول: «جاء الزيدان» فيحتمل مجيئهما معاً، وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأن المراد أحد الزيدَيْن، كما قالوا في قوله تعالى[٢]: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾. إنَّ معناه على رجلٍ من إحدى القريتين، فإذا قيل: «كلاهما» ٱرتفع الٱحتمال.

وإنَّما يؤكَّد بهما بشروط[٣]:

- **أحدها**: أن يكون المؤكَّد بهما دالّاً على ٱثنين.
- **الثاني**: أنْ يصحَّ حلولُ الواحد محلّهما، فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يُقال: «ٱختصم الزيدان كلاهما»؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد: «ٱختصم أحد الزيدَيْن»؛ فلا حاجة للتأكيد.
- **الثالث**: أن يكون ما أسندتَهُ إليهما غير مختلف في المعنى، فلا يجوز «مات زيد وعاش عمرو كلاهما».

---

(١) في مغني اللبيب ٣/١٢٦ «كلا وكلتا: مفردان لفظاً، مثنيان معنى، مضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالَّة على ٱثنين، إما بالحقيقة، أو بالتنصيص».

(٢) سورة الزُّخرف ٤٣/٣١.
ذكر السمين أنَّ قوله: «من القريتين» فيه حذف مضاف، فقرَّره بعضهم: من رجلي القريتين، وقيل: من إحدى القريتين، والرجلان: الوليد بن المغيرة وكان بمكة، وعروة بن مسعود الثقفي وكان بالطائف...» ٩/٥٨٤.
وفي البحر ٨/١٣ «وقيل من رجل القريتين وهما مكة والطائف... والذي من مكة الوليد بن المغيرة المخزومي، ومن الطائف حبيب بن عمرو بن عمير الثقفي...».

(٣) انظر شرح الأشموني ٢/٨٠، وتوضيح المقاصد ٣/١٦٠.

- **الرابع**: أن يتَّصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد[1] بهما.

- ومنها[2] «أَجْمَعَ» و«جَمْعَاء»، وجمعهما، وهو «أجمعون»، وإنما يُؤكَّد بها غالباً بعد «كلّ»؛ فلهذا ٱستغنت عن أن يتَّصل بها ضمير يعود على المؤكَّد، تقول: «**ٱشتريتُ العبدَ كلَّه أَجمعَ**» و«**الأَمَةَ كلّها جمعاءَ**» و«**العبيد كلَّهم أجمعين**» و«**الإماء كلّهن جُمَعَ**». قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [سورة الحجر ١٥/٣٠].

- ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدَّم «كل»[3]، قال الله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الحجر ١٥/٣٩، وسورة صَ ٣٨/٨٢]، و﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الحجر ١٥/٤٣].

---

(١) لا يُحذف هذا الضمير ٱستغناء بنيته خلافاً للفرَّاء والزمخشري، ونقله بعضهم عن الكوفيين، وجعلوا منه قراءة من قرأ: «**إنَّا كلاً فيها**» غافر/٤٨ المتقدمة؛ إذ التقدير: إنا كلَّنا. انظر توضيح المقاصد ٣/١٦٠ – ١٦١، والنصُّ مثله عند الأشموني ٢/٨٠.

(٢) أي من الأسماء التي يؤكَّد بها التوكيد المعنوي.

(٣) قال ٱبن النَّاظم: «قد يُغني أجمع وجمعاء وأجمعون وجُمَع عن كُلِّ وكُلّها وكُلّهم وكُلّهن، وهو قليل». الشرح/١٩٧، وشرح الأشموني ٢/٨١.

وفي توضيح المقاصد ٣/١٦٥ فهم في قوله: «و«بعد كل» أمران: أحدهما واجب، وهو أن «أجمع» وفروعه لا تتقدم على «كل»... والثاني: غالبٌ لا واجب، وهو أنها لا تستعمل دون كل... وقال: وقد يغنين عن «كلّ». قال الشارح: وهو قليل، وفي الٱرتشاف كثر ورود أجمعين في القرآن بدون «كل»، فهو توكيد كما يؤكَّد بـ «كُلّ»، وليس من بابه الٱستغناء عن «كل» كما زعم ٱبن مالك». وٱنظر الٱرتشاف/١٩٥٢، وعند ٱبن النَّاظم/١٩٧.

وفي الحديث[1]: «**إذا صلى الإمامُ جالساً فَصَلُّوا جلوساً أجمعون**» يُرْوَى بالرفع تأكيداً للضمير. وبالنصب على الحال، وهو ضعيف؛ لٱستلزامه تنكيرها، وهي معرفة بنية الإضافة.

- وقد فُهِمَ من قولي: «أجمع وجمعاء، وجمعهما» أنهما لا يُثنّيان[2]؛ فلا يُقال: أجمعان ولا جَمْعَاوان. وهذا مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح؛ لأن ذلك لم يُسْمَع.

ص - هي بخلاف النعوت: لا يجوز أن تتعاطفَ المؤكّداتُ، ولا أن يَتْبَعْنَ نكرة وندر:

يا ليت عِدَّة حولٍ كُلِّه رجبُ

ش - ذكرتُ في هذا الوضع مسألتين من مسائل باب النعت:

إحداهما: أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مُخيَّر بين المجيء بالعطف، وتركه؛ **فالأول**، كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤﴾ [سورة الأعلى٨٧/١-٤].

---

(١) الحديث في شرح التسهيل ٣/٢٩٥ «**إنما جعل الإمام ليُؤْتَمَّ به، فإن صلى قائماً فصَلُّوا قياماً، وإذا صلى جالساً فصلُّوا جلوساً أجمعين**». ويُروَى: «**فصلوا جلوساً أجمعون**». وٱنظر صحيح البخاري/٧٣٤.

(٢) انظر الٱرتشاف/١٩٥٢ «وفي البسيط لا تُثَنَّى ولا تُجْمَع لأنها بمنزلة «كل» في الدلالة و«كل» لا يُثَنَّى ولا يُجمع، وإنما هي صيغُ جمعٍ لا جَمْعَ لـ «أجمع» ولا لـ «جمعاء».

وفي شرح التسهيل ٣/٢٩٣: «وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا تثنية أجمع وجمعاء...».

وكقول الشاعر[1]:

إلى الملكِ القَرْمِ وابنِ الهمامِ   وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾﴾ [سورة القلم ٦٨/١٠-١٢].

- **الثانية**[2]: أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة.

- وذكرتُ أنَّ ألفاظ التوكيد مخالفة للنعوت في الأمرين جميعاً،

---

(١) قائله غير معروف.
القرم: السَّيِّد والملك العظيم، الهُمام: الملك العظيم الهمَّة والسَّيِّد الشُّجاع، والكتيبة: الجيش، والمُزْدَحَم محل الازدحام.
والشاهد فيه عطف الصفات بعضها على بعض.
انظر الخزانة ١/٢١٦، ٢/٣١١، ٥٣٤، والإنصاف/٤٦٩، والقرطبي ١/٣٩٩، ومعاني الفرَّاء ١/١٠٥، و٢/٥٨، ٨٦، وانظر شواهد الكشاف ٣/١٤٥، وبعده في الإنصاف:

وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمورُ   بذاتِ الصَّليل وذات اللُّجُمْ

وانظر الدر المصون ١/٩٧، ٤٦٤، ٦/٣٠٦، ٧/٧، ٢٦٢، ٨/٥٣١، ١٠/٤٠، والبحر المحيط ١/٢٠٢ قال: «... الواو مقحمة أي زائدة وهو نعت للكتابة، قال الشاعر:

إلى الملك ... ...

قاله الكسائي وهو ضعيف، وإنما قوله: وابن الهمام وليث، من باب عطف الصفات بعضها على بعض، ولذلك شرط، وهو أن تكون الصفات مختلفة المعاني...». وكان هذا في الآية/٥٣ من سورة البقرة ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ ...﴾.

(٢) أي المسألة الثانية مما يتعلَّق بالنعت، وقد تقدَّمت الأولى.

وذلك أنها لا تتعاطف[١] إذا ٱجتمعت، لا يُقال: «جاء زيد نفسُه وعينُه»، ولا «جاء القوم كلّهم أجمعون». وعلَّة ذلك أنها بمعنى واحد، والشيء لا يُعْطَف على نفسه بخلاف النعوت، فإن معانيها مختلفة.

وكذلك لا يجوزُ في ألفاظَ التوكيد أن تتبع نكرة[٢]، لا يُقال: «جاء رجلٌ نفسُه»؛ لأن ألفاظ التوكيد معارف[٣]؛ فلا تُجْرَى على النكرات، وشذَّ قول الشاعر[٤]:

لكنَّه شاقَهُ أَنْ قِيلَ: ذا رَجَبٌ يا ليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَجَبُ

* * *

(١) انظر شرح المفصَّل ١١٧/٣ «**أسماء التوكيد لا يُعْطَفُ بعضها على بعض**».

(٢) ومنع البصريون إلَّا الأخفش توكيد النكرة مطلقاً، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً، وأجازه بعضهم إذا أفاد، ومنعه إذا لم يُفِد، ومثال الجائز لكونه مفيداً قولك: **صُمْتُ شهراً كلّه، وقمتُ ليلةً كلَّها، وهذا أسدٌ نفسُه، وعندي درهم عَيْنُه**. شرح التسهيل ٢٩٦/٣، وشرح الأشموني ٨٣/٢.

(٣) انظر شرح المفصَّل ١٢٨/٣ «وينقل عن صاحب هذا الكتاب [الزمخشري] أنه كان يذهب إلى أن أجمع وأجمعين وما بعدهما معارف لأنها معدولة عن الألف واللام والمراد الأجمع والأجمعون...».

(٤) قائله عبد الله بن مسلم الهذلي.
والشاهد فيه: «**حول كلّه**» حيث أكَّد النكرة «حول» بـ «كُلّ»، وقد تقدَّم الحديث في هذه في ختام هذا الباب ص/٤٣١.
انظر شرح الأشموني ٨٣/٢، والإنصاف/٤٥١، وشرح المفصَّل لأبن يعيش ١٢٦/٣ – ١٢٧، وشرح التصريح ١٢٥/٢، وشرح أشعار الهذليين/٩١، والرواية فيه/رجبا.

ص – وعَطْفُ البيان، وهو تـابعٌ، موضِّـحٌ أو مُخَـصِّصٌ، جامـدٌ، غيرُ مؤوَّل.

ش – هذا الباب الثالث من أبواب التَّوابع.

والعطف في اللغة: الرجوع إلى الشيء بعد الأنصراف عنه.

وفـي الأصـطلاح: ضـربان: «عطـفُ نـسقٍ وسيأتي، و«عطـفُ بيـانٍ» والكلام الآن فيه[1].

وقولي[2]: «**تابع**» جنس يشمل التوابع الخمسة. وقولي: «**موضِّـحٌ أو مخصِّصٌ**» مخرج للتأكيد، كـ «جاء زيدٌ نفسُه»، ولعطف النسق، كـ «**جـاء زيدٌ وعمرٌو**»، وللبدل كقولك: «**أكلت الرغيفَ ثُلُثه**».

وقولي «**جامدٌ**»[2]: مخرج للنّعت؛ فإنـه وإن كـان موضِّـحاً فـي نحـو:

---

(١) وذكر ابن يعيش أن عطف البيان مجراه مجرى النعت، يُؤْتى بـه لإيضاح ما يجري عليه، وإزالة الأشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه، كما أنَّ النعت من تمام المنعوت كقولك: مررت بأخيك زيدٍ، فقد بينتَ الأخ بقولك: زيد، وفصلته من أخ آخر ليس بزيد، فعطف البيان تفسير الأول بٱسم آخر مرادف له، يكون أشهر منه في العُرْف والأستعمال.
انظر شرح المفصَّل ٣/١٧٧ – ١٧٨.

(٢) تابع أي جارٍ مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص، جامد أو بمنزلة الجامد، فالتابع جنس جارٍ مجرى النعت يخرج به عطف النسق والبدل، وفي التوضيح خرج التوكيد، والتخصيص خرج به ما جاء من النعوت للتوكيد، وجامد خرج به النَّعت... ٱنظر الأرتشاف/١٩٤٣، وٱنظر شرح الأشموني ٢/٩٣، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣/٣٢٥، وشرح ٱبن عقيل ٣/٢١٨، وشرح ٱبن النَّاظم/٢٠٠، وتوضيح المقاصد ٣/١٨٤.

«جاء زيدٌ التاجرُ»، ومُخَصِّصاً في نحو: «**جاءني رجلٌ تاجرٌ**» لكنه مشتقٌّ.

وقولي: «**غير مؤوَّلٍ**» مخرجٌ لما وقع من النعوت جامداً، نحو: «**مررتُ بزيدٍ هذا**» و«**بقاعٍ عَرْفَجٍ**»؛ فإنه في تأويل المشتق، ألا ترى أنَّ المعنى: مررتُ بزيدٍ المشارِ إليه، وبقاعٍ خَشِنٍ.

ص - فَيُوافِقُ مَتْبُوعَهُ.

ش – أعني بهذا أنَّ عطف البيان لكونه يفيد(١) فائدة النَّعت من إيضاح متبوعه(٢)، وتخصيصه يلزمه من موافقته المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد وفروعهن ما يلزم النَّعْت.

ص - كـ «أَقْسَمَ باللهِ أبو حَفصٍ عُمَر»، وهذا خاتمُ حديدٌ.

ش – أشرتُ بالمثالين إلى ما تضمَّنه الحدُّ من كونه موضِّحاً للمعارف، ومُخَصِّصاً للنكرات، والمراد بأبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ولك في نحو: «خاتم حديد» ثلاثة أجه:

- الجرُّ بالإضافة على معنى «مِن».
- والنصب على التمييز، وقيل على الحال.

---

(١) كذا في المخطوطات «يفيد» وفي المطبوع: لكونه مفيداً.

(٢) من **إيضاح** متبوعه إن كان معرفة، **وتخصيصه** إن كان نكرة، **وإيضاح** المعرفة متفق عليه عند الكوفيين والبصريين، **وتخصيص** النكرة أثبته الكوفيون وجماعة من البصريين. انظر أوضح المسالك ٣/٣٣.

- والإتباع[١].

فمَن خَرّج النصب على التمييز قال: إنَّ التابعَ عطفُ بيان.

ومَن خَرَّجه على الحال قال: إنه صفته، والأول[٢] أولى؛ لأنَّه جامد جموداً مَحْضَاً، فلا يحسن كونه حالاً، ولا صفةً.

ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة[٣] تابعاً لنكرة، والصحيح الجواز، وقد خُرِّج على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [سورة إبراهيم ١٦/١٤].

وقال الفارسي في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [سورة المائدة ٩٥/٥]: يجوز في «طعام» أن يكون بياناً، وأن يكون بدلاً[٤].

---

(١) أي: هذا خاتمٌ حديدٌ.

(٢) أي الأول من وجهي النصب، وهو النصب على التمييز.

(٣) ذهب أكثر النحويين إلى ٱمتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم ومنهم ٱبن مالك إلى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفتين.
وممن ذهب إلى جواز ذلك الكوفيون والفارسي وٱبن جني والزمخشري وٱبن عصفور.
انظر شرح ٱبن عقيل ٢٢٠/٣، وشرح الأشموني ٩٣/٢، وشرح المفصَّل ١٧٢/٣، والٱرتشاف/١٩٤٣ «ومذهب البصريين أنه لا يكون إلَّا معرفة تابعاً لمعرفة، وخصَّه بعضهم بالعَلَم ٱسماً أو كنيته أو لقباً».

(٤) على تنوين كفارة ورفع «طعام» وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وٱبن كثير وأبي عمرو ويعقوب.
ورفع كفارة لعطفه على جزاء، أي: وعليه كفَّارةٌ إذا لم يجد المثل. وأما رفع «طعام» فهو على البدل من كفارة، أو هو خبر مبتدأ، أي: هي طعام.
وذكر السمين أنَّ رفع طعام على أحد ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل من كفَّارة؛=

ص - ويُعْرَبُ بدلَ كُلٍّ من كُلّ إن لم يمتنع إحلالُه محلَّ الأول،

كقوله: أنا ٱبن التارك البكري بِشْرٍ

وقوله أَيَا أَخَوَيْنا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفلا

ش - كل ٱسم صَحَّ الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيدٌ للإيضاح، أو للتخصيص صحَّ[1] أن يُحكم عليه بأنه بدلُ كُلّ من كُلّ، مفيدٌ لتقدير معنى الكلام، أو توكيده، ولكونه على نيَّة تكرار العامل.

وٱستثنى بعضهم من ذلك مسألة، وبعضهم مسألتين، وبعضهم أكثر من ذلك، ويجمع الجميعَ قولي: «إن لم يمتنع إحلالُه مَحَلَّ الأول، وقد ذكرت لذلك مثالين:

أحدُهما: قول الشاعر:

أنا ٱبنُ التاركِ البكريّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ ترقُبُهُ وُقُوعَا[2]

= إذ هي من جنسه، الثاني: أنه بيان لها، قاله الفارسي، ورَدَّه أبو حيان بأنَّ مذهب البصريين ٱختصاص عطف البيان بالمعارف دون النكرات، الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف.

انظر الدر المصون ٤/٤٢٥، والبحر ٤/٢٠، والحجة للفارسي/٢٣٧، ومعجم القراءات ٢/٣٤٢.

(١) انظر شرح المفصَّل ٣/١٨٠ فيه بيان كما في البدل، ويكون بالأسماء الجوامد كالبدل، ويكون أعمّ وأخصّ من الأول كالبدل، ويكون لفظه لفظ الٱسم الأول على جهة التأكيد، كما كان في البدل كذلك.

(٢) قائله المرار الأسدي.

وبشر هو بشر بن عمرو، وكان قد جُرح ولم يعلم جارحه يقول:

أنا ٱبن الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطير أن تقع عليه إذا مات =

والثاني: قول الشاعر(١):

أَيَا أَخَوَيْنا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفلا أُعِيذُكُما باللهِ أن تُحْدِثا حَرْبا

= والشاهد فيه قوله: «بشر» فإنه عطف بيان على البكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً عنه؛ لأنه لو كان بَدَلاً والبدل في حكم تنحية المبدل لكان التارك في التقدير داخلاً على بشر، فلا يجوز التارك بشرٍ، كما لا يجوز الضاربُ زيدٍ، والبدل في حكم تكرير العامل. كذا عند العيني.

قال ٱبن يعيش: «فإنَّ الشاهد منه أنه أضاف «التارك» إلى «البكري» على حد الضارب الرجلِ تشبيهاً بالحسن الوجهِ، وخفض «بشراً» عطف بيان على البكري، وأجراه عليه جَرْيَ الصِّفة على الموصوف. هذا مذهب سيبويه رحمه الله، ولو كان بدلاً لم يجز التارك بشرٍ، لأن حكم البدل أن يقدّر في موضع الأول.

انظر الخزانة ٢/١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣، والمقرب ١/٢٤٨، والكتاب ١/٩٣، وشرح الأشموني ٢/٩٤، وأوضح المسالك ٣/٣٦، والعيني ٤/١٢١، وشرح أبيات الكتاب ١/١٠٦، والأرتشاف/١٩٤٤، وشرح المفصَّل ٣/١٨١، وشرح التسهيل ٣/٣٢٧.

وقال ٱبن مالك: «ولو كان موضع بشر ٱسم صالح لإضافته التارك إليه جاز فيه العطف والإبدال، نحو: أنا ٱبن التارك البكري غلام القوم، فيجوز في «غلام القوم» الإبدال؛ لأنه يجوز أن يضاف إليه التارك؛ لأن الصِّفة المقرونة بـ «أل» تُضاف إلى المضاف إلى المقرون بـ «أل»، كما تُضاف إلى المقرون...».

وأنكر المبرِّد جواز الجرّ في «بشر» عطف بيان كان أو بدلاً، وكان يُنْشَدُ البيت:

أَنَا ٱبن التَّارك البكري بشراً

كذا عند ٱبن يعيش.

وٱنظر نص المبرِّد في الخزانة ٢/١٩٣ - ١٩٤، وذكر صاحب الخزانة رجوع المبرِّد إلى رواية سيبويه.

(١) قائله طالب بن أبي طالب، وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها رسول الله ﷺ، ويبكي أصحاب القليب من قريش. =

- وبيان ذلك في البيت الأول أنَّ قوله: «بِشْرٍ» عطفُ بيانٍ على «البكري»، لا يجوز أن يكون بَدَلاً منه؛ لأنَّ البَدَلَ في نية إحلاله مَحَلَّ الأول، ولا يجوز أن يُقال: «أَنا ٱبن التاركِ بشرٍ»؛ لأنه لا يُضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: «التارك»، إلَّا لما فيه الألف واللام، نحو: «البكريّ»، ولا يُقال: «الضاربُ زيدٍ» كما تقدَّم شَرْحُه في بابِ الإضافة[1].

- وبيان ذلك في البيت الثاني أنَّ قوله: «عَبْدَ شمس ونَوْفلا» عطف بيان على قوله: «أخوينا»، ولا يجوز أن يكن بدلاً؛ لأنه حينئذٍ في تقدير إحلاله محلّ الأول؛ فكأنك قلت: أيا عبد شمس ونوفلا، وذلك لا يجوز؛ لأن المنادى إذا عُطف عليه ٱسم مجرَّد من الألف واللام وجب أن يُعطى ما يستحقه لو كان منادى. و«نوفلا» لو كان منادى لقيل فيه: «يا نوفلُ»[2] بالضم لا «يا نوفلا» بالنصب، فلذلك كان يجب أن يُقال هنا:

«يا أخوينا عبدَ شمس ونَوْفلُ».

= والشاهد فيه في قوله: «**عبد شمس ونَوْفَلا**»، فهما عطف بيان عن قوله: «**أخوينا**»، ولا يجوز البدلُ لأنَّ أحد المتعاطفين مفرد وهما منصوبان، والبدل المجموع لا أحدهما، فلا يمكن تقدير حرف النداء، وكلاهما تابع لمنصوب؛ لما يلزم من نصب أحدهما، وهو المضاف بناء المفرد على الضم، والرواية بنصبهما. كذا عند العيني. ثم ذكر أن النيلي قال: ورُوي عبد شمس ونوفلُ بالرفع على إضمار مبتدأ. العيني ٤/١١٩، وشرح التصريح ٢/١٣٢، وشرح الأشموني ٢/٩٤.

(١) انظر باب الإضافة/٣٦٣.

(٢) لأنه مفرد علم مبني على الضم.

ص – وَعَطْفُ النَّسق بالواو.

ش – الرابع من التوابع: عطفُ النَّسق.

وقد مضى تفسير العطف[١]، فأما النَّسق فهو التابع المتوسط[٢] بينه وبين متبوعه أَحَدُ حروف العطف الآتي ذكرُها.

ولم أحدَّه بحدّ لوضوحه[٣]، على أني فسَّرته بقولي: «بالواو إلخ»، فإن معناه: أنَّ عطف النسق هو العطف بالواو، والفاء، وأخواتهما. وٱعترضتُ[٤] بعد ذِكْرِ[٥] كل حرف بتفسير معناه.

---

(١) ذكر هذا عند حديثه عن عطف البيان فيما سبق.

(٢) قوله: «المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها».
سقط من (ب): وأُثبت على الهامش، وسقط من م/١، وهو غير مثبت في (ت).

(٣) قال أبو حيان: «تابع بأحد الحروف، ولا يحتاج إلى حَدٍّ. والنسق عبارة الكوفيين، **وأكثر ما يقول سيبويه: باب الشَّركة...**».
الأرتشاف/١٩٧٥، والمساعد ٢/٤٤١، وشرح المفصَّل ٣/١٨٣، والكتاب ١/٤٣٠. وقال السجاعي: «قوله: ولم أحدَّه بحدّ لوضوحه. فيه إشارة إلى أنه يجوز حَدُّه لكنه تركه لوضوحه، وبه يُعلَم سقوط قول أبي حيّان إنه لا يحتاج إلى حَدّ، ومَن حَدَّه بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يُصِب، ووجه سقوطه أنَّ عدم الٱحتياج بتسليمه لا يسوِّغ الٱعتراض بذكره» ص/١٠٩، وٱنظر ياسين ٢/٢٣٣.

(٤) أي: وتعرضتُ. وذكر السجاعي أنه جاء في بعض النسخ كذلك. انظر/١٠٩.

(٥) في (أ) و(ب): «ذكر» وفي (ت): «ذكري».

ص – وهي لمطلق الجمع.

ش – قال السيرافي(١): «أجمع النحويون واللغويون(٢) من البصريين والكوفيين على أنَّ الواو للجمع من غير ترتيب»(٢) انتهى.

- وأقول: «إذا قيل: «جاء زيد وعمرٌو» فمعناه: أنهما ٱشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان:

أحدهما: أن يكونا جاءا معاً.

والثاني: أن يكون مجيئُهما على الترتيب.

والثالث: أن يكون على عكس الترتيب.

فإن فُهِم أحدُ الأمور بخصوصه فمن دليلٍ آخر، كما فُهِمَت المعيَّةُ في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [سورة البقرة ٢/١٢٧].

---

(١) انظر النص في شرح السِّيرافي ٢/٣٣٠، وٱنظر مغني اللبيب ٤/٣٥٤.
والسيرافي هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، المتوفى سنة ٣٦٨هـ، وكان أبوه مجوسياً ٱسمه بهزاد، وكان السيرافي يدرس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفرائض، ومن مؤلفاته شرح كتاب سيبويه، وكان مولده بسيراف قبل السبعين ومائتين. بغية الوعاة ١/٥٠٧ – ٥٠٨.

(٢) رَدَّ هذا ٱبن هشام في مغني اللبيب ٤/٣٥٤ وقال: «... بل بإفادتها إيَّاه قطرب والربعي والفرَّاء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي».
وٱنظر الجنى الداني/١٥٨ – ١٦٠، والٱرتشاف/١٩٨٢.
والشافعي لم ينصّ على الترتيب، ولكنه ذهب إليه في الوضوء في كتاب «الأُمّ»، وجعل علَّة الترتيب غير الواو، وهو أن تفريق المتجانس لا ترتكبه العرب إلَّا لفائدة، وهي الترتيب، وتفريق المتجانس ذِكْر ممسوح بين مغسولات. انظر الشمني ٢/١٠٤، والأمير ٢/٣١.

وكما فُهم الترتيبُ في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣﴾ [سورة الزلزلة/٩٩].

وكما فُهِم عكسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن منكري البعث[١]: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾، ولو كانت للترتيب لكان ٱعترافاً بالحياة بعد الموت.

وهذا الذي ذكرناه قول أكثر أهل العلم، من النُّحاة وغيرهم، وليس بإجماع[٢] كما قال السيرافي، بل رُوي عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب، وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت[٣] كبارنا، وتولد صغارنا، فنحيا[٤]، وهو بعيد[٥].

---

(١) سورة المؤمنون ٢٣/٣٧، والجاثية ٤٥/٢٤.
قال السمين: «قوله: نموت ونحيا، جملة مفسِّرة لما ٱدَّعوه من أنَّ حياتهم ما هي إلَّا كذا. وزعم بعضهم أنَّ فيها دليلاً على عدم الترتيب في الواو؛ إذ المعنى: نحيا ونموت؛ إذ هو الواقع... وقيل: نموت نحن ويحيا أبناؤنا...». الدر المصون ٨/٣٤٢، والبحر ٦/٤٠٥.

(٢) علَّقت على هذا في الفقرة السابقة الحاشية/٢.

(٣) في (ب) و(ت): «تموت».

(٤) «فنحيا» غير مثبت في (أ).

(٥) انظر البحر ٦/٤٠٥ «قال الزمخشري هذا ضمير لا يُعْنَى به إلَّا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إنِ الحياةُ إلَّا حياتنا الدنيا، ثم وضع «هي» موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها،... والمعنى لا حياة إلَّا هذه الحياة الدنيا؛ لأنَّ إن الثانية دخلت على «هي» التي هي في معنى الحياة الدالَّة على الجنس، فنفتها، فوازنت «لا» التي نفت ما بعدها نفي الجنس. نموت ونحيا أي يموت بعض ويُولَد بعض، ينقرض قرن ويأتي قرن». انتهى. =

ومن أوضح ما يَرُدُّ عليهم قولُ العرب: «ٱختصم زيد وعمرٌو» وٱمتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بثمّ؛ لكونهما للترتيب، فلو كانت الواو مثلهما لٱمتنع ذلك معها، كما ٱمتنع معهما.

ص - والفاء للترتيب والتعقيب.

ش – إذا قيل: «جاء زيد فعمرٌو» فمعناه: أنَّ مجيء عمرٍو وقع بعد مجيء زيد، من غير مهلة، فهي مفيدة لثلاثة أمور[1]: **التشريك في الحكم، ولم أنبِّه عليه لوضوحه. والترتيب، والتعقيب.**

وتعقيب[2] كلّ شيء بحسبه، فإن[3] قلت: «دخلتُ البصرةَ فبغدادَ»

= ثم أكَّدوا ما حصروه من أن لا حياة إلَّا حياتهم، وحرموا بٱنتفاء بعثهم من قبرهم للجزاء، وهذا هو كفر الدَّهرية...». وٱنظر الكشاف ٢/٣٦٢.

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٤٧٦ – ٤٧٧، والمقتضب ١/١٠ و٢/١٤، والكتاب ٢/٣٠٤، ورصف المباني/٣٧٦، والجنى الداني/٦٣ – ٦٤.
«وقال الفرَّاء: لا تفيد الترتيب مطلقاً، وهذا مع قوله: **إن الواو تفيد الترتيب، غريب**». كذا في مغني اللبيب ٢/٧٨، ومعاني الفرَّاء ١/٣٧١، وذكر مثل هذا المالقي في رصف المباني/٣٧٧ منسوباً إلى الكوفيين في أن الترتيب لا يلزم بها، ثم ذكر أنَّ هذا مؤوَّل عند البصريين.

(٢) انظر مغني اللبيب ٢/٤٧٩، وفي الحاشية المراد به وقوع الثاني بعد الأول، ويعقبه من غير مهلة ولا تراخ.
ونصُّه: «... ألا ترى أنه يقال: «**تزوج فَوُلِد له**» إذا لم يكن بينهما إلَّا مدّة الحمل، وإن كانت مدَّة متطاولة: «**ودخلتُ البصرة فبغدادَ**» إذا لم تُقِم في البصرة ولا بين البلدين». والجنى الداني/٦١ – ٦٢.

(٣) في المطبوع «فإذا».

وكان بينهما ثلاثة أيام، ودخلتُ بعد الثالث، فذلك تعقيب في مثل هذا عادةً، فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب، ولم يجز الكلام.

وللفاء معنى آخر، وهو **التَّسَبُّب**[(١)]، وهو غالب في عطف الجمل، نحو قولك: «**سها فَسَجَدَ**»، و«**زَنَى فَرُجِمَ**»، و«**سَرَق فَقُطعتْ يدُه**»، وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [سورة البقرة ٢/٣٧]؛ لدلالتها على ذلك ٱستُعيرت للربط في جواب الشرط، نحو: «**مَن يأتِني فإنّي أكرمُهُ**»؛ ولهذا إذا قيل: «من دخل داري فله درهم». أفاد ٱستحقاقه[(٢)] للدرهم بالدخول، ولو حذف الفاء ٱحتمل ذلك، وٱحتمل الإقرار بالدرهم له.

وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل من هذا المعنى[(٣)]، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [سورة الأعلى ٨٧/٢ - ٥].

---

(١) ذكر في مغني اللبيب أنَّ فاء السَّببيَّة لا تستلزم التعقيب قال: «بدليل صحة قولك: «**إن يُسلم فهو يدخل الجنة**» ومعلوم ما بينهما من المهلة. انظر ٢/٤٨١ - ٤٨٢.

(٢) في (ت): «أفاد أنَّ ٱستحقاق الدرهم بالدخول».

(٣) وهو معنى السببيَّة، وهذا المعنى غالب في عطف الجمل أو صفة.
انظر مغني اللبيب ٢/٤٨٥. وفي رصف المباني/٣٧٧: الربط والترتيب لا يفارقانها، وأما التسبب معها فنحو قولك: **ضربتُ زيداً فبكى، وضربتُه فمات**، فالبكاء سببه الضرب، والموت سببه الضرب.

ص - و«ثم» للترتيب والتَّراخي.

ش - إذا قيل: **«جاء زيد ثم عمرٌو»** فمعناه: أنَّ مجيء عمرٍو وقع بعد مجيء زيد بمهلة؛ فهي مفيدةٌ أيضاً لثلاثة أمور: **التشريك في الحكم**[(١)]، ولم أنبه عليه لوضوحه، **والترتيب، والتراخي.**

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [سورة الأعراف ١١/٧]، فقيل: التقدير[(٢)]: خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم، فحذف المضاف منهما.

ص - وحتى للغاية والتدريج.

ش - معنى الغاية: آخرُ الشيء، ومعنى التدريج: أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية، وهو الاْسم المعطوف؛ ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه، إمَّا تحقيقاً، كقولك: **«أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها»** أو تقديراً كقوله[(٣)]:

ألقى الصحيفة كي يخفِّفَ رَحْلَه والزادَ حتى نَعْلَهُ ألقاها

---

(١) زعم الأخفش والكوفيون أن التشريك في الحكم قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة. واْنظر شرح المفصَّل ١٧٣/٨، وشرح الكافية ٣٦٨/٢ - ٣٦٩، وعند أبي حيان في البحر ١١٠/٥ **أنه غير ثابت زيادة «ثم»** في لسان العرب، واْنظر ٧٩/٣. وفي البحر ٣٧٠/٣ **نقل المهدوي عن أبي علي زيادة «ثم»** في الآية/١٥٢ من آل عمران ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ﴾.

(٢) في الدر المصون ٢٦٠/٥ خلقنا آباءكم، ثم صورنا آباءكم، ثم قلنا».

(٣) نسبه ياقوت في معجم الأدباء ١٤٦/١٩ إلى [اْبن] مروان النحوي قال: سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا الشعر، وقال في ترجمته: أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين. =

فعطف «نَعْلَهُ» بـ «حتى»، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً، لكنها جزء تقديراً؛ لأنَّ معنى الكلام: ألقى ما يثقلُه من نَعْلِهِ.

ص - لا للترتيب.

ش – زعم بعضهم أنَّ «حتى» تفيد الترتيب كما تفيده[1] «ثم» والفاء، وليس كذلك، وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام[2]: «**كُلُّ شيء بقضاء وقدر حتى العَجْزُ والكَيْسُ**»، ولا ترتيب بين القضاء والقدر، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات[3].

ص – و«أو» لأحد الشيئين، أو الأشياء، مفيدةً بعد الطلب التخييرَ أو الإباحة، وبعد الخبر: الشكَّ، أو التشكيكَ.

= والشاهد فيه قوله: «حتى نَعْلَهُ ألقاها»، ففي هذا قرينة لدخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها وهو «ألقاها».

قالوا: ويجوز نصب «نعله» على تقدير فعل يفسره «ألقاها»، أي: حتى ألقى نَعْلَه ألقاها. وعلى الوجه الأول تكون «حتى» حرف عطف بمعنى الواو.

انظر مغني اللبيب ٢/٢٦٤، وشرح المفصَّل ٨/٣٧، والكتاب ١/٥٠، والخزانة ١/٤٤٥، ٤/١٤٠، والعيني ٤/١٣٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٩٦، والجنى الداني/٥٤٧، ٥٥٣، الهمع ٤/١٧١.

(١) ذكر المرادي أنَّ «حتى» بالنسبة للترتيب كالواو خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري. انظر الجنى الداني/٥٥٠.

(٢) عقود الزبرجد ٢/٢٢: «يروى العجزُ والكيسُ بالرفع فيهما عطفاً على «كل»، وبالخفض عطفاً على شيء...».

وأنظر مسلم/ القدر ٤/٢٠٤٥ رقم ١٨، ومسند أحمد ٢/١١٠، والموطأ – القدر/٨٩٩٢ رقم ٤، وفي الجامع الصغير/٣٩٣ «**كل شيء بقدر...**» عن ابن عمر».

(٣) في المطبوع: « المقضِيَّات والمقدَّرات».

ش – مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/١١٣]؛ ولأحد الأشياء: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [سورة المائدة ٥/٨٩].

ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء ٱمتنع أن يُقال: «سواء عليَّ أقمت أو قعدتَ»؛ لأنَّ «سواء» لا بُدَّ فيها من شيئين؛ لأنك لا تقول: سواء عليَّ هذا الشيء.

- **ولها أربعة معان: معنيان بعد الطلب**، وهما: **التخيير والإباحة**. **ومعنيان بعد الخبر**، وهما: **الشكّ، والتشكيكُ**(١).

- **فمثالها للتخيير**: «تزوَّجْ هنداً أو أُختها».

- **وللإباحة**: «جالسِ الحَسَنَ أو ٱبن سيرين».

والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوُّجِ هندٍ وأُختها، وله أن يجالس الحسن وٱبن سيرين جميعاً؟

- **ومثالها للشَّك**، قولك: «جاء زيدٌ أو عمرٌو» إذا لم تَعْلَمِ الجائي منهما. ولكنك أبهمتَ على المخاطب(٢).

---

(١) ويسمونه الإبهام أيضاً، انظر الجنى الداني/٢٢٨، وشرح المفصَّل ٨/١٨٠، ورصف المباني/١٣١ – ١٣٢.

(٢) وترك من معاني «أو» **التقسيم، والإضراب، ومعنى الواو، ومعنى «ولا»**، الجنى الداني/٢٣٠، وشرح ٱبن النَّاظم/٢٠٨، ورصف المباني/١٣٢ – ١٣٣، والأزهية/١٢٦.

وأمثلـة ذلـك مـن التنزيـل قولـه تعـالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [سورة المائدة ٨٩/٥] الآية، فإنه لا يجوز الجمع بين الجميع على ٱعتقاد أنَّ الجميع هو الكفارة.

وقولـه تعـالى: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡأَعۡرَجِ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرِيضِ حَرَجٞ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ﴾ [سـورة النور ٦١/٢٤] الآية، وقوله تعالى: ﴿لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ﴾ [سورة الكهف ١٩/١٨، وسورة المؤمنين ١١٣/٢٣]، وقوله تعالى[١]: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾.

ص - و«أَمْ» لطلب التعيين بعد همزةٍ داخلةٍ على أحد المستوِيَيْن.

ش - تقول[٢]: «أزيدٌ عندك أَمْ عمرٌو؟» إذا كنت قاطعاً بأنَّ أحدهما عنده، لكنك شككت في عينه؛ ولهذا يكون الجواب بالتعيين، لا بـ «نعم»، ولا بـ «لا»، وتسمَّى «أَمْ» هذه **معادلة**[٣]؛ لأنها عادلت الهمزة في الٱستفهام بها، ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الٱسمين اللَّذين ٱستوى الحكم في ظنّك بالنسبة إليهما، وأدخلت «أَمْ»

---

(١) سورة سبأ ٢٤/٣٤، وفيها معنى «الإبهام» وهو ما سَمَّوه التشكيك.

(٢) ذهب بعض المغاربة إلى أن «أَمْ» المنقطعة ليست عاطفة لا في مفرد ولا في جملة، وذكر ٱبن مالك أنها قد تعطف المفرد، كقول بعض العرب: «**إنها لإبل أم شاء**»، فـ «أم» هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها.
انظر الجنى الداني/٢٠٦.

(٣) في (أ) و(ت): «عديلة».

على الآخر، ووسَّطت بينهما ما لا تشكُّ[1] فيه، وهو قولك: «عندك»؟، وتسمَّى أيضاً: **مُتَّصلة**؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَى بأحدهما عن الآخر[2][3].

ص - وللردِّ عن الخطأ في الحكم «لا» بعد إيجاب، و«لكنْ» و«بل» بعد نفي، ولصرف الحكم إلى ما بعدها «بل» بعد إيجاب.

ش - حاصل هذا الموضع أنَ بين[4] «لا»، و«لكن»، و«بل» ٱشتراكاً وٱفتراقاً:

---

(١) في (أ): «ما لا يُشكّ فيه».

(٢) في (أ): «لا يستغني أحدهما عن الآخر».

(٣) تسمى أم **متصلةً** لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَى بأحدهما عن الآخر، وتُسمَّى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والٱستفهام في النوع الثاني. **ويفترق النوعان من أربعة أوجه**: أولها وثانيها أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأنَّ المعنى ليس على الٱستفهام.
والثالث والرابع: أنَّ «أم» الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلَّا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلَّا في تأويل المفردين. والثاني: أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظ «سواء»، بل كما تقع بعدها تقع بعد: ما أبالي، وما أدري، وليت شعري.
انظر شرح الأشموني ٢/١٠٥ - ١٠٦، والنص في توضيح المقاصد/٢٠٦، ومنه أخذ الأشموني النص، **وتجد هذا في معظم التنبيهات التي عرضها المرادي**.

(٤) انظر الجنى الداني/بل، ص/٢٣٦، ولا: ص/٢٩٤، ولكن/٥٨٨ «وذهب يونس إلى أن «لكن» ليست عاطفة، بل هي حرف ٱستدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف المفرد على مفرد، ووافقه ٱبن مالك في التسهيل =

فأمَّا ٱشتراكها فمن وجهين: أحدهما: أنها عاطفة، **والثاني**: أنها تفيد رَدَّ السَّامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب.

وأما ٱفتراقها فمن وجهين أيضاً؛ أحدهما: أنَّ «لا» تكون لقَصْر القَلْب[1]، وقصر الإفراد، و«بلْ» و«لكنْ» إنما يكونان لقَصْر القَلْب فقط.

تقول: «**جاءني زيد لا عمرٌو**» رَدّاً على من ٱعتقد أنَّ «عمراً» جاء دون «زيد»، أو أنهما جاءاك معاً.

وتقول: «**ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو**» أو «بل عمرٌو» رَدّاً على من ٱعتقد العكس.

والثاني: أنَّ «لا» إنما يُعْطَفُ بها بعد الإثبات، و«بل» يُعْطَفُ بها بعد النفي، و«لكن» إنما يُعْطَفُ بها بعد النفي، ويكون معناها كما ذكرنا، ويُعْطَفُ بـ «بل» بعد الإثبات، ومعناها حينئذٍ إثبات الحكم لما بعدها، وصرفه عمَّا قبلها، وتصييره كالمسكوت عنه من قبل أنه لا يُحكَم عليه بشيء، وذلك كقولك: «**جاءني زيد بل عمرٌو**».

= على أنها غير عاطفة». انظر التسهيل/١٧٧، وٱنظر شرح المفصَّل ٨/١٨٧ – ١٨٨، وبل: ٨/١٨٨، ولكن/١٩٠ – ١٩١.

(١) قوله لقصر القلب وقصر الإفراد: المخاطب بالأول من يعتقد عكس الحكم، سُمِّي بذلك لقلب الحكم عليه، والمخاطب بالثاني من يعتقد الشركة...، وصريح كلام المصنف أنَّ: بل ولكن خاصّان بقصر القلب.... انظر حاشية السجاعي/١١١ – ١١٢.

- وقد تضمَّنَ سكوتي عن «إمَّا»[1] أنها غير عاطفة، وهو الحقُّ، وبه قال الفارسي، وقال الجرجاني: **عَدُّها في حروف العطف سَهْوٌ ظاهر.**

* * *

(١) وعند المصنِّف في مغني اللبيب ١/٣٨١: **وإمَّا عاطفة عند أكثرهم**، في نحو قولك: جاءني إمَّا زيد وإمَّا عمرٌو. وزعم يونس والفارسي وٱبن كيسان أنها غير عاطفة، ووافقهم ٱبن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة.
ونقل ٱبن عصفور الإجماع على أن «إمَّا» الثانية غير عاطفة كالأولى. قال: «**وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحَرْفه**».
وٱنظر التسهيل/١٧٤، والجنى الداني/٥٢٨ - ٥٢٩، والهمع ٥/٢٥٣، وشرح الأشموني ٢/١١٢، والمقرب ١/٢٢٩.
وفي البحر المحيط ٨/٣٩٤ «**وعدَّها بعض الناس من حروف العطف**»، ورصف المباني/١٠٠، وشرح المفصَّل ٨/١٨٥.
وقال ٱبن يعيش: «قد ذكرنا أنَّ أبا عليّ لم يَعُدَّ «إمَّا» في حروف العطف، وذلك لأمرين: **أحدهما**: أنها مكررة، فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأولى أو الثانية... وحرف العطف لا يدخل على مثله.
قال ٱبن السَّرَّاج: ليس «إمَّا» بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض.
والثاني: من الأمرين ٱبتداؤك بها نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [سورة الكهف ١٨/٨٦]. انظر شرح المفصَّل ٨/١٨٥ - ١٨٦.

ص - والبَدَلُ، وهو تابعٌ، مقصودٌ بالحكم بلا واسطة، وهو ستة:

بدل كلّ من كلّ، نحو: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾، وبعض، نحو: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾، وٱشتمال، نحو: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، وإضراب وغلط ونِسيان، نحو: «تصدقتُ بدرهمٍ دينارٍ» بحسب قصد الأول والثاني، أو الثاني وسَبقَ اللِّسانُ، أو الأولِ، وتبيُّنِ الخطأ.

ش - **الباب الخامس من أبواب التوابع: البَدَل**(١).

وهو في اللغة: العِوَضُ، قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [سورة نٓ ٦٨/٣٢]، وفي الٱصطلاح: «تابع مقصود بالحكم، بلا واسطة.

فقولي: «**تابعٌ**» جنس يشمل جميع التوابع. وقولي: «مقصود بالحكم» مخرج للنعت، والتأكيد، وعطف البيان، فإنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنها هي المقصودةُ بالحكم.

و«**بلا واسطة**» مخرج لعطف النَّسَق، كـ «**جاء زيدٌ وعمرٌو**»؛ فإنه وإن كان تابعاً مقصوداً بالحكم، ولكنه بواسطة حرف العطف.

وأقسامه ستة:

أحدها: بَدَلُ كُلّ من كُلّ(٢)، وهو عبارة عما الثاني فيه عين

---

(١) يسمى البدل عند الكوفيين والأخفش **الترجمة والبيتين**. وذكر ٱبن كيسان أنهم يسمونه **بالتكرير**. انظر شرح الأشموني ٢/١٢٥، ٱنظر الٱرتشاف/١٩٦٢، وشرح المفصَّل ٣/١٦٢ وما بعدها.

(٢) ويسمونه **بالبدل المطابق**. انظر شرح ٱبن النَّاظم/٢١٦، وأوضح المسالك ٣/٦٥، وشرح ٱبن عقيل ٣/٢٤٩، ويسمونه **بدل الشيء من الشيء**. الٱرتشاف/١٩٦٤.

الأول، كقولك: «**جاءني محمدٌ أبو عبدِ الله**»، وقوله تعالى[(١)]: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾.

وإنما لم أقل[(٢)] «**بدل الكل من الكل**» حذراً من مَذْهب من لا يجيزُ إدخال «أل» على «كلٍّ». وقد ٱستعمله الزَّجَّاجي[(٣)] في جُمَله، واعتُذِر عنه بأنه تسامَحَ فيه موافقة للناس.

- **والثاني: بدل بعضٍ من كلّ**، وضابطه أن يكون الثاني جزءاً من الأول[(٤)]، كقولك: «أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ»، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران ٣/٩٧]، فمن ٱستطاع[(٥)]:

---

(١) سورة النبأ ٧٨/٣١ – ٣٢: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ۝٣٢﴾.

(٢) لقد قلتَ هذا من قبل في «باب التأكيدِ بكل» والنَّصُّ: «وأنك عَبَّرت بالكل عن البعض». انظر ما سبق ص/٤٢٧.

(٣) انظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٨٢ «بدل البعض من الكل».

(٤) ولا بُد من ٱتِّصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور أو مقدَّر، وشرط هذا النوع من البدل عند أبي حيان أن يظهر العامل في البدل، نحو: **مررت بقومِك ناسٍ منهم**. انظر الٱرتشاف/١٩٦٥، ومثله عند ٱبن مالك. في شرح التسهيل ٣/٣٣٩.

(٥) بدل من الناس على تقدير: من ٱستطاع إليه سبيلاً، أي: منهم.
وقال ٱبن النَّاظم: «... والٱحتمال الثاني أن يكون الحج مصدراً مضافاً إلى المنصوب و«مَن» المصدر على معنى: ولله على الناس أن يحج البيت مستطيعُهم». انظر ص/٢١٦.
وقال المصنِّف في مغني اللبيب ٦/٣٥ «ويَرُدُّه أن المعنى حينئذٍ ولله على الناس أن يحج المستطيعُ، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلَّف مستطيعٌ عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصّناعة؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذّ حتى قيل إنه ضرورة...».

بدلٌ من الناس. هذا هو المشهور. وقيل: فاعل بالحجّ، أي: ولله على الناس أن يحج مستطيعُهم.

- **وقال الكسائي**(١): إنها شرطية مبتدأ، والجواب محذوف، أي: من ٱستطاع فليحجّ، ولا حاجة لدعوى الحَذْف مع إمكان تمام الكلام.

والوجهُ الثاني: يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن يحجَّ مُستطيعُهم، وذلك باطل بٱتفاق، فيتعيَّن القول الأول.

وإنما لم أقل «البعض»(٢) - بالألف واللَّام - لما قدَّمت في «كُلّ».

- **والثالث بدل الٱشتمال**(٣)، وضابطه: أن يكون بين الأول والثاني ملابسة بغير الجزئية، كقولك: «**أعجبني زيدٌ عِلْمُه**»، وقوله تعالى(٤):

(١) انظر كتابنا «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ٤/ ٩٧.
وفي البحر ٣/ ١١ «وقال الكسائي وغيره «مَن» شرطية، فتكون في موضع رفع بالٱبتداء، ويلزم حذف الضمير الرابط لهذه الجملة بما قبلها وحَذْف جواب الشرط؛ إذ التقدير: من ٱستطاع إليه سبيلاً منهم فعليه الحج أو عليه ذلك».
وٱنظر التبيان للعكبري ١/ ٢٨٠ ففيه مثل هذا غير معزوّ للكسائي، والدرّ المصون ٣/ ٣٢٢.

(٢) تقدم الحديث في هذا في الموضعين، وأنه عرضه في باب «كل»، ثم ٱستدرك في هذا الباب ذلك. انظر ص/ ٤٢٧.

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٣٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٦.
وعند ٱبن عقيل ٣/ ٢٤٩ «هو الدال على معنى في متبوعه، نحو: «أعجبني زيد علمه».

(٤) «قتال» بدل من «الشهر»، وليس القتال نفس الشهر، ولا بعضه، ولكنه ملابس له لوقوعه فيه. وٱنظر شرح ٱبن النَّاظم/ ٢١٦. =

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [سورة البقرة ٢/٢١٧].

وَنَبَّهْتُ بالتمثيل بالآيات الثلاث على أنَّ البدَلَ والمبدَلَ منه يكونان نكرتين(١)، نحو قوله تعالى: ﴿مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ﴾ [سورة النبأ ٧٨/٣١ - ٣٢]، ومعرفتين، مثل: الناس ومَن، ومختلفين مثل: الشهر، وقتال.

والرابع والخامس والسادس: بدل الإضراب، وبدل الغَلَط(٢)، وبدل النِّسْيَان، كقولك: «**تصدّقت بدرهم دينارٍ**»، فهذا المثال محتمِلٌ لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدّقت بدرهم، ثم عَنَّ لك أن تخبر بأنك تصدَّقت بدينار، وهذا بدل الإضراب(٣).

= وعند ابن يعيش: «القتال بدل من الشهر الحرام، وهو معنى اشتمل عليه الشهر، وسؤالهم عن الشهر إنما كان لأجل القتال فيه». شرح المفصَّل ٣/١٦٥.

(١) ليس الأمر في البدل والمبدل منه كالنَّعت والمنعوت، فيلزم تطابقهما في التعريف والتنكير، كما كان ذلك في النعت؛ لأن النعت من تمام المنعوت، وتحلية له، والبدل منقطع من المبدل منه يقدّر في موضع الأول... فلذلك يجوز بدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة. انظر شرح المفصَّل ٣/١٧٢.

(٢) وبدل الغلط والنسيان لا يكون في القرآن ولا في شعر، أما القرآن فهو مُنَزَّه عن الغلط، وكذلك الشعر الفصيح؛ لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه فإذا وجد فيه غلطاً أصلحه، وإنما يكون مثله في بداية الكلام، وما يجيء على سبيل اللسان إلَّا ما لا يريده، فيلغيه حتى كأنه لم يذكره... شرح المفصَّل ٣/١٦٦.

(٣) ويسمى البدل بدل إضراب أو بداء إن باين الأول مطلقاً وقصداً.

- ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدُّق بالدينار فَسَبق لسانُك إلى الدرهم، وهذا **بدلُ الغلطِ**.
- ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصَدُّق بالدِّرهم فلما نطقتَ به تبيَّن فساد ذلك القصد، **وهذا بدل النِّسْيَان**.

وربما أشكل على كثير من الطّلبة الفَرْق بين بدل الغَلَط والنِّسْيان، وقد بيَّناه، ويوضحه أنَّ الغلط في اللسان، والنِّسْيان في الجَنَان[1].

* * *

(١) **وزاد بعضهم بدل كلّ من بعض**، كقول ٱمرئ القيس:

كأنّ غداة البين يوم تحمّلوا ... لدى سَمُرات الحي ناقفُ حَنْظَلِ

والشاهد فيه في «**يوم تحملوا**» فإنه بدل من «غداة البين» بدل كلّ من بعض، ونفاه الجمهور، وتأوّلوا البيت. انظر شرح الأشموني ٢/١٢٨.

ص – بابٌ: العددُ من ثلاثةٍ إلى تسعةٍ يُؤَنَّث مع المُـذَكَّر، وَيُـذَكَّر مـع المُؤَنَّـــث دائمـــاً، نحـــو: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾، وكـــذلك العشرة إن لم تُركَّب.

وما دون الثلاثـة، وفاعِـل كثالـث ورابـع علـى القيـاس دائمـاً.

ويُفْرَدُ فاعل أو يُضافُ لما ٱشتُقَّ منه، أو لمـا دونـه، أو يَنْصِبُ ما دونه.

ش – ٱعلم أنَّ ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام[1]:

- **أحدها**: ما يجري دائماً على القياس في التذكير والتأنيث، فَيُذَكَّر مـع المُذَكَّر، ويُؤَنَّث مع المُؤَنَّث، وهـو الواحـد والآثنـان، ومـا كـان علـى صيغة فاعِل، تقول في المذكَّر: واحد، وٱثنان، وثانٍ، وثالث، ورابع، إلى عاشر.

وفي المؤَنَّث: واحدةٌ، وٱثنتان، وثانية وثالثة ورابعة إلى عاشرة.

- **والثاني**: ما يجري على عكس القياس دائمـاً، فَيُؤَنَّـث[2] مـع المـذكَّر،

(١) انظر هذا الباب في شرح المفصَّل ٦/٥، وشرح التسهيل ٢/٣٩٢.

(٢) ذكر ٱبن يعيش أنَّ عدد المؤَنَّث من ثلاثة إلى عشرة بغيـر هـاء، كقولـك: ثـلاث نسوة، وعدد المـذكر بالهـاء، نحـو: خمسة أبيات، وهـذا عكس القاعـدة؛ لأنَّ القاعدة إثبات العلامة مع المؤنَّـث وَحَذْفها مـع المـذكَّر، وإنمـا كـان الأمـر فـي العدد على ما ذكر للفرق بين المذكَّر والمُؤَنَّث. وإنما اختصَّ المذكَّر بالتاء لأنَّ أصل العدد قبـل تعليقـه علـى معـدودِهِ أن يكـون مُؤَنَّثـاً بالتـاء مـن نحـو: ثلاثـة وأربعة ونحوها من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفـرع جُعل الأصل للأصل، فأُثبتت العلامـة، والفرع للفـرع فأُسقطت العلامـة، فمـن أجل هذا قلت: ثلاثة رجال، وأربع نِسوة. انظر شرح المفصَّل ٦/٨ – ٩. =

ويُذَكَّر مع المُؤَنَّث، وهو الثلاثـة والتسعة وما بينهما، تقول: ثلاثـةُ رجالٍ، وثـلاثُ نسوة، قـال تعـالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [سورة الحاقة ٦٩/٧].

- **والثالث**: ما له حالتان: وهو «العَشَرةُ»، فإن ٱستُعملت **مُرَكَبةً جَرَت** على القياس، تقول: «**ثلاثةَ عَشَرَ عَبْداً**» بالتذكير. و«**ثلاثَ عَشْرة أَمَة**» بالتأنيث، وإن ٱستُعمِلَتْ **غير مُركَّبة**، جرت على خلاف القياس، تقول: «**عَشَرةُ رجال**» بالتأنيث، و«**عَشْرُ إماء**» بالتذكير.

وٱعلم أنَّ لأسماء العدد التي على وزن فاعِل أربع حالات:

- **إحداها**: الإفراد، تقول: ثانٍ، ثالثٌ، رابعٌ، خامسٌ، ومعناه واحد موصوف بهذه الصِّفة.
- **الثانية**: أن يُضاف إلى ما هو مشتقّ منه، فتقول: ثاني ٱثنين، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابع أربعةٍ، ومعناه واحد من ٱثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعةٍ، قال الله تعالى(١): ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾، وقال الله تعالى(٢): ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [سورة المائدة ٥/٧٣].

= وٱنظر تعليل هذا عند ٱبن مالك. انظر شرح التسهيل ٢/٣٩٨ فقد ذكر أنَّ الثلاثة **وأخواتها أسماء جماعات كزُمرة وفِرقة**، والأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها، فٱستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدُّم رتبته، وحُذِفت التاءُ مع المعدود المؤنَّث لتأخر رتبته، فقيل: ثلاثة أَعْبُدٍ، وثلاث جَوَار..

(١) سورة التوبة ٩/٤٠. وثاني ٱثنين: حال، أي: أمر ٱثنين.

(٢) أي: آلهة ثلاثة، أي: أحدها، الآخران عيسى وأُمّه، والقائل بهذا فرقة من النَّصارى.

- **الثالثة**: أن يُضاف إلى ما دونه، كقولك: «ثالثُ ٱثنين» و«رابعُ ثلاثةٍ»، و«خامسُ أربعةٍ»، ومعناه جاعل الأثنين بنفسه ثلاثةً، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أربعةً، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [سورة المجادلة ٥٨/٨]،
- **الرابعة**: أن يَنْصِبَ ما دونه، فتقول: «هو رابعٌ ثلاثةً» بتنوين رابع، ونَصْب «ثلاثة»، كما تقول: جاعلُ الثلاثة أربعةً».

ولا[1] يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما ٱشتُقَّ منه خلافاً للأخفش وثعلب.

* * *

(١) هذا مذهب الجمهور، وأجازه الأخفش في أحد قوليه، وأمَّا ثعلب فقد ذهب إلى جواز إعماله في ما بعده في نحو: ثاني ٱثنين، وثالث ثلاثة.
انظر السجاعي/١١٣ - ١١٤، وٱنظر شرح ٱبن عقيل ٤/٧٧، وشرح الأشموني ٢/٣٧٨، وتوضيح المقاصد ٤/٣١٩، قال: «هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش والكسائي وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله، فتقول: ثان ٱثنين وثالثٌ ثلاثةً. وفصَّل بعضهم فقال: **يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده، وإليه ذهب في التسهيل**، قال: لأنَّ العرب تقول: ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما، فمن قال: ثان ٱثنين بهذا المعنى عُذِر لأن له فعلاً، وٱنظر شرح التسهيل ٢/٤١٤.

ص - بابٌ: موانعُ صرفِ الآسمِ تِسعةٌ يجمعُها:

وَزْنُ المركَّبِ عُجْمَةٌ تعريفُها عَدْلٌ ووصفُ الجمع زِدْ تأنيثا

كـ «أحمدَ، وأحمرَ، وبعلبكّ، وإبراهيمَ، وعُمَرَ، وأُخَرَ، وأُحَادَ، ومَوْحَدَ إلى الأربعة، ومساجِدَ، ودنانيرَ، وسلمانَ، وسكرانَ، وفاطمةَ، وطلحةَ، وزينبَ، وسلمى، وصحراءَ».

فألف التأنيث، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد كلّ منهما يستأثرُ بالمَنْع، والبواقي لا بُدَّ من مجامعةِ كلّ علَّةٍ منهن للصِّفة أو العلميَّة.

- **وتتعيَّنُ العلميَّةُ مع التركيبِ، والتأنيثِ، والعُجْمةِ.**
- **وشرط العُجْمة علميَّةٌ في العَجَميَّة، وزيادةٌ على الثلاثة.**
- **والصِّفةِ أصالتُها، وعدم قبولها التاء: فعُرْيَان، وأَرْمَل، وَصَفْوان، وَأَرْنَب، بمعنى: قاسٍ، وذليل، مُنْصرفةٌ.**
- **ويجوز في نحو: «هند» وجهان، بخلاف زينبَ وسَقَرَ وَبَلْخَ، وَكَعُمَرَ عند تميم بابُ حذَامِ إن لم يُختم براء كسَفارِ، وَأَمْسِ لمعيَّن إن كان مرفوعاً، وبعضهم لم يشترط فيهما، وسَحَرُ عند الجميع إن كان ظرفاً معيَّناً.**

ش - الأصل في الآسم المعرب بالحركات الصَّرْفُ، وإنما

يخرج عن ذلك الأصل[(١)] إذا وُجِدَ فيه علَّتان من عللٍ تسع[(٢)]، أو واحدة تقوم مقامهما. وقد جمع العلل التسع في بيت واحد مَن قال:

اجمَــعْ، وزِنْ، عــادِلاً، أَنّــثْ، بمعرفــةٍ

ركِّــب، وزِدْ عُجْمــةً، فالوصــفُ قــد كَمُــلا

وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبته في المقدِّمة، وهو لٱبن النحاس[(٣)]، وقد مثّلتُها في المقدمة على الترتيب، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب، فأقول:

- **العلَّة الأولى**[(٤)]: **وزنُ الفعل وحقيقتُه**، أن يكون الٱسم على وزن

---

(١) تبع ٱبنُ هشام ٱبنَ مالك في تقطيع أوصال هذا الباب، فقد ذكر في باب المعرب والمبني/٢، البيت ذي الرقم/٤٣، وهو:

وجُــرّ بـالـفـتـحـة مـا لا يـنـصـرفْ ... ما لم يُضَفْ أو يَكُ بعد (أل) رَدِفْ

ثم ٱنتقل إلى ذكر العلل في الباب/٥٥ «**ما لا ينصرف**».

وٱبن هشام ذكر في أول قطر الندى ص/ ٩٢ إعراب الٱسم الذي لا ينصرف، وفي ص/ ٤٦٠ أخذ يذكر باب موانع الصرف.

ونحن في نحو العربية رأينا أن نجمع الباب كلّه في مكان واحد: الإعراب والعلل، فذلك أفضل وأليق بجمع الباب من تقطيعه على هذه الطريقة.

(٢) انظر شرح المفصَّل ١/ ١٥٤.

(٣) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المصري، كان نحوياً فاضلاً، توفي سنة ٣٣٨، بغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(٤) الأسباب المانعة من الصرف تسعة، هي العلميَّة والتأنيث، ووزن الفعل، والوصف، والعدل، والجمع، والتركيب، والعجمة، والألف والنون الزوائد.

فهذه التسعة متى ٱجتمع منها ٱثنان في ٱسم واحد، أو سبب يقوم مقام سببين، ٱمتنع من الصَّرْف فلم يدخله جَرّ ولا تنوين، ويكون في موضع الجرِّ مفتوحاً.

انظر شرح المفصَّل ١/ ١٥٤ وما بعدها، وشرح ٱبن النَّاظم/ ٢٤٥.

خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مساوٍ له في وزنه، **فالأول:** كأن تسمّي رجلاً «قَتّل» بالتشديد، أو «**ضُرِب**»، أو نحوه من أبنية ما لم يسمَّ فاعله، أو «ٱنطلَقَ» ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل، فإنَّ هذه الأوزان كلّها خاصَّة بالفعل.

- **والثاني:** مثل: أحمدَ، ويزيدَ، ويَشْكُر، وتَغْلِبَ، ونرجس[١]، عَلَماً.

- **العلَّة الثانية: التركيب**، وليس المراد به **تركيب الإضافة**، كـ «ٱمرئ القيس»، لأنَّ الإضافة تقتضي الٱنجرار بالكسرة، فلا تكون مقتضيةً للجرِّ بالفتحة **ولا تركيبَ الإسناد**، كـ «**شابَ قَرْناها**»، و[٢] «**تأبَّطَ شرّاً**»، فإنه من باب المحكيّ.

ولا التركيبَ المزجيّ المختومَ بـ «وَيْه» مثل: سِيْبَوَيْه، وعَمْرَوَيه؛ لأنه من باب المبني، والصَّرف وعدمه إنما يُقالان في المعرب.

وإنما المراد التركيب المزجيّ الذي لم يُخْتَم بـ «وَيْه»، كـ «**بعلبَكَّ، وحضرموتَ، ومَعْدِيكربَ**»[٣].

---

(١) النون زائدة، ويذكر في رجس، وهو مُعَرّب، وهو مَشْمومٌ ينفع للصداع وغيره. القاموس.

(٢) مَن تأبط شيئاً إذا حمله تحت إبطه، وهو لقب ثابت بن جابر بن سفيان، سُمِّي بذلك لأنه أخذ سيفاً وخرج فُسئلت عنه أمه فقالت: لا أدري، تأبَّط شراً وخرج. وقيل غير هذا. انظر القاموس/أبط.

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزَّجاج ص/١٥٨، والباب «باب الحكاية بالتسمية»، ومن ذلك قول العرب: هذا تأبَّط شرّاً، وهذا بَرَق نحره... ومثل ذلك في **بني شاب قرناها**. وروى هذه الأسماء جميع النحويين وخبّروا فيها أنها على هيئة واحدة. وأنَّ العرب كذلك تتكلَّم.

وأما المختوم بـ «وَيْه» فنحو: خالوَيْه، نِفْطَوَيْه، فإنه ليس من هذا الباب.

- **العلة الثالثة: العُجْمَة**: وهي أن تكون الكلمةُ على الأوضاع[1] الأعجميَّة[2]، كـ «إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب».

وجميع أسماء الأنبياء أعجميَّة إلَّا أربعة: محمد ﷺ، وصالح، وشعيب، وهود، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين[3].

ويُشتَرط لاعتبار العُجْمة أمران:

- **أحدهما**: أن تكون الكلمةُ علماً في لغة العَجَم كما مَثَّلنا، فلو كانت عندهم اسم جنس[4] ثم جعلناها عَلَماً وَجَبَ صَرْفُها، ولك أن تسمي رجلاً بـ «لجام» أو «ديباج»[5].

---

(١) أي: على أوزان الألفاظ العجميَّة.

(٢) في (أ) و(ب): «العجمية».

(٣) والاسم المختلف في عِلَّة منعه من الصرف هو: **آدم**، واختلف في اشتقاقه، فذهب بعضهم إلى أنه من أَدَمَة الأرض، وذهب بعضهم إلى أنه أعجمي، ومال إليه في الكشاف، وجرى في المفصَّل على أنه عربي، ووزنه أَفْعَل [**أَأْدم**]، ومُنِع من الصرف للعلميَّة والوزن. وذكر السهيلي في الروض الأنف أنَّ فيه ثلاثة أقوال: سُرياني، أو عبراني، أو عربي. فهو عَلَم أعجمي. مختصر من نص التاج/أدم، وما ينصرف وما لا ينصرف/٣٢.

(٤) قال الزَّجَّاج: «وأما الأعجمية التي هي أسماء الأجناس، نحو: ديباج وياسمين وفرند وإبريسَم... فهذه كلها مصروفة أيضاً إن سميت بها رجلاً... وإنما صُرِفت هذه لأنها دخلتها الألف واللَّام، **فتمكَّنت في العربية**». ما ينصرف وما لا ينصرف/٦١.

(٥) قال في المصباح: «ثوب سُداه ولُحمتُه إبْريْسَم، ويقال: هو معرَّب، ثم كثر حتى اشتقت العرب منه...»/دبج.

- **الثَّاني**: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف؛ فلهذا ٱنصرف «نوحٌ» و«لوط»، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم﴾ [سورة القمر ٥٤/٢٤]، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾ [سورة نوح ٧١/١].

ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز(١) صرفه وعدمه فليس بمُصيب.

- **العلَّة الرابعة: التعريفُ**، والمراد به تعريفُ العَلَميَّة؛ لأن المضمرات، والإشارات، والموصولات، لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب؛ لأنها كلّها مبنيات، وهذا باب إعراب.

- **وأما ذو الأداة(٢) والمضاف** فإنَّ الٱسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة، أو أُضيف ٱنجرَّ بالكسرة، فٱستحال ٱقتضاؤها الجرّ بالفتحة، وحينئذٍ فلم يبقَ إلَّا تعريف العلميَّة(٣).

- **العلَّة الخامسة: العَدْلُ(٤)**، وهو تحويلُ الٱسم من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي.

---

(١) ذكر الزَّجَّاج أن الثلاثي ينصرف في المعرفة والنكرة... لا ٱختلاف بين النحويين الموثوق بعلمهم في ذلك. ما ينصرف وما لا ينصرف/٥٢، وفي شذور الذهب/٤٥٤ وزعم عيسى بن عمر وٱبن قتيبة والجرجاني والزمخشري أن في نوح ونحوه وجهين، **وهو مردود لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذّ.**

(٢) أي: المعرّف بـ «أل».

(٣) ولا بُدَّ من عِلَّتين للمنع من الصَّرْف، فإذا تخلفت واحدة منهما فقد زالت عِلَّة المنع.

(٤) العدل يكون في اللفظ، وهو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى غيره، فيكون المسموع لفظاً والمرادُ غيره، لا يكون العدلُ في المعنى إنما يكون في اللفظ. شرح المفصَّل ١/١٦٢.

وهو على ضربين: واقع في المعارف، وواقع في الصِّفات.

فالواقع في المعارف يأتي على وزنين: أحدهما: فُعَل، وذلك في المُذَكَّر، وعَدْلُه عن فاعل، كـ «عُمَر، وزُفَر، وزُحَل، وجُمَع».

والثاني: فَعَالِ، وذلك في المؤنَّث وعَدْلُه من «فاعِلة»، نحو: حَذامِ، وقَطامِ، وَرَقَاشِ[1]، وذلك في لغة تميم خاصَّة. فأمَّا الحجازيون فيبنونه على الكسر، قال الشاعر[2]:

أتاركةٌ تدلُّلَها قَطَامِ؟ رضينا بالتحيةِ والسَّلامِ

وقال الآخر[3]:

إذا قالت حَذَامِ فصدِّقوها فإنَّ القولَ ما قالت حذامِ

- فإن كان آخره راءً كـ «سَفَارِ» ٱسم لماء، و«حَضارِ» لكوكب، و«وَبَارِ»

---

(١) رقاشِ من الرقش وهو مثل النَّقْش.

(٢) قائله النابغة الذبياني من قصيدة في مدح عمرو بن هند.
وضبط: أتاركةً بالنصب على أنه مصدر، كقولهم: أقاعداً أو قد سار الركب، كما ضُبِط بالضم أتاركةٌ. وعند ٱبن يعيش: «**بالتحيَّة والكلام**».
والشاهد فيه بناء «قطامِ» على الكسر على لغة أهل الحجاز، وهو معدول عن قاطمة، وأما بنو تميم فيقولون: هذه حذامُ وقطامُ، ورأيت حذامَ وقطامَ، ومررت بحذامَ وقطامَ.
انظر شرح المفصَّل ٤/١٤٧، والديوان/١٣٠ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. وأمالي الشجري ٢/٣٦٠ «**رضينا بالتحية والسلام**»، وأوله «أتاركةً»».

(٣) تقدَّم هذا الشاهد. انظر أول الكتاب «المعرب والمبني من الأسماء» ص/٣٦.

لقبيلة، فأكثرهم يوافقُ الحجازيين على بنائه على الكسر، ومنهم من لا يوافقهم، بل يلتزم الإعرابَ ومَنْعَ الصَّرفِ[1].

- ومما ٱختلف فيه التميميون أيضاً «أمسُ»[1] الذي أُريد به اليومُ الذي قبل يومك. فأكثرهم يمنعه من الصَّرف إن كان في موضع رفع على أنه معدول عن الأمس؛ فيقول: «مضى أمسُ بما فيه»، ويبنيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمّن معنى الألف واللام، فيقول: «ٱعتكفتُ أمسِ» و«ما رأيتهُ مُذْ أمسِ»، وبعضهم يُعرِبُه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، وقد ذكرت ذلك في صدر هذا الشرح[1].

- **وأما «سَحَر»** فجميع العرب تمنعه من الصَّرْف، بشرطين:

- **أحدهما**: أن يكون ظرفاً.

- **والثاني**: أن يكون من يوم معيَّن، كقولك: «**جئتُك يوم الجمعة سَحَر**»؛ لأنه حينئذٍ معدول عن السَّحَر، كما قدر التميميون أمسِ معدولاً عن الأمس، فإن كان سَحَرَ غير يوم معيَّن ٱنصرف[2]، كقوله تعالى: ﴿نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [سورة القمر ٥٤/٣٤].

والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره.

---

(١) انظر هذا فيما سبق ص/٣٧ «باب المعرب والمبني من الأسماء».

(٢) في (أ) «فالصرف».

- **فالواقع في العدد يأتي على صيغتين**[(١)]: **فُعَالَ، ومَفْعَلَ**، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما، تقول:

أُحَادَ وَمَوْحَدَ، وثُناءَ وَمَثْنَى، وَثُلَاثَ وَمَثْلَث، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعَ.

- قال النَّجَّاري[(٢)] - رحمه الله تعالى -: لا تتجاوز العربُ الأربعةَ[(٣)]؛ فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأن «أُحادَ» معناه واحد واحد، و«ثناء» معناه: ٱثنان ٱثنان، وكذا الباقي.

قال الله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [سورة فاطر ٣٥/١]، فَمَثْنَى وما بعده صفة لأجنحة، والمعنى والله أعلم: أولي أجنحة ٱثنين ٱثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة.

وأما قوله ﷺ[(٤)]: «**صلاة الليل مَثْنَى مَثْنَى**»، فمثنى الثاني

---

(١) والمعدول على ضربين: معرفة ونكرة، والمعرفة تقدَّم الحديث عنها في نحو: عُمَر وزُفر...، والمعدول في حال التنكير فنحو: أُحادَ، وثُلاثَ، ورُباعَ... شرح المفصَّل ١/١٦٣.

(٢) هو ٱبن النَّجَّار الكوفي، محمد بن جعفر، وُلِدَ في الكوفة سنة/٣٠٣هـ، وقَدِم بغداد كان ثقة من مجوّدي القراء، حدَّث عن ٱبن دريد، ونفطويه، توفي سنة ٤٠٢هـ، وله مؤلفات في النحو والتاريخ. بغية الوعاة ٤/٦٩ - ٧٠.

(٣) وذكروا أنه قيل حتى العشرة، وقد ورد في شعر الكميت: «خصالاً عُشارا».

(٤) عقود الزبرجد ٢/٩، وأوضح المسالك ٣/١٤٥.

قال الطيبي: قوله مثنى مثنى: أتى بالثاني تأكيداً؛ لأنَّ الأول مكَرَّر معنى، ولذلك ٱمتنع عن الصرف.

قال في الكشاف: وإنما لم ينصرف لتكرار العدل فيها. قال الزَّجَّاج: أحدهما أنه معدول عن ٱثنين ٱثنين، والثاني: أنه عُدِل في حال التكرار.

وزعم سيبويه أنَّ عدم الصرف للعدل والصفة. انتهى.

انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزَّجَّاج/٥٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ٢/٩ الآية/٣ من سورة النساء. وٱنظر الكشاف ١/٣٧٥ في آية سورة النساء.

للتأكيد[١]، لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول.

والواقع في غير العدد[٢] «أُخَرُ»، وذلك نحو قولك: «مررت بنسوة أُخَرَ»؛ لأنها جمع الأخرى، وأخرى أنثى آخرَ، ألا ترى أنك تقول: «جاءني رجل آخر، وٱمرأة أخرى».

والقاعدة : أنَّ كلّ فُعْلَى مُؤَنَّث أَفْعَلَ لا تُسْتَعْمَلُ هي ولا جمعُها إلَّا بالألف واللّام، أو بالإضافة، كالكبرى، والصُّغرى، والكُبَر والصُّغَر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [سورة المدثر ٣٥/٧٤]. ولا يجوز أن تقول: صُغرى ولا كُبرى[٣]، ولا كُبَر ولا صُغَر؛ ولهذا لَحَّنوا العروضيين في قولهم: فاصلة كبرى، وفاصلة صُغرى.

ولَحَّنُوا أبا نواس في قوله[٤]:

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فقاقعها

حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ[٤]

---

(١) في (ت): «تأكيد للأول».

(٢) انظر أوضح المسالك ٣/١٤٥، وما ينصرف وما لا ينصرف/٥٤ «فٱجتمع في أُخَرَ شيئان: أنها معدولة عن الألف واللام، وأنها صفة. وقولنا «صفة» لم يذكره سيبويه، ولكنه ذكر ما يدلُ عليه.

(٣) عند العروضيين: فاصلة صغرى: وتتركب من سببين: ثقيلٍ فخفيفٍ. الخفيف مثل/مَن، والثقيل/«مِنَ» من حرفين متحركين.
فالفاصلة الصغرى، مثل «ضَرَبَتْ».
والكبرى: تتركب من سبب ثقيل فوتد مجموع، نحو: «جَمَعَهم»،فالسبب الثقيل من حرفين متحركين، والوتد المجموع من ثلاثة أحرف، نحو: «طوى».

(٤) في البيت رواية أخرى، وهي فواقعها، وكذا جاءت في (أ) و(ت)، وهي ما يعلو الكأس من الحَبَب. =

فكان القياس أن يُقالَ: «الأُخَرُ»، ولكنهم عدلوا عن ذلك الٱستعمال، فقالوا: «أُخَرُ» كما عَدَلَ التميميون أمسِ من الأمسِ، وكما عَدَل جميع العرب «سَحَرَ» عن «السَّحَر»، قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [سورة البقرة ٢/١٨٤، ١٨٥].

- **العلَّة السَّادسة: الوَصْف، كأحمَر وأَفْضَل، وسكرانَ وغَضْبانَ.**

ويشترط لٱعتباره أمران: **أحدهما**: الأصالة[١]، فلو كانت الكلمة في الأصل ٱسماً ثم طرأت لها الوصفيَّة لم يُعْتَدَّ بها، وذلك إذا أخرجت صفواناً وأرنباً عن معناهما الأصلي، وهو الحجر الأملس، والحيوان المعروف، وٱستعملتهما بمعنى قاسٍ وذليل، فقلت: هذا قلبٌ صَفْوانٌ، وهذا رجلٌ أَرْنَبٌ، فإنك تصرفهما لعروض الوصفيَّة فيهما.

= والشاهد فيه قوله: صُغْرى وكبرى، على تقدير أفعل التفضيل، وقد جاء مجرّداً من «أل» والإضافة، والأصل: أصغر وأكبر، والأصغر والأكبر.
قال ٱبن يعيش: والٱعتذار عنه أنه ٱستعمله ٱستعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف، نحو: صغيرة وكبيرة.
انظر شرح المفصَّل ٦/١٤٦، والديوان/٥٧، والخزانة ٣/٥٠٠، والعيني ٤/٥٤، ومغني اللبيب ٥/٣١، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/١٧٤، وأوضح المسالك ٢/٢٩٤، وشرح الأشموني ٢/٥٣، ٥٦.

(١) انظر شرح شذور الذهب/٤٥١، «وشرط تأثير الصِّفة أصالتُها وعدم قبولها التاء؛ فأرنب وصفوان بمعنى ذليل وقاس...». وٱنظر ص/٤٥٣.
وقال: «ولهذا ٱنصرف ندمان وأرنب لقولهم: ندمانة وأَرْمَلَة...».
وفي توضيح المقاصد ٤/١٢٣ «**ولغة بني أسد صرف سكران وبابه، لأنهم** يقولون في مؤنثه: «فعلانة»، فهو عندهم كـ «ندمان»، وعند غيرهم غير مصروف؛ لأن مؤنثه نَدْمَى». وشرح الأشموني ٢/٢٣٤.

والثاني[١]: ألَّا تقبل الكلمة تاء التأنيث؛ فلهذا تقول: مررت برجل عُرْيانٍ، ورجل أَرْمَلٍ، بالصَّرف؛ لقولهم في المؤنثة: عُرْيانة وأَرْمَلة، بخلاف سكران وأحمر، فإن مؤنثهما سكرى وحمراء، بغير التاء.

- **العلَّة السَّابعة:** الجمع[٢]، وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد، وهو نوعان: مفاعِلُ، كـ «**مَسَاجِدَ ودَرَاهِمَ**»، وَمَفَاعيلُ «**كمصابيحَ وطواويسَ**».

- **العلة الثَّامنة:** الزيادة، والمراد بها الألفُ والنون الزائدتان، نحو[٣]: سَكْرانَ وعُثْمَانَ.

- **العلَّة التَّاسعة: وهو على ثلاثة أقسام:** تأنيث بالألف كحُبلى وصحراءَ، وتأنيث بالتاء كطلحةَ وحمزةَ، وتأنيث بالمعنى كزينبَ وسعادَ.

- وتأثير الأول منها في منع الصَّرف لازمٌ مطلقاً من غير شرط كما سيأتي.

---

(١) المراجع السابقة نفسها.

(٢) وضابطه كل جمعٍ بعد ألف تكسيره حرفان متحركان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، ويسمونه: **الجمع الأَقْصَى، والجمع المتناهي**.
ولا يشترط إثبات الميم في أوله، فيدخل ضوارب وقناديل، في ذلك، فإن تحرك الثاني صُرِف نحو: صياقِلَة وصيادِلَة.
وٱنظر شرح المفصَّل ١/١٦٥، وشرح ٱبن عقيل ٣/٣٢٧، وأوضح المسالك ٣/١٤١.

(٣) انظر شرح ٱبن النَّاظم/٢٤٧ «... ويشهد لذلك أن قوماً من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فَعلان؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء، ويستغنون فيه بِفَعْلانة عن فَعْلَى، فيقولون: سكرانة وغضبانة وعطشانة...».

وتأثير الثاني مشروط بالعلميَّة كما سيأتي.

- وتأثير الثَّالث كتأثير الثاني، ولكنه تارة يؤثر في وجوب منع الصرف، وتارة يؤثر جوازَه.

فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور وهي:

- **إمَّا الزيادة على ثلاثة أحرف،** كـ «سُعادَ، وزينبَ».
- **وَإمَّا تحرُّك الوسط،** كـ «سَقَر، ولَظَى».
- **وَإِمَّا العُجْمَةُ،** كـ «ماهَ وجُورَ[1] وحِمصَ وَبَلْخَ».

والثاني: فيما عدا ذلك كهندَ، ودعدَ، وجُمْلَ، فهذه يجوز فيها الصَّرْفُ وعدمُه، وقد ٱجتمع الأمران في قول الشاعر[2]:

لم تتلفع بفضل مِئْزرها دَعْدٌ، ولم تُسْقَ دعدُ في العُلَب

(١) اسمان أعجميان لبلدين، ولما ٱنضمت العجمة إلى التأنيث تحتَّم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي؛ لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتُّم المنع، وحكى بعضهم فيه خلافاً، فقيل: إنه كهند في جواز الوجهين، والثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً عن مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصَّرْفُ ومنعه، والمنع أَحَقّ. فمن صَرَفَهُ نظرَ إلى خِفَّة السكون، ومن مَنَعَ نظرَ إلى وجود السببين، ولم يعتبر الخفّة.
شرح الأشموني ٢/٢٥٣، وٱنظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزَّجَّاج ٦٨ – ٦٩، وٱنظر الكتاب ٢/٢٣ «فمن الأعجمية حمصُ، وجُورُ، وماهُ».

(٢) نسب هذا البيت إلى جرير، وإلى عبد الله بن قيس الرقيات.
قال الأعلم: الشاهد في صرف «دعد» وترك صرفها؛ لأنه ٱسم ثلاثي ساكن الوسط خفيف...، ومن النحويين من لا يرى صرفه للزوم العلّتين له. =

فهذه جميع العِلل، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليقُ بهذا المختصر.

ثم أعلم أنها على ثلاثة أقسام:

- **الأول**: ما يؤثِّر وَحْدَهُ، ولا يحتاج إلى أنضمام عِلَّةٍ أخرى، وهو شيئان: الجمعُ[١] وألفا التأنيث[٢].

- **والثاني**: ما يؤثِّر بشرط وجود العلميَّة، وهو ثلاثة أشياء: التأنيث بغير الألف[٣]، والتركيب[٤]، والعُجْمة، نحو: «فاطمة، وزينب، ومعديكرب، وإبراهيم». ومن ثَمَّ أنصرف[٥] «صَنْجة» وإن كان مُؤَنَّثاً

= والتلفُّعُ: التقنعُ والتردي. يقول: هي حَضَريَّة رقيقة العيش لا تلبس لباس الأعراب، ولا تتغذى غذاءهم.

الكتاب ٢/٤٢، وما ينصرف وما لا ينصرف/٦٨، وشرح المفصَّل ١/١٨١، والمنصف ٢/٧٧، والخصائص ٣/٦١، ٣١٦، وديوان أبن قيس الرقيات/٦٠، وشرح الأشموني ٢/٢٥٣.

(١) وهو ما ذكرناه من قبل جمع التكسير المتناهي أو الجمع الأقصى.

(٢) ألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة.

(٣) التأنيث بالتاء، والمؤَنَّث المعنوي كسُعاد.

(٤) التركيب المزجي.

(٥) صنجة: الصَّنج من آلات الملاهي، وهو ما يُتَّخَذُ مدوراً يُضْرَب أحدهما بالآخر، وجمعه صنوج وهو مُعَرّب، وأنظر المعرَّب للجواليقي/٢٦٣ صنجة الميزان.

أعجمياً، و«صَوْلَجان»[1] وإن كان أعجمياً ذا زيادة، و«مُسْلمةً» وإن كان مؤنَّثاً وصفاً؛ لانتفاء العلمية فيهن.

- **والثالث:** ما يؤثِّر بشرط وجود أحد أمرين: العلميَّة، أو الوصفيَّة، وهو ثلاثة أيضاً: العَدْلُ، والوزنُ، والزيادةُ.
- **مثال تأثيرها مع العلميَّة:** «عُمَرُ، وأحمدُ، وسلمانُ».
- ومثال تأثيرها مع الصفة[2]: «ثُلاث، وأحمر، وسكران».

* * *

(١) انظر المعرَّب للجواليقي/٢٦١ المِحْجَن، والقاموس، وكل معطوف مُعْوَجّ، والجذب بالمحجن معروف.

(٢) ثُلاث معدول عن ثَلَاثة، أحمر: مؤنثه حمراء، وسكران: مؤنثه سَكْرى.

ص - بـابٌ: التعجُّـبُ لـه صـيغتان: «مـا أَفْعَـلَ زيـداً»، وإعرابـه: مـا: مبتدأ، بمعنى شيء عظيم، و«أَفْعَلَ»: فعلٌ ماضٍ فاعِلُـه ضـمير «ما»، و«زيداً»: مفعول به، والجملة خبر «ما».

و«أَفْعِلْ به»، وهو بمعنى ما أَفْعَلَه، وأصلُه، أَفْعَلَ، أي: صـار ذا كذا، كـ «أَغَدَّ البعيرُ»، أي: صار ذا غُدَّةٍ، فغُيِّر اللَّفـظ، وزيـدت الباء في الفاعل لإصلاح اللَّفظ، فمـن ثَـمَّ لزمـت هنـا بخلافهـا في فاعل «كفى».

- وإنما يُبْنَى فعـلا التعجُّـب وٱسـم التفـضيل مـن فعـلٍ، ثلاثـيّ، مُثْبَتٍ، متفاوِتٍ، تـامٍّ، مبنـيّ للفاعـل، لـيس ٱسـمُ فاعِلِـهِ علـى «أَفْعَلَ».

ش - **التعجُّب**: تَفَعُّلٌ من العَجَب، وله ألفاظ كثيرة(١) غير مُبَوَّبٍ لهـا في النحو، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٨].

وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام(٢): «**سُبْحانَ اللهِ إِنَّ المُؤمنَ لا ينجُس حيّـاً ولا ميّتاً**». وقولهم: لله دَرّه فارساً.

---

(١) من ذلك قول العرب: **لله أنت، وواهاً له**، وذكر ٱبن مالك من ألفاظه فَعُلَ نحو: **قَضُوَ زيدٌ**، وما ذكر في الٱستغاثة: **يا للماء**، وفي باب القسم، نحو: **لله لا يُؤَخّر الأَجلُ. ولله دَرّه فارساً.**

شرح التسهيل ٣/٣٠، وأوضح المسالك ٣/٢٧١، وشرح الأشموني ٢/٢٠.

(٢) قوله لأبي هريرة، انظر صحيح البخاري/٢٨٣، وصحيح مسلم/٣٧١، وشرح التسهيل ٣/٣٠، وشرح ٱبن النَّاظم/١٧٦.

وقول الشَّاعر[١]:

يـا سـيّداً مـا أنـت مـن سـيِّد مُوَطَّـأ الأكنـافِ رَحْـبُ الـذِّراعْ

فأما الصِّيغة الأولى: فـ «ما»[٢] ٱسم مبتدأ، وٱختُلف في معناها على مذهبين:

- **أحدهما:** أنها نكرة تامَّة بمعنى شيء[٣]، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر، وجاز الابتداءُ بها لما فيها من معنى التعجُّب، كما قالوا في قول الشاعر[٤]:

عَجَـبٌ لتلـكَ قـضيَّةٌ، وإقـامتي فيكم على تلك القضيةِ أَعْجَبُ

---

(١) قائله السفاح بن بكير اليربوعي. ورُوي صدره: **يا فارساً ما أنت من فارس.**
والأكناف جمع كَنَف، رَحْب الذِّراع: طويل الذِّراع، وهذا كناية عن كرمه، ومُوَطَّأ: يعني أن بيته مذلّل للأضياف.
والشاهد فيه في قوله: **ما أنت من سَيِّد**، وسيِّد: تمييز مجرور بـ «من»، وما: ٱستفهاميَّة تعجبيَّة، والمقصود التعظيم.
الخزانة ٢/٥٣٦، وشذور الذهب/ ٢٥٨، والمقرب ١/١٦٥، وشرح التصريح ١/٣٩٩، وشرح التسهيل ٣/٣٢، والهمع ٣/٤٢ ، ٤/٦٦ صدره، ٥/٥٦ صدره.

(٢) في الٱرتشاف/٢٠٦٥ «ما: مبتدأ إجماعاً إلَّا خلافاً شاذّاً عن الكسائي، أنه لا موضع له من الإعراب...». وٱنظر شرح التصريح ٢/٨ رأي الكسائي.

(٣) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين نكرة تامَّة بمعنى شيء، وما بعدها خبر. وذهب الفرَّاء وٱبن درستويه إلى أن «ما» ٱستفهاميَّة دخلها معنى التعجب. وٱنظر شرح المفصَّل ٧/٢٣٧، وشرح التسهيل ٣/٣٢، وشرح الأشموني ٢/٢٠.

(٤) نُسب هذا البيت إلى عدة شعراء، ومنهم: هَني بن أحمر الكناني، ولضمرة بن ضمرة، ولهمام بن مرة أخي جساس، ولبعض مذحج، ولزراقة الباهلي...=

وإمَّا لأنها في قُوَّة الموصوفة؛ إذ المعنى شيء عظيم حَسَّن زيداً، كما قالوا في «شَرٌّ أَهَرَّذا نابٍ»[١]: إنَّ معناه شرّ عظيمٌ أهرَّ ذا ناب.

- **والثاني**: أنها تحتمل ثلاثة أوجه:
  - **أحدها**: أن تكون نكرة تامَّة كما قال سيبويه.
  - **والثاني**: أن تكون نكرةً موصوفةً بالجملة التي بعدها.
  - **والثالث**: أن تكون معرفة موصولة[٢] بالجملة التي بعدها.

وعلى هذين الوجهين: فالخبرُ محذوفٌ، والمعنى: شيءٌ حَسَّن زيداً عظيمٌ، أو الذي حَسَّن زيداً شيءٌ عظيمٌ. وهذا قول الأخفش[٢].

- **وأمَّا «أَفْعَلَ»**[٣] فزعم الكوفيون أنه ٱسم بدليل أنه يُصَغَّر، قالوا: «ما أُحَيْسِنَهُ» و«ما أُمَيْلِحَهُ».

= والشاهد فيه أن النكرة يجوز الأبتداء بها إذا كان فيها معنى التعجُّب، وعدوا هذا من مسوغات الأبتداء بالنَّكرة. والنكرة هنا «عَجَبٌ». قالوا: ولذا جاز الأبتداء بـ «ما» في «ما أحسن زيداً» مع كونها نكرة لظهور هذا المعنى فيها. انظر الكتاب ١/١٦١، والخزانة ١/٢٤١.

(١) مثل يضرب في ظهورأمارات الشر. انظر مجمع الأمثال ١/٣٧٠.

(٢) هذا مذهب الأخفش، وما بعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة محله الرفع، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً. وٱنظر أوضح المسالك ٢/٢٧٢، وشرح التسهل ٣/٣١، وتوضيح المقاصد ٣/٥٤.

(٣) انظر شرح الأشموني ٢/٢١ البصريون والكسائي هو عندهم فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وعند الكوفيين ٱسم لمجيئه مصغَّراً.
وذكر ٱبن مالك هذا الخلاف بين هؤلاء وهولاء، ورَجَّح مذهب البصريين وقال: وهو الصحيح. انظر شرح التسهيل ٣/٣١.
وذكر أبو حيان الكسائي مع مذهب البصريين. انظر الأرتشاف/٢٠٦٥ وذهب إلى أن الهمزة في «أفعل» للتعدية، وزيداً: مفعول به.

- وزعم البصريّون[1] أنه فعلٌ ماضٍ. وهو الصحيح؛ لأنه مبنيّ على الفتح، ولو كان ٱسماً لٱرتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يُقال: «**ما أفقرني إلى عفو الله**»، ولايُقال: «ما أفقري».

وأما التصغير فشاذّ[2]؛ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بجموده، وأنه لا مصدر له، وأشبه «أفعَلَ» التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يُبنيان إلّا مما ٱستكمل شروطاً يأتي ذكرها.

- وفي «أحسن» ضمير[3] مستتر بالٱتِّفاق، مرفوعٌ على الفاعليَّة، راجعٌ إلى «ما»، وهو الذي دلَّنا على ٱسميتها؛ لأنَّ الضمير لا يعود إلّا على الأسماء.

- و«**زيداً**» مفعولٌ به على القول بأن «أَفْعَلَ» فعل ماضٍ[4]، ومشبَّه بالمفعول به على القول بأنه ٱسم.

---

(١) المراجع السابقة نفسها.

(٢) شرح المُفَصَّل ٧/٢٣٧ والأفعال لا يُصَغَّر شيء منها، ثم قال: «والحقُّ ما ذهب إليه البصريون، وذلك لأمور...». وٱنظر شرح ٱبن النَّاظم/١٧٧.

(٣) قال ٱبن مالك: «... لأنَّ «أَفْعَلَ» ثابتُ الفعلية، ولا بُدَّ له من فاعل، وليس ظاهراً فيتعيَّن كونه ضميراً، ولا مذكور يرجع إليه غير «ما»، فتعيَّن كونها ٱسماً...». شرح التسهيل ٣/٣١.

(٤) هو كذلك عند البصريين، ويكون مشبهاً بالمفعول به عند الكوفيين. انظر شرح الأشموني ٢/٢١.

- **وأمَّا الصِّيغة الثانية: فأَفْعِلْ فِعْلٌ بٱتِّفاق**(١)، لفظه لفظ الأمر، ومعناه: التعَجُّب، وهو خالٍ من الضمير، وأصل قولك «**أَحْسِن بزيد**» أَحْسَنَ زيدٌ(٢)، أي: صار ذا حُسْنٍ، كما قالوا: أَوْرَقَ الشجرُ، وأزهر النَّباتُ(٣)، وأَثْرَى فلان، وأَتْرَبَ زيدٌ، وأَغدَّ البعيرُ، بمعنى: صار ذا وَرَقٍ، وذا زهر، وذا ثروة، وذا مَتْرَبة، أي: فقر وفاقة، وذا غُدّةٍ، فَضُمِّن معنى التعجُّب، وحُوِّلت صيغتُه إلى صيغة «**أَفْعِلْ**» - بكسر العين - فصار أَحْسِنْ زيدٌ، فٱسْتُقْبِحَ اللَّفظ بالٱسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر، فزيدت الباء لإصلاح اللَّفظ، فصار، **أَحْسِنْ بزيد**، على صيغة: أُمْرُرْ بزيد، فهذه الباء تُشْبِه الباء

---

(١) شرح التسهيل لٱبن مالك ٣/٣٣ «فيه قولان أحدهما: أنه في اللفظ أمر، وفي المعنى خبر إنشائي مُسْنَد إلى المتعجَّب منه المجرور بالباء.
والثاني: أنه أمر بٱستدعاء التعجب من المخاطب مُسْنَداً إلى ضميره، وهو قول الفرَّاء، وٱستحسنه الزمخشري وٱبن خروف.
والأول هو الصحيح؛ لسلامته مما يَرِدُ عليه من إشكالات...».

(٢) وذكر ٱبن يعيش أنه منقول من «أَفْعَل» التي للصيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل من: **أَجْرَبَ** إذا كان ذا إبل فيها الجَرَب، **وأَغَدَّ البَعيرُ**، أي: صار ذَا غُدَّةٍ، ثم تعجَّبوا منه بصيغة الأمر، فقالوا: أكرِمْ وأحسِنْ، والباء زائدة على حَدّ زيادتها في «كفى بالله» والمراد كفى اللهُ.
انظر شرح المفصَّل ٧/٢٤٥ - ٢٤٧، والٱرتشاف/٢٠٦٦ «وٱتَّفقوا على أنه فعل إلَّا ما في كلام الأنباري من تصريحه بأنه ٱسم».

(٣) في المطبوع: «أزهر البستانُ».

في[1] ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ في أنها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة، وتلك جائزة الحذف، قال سُحَيْم[2]:

عُمَيْـرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّـزتَ غَازِيـا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ للمرءِ ناهِيا

- ولا يُبْنَى فعل التعجب وٱسم التفضيل إلَّا مما ٱستُكْمِلَ فيه خمسةُ شروط[3]:

- **أحدها:** أن يكون فعلاً، فلا يُبنيان من غير فِعْل؛ ولهذا خُطِّئ من

---

(١) جاء هذا اللفظ في عِدَّة آيات. انظر سورة الرعد ١٣/٤٣، وسورة الإسراء ١٧/٩٦.

(٢) القائل سُحَيْم بن وثيل البربوعي.
والشاهد في البيت: كفى الشيبُ، حيث جاء بفاعل «كفى» غير مجرور بالباء الزائدة، فدلَّ على أنَّ الباء غير لازمة في فاعل «كفى»، ولا يجوز حَذْفُها في فاعل: أَحْسِن بزيد.
انظر شرح المفصَّل ٢/٢٦٩، و٧/٢٤٦، والخصائص ٢/٤٨٨، والكتاب ٢/٣٠٨، والخزانة ١/٢٧٣، والديوان/١٦٠، وٱنظر مغني اللبيب ٢/١٥١ - ١٥٢.

(٣) ذكر ٱبن عقيل أنه يشترط في الفعل الذي يُصاغُ منه فعلا التعجب شروط سبعة. انظر شرحه ٣/٥٤.
وعند الأشموني ٢/٢٤ ذكر ثمانية شروط، وٱنظر شرح ٱبن النَّاظم/١٧٨ - ١٧٩، وتوضيح المقاصد ٣/٦٢ - ٦٨، وذكر تسعة شروط، ومثله في الأرتشاف/٢٠٧٧ - ٢٠٨٢.

بناه من الجَلْف والحمار فقال: ما أَجْلَفه، وما أَحْمَره. وشذَّ قولهم: **ما ألصَّه**(١)، و(٢)**«هو أَلصُّ من شِظاظ»**.

- **الثَّاني**: أن يكون الفعل ثلاثياً(٣)، فلا يُبنيان من نحو: دَحْرَجَ وَٱنطلق وٱستخرج. **وعن أبي الحسن** جوازُ بنائه من الثلاثي المزيد فيه، بشرط حَذْف زوائده. **وعن سيبويه جواز بنائه** من «أَفْعَلَ»، نحو: «أَكْرَمَ، وَأَحْسَنَ وَأَعْطَى».

- **الثالث**: أن يكون مما يقبل معناه التفاوتَ، فلا يُبْنَيان من نحو: «مات، وفَنِي»، لأنَّ حقيقتهما واحدة، وإنَّما يُتَعَجَّبُ مما زاد على نظائره.

---

(١) قال: ما أَلصَّه، وعَدَّه شاذّاً على ٱعتقاد أنه مأخوذ من الٱسم «لِص»، وقوله مع غيره هذا ليس بالصَّواب؛ ففي القاموس/لَصَّ: «**اللَّص: فِعْلُ الشيءِ في سِتْر،... والمصدر اللَّصَصُ**». **فالفعل موجود وليس كما ذكروا**.
وفي المصباح/ «ولَصَّ الرجلُ الشيءَ لَصَّاً من باب «قتل» سرقه».

(٢) في مجمع الأمثال ١/٣٤٧: «أَسْرَقُ من شِظاظ». وفي ٢/٢٥٧ «أَلَصُّ من شِظاظ». وشِظاظ من بني ضبة، كان يُصيب الطريق مع مالك بن الرَّيْب المازني. وكان شِظاظ يُضْرَب به المثلُ في اللصوصيَّة. وٱنظر المساعد ٢/١٦٦.

(٣) الٱرتشاف/٢٠٧٧، وفي ص/٢٠٧٨ «يجوز مطلقاً، ونُقِل عن الأخفش، ونُسِب إلى سيبويه، وصححه ٱبن هشام الخضراوي. وقال ٱبن مالك: هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه، وهذا مخالف لما حكيناه من المنع عن جمهور البصريين الذين ذكرناهم».

- **الرَّابع**: أَلَّا يكون مبنيّاً للمفعول، فلا يُبنيان[1] من نحو: «ضُرِب، وَقُتِل».

- **الخامس**: أن لا يكون ٱسم فاعِلِهِ على وزن «أَفْعَلَ»، فلا يُبنيان من نحو: «عَمِيَ»، و«عَرِجَ» وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة[2].

- ولا من نحو[3]: «سَوِدَ وَحَمِرَ» ونحوهما من أفعال الألوان.

---

(١) في شرح الأشموني ٢/ ٢٥ «ولا يكون مبنياً للمفعول نحو ضُرِب، وشذَّ ما أخصره من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازماً لصيغة «فُعِل»، نحو: «**عُنيتُ بحاجتك، وزُهي علينا فيجيز: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا**. قال في التسهيل: وقد يُبنيان من فُعِل المفعول إن أُمِنَ اللبسُ».
وٱنظر شرح التسهيل ٣/ ١٤٥، قال: «نحو: **ما أَجَنَّه، وما أبخته، وما أشغفه**» أخذه من جُنّ، وبُخِت، وشُغِف». وٱنظر الأرتشاف/ ٢٠٨١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٨١.

(٢) وفي الأرتشاف/ ٢٠٨٠ «وذكر مكي في المشكل أن الفرَّاء حكى ما أعماه، وما أعوره بمعنى ما أقبح، لا على ظاهر اللَّفظ. ونصَّ سيبويه على جواز ما أَهْوَجَهُ وما أَرْعَنَه...». وٱنظر الكتاب ٢/ ٢٥١ «**ما أهوجه وما أجنَّه**». وٱنظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/ ٥٧٦.

(٣) قال أبو حيان: «وٱختُلف في العاهات والألوان، فذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يُتَعجبُ من العاهات، وأجاز ذلك الأخفش والكسائي وهشام، نحو: ما أَعْوَرَهُ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز من الألوان، وأجاز ذلك الكسائي وهشام مطلقاً، نحو: ما أحمره، وأجاز بعض الكوفيين ذلك في البياض والسواد خاصَّة دون سائر الألوان...». الأرتشاف/ ٢٠٨٢.

- ولا من نحو: «لَميَ ودَعِجَ» **ونحوهما من أفعال الحِلْي التي الوصف منها على وزن «أفعل»**؛ لأنهم قالوا من ذلك: «هو أَعْمَى وَأَعْرَج وأسود وأحمر وأَلْمَى وأدعج»[1].

* * *

(١) الدَّعج سواد العين وبياضها مع سعتها.
واللَّمى مثلثة اللَّام سُمرة في الشَّفَة مستحسنة. ولميَ كرضِيَ. لَمْياً: سَوِدَت شفته، وهو ألمى، وهي لمياء. القاموس.

ص – بابٌ: الوقفُ في الأفصح على نحو: «رحمة» بالهاء، على نحو: «مُسْلمات» بالتاء.

ش – إذا وُقِفَ على ما فيه تاء التأنيث، فإن كانت ساكنة لم تتغيَّر، نحو: «قامتْ» و«قعدتْ»، وإن كانت متحركة فإمَّا أن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء، أو لا.

فإن لم تكن كذلك فالأفصح الوقف بإبدالها هاءً، تقول: «هذه رَحْمَهْ»، و«هذه شجرهْ».

وبعضهم يقف بالتاء، وقد وقف بعض السبعة في قوله تعالى[1]: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، و[2]: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ بالتاء.

---

(١) سورة الأعراف ٧/٥٦.
وقف على التاء بالهاء ٱبن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب واليزيدي وٱبن محيصن والحسن «إن رحمهْ» وهي لغة قريش.
- ووقف الباقون بالتاء «رحمتْ» وهي لغة طيئ، وهي موافقة لصريح الرسم، وهي قراءة نافع وٱبن عامر وعاصم وحمزة.
انظر معجم القراءات ٣/٧٥.

(٢) سورة الدُّخان ٤٤/٤٣.
وقرأ ٱبن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب وٱبن محيصن والحسن واليزيدي في الوقف «شجرهْ» بالهاء، وهو خلاف الرسم، وهي لغة قريش.
وقرأ الباقون «شجرتْ» بالتاء في الوقف، وكذا رسمت في المصاحف وهي لغة طيئ، وهي قراءة نافع وٱبن عامر وعاصم وحمزة.
انظر معجم القراءات ٨/٤٣٦، وشرح ٱبن النَّاظم/٣٣٣، وأوضح المسالك ٣/٢٩١.

وسُمع بعضهم يقول(١): «**يا أهل سورة البَقَرتْ**»، فقال بعض مَن سمعه: «**والله ما أحفظ منها آيت**».

قال الشاعر(٢):

والله أنجاكَ بكفي مَسْلَمَتْ * من بعد ما، وبعد ما، وبعد مَتْ

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأصحُّ الوقف بالتاء. وبعضهم يقف بالهاء، وسُمِع من كلامهم(٣) «كيف الإخوة والأَخَوَاهْ».

وقالوا(٤): «**دَفْنُ البناهْ من المكرماه**».

---

(١) شرح الأشموني ٢/٥١٨، وتوضيح المقاصد ٢/١٧٦.

(٢) هذان بيتان من الرجز لأبي النجم العجلي الفضل بن قدامة، وقد أثبت المحقق الشيخ محمد بعدهما:

كانت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ * وكادت الحرةُ أن تُدْعى أَمَتْ

وليس في المخطوطات بين يدي غير ما أثبته في صُلْب النَّصّ.

مَسْلمت: أراد مَسْلَمة، ومثله «بعد مَتْ»، أصله: بعدما، ومثله «الغَلْصَمَة» و«أَمة» فهو يمدح مسلمة وقد نجاه الله من حرب بلغت نفوس القوم فيها الحلاقيم، وأُهينت الحرة حتى كادت تدعى أَمَة.

انظر الديوان/٧٦. وأوضح المسالك ٣/٢٩١ - ٢٩٢، وشرط الأشموني ٢/٥١٨.

(٣) توضيح المقاصد ٥/١٧٥ «**كيف بالإخوة والأخواهْ**»، وأوضح المسالك ٣/٢٩١، وشرح الأشموني ٢/٥١٨.

(٤) أوضح المسالك ٣/٢٩١، وتوضيح المقاصد ٥/١٧٣، وذكر المحقق في الحاشية أنه قد روى الطبراني عن ٱبن عباس أنه لما عُزِّي بٱبنته رقية. قال: «**الحمد لله**» وذكره، وشرح الأشموني ٢/٥١٨.

وقد نبهت على الوقف على نحو: «رحمة» بالتاء، ونحو: «مسلمات» بالهاء بعد قولي: «وقد يعكس فيهن»[١].

ص - وعلى نحو «قاضٍ» رفعاً وجَرّاً بالحذف، ونحو: «القاضي» فيهما بالإثبات.

ش - إذا وقفتَ على المنقوص - وهو الأسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها - فإمَّا أن يكون منوَّناً، أو لا.

- **فإن كان منوَّناً** فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجَرّاً بالحذف، تقول[٢]: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، ويجوز أن تقف عليه[٣] بالياء، وبذلك وقف ٱبن كثير على «هاد» و«وال» و«واق» من قوله تعالى[٤]:

(١) هاء التأنيث، نحو: «رحمهْ» في الوقف هو قول الكوفيين، زعموا أنها الأصل، وأنَّ التاء في الوصل بدل منها. وعكس ذلك البصريون. مغني اللبيب ٤/٣١٤، وٱنظر الجنى الداني/٥٨، والهمع ٧/٢١٥.
قالوا: هذا هو المختار، ويجوز الوقف عليه برد الهاء كقراءة ٱبن كثير.
شرح الأشموني ٢/٥١١.

(٢) والعلَّة في هذا الحَذْف ٱلتقاء السَّاكنين، قال الرضي: «وإذا كان المنقوص مَحْذُوف الياء للتنوين. أعني في حالتي الرَّفع والجر، فالأكثر حَذْف الياء؛ لأن حَذْف التنوين عارض [أي: في الوقف] فكأنه ثابت...، وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعربيتهم ردّ الياء [في الوقف] ٱعتداداً بزوال التنوين».
انظر شرح الشافية ٣/٣١٨، وتوضيح المقاصد ٥/١٦٠.

(٣) قال المرادي: «الإثبات بعكس المنون، فالأجود أن يُقال: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، وقد يُقال؛: هذا القاض ومررت بالقاض...». توضيح المقاصد ٥/١٦٢.

(٤) سورة الرعد ١٣/٧، انظر معجم القراءات ٤/٣٨٨ قراءة ٱبن كثير في رواية القواس والبَزّي ويعقوب، وهي رواية ٱبن شنبوذ عن قنبل بالوقف.

«ولكل قوم هادي»، و[١]: «وما لهم من دونه من والي»، و[٢]: «وما لهم من الله من واقي».

- وإن كان غير منوَّن فالأفصح الوقفُ عليه رفعاً وجَرّاً بالإثبات، كقولك: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ويجوز الوقف عليه بالحذف. وبذلك وقف الجمهور على «المتعال» و«التلاق» في قوله تعالى[٣]: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾، و[٤]: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾.

وقف ٱبن كثير[٥] بالياء على الوجه الأفصح.

ص - وقد يعكس فيهن.

ش - الضمير[٦] راجع إلى قلب تاء «رحمة» هاء، وإثبات تاء

(١) سورة الرعد ١٣/١١، انظر معجم القراءات ٤/٣٩٦.

(٢) سورة الرعد ١٣/٣٤، انظر معجم القراءات ٤/٤٣٣.

(٣) سورة الرعد ١٣/٩. قراءة ٱبن كثير بالياء في ا لوصل والوقف على الأصل.
وقراءة الجماعة بِحَذْف الياء في الوقف والوصل.
معجم القراءات ٤/٣٩٠ - ٣٩١.

(٤) سورة المؤمن ٤٠/١٥. قراءة الجماعة بِحَذْف الياء في الوقف والوصل.
وقراءة ٱبن كثير بإثباتها في الوقف والوصل.
انظر معجم القراءات ٨/٢٠٧.

(٥) هو عبد الله بن كثير المكّي الفارسي الأصل، قارئ أهل مكة، مولده عام/٤٥ للهجرة، ووفاته عام/١٢٠ للهجرة، كان إمام الناس في القراءة بمكة حتى مات، وكان فصيحاً بليغاً.
انظر معجم القراءات ١١/٢٢ «القراء السبعة».

(٦) أي: في «فيهن».

«مسلمات» وحذف ياء «قاض»، وإثبات ياء القاضي. أي: وقد يوقف على «رحمة» بالتاء وعلى «مسلمات» بالهاء وعلى «قاض» بالياء وعلى القاضي بالحذف.

ص - وليس في نصب قاضٍ والقاضي إلَّا الياء.

ش - إذا كان المنقوص منصوباً وجب في الوقف إثبات يائه[1]، فإن كان منوَّناً أبدل من تنوينه ألف[2]، كقوله تعالى[3]: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيًا﴾، وإن كان غير منوَّن وقف على الياء، كقوله تعالى[4]: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾.

ص - ويوقف على «إذاً» ونحو: ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ و«رأيت زيداً» بالألف.

ش - **يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل:**

إحداها: «إذاً»[5] هذا هو الصحيح، وجزم ٱبن عصفور في «شرح

---

(١) قال ٱبن النَّاظم: في الوقف على الأسم المنوَّن ثلاث لغات: أعلاها: وأكثرها ما نبَّه عليه وهو أن يوقف على المنصوب والمفتوح بإبدال التنوين ألفاً، وعلى غيرهما بالسكون وَحَذْف التنوين بلا بدل». شرح الألفية/ ٢٣٠، وٱنظر شرح ٱبن عقيل ٣/ ١٧٠.

(٢) أي: في الوقف.

(٣) سورة آل عمران ٣/١٩٣، والقراءة في الوقف «منادياً» بالألف.

(٤) سورة القيامة ٧٥/٢٦، قراءة الجاعة «التراقيَ» بفتح الياء. وقُرئ «التراقيْ» بسكون الياء. انظر معجم القراءات ١٠/ ١٩٢، والدر المصون ١٠/ ٥٧٩.

(٥) انظر الكتاب: «موسوعة قواعد الكتابة» ١/ ٣١٦، ومغني اللبيب ١/ ١١٥ - ١١٧، وشرح الشافية ٣/ ٣١٨، ورصف المباني/ ٦٨، والجنى الداني ٥/ ١٥٩، والهمع ٦/ ٣٠٧.

الجمل»[١] بأنه يُوقَفُ عليها بالنون. وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون[١]، وليس كما ذكر.

ولا يختلف القراء في الوقف على نحو: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [سورة الكهف ١٨/٢٠]، أنه بالألف.

الثانية: نون التوكيد الخفيفة[٢] الواقعة بعد الفتحة، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [سورة العلق ٩٦/١٥]، و[٣]: ﴿وَلَيَكُونًا﴾، وقف الجميع عليها بالألف[٣].

قال الشاعر[٤]:

وإياك والميتات لا تقربنَّها. ولا تعبدِ الشيطانَ واللهَ فٱعبدا

---

(١) قال في شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/١٧٠ «ٱختلف النحويون في صورة «إِذَن» في الخط، فمذهب المازني أنها تكتب بالألف، ومذهب أكثر النحويين أنها تكتب بالنون، والفرَّاء يُفَصِّل... والصحيح أنها تكتب بالنون...».

(٢) انظر موسوعة قواعد الكتابة ١/٣١٤، والٱرتشاف/٦٦٤، والكتاب ٢/١٥٥، والمساعد ٢/٦٧٤، وشرح الشافية ٣/٣١٨.

(٣) سورة يوسف ١٢/٣٢.

قال أبو حيان: «قرأ الجمهور بالنون الخفيفة وكتبت بالألف بٱعتبار الوقف؛ إذ الوقف عليها بإبدالها ألفاً، وكثر ذلك حتى صار رويّاً...». البحر ٨/٤٩٥.

(٤) قائله ميمون بن قيس الأعشى.

والشاهد فيه قوله: فٱعْبُدَنْ، فلما وقف على النون بعد قلبها ألفاً.

انظر أوضح المسالك ٣/١٣٩، والكتاب ٢/١٤٩، وأمالي الشجري ٢/١٦٥، ٦٠٩، وشرح المفصَّل ٢/١٤٧ و٩/٥٥.

أصله: فَٱعْبُدَنْ.

الثالثة: تنوين الأسم المنصوب، نحو: «رأيت زيداً»، هذا وقف عليه العرب بالألف[1]، إلَّا ربيعة، فإنهم وقفوا على نحو: «رأيت زيداً» بالحذف[2].

قال شاعرهم[3]:

أَلَا حَبَّـذا غُـنْمٌ وحُسْنُ حـديثِها ... لقد تركتْ قلبي بها هائماً دَنِفْ

ص - كما يُكْتبنَ.

ش – لما ذكرتُ الوقف على هذه الثلاثة[4] ذكرت كيفيةَ رَسْمِها في الخط ٱستطراداً؛ فذكرتُ أنَّ النون في المسائل الثلاث تُصَوَّر ألفاً على حسب الوقف.

وعن الكوفيين أنَّ نون التوكيد تُصَوَّر نوناً. وعن الفرَّاء أنَّ «إذاً» إذا

(١) انظر اللمع لأبن جني/١٣، وشرح الشافية ٣/٣١٧.
وسَمَّى الزَّبيدي هذه الألف المبدلة من التنوين «ألف العِوَض»/التاج [٤٠/٣٦٢].

(٢) وقف ربيعة «رأيت زيد».

(٣) قائله غير معروف.
والشاهد فيه في قوله «دَنِفْ» فقد كان في سياقه: دنفاً، وهو حال، فلما وقف الشاعر وقف على الفاء ساكنة من غير تنوين.
انظر العيني ٤/٥٤٣، وهمع الهوامع ٦/٢٠١.

(٤) إذاً، ونون التوكيد الخفيفة، وتنوين الأسم المنصوب.

كانت ناصبة كُتبت بالألف، وإلَّا كُتبت بالنون؛ فرقاً بينها وبين «إذا» الشرطيَّة والفجائيَّة. وقد تلخص أنَّ في كتابة «إذاً» ثلاثة مذاهب: بالألف مطلقاً، والنون مطلقاً، والتفصيل[1].

* * *

(١) الجمهور يكتبونها ألفاً، وهو مذهب البصريين في «إذاً»: إذا.
والمازني والمبرِّد يرسمانها نوناً: إذنْ.
وعند الفرَّاء إِنْ عملت كتبت بالألف، وإلَّا كتبت بالنون، وقيل: مذهبه عكس هذا.
وقال المبرِّد: أشتهي أن أكوي يَدَ من يكتب «إذن» بالألف، لأنها مثل «أن ولن» ولا يدخل التنوين الحروف.
انظر مغني اللبيب ١/١١٥ - ١١٧، وشرح الشافية ٣/٣١٨، ورصف المباني/٦٨، وتوضيح المقاصد ٥/١٥٩، والهمع ٦/٣٠٧، وٱنظر كتابي: موسوعة قواعد الكتابة/٣١٦.

ص - وتكتب الألف بعد واو الجماعة، كـ «قالوا» دون الأصلية، كـ «زيد يدعو».

- **وتُرسَم الألف ياء إن تجاوزت الثلاثة، كـ «ٱستدعى» و«المصطفى»، أو كان أصلها الياء كـ «رمى» و«الفتى»، وألفاً في غيره، كـ «قفا و«العصا».**
- **وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء، كـ «رميتُ» و«عفوتُ»، والٱسم بالتثنية، كـ «عَصَويْن» و«فَتَيَيْن».**

ش - لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة ٱستطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها:

- **إحداهما**: أنهم فرقوا بين الواو في قولك: «**زيد يدعو**»، وبينها في قولك: «**القوم لم يدعوا**»، فزادوا ألفاً[1] بعد واو الجماعة، وجَرَّدوا الأصلية من الألف قصداً للتفرقة بينهما.
- **الثانية**: أن من الألفات المتطرفة ما يُصَوَّر ألفاً، ومنها ما يُصَوَّر ياءً.

وضابط ذلك: أنَّ الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف أو كانت منقلبة عن ياء صُوِّرت ياءً. مثال ذلك في النوع الأول «**ٱستدعى، والمصطفى**»، وفي النوع الثاني «**رمى وهدى**»، و«**الفتى والهدى**».

---

(١) وسموها **الألف الفارقة**، وسَمَّاها الزَّبيدي: **الألف الفاصلة**، للتفرقة بين واو الضمير في آخر الأزمنة الثلاثة وواو الأصل. والخلاف قائم في زيادتها في المضارع، نحو: لم يضربوا، وأما في الأسماء، نحو: «ضاربو زيد»، فالأكثر يحذفونها؛ لكونه أقل ٱستعمالاً من الفعل المُتَّصل به واو الجماعة. شرح الشافية ٣/٣٢٨. وهي عند ٱبن مالك من القليل. انظر التسهيل/٣٣٧، والمساعد ٤/٣٧٧، وموسوعة قواعد الكتابة/٤٤١ - ٤٤٣.

وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صُوِّرت ألفاً، وذلك نحو: «دعا وعفا» و«العصا والقفا».

ولما ذكرت ذلك ٱحتجت إلى ذكر قانون يتميَّز به ذوات الواو من ذوات الياء. فذكرت:

- أنه إذا أَشكلَ أَمْر الفعل وَصَلته بتاء المتكلم أو المخاطب، فمهما ظهر فهو أصله، ألا ترى أنك تقول في «رمى وهدى»[(١)]: رَمَيْتُِ، وهديتُِ، وفي «دعا وعفا» دَعَوْتُِ وعَفَوْتُِ.
- وإذا أشكل الٱسم نظرت إلى تثنيته، فمهما ظهر فيها فهو أصله، ألا ترى أنك تقول في «الفتى والهُدى»: الفتيان والهُديان، وفي «العصا والقفا»: العَصَوان والقَفَوَان.

وما أحسن قول الشاطبي رحمه الله تعالى[(٢)]:

وتثنيةُ الأسماء تكشِفُها وإنْ رَدَدْتَ إليك الفعلَ صادفتَ مَنْهلَا

---

(١) ضبطت التاء بالحركات الثلاث واحد للمتكلم، وٱثنان للمخاطب والمخاطبة.

(٢) انظر البيت الثاني في «باب الفتح والإمالة بين اللَّفظين» في شرح الشاطبية ص/٩٨، والشاطبي هو أبو القاسم بن فيُّرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي، وُلِدَ سنة/٥٣٨هـ بشاطبة في الأندلس. وأخذ القراءات عن الأئمة في عصره، وتوفي بمصر سنة/ ٥٩٠هـ. انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠.

وقال الحريري رحمه الله تعالى[(١)]:

إذا الفعلُ يوماً غُمَّ عنك هجاؤه فَأَلْحِق به تاء الخطاب ولا تقفْ
فإن تَرَهُ بالياء يوماً كتبتَه بياءٍ، وإلَّا فهو يُكتبُ بالألفْ

* * *

(١) لم أهتدِ إلى موضع هذين البيتين عنده، وقد رجعت إلى ملحة الإعراب فلم أجدهما، وكذا الحال في «دُرّة الغوّاص».
والحريري هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، أبو محمد الحريري، وُلِدَ سنة/ ٤٤٠، وكان نابغة في الذكاء والفطنة، وتصانيفه تشهد بفضله.
ومات بالبصرة سنة/ ٥١٠هـ، وله المقامات، ودُرَّة الغَوَّاص، وملحة الإعراب، وشرحها، وديوان شعر، بغية الوعاة ٢/ ٢٥٧ – ٢٥٩.

ص - فَصْلٌ: همزة «ٱسم» بكسر وضَمّ، و«ٱست، وٱبن، وٱبنم، وٱبنة، وٱمرئ، وٱمرأة، وتثنيتهنّ، وٱثنين، وٱثنتين، والغلام، وايمُنُ الله - في القسم - بفتحها أو بكسر في «اِيمن - همزةُ وصل، أي: تثبت ابتداءً، وتُحْذَف وصلاً، وكذا همزة الماضي المتجاوز أربعة أحرف، كـ «ٱستخرجَ»، وأمرِه، ومصدرِهِ، وأمرِ الثلاثي، كـ «ٱقتُل، وٱغزُ، وٱغزِي» بضمهنّ، وٱضربْ، وٱمشُوا، وٱذهب. بكسرٍ كالباقي.

ش - هذا الفصل في ذكر في همزة الوصل - وهي التي تثبت في الٱبتداء، وتُحذف في الوصل، والكلام فيها في فَصْلين:

الأول: في ضبط مواقعها، فتقول:

قد ٱستقرَّ أنَّ الكلمة إمَّا ٱسم، أو فعل، أو حرف.

فأَمَّا الٱسم فلا تكون همزته همزة وصل إلَّا في نوعين:

- **أحدهما**: أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة[1]: ٱسم وٱست، وٱبن، وٱبنة، وٱبنمٌ، وٱمرؤٌ، وٱمرأةٌ، وٱثنان وٱثنتان، وايمن الله في القسم، و[2] تثنية السبعة الأول بمنزلتهن، وهي: ٱسمان، وٱستان، وٱبنان، وٱبنتان، وٱبنمان، وٱمرآن، وٱمرأتان[2].

---

(١) هذه المواضع السَّماعيَّة. انظر كتابي: موسوعة قواعد الكتابة ١/ ٤٤، وشرح الأشموني ٢/ ٥٨٠، وشرح المفصَّل ٩/ ٢٣٤، وتوضيح المقاصد ٥/ ٢٧٠.

(٢) من هنا إلى قوله: «وٱمرأتان» سقط من نسخة الشيخ محمد، وأثبت عندي في مخطوطين (ب) و(ت).

قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٨٢]، بخلاف الجمع؛ فإنَّ همزاته همزات قطع، قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [سورة النجم ٥٣/٢٣]، و﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [سورة آل عمران ٣/٦١].

- **النوع الثاني**: أسماء، هي مصادر، وهي مصادر[١] **الأفعال** الخماسية، كالٱنطلاق، والٱقتداء، والسداسية كالٱستخراج.

وأما الفعل: فإن **كان مضارعاً فهمزاتُهُ همزاتُ قَطْع**، نحو: أَعوذُ بالله، وأستغفرُ الله، وأَحْمَدُ الله.

وإن **كان ماضياً**، فإن كان ثلاثياً أو رباعيّاً فهمزاتُه همزاتُ قَطْع، **فالثلاثي**، نحو: أخذ وأكل، **والرباعي**، نحو: «أخرج، وأعطى».

وإن كان خماسياً أو سداسياً[١] فهمزاتُه همزاتُ وَصْل، نحو: ٱنطلق وٱستخرج.

وَأَمَّا الأمرُ فإن كان من الرباعي فهمزاتُه همزاتُ قَطْع[٢]، كقولك: يا زيدُ أكرِمْ عمراً، ويا فلانُ أَجِبْ فلاناً.

وَأَمَّا الحرفُ: فلم تدخل عليه همزة وصل إلَّا على اللام[٣]، نحو قولك: الغلامُ والفَرَسُ. وعن الخليل[٣] أنها همزة قطع عُومِلَت في الدَّرْج

---

(١) هذه همزات وصل جاءت في مواضع قياسية.

انظر موسوعة قواعد الكتابة ١/٤٤، وشرح المفصَّل ٩/٢٣٤، والمقتضب ٢/٨٩، وسرّ صناعة الإعراب/٥٥.

(٢) وإن كان الأمر من الثلاثي: يذهب: «اذهب» فهمزته همزة وصل قياساً.

(٣) في «أل» مذهبان:

الأول: مذهب الخليل وٱبن كيسان وصَحَّحه ٱبن مالك، فهي عندهم =

معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاْستعمال. كما حُذِفت الهمزة من[1] «خَيْر» و«شَرّ» في الحالتين للتخفيف.

وبقية الحروف همزاتُها همزاتُ قطع، نحو: أَمْ، وأو، وأَنْ.

الفصل الثاني: في حركة همزة الوصل[2]:

- اعلم أنَّ منها ما يُحرَّكُ بالكسرة في الأكثر، وبالضَّمِّ[3] في لغة ضعيفة، وهو اْسمٌ، وقد أشرتُ إلى ذلك بقولي: «همزة اْسم بكسر أو ضم».

= حرف ثنائي بمنزلة: قَدْ، وهَلْ، وكان الخليل يسميها «أل» ولا يقول: الألف واللَّام.

وهي عند الخليل همزة قطع ثم آل أمرها إلى أنها صارت همزة وصل لقصد التخفيف، وهناك من ذهب إلى أنها همزة وصل من أصل الوضع.

الثاني: حرف التعريف في «أل» هو اللَّام فقط، وهو رأي البصريين والكوفيين، والألف زيدت عليها خلافاً لسائر همزات الوصل تخفيفاً، وسيبويه على هذا المذهب.

انظر شرح المفصَّل ١/٦٨، ورصف المباني/٧٠، والاْرتشاف/٩٨٥، والجنى الداني/١٣٨، والتسهيل/٤٢، وشرح الأشموني ١/٣٦.

(١) همزتها همزة قطع وليست من باب الوصل، وهي: أَخْيَر وأَشَرّ، وجاء الحذف في «أَحَبّ».

(٢) انظر تفصيل هذا في شرح التصريح ٢/٣٦٥، والكتاب ٢/٢٧٣، وتوضيح المقاصد ٥/٢٧٤، والمقتضب ٢/٩٠، وسرّ صناعة الإعراب/١١٧.

واْنظر تفصيلاً وافياً في كتابي/موسوعة قواعد الكتابة ١/٧٦.

(٣) الضم في «اْسم» لغة بني عمرو بن تميم وقضاعة، وحكاه اْبن الأعرابي.

انظر التاج واللِّسان والصحاح/سمو.

- ومنها ما يُحَرّكُ بالفتح خاصَّةً، وهي همزة لام التعريف.
- ومنها ما يُحَرّك بالفتح في الأفصح، وبالكسر في لغة ضعيفة وهو «ايمُنُ» المستعملُ في القَسَم في قولهم[1] «**ايمُنُ الله لأفعلَنَّ**» وهو ٱسم مفرد مشتقّ من اليُمْن، وهو البركة، لا جمع يمين خلافاً للفرَّاء.

وقد أشرتُ إلى هذا القسم والذي قبله: «بفتحهما أو بكسر همزة ايمن».

- ومنها ما يُحَرّكُ بالضم فقط، وهو أمر الثلاثي إذا ٱنضمَّ ثالثه ضمّاً متأصِّلاً، نحو: «ٱقْتُلْ وٱكْتُبْ وٱدخُلْ».
- ودخل تحت قولنا: «متأصِّلاً»، نحو قولك للمرأة: «**ٱغزي يا هنْدُ**»، لأنَّ أصله: اغْزُوِي[2] بضم الزاي وكسر الواو، فأسكنت الواو للاستثقال، ثم حُذِفت، ثم كُسِرت الزاي لتناسب الياء، وقد أشرتُ إلى هذا التمثيل بـ «**اغزِي**»، ومثّلت قبلها بـ «**اغزُ**» لأُنبِّه على أنَّ الأصل «ٱغزُوِى» بالضم، بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة.

وخرج عنه نحو قولك: «**امْشُوا**»، فإنه يبتدأ بالكسر؛ لأنَّ أصله «اِمشيوا» بكسر الشين وضم الياء، فسكنت الياء للاستثقال، ثم حُذِفَت لٱلتقاء السَّاكنين، ثم ضُمَّت الشين لتجانس الواو، ولتسلم من القلب،

---

(١) انظر سرّ الصناعة/١١٧، والأشموني ٢/٥٨٤، والمقتضب ٢/٩٠ ١/١٦٤، ٢٥٣، والكتاب ٢/٢٧٣، وشرح الشافية ٢/٢٦٥.

(٢) انظر نص ٱبن جني في سرّ الصناعة/١١٦ فهو نص قيم: اُغزِي. وعند المرادي: الضم هو المختار. انظر توضيح المقاصد ٥/٢٧٤.

ولهذا مَثّلتُ به في الأصل لما يكسر مع التمثيل بـ «ٱضرب» للتنبيه على أنهما من باب واحد.

وإنما مَثَّلتُ بـ «اذهب» دفعاً لتوهُّم من يتوهَّم أنهم إذا ضموا في مثل «اكتُبْ» وكسروا في مثل «اِضرِب» فينبغي أن يفتحوا في مثل «اذْهب» ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث. وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف.

- ومنها ما يكسر لا غير - وهو الباقي - وذلك أصل الباب[1].

* * *

(١) شرح الأشموني ٢/٥٨٤، والمقتضب ٢/٨٩، وٱنظر وجوب الكسر في الباقي في موسوعة قواعد الكتابة/٨٦ - ٨٧.

[الخاتمة]

وهذا آخر ما أردنا إملاءه[١] على هذه المقدِّمة، وقد جاء بحمد الله مهذَب المباني، مشيَّد المعاني، محكم الأحكام، مستوفى الأنواع والأقسام، تقرُّ به عينُ الودود، وتكمدُ به نفس الجاهل الحسود:

إنْ يَحْسدُوني فإني غيرُ لائمهم ... قبلي من الناسِ أهل الفَضْلِ قد حُسِدوا
فدام لي ولهم ما بي وما بِهِمُ ... ومات أكثرُنا غَيْظاً بما يجِدُ
أنا الذي يجدوني في صدورِهِمُ ... لا أرتقي صَدراً منها ولا أَرِدُ

وإلى الله العظيم أرغبُ أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفاً، وعلى النفع به موقوفاً، وأن يكفينا شر الحُسَّاد، ولا يفضحنا يوم التنادِ، بمنّه وكرمه، إنه الكريم التواب، والرؤوف الرحيم الوهّاب[٢].

* * *

(١) في (أ): «جاءت الخاتمة مختصرة». قال: «وهذا ما أردنا إملاءه والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم».
والبقية المثبتة وجدتها في (ب) و(ت)، وفي طبعة الشيخ محمد رحمه الله.

(٢) انتهيتُ من العمل في تحقيق هذا الشرح مساء يوم الجمعة الموافق ١٦/٨/٢٠١٩، في ١٥ من ذي الحجة ١٤٤٠، والحمد لله رَبّ العالمين.
وأما خاتمة الشيخ ابن هشام - رحمه الله تعالى - فإني مرسلها إلى من يستحقُّها من أهل الفضل، وغيرهم على سواء، وهم غير قليل، وليأخذ كلّ منهم نصيبه منها. والحمد لله رب العالمين على ما أنعم.

عبد اللطيف بن محمد الخطيب

الفـهـارس

١ – فهرس الآيات.

٢ – فهرس الأحاديث.

٣ – فهرس الشعر.

٤ – المـراجع.

٥ – فهرس الموضوعات.

١ - فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾	٢١٤	١١٩
﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾	٢١٧	٤٥٥
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾	٢٢١	١٧٨
﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾	٢٢٨	٦١
﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾	٢٣٣	٦١
﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾	٢٣٧	٦١
﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾	٢٤٩	٣٤٦
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾	٢٥١	٣٨٠
﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾	٢٨٠	٢٠٠، ٢٠١
﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾	٢٨٢	٤٩٥
﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾	٢٨٦	١٣٩
(٣) سورة آل عمران		
﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾	١٣	٢٢٨
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾	١٨	٢٢٧
﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾	٣١	١٤٣، ١٧٣
﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾	٣٥	٢٥٠
﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾	٤١	٣١٧
﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾	٦١	٤٩٥
﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ﴾	٦٢	٢٢٨

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾	٧٠	٤٢
﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾	١٠٣	١٣٤
(١٠) سورة يونس		
﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾	٢	١٩٤
﴿ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٠	٢٢٠
﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ﴾	٢٤	٢٢٤
﴿ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ ﴾	٥٧	٢٤٩
﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا ﴾	٥٨	٢٢٩
﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	٦٢	٢٢٧
﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾	٧٠	٣٢٧
﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٨٩	٦٢
(١١) سورة هـود		
﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	٨	١٩٧
﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾	٢٨	١٥٢
﴿ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا ﴾	٣١	١٠٢
﴿ يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا ﴾	٣٢	٢٨٦
﴿ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾	٤٤	٢٥١
﴿ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾	٧٨	١٦٠
﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾	٨١ ق	٣٤٨

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾	٦٩	١٦٧
﴿يَٰٓأَبَتِ ﴾	٤٢-٤٥	٢٨٨
(٢٠) سورة طـه		
﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾	٤٤	٢١٤، ٢١٥
﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾	٦٩	٢١٧
﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾	٧١	٢٤٢
﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾	٧٢	١٦٧
﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾	٨١	١٢٥
﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾	٨٩	١١٣
﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾	٩١	١١٩، ١٢٠، ١٩٢
﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى ﴾	٩٤ ق	٢٨٩
(٢١) سورة الأنبياء		
﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾	٢٤	٥٧
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾	٣٠	١٧٢
﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾	٥٤	٣٢٨
﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾	٦٤	٣٦٠، ٣٦١
﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾	٦٥	٢٤١

﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾	٣٤	٢٧١، ٤٦٦
﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾	٣٧	٣٦٥
﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾	٤١	٢٥٣
﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾	٢٠	٢٠٩
﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾	٥٢	٢٧٣
(٥٦) سورة الواقعة		
﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴿٦﴾ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾	٥-٧	١٩٨
(٥٧) سورة الحديد		
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	١٦	٢٤٥
﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾	٢٣	١٠٧
﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾	٢٩	١١٨
(٥٨) سورة المجادلة		
﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾	٢	٢٠٨
﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾	٨	٤٥٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُوا۟ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُوا۟ فَٱنشُزُوا۟﴾	١١	٢٥٨

(٥٩) سورة الحشر		
﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ﴾	٦	١٤٣
(٦٠) سورة الممتحنة		
﴿فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ﴾	١٠	٢٣٨
(٦١) سورة الصف		
﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ (١٠) تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ (١١) يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾	١٠-١٢	١٣٣
(٦٣) سورة المنافقون		
﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾	١	٢٢٧
﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ﴾	١٠	١٢٦
(٦٥) سورة الطلاق		
﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾	٣	٣٨٦
﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ﴾	٧	١٣٩
(٦٦) سورة التحريم		
﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾	٤	٣٨٨

(٧٩) سورة النازعات		
﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾	٢٦	٢٢٦
(٨٠) سورة عبس		
﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾	٢٣	٦٩، ١٣٧
(٨٣) سورة المطففين		
﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾	١٨-١٩	٨٧
(٨٥) سورة البروج		
﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	١٤-١٦	١٨٤
(٨٦) سورة الطارق		
﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	٢١٨
﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾	٩	٣٧٩
(٨٧) سورة الأعلى		
﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾﴾	١-٤	٤٣١
﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴿٥﴾﴾	٢-٥	٤٤٤، ٤٥٥
(٨٩) سورة الفجر		
﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ	٢١-٢٢	٤٢٥-٤٢٦

﴿رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾		
(٩٠) سورة البلد		
﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴿١٤﴾ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ﴾	١٤-١٥	٢٥١، ٣٨٢
(٩٥) سورة التين		
﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾	٤	٩٤
(٩٦) سورة العلق		
﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾	١٥	٤٨٨
(٩٧) سورة القدر		
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾	١	٢٢٧
﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾	٥	١٢١، ١٨٥
(٩٨) سورة البيِّنة		
﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾	١	٢٠٣
(٩٩) سورة الزَّلزلة		
﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ﴿٢﴾ وَقَالَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾	١-٣	٤٤٢
(١٠١) سورة القارعة		
﴿ٱلۡقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾	١-٢	١٧٩

* * *

٢ – فهرس الأحاديث[١]

ت	طرف الحديث	رقم الصفحة
١	**«إذا صلى الإمامُ جالساً فَصَلُّوا جلوساً أجمعون»** يروى بالرفع وبالنصب.. أخرجه البخاري (٧٣٤)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.	٤٣١
٢	**«إذا قُلْتَ لصاحبك والإمام يخطب: صَهْ فقد لَغَوْتَ»** كذا جاء في بعض الطرق. أخرجه الإمام أحمد (١/٩٢)، وأبو داود (١٠٥١)، والبيهقي (٣/٢٢٠) من حديث علي ابن أبي طالب. والحديث أخرجه البخاري (٩٢٩)، ومسلم (٨٥٠) من حديث أبي هريرة بلفظ مقارب.	٣٦٩
٣	**«أفضلُ ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إِلـٰهَ إلَّا الله»**. أخرجه الإمام مالك (٢٧٤)، وعبد الرزاق (٨١٢٥)، والبيهقي (٤/٢٨٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وإسناده ضعيف.	١٨٠

(١) تخريج محمد صباح المنصور، أحد طلابي البررة، جزاه الله عنا خير الجزاء.

ت	طرف الحديث	رقم الصفحة
	وله شواهد من حديث عبد الله بن عمرو عند الترمذي (٣٥٨٥) ومن حديث علي بن أبي طالب عند البيهقي (٥/١١٧)، ومن حديث ابن عمر عند الطبراني في «الدعاء« (٨٧٥)، ومرسل ابن كريز الخزاعي عند الإمام مالك (١٢٧٠) فالحديث حسن.	
٤	**«إن يكُنْه فلن تُسلَّط عليه»** . أخرجه البخاري (١٣٥٤)، ومسلم (٢٩٣٠).	٢٠٣
٥	**«إنَّ لله تسعةً وتسعينَ ٱسماً»**. أخرجه البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.	٣٤٠
٦	**«وحَجُّ البيت من ٱستطاع إليه سبيلا»**. أخرجه ٱبن المقرئ في الأربعين (٧)، وٱبن نقطة في «تكملة الإكمال» (٣/٥١٩ من حديث ٱبن عمر رضي الله عنهما. والحديث أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦) وليس فيه (من استطاع إليه سبيلا).	٣٨١
٧	**«خَمْسُ صلواتٍ كتبهنَّ الله في اليوم والليلة»** أخرجه أبو داود (٤٢٥)، والنسائي (٤٦١)، وٱبن	١٧٨

ت	طرف الحديث	رقم الصفحة
	ماجة (١٤٠١) وغيرهم من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه. وأخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١) من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه بنحوه.	
٨	«**دَفْنُ البناهْ من المكرماه**». روى الطبراني عن ٱبن عباس أنه لما عُزِّي بٱبنته رقية. قال: «**الحمد لله**» وذكره. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/٣٦٦)، والخطيب في «تاريخه» (٥/٥٧)، والبزار (٧٩٠) من حديث ٱبن عباس بلفظ: «**دَفْنُ البنات من المكرمات**». هو حديث موضوع، انظر: الأحاديث الضعيفة للألباني (١/١٨٥).	٤٨٤
٩	«**سُبْحانَ اللهِ إِنَّ المُؤمنَ لا ينجُس حيّاً ولا ميّتاً**». أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٣٨٥)، وأخرجه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (٣٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «**سُبْحانَ اللهِ إِنَّ المُؤمنَ لا ينجُس**».	٤٧٤
١٠	«**تسبّحون وتحمّدون وتكبّرون دُبُرَ كُلِّ صَلاة ثلاثاً وثلاثين**» .	٢٧٦

ت	طرف الحديث	رقم الصفحة
	أخرجه البخاري (٨٤٣)، ومسلم (٥٩٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.	
١١	«صلاة الليل مَثْنَى مَثْنَى». أخرجه البخاري (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩) من حديث ٱبن عمر رضي الله عنهما.	٤٦٧
١٢	«يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار». أخرجه البخاري (٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.	٢٤٤، ٢٤٨
١٣	«كُلُّ شيء بقضاء وقدر حتى العَجْزُ والكَيْسُ». أخرجه الإمام مالك (٢٦١٩)، وأحمد (٢/ ١١٠)، ومسلم (٢٦٥٥) من حديث ٱبن عمر رضي الله عنهما.	٤٤٦
١٤	«كلُّ الصيد في جوف الفَرَا». أخرجه الرامهرمزي في «الأمثال» (٨٢)، وأبو هلال العسكري في «جمهرة الأمثال» (٢/ ١٦٣) عن نصر بن عاصم الليثي. فذكره. وهو حديث مرسل ضعيف. قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٣٨٢)، «وسنده جيد، لكنه مرسل».	١٧٣

ت	طرف الحديث	رقم الصفحة
١٥	**«كما صلَّيت وباركت وترحَّمت على إبراهيم»**. أخرجه البيهقي (٢/٣٧٩) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وضعَّفه ٱبن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٤٥٦).	٢٧٦
١٦	**«لا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله دواء من تسعة وتسعين داءً، أيسرها الهَمّ»**. أخرجه الحاكم (١/٥٤٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥٣٦٠)، وٱبن أبي الدنيا في «الفَرَج بعد الشّدة» (ص ٦) من حديث أبي هريرة. وهو حديث ضعيف، ضعَّفه الألباني كما في «الصحيحة» (٤/ص ٣٤ – ٣٥).	٢٣٤
١٧	**«ٱلْتمسْ ولو خاتماً من حديد»**. أخرجه الإمام مالك (٢/٥٢٦) ومن طريقه: الشافعي (٢/٨٠٧)، وأحمد (٥/٣٣٦)، والبخاري (٢٣١٠) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.	٢٠٤، ٢٠٦
١٨	**«ليس من امبرِ امصيامُ في امسفر»**. أخرجه الإمام أحمد (٥/٤٣٤)، والطبراني في «الكبير» (١٩/١٧٢)، والبيهقي (٤/٢٤٢) من	

ت	طرف الحديث	رقم الصفحة
	حديث كعب بن عاصم الأشعري، وهو حديث صحيح، قال ٱبن حجر في «تلخيص الحَبير» (٢/٢٠٥): «يحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها الأشعري لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألفه من لغته، فحملها الراوي عنه، وأدَّاها باللفظ الذي سمعها به».	
١٩	**«ما أَنْهَرَ الدمَ وذُكِرَ ٱسمُ الله عليه فكلوا ليس السِّنَّ والظُّفْرَ».** أخرجه البخاري (٢٥٠٧)، ومسلم (١٩٦٨) من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.	٣٥٤
٢٠	**«مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ، وَمَن ٱغْتَسَلَ فَالغُسْلُ أَفْضَلُ».** أخرجه الإمام أحمد (٥/٨)، وأبو داود (٣٥٤)، والبيهقي (٣/١٩٠) من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً. وسماع الحسن من سمرة بن جندب رضي الله عنه فيه خلاف عند أهل الحديث. وللحديث شواهد من حديث أنس بن مالك وٱبن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم.	٥١

ت	طرف الحديث	رقم الصفحة
	والحديث حسَّنه الترمذي والألباني والأرنؤوط وغيرهم.	
٢١	«... **يا عائشَ هذا جبريل يُقرئك السلام، فقلتُ: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته. تَرَى ما لا أَرَى**». أخرجه البخاري (٣٨١٤)، ومسلم (٢٤٤٧) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.	٢٩٩
٢٢	كقول عمر رضي الله عنه: «**يا لله لِلْمُسْلمين**». أخرجه ابن شيبة في «تاريخ المدينة» (٣/٨٩٩) من طريق الحسن البصري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ: يا للمسلمين. وإسناده ضعيف، لانقطاع بين الحسن وعمر بن الخطاب. وانظر سير أعلام النبلاء (٩/٣٥١).	٣٠٧
٢٣	ورقة بن نوفل: «**وَدِدْتُ أن أكون معك إذ يُخرجك قومُك**». أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.	٢٤٨

* * *

٣ – فهرس الشعر

عجز البيت	البحر	الصفحة
الحـــاء		
بغير سلاحِ	الطويل	٤٢٢
أو تستريحي	الوافر	٣٧٠
فنستريحا	الرجز	١٢٥
الــدال		
بالوفاء حميدُ	الطويل	٢٣٧
كأنهنَّ مَفَائدُ	الطويل	٣١٣
لم تُزَوَّدِ	الطويل	١٦٧
الحمارَ المقيَّدا	الطويل	٢١٦
واللهَ فاْعبدا	الطويل	٤٨٨
بعضُ الروحِ للجسَدِ	البسيط	١٢٦
على لُبَدِ	البسيط	١٩٩
أو نصفَهُ فَقَدِ	البسيط	٢١٧
وعهودا	البسيط	٤٢٤
وكأن قَدِ	الكامل	٢٢٤
ولم تزدِ	المتقارب	٢١٧
العائرِ الأَرْمَدِ	المتقارب	٢٠٠
في واحد	السريع	١٧٣
وأكثرهم جُنُودا	الوافر	٢٣٧
يا عُمَرُ الجوادا	الوافر	٢٩٢

عجز البيت	البحر	الصفحة
الحِلْسِ	الكامل	٢٩٤
لم ييأسِ	الكامل	٣٠٢
خمسا ضرسا	الرجز	٣٩
ٱحْبِسِ ٱحْبِسِ	الطويل	٤٢٣
العـــين		
على مَنْ أُقَاطِعُ	الطويل	١٨٣، ٣٨٥
الضَّبُعُ	البسيط	٢٠٥
سَمِعا	البسيط	١٢٧
مَصْرَعُ	الكامل	٢٦٣
فٱجزعي	الوافر	٢٧١
وقوعا	الوافر	٤٣٧
الذراعْ	السريع	٤٧٥
وٱهجعي	الرجز	٢٩٠
الـفـــاء		
العواطفُ	الطويل	٤٢
دنِفْ	الطويل	٤٨٩
الشفوفِ	الوافر	١١٦
تنقاد الصياريفِ	البسيط	٣٨١
الخَزَفُ	البسيط	٢٠٩

عجز البيت	البحر	الصفحة
ٱبنُ فارِسٍ زَهْدَمِ	الكامل	١١٣
مظلوما	الكامل	٢٠٦
سهامُها	الكامل	٢٤١
نظامُها	الكامل	٣٤٤
عظيمُ	الكامل	١٢٩
زمزمِ	الوافر	٣٨٦
بالتحية والسلامِ	الوافر	٤٦٥
شريمُ	الوافر	٣٥٧
وإِنْ جَحَد العمومُ	الوافر	١٦٨
طلب المنامِ قالت حذامِ	الكامل	٤٦٥
بالماء الحميمِ	الكامل	٤٣
أو تستقيما	الكامل	١١١، ١٢٣
المزدحَمْ	المتقارب	٤٣٢
وٱمْسَلِمه	المنسرح	١٧٤
النـــون		
فسوف يكونُ	الطويل	٢١٦
كرام المعادنِ	الطويل	٢٢٩
عيش من قطنا	البسيط	١٨٤، ٣٨٦

عجز البيت	البحر	الصفحة
رَحْمَانُ قُربانا	البسيط	٣٧٨
أديانِ البريةِ دينا	الكامل	٣٣٨
غابر الأزمان	الخفيف	١٤١
ضلالٌ مبينُ	الخفيف	١٩٣
يابن سنانِ	الخفيف	٤٠٨
بعد فاقةٍ وَهَوَانِ	الخفيف	٣٠٨
ولا لَوَأني	الوافر	٢٨٨
تعرفوني	الوافر	١٤١
في خير سَنَنْ	الرمل	١٢٦
ثدياه حُقّانِ	الهزج	٢٢٣
الهـــاء		
حتى نَغْلَهُ ألقاها	الكامل	٤٤٥
لنا وفاها	الرجز	٣٦٩
اليـــاء		
تأمر آتيا	الطويل	١٤٢
قضى الله واقيا	الطويل	٢١٠
ولا المال باقيا	الطويل	٢١٠
أَلَّا تلاقيا	الطويل	٢٨٥
للمرء ناهيا	الطويل	٤٧٩

* * *

٤ – المــراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان الأندلسي

تحقيق رجب عثمان محمد، نشر مكتبة الخانجي، ط/١، ١٩٩٨.

- الأزهية في علم الحروف – علي بن محمد النحوي الهروي

تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١.

- الأشباه والنظائر في النحو – جلال الدِّين السيوطي

تحقيق عبد الإله نبهان وآخرين، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/١، ١٩٨٥.

- الاشتقاق – ٱبن دريد

تحقيق عبد السلام هارون، نشر دار الجيل، بيروت ط/١، ١٩٩١.

- الأصمعيات – الأصمعي

تحقيق أحمد شاكر، وهارون، نشر دار المعارف بمصر، ١٩٦٤.

- الأصول في النحو – ٱبن السَّرَّاج

تحقيق عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.

- إعراب الحديث النبوي الشريف – العكبري

تحقيق عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٧.

- إعراب القرآن الكريم – أبو جعفر النحَّاس

تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧.

- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب – الفارقي**
تحقيق سعيد الأفغاني، ليبيا ١٩٧٤ .
- **الأمالي الشجريَّة – ٱبن الشجري**
تحقيق محمود الطناحي، نشر مكتبة الخانجي، ١٩٩٢ .
- **الأمالي النحويّة – ٱبن الحاجب**
تحقيق فخر صالح سليمان قداره، نشر دار الجيل، دار عمار، ١٩٨٩ .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف – ٱبن الأنباري**
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية بمصر، ط/١، ١٩٦١ .
- **الأنموذج – الزمخشري**
شرح الأردبيلي، تحقيق حسين عبد الجليل يوسف.
- **أوضح المسالك – ٱبن هشام الأنصاري**
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار إحياء التراث، بيروت، ط/٥، ١٩٦١ .
- **الإيضاح العضدي – أبو علي الفارسي**
تحقيق حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط/١، ١٩٦٩ .
- **الإيضاح في شرح المفصل – ٱبن الحاجب**
تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، نشر دار سعد الدين، دمشق/٢٠٠٥ .
- **البحر المحيط – أبو حيان الأندلسي**
نشر مكتبة النصر الحديثة – الرياض.
- **بغية الوعاة – جلال الدِّين السيوطي**
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط/١، ١٩٦٤.

- **تاج العروس – الزَّبيدي**
طبعة الكويت.
- **التبيان في إعراب القرآن – العكبري**
تحقيق محمد علي البجاوي، ط/عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦.
- **تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية، البغدادي**
تحقيق محمود فجال، النادي الأدبي بالسعودية، ط/١، ١٩٩٥.
- **التذييل والتكميل – أبو حيان الأندلسي**
تحقيق حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ١٩٩٧.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – ٱبن مالك**
تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.
- **تشويق الخلان – حاشية محمد معصوم السفاطوني**
طبع البابي الحلبي/١٩٣٩.
- **تهذيب اللغة – الأزهري**
تحقيق عبد السلام هارون، نشر الدار المصرية، ١٩٦٤.
- **توضيح المقاصد والمسالك – ٱبن أُمّ قاسم المرادي**
تحقيق عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط/٢، ١٩٧٩.
- **التفصيل في إعراب آيات التنزيل**
تأليف عبد اللطيف الخطيب، وسعد مصلوح، ورجب العلوش، نشر عام/٢٠١٥ في الكويت.
- **الجامع الصغير – السيوطي**
دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٩٩٠.

- **الجامع لأحكام القرآن – القرطبي**
نشر دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.
- **الجنى الداني في حروف المعاني – الحسن بن قاسم المرادي**
تحقيق فخر الدين قباوة، نشر المكتبة العربية بحلب، ط/١، ١٩٧٣.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**
طبعة عيسى البابي الحلبي
- **حاشية السجاعي على شرح القطر**
ط/١٩٢٣
- **حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى**
مكتبة البابي الحلبي، ط/٢، ١٩٧١.
- **الحجة في القراءات السبع – للفارسي**
نشر بدر الدين القهوجي وزميله، دار المأمون بدمشق، ط/١، ١٩٨٧.
- **خزانة الأدب – عبد القادر بن عمر البغدادي**
المطبعة الأميرية ببولاق، ط/١.
- **الخصائص – أبو الفتح عثمان بن جني**
تحقيق محمد علي النجار، ط/ دار الكتب المصرية، ١٩٥٢.
- **خلاصة شروح الألفيَّة – عبد اللطيف الخطيب**
الكويت، ط/١، ٢٠١٧.
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم – محمد عبد الخالق عضيمة**
نشر دار الحديث – القاهرة.

- **الدرّ المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي**
تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط/١، ١٩٩٤.
- **ديوان ٱبن الدُّمينة**
تحقيق أحمد راتب النفاخ، نشر دار العروبة بمصر، ١٩٥٩.
ديوان أبي الأسود الدُّؤلي
تحقيق محمد حسن آل ياسين، نشر دار الكتاب الجديد، بيروت، ط/١، ١٩٧٤.
- **ديوان أبي النجم العجلي**
صنعة علاء الدين آغا، النادي الأدبي في الرياض، ١٩٨١.
- **ديوان أبي نواس**
تحقيق عمر فاروق الطباع، نشر دار الأرقم، ط/١، ١٩٩٨.
- **ديوان ٱمرئ القيس**
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط/٢، ١٩٦٤.
- **ديوان جرير**
تحقيق نعمان محمد أمين طه، نشر دار المعارف، ط/٣.
- **ديوان ذي الرمة**
تحقيق زهير فتح الله، نشر دار صادر، بيروت، ط/١، ١٩٩٥.
ديوان رؤبة
نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/٢، ١٩٨١.
- **ديوان زهير**
نشر المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.

- **ديوان سُحَيْم**

تحقيق عبد العزيزي الميمني، ١٩٥٠.

- **ديوان الشنفرى**

إعداد طلال حرب، نشر دار صادر، ١٩٩٦.

- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت.

- **ديوان الفرزدق**

نشر دار صادر – بيروت.

- **ديوان الكميت**

جمع داوود سلوم، عالم الكتب، ط/٢، ١٩٩٧.

- **ديوان لبيد العامري**

تحقيق إحسان عباس، نشر الكويت، ١٩٨٤.

- **ديوان النابغة الذبياني**

نشره شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، ط/٢، ١٩٩٠.

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني – أحمد بن عبد النور المالقي**

تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥.

- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم – محمود الألوسي**

دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٧.

- **سر صناعة الإعراب - عثمان بن جني**

تحقيق حسن هنداوي، ط/دار القلم بدمشق، ١٩٨٥.

- **شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك**

تحقيق محمد محيي الدين، نشر دار الفكر، ط/١٦، ١٩٧٤٤

- **شرح أبيات سيبويه – ٱبن السيرافي**
تحقيق علي محمد سلطان، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٧.
- **شرح أبيات مغني اللبيب – البغدادي**
تحقيق عبد العزيز رباح وآخرين، دمشق، ط/١، ١٩٧٣.
- **شرح الأشموي على ألفية ٱبن مالك**
دار إحياء الكتب العربية، ط/١.
- **شرح أحاديث الكافية – البغدادي**
تحقيق محمود فجال، النادي العربي، السعودية، ط/١، ١٩٩٥.
- **شرح الألفية – ٱبن النَّاظم**
منشورات ناصر خسرو – بيروت.
- **شرح التسهيل – ٱبن مالك**
تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله، مصر، ط/١، ١٩٩٠.
- **شرح التسهيل – ناظر الجيش**
تحقيق علي فاخر وزملائه، ط/ دار السلام بمصر، ط/١، ٢٠٠٧.
- **شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري**
ط/ عيسى البابي الحلبي.
- **شرح جمل الزَّجَّاجي – ٱبن عصفور**
تحقيق صاحب أبو جناح.
- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**
نشر دار القومية بمصر، ١٩٦٤.

- **شرح الشاطبيَّة – علي محمد الضباع**
مكتبة محمد علي صبيح – مصر.
- **شرح شافية ٱبن الحاجب – البغدادي**
تحقيق محمود نـور الحسن وزميليـه، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، ١٩٧٥.
- **شرح شذور الذهب – ٱبن هشام الأنصاري**
تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية – بيروت.
- **شرح الشواهد الكبرى – محمود العيني**
ط/١، بولاق (على هامش خزانة الأدب).
- **شرح الكافية – الرضي الإستراباذي**
نشر دار الكتب العلمية – بيروت.
- **شرح الكافية الشافية – ٱبن مالك**
تحقيـق عبـد المـنعم أحمـد هريـدي، نـشر جامعـة أم القـرى، ط/١، ١٩٨٢.
- **شرح كتاب سيبويه – أبو سعيد السيرافي**
نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، ١٩٩٠.
- **شرح المفصَّل – ٱبن يعيش الحلبي**
تحقيق عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة - الكويت ٢٠١٤.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – ٱبن مالك**
نشر مكتبة دار العروبة – مصر.
- **صحيح البخاري**
نشر دار العلوم الإنسانية بدمشق، ١٩٩٣.

- **صحيح مسلم بشرح النووي**
نشر دار الريان للتراث ١٩٨٧.
- **عقود الزبرجد – السيوطي**
تحقيق سلمان القضاة، نشر دار الجيل – بيروت.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري – ٱبن حجر**
طبع بولاق، ١٣٠٠هـ.
- **الكامل – محمد بن يزيد المبرد**
تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٩٣.
- **الكتاب – سيبويه**
طبع بالمطبعة الأميرية، ١٣١٧هـ.
- **كتاب الشعر – أبو علي الفارسي**
تحقيق محمود الطناحي – الخانجي، ١٩٨٨.
- **لسان العرب – ٱبن منظور المصري**
نسخة مصورة عن طبعة بولاق.
- **اللامات – الزَّجَّاجي**
تحقيق مازن مبارك، طبع مجمع اللغة العربية، ١٩٦٩.
- **اللمع في العربية – ٱبن جِنِّي**
تحقيق حامد المؤمن، طبع عالم الكتب، ١٩٨٥.
- **ليس من كلام العرب – ٱبن خالويه**
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار مصر للطباعة.
- **ما ينصرف وما لا ينصرف – الزَّجَّاج**
تحقيق هدى محمود، نشر مكتبة الخانجي – القاهرة.

- **مجمع الأمثال – الميداني**
تحقيق محمد محيي الدين، نش مكتبة السُّنَّة المحمديَّة، ١٩٥٥.
- **المحتسب في شواذ القراءات – ٱبن جنِّي**
طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٦.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – ٱبن عطيَّة**
تحقيق السيد عبد العال وآخرين، ١٩٧٧ – ١٩٩١.
- **المحكم – ٱبن سيده**
مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٨.
- **مختصر في شواذ القرآن – ٱبن خالويه**
طبع المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤.
- **المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل لٱبن عقيل)**
تحقيق محمد كامل بركات، نشر المركز العلمي والتراث الإسلامي، ١٩٨٠.
- **المستقصى في علم التصريف – عبد اللطيف الخطيب**
مكتبة دار العروبة، طبع الكويت ٢٠٠٣.
- **مشكل إعراب القرآن – مكي بن أبي طلب**
تحقيق ياسين محمد السواس، نشر دار المأمون بدمشق، ط/٢.
- **المصباح المنير - الفيومي**
المكتبة العلمية – بيروت.
- **معاني الحروف – الرماني النحوي**
تحقيق عبد الفتاح شلبي، طبع نهضة مصر، ١٩٧٣.

- **معاني القرآن – أبو زكريا الفراء**
تحقيق محمد علي النجار وزميله، ١٩٥٥.
- **معاني القرآن، الأخفش الأوسط**
تحقيق فائز فارس، ط/١، ١٩٧٩.
- **معاني القرآن وإعرابه – الزَّجَّاج**
تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، طبع عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٩٨٩.
- **معجم الأدباء (إرشاد الأريب) – ياقوت الحموي**
القاهرة، ط/١، ١٩٢٣.
- **المُعَرَّب للجواليقي – أبو منصور الجواليقي**
تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب، ١٩٦٩.
- **مغني اللبيب – ٱبن هشام**
تحقيق عبد اللطيف الخطيب، طبعة الكويت ٢٠٠٠.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – إبراهيم بن موسى الشاطبي**
تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين، نشر جامعة أم القرى/٢٠٠٧م.
- **مقامات الحريري**
دار صادر – بيروت.
- **المقرب – ٱبن عصفور**
تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميله، ط/١، ١٩٧١.

- **المقتضب – المبرد**

تحقيق عبد الخالق عضيمة، نشر عام الكتب، بيروت.

- **المنصف – ٱبن جني.**

شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله، البابي الحلبي، ط/١، ١٩٥٤.

- **الموطأ – ٱبن مالك بن أنس**

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى البابي الحلبي، وتوزيع بيروت.

- **النوادر في اللغة – أبو زيد الأنصاري**

تحقيق محمد عبد القادر أحمد، نشر دار الشروق، ط/١، ١٩٨١

- **همع الهوامع – السيوطي**

تحقيق عبد السلام هارون وزميله – دار البحوث العلمية – الكويت ١٩٧٥.

* * *

٥ – فهرس الموضوعات